



الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كل مال يؤدي زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا وكل مال لا يؤدي زكاته فهو كنز وان لم يكن مدفونا وقال الله عز وجل انبئني صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (قال الشافعي) وأما أمره أن يأخذ منهم ما أوجب عليهم وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتبه سوى ما وصفت منها (قال) فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه ثم أبان على لسان نبه صلى الله عليه وسلم في أي المال الزكاة فأبان في المال الذي فيه الزكاة أن منه ما تسقط عنه الزكاة ومنه ما تثبت عليه وأن من الأموال ما لا زكاة فيه (قال) وكان فيما أبان من هذا مع غير ما أبان في الموضع الذي وضع الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وكتابه والدليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لله عز وجل فيه حكم والدليل على ما أراد الله تبارك وتعالى بحكمه أخصا أراد أم عاما وكم قدر ما أراد منه وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسنته لا تكون إلا بالابانة عن الله تبارك وتعالى واتباع أمره

(باب العدد الذي إذا بلغته الأبل كان فيه صدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا أنا أخذوا علم فيه مخالف للقيمة ولا أعلم بثقة يرويه إلا عن أبي سعيد الخدري فإذا ثبتوا حديثا واحدا وجب عليهم أن يثبتوه أخرى (قال الشافعي) وبين في السنة أن ليس فيما دون خمس من الأبل صدقة وأن في الخمس صدقة

(باب كيف فرض الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن المثني بن أنس أو ابن فلان بن أنس «الشافعي يشك» عن أنس بن مالك قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرهها الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الأبل فسادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين من الأبل ففيها ابنة محاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت محاض فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها ابنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فإن زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وإن بين أسنان الأبل في فريضة الصدقة من بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنه يتقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن أسسه يسر عليه أو عشرين درهما فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فأنه يتقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ﴿ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدد ثقات كلهم عن حماد بن سلمة عن غمامة بن

فيعلم أن الحادي والثلاثين من رمضان لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فأكلوا العذة ثلاثين يوما وكان ابن عمر يتقدم الصيام بيوم وان شهد شاهدان أن الهلال روى قبل الزوال أو بعده فهو ليلة المستقبل ووجب الصيام ولو شهد على رؤيته عدل واحد رأيت أن أقبله لا لثرفيه والاحتياط ورواه عن علي رضي الله عنه وقال علي عليه السلام أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان (قال) والقياس

عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معنى هذا الاختلافه إلا أني لأحفظ فيه إلا يعطى ثمانين أو عشرين درهما ولا أحفظ أن استيسر عليه (قال الشافعي) وأحسب في حديث حماد عن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر هذا المعنى كما وصفت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريح قال قال لي ابن طارس عند أبي كعب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة ناعما نزل به الوحي (قال الشافعي) وذلك أن شاء الله تعالى كما روى ابن طارس وبين في قول أنس (قال) وحديث أنس حديث ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أن هذا كتاب الصدقات فيه في كل أربع وعشرين من الأبل فدونهم من الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الجبل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابتال لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الجبل فما زاد على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشيبة الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية وفي الرقة أربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أو أوقى هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة من أهل العلم عن سفیان ابن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم «لأدري أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عن حديث سفیان أم لا» في صدقة الأبل مثل هذا المعنى لا يختلفه ولا أعلم بل لأشد أن شاء الله تعالى إلا أنه حدث بجميع الحديث في صدقة الغنم والظلمة والرقة وكذلك إلا أني لأحفظ إلا الأبل في حديثه (قال الشافعي) فإذا قيل في سائمة الغنم هكذا فيسببه والله تعالى أعلم أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء لأن كما قيل في شيء بصفة والشئ يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا ففيه دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته (قال الشافعي) بهذا قلنا لا يبين أن يؤخذ من الغنم غير السائمة صدقة الغنم وإذا كان هذا هكذا في الأبل والبقرة لأم الماشية التي تجب فيها الصدقة دون ما سواها (قال الشافعي) وإذا كان الرجل أربعة من الأبل فلا يكون فيها ركة حتى تبلغ نجسا فإذا بلغت نجسا ففيها شاة ثم لا زكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عشرة فإذا بلغت ففيها شاتان فإذا زادت على عشر فلا زكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة فإذا كملتها ففيها ثلاث شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت ففيها أربع شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ نجسا وعشرين فإذا بلغت نجسا وعشرين سقطت الغنم فلم يكن في الأبل غنم بحال وكانت فيها بنت مخاض فان لم يكن فيها بنت مخاض ففيها ابن لبون ذكر فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين فإذا كملتها ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين فإذا كملتها ففيها حقة طروقة الفحل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين فإذا كملتها ففيها جذعة فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت ففيها بنتا لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت ففيها حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت اسقط الفرض الثاني واستقبل بها فرض ثالث فعدت كلها فكان في كل أربعين منها

أن لا يقبل على مغيب
الاشاهدان (قال)
وعليه في كل ليلة نية
الصيام للغد ومن أصبح
جنبانم جاع أو احتلام
اغتسل وأتم صومه لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصوم جنبانم جاع
ثم يصوم (قال) وإن
كان يرى الفجر لم يجب
وقد وجب أو يرى أن
الليل قد وجب ولم يجب
أعاد وإن طلع الفجر
وفي فيه طعام لفظه فان
ازدرداه أفسد صومه
وإن كان مجامعا أخرجه
مكانه فان مكث شيئا أو
تصرفه لغير إخراج
أفسد وقضى وكفر وإن
كان بين أسنانه ما يجري

بنات لبون وفي كل خمسين حققة (قال الشافعي) وإبانه ذلك أن تكون الابل مائة واحدة وعشرين فيكون فيها ثلاث بنات لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وثلاثين فإذا كملتها ففيها حققة وبنات لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين فإذا كملتها ففيها حققتان وبنات لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وخمسين فإذا كملتها ففيها ثلاث حققات ثم ليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وستين فإذا كملتها ففيها أربع بنات لبون فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وسبعين فإذا بلغت ففيها حققتان وبنات لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وتسعين فإذا بلغت ففيها ثلاث حققات وبنات لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت فعلى المصدق أن يسأل فإن كانت أربع حققات منها خير أم خمس بنات لبون أخذها وإن كانت خمس بنات لبون خيرا أخذها لا يحل له غير ذلك ولا أراه يحل لرب المال غيره فإن أخذ من رب المال الصنف الأدنى كان حقه عليه أن يخرج فضل ما بين ما أخذ منه وترك له فيعطيه أهل السهمان (قال الشافعي) ثم هكذا كل ما جتمع فيه الفرض في أربع مائة وغيرها أخذ المصدق الأفضل لآهل السهمان وأعطى ذلك رب المال فإن ترك له أخرج رب المال فضله (قال الشافعي) وإن استوت قيم أربع حققات وخمس بنات لبون كالمصدق أن يأخذ من أي الصنفين شاء لأنه ليس هنالك فضل يدعه لرب المال (قال الشافعي) وإن وجد المصدق أحد الصنفين ولم يجد الآخر أخذ الصنف الذي وجد ولم يأخذ الآخر كأن وجد أربع حققات ولم يجد خمس بنات لبون فبأخذ الحقائق فإن وجد خمس بنات لبون ولم يجد الحقائق فبأخذ بنات لبون لأنه ليس هنالك فرض ولا فضل يدعه (قال الشافعي) وإذا كانت الابل مائتين فوجد أربع بنات لبون وأربع حققات فرأى أربع بنات لبون يقارب الحقائق ولم يشك في أن لو كانت معهم واحدة منهم في أنها أفضل من الحقائق لم يكن له أن يأخذ إلا الحقائق ولم يكن له أن يكلفه مال بس في ابلة وهو يجد فرضه في ابلة (قال) ولو كانت بنات لبون كما وصفت وهنالك حتى فأراد أخذها وحقا وأخذها وبنات مخاض لانهادن بنات لبون وكان مع بنات اللبون خيرا للمساكين لم يكن ذلك له لأنه حينئذ يصير إلى فراق الفريضة (قال) ولو كانت الحقائق مراضا وذوات نقص أو عيب لم يكن له أن يأخذ إلا بنات لبون إذا كانت صحاحا (قال) ولو كان لصنفان اللذان هما الفرض معا فاصين وسائر الابل صحاحا فليس له أن أعطي من أحد الصنفين صحاحا من حيث شئت قبلناه وإن لم تفعل أخذنا منك السن التي هي أعلى ورردنا عليك أوالسن التي هي أسفل وأخذنا منك (قال الشافعي) وإن كانت الابل معيبة كلها أو بعضها معيبة إلا الأقل من عدد الصدقة كأن الصدقة خمس أو أربع والصحيح ثلاث أو اثنتان قبل له أن يأخذ منك الصحيح الذي عندك وعليك ما بقي من الصحيح صحاحا مثله فإن جثته والأخذنا منك الصحيح الأعلى ورردنا عليك أو الصحيح الأسفل وأخذنا منك ولا تأخذ منك مراضا وفي الابل عدد صحيح (قال الشافعي) وإذا كانت الابل خسا وعشرين فلم يكن فيها بنت مخاض أخذ منها ابن لبون ذكر فإن لم يكن فيها فاختار لرب المال باقي أيهما شاء وأيهما جاءه فهو فريضة فإن جاءهم ماعلم يكن للمصدق أن يأخذ إلا بنته مخاض لانه الفرض الأول الذي لا فرض غيره وهي موجودة

(باب عيب الابل ونقصها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإن كانت الابل معيبة كلها بجرب أو هيام أو مرض أو عوار أو عيب ما كان أخذ المصدق واحدة منها ولم يكلفه صححة من غيرها (قال الشافعي) ربه الله تعالى وليس للمصدق إذا كانت الابل معيبة كلها أن يخفف ولا يرتفع عن الفرض ويرد أو يأخذ نظر المساكين إنما

به الرقيق فلا قضاء عليه
وان تقبأ عامدا أفطر
وان ذرعه التي لم يفطر
واختفى التي بابت عامر
رضي الله عنهما (قال
المرزقي) وقد روينا عن
البي صلى الله عليه وسلم
(قال المرزقي) أقرب
ما يحضرنى للشافعي
فما يجري به الرقيق
أنه لا يفطر ما غلب
الناس من التجار في
الطريق وغلبة
الدقيق وهو دم الرجل
الدار وما يتطايروا من
ذلك في العميون والأنوف
والافواه وما كان من
ذلك يصل إلى الخلق
حين يفتحه فيدخل فيه
في شبه ما قال الشافعي

من فقهنا عليه ربه ليرى
 (قال) وحديث ابراهيم
 قال سمعت بريص شيخ
 عن اشافعي قال ان
 أحب ان يفتر يوم
 الشكر ان لا يكون سرما
 كان يسموه ويشتمل
 مذهب ابن عمر ان
 يكون مقترعا قوله
 ويحتمل خلافه (قال)
 وان أصبح لا يرى ان
 يومه من رمضان ولم يطعم
 ثم استبان ذلك فعليه
 صيامه وادائه ولو روى

ان يصوم غدا فان كان
 أول الشهر فهو فرض
 والا فمستقر فان بان
 له أنه من رمضان لم
 يجزئه لان يومه على
 أنه فرض وانما صامه

(١) قوله وقيل ينقص
 منها أو من الغنم ثم ينقص
 الخ كذا في النسخ ولعل
 في العبارة تحريفنا
 وسقطنا فالتحريف ركبته
 مستحقة

(٢) قوله واذا كان
 المصدق الخ كذا
 في النسخ وانظر أين
 جزاء الشرط ولعل قوله
 بعد وهكذا يحرف عن
 فهمه هكذا أو نحوه وحرو
 كسبه مستحقة

يكون له لا ارتفاع ولا انخفاض اذ لم تكن له من وجوده أو كانت السن وجودية معينة وفي المال سواها
 اسم من الغنم (قال) وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له وليس لرب المال أن يبدله بغيرها
 (قال الشافعي) ولو كانت الأبل معيبة كانت فريضة الغنم فكانت الشاة التي تجب فيها أكثر شاة من غير
 منها قيل له ان أعطيتها قبلت ران لم تعدها في الحمار في ان تعطى بغيرها مستطوعا بكانهم أو تعطيها فان أوى
 نيا يبيع على أنفسها ران متى سبى في بعض الشاة حتى يفتار ان يعنى البعير قبل منه (قال) واذا كان
 بعض الأبل معيبا بعض فاعنى انفسها أو أذنها أو آسلاها قبل منه وليس كالأبل فريضة ما فيها النقص
 (قال الشافعي) وسواء كان النقص قدما أو حدث بعد ما عذ الأبل (١) وقيل ينقص منها أو من الغنم ثم ينقص
 ما بقى أو عذ في يده أو انقصت ابل رب المال أو هلكت في يده لم يرجع واستمنه ما على صاحبه بنى (قال)
 الشافعي) ران عذ الساعي الأبل فلم يقبض من ربهان كذا حتى تلفت أو تلف بعضها ولم يشرط فان كان
 في الساعي شيء أخذ دور الأذلاشي له (قال الشافعي) وان كانت لرجل ابل فعذها الساعي وقال رب المال
 لى ابل غائبة فأخذ منه صدقة الغائبة والخائنة ثم أخذ منه ساعي بكذا الغائبة صدقة فعلى المصدق الذي
 أخذ منه صدقة الغائبة أن يرد عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه اذا كان قد قسم صدقته
 الا أن يشاء رب الماشية أن يدع حقه

(باب اذ لم توجد السن)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في أسان الأبل التي
 فريضة ما بنت لبون فصاعد اذ لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي درتها أخذ من
 رب المال شاتين أو عشرين درهما وان أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهما
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعلى المصدق اذ لم يجد السن التي وجبت له ووجد السن التي هي أعلى
 منها وأسفل أن لا يأخذ لأهل السهمان الا خير لهم وكذلك على رب المال أن يعطيه الخير لهم فان لم
 يقبل المصدق الخير لهم كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين الخير لهم ثم يعطيه
 أهل السهمان (قال الشافعي) واذا وجد العليا ولم يجد السفلى أو السفلى ولم يجد العليا فلا خيار له وبأخذ
 من التي وجد وليس له غير ذلك (قال الشافعي) واذا وجد أحد السنين ذات عوار أوهما معا ذات عوار
 وتحتهما أو فرقهما من الأبل سالم من العوار ولم يجد السن العليا والسفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات
 العرار وفي الأبل صحيحة وله أن يأخذ على النظر لساكن على ما وصفت فكلمنا ارتفع سنا أعطى رب المال
 شاتين أو عشرين درهما واذا ارتفع الى السن التي فوق السن التي تلى ما وجب له فقد ارتفع سنين أعطى
 رب المال أربع شياه أو أربعين درهما ثم ان ارتفع سنا ثالثا ذاتين فأعطاه ست شياه أو ستين درهما
 وهكذا اذا انخفض أخذ منه في سن ما انخفض اليها شاتين أو عشرين درهما لا يختلف ولا ينظر في ذلك الى
 أن تكون قيمة ما بين السنين أكثر أو أقل مما جاءت به السنة أن يأخذ (قال الشافعي) ولا يحصل
 الساعي أن يعطيه عشرين درهما والشاتان أقل نقدا على المساكين من العشرين الدراهم ولا الشاتين
 والعشرون الدراهم أقل نقدا على المساكين منهما (قال الشافعي) (٢) واذا كان المصدق يلى صدقة دراهم
 وابل وغنم وهكذا وان لم يكن يصدق الا ماشية باع منها فارد على المأخوذ منه عشرين درهما اذا كان ذلك
 النظر لساكنين (قال الشافعي) ويباع على النظر لساكنين من أى أصناف الماشية أخذ (قال)
 الشافعي) واذا كان يصدق ابلا لا آمن لها ألونها أو عيب بها فلم يجد السن التي وجبت في المال ووجد السن
 التي أسفل منها فكان اذا أخذها شاتين أو عشرين درهما كانت الشاتان أو العشرون درهما خيرا من غير
 منها خير رب المال بين أن يتطوع له بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير

للساكين (قال الشافعي) وإذا أخذ من رب المال الفضل بين السنين أعطى رب المال أبهم ما شاء إن شاء شاتين وإن شاء عشرين درهمًا وليس للوالى أن يتبع لأن في الحديث شاتين إن تبسرتا وعشرين درهمًا فإذا تبسرت الشاتان وقيم ما وفاء أعطاهما إلا أن يشاء عشرين درهمًا (قال الشافعي) والاحتياط لرب المال أن يعطى الأكثر للساكين من شاتين أو عشرين درهمًا (قال الشافعي) وإذا كانت ابل لرجل فيها صدقة منها فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها فقال رب الابل آتى بها قبلت منه إذا جاء به من أمثل ابله أو خير منها وإن جاء به من ابل ألأم منها لم يكن للصدق أن يقبلها وكان له أن يرتفع في ابل ويرد عليه أو ينخفض ويأخذ منه (قال الشافعي) والابل في هذا مخالفة للبقر والغنم إذ لم يجد السن من البقر والغنم كلفها ربهما إلا أن يتلوغ له بأعلى منها وإذا وجد ذلك السن منها معيبة وفي ما شبته صحيح فليس له أن يرتفع ويرد ولا ينخفض ويأخذ من البقر ولا الغنم بحال

(باب الشاة تؤخذ في الابل)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل ابل فربضتها الغنم وله غنم أخذ من غنمه مما يجوز أن يكون أخصية فإن كانت غنمه معزى فثنية وإن كانت ضأنًا فجذعة ولا تؤخذ منه أعلى منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فيقبل منه (قال الشافعي) وإن كانت غنمه ذوات عوار أو مرضاض أو لا غنم له فاختار فيها إليه يدفع إليه أى شاة أجزأت أخصية من ضأن أو معزى ولا أنظر إلى الاغلب بالذلة لأنه انما جاء أن عليه شاة فإذا أخذت في السن الذي يجزئ في صدقة الغنم فليس لى أكثر منها (قال الشافعي) وهكذا إن كانت ضأنًا أو معزى أو ضأنًا فأراد أن يعطى ما عزة أو معزى فأراد أن يعطى ضائنة قبلتها منه لأنه انما سميت عليه شاة فإذا جاء بها قبلتها منه (قال الشافعي) ويأخذ ابله بالعدد ما كانت ابله لثامًا أو كرامًا لا يختلف ذلك وأى شاة من شاء بلده تجزئ أخصية قبلت منه وإن جاء به من غير شاء بلده ومثل شاء بلده أو خير قبلت وإن جاء به دونها لم تقبل ولو كانت له ابل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من ابل له ولغيره تلك السن وهى أدنى من ابله لم يكن لنا أخذها منه ولم تجز عنه أن يعطينا اياها كماله كانت له ابل لثام وله ابل كرام ببلد غير بلده أو ببلد ابل كرام لم تأخذ منه صدقة اللثام من ابل بلده ولا ابله التي ببلد غير بلده وأخذنا من كل واحد منهم ما بقدر ما فيها (قال الشافعي) وإذا وجبت لنا عليه جذعة لم يكن للصدق أن يأخذها منه ما خضا إلا أن يتطوع فإذا ضرب الفعل السن التي وجبت فلم يدرك أحوال أو لقت قبل له لا تأخذها منك أو تأتى بغيرها من تلك السن إن شئت أو تأخذ السفلى وترد علينا والعليا ونرد عليك

(باب صدقة البقر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ناسفان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمر في فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشئ (قال الشافعي) والوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال الشافعي) ويشبه أن يكون معاذ إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى أنه أتى بعمادون ثلاثين فقال لم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيها شيئاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن طاوس البجلي أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بعمادون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل (قال الشافعي) وطاوس عالم بأمر معاذ وإن كان لم يلقه على كثرة من لقي من أدرك معاذ من أهل اليمن فيما علمت وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذ أن يأخذ من ثلاثين تبيعاً ومن أربعين مسنة (قال

على الشاة ولو عقد رجل على أن غدا عنده من رمضان في يوم شلت ثم بان له أنه من رمضان أجزأه وإن أكل شاكا في الفجر فلا شئ عليه وإن وطئ امرأته وأوجع عامدا فعليه ما القضاء والكفارة واحدة عنه وعنهما وإن كان ناسيا فلا قضاء عليه للخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكل الناسي (قال) والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن أفطر فيهما ابتدأهما فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا مدا لكل مسكين عذ النبي صلى الله عليه وسلم واحتج

الشافعي) وأخبرني غير واحد من أهل اليمن عن عدد مضوا منهم أن معاذاً أخذ منهم صدقة البقر على
ساروة طائوس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا دحض أهل العلم والأمانة عن يحيى بن سعيد
عن نعيم (١) بن سلام أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة فقرأها أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب بها إلى معاذ
ابن جبل ذلك ما في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستنة (قال الشافعي) وهو ما لا أعلم فيه بين أحد لقية من
أهل العلم خلافاً وبه تأخذ

(باب تفريع صدقة البقر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين فاذا بلغت فافهمها تبضع فاذا زاد ادب
ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين فاذا بلغت فافهمها بقرة مسنة (قال الشافعي) ثم ليس في الزيادة
شيء حتى تبلغ ستين فاذا بلغت فافهمها تبضعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين فاذا بلغت فافهمها
مسنة وتبضع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين فاذا بلغت فافهمها مسنتان ثم ليس في الزيادة شيء حتى
تبلغ تسعين فاذا بلغت فافهمها ثلاثة أتبعه ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة فاذا بلغت فافهمها مسنة
ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرة فاذا بلغت فافهمها مسنتان وتبضع ثم ليس في الزيادة
شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فاذا بلغت فاجعل للصدوق أن يأخذ اثنين ليسا كين أربعة أتبعه أو ثلاث
سنوات كما قلت في الابل واذا وجد أحد السنين ولم يجد الآخر أخذ الصدقة من السن التي
يجد كما قلت في الابل لا يختلف اذا اجتمعت له سنان فيه ما فرض ثم هكذا صدقة البقر حتى تنتهي الى
مائة اهـ

(باب صدقة الغنم)

(قال السافى) نابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معنى ما أذكر ان شاء الله تعالى وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا كانت أربعين فغنم اشاة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت مائة اشاتان ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتي شاة وشاة إذا بلغت مائة اشاة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربع مائة اشاة فإذا اكتمت مائة اشاة ثم يسقط فرضها الاول فإذا بلغت هذا معدة في كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى ثم تكون فيها شاة واحدة من صدقة الغنم ولا يفرق ولا يخير رب الماشية ولا ساعي أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم اذا كانت الغنم واحدة

(باب السن التي تؤخذ في الغنم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال
 حدثنا بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليقها فخرج (٢) مصداقا
 باعتد عليهم (٣) بالغذى ولم يأخذ منهم فقالوا له إن كنت معتمد علينا بالغذى نخذه منا فأرسل حتى لقي عمر
 فقال أعلم أنهم يزعمون أنا نطلبهم أنا فاعتد عليهم بالغذى ولا تأخذ منهم فقال له عمر فاعتد عليهم بالغذى حتى
 السخلة تروى حرام الراعى على يده وقل لهم لا تأخذ منكم (٤) الربى ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة
 لا كولة ولا خيل الغنم وخذ العناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي)
 بحسبه الله تعالى وبه إذ نقول أن تؤخذ الجذعة والثنية وهو في معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ
 الصدقة من (٥) الجعرور ولا معي الفأرة وإن كان معقولا أنه أخذ من وسط التمر فيقول تؤخذ الصدقة
 من وسط الغنم فتحزى الشاة التي تجوز أخضية (قال الشافعي) وهو والله أعلم معقول إذا قيل فيه شاة فما
 جزأ أخضية أجزأ فما أطلق اسم شاة

بان النبي صلى الله عليه
 وسلم لما أخبره الرائي أنه
 لا يستر ربة ولا يتسلع
 صيام ثم من متابعين
 ولا يجد الطعام مستين
 مسكينا أتى بعرق فيه
 تمر (قال) مسكين
 والعرق المكمل فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 اذهب فتصدق به (قال
 الشافعي) والمكمل خمسة
 عشر صاعا وهو ستون
 (١) قوله ابن سلامة
 كذا في بعض النسخ وفي
 بعض آخر ابن سلام من
 غير جاء ولم يقر عليه في
 المسند ولا غيره من
 الكتب التي يبدأ بها
 (٢) قوله مصدقا كذا
 في بعض النسخ وفي بعض
 مصنفها بالنون والفاء
 وكلاهما لا معنى صحيح
 والمذاكر على صحة الرواية
 (٣) التخذى كغنى
 السخلة وجمعه غداء
 (٤) الربي كجلى الشاة
 يتبعها أولادها والماخض
 الحامل والاكولة
 السمينة تعد الذبح
 (٥) الجعر ورضم الجيم
 ومعى القارة نوعان من
 ردىة التمر كسمه معصمه

مدا (قال الشافعي) وان
دخل في الصوم ثم وجد
رقبة فله أن يتم صومه
وان كل عام صدق في
صوم رمضان فعليه
القضاء والعقوبة ولا
كفارة الا بالجماع في شهر
رمضان (قال) وان تلهذ
بامر أنه حتى ينزل فقد
أفطر ولا كفارة وان
أدخل في دبرها حتى
يغيبه أو في هيمة أو
تأوط ذا كرا للصوم
فعليه القضاء والكفارة
والحامل والمرضع اذا
خافتا على ولدهما
أفطرتا وعليهما القضاء
وتصدقت كل واحدة
منهما عن كل يوم على
مسكين بمد من خنطة

(١) الدرمانية بالفتح
ضرب من البقر ترق
أظلافها وجلودها ولها
أسنة كذا في القاموس

كتبه مصححه

(٢) أولبنا أو متابع
الذي يضم اللام وكسرهما
وسكون الباء جمع لبون
وهي ذات اللبن والمتابع
جمع متبع للبقر أو
الشاة التي يتبعها ولها
كذا في كتب اللغة كتب
مصححه

(باب الغنم اذا اختلفت) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها أجناس
بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط أجناسها الا من أعلاها ولا من أسفلها وان كانت واحدة
أخذ خير ما يجبله (قال الشافعي) وان كان خير الغنم أكثرها وأوسطها أكثرها قسواء والله أعلم يأخذ
من الاوساط من الغنم فان لم يجد في الاوساط السن التي وجبت له قال لرب الغنم ان تطوعت بأعلى منها
أخذتها وان لم تطوع كفتل أن تأتي بعمل شاة وسط ولم يأخذ من الأدنى والوسط فيؤخذ مما وصفت من ثنية
وجذعة وانما معنى أن أخذ أعلى منها اذا كانت الغنم كلها أعلى منها إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
للعاذن جبل حين بعته مصدقا بالذكور أتم أموالهم وكرأتم الاموال فيما هو أعلى من كل ما يجوز أخضيه (قال
الشافعي) وان كانت الغنم ضأنوم وعزى سواء فقد قبل بأخذ المصدق من أيهما شاء وان كانت احداهما
أكثر أخذ من الأكثر (قال الشافعي) والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته ولا يشبه هذا التمران الضأن
بين التميز من المعزى وليس كذلك التمر (قال الشافعي) وهكذا البقر لا تختلف الغنم اذا كانت جواميس
وعرايا (١) ودرمانية (قال الشافعي) فاذا كانت الابل مختاوعرايا ومن أجناس مختلفة فكانت صدقتها الغنم
فلا تختلف وان كانت صدقتها منهن قال يأخذ بالاكثري من أصنافها يأخذ من الاكثر فان لم يجد في
الاكثر السن التي تجبله كفها برب المشاة ولم يخفض ولم يرتفع ويرد الا أن يخفض في الاكثر منها أو
يرتفع فيرد فأما في غير الصنف الذي هو أكثر فلا (قال الشافعي) ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بقيم
فكانت كانت له اسنة مخاض والابل عشر مهران تسوي مائة وعشر أرحية تسوي خمسين وخمس نجدية
تسوي خمسين فإخذ بثلث مخاض أو ابن لبون ذكرا بقيمة خمسي مهران وخمسي أرحية وخمس واحدة
نجدية الا أن تطيب نفس رب المال فيعطيها من الخير منها بلا قيمة (قال الشافعي) فاذا كان في بعض الابل أو
البقر أو الغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من الصنف الذي لا عيب فيه لانه ليس له عيب (قال الشافعي) واذا
كانت لرجل غنم غائبة عن الساعي فزعم أنهم ادون الغنم التي تحضر به وسأل الساعي أن يأخذ من الاكثر أو
من التي هي دون الاكثر أو من كل بقدره فعلى الساعي تصديقه اذا صدقه على عدد هاضمه على انخفاضها
وارتفاعها وهكذا اذا كانت البقر عرايا ودرمانية وجواميس والغنم مختلفة هكذا أخذت صدقتها كما
وصفت بقدرها وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم الجثث الى العرباب والجواميس الى البقر
والضأن الى المعزى

(باب الزيادة في المشاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت لرجل أربعون شاة كلها فوق الثنية جبر المصدق رب المشاة
على أن يأتيه بثنية ان كانت معزى أو جذعة ان كانت ضأن الا أن يتطوع فيعطى شاة منها فيقبل الا انها
أفضل لانه اذا كاف ما يحب عليه من غير غنم فقد تركه فضلا في غنمه (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الغنم
التي وجبت فيها الزكاة تخاضا كلها (٢) أولبنا أو متابع لان كل هذا ليس له لفضله على ما يجب له وكذلك ان
كانت تبوسا لفضل التبوس (قال الشافعي) وكذلك ان كانت كل الغنم التي وجبت له فيها الزكاة أو كولة
كالف السن التي وجبت عليه الا أن يتطوع فيعطى مما في يديه ومتى تطوع فأعطى مما في يديه فوق السن
التي وجبت عليه غير ذات نقص قبلت منه فان أعطاهم ذات نقص وفيها صحيح لم يقبل منه (قال الشافعي)
فان أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص اذا لم تجز ضخية وقبلت اذا جاز ضخية
الا أن يكون تبسا فلا يقبل بحال لانه ليس في فرض الغنم ذكور (قال الشافعي) وهكذا هذا في البقر
لا يختلف الا في خصلة فانه اذا وجب عليه مسنة والبقر ثيران فأعطى ثورا أجزأ عنه اذا كان خيرا من تبسيع
اذا كان مكان تبسيع فاذا كان فرضها من الاناث فلا يقبل مكانها ذكرا (قال الربيع) أظن مكان مسنة

تبيع وهذا خطأ من الكاتب لأن آخر الكلام يدل على أنه تبيع (قال الشافعي) فأما الابل فتختلف الغنم والبقر في هذا المعنى فإن المصدق يأخذ السن الأعلى ويرذ أو السفلى ويأخذ ولاد في غنم ولا بقر وإذا أعطى ذكراً بقيمة أنثى لم يؤخذ منه ويؤخذ منه أنثى إذا وجدت أنثى وذكراً إذا وجد ذكراً إذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة ولا يؤخذ ذكراً مكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كلها ذكوراً فيعطى منها متى تطوع فأعطى مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذات نقص قبلت منه

(النقص في الماشية) قال الشافعي إذا كانت أربعون شاة فقال عليها الحول فانتجت بعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده (قال) وبعد على رب المال ما نتجت قبل الحول ولو بطرفة عين عدته على رب الماشية (قال الشافعي) ولا يصدق الماشية حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة (قال الشافعي) ولا يطرأ في قدوم المصدق وإنما أنظر إلى الحول من يوم يملك رب الماشية الماشية والقول قول رب الماشية فإذا خرج المصدق في الحرم وحول الماشية صفر أو ربع الأول أو رجب أو قبله أو بعده لم يأخذ من رب الماشية شيئاً حتى يكون حولها الآن بتطوع رب الماشية بالادعاء عنها (قال الشافعي) وهذا بين أن المصدق ليس مما تجب به الصدقة بسبيل وأن الصدقة اعتمدت حولها (قال الشافعي) ويؤكل به المصدق من يقبض منه الصدقة في حولها فإن لم يفعل فعلى رب الماشية أن يؤدي صدقة حولها (قال الشافعي) فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فقال عليها حول فولدت بعد الحول ثم ماتت الأمهات ولم يمكنه أن يؤدي صدقتها فلا صدقة عليه في أولادها وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول وأولادها كالفائدة فيها إذا حال عليها الحول قبل تلدها وإنما تعد عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول (قال الشافعي) وإذا كانت الولادة قبل الحول ثم ماتت الأمهات فإن كان الأولاد أربعين ففيها الصدقة وإن لم تكن أربعين فلا صدقة فيها إلا أن الحول حال وهي مما لا تجب فيه الصدقة ولو كانت الأمهات أنفسها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل غنم لا تجب في مثلها الصدقة فتنتجت قبل الحول فقال الحول وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ويحول عليه الحول وهي أربعون أو أكثر (قال) وهكذا الواقد غنماً فضمها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفاد الأربعين (قال الشافعي) ولا بعدة بالسحل على رب الماشية إلا أن يكون السحل قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً فإذا كانت أقل من أربعين (١) ولم تكن الغنم مافية الصدقة ولا يعيد بالسحل حتى يتم بالسحل أربعين ثم يستقبل بها حولاً من يوم تمت أربعين (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل أربعون شاة فقال عليها الحول فامكنه أن يصدقها ولم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فعليه شاة ولو لم يمكنه أن يصدقها حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لأنه أقل من أربعين شاة فإذا كانت الغنم أربعين شاة فنتجت أربعين قبل الحول ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق وهي أربعون جدياً أو بهيمة وبين جدي وبهيمة أو كان هذا في ابل هكذا في جاء المصدق وهي فصائل أو في بقر جاء المصدق وهي عجول أخذ من كل صنف من هذا واحد أمته فإن كان في غداء الغنم اثنا عشر كوراً أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غداء البقر كوراً واثنا عشر أخذ ذكراً وإن لم يكن إلا واحد إذا كانت ثلاثين وإن كانت أربعين أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غداء الابل اثنا عشر كوراً أخذ أنثى ولو لم يكن إلا واحدة فإن كانت كلها اثنا عشر أخذ من الابل أنثى وقال رب المال إن شئت فأت بذكراً مثل أحدها وإن شئت أدبت أي نؤئت متطوع بالفضل إن كان فيها تبيع (قال) فإن قال قائل فكيف لم تبطل عنه الصدقة إذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة أو كيف لم تكلفه السن التي تجب في الصدقة إذا عدت عليه بالصغار عدل بالكبار قيل له إن شاء الله تعالى لا يجوز عندى واحد من القولين لا يجوز أن أبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الأمهات في العدد إذا كن مع الأمهات يجب فيهن الصدقة وأما أخذى منه سناهي أكبر مما في غنمه فأبعد أن يجوز ولا

(قال المزني) كيف يكفر من أصبح له الاكل والافطار ولا يكفر من لم يبع له الاكل فأكل وأفطر وفي القياس أن الحامل كالمرضى وكالمسافر وكل يباح له القطر فهو في القياس سواء واحتج بالخبر من استقاء عمداً فعليه القضا ولا كفارة (قال المزني) ولم يجعل عليه أحد من العلماء علمته فيه كفارة وقد أفطر عمداً وكذا قالوا في الحصة بيناتها الصائم (قال) ومن حر - القبله شهوته كرهتهاله وان فعل لم ينتقض صومه وتركه أفضل

(١) ولم تكن الغنم الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط ولعل الواو في قوله ولم مزيدة من النسخ كتبه مصححه

(قال ابراهيم) سمعت
الربيع يقول فيه قول
آخر انه ينظر الآن بعلمه
فيكون في معنى المكره
يبقى ما بين أسنانه وفي
فيه من الطعام فيجرب به
الريق وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان
يقبل وهو صائم فأتت
عائنه وكان أملككم
لاربه بأبي هو وأمي (قال)
وروى عن ابن عمر وابن
عباس أنهم ما كانوا
يلدوها للشباب ولا
يكرهانها للشيخ (قال)
وان وطئ دون الفرج
فانزل أظفر ولم يكفر
وان تلذذ بالنظر فانزل

(١) البردي بضم فسكون
من جيد التريشه
البرني أو ضرب من تمر
الحجاز جيد معروف كذا
في اللسان كتبه مصححه
(٢) قوله وهكذا هذا
في البقر كذا في النسخ
وهذه الجملة مكررة مع
ما يأتي بعد ولعلها هنا
مزيدة من النامخ كتبه
مصححه

(٣) قوله حولا كذا
في النسخ ولعلها مزيدة
من النامخ كتبه مصححه

بخر عندي والله أعلم من قبل أني إذا قيل لدع الربى والماسخ وذات البر وسئل الغنم واختر عن هذا
وخذ الجملعة والثنية فقد عقلت أنه قيل لدع خيرا مما تأخذ منه إذا كان فيما عنده خير منه ودونه وخذ من
ماشية أدنى مما تدع وخذ المعدل بين الصغير والكبير وهو البذعة والثنية فإذا كانت عندك أربعون بهيمة
نسوى عشرين درهم فكلت شاة نسوى عشرين درهم أقم أخذ عدلا من ماله بل أخذت قبة ماله كله وانما
قيل لي خذ ما يشبه أن يكون ربع عشر ماله إذا كان أربعين فان قال فقد أمرت إذا كانت الثنية موجودة
أن تأخذها ونهيت عما هو أصغر منها قبل نعم وأمرت أن لا تأخذ الجعور ولا مصران الشاة فإذا كان تمر
الرجل كله جعورا ومصران فأرة أخذت منها ولم أكله ما كنت آخذ منه ولو كان في تمر ما هو خير منه
وانما أخذت الثنية إذا وجدتها في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحوال على أمهاتها غير أن أمهاتها
بمترين فلا صدقة في ميت فهدى يخالف حينئذ الجعور ولو كان لرجل جعور ونخل (١) بردي أخذت الجعور
من الجعور وعشر البردي من البردي (قال الشافعي) فان قال قائل كيف تأخذ من خمس وعشرين من
الأبل أحد سنين قلت العدد فيما يؤخذ منها واحد وانما الفضل بين الأخذ منها في سن أعلى من سن فإذا
لم يوجد أحد السنين ووجد السن الآخر أخذ من السن الذي وجد وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عمر من هذا ولا يرخذ ما لا يوجد في المال ولا فضل في المال عنه وانما صدقته فيه لا يكلف غيره
الآن أن يكون في ماله فضل فيجبه عن المصدق فيقال أنت بالسنة التي عليك الآن تعطى متطوعا عما في
يدك كما قيل لناخذ وامن أو وسط التمر ولا تأخذ واجعورا فإذا لم تجد الاجعور أخذنا منه ولم تنقص
من الكيل ولكننا نقصنا من جوده ما تأخذ إذا لم تجد الجيد فكذلك نقصنا من السن إذا لم تجدها ولم تنقص
من العدد

(باب الفضل في الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كان لرجل أربعون من
الغنم كلها فوق السن التي تؤخذ أو مختارها كلها أو متبعة أو كانت كلها أو تيسر أو قيل اصحابها عليك
فيها ثنية أو حذقة فان جئت بها قبلت منك وان أعطيت منها واحدة قبل منك وأنت متطوع بالفضل
فيها (٢) وهكذا هذا في البقر وإذا تركناك الفضل في مالك فلا بد أن تعطينا الذي عليك وهكذا هذا
في البقر فاما الأبل فإذا أخذنا سننا أعلى رددنا عليك وان أعطيتنا السن التي لنا لم تأخذ غير هان شاء الله
تعالى وإذا أعطيتنا تبس من الغنم أو ذكر من البقر في عدد فريضته أثني وفيها أثني لم نقبل لأن الذكور
غير الإناث

(باب صدقة الخلطاء) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاء الحديث لا يجمع بين متفرق ولا يفرق
بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية (قال الشافعي) والذي لا
أشك فيه أن الخليطين الشرير كان لم يقسم الماشية وتراجعها بالسوية أن يكونا خليطين في الأبل ففيها الغنم
توجد الأبل في بدأ أحدهما فتؤخذ في صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية (قال الشافعي) وقد يكون
الخليطان لرجلين يتخالطان بما شتبهما وان عرف كل واحد منهما ما شتبه ولا يكونان خليطين حتى يروحا
ويسرحا ويقامعا وتكون قولهما مختلطة فإذا كانا هكذا صدق صدقة الواحد بكل حال (قال الشافعي)
وان تفرقا في مراح أو سقى أو فحول فليسا خليطين ويصدقان صدقة الاثنين (قال الشافعي) ولا يكونان
خليطين حتى يحول عليهما حول من يوم اختلطا فإذا حال عليهما حول من يوم اختلطا كيازكاة الواحد وان
لم يحل عليهما حول كيازكاة الاثنين وان اختلطا (٣) حولانهم اقرقا قبل أن يأتي المصدق والحوال زكيا
زكاة المتفرقين (قال) وهكذا إذا كانا شريرين (قال الشافعي) ولا أعلم مخالفا في أن ثلاثة خلطاء لو كانت لهم
مائة وعشرون شاة أخذت منهم شاة واحدة فصدقوا صدقة الواحد ولا ينظر إلى عددهم ولا خصه كل واحد
منهم (قال الشافعي) وإذا قالوا هذا فقصوا المساكين شاتين من مال الخلطاء الثلاثة الذين لو فرق ماله

كان فيه ثلاث شياه لم يحجز الا ان يقولوا لو كانت اربعون شاة بين ثلاثة وأ كثر كان عليهم فيها صدقة لانهم صدقوا الخطاء صدقة الواحد (قال الشافعي) وهذا أقول في صدق الخطاء صدقة الواحد في الماشية كلها الا ابل والبقر والغنم وكذلك الخطاء في الزرع والحايط أريت لو أن حائطاً صدقته بمجزأة على مائة انسان ليس فيه الا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة وان كانت حصص كل واحد منهم من غمره لا تبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) في هذا صدقة وفي كل شاة صدقة اذا بلغت بجلته خمسة أوسق بكل حال (قال الشافعي) وما قلت في الخطاء معنى الحديث نفسه ثم قول عطاب بن أبي رباح وغيره من أهل العلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح قال سألت عطاء عن النضر يكون لهم اربعون شاة قال عليهم شاة (قال الشافعي) فان قال ياتل فقد قيل في الحديث لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة قيل فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاثة في عشرة من مائة خشية اذا جمع بينهم أن يكون فيها شاة لانها اذا فرقت ففيها ثلاث شياه ولا يجمع بين مفترق (١) ورجل له مائة شاة وآخر له مائة شاة وشاة فادار كل على اقرارهما كانت فيهما شاتان واذا اجتمعت كانت فيهما ثلاث ورجلان لهما اربعون شاة واذا افرقت فلا شيء فيها واذا اجتمعت ففيها شاة فالحشية خشية الرأى أن تقل الصدقة وخشية أخرى وهي خشية قرب المال ان تذكر الصدقة وليس واحد منهما أولى باسم الحشية من الآخر فأمر أن نفر كل على حاله وان كان مجتمعاً صدق مجتمعاً وان كان مفترقاً صدق مفترقاً (قال الشافعي) وأما قوله وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية للجماعة أن يكون للرجلين مائة شاة وتكون غنم كل واحد منهما معروفة فتؤخذ الشاة من غنم أحدهما فيرجع المأخوذة منه الشاة على خليطه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغمه اذا كان عدد غنمهما واحداً فان كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثاها رجع المأخوذ منه الشاة على شريكه بنثلثي قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغمم شريكه لان ثلثها أخذ عن غنم شريكه فغرم حصصاً ما أخذ عن غنمه (قال الشافعي) ولو كانت في غنمهما معان ثلاث شياه فأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم رجع على خليطه بنثلثي قيمة الثلاث الشياه المأخوذة عن غنمه ولا يرجع عليه بقية شاتين منها وذلك أن الشياه الثلاث أخذت معاً ثلثاها عن خليطه وثلثاها عن مجتمعته لا مقسومة (قال الشافعي) ولا يصدق صدقة الخطاء احد الا أن يكون الخليطان مسلمين معا فاما ان خالط بصراقى مسلماً صدق المسلم صدقة المفرد لانه انما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد اذا كانا معاً من عليه الصدقة فاما اذا كان أحدهما من الا صدقة عليه فلا (قال الشافعي) وهذا ان خالط مكاتب حر لانه لا صدقة في مال مكاتب (قال الشافعي) واذا كانا خليطين علمهما صدقة فالقول فيهما كما يصفى (قال الشافعي) ولو كانت غنمهما سواء وكانت فيهما علمهما شاتان فأخذت من غنم كل واحد منهما شاة وكانت قيمة الشاتين المأخوذتين متقاربة لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء لانه لم يؤخذ منه الا ما عليه في غنمه لو كانت على الانفراد ولو كانت لاحدهما ثلث الغنم والاخر ثلثاها فأخذت من غنم أحدهما شاة ومن غنم الآخر شاة رجع الذي له ثلث على شريكه بقيمة ثلث الشاة التي أخذت من غنمه لان ثلثها مأخوذة عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذة عن غنم نفسه (قال الشافعي) واذا أخذت من غنم أحدهما شاة وغممهما سواء في العدد فقد اعيا في قيمة الشاة فالقول قول الذي يؤخذ منه نصف قيمة الشاة وعلى رب الشاة البيعة فان أقام رب الشاة البيعة على أن قيمتها عشرة رجع بمخسصة وان لم يقم بيعة فقال شريكه قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهمين ونصف (قال الشافعي) ولو ظلمهما السامح فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغمم الآخر شاة رجع على ما خضاً وذات دراً وتيساً أو شاتين وانما علمهما شاة فأراد المأخوذ منه الشاة الرجوع على خليطه بنصف قيمة ما أخذ من غنمه عن غنم مالكه لو كان يملكه أن يرجع عليه الا بقية نصف ما وجب عليهما ان كانت ثنية أو جذعة لا يزيد على ذلك وكذلك لو لم يكن علمهما شاة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خليطه بشيء لانه أخذها بظلم انما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه وكذلك لو وجبت

لم يفطر واذا أغنى على رجل ففرض له يوم أو يومان من شهر رمضان ولم يكن أكل ولا شرب فعليه القضاء فان أفاق في بعض النهار فهو في يومه ذلك صائم وكذلك ان أصبح راقداً ثم استيقظ (قال المزني) اذا نوى من الليل ثم أغنى عليه فهو عندى صائم أفاق أو لم يقف واليوم الثاني ليس بصائم لانه لم ينو في الليل واذا لم ينو في الليل فأصبح مفقاً فليس بصائم (قال الشافعي) واذا حاضت المرأة فلا صوم عليها فاذا طهرت قضت الصوم ولم يكن عليها أن تعيد

(١) قوله ورجل كذا في الأصول التي بيدنا ولعل الواو زائدة أو محرفة من النسخ والوجه في رجل الخ كسبه صحيحه

عليه ماشاء فأخذ بقيتهم اذراهم أو دنانير لم يرجع عليه الا بقية نصف الشاة التي وجبت عليهما (قال الشافعي) وكذلك لو وجبت عليهما ماشاء فقطوع فأعطاه أكبر من السن التي وجبت عليهما لم يرجع الا بنصف قيمة السن التي وجبت عليه وإذا انطوع بقضل أو ظلم لم يرجع به (قال الشافعي) وهذه المسائل كلها إذا كانت غنم كل واحد منهما تعرف بعينها فأما إذا كانت غير مكن في جميع الغنم سواء لا فرق بين غنمهما فأخذ منهما ما ظلم كثير أو قليل لا يتراجعان في شيء من المظلة لان المظلة دخلت عليهما معا (قال الشافعي) وإذا كان الرجلان خليطين فافترقا قبل الحلول زكيا على الاتفاق فان افترقا بعد الحلول زكيا على الاجتماع وإذا وجد متفرقين فالقول قولهما في الوقت الذي افترقا فيه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل غنم تجب الزكاة في مثلها فأقامت في يديه شهر اثم باع نصفها مشاعا من رجل أو ملكه أياها ملكا أصبح أي ملك كان ثم حال الحلول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الاول بحوله ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني الا بحوله وانما يصدقان معا إذا كان حولهما معا وإذا كانت أربعين أخذت من نصيب الاول نصف شاة فإذا حال الحلول الثاني أخذت منه نصف شاة وإن كانت في يد رجل غنم تجب فيها الزكاة فاطلعه رجل بغنم تجب فيها الزكاة فكان ذلك بتبايع بينهما استقبل كل رجل منهما الحلول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكيا ما لم يخرج عن ملكه بحوله وإن لم يكونا تبايعا ولكهما اختلاف زكيت ماشية كل واحد منهما على حولها ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلفا فيه فإذا كان قايلا وهما خليطان كما هما زكيا زكاة الخليطين لانهم قد حال عليهما الحلول من يوم اختلفا وإن كانت ماشيتهما حول أحدهما في الحرم وحول الآخر في صفر أخذت منهما نصف شاة في الحرم ونصف شاة في صفر يكون المصدق شريكاً بنصف شاة يعطيها أهل السهمان ويكونان شركاء فيهما

(باب الرجل إذا مات وقد وجبت في ماله زكاة) قال الشافعي رحمه الله وإذا مات الرجل وقد وجبت في ماله زكاة وعليه دين وقد أوصى بوصايا أخذت الزكاة من ماله قبل الدين والميراث والوصايا وإن مات قبل أن تجب الزكاة فيها ثم حال حولها قبل أن تقسم أخذت منها الزكاة لأنها لم تقسم ولو أوصى منها بغنم بعينها أخذت فيما بقي منها الصدقة ولم يؤخذ من الغنم التي أوصى بها بعينها (١) أخذت منها في قول من لا يأخذ الصدقة من مال الخليطين إذا عرفا غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما وإن عرفا أموالهما

(باب ما يعتد به على زب الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغداء ولم يأخذ منهم فقالوا له إن كنت معتدا علينا بالغداء فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لهم بزعون أننا ظلمهم نعتد عليهم بالغداء ولا تأخذ منهم فقال له عمر اعتد عليهم بالغداء حتى بالسحلة وروحها الرعي على يده وقل لهم لا تأخذ منكم الرب ولا الماخض ولا ذات الدبر ولا الشاة الا كولة ولا ثقل الغنم وخذ العناق والجذعة والتمية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) جملة جماع ما أحفظ عن عدد دلتني وأقول به أن الرجل لا يكون عليه في ماشيته صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول السنة وآخرها ويحول عليها حول في يده فإن كانت أقل من أربعين شاة في أول الحلول ثم نجحت فصارت أربعين لم يجب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين وكذلك لو كانت أقل من أربعين شاة ثم أفاد اليها تمام أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم تمت في ملكه أربعين وإن نتاجها الذي يجب فيها الصدقة كالغائدة فإذا حال عليها حول وهي محتجب فيها الصدقة فتتاجها كأصل ما وجبت فيه الصدقة منها (قال الشافعي) وإذا حال عليها حول وهي أربعون وأكثربها المصدق عددا عليه بنتاجها كله إذا كان نتاجها قبل الحلول وأخذ السن التي تجب له من الغنم (قال الشافعي) وكما

من الصلاة الا ما كان في وقتها الذي هو وقت العذر والضرورة كما وصفت في باب الصلاة (قال) وأحب تعجيل الفطر وتأخير السحور اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا سفر الرجل بالمرأة سفرا يكون ستة وأربعين ميلا بالهاتمي كان لهما أن يفطرا في شهر رمضان وبأني أهله فإن صاما في سفرهما أجزأهما وليس لأحد أن يصوم في شهر رمضان (٢) دينا ولا قضاء لغيره فإن فعل لم يجز له رمضان ولا غيره صام رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قوله أخذت منها كذا في النسخ ولعل هذه العبارة مزيدة من النسخ فإن قوله في قول من لا يأخذ يظهر أنه متعلق بقوله ولم يؤخذ فتأمل وحرر كتبه صحيحه (٢) قوله دينا كذا في النسخ ولعل محرف من النسخ عن نذر أو نحوه فحرر كتبه صحيحه

أفاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بحولها ولا يضمها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة فيزكها بحول ماشيته ولكن يزكي كل واحدة منهم بحولها وكذلك كل فائدة من ذهب ورجح في ذهب أو ورق لا يضم منه شيء إلى غيره ولا يكون حول شيء منه إلا حول نفسه وكذلك كل نتاج لماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما نتاج الماشية التي يجب في مثلها الصدقة فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتاج قبل الحول فإذا كان بعد الحول لم تعد لأن الحول قد مضى ووجبت فيها الصدقة

(باب السن التي تؤخذ من الغنم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن عمرو ابن أبي سفيان عن رجل سمع ابن مسعر أن شاء الله تعالى عن مسعر أخيه بنى عدى قال جاءني رجلان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا فصدق أموال الناس فأخرجت لهما ماشاة ما خضاً أفضل ما وجدت فرداها علي وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ الشاة الحلي فأعطيتهم ماشاة من وسط الغنم فأخذنا (قال الشافعي) إذا وجد المصدق عند الرجل الغنم فعد هاعليه فزعم أن بعضها وديعة عنده وأنه استرعاهما أو أنها خوال أو أن بعضها فائدة لم يحل عليها الحول أو أن كلها فائدة لم يحل عليها حول الصدقة لم يأخذ منها شيئاً فإن خاف كذبه أحلفه بالله عز وجل ثم قبل منه وإن شهد عليه شاهدان أن له مائة شاة من أول السنة وأخرها لم تقبل شهادة الشاهدين حتى يشهدا أنها هذه الغنم بأعيانها فإذا فعلاً أخذ منه الصدقة وإن لم يشتا على هذا أو قالاً منها شيء، نعرفه بعينه ومنها شيء لا نعرفه فإذا كان ما يعرفه مما يجب فيه الصدقة أخذ منه الصدقة وإن كان مما لا يجب فيه الصدقة لم يأخذ منه الصدقة لأنه قد يكون له غنم بعينها ثم يفيد أخرى ولا يحول على التي أفاد الحول حتى يأتي المصدق ولا يجب عليه فيها الصدقة (قال) فإن قطعها الشهادة على مائة بعينها فقال قد بعته ثم اشتريتها صدق ولم تؤخذ صدقتها حتى يحول عليها حول من يوم اشتراها الشراء الآخر (قال الشافعي) وهكذا الإبل والبقر (قال الشافعي) وإذا غل الرجل صدقته ثم ظهر عليه أخذت منه الصدقة ولم ترد على ذلك (قال الشافعي) ولا يثبت أهل العلم بالحدب أن تؤخذ الصدقة وشرط أبل الغال تصدقته ولو ثبت قلبه وإن كان الوالي عدلاً يضيع الصدقة مواضعها فله عقوبته إلا أن يذبح الجهاالة فيكف عن عقوبته وإن كان لا يضيعها مواضعها لم يكن له أن يعزره

(باب الوقت الذي يجب فيه الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخذ الصدقة كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال محمد بن إدريس الشافعي) وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما يخرج الأرض أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول أخبرنا مالك عن ابن عقبة عن القاسم بن محمد قال لم يكن أبو بكر يأخذ في مال زكاة حتى يحول عليه الحول (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أقبض منه عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فإن قلت نعم أخذت من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال أول من أخذ من الأغطية زكاة معاوية (قال الشافعي) العطاة فائدة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول (قال) وإنما هو مال يؤخذ من التي عن المشركين في دفع إلى المسلمين فانما يملكونه يوم يدفع إليهم (قال الشافعي) كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة فانما يجب فيه عليه بأن يحول عليه في يد مالكه حول إلا ما أنبت الأرض فإن الزكاة يجب فيه حين يخرج من الأرض ويصلح وكذلك ما خرج من الأرض من المعادن وما وجد في الأرض من الركاك (قال) فيجب على الوالي أن يبعث المصدقين قبل الحول فيوافون أهل الصدقة مع حلول الحول فيأخذون منهم صدقاتهم (قال) وأحب أن يكون يأخذها في الحرم وكذلك رأيت السعاة يأخذونها عندما كان المحرم في صيف أو شتاء ولا يجوز إلا أن يكون لها شهر

عليه وسلم في السفر وأفطر وقال لجرير رضي الله عنه إن شئت فصم وإن شئت فأفطر (قال) وإن قدم رجل من سفر نهما را مفطراً كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد وإن كانت امرأته حائضاً فظهرت كان له أن يجامعها ولو ترك ذلك كان أحب إلى ولو أن مقيماً نوى الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه لأنه دخل فيه مقيماً (قال المزني) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صام في محرجه إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم وصام

معلوم ولا نالو (١) أدربا بشهر هالع الصيف جعلنا وقتها بغير الأهلة التي جعلها الله تبارك وتعالى مواقيت (قال) ولا يجوز أن تكون الصدقة تحب الأبال حول دون المصدق ويأخذها المصدق إذا حال عليها الحول (قال الشافعي) وإن كانت الماشية مما تحب فيه الصدقة فتحب قبل الحول حسب نتائجها معها وكذلك إن نتجت قبل مضى الحول بطريقة حسب نتائجها معها وعد عليهم الساعي بالتناج فإدخال الحول ولم تنقص العدة قبض الصدقة (قال الشافعي) ولا يبين لي أن يجب عليهم أن يعد عليهم المصدق بما نتج بعد الحول وقبل قدومه أو معه إذا كان قدومه بعد الحول وإن تطوع بهما رب المال بأن يعد عليه فهو أحب إليه ولا أرى أن يجبر على ذلك وإن حال الحول على رب الماشية وما شئت مما تحب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي فلم يأخذها فعليه أن يخرج صدقتها فإن لم يفعل وهو ممكن له فهو ضامن لما فيها من الصدقة حتى يتوديه (قال الشافعي) وكذلك إن ذبح منها شاة أو وهبه أو باعه فعليه أن يعد عليه به حتى تؤخذ منه الصدقة على عددها يوم يحول عليها (قال الشافعي) وكذلك إن باعها بعد ما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعي أو بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة (قال) وهكذا لو عدها الساعي ثم موتت وقد آتت بعد الحول ما يمكن الساعي أن يقبضها فيه قبل قبضه إياها وقد أمكن رب الماشية أن يضعها مواضعها فإذا اجتمع ما وصفت من الحول وأن يمكن الساعي قبضها مكانه ويمكن رب الماشية وضعها مكانها فلم يفعل ربهما ولا الساعي فهلكت فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعه فلم يفعل حتى هلك منه فعليه فيه الزكاة (قال الشافعي) ولا يجوز عندى إلا هذا القول لأن السنة أن الصدقة تحب بالحول وليس للمصدق معنى إلا أن يلى قبضها فينبغي ما وصفت من أن يحضرها حتى يقبضها مع رأس السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن أبابكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة مشاة ولكن يبعثان عليها في الجذب والخصب والسمن والهجف لأن أخذها في كل عام من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته في أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الزكاة تحب في الماشية وغنمها من المال إلا ما أخرجت الأرض (٢) من الحول ومن قال تكون الصدقة بالمصدق والحول خالف السنة وجعل مع الحول غير الصدقة وزعمه أن استأخر المصدق سنة أو سنتين أن لا تحب الصدقة على رب المال حتى يقدم فإذا قدم أخذها مرة واحدة لا مرارا (قال) وإذا كانت لرجل أربعون شاة فلم يصدقها حتى مر بها أعوام ولم تر ذبشاً فعليه فيها شاة وإن زادت شاة فعليه فيها شاتان وإن زادت ثلاث شياه فعليه فيها أربع شياه إذا مرت بها أربع سنين لأن كل شاة فضل عما تحب فيه الصدقة ثم تبقى أربعون ففيها شاة (قال الشافعي) وأحب إلى لو كانت أربعون لا تزيد أن يؤدى في كل سنة شاة لأنه لم ينقص عن أربعين وقد حالت عليها أحوال هي في كلها أربعون (قال الشافعي) ولو كانت عنده أربعون شاة فحال عليها حول فلم يصدقها ثم حال عليها حول ثان وقد ولدت واحدا ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث وهي أربعون ففيها شاتان شاة في أنها أربعون وشاة لأنها زادت على أربعين ثم ماتت الشاة الزائدة بعد ما وجبت فيها الصدقة لزيادة فضمها ولم يؤدها وقد أمكنه أدائها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة فماتت في أول السنة ثم وجدها في آخرها قبل الحول أو بعده كانت عليه زكاتها وكذلك لو ضلت أحوالها وهي خمسون شاة أدى في كل عام منها شاة لأنها كانت في ملكه وكذلك لو غصبها ثم أخذها أدى في كل عام منها شاة (قال) وهذا هكذا في البقر والأبل التي فريضةتها وفي الأبل التي فريضةتها من الغنم قولان أحدهما أنها هكذا إلا أن الشاة التي فيها رقابها يباع منها بعير فيؤخذ منها إن لم يأت بها رها وهذا أشبه القولين والثاني أن في كل خمس من الأبل حال عليها ثلاثة أحوال ثلاث شياه في كل حول شاة (قال) وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الأبل فحال عليها في يده ثلاثة أحوال أدى بنت محاض السنة الأولى ثم أربع شياه السنة الثانية ثم أربع شياه السنة الثالثة

وصام الناس معه ثم أفطر وأمر من صام معه بالافطار ولو كان لا يجوز فطره ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قال) ومن رأى الهلال وحسده وجب عليه الصيام فأبى هلال شوال حل له أن يأكل حيث لا يراد أحد ولا يعرض نفسه للثمة بترك فرض الله والعقوبة من السلطان (قال) ولا أقبل على رؤية الفطر إلا عدلين (قال المزني) هذا (٢) بعض لأحد قوله أن لا يقبل في الصوم إلا عدلين (قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا الربيع قال الشافعي

(١) أدربا بشهرها كذا في النسخ بالجمع بين همزة أدربا والباء في قوله بأشهرها كتبه مصححه (٢) قوله بعض لأحد وفي نسخة يقض ولجبر اللفظ كتبه مصححه (٣) قوله من الحول أى بالحول معلق بقوله تحب كما هو ظاهر كتبه مصححه

ولو كانت ابنة احدى وتسعين مائة ثلاث سنين أدى السنة الاولى حقتين وللسنة الثانية ابنتي لبون
وللسنة الثالثة ابنتي لبون (قال) ولو كانت له مائة ثمانية وثمانون حقتا لانه احوال كانت فيها الاول
سنة ثلاث شاة ولكل واحد من السنتين الاخرتين شاتان (قال) ولو كان ترك الصدقة عاملا ثم أفاد
عقما وترك صدقة واحدة او صدقة الاولى عاما آخر صدق الغنم الاولى لحولين والغنم الفائدة لحول لانه انما وجبت
عليه صدقة عاملا واحدا

(باب الغنم تحتلط بغيرها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو كانت لرجل غنم فترتها طباء فولدت لم تعد الاولاد مع أمهاتها
بحال ولو كثروا ولادها حتى تكون مائة وأكثر لم يكن فيها باز كاد لانه لاز كاد في الطباء وكذلك لو كانت له
طبائ فترتها تيموس فولدت لم يؤخذ منها صدقة وهذا خلط طباء و غنم فان قيل فكيف أبطلت حق الغنم فيها
قيل انما قيل في الغنم الزكاة ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقا كما أسهمت للفرس في القتال ولا أسهم البغل
كان أبو ذر فرسا وأمه (قال) وهكذا ان ترانور وحشي بقرة انسية أو نورانسي بقرة وحشية فلا يجوز شي
من هذا أخفية ولا يكون للحرم أن يذبحه (قال الشافعي) ولو نزا كيش ماعرة أو نيس ضائنة فتجبت كان
في نتائجها الصدقة لانها غنم كلها وهكذا الوزاجاموس بقرة أو نورجاموسة أو بحقي عربية أو عربي بخنية
كانت الصدقات في نتائجها كلها لانها بقرة كلها ألا ترى أننا صدق الجنت مع العرب وأصناف الابل كلها
وهي مختلفة الخلق ونصدق الجواميس مع البقر والدر بانية مع العرب وأصناف البقر كلها وهي مختلفة
(١) والضأن ينجم العز وأصناف العز والضأن كلها لان كلها غنم وبقر وابل (قال الشافعي) ولو كانت لرجل
أربعون شاة فضلت منها شاة قبل الحول لم يأخذ المصدق منها شيئا فإذا وجدها فعليه أن يؤدى شاة يوم يجدها
فان وجدها بعد الحول بشرا أو أكثر وقدمت غنمه كلها أو بعضها أو باعها فعليه أن يؤدى الشاة
التي وجدها الآن يرغب فيها أو يؤدى السن الذي وجب عليه فيجزئ عنه لانه قد أحاط حين وجدها أنه
كانت عليه شاة

(باب اقتراق الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل بيلد أربعون شاة وبيلد غيره أربعون شاة أو بيلد
عشرون شاة وبيلد غيره عشرون شاة دفع الى كل واحد من المصدقين قيمة ما يجب عليه من شاة يقسمها مع
ما يقسم ولا أحب أن يدفع في أحد البلدين شاة ويترك البلد الآخر لا في أحب أن تقسم صدقة المال حيث
المال (قال) وإذا كانت له أربعون شاة بيلد فقال الساعي أخذ منها شاة فأعلمه أنه انما علمه فيها نصف شاة
فعلى الساعي أن يصدقه وان اتهمه أحلفه وقبل قوله ولا يزيد على أن يحلفه بالله تعالى ولو أدى شاة في أحد
البلدين كرهت ذلك له ولم أر عليه في البلد الآخر إعادة نصف شاة وعلى صاحب البلد الآخر أن يصدقه
بقوله ولا يأخذ منه وان اتهمه أحلفه بالله تعالى (قال) ولو كانت له بيلد مائة شاة وبيلد آخر مائة شاة
كان عليه فيها ثلاث شاة في كل بلد شاة ونصف الا زيادة فضل حسب الشاة على المائة كما وصفت في نصفي
الساكنين بحساب (قال الشافعي) ولودفع الثلاث للسياة الى عامل أحد البلدين ثم أثبت عنده أن ماشيته
الغائبة قد تلفت قبل الحول كان على الساعي أن يرده عليه شاتين لانه انما وجبت عليه شاة (قال) وسواء
كان احدي غنمه بالشرق والاخرى بالغرب في طاعة خليفة واحد أو طاعة والين متفرقين انما يجب عليه
الصدقة بنفسه في ملكه لا بواليه ولا بقرب البلد ولا بعده (قال) وهكذا الطعام وغيره اذا اقترق (قال)
ولو أن رجلا له ماشية فارده عن الاسلام ولم يقتل ولم يتب حتى حال الحول على ماشيته وقفت ماشيته فان

لا يجوز أن يصام بشهادة
رجل واحد ولا يجزئ
أن يصام الا بشاهدين
ولانه الاحتياط (قال)

(٢) وان صحا قبل الزوال
أفطر وصلى بهم الامام
صلاة العيد وان كان
بعد الزوال فلا صلاة في
يومه وأحب الى أن
يصلى العيد من الغد
لما ذكر فيه وان لم يكن
تابنا (قال المزني) وله
قول آخر انه لا يصلى من
الغد وهو عند أبيس
لانه لو جاز أن يقضى جاز
في يومه واذا لم يجز القضاء
في أقرب الوقت كان فيما
بعده أبعد ولو كان محصى
غدا مثل ضحى اليوم لزم
في ضحا يوم بعد شهر لانه

(١) قوله والضأن يتنج

المعز الخ كذا في النسخ
وانظر كتبه معجده

(٢) قوله وان صحا الخ

كذا في الاصل وعادة
الام وان غما « أي هلال

رمضان وشوال » جاءتهم

البيئة أنهم صاموا يوم

القطر أفطروا أي ساعة

جاءتهم البيئة فان جاءتهم

البيئة قبل الزوال صلوا

صلاة العيد الخ اه وجهها

يعلم ما خنا كتبه معجده

تاب أخذ صدقتها وان مات أو قتل على الردة كانت فيأ تخمس فيكون خمس الأهل الخمس وأربعة أخماسها لأهل النية (قال الشافعي) ولو كانت بين رجلين أربعين شاة ولا حدهما في بلد آخر أربعين شاة أخذ المصدق من الشريكين شاة ثلاثة أربعها على صاحب الأربعين الغائبة وربعها على الذي له عشرون لا غم له غيرها لأن أضع كل مال رجل إلى ماله حيث كان ثم أخذه في صدقته (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعين شاة في بلد وأربعون في بلد غيره فلما مضت له ستة أشهر باع نصف الأربعين مشاعا من رجل فلم يقاسمه حتى حال الحول على غنمه وذلك بمعنى ستة أشهر من يوم باع غنمه أخذت منه شاة كلها عليه لأن حوله قد حال وعليه شاة تامة لو هلك ماشية شريكه فإذا حال حول شريكه غنمه ستة أشهر أخرى أخذ من شريكه نصف شاة بخطه ولا أردته على المأخوذ منه الشاة لاختلاف حوليهما وان ضمت ماشيتهما فيها اشتركا فيه (قال) ولو كان لرجل غنمان يجب عليه في كل واحدة منهما الزكاة وهما مختلفا الحولين ضمتهم معا وأخذت من كل واحدة منهما بقدر حوليهما بالغامبلغ

(باب أين تؤخذ الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية وليس عليه إذا كان لرجل ما أن تخلية إلى أيهم ماشية أو يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليه وليس للمصدق أن يجبس الماشية على الماء على ماشية غير هالقة يندى ربه من حبسه بزيادة (قال الشافعي) وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأقبيتهم وليس عليه أن يتبعها راعية (قال) ولو كفهم المجمع التي يوردونها إذا كان الظن أنها ما كان ذلك ظنا والله تعالى اعلم (قال الشافعي) وإذا (١) انتوا أخذ الصدقة منهم حيث انتوا على مياه مواضعهم التي انتوا إليها وحيث انتوا واداهم (قال الشافعي) وإذا عظمت المؤنة وقت الصدقة كان للمصدق أن يبعث من تخف مؤنته إلى أهل الصدقة حيث كانوا فيأخذ صدقاتهم

(باب كيف تعد الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى تضطر الغنم إلى حظائر أو جبال أو شئ قائم حتى يضيق طريقها ثم ترجف تسرب والطريق لا تخمد إلا شاة أو اثنين وبعد العاد في يده شئ يشير به ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد فإنه ليس عدد أحصى وأوحي من هذا العدد ولو ادعى رب الماشية أنه أخطأ عليه أعدله العدد وكذلك ان ظن الساعي أن عاده أخطأ العدد

(باب تعجيل الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فجاءته أبل من الصدقة فأمرني أن أقضيه إياه (قال الشافعي) ويجوز للوالي إذا رأى الخلقة في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من صدقات أهل الأموال إذا طابوا بها أنفسهم ولا يجبر رب مال على أن يخرج صدقة قبل محلها إلا أن يشطرح (قال الشافعي) وإذا استسلف الوالي من رجل شيئا من الصدقة أو مال لرجل غير صدقة القوم الذين تقسم صدقاتهم على من استسلفه أن يقضى من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذ لهم (قال الشافعي) فإن استسلف لهم فهلك السلف منه قبل أن يدفعه إليهم وقد فرط أو لم يفرط فهو ضمان لهم في ماله وليس كوالي التيم الذي يأخذه فيما لا صلاح له إلا به لأن أهل السهمان قد يكونون أهل رشدمثله وأرشدوا لا يكونون أهل رشدم يكون لهم ولادة دونهم (قال الشافعي) وأما جاز أن يستسلف لهم لأنه تعجيل حق لهم قبل وجوبه وتعجيل الحق زيادة لهم بكل حال (قال) ويجوز له أن يستسلف لبعضهم دون بعض ثم يقضيه من حق من استسلف له دون حق غيره (قال) فإن استسلف وال لرجل أو اثنين من أهل الصدقة بعيرا أو اثنين فدفع ذلك إليهما فأتلفاه وما تأقبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لأهل السهمان لأنهم مالهم بلغا

مثل ضحى اليوم (قال)
ومن كان عليه الصوم
من شهر رمضان لمرض
أو سافر فلم يقضه وهو
يقدر عليه حتى دخل
عليه شهر رمضان آخر
كان عليه أن يصوم الشهر
ثم يقضى من بعده الذي
عليه ويكفر لكل يوم مدا
لمسكين عبد النبي صلى
الله عليه وسلم فإن مات
أطعم عنه وإن لم يمكنه
القضاء حتى مات فلا
كفارة عليه (قال) ومن
قضى متسرفا أجزاءه
ومتتابعها أحب إلى ولا
يصام يوم الفطر ولا يوم
النحر ولا أيام منى فرضا
أو نفلا (قال) وإن بلغ
حصاة أو مال ليس بطعام
(١) انتوا يقال انتوى
القوم أى انتقلوا من
منزل إلى منزل كذا في
كتب اللغة كتبه معجحه

الحول علمنا أنه لاحق لهما في صدقة حلت في حول لم يبلغاه ولو ما تاب بعد الحول وقبل أخذ الصدقة كما
 قد استوجبا الصدقة بالحول وإن أبطلت بها عنهما (قال الشافعي) ولو ما تاب بعد من ضمن الوالي ما استسلف
 لهما في ماله (قال) ولو لم يموتا ولكنهما أيسرا قبل الحول فإن كان يسرها بعد دفع اليهما من الصدقة فإنما
 أخذ أحدهما أو بئره لهما فلا يؤخذ منهما شيء وإن كان يسرها من غير ما أخذ من الصدقة قبل الحول
 أخذ منهما ما أخذ من الصدقة لأن العلم قد أحاط أن الحول لم يأت إلا وهما من غير أهل الصدقة فعلمنا أنه
 أعطاهما ما ليس لهما ولم يؤخذ منهما ما يؤخذ لهما من ملكهما في ملكهما وإن نقص ما أعطيا من
 الصدقة أخذ به ناقصا وأعطى أهل السهمان تاما ولا ضمان على المعطى لأنه أعطيه مملوكه (قال) ولو قال
 قائل ليس لهما أخذ منه وعلى رب المال إن كان أعطاه غرمه أو على المصدق إن كان أعطاه كان يجدها
 والقول الأول الأصح والله أعلم لأنه أعطيه مملوكه على معنى فلم يكن من أهله وإن ما تأقيل الحول وقد أيسرا
 ضمن الوالي ما استسلف لهما (قال) وسواء في هذا كله أي أصناف الصدقة استسلف (قال) ولو لم يكن الوالي
 استسلف من الصدقة شيئا ولكن رب المال تطوع وله ما تدرهم وأربعون شاة قبل الحول فأدى زكاة
 ماله ثم هلك ماله قبل الحول ووجد عين ماله عنده من أعطاهما إياهما من أهل السهمان لم يكن له الرجوع على من
 أعطاه إياهما لأنه أعطاه من ماله متطوعا بغير ثواب ومضى عطاؤه بالقبض (قال الشافعي) ولو أعطاه رجلا
 فلم يحل عليه الحول حتى مات المعطى وفي يد رب المال مال فيه الزكاة أدى زكاة ماله ولم يرجع على مال
 الميت لتطوعه بإعطائه إياه وإن حال الحول ولا شيء في يده تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه وما أعطى كما تصدق
 به أو أنفق (قال الشافعي) ولو لم يحل الحول حتى أيسر الذي أعطاه زكاة ماله من غير ماله فإن كان في
 يده مال تجب فيه الزكاة أدى زكاة لأنه لا علمنا أنه أعطاه من لا يستوجب يوم تحل الزكاة لأن عليه يوم تحل أن
 يعطيا قوما بصفة فإذا حال الحول والذي عجله إياهما أن لا يدخل في تلك الصفة لم تجزئ عنه من الزكاة وهذا
 مخالف للرجل يكون له الحق بعينه فعجله إياه وإذا حال الحول وهو مرسما أعطاه لا بغيره أجزأ عنه
 من زكاته (قال) ولو مات الذي عجل زكاة ماله قام ورثته فبما عجل من زكاة ماله مقامه فأجزأ ورثته من ماله
 من الزكاة ما أجزأ عنه ولم يجز عنهم ما لم يجز عنه (قال) ولو أن رجلا لم يكن له مال تجب فيه الزكاة فأخرج خمسة
 دراهم فقال أن أفدت مائتي درهم فهذه زكاتها أو شاة فقال أن أفدت أربعين شاة فهذه صدقتها ودفعها إلى
 أهلها ثم أفاد مائتي درهم أو أربعين شاة وحال عليها الحول لم يجز عنه ما أخرج من الدراهم والغنم لأنه دفعها
 بلا سبب مال تجب فيه الزكاة (١) فيكون قد عمل شيئا عليه إن حال عليه فيه حول فيجزئ عنه ما أعطاه منه
 (قال الشافعي) وهكذا الوتصدق بكفارة عين قبل أن يحلف فقال إن حنثت في بين فهذه كفارتها فحنثت لم تجز
 عنه من الكفارة لأنه لم يكن حلف ولوحلف ثم كفر لحنث ثم حنث أجزأ عنه من الكفارة فإن قال قائل
 من أين قلت هذا قلت قال الله عز وجل فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جيلا فبدأ بالمتاع قبل السراح
 وفي كتاب الكفارات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على بين فرأى غير ما أخيرا منها فليكفر عن
 عيئه وليأت الذي هو خير منه (قال) وقد روى عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا
 يحلفون فيكفرون قبل يحثون (قال) وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ندري أي ثبت أم لا لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعش زكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر يومين
 أو ثلاثة

أو احتقن أو دأوى جرحه
 حتى يصل إلى جوفه أو
 استعط حتى يصل إلى
 جوف رأسه فقد أقطر
 إذا كان ذا كرا ولا شيء
 عليه إذا كان ناسيا وإذا
 استنشق رفق فإن
 استيقن أنه قد وصل إلى
 (١) قوله فيكون قد
 عمل شيئا عليه الخ كذا
 في النسخ وفي الكلام شيء
 سقط من النسخ يؤخذ
 من عبارة المزني في المختصر
 ونصها ولو كان له مال
 لا تجب في مثله الزكاة
 فأخرج خمسة دراهم
 فقال أن أفدت مائتي
 درهم فهذه زكاتها لم يجز
 عنه لأنه دفعها بلا سبب
 مال تجب في مثله الزكاة
 فيكون قد عمل شيئا
 ليس عليه إن حال عليه
 فيه حول وإذا عجل
 شاتين من مائتي شاة
 فحال الحول وقد زادت
 شاة أخذ منها شاة ثالثة
 فيجزئ عنه ما أعطى
 منه اه كتبه معصمه

(باب النية في إخراج الزكاة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لما كان في الصدقة فرض وتطوع لم يجز
 والله تعالى أعلم أن تجزئ عن رجل زكاة يتولى قسما إلا بنية أنه فرض وإذا نوى به الفرض وكان لرجل
 أربع مائة درهم فأدى خمسة دراهم بنوى بها الزكاة عنها كلها أو بعضها أو بنوى بها ما وجب عليه فيها



الرأس أو الجوف في
المضمضة وهو عامدا كـ
لصومه أفطر (وقال) في
كتاب ابن أبي ليلى لا يلزمه
حتى يتحدث ازدرادافاما
ان كان أراد المضمضة
فسبقه لادخال النفس
واخرجه فلا يعيد وهذا
خطأ في معنى النسيان
أو أخف منه (قال
الزنى) اذا كان
الأكل لا يشك في الليل
فيوافي الفجر مفطرا
باجاع وهو بالناسي
أشبه لان كليهما لا يعلم
أنه صائم والسابق الى
جوفه الماء يعلم أنه صائم
فاذا أفطر في الاشبهه
بالناسي كان الابعـد
عندى أولى بالفطر

أجزأت عنه لانه قد نوى به نية زكاة (قال الشافعي) ولو أدى خمسة دراهم لا يحضره فيها نية زكاة ثم نوى
بعد أدائها أنها ما يجب عليه لم تجز عنه من شيء من الزكاة لانه اذا هاب لانية فرض عليه (قال الشافعي)
ولو كانت له أربعمائة درهم فأدى دينار عاين الاربع مائة درهم بقيته عشرة دراهم أو أكثر لم تجز عنه لانه غير
ما وجب عليه وكذلك ما وجب عليه من صنف فأدى غيره بقيته لم تجز عنه وكان الاول له تطوعا (قال
الشافعي) ولو أخرج عشرة دراهم فقال ان كان مالي الغائب سالما فلهذه العشرة من زكاته أو نافلة وإن لم
يكن سالما فهي نافلة فكان ماله الغائب سالما لم تجز عنه لانه لم يقصد بالنية فيها قصد فرض خالصا عما
جعلها مشتركة بين الفرض والنافلة (قال) وكذلك لو قال هذه العشرة دراهم عن مالي الغائب أو نافلة (قال
الشافعي) ولو قال هذه العشرة الدراهم عن مالي الغائب أجزأت عنه ان كان ماله سالما وكانت له نافلة ان كان
ماله عاطيا قبل تجب عليه فيه الزكاة (قال) ولو كان قال هذه العشرة عن مالي الغائب ان كان سالما وإن لم
يكن سالما فهي نافلة أجزأت عنه وأعطاه اياها عن الغائب بنويه هكذا وإن لم يقله لانه اذا لم يكن عليه في ماله
الغائب زكاة فما أخرج نافلة له (قال الشافعي) ولو أخرج رجل عن مائتي درهم غائبة عنه أو حاضرة
عنده خمسة دراهم فهلكت الغائبة فإن كان يعمل الخمسة عن الحاضرة قبل حولها أو أخطأ حولها فقرأ أنه
قد تم فأخرجها عنهم علم أنه لم يتم حولها فهلكت الحاضرة والغائبة قبل أن تجب فيها الزكاة فإراد أن يجعل
هذه الخمسة دراهم له عن مائتين لم يكن له ذلك لانه قصد بالنية في أدائها قصد مال له بعينه فلا يكون له
أن يصرف النية فيه بعد أن يدفع الدراهم الى أهلها (قال الشافعي) ولو لم يكن دفع الدراهم الى أهلها وأخرجها
ليقسمها فلما لماله كان له حبس الدراهم ويصرفها الى أن يؤديها عن الدراهم غير ما تجزى عنه لانها لم
تقبض منه (قال الشافعي) ولو كان دفع هذه الدراهم الى والى الصدقة متطوعا بدفعها فانفذها والى الصدقة
فهى تطوع عنه وليس له الرجوع بها على والى الصدقة اذا أنفذها ولا أن يجعلها بعد أن نفذت عن غيرها
(قال الشافعي) ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن تجب عليه فيه الزكاة كان على والى الصدقة ردها اليه
وأجزأ هو أن يجعلها عن غيرها (قال الشافعي) واذا أخرج رجل خمسة دراهم فقال هذه من زكاة مالي
قبل محل الزكاة أو بعده فكان له مال تجب فيه الخمسة أجزأ عنه وإن لم يكن له مال تجب فيه الخمسة فهى
نافلة ولو كان له ذهب فأدى ربع عشرة وورقا فأدى عنه ذهبا لم تجز عنه ولم يجز له أن يؤدي عنه الاما وجب
عليه (قال) وإن كان له عشرون دينار فأدى عنها نصف دينار دراهم بقيته لا يجزى عنه أن يؤدي الا ذهبا
(قال الشافعي) وكذلك كل صنف فيه الصدقة بعينه لا يجزى به أن يؤدي عنه الاما وجب عليه بعينه لا البدل
عنه اذا كان موجودا ما يؤدي عنه (قال الشافعي) وانما قلت لا تجزى الزكاة لانية لان له أن يعطى
ماله فرضا ونافلة فلم يجز أن يكون ما أعطى فرضا لانية وسواء نوى في نفسه أو تسكلم بأن ما أعطى فرض
(قال الشافعي) وانما معنى أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة لا فراق الزكاة والصلاة في بعض
حاليها ألا ترى أنه يجزى أن يؤدي الزكاة قبل وقتها ويجزى به أن يأخذها والى منه بلا طيب نفسه فتجزي
عنه وهذا لا يجزى في الصلاة (قال الشافعي) واذا أخذ والى من رجل زكاة لانية من الرجل في دفعها
اليه أو بنية طائعا كان الرجل أو كارهها وانية للوالى الاخذ لها في أخذها من صاحب الزكاة أو له نية فهى
تجزى عنه كما تجزى في القسم لها أن يقسمها عنه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه كما يؤدي الملل عن بدنه
بنفسه (قال الشافعي) وأحب الى أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه فيكون على يقين من أدائها (قال
الشافعي) واذا أقاد الرجل ماشية فلم يحل عليها حول حتى جاءه الساعى فتطوع بأن يعطيه صدقة كان
للساعى قبولها منه واذا قال خذها تعجبها اذا حال الحول جاز ذلك له (قال الشافعي) فان أخذ الساعى على
أن يعجبها اذا حال الحول فقسمها ثم موت ماشيته قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه فان ولى غيره فعليه رد
ما أخذ منه الساعى من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعى منه (قال الشافعي) وان دفعها رب المال

الله ولم يعلمه أن الحول لم يحل عليها فقسمها الساعي ثم موقت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساعي بشئ وكان متطوعا بما دفع (قال) وإذا تطوع الرجل قبل الحول بأن يؤدي صدقة ماشيته فأخذت وهي مائتان فيها شاةان حال عليها الحول وقد زادت شاة أخذت منها شاة ثالثة ولا يسقط عنه تقديمه الشاتين الحق عليه في الشاة الثالثة لأن الحق انما يجب عليه بعد الحول كالأول أخذت منها شاةان حال عليه الحول وليس فيها الا شاة ردت عليه شاة

(باب ما يسقط الصدقة عن الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في سائمة الغنم كذا فإذا كان هذا ثبت فلازكاة في غير السائمة من الماشية (قال الشافعي) وروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن ليس في الأبل والبقر العوامل صدقة (قال الشافعي) ومثلها الغنم تغلف (قال الشافعي) ولا يبين لي أن في شئ من الماشية صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الراعية (قال) وذلك أن يجتمع فيها أمران أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها نماء الرعي فأما ان علفت فالعلف مؤنة تحيط بكل فضل لها وتريد أو تقارب (قال الشافعي) وقد كانت النواضح على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه فلم أعلم أحدا يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منها صدقة ولا أحد من خلفائه ولا أشد أن شاء الله تعالى ان قد كان يكون للرجل الجنس وأكثر وفي الحديث الذي ذكرت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سائمة الغنم كذا وهذا يشبه أن يكون يدل على أن الصدقة في السائمة دون غيرها من الغنم (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل نواضح أو بقر حرث أو أبل حمله فلا يبين لي أن فيها الزكاة وإن بطلت كثير من السنة ورعت فيها لأنها غير السائمة والسائمة ما كان راعيا بدهره (قال الشافعي) وإن كانت العوامل (١) تربي مرة وتركب أخرى أو زمانا وتركب في غيره فلم ينضح عليها أو كانت غنما هكذا تملف في حين وترعى في آخر فلا يبين لي أن يكون في شئ من هذه صدقة ولا أخذها من مالكها وإن كانت لي أذيت عنها الصدقة ان شاء الله تعالى واخترت لمن هي له أن يفعل

(باب المبادلة بالماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت لرجل ماشية من ابل فبادل بها ابقر أو ابل بصنف من هذا صنف غيره أو ببادل معزى ببقراً أو ابلاً ببقراً أو باعها بعمال عرض أو نقد فكل هذا سواء فإن كانت مبادلتها بابل الحول فلازكاة عليه في الأولى والثانية حتى يحول على الثانية الحول من يوم ملكها وكذلك ان بادل بالتي ملك آخر قبل الحول الى ماشية أخرى لم يكن عليه فيها زكاة وأكره هذا ان كان قراراً من الصدقة ولا يوجب القرار الصدقة انما يوجبها الحول والمالك (قال الشافعي) وان بادل بها بعد أن يحول عليها الحول أو باعها ففي التي حال عليها الحول الصدقة لانها مال قد حال عليها الحول وسواء كان ذلك قبل قدوم المصدق أو بعده (قال الشافعي) وإذا بادل بها أو باعها بعد الحول ففيها الصدقة وفي عقديهما قولان أحدهما أن مبتاعها بالخيار بين أن يرد البيع لأن ما أخذ منها من الصدقة نقص مما بيع أو يبيح البيع ومن قال بهذا القول قال وان أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب فيها من ماشية غيرهما فلا خيار للبائع ولا المبادل لأنه لم ينقص من البيع شئ (قال) والقول الثاني أن البيع فاسد لأنه باع ماعك ولا يملك فلا نخيرة إلا أن يجدد فيها بيعا مستأنفا (قال الشافعي) ولو أن رجلاً بادل بغنم له قبل أن يحول عليها الحول الى غنم أو غيرهما فحال حولها في يد المبادل الآخر بها ثم ظهر منها على عيب بعد الحول الأول الذي قبل المبادلة فكان رده اياها قبل الحول أو بعده فسواء ولازكاة فيها على مالكها إلا أن يخر بالبدل لأنه لم يحل عليه الحول من يوم ملكها ولا على المالك

(قال الشافعي) وان اشتمت الشهور وعلى أسير فتحزى شهر رمضان فوافقه أو ما بعده أجزاء وللصائم أن يتكحل ويترل الحوض فيغسل فيه ويحتجم كان ابن عمر يحتجم صائماً (قال) ومما سمعت من الربيع قال الشافعي ولا أعلم في الحجامة شيئاً ثبت ولو ثبت الحديثان حديث أوطار الحاجم وحديث آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم فان حديث ابن عباس احتجم وهو صائم بائع الاول (٢) وان فيه بيان وأنه زمن الفتح وحجامة النبي صلى الله عليه وسلم

(١) تربي مرة وتركب الخ كذا في النسخ ولعل في الكلام تحسرها وبعبارة المزني في المختصر قال الشافعي وان كانت العوامل تربي مرة وتركب أخرى أو كانت غنما تغلف في حين وترعى في آخر فلا يبين لي الخ كتبه مصححه (٢) وان فيه بيان وأنه زمن الفتح كذا في الاصل وأظن العبارة محسرة فخرها كتبه مصححه

الاول لانه بادل بها قبل الحول فخرجت من ملكه ثم رجعت اليه بالعيب فيستأنف بها حولاً من يوم ملكها بخيار المبادل بها الذي ردها بالعيب (قال الشافعي) ولو بادل بها قبل الحول وقبضها المشتري لها بالبدل أو النقد فقامت في يده حولاً أو لم يقبضها فقامت في ملكه حولاً ثم أراد ردها بالعيب لم يكن ذلك له لأنهم قد وجبت عليه فيها صدقة منها وهي في ملكه فلا يكون له أن يردّها ناقصة عما أخذها عليه ويكون له أن يرجع بالعيب من أصل الثمن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فاقاله فيه ربحها الاول وهو يعلم أن الزكاة وجبت فيها أخذت الزكاة من ربح الثاني الذي حال عليها في يده حول (قال الشافعي) ولو بادل رجل بأربعين شاة ولم يحل عليه حول في يده إلى أربعين شاة لم يحل عليه حول في يده صاحبه مبادلة صحيحة لم يكن على واحد منهما فيها صدقة حتى يحول على كل واحد منهما ما حول وهي في يده (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها وكانت المبادلة فاسدة كان كل واحد منهما ما مالكا غنمه التي بادل بها وعلى كل واحد منهما فيها الصدقة لأنهم لم يخرج من ملكه بالمبادلة الفاسدة ولا البيع الفاسد (قال الشافعي) ولو باع رجل ماشيته قبل الحول أو بادل بها على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فقال عليها حول البائع في يد المشتري أو لم يبيعها حتى حال عليها حول في يده ثم اختار البائع رد البيع كانت عليه فيها صدقة لأنهم لم يخرج من ملكه قبل الحول ولو اختار امضاء البيع بعد حوله أوجب أيضاً عليه فيها صدقة لأنهم لم يخرج من ملكه إلا بعد الحول

(باب الرجل يصدق امرأة)

(قال الشافعي) ولو أصدق رجل امرأة أربعين شاة بغير أعيانها أو قال أربعين شاة في غنى هذه ولم يشر إليها بأعيانها ولم يقبضها إياها فالصدقة عليه وليس لها من ماشيته في الوجهين أما الأولى فعليه أربعون شاة بصفة وأما الثانية فعليه مهر مثلها ولو أصدقها إياها بأعيانها فاقبضها إياها أو لم يقبضها إياها فأى ذلك كان فلا زكاة عليه فيها (قال) وإذا حال عليها حول وهي في ملكها فاقبضتها أو لم تقبضها فآذنت زكاتها ثم طافها رجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخذت منه وإن لم تؤدها وقد حال عليها الحول في يدها أخذت منها الشاة التي وجبت فيها ورجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخرجت من زكاتها ولو آذنت عنها شاة من غيرها رجع عليها بنصفها سواء لأنه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم بحالها يوم قبضتها منه أو أصدقها إياها لم ترد ولم تنقص (قال الشافعي) ولو وجبت عليها فهاشاة فلم يخرجها حتى آذنت نصفها اليه حين طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة فإن كانت استهلك ما في يدها منها أخذ من النصف الذي في يدها ورجع عليها بقيمتها (قال الشافعي) وهكذا لو كانت امرأته التي نكح بهذه الغنم بأعيانها أمة أو مدبرة لأن سيدها مالكا مملكت ولو كانت مكاتبه أو ذميته لم يكن عليها فيها صدقة (قال) وهكذا إذا في البقر والأبل التي فريضةا منها فأما الأبل التي فريضةا منها فمقتضاها فيا وصدقت وفي أن يصدقها خمسا من الأبل ولا يكون عندها شاة ولا ما تشترى شاة فبيع منها بغير فئوخذ من ثمنه شاة ويرجع عليها بغير ين ونصف إذا طلقها قبل الدخول (قال) وهكذا الدراهم يبيعها بدراهم أو دنانير والدنانير يبيعها بدنانير أو دراهم لا يختلف لازكاة في البيعين فيهما حتى يحول عليه حول من يوم ملكه

(باب رهن الماشية)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل غنم فحال عليها حول فلم يخرج صدقتها حتى رهنها أخذت منها الصدقة وكان ما بقي بعد الصدقة رهنها وكذلك الأبل والغنم التي فريضةا منها وإن كان المرتهن باع الراهن على أن يرهنه بهذه الماشية التي وجبت فيها الزكاة كان له فسخ البيع لأنه رهنه شيئا قد وجب

بعده وأكره العلق لأنه
يحب الرقيق (قال) وصوم
شهر رمضان واجب على
كل بالغ من رجل وامرأة
وعبد ومن احتلم من
الغلمان أو أسلم من
الكفار بعد أيام من
شهر رمضان فانهما
يستقبلان الصوم ولا
قضاء عليهما فيما مضى
وأحب للصائم أن يزه
صيامه عن اللغو القبيح
والمشاقة وإن شوت أن
يقول اني صائم للغدير
في ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
(قال) والشئ الكبير
الذي لا يستطيع الصوم
ويقدر على الكفارة
يتصدق عن كل يوم بعد

لغيره بغضه فكان كن رهن شيأله وشيأله له وكذلك لو أخرج عنها الشاة من غيرها كان البائع الخيار وكان كن باع شيأله وشيأله له ثم هلك الذي ليس له فللبائع الخيار بكل حال لان عقد الرهن كان رهنا لا عاك (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالتها فربها بعد الحول ووجب عليه في ابل له أربع شيأه أخذت من الغنم صدقة الغنم ولم يؤخذ منها صدقة الابل وبيع من الابل فاشترى منها صدقتها (قال الشافعي) ولو كان عليه في الغنم شيء من صدقتها عامين أو ثلاثة وهي فيها أخذت منها صدقة ما مضى وكان ما بقي رهنا (قال) ولو كانت له غنم غيرها وجبت فيها زكاة الغنم غيرها من ماله فان لم يوجد له مال وفلس فيباع الغنم الرهن فان كان منها فضل بعد حق المرتهن أخذت زكاة الغنم غيرها منه وان لم يفضل منها فضل كان ديناً عليه متى أسير أدها وصاحب الرهن أحق برهنه (قال الشافعي) ولو كان الرهن فاسداً في جميع المسائل كان كماله لم يخرج من يده لا بخالفه في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه وفي غيره فإخذع ماؤه مع المرتهن (قال الشافعي) ولو رهن رجل ابلا فربضها الغنم قد حلت فيها الزكاة ولم يؤدها فان كان له مال أخذت منه زكاتها وان لم يكن له مال غير ما فربها بعد ما حلت الصدقة فيها فلم يؤدها أخذت الصدقة منها وان كان رهنها قبل أن تحل فيها الصدقة ثم حلت فيها الصدقة فلم يوجد له مال ففيها قولان أحدهما أن يكون مفلساً وبيع الابل فيأخذ صاحب الرهن حقه فان فضل منها فضل أخذت منه الصدقة والا كان ديناً عليه متى أسير أدها وغرماءه يحاصرون أهل الصدقة من بعد ما يقضى المرتهن رهنه والثاني ان نفس الابل مرتبته من الأصل عافها من الصدقة فحلت فيها الصدقة بيعت فيها على مالكها وممرتتها فكان لمرتبتها الفضل عن الصدقة فيها وهذا أقول (قال الشافعي) واذا رهن الماشية فتحت فالتاج خارج من الرهن ولا يباع ما خض منها حتى تضع الآن يشاء ربه الرهن فاذا وضعت بيعت الام في الرهن دون الولد

(باب الدين في الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كانت لرجل ماشية فاستأجر عليها أجيراني مصلحتها بسن موصوفة أو ببيعير منها لم يسمه فقال عليها حول ولم يدفع منها في اجارته شيء ففيها الصدقة وكذلك ان كان عليه دين أخذت الصدقة وقضى دينه منها وما بقي من ماله ولو استأجر رجل رجلاً ببيعير منها وأبعره منها بأعيانها فالأبعره للاستأجر فان أخرجها منه فكانت فيها زكاة كما هو وان لم يخرجها منه فهي ابنة وهو خليط بها يصدق مع رب المال الذي فيها وفي الحرب والورق والذهب سواء وكذلك الصدقة فيها كلها سواء

(باب أن لا زكاة في الخيل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفاً (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وهل في الخيل صدقة (قال الشافعي) فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الابل والبقرة والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صدقة في الخيل فان لم نعلمه صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الابل والبقرة والغنم (قال الشافعي) فاذا اشترى شيئاً من هذه الماشية أو غيرها مما لا زكاة فيه للتجارة كانت فيه الزكاة بنية التجارة والشراء لها لا بأنه نفسه مما تجب فيه الزكاة

من خنطة (١) وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال المرأء اللهم والشيخ الكبير اللهم يظفران ويطعمان لكل يوم مسكيناً (قال الشافعي) وغيره من المفسرين يقرؤونها يطيقونه وكذلك تقرأها وترغم أتم سائر حين نزل فرض الصوم ثم نسخ ذلك (قال) وآخر الآية

(١) قوله وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطيقونه الخ عبارة الكشف بعد أن فسر الآية على القراءة المشهورة وقرأ ابن عباس يطوقونه تفصيل من الطوق أي يكافونه أو يقلدونه ويقال لهم صوموا عنه يطوقونه بمعنى يتكفونه ويطوقونه بأدغام التاء في الطاء ويطيقونه ويطيقونه بمعنى يتطوقونه وأصلهم ايطيقونه ويطيقونه على أنهم ممن فيعمل وتفصيل من الطوق اه ملخصاً وبهذا يعلم ما هنا كتبه مصححه

(باب من تجب عليه الصدقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الاحرار وان كان صبيبا ومعتوها أو امرأه لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما رزقه الله بوجهه من الوجوه جناية أو ميراث منه أو نفقة على والدته أو والد من محتاج وسواء كان في الماشية والزرع والناض والتجارة وزكاة الفطر لا يختلف (قال) وإذا كانت بعد ماشية وجبت فيها الصدقة لانها مال للمولاه وضعت الى ملك مولاه حيث كان ملك مولاه وهكذا غنم المدبر وأم الولد لان مال كل واحد منهم ملك للمولاه وسواء كان العبد كافرا أو مسلما لانه مملوك للسيد (قال الشافعي) فاما مال المكاتب من ماشية وغيره فاشبهه أن يكون لازكاته فيه لانه خارج من ملك مولاه ما كان مكانا (١) لما يملكه مولاه الا أن يعجزه وان ملك المكاتب غير تام عليه ألا ترى أنه غير جائز فيه هبته ولا أجبره على النفقة على من أجبر الحر على النفقة عليه من الولد والوالد وإذا عتق المكاتب فإله كمال استفادة من مساعته إذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقه وكذلك إذا عجز فإله كمال استفادة سيده من مساعته إذا حال عليه حوله صدقه لانه حيث نذمت ملك كل واحد منهما عليه (٢) قال الشافعي وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الاسلام وهرب أو جن أو عته أو حبس ليستتاب أو يقتل حال الحول على ماله من يوم ملكه ففيه ما قولان أحدهما أن فيها الزكاة لان ماله لا يعبد وأن يموت على رده فيكون للسلين وما كان لهم ففيه الزكاة أو يرجع الى الاسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئا ويجب عليه والقول الثاني أن لا يؤخذ ذمتها زكاة حتى ينظر فإن أسلم تلك ماله وأخذت زكاة لانه لم يكن سقط عنه الفرض وان لم يؤجر عليها وان قتل على رده لم يكن في المال زكاة لانه مال مشرك مغنوم فإذا صار لانسان منه شيء فهو كالقائنة ويستقبل به حولا ثم يركبه ولو أقام في رده زمانا كان كالموصفت ان رجع الى الاسلام أخذت منه صدقة ماله وليس كالذي الممنوع المال بالحريه ولا الحارب ولا المشرك غير الذي الذي لم تجب في ماله زكاة قط ألا ترى أنا نأمره بالاسلام فان امتنع قتلناه وأنفذ حكمه عليه في حقوق الناس بأن نلزمه (٣) فان قال فهو لا يؤجر على الزكاة قبل ولا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي نلزمه ويحبط أجره فيما أدى منها قبل أن يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب الزكاة في أموال اليتامى)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الناس عبيد الله جل وعز فلكنهم ما شاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما ملكهم ما شاء لا يشل عما يفعل وهم يستأون فكان فيما آتاهم أكثر ما جعل عليهم فيه وكل أنعم فيه عليهم جل ثناؤه فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة أبان أن في أموالهم حق الغريم في وقت على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فكان حلالا لهم ملك المال وسرا ما عليهم حبس الزكاة لانه ملكها غيرهم في وقت كما ملكهم أموالهم دون غيرهم فكان بينا فيما وصفت وفي قول الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم أن كل مالك تام الملك من حوله مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغيا كان أو صبيبا ومعتوها أو صبيلا لان كمال مالك ما يملك صاحبه وكذلك يجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه وكان مستغنيا عما وصفت من أن على الصبي والمعتوه الزكاة عن الاحاديث كما يلزم الصبي والمعتوه نفقة من تلزم الصحيح البالغ نفقته ويكون في أموالهم ما جانيته ما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل وكل هذا حق لغريمهم في أموالهم فكذلك الزكاة والله أعلم وسواء كل مال اليتيم من ناض وماشية وزرع وغيره فما وجب على الكبير البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة والمعتوه وكل حر مسلم وسواء في ذلك الذكر والأنثى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهل ان رسول الله صلى الله

يدل على هذا المعنى لان الله عز وجل قال فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فإزداد على مسكين فهو خير له ثم قال وأن تصوموا خير لكم قال فلا يأمر بالصيام من لا يطيقه ثم بين فقال فمن شهد منكم الشهر فليصمه والى هذا ذهب وهو أشبه بظاهر القرآن (قال المرتضى) هذا بين في التزويل مستغنى فيه عن التأويل

(١) قوله لما يملكه كذا في النسخ ولعل فيه تحريفا من النصاح والوجه لا يملكه كتبه

(٢) كتب في هذا الموضع من نسخة السراج البلقيني مانصه اعلم أن الربيع ذكر الزكاة في مال المرتد

في آخري ميراث القوم المال فقد ذكرته هنا تبعاله وهذا موضعه قال الشافعي وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الاسلام الخ

(٣) قوله فان قال كذا في النسخ وانظر أين الفاعل ولعله سقط من النسخ أو قال محرف عن قيل كتبه

عليه وسلم قال ابتغوا في مال اليتيم أو في أموال اليتامى حتى لا تذهبها أو لا تسلم عليكم الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن أيوب بن أبي نعيم عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل ان عذرنا مال اليتيم قد أسرعت فيه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلبني أما وأخوين لي يتيمن في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة

(باب زكاة مال اليتيم الثاني) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي الزكاة في مال اليتيم كافي مال البالغ لأن الله عز وجل يقول خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلم يخص ما لا دون مال وقال بعض الناس إذا كانت ليتيم ذهب أو ورق فلا زكاة فيها واحتج بأن الله يقول أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وذهب إلى أن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة وقال كيف يكون على يتييم صغير فرض الزكاة والصلاة عنه ساقطة وكذلك أكثر الفرائض ألا ترى أنه يرضى ويشرب الخمر فلا يحد ويكفر فلا يقتل واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة ثم ذكر والصبي حتى يبلغ (قال الشافعي) رحمه الله لبعض من يقول هذا القول أن كان ما احتججت على ما احتججت فأنت تارك مواضع الحجية قال وأين قلت زعمت أن الماشية والزرع إذا كانا لليتيم كانت فيهما الزكاة فان زعمت أن لا زكاة في ماله فقد أخذتها في بعض ماله ولعله إلا أكثر من ماله وظلمته فأخذت ما ليس عليه ماله وإن كان داخل في الإرث لأن في ماله الزكاة فقد تركت زكاة ذهبه وورقه أرايت لو جاز لأحد أن يفرق بين هذا فقال أخذ الزكاة من ذهبه وورقه ولا أخذها من ماشيته وزرعه هل كانت الحجية عليه إلا أن يقال لا يعد وأن يكون داخل في معنى الآية لأنه حرم لم فتكون الزكاة في جميع ماله أو يكون خارجا منها بأنه غير بالغ فلا يكون في شيء من ماله الزكاة أرايت أذ زعمت أن علي وليه أن يخرج عنه زكاة الفطر فكيف أخرجه مرة من زكاة وأدخلته في أخرى أرايت أذ زعمت أنه لا فرض للصلاة عليه فذهبت إلى أن الفرائض تثبت معا وتزول معا وإن كانا لليتيم بالفرائض هم البالغون وإن الفرائض كلها من وجه واحد ثبت بعضها بثبوت بعض وزول بعضها بزوال بعض حتى فرض الله عزذ كره على المعتدة من الوفاة أربعة أشهر وعشرا ثم زعمت أن الصغيرة داخلية في معنى فرض العدة وهي رضيع غير مدخول بها أرايت أذ فرض الله عز وجل على القاتل الدية فسما رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بجناية القاتل خطأ كيف زعمت أن الصبي إذا قتل إنسانا كانت فيه دية وكيف زعمت أن الصبي في كل ما جنى على عبده وحرم من جناية لها أرش أو أقسده من متاع أو استهلكه من مال فهو مضمون عليه في ماله كما يكون مضمونا على الكبير وجنابته على عاقلة أليس قد زعمت أنه داخل في معنى فرائض خارج من فرائض غيرها أرايت أذ زعمت أن الصلاة والزكاة إذا كانتا مفروقتين فأما تثبت أحدهما بالآخرى أرايت أن كان لا مال له أليس بخارج من فرض الزكاة فإذا خرج من فرض الزكاة يكون خارجا من فرض الصلاة أولايت أن كان ذاملا فيسافر أفليس له أن ينقص من عدد الحضر أف يكون له أن ينقص من عدد الزكاة بقدر ما نقص من الصلاة أرايت لو أنعمي عليه سنة أليس تكون الصلاة عنه مرفوعة أف تكون الزكاة عنه مرفوعة من تلك السنة أرايت لو كانت امرأة تحيض عشر أو تطهر خمسة عشر وتحيض عشر أليس تكون الصلاة عنها مرفوعة في أيام حيضها وأما الزكاة عليها في الحول أفيرفع عنها في الأيام التي حاضتها أن تحسب عليها في عدد أيام السنة فان زعمت أن هذا ليس هكذا فقد زعمت أن الصلاة تثبت حيث تسقط الزكاة وأن يكون قياسا على غيره أرايت المكاتب أليس الصلاة عليه ثابتة والزكاة عليه عندك رائلة فقد زعمت أن من البالغين الأحرار وغير الأحرار والصغار من ثبتت عليه بعض الفرض دون بعض قال فانا

روينا عن الشعبي وسعيد بن جبيرة وسفيان الثوري أنهم قالوا ليس في مال اليتيم زكاة فقيل له لولم

(قال الشافعي) ولا أكره في الصوم السواك بالعود الرطب وغيره وأكرهه بالعنبر لما أحب من خلوف فم الصائم

(باب صوم التطوع)

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة أنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت خائنا لك حيسا فقال أما إني كنت أريد الصوم ولكن قرينه قال وقد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره حتى بلغ كراع الغميم ثم أفطر وركع عمر ركعة ثم انصرف فقبيل له في ذلك فقال إنما هو تطوع في شاء

تكن لنا حجة بشئ مما ذكرنا ولا بغيره مما علنا سند كره الامارويث كنت محجوجا له قال واين قلت زعت
 ان التابعين لو قالوا كان لك خلافهم برأيك فكيف جعلتهم حجة لا تعدوا ان يكون ما قلت من ذلك كما قلت
 فتخطي باحتجاجك عن لاجحة لك في قوله اويكون في قولهم حجة فتخطي بقولك لاجحة فيه وخلافهم اياك كثير
 في غير هذا الموضع فاذا قيل لك لم خالفتم قلت اعما الحجة في كتاب اوسنة أو أثر عن بعض اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه أو قياس داخل في معنى بعض هذا ثم أنت تخالف بعض
 مارويث عن هؤلاء هؤلاء يقولون فيمارويث ليس في مال اليتيم زكاة وأنت تجعل في الاكثر من مال اليتيم
 زكاة قال فقد روي بنان ابن مسعود أنه قال أحص مال اليتيم فاذا بلغ فاعلم بما امر عليه من السنين قلنا
 وهذه حجة عليك لو لم يكن لنا حجة غير هذا هذا لو كان تابنا عن ابن مسعود كان ابن مسعود امر والي اليتيم أن
 لا يؤدي عنه زكاة حتى يكون هو بنوى أداءها عن نفسه لانه لا يأمر باحصاء ما امر عليه من السنين وعدد
 ماله الا يؤدي عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك تزعم أن هذا ليس ثابت عن ابن مسعود من
 وجهين أحدهما أنه منقطع وأن الذي رواه ليس يحافظ ولو لم يكن لنا حجة بما أوجدها لك الآن أصل مذهبا
 ومذهبا من أن لا تخالف الواحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يخالفه غيره منهم كانت لنا
 بهذا حجة عليك وأنت تروون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ولي بني أبي رافع أينما فكان يؤدي
 الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم
 وغير هؤلاء مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به وقد رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع
 أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال اليتيم
 لا تسهللكم الصدقة ولا تذهب الصدقة أو قال في أموال اليتامى لا تأكلها ولا تذهبها الزكاة أو الصدقة
 «سئل الشافعي رجة الله عليه بهاجعا» أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة
 تلبى وأحالي يتبين في حجرها فكانت تخرج من أموال الزكاة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابتغوا في أموال اليتامى لا تسهللكم الزكاة أخبرنا سفيان عن أيوب عن
 نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم
 ابن أبي المخارق كلهم يخبر عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها تزكي أموالنا وانه لا يخرجها في
 البحر بن أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه كانت عنده أموال بني
 أبي رافع فكان يزكيها كل عام (قال الشافعي) وبهذه الأحاديث تأخذ وبالأستدلال بان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة أو سق صدقة ولا فيمادون خمس ذود صدقة ولا فيمادون خمس أو اق
 صدقة فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس ذود وخمس أو اق وخمسة أو سق اذا كان واحدا منها الحر
 مسلم ففيه الصدقة في المال نفسه لا في المال لان المال لو أعوز منهم لم يكن عليه صدقة

(باب العدد الذي اذا بلغه التبر وجبت فيه الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مصعدة المازني
 عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة أو سق من التبر
 صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا
 سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمسة أو سق صدقة أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يقول أخبرني أبي عن أبي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة أو سق صدقة (قال الشافعي) رجه الله وبهذا
 نأخذ وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عن أبي سعيد الخدري فاذا كان قول

زاد من شاء نقص وما
 يثبت عن علي رضي الله
 عنه مثل ذلك وعن ابن
 عباس رجه الله وجابر
 أنهم ما كانا ليريان بالافطار
 في صوم التطوع بأسا وقال
 ابن عباس في رجل صلى
 ركعة ولم يصل معها
 له أجر ما حسب (قال
 الشافعي) فمن دخل في
 صوم أو صلاة فاحب أن
 يستمر وان خرج قبل
 التمام لم يعد

باب النهي عن الوصال
 في الصوم

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الوصال
 فقيل يا رسول الله انك

تواصل قال اني است
مليككم اني اعلم وأستق
(قال الشافعي) وقرئ الله
بين رسوله صلى الله عليه
وسلم وبين الناس في
أمر بأحبابه حفظها
عليهم وفي أمور كتبها
عليه خففها عنهم

(باب صوم يوم عرفة
ويوم عاشوراء)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفيان بن عيينة قال حدثنا
داود بن شاور وغيره عن
أبي قرعة عن أبي الخليل
عن أبي حرملة عن أبي
قتادة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صيام
يوم عرفة كفارة السنة
والسنة التي تليها وصيام
يوم عاشوراء يكفر سنة

(١) قوله نخل مختلف
كذا في بعض النسخ
وسقط هذا الفرع من
نسخ أخرى ولا يتخلون
تخريف فلجرح ركبته
معجته

(٢) عذق ابن حبيب
هو نوع من التمر ردي
وحبيب مصغر كافي
اللسان كتبه معجته

(٣) قوله بردى كذا في
جميع النسخ ولعل
الكلمة مزبذبة من النامخ
كتبه معجته

أكثر أهل العباد وأما هو خير واحد فقد وجب عليهم قبل خبر واحد بمثله حيث كان (قال الشافعي)
فليس في التمر كذا حتى يبلغ خمسة أوسق فإذا بلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة (قال الشافعي) والرسق
ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم فذلك ثلثمائة صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع
أربعة أمداد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بأي هو أو أي (قال الشافعي) والخليلطان في النخل اللذان
لم يقسما كالنسر يكتن في الماشية صدقاً صدقة الواحد فواجبت فيه على الواحد صدقة وجبت على
الجماعة إذا كانوا شركاء في أصل النخل وكذلك إذا كانوا شركاء في أصل الزرع (قال الشافعي) وكذلك إذا
كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وإذا ورت القوم النخل
أو ملكوها أي ملك كان ولم يقتسموها حتى أثرت فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة فإن
اقتسموها بعد ما حل بيع ثمرتها في وقت الخرص فيما صححنا في بصرى نصيب واحد منهم خمسة أوسق وفي
جماعتها خمسة أوسق فعليهم الصدقة لأن أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء فلا تسقط الصدقة بفرقها
بعد أول وجوبها وإذا اقتسموها قبل أن يحل بيع الثمرة فلا زكاة على واحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة
أوسق (قال الشافعي) وإن تجاذبوا بغير قطع وبغير قسم لأصل النخل بتراض منهم معافهم ثم كاه بعد
في صدقون صدقة الواحد لأن هذه قسمة لا تجوز (قال الشافعي) وإن كانت صدقة موقوفة فاقتسموها
فالقسم فيها باطل لأنهم لا يملكون رقبتهما وتصدق الثمرة صدقة المالك الواحد فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت
فيها الصدقة وإذا كانت لرجل نخل بأرض وأخرى بغيرها بعدت أو قربت فأثرت في سنة واحدة ضمت
أحدى الثمرتين إلى الأخرى فإذا بلغت ما خمسة أوسق أخذت منها الصدقة (قال الشافعي) ولو كانت بينه
وبين رجل نخل فجاءت بأربعة أوسق وكانت له نخل أخرى جاءت بثلاثة أوسق أذى الصدقة عن تجليعه معا
لأن له خمسة أوسق ولم يؤدش ربه الصدقة عن نخله لأنه ليس له ولشريكه خمسة أوسق في شيء مما هما فيه
شريكاً وهكذا هذا في الماشية والزرع (قال الشافعي) وثمرة السنة تختلف فثمر النخل وتختلف ثمرتهما
وهي بتجدد سرب وبلغ فيضم بعض ذلك إلى بعض لأنه ثمرة واحدة فإذا أثرت النخل في سنة ثم أثرت في قابل لم
يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى وهكذا القول في الزرع كله مستأخرو ومتقدمه فإنه يتقدم ببلاد الحر
ويستأخر ببلاد البرد وإذا كان لرجل زرع بالبلدين معا ضم بعضه إلى بعض فإذا بلغ خمسة أوسق
وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) وإذا زرع رجل في سنة زرعاً فخرج منه خمسة أوسق وله زرع
آخر وهما إذا ضمهما كانت فيهما خمسة أوسق فإن كان زرعهما وحدهما معاً في سنة واحدة فهما
كالزرع الواحد والثمرة الواحدة وإن كان بذراً أحدهما يتقدم عن السنة أو حصاد الآخر يستأخر عن
السنة فهما زرعان مختلفان لا يضم أحدهما إلى الآخر (قال الشافعي) وهكذا إذا كان لرجل (١)
نخل مختلف أو واحد يحمل في وقت واحد جليل أو سنة جليل فهما مختلفان (قال الشافعي) وإذا كان
النخل مختلف الثمرة ضم بعضه إلى بعض سواء في ذلك دقله وبرديه والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط
منه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه قال
لا يخرج في الصدقة الجعور ولا مبي الفارة ولا (٢) عذق ابن حبيب أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن سعد عن الزهري (قال الشافعي) وهذا تردى جد أو يترك
لصاحب الحائط جيد التمر من البردي والأكيس وغيره ويؤخذ من وسط التمر (قال الشافعي) وهذا
مثل الغنم إذا اختلفت يترك منها ما فوق التنية والجذعة قرب المال ويترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة
والتنية لأنهما وسط وذلك أن الأغلب من الغنم أنهما تكون أسنانا كما الأغلب من التمر أن يكون أولوانا فإن
كان لرجل تمر واحد بردى كله أخذ من البردي وإن كان جعوراً كله أخذ من الجعور وكذلك إن كانت
له غنم صغار كلها أخذها منها (قال الشافعي) وإن كان له نخل (٣) بردى صنفين صنف بردى وصنف لون أخذ

من كل واحد من الصنفين بقدر ما فيه وانما يؤخذ الوسط اذا اختلف التمر وكثر اختلافه وهو يخالف
المأشقة في هذا الموضع وكذلك ان كان أصنافاً اُحصى كل صنف منها حتى لا يشك فيه وعرض رب المال
أن يعطى كل صنف ما يلزمه أخذه منه

(باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يخرص كما يخرص النخل
ثم تؤدى زكاته زيباً كأن تؤدى زكاة النخل تمراً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن
نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يبعث على الناس من يخرص كرومهم وعنارهم (قال الشافعي) رحمه الله وهذا نأخذ في كل
ثمرة يكون لها زبيب وعنار الجاز فيما علمت كلها تكون تمراً أو زيباً لأن يكون شيئاً لا يعرفه (قال الشافعي)
وأحسب أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرص النخل والعنب لشيئين أحدهما أن ليس لاهله منع
الصدقة منه وأهمهم ما يكون تسعة أعشاره وعشره لاهل السهمان (قال) وكثير من منفعة أهله به انما يكون
اذا كان رطباً وعنباً لأنه أعلى ثمناً منه تمراً أو زيباً ولو منعوه رطباً أو عنباً ليؤخذ عشره أضربهم ولوترك
خرصه ضيع حق أهل السهمان منه فانه يؤخذ ولا يحصى خرص والله تعالى أعلم وخلى بينهم وبينه لافرق بهم
والاحتياط لاهل السهمان (قال الشافعي) والخرص اذا حل البيع وذلك حين يرى في الحائط الحرة
والصفرة وكذلك حين يتموه العنب ويوجد فيه ما يؤكل منه ويأتي الخرص النخلة فيطوف بها حتى يرى
كل ما فيها ثم يقول خرص رطباً كذا وينقص اذا صار تمراً كذا يقيسها على كيلها تمراً ويصنع ذلك بجميع
الحائط ثم يحمل مكيته تمراً وهكذا يصنع بالعنب ثم يخلى بين أهله وبينه فاذا صار زيباً تمراً أخذ العشر على
ما خرصه تمراً أو زيباً من التمر والزبيب (قال الشافعي) فان ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت منه شيئاً
أو أذهبت كل صدقة فوافيما ذكر وامنه وان اتهموا حلفوا وان قالوا قد أخذنا منه شيئاً وذهب شيء لا يعرف
قد رقبيل ادعوا فبيما ذهب ما شتم واتقوا الله ولا تدعوا الا ما أحطت به علماً وحلفوا ثم يأخذ العشر منهم مما
بقي ان كان فيه عشر وان لم يكن فيما بقي في أيديهم واستهلكوا عشره لم يؤخذ منهم منه شيء وان قال هلك منه
شيء لا يعرفه قيل له ان ادعيت شيئاً وحلفت عليه طر حنا عثك من عشره بقدره وان لم تدع شيئاً تعرفه أخذنا
منك العشر على ما خرصنا عليك (قال الشافعي) فان قال قد أصحبت مكيلة ما أخذت فكانت مكيلة
ما أخذت كذا وما بقي كذا وهذا خطأ في الخرص صدق على ما قال وأخذ منه لانها زكاة وهو فيها أمين
(قال الشافعي) فان قال قد سرق مني شيء لا أعرفه لم يضمن ما سرق وأخذت الصدقة منه مما أخذت وبقي
اذا عرف ما أخذ وما بقي (قال الشافعي) وان قال قد سرق بعد ما صيرته الى الجرب فان سرق بعد ما يدس
وأمكنه أن يؤدي الى الوالي أو الى أهل السهمان فقد قُطِرَ وهو له ضامن وان سرق بعد ما صار تمراً بابسا ولم
يمكنه دفعه الى الوالي (١) أو يقسمه وقد أمكنه دفعه الى أهل السهمان فهو له ضامن لانه مفرط فان جف التمر
ولم يمكنه دفعه الى أهل السهمان ولا الى الوالي لم يضمن منه شيئاً وأخذت منه الصدقة مما استهلك هو وبقي في يده
ان كانت فيه صدقة (قال الشافعي) واذا وجد بعض أهل السهمان ولم يجد بعضاً لم يدفعه اليهم ولا الى
الوالي ضمن بقدر ما استحق من وجد من أهل السهمان منه ولم يضمن حق من لم يجد من أهل السهمان (قال
الشافعي) وان استهلكه كله رطباً أو بسر بعد الخرص ضمن مكيلة خرصه تمراً مثل وسط ثمرة وان اختلف
هو والوالي فقال وسط تمرى كذا فان جاء الوالي بنبية أخذ منه على ما شهدت به البيعة وان لم يكن عليه بيعة أخذ
منه على ما قال رب المال مع عيسته وأقل ما يجوز عليه في هذا شاهد رجلين أو رجل وامرأتين (قال

(قال) فأحب صومها الا
أن يكون حاجاً فأحب
له ترك صوم يوم عرفة
لانه حاج مضى مسافر
ولترك النبي صلى الله
عليه وسلم صومه في الحج
وليقوى بذلك على الدعاء
وأفضل الدعاء يوم عرفة

(باب النهى عن صيام
يومي الفطر والاخري
وأيام التشريق)

(قال الشافعي) وأنهى
عن صيام يوم الفطر ويوم
الاخري وأيام التشريق
لنهى النبي صلى الله عليه
وسلم عنها ولوصاهم امتنع
لا يجزئهم بالبحر عنه
عندنا (قال المزني) قد كان
قال يجزئهم ثم رجع عنه
(١) قوله أو يقسمه
كذا في الشيخ والنظر
كتبه مصححه

(الشافعي) وليس الرأى أن يحلف مع شأئيه ولا لأحد من أهل السهمان أن يحلف لانه ليس بمالك شيئاً مما
 يحلف عنه دون غيره (قال الشافعي) وإن أصاب حائطه عطش فعلم أنه ان تركه الثمرة فيه أضرت بالنخل وإن
 قطعها بعد ما يجز من بطل عليه كثير من ثمرها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل
 السهمان فإن لم يدفع عشرها إلى الرأى ولا إلى السهمان ضمن قيمته مقطوعة إن لم يكن له مثل (قال الشافعي)
 وما قطع من غير نخله قس أن يحل بيعه لم يكن عليه فيه عشر وأكره ذلك له إلا أن يكون قطع شيئاً بأكله أو
 يطعمه فلا بأس وكذلك أكره له من قطع الطلع إلا ما أكل أو أطعم أو قطعه تخفيفاً عن النخل ليحسن جهلاً
 فأما ما قطع من طلع الفصول التي لا تكون غرافلاً كرهه (قال الشافعي) وإن صير النخل في الجرين لمستحق
 فرش عليه ماء وأحدث فيه شيئاً فلف بذلك الشيء أو نقص فهو ضامن له لانه الجاني عليه وإن لم يحدث منه
 إلا ما يعلم به صلاحه فهلك لم يضمنه (قال الشافعي) وإذا وضع الترحيت كان يضمنه في جريته أو بيته أو
 داره فسر قبل أن يحلف لم يضمن وإن وضعه في طريق أو موضع ليس بجريته فهلك ضمن عشره (قال
 الشافعي) وما أكل من التمر بعد أن يصير في الجرين ضمن عشره وكذلك ما أطعم منه (قال الشافعي) وإذا
 كان النخل يكون غرافلاً ما لك رطباً كله أو أطعمه كله أو أكله كرهت ذلك له وضمن عشره قراماً وسطه
 (قال الشافعي) وإذا كان لا يكون غرافلاً أحببت أن يعلم ذلك الوالي وأن يأمر الوالي من يبيع معه عشره
 رطباً فإن لم يفعل خرمه عليه ثم صدق به بما بلغ رطبه وأخذ عشر رطب نخله ثمانية أكلة كله أو استهلكه كله
 أخذ منه قيمة عشر رطبه ذهباً أو ورقاً (قال الشافعي) وإن استهلك من رطبه شيئاً بقي منه شيء فقال خذ
 العشر مما بقي فإن كان عن ما استهلك أكثر من ثمن ما بقي أخذ عشر ثمن ما استهلك وعشر ما بقي وكذلك لو
 كان أقل ثماً ومثله فلم يعطه رب المال إلا الثمن كان عليه أخذ ثمن العشر (قال الشافعي) وإن كان النظر
 للمساكين أخذ العشر مما بقي من الرطب وفعل ذلك رب المال أخذه المصدق كما أخذ لهم كل فضل تطوع به
 رب المال (قال الشافعي) وإن كان لرجل نخلان نخل يكون غرافلاً ونخل لا يكون غرافلاً أخذ صدقة الذي
 يكون غرافلاً وصدقة الذي لا يكون غرافلاً كما وصفت (قال الشافعي) وإن عرض رب المال ثمن التمر على
 المصدق لم يكن له أن يأخذه بحال كان نظر أهل السهمان أو غير نظر ولا يحل بيع الصدقة (قال الشافعي)
 فإن استهلكه وأعوزه أن يجده غرافلاً جاز أن يأخذ قيمته منه لاهل السهمان وهذا كرجل كان في يده
 لرجل طعام فاستهلكه فعليه مثله فإن لم يوجد فقيمة بالجنابة بالاستهلاك لأن هذا ليس ببيعاً من البيوع
 لا يجوز حتى يقبض (قال الشافعي) وإن كان يخرج نخل رجل بلحافه قبل أن ترى فيه الحجرة أو قطعه
 طلعاً خوف العطش كرهت ذلك له ولا عشر عليه فيه ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعد ما يحل بيعه
 (قال) وكل ما قلت في النخل فكان في العنب فهو مثل النخل لا يختلفان (قال الشافعي) وإن كانت لرجل
 نخل فيها خمسة أسواق وعنب ليس فيه خمسة أسواق أخذت الصدقة من النخل ولم تؤخذ من العنب ولا يضمن
 صنف إلى غيره والعنب غير النخل والنخل كله واحد فيضم رديته إلى جيده وكذلك العنب كله واحد يضمن
 رديته إلى جيده

(باب صدقة الغراس)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لهود خير حين افتتح خير أقر كم على ما أقر كم الله تعالى على أن الترمينوا وينتكم قال فكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخبرهم عليهم ثم يقول إن شئتم فلنكم وإن شئتم فلي
 فكانوا يأخذونه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيخبرهم بيته وبينهم وود خير (قال الشافعي)

(باب فضل الصدقة في
 رمضان وطلب القراءة)

(قال الشافعي) أخبرنا
 إبراهيم بن سعد عن
 الرهري عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن
 ابن عباس عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 أنه كان أجود الناس
 بالخير وكان أجود ما يكون
 في شهر رمضان وكان
 جبريل عليه السلام
 يلقاه في كل ليلة في
 رمضان فيعرض عليه
 القرآن فاذا لقبه كان
 أجود بالخير من الريح
 المرسلة (قال الشافعي)
 وأحب للرجل الريادة
 بالجوهر في شهر رمضان
 اقتداء به ولحاجة
 الناس فيه إلى مصالحهم

وعبد الله بن رواحة كان يخبر عن نخلهم ما يعلمه الخرص بين أن يضمنوا له نصف ما خرص عراو يسلم لهم النخل بما فيه أو يضمن لهم مثل ذلك التبر ويسلموا له النخل بما فيه والعاملون يشتهون أن يكونوا ممن يجوز أمرهم على أنفسهم والمندعون إلى هذا المال يكون يجوز أمرهم على أنفسهم فإذا خرص الواحد على العامل وخير جاز له الخرص (قال) ومن تؤخذ منه صدقة النخل والعنب خلط قتهم البالغ الجائز الأمر وغير الجائز الأمر من الصبي والسفيه والمعتوه والغائب ومن يؤخذ له الخرص من أهل السهمان (١) وأكثروا من أهل الأموال فإن بعث عليهم خارص واحد فن كان بالغاً جاز الأمر في ماله فخير ما خارص بعد الخرص فاختار ماله جاز عليه كما كان ابن رواحة يصنع وكذلك أن لم يخبرهم فرفضوا فأما الغائب لا وكيل له والسفيه فليس يخبر ولا يرضى فأحب أن لا يبعث على العشر خارص واحد بحال ويبعث اثنان فيكونان كالقومين في غير الخرص (قال الشافعي) وبعثه عبد الله بن رواحة وحده حديث منقطع وقدير يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع عبد الله غيره وقد يجوز أن يكون بعث مع عبد الله غيره وإن لم يذكر ذلك كره عبد الله بن رواحة بأن يكون المقدم وفي كل أحب أن يكون خارصاً أو أكثر في المعاملة والعشر وقد قيل يجوز خارص واحد كما يجوز حاكم واحد فإذا غاب عنا قدر ما بلغ التمر جاز أخذ العشر على الخرص وأما يغيب ما أخذ منه بما يؤكل منه رطباً ويسمك ما يبسا بغير احصاء (قال الشافعي) وإذا ذكر أهله أنهم أحصوا جميع ما فيه وكان في الخرص عليهم أكثر قبل منهم مع أعيانهم فإن قالوا كان في الخرص نقص عما عليهم أخذ منهم ما أقرؤا به من الزيادة في عمرهم وهو يخالف القيمة في هذا الموضع لأنه لا سوق له يعرف بها يوم الخرص كما يكون للساعة سوق يوم التقويم وقد يتلف فيطيل عنهم فيما تلف الصدقة إذا كان التلف بغير اتلافهم ويتلف بالسرق من حيث لا يعلمون وضعية النخل بالعطش وغيره (قال الشافعي) ولا يؤخذ من شيء من الشجر غير النخل والعنب فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهم ما كانوا قوتاً وكذلك لا يؤخذ من الكرسف ولا أعلمها تحب في الزيتون لأنه آدم لا مأكل بنفسه وسواء الجوز فيها واللوز وغيره مما يكون أدماً أو يابس ويدخلان كل هذا فأكهة لأنه كان بالخارج قوتاً لا حاد على ما (قال الشافعي) ولا يخبر بزرع لأنه لا يبين للخارص وقته والحائل دونه وأنه لم يخبر فيه من الصواب ما اختبر في النخل والعنب وأن الخبر فيه ما خاص وليس غيرهما في معناه ما وصفت

(باب صدقة الزرع)

(قال الشافعي) رجه الله ما جمع أن يزرعه الأدميون وييس ويدخرو بقات ما أكلوا خبزاً أو سويقاً أو طيحاً ففيه الصدقة (قال الشافعي) ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الصدقة من الحنطة والشعير والذرة (قال الشافعي) وهكذا كل ما وصفت يزرعه الأدميون ويقتاتونه فيؤخذ من العلس وهو حنطة والدخن والسلت والقطنية كلها ما وصفت يزرعها وودخنها لآن كل هذا يؤكل كل خبز أو سويقاً وطيحاً وزرعه الأدميون ولا يتبين لي أن يؤخذ من (٢) الف وان كان قوتاً لأنه ليس مما ينبت الأدميون ولا من حب الحنظل وإن اقتب لأنه في أبعد من هذا المعنى من الف وكذلك لا يؤخذ من حب شجرة بريية كالأبواخذ من بقر الوحش ولا من الظباء صدقة (قال الشافعي) ولا يؤخذ في شيء من الثفاء ولا الأسبوش لأن الأكثر من هذا أنه ينبت للدواء ولا مما في معناه من حبوب الأدوية ولا من حبوب البقل لأنها كالفاكهة وكذلك الثفاء والبطيخ وجبهه لازكة فيه لأنه كالفاكهة ولا يؤخذ من حب العصفور ولا بزر البقل ولا بزر بقل ولا سمسم

(باب الاعتكاف)
قال الشافعي أخبرنا مالان
عن أبي الهادي عن محمد بن
ابراهيم بن الحرث
التي عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي سعيد
الخدري أنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعتكف العشر
الوسط من شهر
رمضان فلما كانت ليلة
أحدى وعشرين وهي
الليلة التي يخرج من
صبيحتها من اعتكافه
قال صلى الله عليه وسلم من
كان اعتكف معي
فليعتكف العشر الآخر

(١) قوله وأكثر كذا
في المسخ ولعل الواو
مزيدة من النسخ وما
بعدها خبر المبتدأ فأنظر
كتبه مصححه
(٢) الف بالفتح نبت
يختبر بزرعه ويؤكل في
الجذب والأسبوش هو
البرق طوناو الثفاء بالضم
ونشديد الثفاء حب
الخردل أو الحرف كذا
في كتب اللغة كتبه
مصححه

قال وأريت هذه الليلة
ثم أنسيتها قال ورأيتني
أصعد في صبيحتها في ماء
وطين فأنسيتها في العشر
الآخرة والتسوية في
كل وتر فطرت السماء
من تلك الليلة وكان
المسجد على عريش
فوكف المسجد قال
أبو سعيد فأنصرت
عيناي رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنصرف
علينا وعلى جبهته وأنفه
أثر الماء والطين في
صبيحة إحدى وعشرين
(قال الشافعي) وحديث
النبي صلى الله عليه وسلم
يدل على أنهم في العشر
الآخرة والذي يشبه أن
يكون فيه ليلة إحدى

(باب تفريع زكاة الخنطة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا بلغ صنف من الحبوب التي فيها الصدقة نجسة أو سقى ففيه الصدقة
والقول في كل صنف منه جمع جيد أو ردياً أن يعد بالجد مع الردي كما يعد بذلك في التمر غير أن اختلافه
لا يشبه اختلاف التمر لانه إنما يكون صنفين أو ثلاثة فيؤخذ من كل صنف منه بقدره والتمر يكون خسين
جسداً ونحوها أو أكثر والخنطة صنفان صنف خنطة تداس حتى يتي جها مكشوفاً لا حالل دونه من كمام ولا
قع فتلك أن بلغت نجسة أو سقى ففيها الصدقة وصنف علس إذا دبست بقيت جنتان في كمام واحد لا يطرح
عنها الكمام إلا إذا أراد أهلها استعمالها ويذكر أهلها أن طرح الكمام عنها يضربها فانها لا تبقى بقاء الصنف
الآخر من الخنطة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طرح عنها الكمام هرس أو طرح في راحة خفيفة
ظهرت فكانت جبا كالخنطة الأخرى ولا يظهرها للدراس كما يظهر الأخرى وذكر من جربها أنها إذا كان
عليها الكمام الباقي بعد الدرس ثم ألقى ذلك الكمام عنها صارت على النصف مما كبلت أو لا فيضربها كالبهاين أن
يلقى الكمام وتكامل عليه فإذا بلغت نجسة أو سقى أخذت منها الصدقة وبين أن تكامل بكمامها فإذا بلغت عشرة
أوسق أخذت منها صدقتها لأنها حنطة نجسة فأيمها اختار لم يحمل على غيره فيضرب ذلك (قال الشافعي)
فإن سأل أن تؤخذ منه في سنلهام يكن له ذلك وإن سأل أهل الخنطة غير العلس أن يؤخذ منه في سنلهام لم
يكن ذلك لهم كالتفريع الجوز في قشره والذي يبقى عليه حرزله لانه لو نزع منه عجل فساد إذا ألقى عنه
ولا نجس به فوق القشر الأعلى الذي فوق القشر الذي دونه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل خنطة غير
علس وخنطة علس ضم أحدهما إلى الأخرى على ما وصفت الخنطة بكليتها والعلس في كمامها بنصف كيلة
فإن كانت الخنطة التي هي غير علس ثلاثة أوسق والعلس وسقان فلا صدقة فيها لأنها حنطة أربع أوسق
(١) ونصف وإن كانت أربعة ففيها صدقة لأنها حنطة نجسة أو سقى الخنطة ثلاث والعلس الذي هو أربعة في
أكمامه اثنان

(باب صدقة الحبوب غير الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يؤخذ من زرع فيه زكاة غير العلس صدقة حتى يطرح عنه كمامه ويكال ثم
تؤخذ منه الصدقة إذا بلغ نجسة أو سقى فتؤخذ من الشعير ولا يضم شعير إلى خنطة ولا سلت إلى خنطة ولا شعير
ولا أرز إلى دخن ولا ذرة (قال الشافعي) والذرة ذرتان ذرة (١) بطيس لا كمام عليه ولا قمع بيضاء وذرة عليها
شيء أجز كالخلة أو التفروق إلا أنه أرق وكقشرة الخنطة دقيق لا ينقص لها كيل ولا يخرج الامطعون
وقلما يخرج بالهرس فكلاهما يكال ولا يطرح لكيلة شيء كما يطرح لأطراف الشعير الحسنة ولا قمع
التمر وإن كان مبيات التمر وهذا لا يمين الحبة لانه متوصل بنفس الحلقة وكما لا يطرح الخنطة الشعير
ولا الخنطة شيء (قال الشافعي) ولا يضم الدخن إلى الجلبان ولا الجص إلى العدس ولا القول إلى غيره
ولا حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وخلافها بائ في الحلقة والطعم والتمر إلى غيرها ويضم كل صنف
من هذا أكبر إلى ما هو أصغر منه وكل صنف استطل إلى ما ندرج منه (قال الشافعي) ولا أعلم في
الرمس صدقة ولا أعلمه يؤكل الادواء أو تفكها لا قوتا ولا صدقة في بصل ولا ثوم لأن هذا لا يؤكل إلا بزارا
أو أدما (قال الشافعي) فإن قيل فاسم القطنية يجمع الحنطة والعص قيل نعم قد يفرق لها أسماء منفرد
كل واحد منها باسم دون صاحبه وقد يجمع اسم الحبوب معها الخنطة والذرة فلا يضم بجمع اسم الحبوب
ولا يجمع إليها ويجمع التمر والزبيب في الخلاوة وأن يخرجها ثم لا يضم أحدهما إلى الآخر فإن قيل فقد
أخذ من العشر من (٣) النبط في القطنية قيل وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم من التمر والزبيب وما أنبت

(١) قوله ونصف كذا
في التسخ ولعل الكلمة
من زيادة النساخ أو
يكون قوله السابق والعلس
وسقان محرفاً والوجه
والعلس ثلاثة أوسق
كما هو ظاهر كتبه صحيحه
(٢) قوله بطيس كذا
في الأصل وسيأتي بهذا
اللفظ ولم نقف عليه في
كتب اللغة كتبه صحيحه
(٣) النبط بفتحين قوم
ينزلون بالبطائح بين العراقين
كذا في الصحاح كتبه
معجمه

الأرض مما فيه زكاة العشر وكان اجتماعه في أن فيه العشر غير ذال على جمع بعضه إلى بعض وقد أخذ عمر من النبط من الزبيب والقطنية العشر (١) فيضم الزبيب إلى القطنية (قال الشافعي) ولا يؤخذ زكاة شيء مما أخرجت الأرض مما ليس حتى يبس ويدرس كما وصفت ويبس عمره وزيبه وينتهي ببسه فان أخذ الزكاة منه رطباً كرهته له وكان عليه رده أو رقيقته ان لم يوجد مثله وأخذه يابساً لأجيز بيع بعضه ببعض رطباً لاختلاف نقصانه وأنه حينئذ مجهول (قال الشافعي) والعشر مقامة كالبيع (٢) فان أخذه رطباً فليس في يده كمال يبقى في يدي صاحبه فان كان استوفى فذلك له وان كان ما في يده أزيد من العشر ردت الزيادة وان كان أنقص أخذ النقصان وان جهل صاحبه ما في يده واستهلكه فالقول قول صاحبه ويرد هذا ما في يده ان كان رطباً حتى يبس (قال) وهكذا ان أخذ الحنطة في أكلها (قال الشافعي) وان أخذه رطباً ففسد في يدي المصدق فالمصدق ضامن لمثله لصاحبه أو قيمته ان لم يوجد له مثل ويرجع عليه بأن يأخذ عشره منه يابساً (قال الشافعي) ولو أخذه رطباً من غنبل لا يصبر زيباً أو رطباً لا يصبر غراً كرهته وأمرته برده لما وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً فان استهلكه ضمن مثله أو قيمته وتراد الفضل منه وكان شريكاً في الغنبل يبيعه ويعطى أهل السهمان منه وان كان لا يترتب فلو قسمه غنبل موازنة وأخذ عشره وأعطى أهل السهمان كرهته ولم يكن عليه غرم

(باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته ولم ينتظرها حول لقول الله عز وجل وأوفاه يوم حسابه ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد واحتمل قول الله عز وجل يوم حسابه اذا صلح بعد الحصاد واحتمل يوم يحصد وان لم يصلح فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تؤخذ بعد ما يحف لا يوم يحصد التخل والغنبل والاخذ منهما زيباً وتراً فكان كذلك كل ما يصلح بحفوف ودرس مما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض وهكذا زكاة ما أخرج من الأرض من معدن لا يؤخذ حتى يصلح فيصير ذهباً وفضة ويؤخذ يوم يصلح (قال الشافعي) وزكاة الركا يوم يؤخذ لانه صالح بحاله لا يحتاج إلى إصلاح وكله مما أخرجت الأرض

(باب الزرع في أوقات) الذرة تزرع مرة فتخرج فتحصد ثم تستخلف في كثير من المواضع فتحصد أخرى فهذا كله كحصد واحدة يضم بعضه إلى بعض لانه زرع واحد وان استأخرت حصده الآخرة (قال الشافعي) وهكذا اذا بذرت ووقت البذر بذرت اليوم وبذر بعد شهر لان هذا كله وقت واحد للزرع وتلاحق الزرع فيه متقارب (قال) واذا بذرت بطنيسا وجرعاً ومجنونة (٣) وهم في أوقات فأدرى بعضها قبل بعض ضم الاول المدرى إلى الذي يليه والذي يليه إلى المبدور بعدهم فاذا بلغ كله خمسة أو سق وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) واذا كان حائطاً فيه غنبل أو رطب فبلغ بعضه قبل بعض في عام واحد وان كان بين ما يحف ويقطف منه أول وآخر الشهر أو أكثر وأقل ضم بعضه إلى بعض وهذه ثمرة واحدة لان ما تخرج الأرض كله يدرك هذا وبذر هذا (قال) واذا كانت لرجل نخلات يطلعن فيكون فهن الرطب والبسر والبلح والطلع في وقت واحد فيجد الرطب ثم يدرك البسر فيجد ثم يدرك البلح فيجد ثم يدرك الطلع فيجد ضم هذا كله وحسب على صاحبه كما يحسب اطلاعاً واحدة في جذّة واحدة لانه ثمرة نخلة في وقت واحد (قال الشافعي) واذا كان لرجل حائط بنجد وآخر بالشعف وآخر بهامة فبذلتها في ثم الشعف ثم النجد في هذه ثمرة عام واحد يضم بعضها إلى بعض وان كان بينهما الشهر والشهران (قال الشافعي) وبعض أهل اليمن يزرعون في السنة ثمرة مرتين في الخريف ووقت يقال له الشباط فان كان قوم يزرعون هذا الزرع أو يزرعون في السنة ثلاث مرات في أوقات مختلفة من خريف وزبيع وجم أو صيف فزرعوا في هذا الحنطة أو أرزاً أو حناباً فان

(١) قوله فيضم كذا في النسخ ولعل المعنى على الاستفهام أي أف يضم الخ كتبه معجّمة
(٢) قوله كمال يبقى الخ كذا في النسخ ولعل في العبارة تحريفها والوجه والله أعلم كان كما يبقى الخ وانظر كتبه معجّمة
(٣) قوله وهم كذا في النسخ ولعلها من تحريف التاسع والوجه وهي كتبه معجّمة

كان من صنف واحد فبعضه أقارب منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة فأدرك بعضه فيها وبعضه في غير هاتين بعضه إلى بعض ومنها ما يفسد منه ما أدرك منه في سنة واحدة وما أدرك في السنة الثانية ثم إلى ما أدرك من سنته التي أدرك فيها ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يفسد بعضه إلى بعض (قال الشافعي) وأما ما زرع في خريف أو بكرى منه وتأخر شئ منه فالحري أن يفسد ثلاثة أشهر فيفسد بعضه إلى بعض وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهر ربه وآخرها وكذلك الصيف أن زرع فيه (قال) لا يفسد زرع سنة إلى زرع سنة غير حوالا ثم سنة إلى ثمرة سنة غيرها وإن اختلف المصدق ورب الزرع وفي يده زرع فقال هذا زرع سنة واحدة وقال رب الزرع بل سنتين فالقول قول رب الزرع مع عيئنه إن اتهم وعلى المصدق البينة فإن أقام البينة ضم بعضه إلى بعض وهذا هكذا في كل ما فيه صدقة

(باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) رجه الله بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً معناه ماسق بنضج أو غرب فبعضه نصف العشر وما سقى بغير من عين أو سماء ففيه العشر (قال الشافعي) وبلغني أن هذا الحديث يوصل من حديث ابن أبي ذياب عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أعلم بحالها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول صدقة الثمار والزروع ما كان نخلاً أو كرمًا أو زرعًا أو شعيرًا أو سلتًا ما كان منه بعلًا أو يسقى بنهر أو يسقى بالعين أو عثر بالمطر ففيه العشر في كل عشرة واحد وما كان منه يسقى بالنضج ففيه نصف العشر في كل عشرين واحد (قال الشافعي) فهذا يأخذ فكل ما سقته الأنهار أو السيول أو البحار أو السماء أو زرع عثر بما فيه الصدقة ففيه العشر وكل ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يصب فوقها ففيه نصف العشر وذلك أن يسقى من نهر أو نهر (١) أو بحبل بدو يزرع أو يغرب ببعير أو بقرة أو غيرها أو بزرنوق أو بحالة أو دولاب (قال) فكل ماسق هكذا ففيه نصف العشر (قال) فإن سقى شئ من هذا بنهر أو سيل أو ما يكون فيه العشر فلم يكتف حتى متى بالغرب فالقياس فيه أن ينظر إلى ما عاش بالسقيتين فإن كان عاش بهما نصفين كان فيه ثلاثة أرباع العشر وإن كان عاش بالسيل أ كثر زيد فيه بقدر ذلك وإن كان عاش بالغرب أ كثر نقص بقدر ذلك (قال) وقد قيل ينظر أيهم ما عاش به أ كثر فتكون صدقته به فإن عاش بالسيل أ كثر فتكون صدقته العشر أو عاش بالغرب أ كثر فتكون صدقته نصف العشر (قال الشافعي) وإن كان فيه خبر فالحري وأولى به والأفضل ماسق ما وصفت والقول قول رب الزرع مع عيئنه وعلى المصدق البينة إن خالف ربه (قال الشافعي) وأخذ العشر أن يكال لرب المال تسعة ويأخذ المصدق العاشر وهكذا أخذ نصف العشر يكال لرب المال تسعة عشر ويأخذ المصدق تمام العشرين (قال) فإذا زاد على عشرة مما لا يبلغها أخذ منه بحسب وسواء ما زاد مما قل أو كثر إذا وجبت فيه الصدقة ففي الزيادة على العشرة صدقتها (قال) ويكال لرب المال وإلى الصدقة كيلا واحد لا يلف منه شئ على المكيال ولا يدق ولا يزلز المكيال ويوضع على المكيال فما أسكن رأسه أفرغ به وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشرة نجسة أو سقى أخذت منه الصدقة كما تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشرة (قال) وإن حثي التمر في قرب أو جلال أو جرار أو قوارير فدعرب التمر إلى الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عددا أو وزنا لم يكن ذلك له وكان عليه أن يأخذ مكياله على الخرص (قال) وكذلك لو أغفل الخرص فوجد في يديه تمر أخذته كيلا وصدق رب المال على ما بلغ كياله وما معنى منه رطباً أخذته على التصديق له أو خرصه فأخذته على الخرص (قال الشافعي) وهكذا لو دعاه إلى أن يأخذ منه خنطة أو شيئاً من الحبوب جزافاً أو معاداة في غرأ أو أوعية أو وزنا لم يكن ذلك له وكان عليه أن يستوفي ذلك منه (قال الشافعي) وإذا أغفل الوالي الخرص قبل قول صاحب التمر مع عيئنه

لم يترصرص شهر رمضان
بغير تذرع في اعتكافه
صلى الله عليه وسلم
في رمضان دليل على
أنه لم يسم الاعتكاف
فنهضوا رجهكم الله
ودليل آخر لركان
الاعتكاف لا يجوز إلا
مقاربا للصوم يخرج منه
الصائم بالليل لخروجه
فيه من الصوم فلما يخرج
منه من الاعتكاف بالليل
ويخرج فيه من الصوم
ثبت منفردا بغير الصوم
وقد أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمران
باعتكاف ليلة كانت
عليه نذرا في الجاهلية
ولا صيام فيها (قال
الشافعي) ومن أراد أن

(١) أو بحبل النخل بالفتح الذي
الذي يخرج من الأرض
والزرنوقان مشاربان
يمينان على رأس البئر من
جانبيها فتوضع عليهما
النعامة وهي خشبة
تعرض عليهما ثم تعلق فيها
البكرة فيسقى بها والحالة
منجنون يستقي عليها كذا
في كتب اللغة كتبه
معججه

(قال الشافعي) ليس في الزعفران والاورس صدقة لان كثيرا من الاموال لاصدقة فيها وانما اخذنا الصدقة خيرا أو عيافي معنى الخير والزعفران والاورس طيب لا قوت ولا زكاة في واحد منهما والله تعالى أعلم كما لا يكون في عنب ولا مسك ولا غيره من الطيب زكاة (قال) وكذلك لا خمس في ثؤلوه ولا زكاة في شيء يلقيه البحر من حليته ولا يؤخذ من صده

يعتكف العشرة الاواخر
دخل فيه قبل الغروب
فاذا هل شوال فقد أتم
العشرة ولا بأس أن يشترط
في الاعتكاف الذي
أوجبه بأن يقول ان
عرض لي عارض
خرجت ولا بأس أن
يعتكف ولا ينوي
أياماً متى شاء خرج
واعتكفه في المسجد

(باب أن لا زكاة في العسل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقومي ما أسألو عليه من أموالهم قال ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعملني عليهم ثم استعملني أبو بكر ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهم زكوه فإنه لا خير في غرة لا تركي فقالوا كم ترى قال فقلت العشر فأخذت منهم العشر فأتيت عمر بن الخطاب فأخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني أن لا يأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء رأه فتنوع له به أهل (قال الشافعي) لا صدقة في العسل ولا في الخيل فإن تطوع أهلهم ما بشئ قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين وقد قبل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخيل وكذلك الصدقة عن كل شيء تقبل ممن تطوع بها

(باب صدقة الورق)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني قال أخبرني أبي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذ فإذا بلغ الورق خمس أواق وذلك ما تادروهم بدراهم الاسلام وكل عشرة دراهم من دراهم الاسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب بمقال الاسلام في الورق الصدقة (قال الشافعي) وسواء كان الورق دراهم جيادا مصفاة غاية سعرها عشرة دينارا أو ورقا ثمانين عشرة من منه دينار ولا أنظر إلى قيمته من غيره لأن الزكاة فيه نفسه كالأل نظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأضم كل جدي من صنف إلى ردي من صنفه (قال الشافعي) وإن كانت لرجل مائت درهم تنقص حبة أو أقل وتجاوز جواز الوازنة أو لها فضل على الوازنة غيرها فلا زكاة فيها كالأل كانت له أربع من الأبل تسوي ألف دينار لم يكن فيها شاة وفي خمس من الأبل لا تسوي عشرة دنانير شاة وكالأل كانت له أربعة أو تسوي ألف دينار لم يكن فيها زكاة (قال) ومن قال بغير هذا فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوجب الزكاة في أقل من خمس أواق وقد طرحتها النبي صلى الله عليه وسلم في أقل من خمس أواق (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل ورق رديته وورق جيده أخذ من كل واحد منهما بمقدار الزكاة التي وجبت عليه من الجيد بمقداره ومن الرديء بمقداره (قال) وإن كانت له ورق محمول عليها نحاس أو غش أو حمرت بتصفيتها وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما تحب فيه الزكاة وإذا تطوع فأدى عنها ورقا غير محمول عليه الغش دونها فقل منه وأكره له الورق

(١) وليس هذا في النسخ -
بالواو ولعلها ثبتت لتكون
هذه الجملة بقية حديث
كالا يخفى كتبه مصححه

المنشوس لئلا يغتر به أحداً أو يعوت فيغتر به وارثه أحداً (قال الشافعي) ويضم الورق التبرالي الدراهم
المضروبة (قال) وإذا كانت لرجل فضة قد خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها التارحي غير بينهما
فيخرج الصدقة من كل واحد منهما وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما أحاط به فلا بأس
وكذلك إن لم يحط علمه فاحتاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه أو أكثر فلا بأس (قال)
وإن ولي أخذ ذلك منه الوالي لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يحلف على شيء يحيط به فيقبله منه فأما ما غاب عنه
عنه فلا يقبل ذلك منه فيه حتى يقول له أهل العلم لا يكون فيه أكثر مما قال وإن لم يقولوا له لم يحلف على
إحاطة أدائه عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه (قال الشافعي) وإن كانت له فضة
ملطوخة على لحام أو مغمومة بأسقفه فكانت غير فتكون شيئاً أن جعلت بالنار فعليه إخراج الصدقة عنها وإن
لم تكن غير ولا تكون شيئاً فهي مستهلكة فلا شيء عليه فيها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل أقل من خمس
أو أوقية فضة حاضرة وما يتم خمس أو أوقية فضة ديناً أو غائبه في تجارة أحصى الحاضرة وانتظر الدين فإذا اقتضاه
وقوم العرض الذي في تجارة وبلغ ذلك كله ما يؤدى فيه الزكاة أداها (قال الشافعي) وزكاة الورق والذهب
ربع عشره لا يزداد عليه ولا ينقص منه (قال الشافعي) وإذا بلغ الورق والذهب ما تجب فيه الزكاة أخذ
ربع عشره وما زاد على أقل ما تجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره ولو كانت الزيادة في ما أخذ ربع عشره

(باب زكاة الذهب)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولا أعلم اختلافاً في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين
مثقالاً فإذا بلغت عشرين مثقالاً ففيها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله والقول في أنها إنما تؤخذ منها
الزكاة بوزن كان الذهب جيداً أو رديئاً أو دنائراً أو إناء أو تبرأ كهو في الورق وإن الدنانير إذا نقصت عن
عشرين مثقالاً حبة أو أقل من حبة وإن كانت تجوز كالتجوز الوازنة أو كان لها فضل على الوازنة لم يؤخذ
منها زكاة لأن الزكاة بوزن وفيما خلط به الذهب وغاب منها وحضر كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه
(قال الشافعي) وإذا كانت لرجل عشر وزن مثقالاً من ذهب الاقراط أو خمس أو أوقية فضة الاقراط لم
يكن في واحد منهما زكاة ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا يصنف مما فيه الصدقة إلى
صنف (قال) وإذا لم يجمع التمر إلى الزبيب وهما بخمر صان وبخمران ومعاودا أشد تقارباً في الثمر
والخلفة من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يغلط بأن يجمع الذهب إلى الفضة ولا يشبهان في لون
ولا ثمن ويجعل الفضل في أحدهما على الآخر فكيف يجوز أن يجمعاً من جمع بينهما فقد خالف ستة رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم في أنه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فأخذ هذا في أقل من خمس
أواق فإن قال قد ضمت إليها غير هاقيل فضم إليها ثلاثين مثقالاً أو أقل من ثلاثين بقره فإن قال لا أضمه وإن
كانت مما فيه الصدقة لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة ولا يكون على رجل زكاة
في ذهب حتى يكون عشرين ديناراً في أول الحول وآخره فإن نقصت من عشرين قبل الحول بيوم ثم تمت
عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من يوم تمت (قال) وإذا التجر رجل في الذهب فاصاب ذهباً
فضلاً لم يضم الذهب الفضل إلى الذهب قبله والذهب قبله على حوله ويستقبل بالفضل حولاً من يوم أفاد
كالفضاء غيره من غير بيع الذهب وهكذا في الورق لا يختلف

(باب زكاة الحلي)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها كانت
تلبس ثياباً يأتها في حجرها لهن الحلي ولا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

فيه فلا شيء عليه ولا
يقوم بعد فراغه ولا
بأس أن يشتري ويبيع
ويحيط ويجالس العلماء
ويحدث بما أحب ما لم
يكن مانعاً ولا يفده
سبب ولا جدال ولا
يعود المرضى ولا يشهد
الجنائز إذا كان اعتكافه
واجباً (قال) ولا بأس
إذا كان مؤذناً يصعد
المنارة وإن كان خارجاً
وأكره الأذان بالصلاة
للولة وإن كانت عليه
شهادة فعليه أن يجيب
فإن فعل خرج من
اعتكافه وإن مرض
أو أخرجه السلطان
واعتكافه واجب فإذا
برئ أو خلى عنه بنى

أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلى بنات أخيه بالذهب والفضة لا تخرج زكاته أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى بناته وجواربه الذهب ثم لا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سمعت رجلا يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفيه زكاة فقال جابر لا فقال وإن كان يباع ألف دينار فقال جابر كذا (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا أدري أثبت عنهم ما معني قول هؤلاء ليس في الحلي زكاة وروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلي زكاة (قال الشافعي) المال الذي يحب فيه الصدقة بنفسه ثلاثين غنم وفضة وبعض نبات الأرض وما أصيب في أرض من معدن وركاز وماشية (قال) وإذا كان لرجل ذهب أو ورق في مثلها زكاة فالزكاة فيها عينا يوجع حول عليها الحول كان كانه ما تادهم تسوى عشرة دنانير ثم غلت فصارت تسوى عشرين دينارا أو رخصت فصارت تسوى دينارا فالزكاة فيها نفسها وكذلك الذهب فإن تجر في المائتي درهم فصارت ثلثمائة درهم قبل الحول ثم حال عليها الحول زكى المائتين حولها والمائة التي زادتها حولها ولا يضم ما ربح فيها اليها لأنه شيء ليس منها (قال الشافعي) وهذا يخالف أن يملك مائتي درهم ستة أشهر ثم يشتري بها عرضا للتجارة فيحول الحول والعرض في يده فيقوم العرض بزيادته أو نقصه لأن الزكاة حينئذ تحولت في العرض بنسبة التجارة وصار العرض كالدرهم يحسب عليه حول الدرهم فيه فإذا انقض عن العرض بعد الحول أخذت الزكاة من غنمه بالغ ما بلغ لأن الحول قد حال عليه وعلى الأصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى به (قال الشافعي) ولكن لو نض عن العرض قبل الحول فصارت درهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول عليه الحول وصار الحكم إلى الدرهم لأنها كانت في أول السنة وآخرها درهم وحالت عن العرض (قال الشافعي) وهذا يخالف غناء الماشية قبل الحول وبوافق غناءها بعد الحول وقد كتبت غناء الماشية في الماشية (قال الشافعي) وإن خلطاء في الذهب والفضة كالخلطاء في الماشية والحول لا يختلفون (قال الشافعي) وقد قيل في الحلي صدقة وهذا ما استخيرا الله عز وجل فيه (قال الربيع) قد استخار الله عز وجل فيه أخبرنا الشافعي ولبس في الحلي زكاة ومن قال في الحلي صدقة قال هو وزن من فضة قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل وزنه صدقة ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة (قال الشافعي) ومن قال فيه زكاة فكان منقطعاً بمنظوم ما يغیره ميزه ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه أو احتاط فيه حتى يعلم أنه قد أدى جميع ما فيه أو أذاه وزاد (١) وقال فيما وصفت فيما موه بالفضة وزكاة حليلة السيف والمصحف والخاتم وكل ذهب وفضة كان يملكه بوجه من الوجوه (قال الشافعي) ومن قال لا زكاة في الحلي ينبغي أن يقول لا زكاة فيما جاز أن يكون حليا ولا زكاة في خاتم رجل من فضة ولا حليلة سيفه ولا مصحفه ولا منطقته إذا كان من فضة فإن اتخذ من ذهب أو اتخذ لنفسه حللي امرأة أو قلادة أو دملجين أو غيره من حللي النساء ففيه الزكاة لأنه ليس له أن يتختم ذهباً ولا يلبس في منطقة ولا يتقلده في سيف ولا مصحف وكذلك لا يلبس في درع ولا قباء ولا غيره بوجه وكذلك ليس له أن يتحلى (٢) مسكين ولا خنثي ولا قلادة من فضة ولا غيرها (قال الشافعي) وللمرأة أن تحلى ذهباً ورقاً ولا يجعل في حلها زكاة من لم يرق في الحلي زكاة (قال الشافعي) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة ناء من ذهب أو ورق زكاة في القولين معا فإن كان ناء فيه ألف درهم قيمته مصوغاً ألفان فأنما زكاته على وزنه لا على قيمته (قال) وإذا انكسر حلها فأرادت الخلافة أو لم ترده فلا زكاة فيه في قول من لم يرق في الحلي زكاة إلا أن تريد إذا انكسر أن تجعله ما لا تكتنه فزكاه (قال) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة آنية ذهب أو فضة ففيها الزكاة في القولين معا ولا تسقط الزكاة في واحد من القولين إلا فيما كان حللياً ليس (قال الشافعي) وإن كان حللياً ليس أو يدخر أو يعار أو يكرى فلا زكاة فيه وسواء في هذا كثر الحلي لأمراه أو ضوعف أو قل وسواء فيه الفتوح والخوام والتاج وحلي العرائس

فإن مكنت بعد برئه شيئاً من غير عذر ابتداء وإن خرج لغير حاجة نقض اعتكافه فإن نذر اعتكافاً بصوم فأنظر استأنف (وقال) في باب ما جمعت له من كتاب الصيام والسنن والأسماء لا يباشر المعتكف فإن فعل أفسد اعتكافه (وقال) في موضع من مسائل في الاعتكاف لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما وجب الحد (قال المزني) هذا أشبه بقوله (١) قوله وقال فيما وصفت الخ كذا في النسخ وانظر وحررت به معجمه (٢) مسكين تثنية مسكة بالنحر يلهو السوار من الذبل والقرون والعاج والذبل بالفتح جلد السمكة يجعل منه الامشاط والمسك كذا في كتب اللغة كتبه معجمه

لأنه منهي في الاعتكاف
والمسوم والمج عن
الجماع فلما لم يقصده
صوم ولا حج مباشرة
دون ما يوجب الحد
أو الإزالة في الصوم كانت

(١) دسره البحرأى
دفعه الموج وألقاه الى
السط فلأز كاذبه
(٢) الموميالقط يونانى
معناه حافظ الاجساد
وهو ماء أسود كالقار
يقطر من سقف
غور من بلد باعمال
اصطخر بفارس فيجمد
قطعاً ويوجد نوع منه
بساحل البحر الغربى
من أعمال قرطبة
وبموضع غير ذلك كذا
في تذكرة داود

(٣) القبليّة بفتح
القاف والباء نسبة الى
قبل من ناحية الفرع
بضم الفاء وسكون الراء
موضع بين نخلة والمدينة
كذا في كتب اللغة

(٤) حاقدا قال ابن
الاعرابي حقد المعدن
اذا لم يخرج منه شيء
وزهبت مثالته ومعدن
حاقدا اذا لم ينل شيئا
الجوهري وأحقد القوم
اذا طلبوا من المعدن
شيئا لم يجدوا اه كذا
في اللسان كتبه

وغير هذا من الخلق (قال الشافعي) ولو وزن رجل حلياً واشتراه فأعطاه امرأته من أهلها أو خدمه هبة أو عارية أو أُرصد له ذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال لا زكاة في الخلق إذا أُرصد له ليصلح له فان لم يرد هذا أو أُرصد له ليلسه فله الزكاة لأنه ليس له ليلسه وكذلك ان أراد له ليكرهه

(باب ما لا زكاة فيه من الخلق) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وما يحلى النساء به أو آخره أو آخره الرجال من ثلث أو زبرجد وياقوت ومرجان وحلينة وبحر وغيره فلا زكاة فيه ولا زكاة إلا في ذهب أو ورق ولا زكاة في صفر ولا حديد ولا رصاص ولا حجارة ولا كبريت ولا مما أخرج من الأرض ولا زكاة في غنم ولا لؤلؤ أخذ من البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنه قال ليس في الغنم زكاة إنما هو شئ (١) دسر البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن الغنم فقال إن كان فيه شيء ففيه الخمس (قال الشافعي) ولا شيء فيه ولا في مسك ولا غيره مما خالف الرثار والحرق والماشية والذهب والورق

(باب زكاة المعادن)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا عمل في المعدن فلازكاة في شيء مما يخرج منها إلا ذهب أو ورق فأما الكحل والرصاص والنحاس والحديد والكبريت (٢) والموميا وغيره فلازكاة فيه (قال الشافعي) وإذا خرج منها ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعالج بالنار والطحن أو التحصيل فلازكاة فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ويعزما اختلاطه من غيره (قال الشافعي) فإن سأل رب المعدن المصدق أن يأخذ زكاته مكايلاً أو موازنة أو مجازفة لم يكن له ذلك وإن فعل فذلك مردود وعلى صاحب المعدن إصلاحه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ثم تؤخذ منه الزكاة (قال) وما أخذ منه المصدق قبل أن يحصل ذهباً أو ورقاً فالمصدق ضامن له والقول فيما كان فيه من ذهب أو ورق قول المصدق مع يمينه إن استهلكه وإن كان في يده فقال هذا الذي أخذت منك فالقول قوله (قال الشافعي) ولا يجوز بيع تراب المعدن بحال لأنه فضة أو ذهب مختلط بغيره غير متميز منه (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن المعدن ليس بركاز وأن فيها الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معدن (٣) القبلية وهي من ناحية الفرع فتلك المعدن لا يؤخذ منها الزكاة إلى اليوم (قال الشافعي) ليس هذا مما يشبه أهل الحديث رواية ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الإقطاعه فاما الزكاة في المعدن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعدن الزكاة (قال) وذهب غيرهم إلى أن المعدن ركاز فيها الخمس (قال) فمن قال في المعدن الزكاة قال ذلك فيما خرج من المعدن فيما تكلفت فيه المؤنة فيما يحصل ويطن ويدخل النار (قال) ولو قاله فيما يوجد ذهباً مجتمعاً في المعدن وفي البطعاء في أثر السيل مما يخلق في الأرض كان مذهبا ولو فرق بينه فقال كل هذا ركاز لأن الرجل إذا أصاب البدره المجتمعة في المعدن قيل قد أركز وقاله فيما يوجد في البطعاء في أثر المطر وجعله ركاز دون ما وصفت مما لا يوصل إليه إلا بتحصيل وطن كان مذهبا (قال الشافعي) وما قيل منه فيه الزكاة فلازكاة فيه حتى يبلغ الذهب منه عشرين مثقالاً والورق منه خمس أواق (قال) ويخصى منه ما أصاب في اليوم والأيام المتتابعة ويضم بعضه إلى بعض إذا كان عمله في المعدن متتابعاً وإذا بلغ ما يجب فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان المعدن غير (٤) حاد فقطع العامل العمل فيه ثم استأنفه لم يضم ما أصاب بال عمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الأول قل قطعه أو أكثر والقطع ترك العمل بغير عذر أداه أو علة مرض فإذا كان العذر أداه أو علة من مرض

مضى أمكنه عمل فيه فليس هذا فأطع الان العمل كله يكون هكذا وهكذا الوعد عليه اجراؤه وأوهر عبيده فكان على العمل فيه كان هذا غير قطع ولا وقت فيه الا ما وصفت قل أو كثر (قال الشافعي) ولو تابع العمل في المعدن لحقد ولم يقطع العمل فيه ضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى العمل الاول لانه عمل كله وليس في كل يوم سبيل للمعدن ولو قطع العمل ثم استأنفه لم يضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الاول ولا وقت في قليل قطعه ولا كثيره الا ما وصفت مع القطع وغير القطع

(باب زكاة الركاز)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن داود بن شاور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز وحمده رجل في خربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو سبيل (١) ميتة فعزفها وان وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي لأشك فيه أن الركاز دفن الجاهلية (قال الشافعي) والذي أنا واقف فيه الركاز في المعدن وفي التبر المحلوق في الأرض (قال) والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد في الأرض التي من أحيائها كانت له من بلاد الاسلام ومن أرض الموات وكذلك هذا في الأرض من بلاد الحرب ومن بلاد الصلح إلا أن يكونوا صالحوا على ما لمواتها فمن وجد دفن من دفن الجاهلية في موات فاربعة أنجاسه والخمس لاهل سهمان الصدقة (قال الشافعي) وان وجد ركازا في أرض ميتة يوم وجدته وقد كانت حية لقوم من أهل الاسلام أو العهد كان لاهل الأرض لانها كانت غير موات كالو وجدته في دار خربة لرجل كان للرجل (قال الشافعي) وإذا وجدته في أرض الحرب في أرض عامرة لرجل أو خراب قد كانت عامرة لرجل فهو غنمية وليس بأحق به من الجيش وهو كما أخذ من منازلهم (قال الشافعي) وإذا أقطع الرجل قطيعة في بلاد الاسلام فوجد رجل فيها ركازا فهو لصاحب القطيعة وان لم يعرفها لانها لم تكن له (قال الشافعي) وإذا وجد الرجل في أرض الرجل أو داره ركازا فادعى صاحب الدار أنه له فهو له بلا عين عليه وان قال صاحب الدار ليس لي وكان ورث الدار قيل ان ادعى له للذي ورث الدار منه فهو بينك وبين ورثته وان وقفت عن دعواه فيه أو قلت ليس لمن ورثت عنه الدار كان لمن بقي من ورثته مالك الدار ان يدعى اميرائهم ويأخذوا منه بقدر موارثهم (قال الشافعي) وان ادعى ورثة الرجل أن هذا الركاز لهم كان القول قولهم (قال الشافعي) وان أنكر الورثة أن يكون لايهم كان الذي ملك الدار قيل ايهم وورثته ان كان ميتا فان أنكر ان كان حيا أو ورثته ان كان ميتا أن يكون له كان الذي ملك الدار قبله أبدا هكذا ولم يكن للذي وجدته (قال الشافعي) وان وجد الرجل الركاز في دار رجل وفيها سكن غير ربها وادعى رب الدار الركاز له فالركاز للسكن كما يكون للسكن المتاع الذي في الدار (٢) الذي يبنى ولا متصلا ببناء (قال الشافعي) ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا يتخذونه من ضرب الاعاجم وحليتهم وحلية غيرهم من أهل الشرك (قال الشافعي) وسواء ما وجد ذلك في قبر وغيره اذا كان في موضع لا يملكه أحد (قال الشافعي) فان كان لاهل الجاهلية والشرك عمل أو ضرب قد عمل أهل الاسلام وضربوه أو وجد شيء من ضرب الاسلام أو عملهم لم يضرب به ولم يعمل أهل الجاهلية فهو لقطة وان كان مدفونا أو وجد في غير ملك أحد عرف وصنع فيه ما يصنع في اللقطة (قال الشافعي) وإذا

المباشرة في الاعتكاف كذلك عندى في القياس (قال الشافعي) وان جعل على نفسه اعتكاف شهر ولم يقبل متابعا أحببته متابعا (قال المزني) وفي ذلك دليل انه يجوز له متفرقا (قال) وان نوى يوما فدخل في نصف النهار اعتكف الى مثله وان قال لله على اعتكاف يوم دخل فيه قبل الفجر الى غروب الشمس وان قال يومين فالى غروب الشمس من اليوم الثاني الا أن يكون له نية النهار دون الليل ويجوز اعتكافه ليلة وان قال لله على أن أعتكف يوم يقدم فلا ان فقدم في

(١) ميتة بكسر الميم والياء بعد هاء تميم ولا تم من مفعال من الاتيان وهو الطريق العامر الذي يسلكه كل أحد كذا في اللسان كتبه مصححه

(٢) قوله الذي يبنى كذا في جميع النسخ ولعل فيه سقطا من النسخ والوجه الذي لبس يبنى كتبه مصححه

وجدى ملك رجل فيهم له والاحتياط لمن وجد ما يعيل أهل الجاهلية والاسلام أن يعرفه فان لم يفعل أن يخرج نفسه ولا أجبره على تعريفه فان كان ركازا أدى ما عليه فيه وان لم يكن ركازا فهو متطوع بالخارج الخمس وسواء ما وجد من الركاز في قبر أو دار أو خربة أو مدقونا أو في بناءها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا السمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني وجدت ألفا وخمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه أما لا قضين فيها قضاء بيننا ان كنت وجدت في خربة تؤدي خراجها فريه أخرى فهي لأهل تلك القرية وان كنت وجدت في قرية ليس تؤدي خراجها فريه أخرى فلك أربعة أخماسه ولنا الخمس ثم الخمس لك (قال الشافعي) ولو وجد ركازا في أرض غير مملوكة فأخذ الوالي خمسة وسلم له أربعة أخماسه ثم أقام رجل بينة عليه أنه له أخذ من الوالي وأخذ من واحد الركاز جمع ما أخذ (١) وان استهلكها معا من صاحب الاربعة الا الخمس الخمس في ماله وان كان الوالي دفعه الى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان قد دفعه الى الذي استحقه وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فهم خمس الركاز من ركاز غيره أو صدقات مسلم أي صدقة كانت فيؤديها الى صاحب الركاز وان استهلكه لنفسه ضمنه في ماله وكذلك ان أعطاه غير أهل السهمان ضمنه ورجع به على من أعطاه اياه ان شاء (قال الشافعي) وان هلك الخمس في يده بلا جناية منه وانما قبضه لأهل السهمان فيغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان (قال) وان عزل الذي قبضه كان على الذي ولي من بعده أن يدفعه الى صاحبه من حق أهل السهمان (قال الشافعي) وما قلت هو ركاز فهو هكذا وما قلت هو لأهل الدار وهو لقطه فلا تخمس اللقطه وهي للذي وجدها اذا لم يعرف وكذلك اذا اعترف لم تخمس (قال الشافعي) واذا وجد رجل ركازا في بلاد الحرب في أرض موات ليس بملك موات كوات أرض العرب فهو لمن وجده وعليه فيه الخمس وان وجده في أرض عامرة يملكها رجل من العدو فهو كالغنية وما أخذ من بيوتهم

(باب ما وجد من الركاز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا أشك اذا وجد الرجل الركاز ذهباً أو ورقاً أو بلغ ما يجذب منه ما تجب فيه الزكاة أن زكاته الخمس (قال الشافعي) وان كان ما وجد منه أقل مما تجب فيه الزكاة أو كان ما وجد منه من غير الذهب والورق فقد قيل فيه الخمس (٢) ولو كان فيه نفار أو قيمة درهم أو أقل منه ولا يتبين له أن أوجهه على رجل ولا أجبره عليه ولو كنت الواجد له لخمسته من أي شيء كان وبالغائمه ما بلغ (قال الشافعي) واذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس فانما يجب حين يجده كما تجب زكاة المعادن حين يجدها لانها موجودة من الارض وهو مخالف لما استفيد من غير ما وجد في الارض (قال الشافعي) ومن قال ليس في الركاز شيء حتى يكون ما تجب فيه الصدقة فكان حول زكاة ماله في الحرم فخرج زكاة ماله ثم وجد الركاز في صفر وله مال تجب فيه الزكاة زكى الركاز بالخمسة وان كان الركاز دينار الان هذا وقت زكاة الركاز وبسده مال تجب فيه الزكاة أو مال اذا ضم اليه الركاز وجبت فيه الزكاة وهذا هكذا اذا كان المال بيده وان كان مالا دينياً أو غائباً في تجارة عرف الوقت الذي أصاب فيه الركاز ثم سأل فاذا علم أن المال الغائب في تجارة كان في يدهن وكله بالتجارة فيه فهو كمن سئله المال في يده وأخرج زكاة الركازين يعلم ذلك ولو ذهب المال الذي كان غائباً عنه وهكذا اذا كان له وديعة في يد رجل أو مدفون في موضع فلم أنه في الوقت الذي أصاب فيه الركاز في موضعه (قال الشافعي) وهكذا لو أقدع عشرة دنانير فكان حولها في صفر وحول زكاة في الحرم كان كما وصفت في الركاز (قال الشافعي) واذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس تجب فيه اذا قبضه الزكاة بنفسه واذا ضم الى الركاز فليس عليه أن يزكيه حتى يقبضه وعليه طلبه اذا حل واذا قبضه

أول النهار اعتكف ما بقي فان كان مريضاً أو مجبوساً فاذا قدر قضاءه (قال المزني) يشبه أن يكون اذا قدم في أول النهار أن يقضى مقدار ما مضى من ذلك اليوم من يوم آخر حتى يكون قد أكمل اعتكاف يوم وقد يقدم في أول النهار لطول لوع الشمس وقد مضى بعض يوم فيقضى بعض يوم فلا بد من قضائه حتى يتم يوم ولو استأنف يوماً حتى يكون اعتكافه موصولاً كان أحب الي (قال الشافعي)

ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ويأكلوا ويتطيبا بما شاء (١) قوله وان استهلكها كذا في النسخ ولعل فيه تحريفاً من النسخ والوجه استهلاكها فانظر (٢) قوله ولو كان فيه نفار الخ كذا في النسخ وانظر وحرر كتبه معجمه

أوقض منه ما بقي بالركاز ما تجب فيه الصدقة زكاة (قال الشافعي) من قال هذا القول قال لو أفاد اليوم ركازا لا تجب فيه زكاة وغدا مثله ولو جمعا معا وجبت قيم الزكاة لم يكن في واحد منهما حرج ولم يجمعوا وكما كالمال يفد في وقت فتر عليه سنة ثم يفد آخر في وقت فتر عليه سنة ليس فيه الزكاة فإذا أقام هذا من الركاز في يده هكذا وهو ما تجب فيه الزكاة فخال عليه حول وهو كذلك أخرج زكاته ربع العشر بالحول لا بخس

(باب زكاة التجارة)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حسان أن أباة قال مررت بعمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلى عتي (١) أدمة أكلها فقال عمر ألا تؤذي زكائك يا حسان فقلت يا أمير المؤمنين مالي غير هذه التي على ظهري وآهبة في القروط فقال دالم فضع قال فوضعتها بين يديه فقبها فوجدناها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا ابن جحبلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس في العرض زكاة إلا أن يراد به التجارة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مراكم من المسلمين فخذ مما ظهروا من أموالهم من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقص فبحسب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً (قال الشافعي) وبعدله حتى يحول عليه الحول فأخذ ولا يأخذ منهم حتى يعلموا أن الحول قد حال على ما يأخذ منه (قال الشافعي) ونوافقه في قوله فإن نقصت ثلث دينار فدعها ونخالفه في أنها إذا نقصت عن عشرين ديناراً أقل من حبة لم تأخذ منها شيئاً لأن الصدقة إذا كانت محدودة بان لا يؤخذ إلا من عشرين ديناراً فالعلم يحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين ديناراً بشئ ما كان الشئ (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ وهو قول أكثر من حفظت عنه وذكر لي عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) والعروض التي لم تشتل للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها فمن كانت له دوراً وحمامات لغلة أو غيرها أو ثياب كرت أو قلت أو رقيق كثيراً أو قل فلا زكاة فيها وكذلك لازكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يدي مالكها وكذلك كتابة المكاتب وغيره لا زكاة فيها إلا بالحول له وكذلك كل مال ما كان ليس بعاشية ولا حرث ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستغنى عنه أو يستغل ماله غلة منه أو يدخره ولا يريد بشئ منه التجارة فلا زكاة عليه في شئ منه بقبية ولا في غلته ولا في غنمه لو باعه إلا أن يبيعه أو يستغله ذهباً أو ورقاً فإذا حال على ما مضى بيده من غنمه حول زكاة وكذلك غلته إذا كانت مما يركب من سائمة أبل أو بقراً أو غنم أو ذهب أو فضة فإن أكرى شيئاً منه بخنطة أو زرع مما فيه زكاة فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يحل لأنه لم يزرعه فتجب عليه فيه الزكاة وانما أمر الله عز وجل أن يؤتي حقه يوم حصاده وهذا دلالة على أنه انما جعل الزكاة على الزرع (قال الربيع) قال أبو يعقوب وزكاة الزرع على بائعه لأنه لا يجوز بيع الزرع في قول من يجوز بيع الزرع إلا بعد أن يبيض (قال أبو محمد الربيع) وجواب الشافعي فيه على قول من يجوز بيعه فاما هو فكان لا يرى بيعه في سنبله إلا أن يثبت فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فينتبع (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أدى عشر أرضه ثم جرس طعماها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة (قال الشافعي) ومن ملك شيئاً من هذه العروض ميرات أو هبة أو وصية أو أى وجوه المالك ملكها به إلا الشراء أو كان متربصاً يربيه البيع فالت عليه أحوالاً فلا زكاة عليه فيه لأنه ليس بعشترى للتجارة (قال الشافعي) ومن اشتري من العروض شيئاً ما وصفت أو غيره مما لا تجب فيه

وان هلك زوجته
خرجت فاعتدت ثم بنت
ولا بأس أن توضع
المائدة في المسجد وغسل
البدن في الطشت ولا
بأس أن ينكح نفسه
وينكح غيره والمرأة
والعبد والمسافرون
يعتكفون حيث شاؤوا
لأنه لا جعة عليهم

(كتاب الحج)

قال الشافعي فرض الله
تبارك وتعالى الحج على
كل حر بالغ استطاع إليه
سبيلاً بدلالة الكتاب
والسنة ومن حج مرة
واحدة في دهره فليس
عليه غيرها (قال الشافعي)
والاستطاعة وجهان
أحدهما أن يكون

(١) قوله أدمة بوزن
أفعلة جمع أديم
كزعيف وأرغفة وآهبة
كذلك جمع أهاب
كسوار وأسورة كتبه
مصححه

الزكاة بعينه بذهب أو ورق أو عرض أو بآي وجوه الشراء الصحيح كان أحصى يوم ملكه ملكا صحيحا فإذا حال عليه الحول من يوم ملكه وهو عرض في يده للتجارة فعليه أن يقومه بالاغلب من نقد ببلده دنائير كانت أو دراهم ثم يخرج زكاته من المال الذي يقوم به (قال الشافعي) وهكذا إن باع عرضا منه بعرض اشتراه للتجارة قوم العرض الثاني بحوله يوم ملك العرض الأول للتجارة ثم أخرج الزكاة من قيمته وسواء غبن فيما اشتراه منه أو غبن عامة إلا أن يغبن بالمحابة وجاهلا به لأنه بعينه لا اختلاف فيما يجب عليه الزكاة منه (قال الشافعي) وإذا اشترى العرض بنقد تجب فيه الزكاة وأعرض تجب في قيمته الزكاة حسب ما أقام المال في يده ويوم اشترى العرض كان المال أو العرض الذي اشترى به العرض للتجارة أقام في يده ستة أشهر ثم اشترى به عرضا للتجارة فأقام في يده ستة أشهر فقد حال الحول على المالكين معا الذي كان أحدهما مقام الآخر وكانت الزكاة واجبة قيمهما معا فيقوم العرض الذي في يده فيخرج منه زكاته (قال الشافعي) فإن كان في يده عرض لم يشتره أو عرض اشتراه لغير تجارة ثم اشترى به عرضا للتجارة لم يحسب ما أقام العرض الذي اشترى به العرض الآخر وحسب من يوم اشترى العرض الآخر فإذا حال الحول من يوم اشتراه زكاه لأن العرض الأول ليس مما تجب فيه الزكاة بحال (قال الشافعي) ولو اشترى عرضا للتجارة بدنانير أو بدرهم أو شيء تجب فيه الصدقة من الماشية وكان أقامها اشترى به ذلك العرض من يومه لم يقوم العرض حتى يحول الحول يوم أقامه من العرض ثم زكاه بعد الحول (قال الشافعي) ولو أقام هذا العرض في يده ستة أشهر ثم باعه بدرهم أو بدنانير فأقامت في يده ستة أشهر زكاه وكانت كدنانير أو دراهم أقامت في يده ستة أشهر لأنه لا يجب في العرض زكاة إلا بشرائه على نية التجارة فكان حكمه حكم الذهب والورق التي حال عليها الحول في يده (قال الشافعي) ولو كانت في يده ما ثلث درهم ستة أشهر ثم اشترى بها عرضا فأقام في يده حتى يحول عليه حول من يوم ملك المائتي درهم التي حولها فيه لتجارة عرضا أو باعه بعرض لتجارة فحال عليه الحول من يوم ملك المائتي درهم أو من يوم زكى المائتي درهم يقومه بدرهم ثم زكاه ولا يقومه بدنانير إذا اشتراه بدرهم وإن كانت الدنانير الأغلب من نقد البلد وأما يقومه بالاغلب إذا اشتراه بعرض للتجارة (قال الشافعي) ولو اشتراه بدرهم ثم باعه بدنانير قبل أن يحول الحول عليه من يوم ملك الدراهم التي اشتراها إذا كانت مما تجب فيه الزكاة وذلك أن الزكاة تجوز في العرض بعينه فبأي شيء يبيع العرض ففيه الزكاة وقوم الدنانير التي باعه بها دراهم ثم أخذ زكاة الدراهم ألا ترى أنه يباع بعرض فيقوم فتؤخذ منه الزكاة ويبقى عرضا فيقوم فتؤخذ منه الزكاة فإذا بيع بدنانير كتبت الدنانير بقيمة الدراهم (قال الربيع) وفيه قول آخر أن البائع إذا اشترى السلعة بدرهم فباعها بدنانير فالبيع جائز ولا يقومها بدرهم ولا يخرج لها زكاة من قبل أن في الدنانير باعيا نازكاة فقد تحوّل الدراهم بدنانير فلا زكاة فيها وأصل قول الشافعي أنه لو باع بدرهم قد حال عليها الحول إلا يوم بدنانير لم يكن عليه في الدنانير زكاة حتى ينتدئ لها حولا كاملا كالأوباع بقرا أو غنما بابل قد حال الحول على ما باع الأوباع استقبال حولا بما اشترى إذا كانت سائمة (قال الشافعي) ولو اشترى عرضا لا ينوي بشرائه التجارة فحال عليه الحول أو لم يحل ثم نوى به التجارة لم يكن عليه فيه زكاة بحال حتى يبيعه ويحول على غنمه الحول لأنه إذا اشتراه لا يريد به التجارة كان كملك بغير شراء لا زكاة فيه (قال الشافعي) ولو اشترى عرضا يريد به التجارة فلم يحل عليه حوله من يوم اشتراه حتى نوى به أن يقتنيه ولا يتخذ لتجارة لم يكن عليه فيه زكاة كان أحب إلى لو زكاه وأما حين أن عليه زكاة إذا اشتراه يريد به التجارة ولم تنصرف نيته عن ارادة التجارة به فأما إذا انصرف نيته عن ارادة التجارة فلا أعلم أن عليه فيه زكاة وهذا مخالف لما شئنا أن نرد علفها فلا ينصرف عن السائمة حتى يعلفها (١) فأمانة القنية والتجارة فسواء لافرق بينهما إلا بنية المالك (قال الشافعي) ولو كان لا يملك إلا أقل من مائتي درهم أو عشرين مثقالا فاشترى بها عرضا للتجارة فباع العرض

مستطيعا بدينه واجدا من ماله ما يبلغه الحج بزادوراحله لأنه قيل بارسول الله ما لا استطاعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم زادوراحله والرجح الآخر أن يكون معضوبا في دينه لا يقدر أن يثبت على مركب بحال وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يحج عنه ببطاعته أو من يستأجره فيكون هذا ممن لزمه فرض الحج كما قدر وموعوف من لسان العرب أن يقول الرجل أنا مستطيع لأن أبني دارى أو أخيط ثوبى يعنى بالإجارة أو غبن يطيعني وروى عن ابن (١) قوله فأمانة القنية الح كذا في النسخ ولعل لفظ قنية هذا من زيادة النسخ فأنظر كتبه

متحججه

عباس أن امرأة من
ختم قالت يا رسول
الله إن فريضة الله في
الحج على عباده أدركت
أبي شيخاً كبيراً لا
يستطيع أن يستكمل
على راحلته فهل ترى أن
أحج عنه فقال النبي
صلى الله عليه وسلم نعم
فقلت يا رسول الله فهل
ينفعه ذلك فقال نعم كما
لو كان على أيسل دين
فقضيته نفعه (قال
الشافعي) فيجعل النبي
صلى الله عليه وسلم قضاءها
الحج عنه كقضاءها الدين
عنه فلا شيء أولى أن

(١) قوله لاني كما وصفت
كذا في النسخ ولعل في
الكلام سقطاً من النسخ
والوجه والله أعلم لاني
انظر لما وصفت الحج
فانظر كتبه معجمه
(٢) قوله ولازكاة فيها
أقام الحج كذا في النسخ
وانظر كتبه معجمه

بعد ما حال عليه الحول أو عنده أو قبله بما تجب فيه الزكاة من يوم ملك العرض من يوم ملك العرض لا يوم ملك الدراهم لأنه لم يكن في الدراهم زكاة لحوال عليها الحول وهي بحالها (قال الشافعي) ولو كانت الدنانير أو الدراهم التي لا يملك غيرها التي اشتري بها العرض أقامت في يده أشهر لم يجز بمقامها في يده لأنها كانت في يده لا تجب فيها الزكاة وحسب للعرض حول من يوم ملكه وانما صدقتا العرض من يوم ملكه أن الزكاة وجبت فيه بنفسه بثبته شرائه للتجارة إذا حال الحول من يوم ملكه وهو مما تجب فيه الزكاة (١) لاني كما وصفت من أن الزكاة صارت فيه بنفسه ولا أنظر فيه إلى قيمته في أول السنة ولا في وسطها لأنه انما تجب فيه الزكاة إذا كانت قيمته يوم تحل الزكاة مما تجب فيه الزكاة وهو في هذا يخالف الذهب والفضة ألا ترى أنه لو اشتري عرضاً بعشرين ديناراً وكانت قيمته يوم يحول الحول أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة لأن هذا بين أن الزكاة تحل فيه وفي غنمه إذا بيع لأفيماً اشتري به (قال الشافعي) وسواء فيما اشتراه للتجارة كل ما عدا الأعيان التي فيها الزكاة بأنفسهم من رقيق وغيرهم فلو اشتري رقيقاً للتجارة فجاء عليهم الفطر وهم عنده زكاة عنهم زكاة الفطر إذا كانوا مسلمين وزكاة التجارة بحولهم وان كانوا مشركين زكاة عنهم زكاة التجارة وليست عليه فيهم زكاة الفطر (قال) وليس في شيء اشتري للتجارة زكاة الفطر غير الرقيق المسلمين وزكاة غير زكاة التجارة ألا ترى أن زكاة الفطر على عدد الأحرار الذين ليسوا بأعمال وأنما هي طهور لربهم لزمه اسم الأيمان (قال الشافعي) ولو اشتري دراهم بدنانير أو بعرض أو دنانير بدراهم أو بعرض يريد بها التجارة فلا زكاة فيما اشتري منها إلا بعد ما يحول عليه الحول من يوم ملكه كأنه ملك مائة ديناراً أحد عشر شهراً ثم اشتري بها مائة ديناراً أو ألف درهم فلا زكاة في الدنانير الأخيرة ولا الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكها إلا أن الزكاة فيها بأنفسها (قال الشافعي) وهكذا إذا اشتري ساعة من ابل أو بقراً وغنم بدنانير أو دراهم أو غنم أو ابل أو بقراً فلا زكاة فيما اشتري منها حتى يحول عليها الحول في يده من يوم ملكه اشتراه بثمنه أو غيره عافيه الزكاة (٢) ولا زكاة فيما أقام في يده ما اشتراه ما شاء أن يقيم لأن الزكاة فيه بنفسه لا بثمنه للتجارة ولا غيرها (قال الشافعي) وإذا اشتري الساعة لتجارة زكاة الساعة لا زكاة التجارة وإذا ملك الساعة عيرات أو هبة أو غنم زكاة الساعة ولا زكاة الساعة وهذا خلاف التجارات (قال الشافعي) وإذا اشتري نخلاً وأرضاً للتجارة زكاة الساعة والنخل والزرع وإذا اشتري أرضاً فيها غراس غير نخل أو كرم أو زرع غير حنطة (قال أبو يعقوب وأربع) وغير ما فيها الركاك للتجارة زكاة الساعة لأن هذا مما ليس فيه بنفسه زكاة وانما يزكاة زكاة التجارة (قال الشافعي) ومن قال لا زكاة في الحلي ولا في الماشية غير الساعة فإذا اشتري واحداً من هذين للتجارة ففيه الزكاة كما يكون في العروض التي تشتري للتجارة

(باب زكاة مال القراض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشتري به سلعة تسوى ألفين وحال عليها الحول قبل أن يبيعها ففيها قولان أحدهما أن السلعة تزكاة كما لا ينه من ملك مال كلها لا شيء فيها للقراض حتى يسلم رأس المال إلى رب المال ويقاسمه الربح على ما شارطاً (قال الشافعي) وكذلك لو باعها بعد الحول أو قبل الحول فلم يقتسم المال حتى حال الحول (قال) وان باعها قبل الحول وسلم إلى رب المال رأس مالها واقتسم الربح ثم حال الحول ففي رأس مال رب المال وربحه الزكاة ولا زكاة في حصة القارض لأنه استفاد ما لم يحل عليه الحول (قال الشافعي) وكذلك لو دفع رأس مال رب المال إليه ولم يقتسم الربح حتى حال الحول صدق رأس مال رب المال وحصله من الربح ولم يصدق مال القارض وان كان شريكاً به لأن ملكه حادث فيه ولم يحل عليه حوله من يوم ملكه (قال الشافعي) ولو استأجر المال سنين لا يباع زكاة كل سنة على رب المال أبداً حتى يسلم إلى رب المال رأس ماله فأما ما لم يسلم إلى رب المال رأس ماله فهو من

ما ثرب المال في هذا القول لا يختلف (قال الشافعي) وإن كان رب المال حرام مسلماً أو عبداً ما ذوناله في التجارة والعامل نصرانياً أو مكاتباً فهكذا يزكى ما لم يأخذ رب المال رأس ماله وإذا أخذ رأس ماله زكى جميع ماله ولم يترك مال النصراني ولا المكاتب منه وهو أشبه القولين والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والقول الثاني إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشتري به سلعة تسوى ألفاً فقال الحول على السلعة في يدي المقارض قبل بيعها قومت فإذا بلغت ألفين أدبت الزكاة على ألف ونجسمائة لأنها حصصة رب المال ووقفت زكاة نجسمائة وإن حال عليها حول فإن بلغت الألفين زكى ألفان لأنه قد حال على النجسمائة الحول من يوم صار المقارض فان نقصت السلعة فلا شيء على رب المال ولا المقارض بتراجعانه من الزكاة وإن زادت حتى تبلغ في عام مقبل ثلث ثلاثة آلاف درهم زكى ثلثة آلاف كلوصفت ولو لم يكن الفضل فيه إلا مائة درهم للمقارض نصفها وحال عليها حول من يوم صار المقارض فيها فضل زكى لأن المقارض خليط بها فان نقصت السلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكى ألفاً ولا تعدو الزكاة الأولى أن تكون عنهما معافهما ولو كانا خليطين في مال أخذنا الزكاة منهما معاً أو عن رب المال وهذا إذا كان المقارض حرام مسلماً أو عبداً أو له سيده في القراض فكان ماله مال سيده فإن كان المقارض ممن لا زكاة عليه كأن كان نصرانياً أو المسلمة بحالها زكى حصصة المقارض المسلم ولم يترك حصصة المقارض النصراني بحال لأن نساء أهل الإسلام كله (قال الشافعي) وهكذا لو كان المقارض مكاتباً في القول الأول إذا كان رأس المال لمسلم ولا تزكى حصصة العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر لأنه لا زكاة عليهم في أموالهما (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها ورب المال نصراني والعامل في المال مسلم فاشتري سلعة بالف حال عليها حول وهي عن ألفين فلا زكاة فيها وإن حال عليها أحوال لأنها مال نصراني الآن يدفع العامل إلى النصراني رأس ماله فيكون ما فضل بينه وبين النصراني فيزكى نصيب العامل المسلم منه إذا حال عليها حول ولا يترك نصيب النصراني في القول الأول وأما القول الثاني فإنه يخصى ذلك ولا يكون عليه فيه زكاة فإذا حال حوله فان سلم له فضلها أدى زكاته كما يؤدي زكاة ما مر عليه من السنين منذ كان له في المال فضل (قال) وإذا كان الشرطي في المال بين المسلم والكافر صدق المسلم ماله صدقة المنفرد لا صدقة الشريك ولا الخليط في الماشية والناض وغير ذلك لأنه انما يجمع في الصدقة ما فيه كاه صدقة فأما أن يجمع في الصدقة ما لا زكاة فيه فلا يجوز له

(باب الدين مع الصدقة)

خبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكأتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث عثمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون انما أمر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال في قوله هذا شهر زكأتكم يجوز أن يقول هذا الشهر الذي إذا مضى حلت زكأتكم كما يقال شهر ذي الحجة وانما الحجة بعد مضي أيام منه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل مائة درهم وعليه دين مائة درهم فقفى من المائتين شيئاً قبل حلول المائتين أو استعدي عليه السلطان قبل محل حوله المائتين فقفى فلا زكاة عليه لأن الحول حال وليس مائتين (قال) وإن لم يقض عليه بالمائتين إلا بعد حولها فعليه أن يخرج منها خمسة دراهم ثم يقضى عليه السلطان بما بقي منها (قال الشافعي) وهكذا لو استعدي عليه السلطان قبل الحول فوقف ماله ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن يخرج زكاته ثم يدفع إلى غرمائه ما بقي (قال الشافعي) ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول ثم حال الحول قبل أن يقبضه الغرماء لم يكن عليه فيه زكاة لأن المال صار للغرماء ودونه قبل الحول وفيه قول ثان أن

يجمع بينه مما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بينه وروى عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلاً يقول لبنيك عن شبرمة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن كنت حججت قلبت عنه والافاحج وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لشيخ كبير لم يجمع ان شئت فجهز رجلاً يصح عنك

باب الاستطاعة بالغير

(قال الشافعي) وإذا استطاع الرجل فأكنته مسير الناس من بلده فقد لزمه الحج فان مات قضى عنه وإن لم يمكنه

عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يحبس هذا المال وإن يقضى الغرام من غيره (قال الشافعي) وإذا أوجب الله عز وجل عليه الزكاة في ماله فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعله له فلا يجوز عندى والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فيعطى الذى استحقه ويقضى دينه من شئ أن بقى له (قال الشافعي) وهكذا في الذهب والورق والزرع والثمار والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها بحال لأن كلاما قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فى كله إذا بلغ ما وصف صلى الله عليه وسلم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا في صدقة الإبل التى صدقتها منها والتي فيها الغنم وغيرها كالمترهن بالشئ فيكون لصاحب الرهن مافيه ولغرماء صاحب المال مافضل عنه وفى أكثر من حال المترهن وماوجب فى ماله فيه الصدقة من اجارة أجبر وغيرها أعطى قبل الحول (قال الشافعي) ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بيعها فبها ملك للاستأجر فإن قبضها قبل الحول فهي له ولا زكاة على الرجل فى ماشيته إلا أن يكون ما تجب فيه الصدقة بعد شاة الاجير وان لم يقبض الاجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة على الشاة حصتها من الصدقة لأنه خليط بالشاة (قال الشافعي) وهكذا في الرجل يستأجر بتمر نخله بيعها أو تخللات لا يختلف إذا لم يقبض الاجارة (قال الشافعي) فان استأجر بشئ من الزرع قائم بغنمه لم تجز الاجارة له لأنه مجهول كالأجور ببيعة الآن يكون مضى خبر لازم يجوز بيعه فتجوز الاجارة عليه ويكون كالشاة بيعها وتمت النخلة والتخللات باعيانهن (قال الشافعي) وان كان استأجره بشاة بصفة أو تمر بصفة أو باع غنما فعليه الصدقة فى غنمه وغنمه وزرعها ويؤخذ بان يؤدى الى الاجير والمشتري منه الصفة التى وجبت له من ماله الذى أخذت منه الزكاة أو غيره (قال الشافعي) وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه أو لم يكن له شئ غير المال الذى وجبت فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت لرجل مائتات درهم فقام عليه غرام مؤه فقال قد حال عليها الحول وقال الغرماء لم يحمل عليها الحول فالقول قوله ويخرج منها الزكاة ويدفع ما بقى منها الى غرمائه إذا كان لهم عليه مثل ما بقى منها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت له أكثر من مائتي درهم فقال قد حال عليها أحوال ولم أخرج منها الزكاة وكذبه غرماءه كان القول قوله ويخرج منها زكاة الأحوال ثم يأخذ غرماءه ما بقى منها بعد الزكاة أبداً وأولى بهما من مال الغرماء لأنها أولى بهما من ملكها (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلاً ألف درهم بالف درهم وألفي درهم بمائة دينار فسواء وإذا حال الحول على الدراهم المرهونة قبل أن يحل دين المترهن أو بعده فسواء ويخرج منها الزكاة قبل دين المترهن (قال الشافعي) وهكذا كل مال رهن وجبت فيه الزكاة

(باب زكاة الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الدين لرجل غائب عنه فهو كما تكون التجارة غائبة عنه والوديعة وفى كل زكاة (قال) وإذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فى الحول لم يجز أن يجعل زكاة ماله إلا فى حوله لأن المال لا يبعد وأن يكون فيه زكاة ولا يكون إلا كما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً يكون فيه زكاة فيكون كالمال المستفاد (قال الشافعي) وإذا كان لرجل على رجل دين فقال عليه حول ورب المال يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وملائه وأنه لا يجعده ولا يضطره الى عدوى فعليه أن يأخذه منه أو زكاته كما يكون ذلك عليه فى الوديعة هكذا وان كان رب المال غائباً وحاضر لا يقدر على أخذه منه إلا بخوف أو بفلس له ان استعدى عليه وكان الذى عليه الدين غائباً حسب ما احتبس عنده حتى يمكنه أن يقبضه فاذا قبضه أدى زكاته لما مر عليه من الستين لا يسعه غير ذلك وهكذا الماشية تكون للرجل غائبة لا يقدر عليها بنفسه ولا يقدر عليها وهكذا الوديعة والمال يدفعه فينسى موضعه لا يختلف فى شئ (قال الشافعي) وان كان المال الغائب عنه فى تجارة يقدر وكيله على قبضه حيث هو قوم حيث هو وأديت زكاته ولا يسعه

لبعده داره ودق الحرج
منه ولم يعش حتى
يمكنه من قابل لم يلزمه
وان كان عام جذب أو
عطش ولم يقدر على مالا
بد له منه أو كان خوف
عدو وأشبه أن يكون غير
واحد للسبيل لم يلزمه ولم
ين على أن أوجب عليه
ركوب البحر للحج اذا قدر
عليه وروى عن عطاء
وطاوس أنهم قالوا لا الحجة
الواجبة من رأس المال
وهو القياس (قال
الشافعي) فليست أجرة عنه
فى الحج والعمرة بأقل
ما يؤجر من ميقاته ولا
يجب عنه الا من قد أدى
القرض مرة فان لم يكن
حج ففى عنه ولا أجرة له

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلاً يلبي عن فلان فقال له إن كنت حججت فلبّ عنه والافحج عن نفسك وعن ابن عباس أنه سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة فقال ويحك ومن شبرمة فأخبره فقال افحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة (قال) وكذلك لو أحرم متطوعاً وعليه حج كان فرضه أو عرة كانت فرضه

(باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي)

(قال الشافعي) أنزلت فريضة الحج بعد

(١) قوله من الملتقط

كذا في السخ ولعله من

تحريف الساخ ووجهه

من صاحبها فتمل

كتبه معجحه

(٢) قوله وكل ما قبض

الى قوله فكذلك مكرر

مع ما سبق قريباً كتب

معجحه

(٣) قوله في الترجمة

يدفع زكاته أي يري

دفعها ويهيئها لذلك

كتبه معجحه

الأذلك وهكذا المال المدفون والدين وكلما قلت لا يسعه إلا تأديته زكاته بحوله وامكانه له فان ذلك قبل أن يصل اليه وبعد الحول وقد أمكنه فزكاته عليه دين وهكذا كل مال له يعرف موضعه ولا يدفع عنه فكلما قلت له يزكاه فلا يزكاه زكاته قبل قبضه حتى يقبضه فهلك المال قبل أن يتمكن قبضه فلا ضمان عليه فيما مضى من زكاته لان العين التي فيها الزكاة هلكت قبل تمكنه أن يؤدبها (قال الشافعي) فان غصب مالا فأقام في يدي الناصب زماناً لا يقدر عليه ثم أخذ أو غرق له مال فأقام في البحر زماناً ثم قدر عليه أو دفن مالا فضل موضعه فلم يدرب أن هو ثم قدر عليه فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن لا يكون عليه فيه زكاته لما مضى ولا إذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه لانه كان مغلولاً عليه بلا طاعة منه كطاعته في السلف والتجارة والدين أو يكون فيه الزكاة من سلم لان ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين (قال الربيع) القول الآخر أصح القولين عندى لان من غصب ماله أو غرق لم يزل ملكه عنه وهو قول الشافعي (قال الشافعي) وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضمون أو أمانة ففجده أياه ولا يئنه له عليه أوله بينة غائبة لم يقدر على أخذه منه بأي وجهه ما كان الأخذ (قال الربيع) فإذا أخذ زكاته لما مضى عليه من السنين وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) فان ذلك منه مال فالتقطه منه رجل أو لم يدركه التقط أو لم يلتقط فقد يجوز أن يكون مثل هذا ويجوز أن لا يكون عليه فيه زكاة بحال لان الملتقط عليه بعد سته على أن يؤديه اليه ان جاءه ويخالف الباب قبله بهذا المعنى (قال الشافعي) وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاه اذا كان في مثله زكاة لما مضى ثم كلما قبض منه شيئاً فكذلك (قال الشافعي) واذا عرف الرجل اللقطة سنة ثم ملكها فالحال عليها أحوال ولم يزل بها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها وليس هذا كصداق المرأة لان هذا لم يكن لها مال كاقط حتى جاء صاحبها وان أدى عنها زكاة منها ضمنها لصاحبها (قال الشافعي) والقول في أن لا زكاة على صاحبها الذي اعترفها أو أن عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وصفت أن تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملتقط بعد السنة لانه أبيع له أكلها بالارضا (١) من الملتقط أو يكون عليه فيها الزكاة لانها ماله (٢) وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة اذا كان في مثله زكاة لما مضى فكلما قبض منه شيئاً فكذلك وان قبض منه مالاً زكاة في مثله فكان له مال أضافه اليه ولا حسبه فاذا قبض ما تجب فيه الزكاة معه أدى زكاته لما مضى عليه من السنين

(باب الذي (٣) يدفع زكاته قهراً قبل أن يدفعها الى أهلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخرج رجل زكاة ماله قبل أن تحل فهلكت قبل أن يدفعها الى أهلها لم تجز عنه وان حلت زكاة ماله زكى ما في يديه من ماله ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا كله وسواء في هذا زرع وعمران كانت له (قال الشافعي) وان أخرجهما بعد ما حلت فهلكت قبل أن يدفعها الى أهلها فان كان لم يفرط والتفريط أن يمكنه بعد حوله دفعها الى أهلها أو الى الوالي فتأخر لم يحسب عليه ما هلك ولم تجز عنه من الصدقة لان من لم يبرأ منه إلا بدفعه الى من يستوجبه عليه (قال الشافعي) ورجع الى ما بقى من ماله فان كان فيما بقى منه زكاة وان لم يكن فيما بقى منه زكاة لم يزكاه كان حله عليه نصف دينار في عشرين ديناراً فأنجز النصف فهلكت قبل أن يدفعه الى أهله فبقيت تسعة عشر ونصف فلا زكاة عليه فيها وان كانت له إحدى وعشرون ديناراً ونصف فأراد أن يزكها فأنجز ربع العشرين نصفاً وعن الباقي عن العشرين ربع عشر الباقي لان ما زاد من الدينارين والدراهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة ففيه الصدقة بحسبه فان هلك الزكاة وقد بقي عشرون ديناراً أو أكثر فزكى ما بقى ربع عشره (قال الشافعي) وهذا كما أنبت الارض والتجارة وغير ذلك من الصدقة والماشية إلا أن الماشية تخالف هذا في أنها بعدد وأنهم معقوعا بين العديدين فان حال عليه حول وهو في سفر فلم يجد من يستحق

السهمان أو هو في مدر فطلب فلم يحضر في ساعته تلك من يستحق السهمان أو سجن أو حيل بينه وبين ماله فكل هذا عذر لا يكون بمفرطاً وما ذلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كالأحساب ما هلك قبل الحول وإن كان يمكنه إذا جسد من يتق به فلم يأمره بذلك أو وجد أهل السهمان فأخذ ذلك قليلاً أو كثيراً وهو يمكنه فلم يعطهم بوجود المال وأهل السهمان فهو مفترط وما ذلك من ماله فالزكاة لازمة له فيما بقي في يديه منه كأن كانت له عشرون ديناراً فأمكنه أن يؤدي زكاتها فأخراها فهلكت العشرون فعليه نصف دينار يؤديه متى وجده ولو كان له مال يمكنه أن يؤدي زكاته فلم يفعل فوجب عليه الزكاة سنين ثم هلك أدى زكاته لمافطر فيه وإن كانت له مائة شاة فأقامت في يده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء زكاتها فلم يؤديها أدى زكاتها ثلاث سنين وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاتها حتى هلكت فلا زكاة عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فطر في أداء الزكاة فيها

(باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل خمس من الإبل خال عليها أحوال وهي في يده لم يؤد زكاتها فعليه فيها زكاة عام واحد لأن الزكاة في أعيانها وإن خرجت منها شاة في السنة فلم يبق له خمس يجب فيها الزكاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الإبل أقامت عنده أحوال الأداء زكاتها في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام لأنه إنما يخرج الزكاة من غيرها عنما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك إن كانت له أربعون شاة أو ثلاثون من البقر أو عشرون ديناراً أو مائتا درهم أخرج زكاتها العام واحد لأن زكاتها خارجة من ملكه مضمونة في يده لاهلها ضمن ما غصب (قال الشافعي) ولو كانت إبله ست خال عليها ثلاثة أحوال وبعير منها يسوى سائين فأكثر أدى زكاتها الثلاثة أحوال لأن بعيراً منها إذا ذهب بشائين أو أكثر كانت عنده خمس من الإبل فيها زكاة (قال الشافعي) ولو كانت عنده اثنتان وأربعون شاة أو واحد وعشرون ديناراً خالت عليه ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شياه لأن سائين يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة الدنانير ديناراً ونصفاً وحصه الزيادة لأن الزكاة تذهب ويبقى في يده ما فيه زكاة وهكذا لو كانت له أربعون شاة أول سنة ثم زادت شاة خالت عليها سنة ثانية وهي إحدى وأربعون ثم زادت شاة في السنة الثالثة خالت عليها سنة وهي اثنتان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث شياه لأن السنة لم تحل إلا وربيعاً فيها أربعين شاة (قال الشافعي) فعلى هذا إذا الباب كله فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت له أربعون شاة خال عليها أحوال ولم ترد فأحب إلى أن يؤدي زكاتها لما مضى عليها من السنين ولا يبين أن نجبره إذا لم يكن له إلا الأربعون شاة خالت عليها ثلاثة أحوال أن يؤدي ثلاث شياه (قال الربيع) وفي الإبل إذا كانت عنده خمس من الإبل خال عليها أحوال كانت عليه في كل حول شاة لأن الزكاة ليست من عينها إنما يخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في عينها الزكاة

(باب البيع في المال الذي فيه الزكاة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو باع رجل رجلاً مائتي درهم خمسة دنانير بيعاً فاسداً فأقامت في يد المشتري شهرًا ثم حال عليها الحول من يوم ملكها البائع ففيها زكاة من مال البائع وهي مردودة عليه لأنها لم تخرج من ملكه بالبيع الفاسد وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة في بيعه فاسداً من ما شية أو غيرها ركى على أصل ملك المالك الأول لأنه لم يخرج من ملكه ولو كان البائع باعها بيعاً صحيحاً على أنه بالخيار ثلاثاً وقيضها المشتري أو لم يقبضها خال عليها حول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة لأنه لم يتم خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول ولمشتريها ردّها لانتقص الذي دخل عليها بالزكاة وكذلك

الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر على الحج وتخلف صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا يحار بأولا مشغولاً بشئ وتخلف أكثر المسلمين قادرين على الحج وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان كن ترك الصلاة حتى يخرج وقتها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الفرض ولا ترك المتخلفون عنه ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد فرض الحج الإجماع الإسلام وهي حجة الوداع وروى عن جابر ابن عبد الله أن النبي

صلى الله عليه وسلم أقام
بالمدينة تسعين ولم
يخرج شيء (قال الشافعي)
فترقت الحج ما بين أن
يجب عليه إلى أن يموت
(باب بيان وقت الحج
والعمرة)

(قال الشافعي) قال
الله جل وعز الحج أشهر
معلومات الآية (قال
الشافعي) وأشهر الحج
شوال وذو القعدة وتسع
من ذي الحجة وهو يوم
عرفة فمن لم يدركه إلى
الفجر من يوم النحر فقد
فاته الحج وروى أن
جابر بن عبد الله سئل
أهل الحج قبل أشهر
الحج قال لا وعن عطاء
أنه قيل له أرايت رجلا

(١) قوله ولا عليه الحج
كذا في النسخ وانظر
كتبه مصححه
(٢) قوله ولم عليك كذا
في النسخ ولعل لومزيدة
من الناس فتأمل وحرر
كتبه مصححه

(٣) من هنأ إلى آخر
الباب قدمه السراج
البلقيني في نسخة عن
محله الذي اتفقت عليه
النسخ وهو باب ميراث
المال الآتي وصنيع
البلقيني أحسن كتبه
مصححه

لو كان الخيار للبائع والمشتري معا (قال الشافعي) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فاختار انفاذا البيع
بعد ما حال عليه الحول ففيها قولان أحدهما أن على البائع الزكاة لأن البيع لم يتم إلا بعد الحول ولم يتم
خروجها من ملكه بحال (قال) والقول الثاني أن الزكاة على المشتري لأن الحول حال وهي ملكه وإنما
للمشتري لأن شاء دون البائع (قال الربيع) وكذلك لو كانت له أمة كان للمشتري وطؤها في أيام الخيار
دون البائع فلما كان أكثر المالك للمشتري كانت الزكاة عليه إذا حال عليها الحول من يوم اشتراها وقضت
وسقطت الزكاة عن البائع لأنه قد خرجت من ملكه ببيع صحيح (قال الشافعي) ولو باع الرجل صنفا من
مال وجبت فيه الزكاة قبل حوله بيوم على أن البائع فيه بالخيار يوما فاختار انفاذا البيع بعد يوم وذلك بعد
تمام حوله كانت في المال الزكاة لأن البيع لم يتم حتى حال عليه الحول قبل أن يخرج من ملكه وكان
للمشتري رد بنقص الزكاة منه ولو اختار انفاذا البيع قبل أن يفضي الحول لم يكن فيه زكاة لأن البيع قد تم
قبل حوله (قال الشافعي) وهكذا كل صنف من المال باع قبل أن تحل الصدقة فيه وبعده من دنائره
ودراهم وما شئت لا اختلاف فيها (١) ولا عليه بقرق بينها (قال الشافعي) وإذا باع دنائره بدراهم أو دراهم
بدنائره أو بقرابغتم أو بقرابقر أو غنما بغنم أو أبلابا بابل أو غنم فكل ذلك سواء فأى هذا باع قبل حوله فلا زكاة
على البائع فيه لأنه لم يحل عليه الحول في يده ولا على المشتري حتى يحول عليه حوله من يوم ملكه (قال
الشافعي) وسواء إذا زالت عين المال من الأبل أو الذهب بابل أو ذهب أو ربيعها لا اختلاف في ذلك فإذا
باع رجل رجلا بخلافها تم أو قرادون النخل فسواء لأن الزكاة أغماحي في التمردون النخل فإذا ملك المشتري
الثمرة بان اشتراها بالنخل أو بان اشتراها منقردة ثم اشتراها أو وهبته وقضها أو أقره بها أو تصدق بها
عليه أو أوصى له بها أو أوى وجهه من وجود المالك صح له ملكها به فإذا صح له ما كفا قبل أن ترى فيها الثمرة أو
الصفرة وذلك الوقت الذي يحل فيه بيعها على أن يترك حتى يبلغ فالزكاة على مالكها إلا حلال أول وقت
زكاتها أن ترى فيها جرة أو صفرة فيخرج ثم يؤخذ ذلك ثمرا (قال الشافعي) فإن ملكها بعد ما رويت فيها جرة
أو صفرة فالزكاة في الثمر من مال مالكها الأول (٢) ولو لم يملك الزكاة المالك إلا خرخص الثمرة قبل يملكها
أولم تخرص (قال الشافعي) ولا يختلف الحكم في هذا في أي وجه ماله الثمرة بحال في الزكاة ولا في غيرها
إلا في وجه واحد وهو أن يشتري الثمرة بعد ما يبدو صلاحها فيكون العشر في الثمرة لا يزول ويكون البيع في
الثمرة مفسوما كما يكون لو باعه عبدين أحدهما له والاخر ليس له مفسوما ولكنه يصح لا يصح غيره إذا باعه
على ترك الثمرة أن يبيعه تسعة أعشار الثمرة أن كانت تسقى بعين أو كانت بعلا وتسعة أعشارها ونصف عشرها
أن كانت تسقى بغرب وبيعه جميع ما دون خمسة أوسق إذا لم يكن للبائع غيره فيصح البيع ولو تعدى
المصدق فأخذ ما ليس فيه الصدقة وزاد فيما فيه الصدقة فأخذ أكثر منها لم يرجع فيه المشتري على
البائع وكانت مظلة دخلت على المشتري (٣) (قال الشافعي) ولو كان لواحد حائط فيه خمسة أوسق فباع ثمره
من واحد أو اثنين بعد ما يبدو صلاحها ففيه الزكاة كما وصفت في مال البائع نفسه ولو باعه قبل أن يبدو
صلاحه ولم يشترط أن يقطع من واحد أو اثنين ففيه الصدقة والبيع فيه فاسد (قال الشافعي) وإن استهلك
المشتري الثمرة كلها أخذ رب الحائط بالصدقة وإن أفلس أخذ من المشتري قيمتها بما اشتري منها
العشر ورد ما بقي على رب الحائط وإن لم يقاس البائع أخذ بعشرها لأنه كان سبب هلاكها وإن كان
للمشتري غرما فكان ثمن ما استهلك من العشر عشرة ولا يوجد مثله وثمن عشر مثله عشرون يوم تؤخذ الصدقة
أشترى بعشرة نصف العشر لأنه ثمن العشر الذي استملكه وهو له دون الغرماء وكان لولي الصدقة أن يكون
غير ما يقوم مقام أهل السهمان في العشرة الباقية على رب الحائط (قال الشافعي) فإن باع رب الحائط
ثمرته وهي خمسة أوسق من رجلين قبل أن يبدو صلاحها على أن يقطعها كان البيع جائزا فإن قطعها قبل
أن يبدو صلاحها فلا زكاة فيها وإن تركها حتى يبدو صلاحها ففيها الزكاة فإن أخذها رب الحائط بقطعها

فسخنا البيع بينهما لأن الزكاة وجبت فيها فلا يجوز أن يقطع فتنح الزكاة وهي حق لاهلها ولا أن تؤخذ بحالها تلك وليست الحال التي أخذها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ثبت للمشتري على البائع ثمرة في نخله وقد شرط قطعها ولا يكون في هذا البيع الأفسخه ولورضى البائع بتركها حتى تجدد في نخله ورضى المشتريان لم يرجعا على البائع بالعشر لأنه قد أقبضهما جميع ما بعهما من الثمرة ولا عشر فيه وعليهما أن يركبا بما وجب من العشر (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فتركها المشتريان حتى بدوا صلاحها فرضى البائع بتركها ولم يرضه المشتريان كان فيها قولان أحدهما أن يجبر على تركها ولا يفسخ البيع بما وجب فيها من الصدقة والثاني أن يفسخ البيع لانهما شرطا القطع ثم صارت لا يجوز قطعها بما استحق من الصدقة فيها (قال الشافعي) ولورضى أحد المشتريين بقرارها والبائع ولم يرضه الآخر جبر في القول الاول على اقرارها وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرض وبقر نصيب الذي رضى وكان كرجل اشترى نصف الثمرة واذا رضى اقرارها ثم أراد قطعها قبل الحد لم يكن له قطعها كلها ولا يفسخ البيع اذا ترك رده مرة لم يكن له رده بعدها وكل هذا اذا باع الثمرة مشاعا قبل أن يبدوا صلاحها (قال الشافعي) فان كان لرجل حائط في ثمره خمسة أوسق فباع رجلا منه نخلات باعيا من وآخر نخلات باعيا من بعد ما يبدوا صلاحه ففيه العشر والبيع مفسوخ لأن البيع من كل واحد منهما سبعة أعشاره وان كان هذا البيع قبل أن يبدوا صلاح الثمرة على أن يقطعها ففقطعا منها شيئا وتركها شيئا أو يبدوا صلاحه فان كان فيما بقي خمسة أوسق ففيه الصدقة والبيع فيه كوصفت في المسئلة قبله فان لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أوسق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بان يقطعها إلا أن يتطوع البائع بتركها لهما وان قطعها الثمرة بعدما يبدوا صلاحها فقال لم يكن فيها خمسة أوسق فالقول قولهما مع أيهما ولا يفسخ البيع في هذا الحال فان قامت بينة على شيء أخذ بالينة وان لم تقم بينة قبل قول رب المال فيما طرح عن نفسه به الصدقة أو بعضها اذ لم تقم عليه بينة بخلاف ما قال (قال الشافعي) واذا قامت بينة بأمر يطرح عنه الصدقة أو بعضها أو أقرب ما يثبت عليه الصدقة أو يزيد بها أخذت بقوله لاني انما أقبيل بينته اذا كانت كما ادعى فيما يدفع به عن نفسه فاذا أكد بها قبلت قوله في الزيادة على نفسه وكان أثبت عليه من بينته (قال الشافعي) واذا كان للرجل الحائط لم يجمع قطع ثمره من حين تطلع الى أن ترى فيه الحجرة فاذا رؤيت فيه الحجرة منع قطعه حتى يخرص فان قطعه قبل يخرص بعد ما يرى فيه الحجرة فالقول قوله فيما قطع منه وان أتى عليه كله مع بينة إلا أن يعلم غير قوله بينة أهل مصره فيؤخذ ذلك منه بالينة (قال الشافعي) واذا أخذت بينته أو قوله أخذ بتموسط سوى تر حائطه حتى يستوفي منه عشرة ولا يؤخذ منه ثمنه (قال الشافعي) فهذا ان خرص عليه ثم استهلكه أخذ بتموسط وسط ثمره

(باب ميراث القوم المال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال واذا ورث القوم الحائط فلم يقسموا وكانت في ثمره كله خمسة أوسق فعلمهم الصدقة لانهم خطاء يصدقون صدقة الواحد (قال الشافعي) فان اقتسموا الحائط مئرا قسما يصح في مكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفة أو حجرة فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أوسق وعلى من كان في نصيبه خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) فان اقتسموا بعد ما يرى فيه صفة أو حجرة صدق كله صدقة الواحد اذا كانت في جمعه خمسة أوسق أخذت منه الصدقة لأن أول محل الصدقة أن يرى الحجرة والصفة في الحائط خرص الحائط أول يخرص (قال الشافعي) فان قال قائل كيف جعلت صدقة النخل والعنب اللذين يخرسان أولا وآخرا دون الماشية والورق والذهب وانما أول ما يحب فيه الصدقة عندك وآخرا الحلول دون المصدق قيل له ان شاء الله تعالى لما خرص الثمار من الاعناب والنخل لرسول الله صلى الله

جاء مهلا بالحب في رمضان
ما كنت قائله قال
أقول له اجعلها ٤ مرة
وعن عكرمة قال لا
ينبغي لأحد أن يحرم
بالحب الا في أشهر الحج
من أجل قول الله جل
وعز الج أشهر معلومات
(قال) فلا يجوز لأحد أن
يحج قبل أشهر الحج فان
فعل فانها تكون مرة
كرجل دخل في صلاة
قبل وقتها فتكون نافلة
(قال) ووقت العمرة متى
شاء ومن قال لا يعتبر
الامرة في السنة خالف
سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لانه أمر
عائشة في شهر واحد
من سنة واحدة مرتين

عليه وسلم حين طابت علمنا أنه لا يخترصنا ولا زكاته فيها ولما قبضها تمرا وزبيبا علمنا أن آخر ما يحب فيه الصدقة منها أن تصير غرا أو زبيبا على الأمر المتقدم فان قال ما يشبه هذا قيل الحج له أول وآخران فأول آخره رمى الجمرات والحلق وآخره زياره البيت بعد الجرة والحلق وليس هكذا العمرة ولا الصوم ولا الصلاة كلها أول وأخر واحد وكل كل من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو اقتصوا ولم يترفيه صفة ولا جرة لم يترعوا عليه حتى يعلم حق كل واحد منهم أول يترضاوا حتى يعلم كل واحد منهم حقه حتى يرى فيه صفة أو جرة كانت فيه صدقة الواحد لان القسم لم يتم إلا بعد وجوب الصدقة فيه (قال الشافعي) والقول قول أرباب المال في أنهم اقتصموا قبل أن يرى فيه صفة أو جرة إلا أن تقوم فيه بينة بغير ذلك (قال الشافعي) فان كان الحائض خمسة أو سق فاقسمه اثنتان فقال أحدهما اقسما قبل أن ترى فيه جرة أو صفة وقال الآخر بعد ما رويت فيه أخذت الصدقة من نصيب الذي أقر أنهم اقسما بعد ما حلت فيه الصدقة بقدر ما يلزمه ولم تؤخذ من نصيب الذي لم يقر (قال الشافعي) ولو اقسما الثمرة دون الأرض والتخل قبل أن يبدوا صلاحها كان القسم فاسدا وكأنا فيه على الملك الأول (قال) ولو اقسما بعد ما يبدوا صلاحها كانت فيه الزكاة كما يكون على الواحد في الحالين معا (قال الشافعي) وإذا ورث الرجل حائطا فأقرأ وأقر حائطه ولم يكن بالميراث أخذت الصدقة من غير الحائط وكذلك لو ورث ماشية أو ذهباً أو ورقاً لم يعلم أو علم فقال عليه الحول أخذت صدقتها لانها في ملكه وقد حال عليها حول وكذلك ما ملك بلاعها (قال الشافعي) وإذا كان لرجل مال يحب فيه الزكاة فارتد عن الاسلام وهرب أو جن أو عته أو جهس ليستتاب أو يقتل فقال الحول على ماله من يوم ملكه ففيها قولان أحدهما أن فيها الزكاة لانه ماله لا يرد وأن يموت على رده فيكون للمسلمين وما كان لهم ففيه الزكاة أو يرجع الى الاسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيئا وجب عليه والقول الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر فان أسلم تلك ماله وأخذت زكاته لانه لم يكن سقط عنه الفرض وان لم يؤجر عليها وان قتل على رده لم يكن في المال زكاة لانه مال مشترك مغنوم فاذا صار لانسان منه شيء فهو كالفايدة ويستقبل به حولاً ثم يزكاه ولو أقام في رده زماً ما كان كما وصفت ان يرجع الى الاسلام أخذت منه صدقة ماله وليس كالذي الممنوع المال بالجزية ولا المحارب ولا المشرئ غير الذي لم يحب في ماله زكاة قط ألا ترى أنا نأمر بالاسلام فان امتنع قتله وأنا نحكم عليه في حقوق الناس بان يلزمه فان قال فهو لا يؤجر على الزكاة قيل ولا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي تلزمه ويحيط أجر عمله فيما أدى منها قبل أن يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب ترك التعدي على الناس في الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت مر على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بنعم من الصدقة فرأى فيها شاة خافلاتا ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا (١) خزرات المسلمين نكبوا عن الطعام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فوهم عمر أن أهلها لم يتطوعوا بها ولم ير عليهم في الصدقات ذات در فقال هذا ولعمري أن المصدق جبر أهلها على أخذها لردّها عليهم ان شاء الله تعالى وكان شبيباً أن يعاقب المصدق ولم أر بأساً أن تؤخذ بطيب أنفس أهلها (قال الشافعي) وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن مصدقاً يملك وكرائم أموالهم وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيار المال في الصدقة وان أخذت على الوالي رده وأن يجعله من ضمان المصدق لانه تعدي بأخذهم حتى يرد على أهلها وان فات ضمنه المصدق وأخذ من أهلها ما عليهم إلا أن يرضوا بان يرد عليهم فضل ما بين القيمتين في ردها المصدق وينفذ ما أخذ هو وما

ومعاف فعل عائشة نفسها وعلى رضي الله عنه وابن عمر وأمس رحمهم الله

(باب بيان أن العمرة واجبة كالْحج)

(قال الشافعي) قال الله جل ذكره وأتموا الحج والعمرة لله ففرن العمرة به وأشبه بظاهر القرآن أن تكون العمرة واجبة واعتبر النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحج ومع ذلك قول ابن عباس والذي نفسي بيده انها القرينة في كتاب الله وأتموا الحج والعمرة لله وعن عطاء قال ليس أحد من خلق الله الا وعليه حجة وعمرة واجبتان (قال) وقال

(١) قوله خزرات جمع خزرة كسجدة وسجديات وخزرة المال خياره يقال هذا خزرة نفسي أي خير ما عندى وقوله نكبوا عن الطعام أي اعدوا عن الاكولة وذات الدروع وخمها وائر كوها لاهلها كذا في كتب اللغة كتبه معجبه

عيره من (١) مكيننا وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في قرآن العمرة مع
الحج هديا ولو كانت
نافلة أشبه أن لا تقرر
مع الحج وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
دخلت العمرة في الحج
اليوم القيامة وروى
أن في الكتاب الذي
كتبه رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعمر بن
خزم أن العمرة هي الحج
الاصغر

(باب القران وغير
ذلك)

(قال الشافعي) ويجزئه

(١) قوله في الهامش

مكيننا كذا في المختصر

ومثله في أصل الام وهو

جمع مكى نسبة الى مكة

أضيف الى الضمير كتبه

مصححه

(٢) جبان بفتح أوله

وتشديد الموحدة كذا في

الخلاصة كتبه مصححه

(٣) في نسخة المسند

زيادة أبي صالح السمان

بين عبد الله بن دينار

وأبي هريرة فقرر المسند

كتبه مصححه

(٤) الثواب بالضم صياح

الغنم تأجبت ثأج من

باب نفع كتبه مصححه

هو فوق ذلك لمن قسم له من أهل السهمان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن يحيى بن (٢) جبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الانصاري كان
بأثمهم مصدقا فيقول رب المال أخرج الى صدقة مالك فلا يقود اليه شاة فيها وفاقه من حقه لا قبلها (قال
الشافعي) وسواء أخذها المصدق وليس فيها تعد أو قاده اليه رب المال وهي وافية وان قال المصدق رب
المال أخرج زكاة مالك فخرج أكثر مما عليه فان طاب به نفسا بعد علمه أخذه منه والآخر أخذ منه ما عليه
ولا يسعه أخذه الا حتى يعلمه أن ما أعطاه أكثر مما عليه

(باب غلول الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الصدقات وكان حبسها حراما ثم أكد تحريم
حبسها فقال عز وجل ولا تحبس الذين يخرجون عما آتاهم الله من فضله هو خير الهمة بل هو شر لهم الآية
وقال تبارك وتعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الى قوله ما كنتم تكفرون (قال الشافعي) وسبيل الله
والله أعلم ما فرض من الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا
جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبان بن يحيى عن عبد الله بن مسعود يقول سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدى زكاة ماله الا جعل له يوم القيامة شجاع أقرع يقرمته وهو يتبعه حتى
يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا سيطو قون ما يحلو به يوم القيامة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسئل عن الكنز فقال هو المال الذي
لا يؤدى منه الزكاة (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عمر ان شاء الله تعالى لانهم انما عذبوا على منع الحق
فأما على دفن أموالهم وحبسها فذلك غير محترم عليهم وكذلك احرارها والدفن ضرب من الاحراز ولو لا
إباحة حبسها ما وجبت فيها الزكاة في حول لانها لا تجب حتى تجبس حولا أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار (٣) عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لم يؤد زكاة
مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة
ابن الصامت على صدقة فقال أتى الله يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة بيعير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها
خوار أو شاة لها (٤) ثواج فقال يا رسول الله وإن ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى والذي
نفسى بيده الا من رحم الله تعالى فقال والذي يغثك بالحق لأعمل على اثنين أبدا

(باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ولا تبموا الخبيث منه تنفقون الآية (قال الشافعي)
يعني والله أعلم تأخذونه لا تنفككم من لكم عليه حتى فلا تنفقوا ما لا تأخذون لانفسكم يعني لا تعطوا
مما خبث عليكم والله أعلم وعندكم طيب (قال الشافعي) حرام على من عليه صدقة أن يعطى الصدقة
من شرها وحرام على من له ثمر أن يعطى العشر من شره ومن له الخنطة أن يعطى العشر من شرها ومن
له ذهب أن يعطى زكاتها من شرها ومن له ابل أن يعطى الزكاة من شرها اذا ولى إعطاءها أهلها وعلى
السلطان أن يأخذ ذلك منه وحرام عليه ان غابت أعبانها عن السلطان فقبل قوله أن يعطيه من شرها
ويقول ماله كله هكذا قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن داود عن أبي هند عن الشعبي عن
جرير بن عبد الله الجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا آتاكم المصدق فلا يفارقكم الا عن رضا
(قال الشافعي) يعني والله أعلم أن يوفوه طائعين ولا يلووه لأن يعطوه من أموالهم ما ليس عليهم فهدانا لهم

باب الهدية للوالي بسبب الولاية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له (١) ابن اللثبية على الصدقة فلما أقدم قال هذا لكم وهذا أهدي إلى فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال العامل نبعثه على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلى ففها جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أي هدي له أم لا فوالذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة (٢) تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة إبطيه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي قال بصرعني وسمع أذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأوا يزيد بن ثابت يعني مثله (قال الشافعي) فيحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن اللثبية تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحتمل أن الهدية لاهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لاهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الاموال مما ليس عليهم لاهل الصدقات لا لوالي الصدقات (قال الشافعي) وإذا أهدى واحد من القوم للوالي هدية فإن كانت لشيئ ينال به منه حقا أو باطلا (٣) أولئني ينال منه حق أو باطل فحرام على الوالي أن يأخذها لأن حراما عليه أن يستجعل على أخذه الحق لمن ولي أمره وقد أزمه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحرام عليه أن يأخذهم باطلا ولا يجعل عليه أحمم وكذلك إن كان أخذ منه ليدفع به عنه ما كره أما أن يدفع عنه بالهدية حق الزمته فحرام عليه دفع الحق إذا أزمه وأما أن يدفع عنه باطلا فحرام عليه إلا أن يدفع عنه بكل حال (قال الشافعي) وإن أهدى له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته فكانت تفضلا عليه أو شكرا لحسن في المعاملة فلا يقبلها وإن قبلها كانت في الصدقات لا يسعه عندي غيره إلا أن يكافئه عليه بقدر ما في نفسه أن يتمولها (قال الشافعي) وإن كان من رجل لاسلطان له عليه وليس بالمد الذي له به سلطان شكرا على حسن ما كان منه فأحب إلى أن يجعلها لاهل الولاية أن قبلها أو يدع قبولها فلا يأخذ على الحسن مكافأة وإن قبلها فاقولها لم تحرم عليه عندي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن شيخ نقه سمياه لا يحضر في ذكر اسمه أن رجلا ولي عدن فأحسن فيها فبعث إليه بعض الاعاجم بهدية جده الله على إحسانه فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز فأنحسبه قال قولاً معناه تجعل في بيت المال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تخالط الصدقة ما لا أهلكته (قال الشافعي) يعني والله أعلم أن خيانة الصدقة تلف المال المخالط بالخيانة من الصدقة (قال الشافعي) وما أهدى له ذورحم أو ذو مودة كان يهاديه قبل الولاية لا يبعثه لولاية فيكون أعطاؤه على معنى من الخوف فالتزمه أحب إلى وأبعد لقالة السوء ولا بأس أن يقبل ويبول إذا كان على هذا المعنى ما أهدى أو وهب له

باب ابتياع الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثني شيخ من أهل مكة قال سمعت طاوسا أو ثابا واقفا على رأسه يسئل عن بيع الصدقة قبل أن تقبض فقال طاوس ورب هذا البيت ما يحل بيعها قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض (قال الشافعي) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فقراء أهل السهمان فترد بعينها ولا يرد ثمنها (قال الشافعي) وإن باع منها المصدق شيئا لغير أن يقع لرجل

أن يقرن العشرة مع الحج ويهرب قوما والقارن أخف حالا من المتنع وإن اعتمر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لأم الميقات ولو أفرد الحج وأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء فسقط عنه بإحرامه بالحج من الميقات الميقات وأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها ولا

(١) في القاموس وبنو لب بالضم هي منهم عبد الله بن اللثبية اه كتبه معجحه

(٢) يعر الشاة تيعر من باب ضرب ومنع يعار بالضم صاحت كذا في كتب اللغة كتبه معجحه

(٣) قوله أولئني ينال منه الخ كذا في النسخ وانظر كتبه معجحه

نصف شاة أو ما يشبه هذا فاعليه أن يأتي بثلثها أو يتصدق على أهلها لا يجزيه إلا ذلك (قال) وأفسح بيع المصدق فيها على كل حال إذا قدرت عليه وأكرملن خربت منه أن يشتريها من يدها أهلها الذي قسمت عليهم ولا أفسح البيع إن اشتروها منهم وإنما كرهت ذلك منهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا جلي على فرس في سبيل الله فآدى بيعه وأنه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد في هبته أو صدقته كالكلب يعود في قيئه ولم يبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شراء ما وصفت على الذي خرج من يده فافسح فيه البيع وقد تصدق رجل من الانصار بصدقة على أبويه ثم ما فافهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ ذلك باليراث فبذلك أجزت أن يملك ما خرج من يده بما يحل به المالك (قال الشافعي) ولا أكرمان اشتري من يدها أهل السهمان حقوقهم منها إذا كان ما اشتري منها مما لم يؤخذ منه في صدقته ولم يتصدق به متطوعا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عمرو بن مسلم وأبان طائوس أن طائوسا ولي صدقات الركب لمحمد بن يوسف فكان يأتي القوم فيقول زكوا برحمتكم الله مما أعطاكم الله فما أعطوه قبله ثم يسألهم أين مساكينهم فأخذهم من هذا ويدفعها إلى هذا وأنه لم يأخذ لنفسه في عمله ولم يبع ولم يدفع إلى الولي منها شيئا وإن الرجل من الركب كان إذا ولي عنه لم يقل له هلم (قال الشافعي) وهذا يبيع من ولهم عندي وأحب إلى أن يحتاط لأهل السهمان فيسأل ويحلف من اتهم لانه قد كثر الغلول فيهم وليس لاحد أن يحتاط ولا يحلف ولا يلي حتى يكون يضعها موضحا فاما من لم يكن يضعها موضحا فليس له ذلك

(باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية (قال) والصلاة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم (قال) حتى على الولي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعوله وأحب إلى أن يقول أجره الله فيما أعطيت وجعلها لك طهورا وبارك لك فيما بقيت وما دعه له أجره إن شاء الله

(باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حضرت عبي محمد بن العباس تؤخذ الصدقات بحضرة يأمر بالخطار فيحفظ ويأمر قوما فيكتبون أهل السهمان ثم يقف رجال دون الخطار فليأثم تسرب الغنم بين الرجال والخطار فتمز الغنم سراعا واحدة واثنان وفي يده الذي يعدها عصي يشير بها ويعتدين يدي محمد بن العباس وصاحب المال معه فان قال أخطأ أمره دلا لاعداءه حتى يجتمع على عدد ثم يأخذ ما وجب عليه بعدما يسأل رب المال هل له من غنم غير ما أحضره فيذهب بما أخذ إلى الميسم فيؤسم بميسم الصدقة وهو كتاب الله عز وجل وتؤسم الغنم في أصول آذانها والابل في آفخاذها ثم تصير إلى الخطيرة حتى يحصى ما يؤخذ من المجمع ثم يفرقها بقدر ما يرى (قال الشافعي) وهكذا أحب أن يفعل المصدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان في الظهيرة ناقة عياء فقال أمن نعم الجزية أمن نعم نعم الصدقة فقال أسلم بل من نعم الجزية وقال ان عليها ميسم الجزية (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يسم ويسمين وسم جزية ووسم صدقة وهذا نقول

(باب الفضل في الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الاطيبا ولا يصعد الى السماء الا طيب الا كان كأنما يضعها في يد الرحمن فيري بها له كإبري أحدكم (١) فلو حتى ان اللقمة لتأتي يوم القيامة وانما مثل الجبل العظيم ثم قرأ ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المتفق والخيل

ميفات لهادون الحل كما يسقط ميفات الحلج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر (قال) وأحب إلى أن يعتمر من الجعرة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأ ذلك في التنعيم لان النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة منها وهي أقرب الحل الى البيت فان أخطأ ذلك في الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد أن يدخل بعمرته منها

(١) الفلو بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو الجخش أو المهر اذا فطم يقال فلاده عن أمه اذا عزله عنها وفطمه كذا في كتب اللغة كتبه

مصححه

هذا لا يكون عليه ولا على سيده فيه زكاة وان ضمنه مكانة أو عبده حتى يقبضه السيد ويحول عليه الحول من يوم قبضه لأنه ليس بدين لازم للكتاب ولا العبد ولا الأمة فليس يتم ملكه عليه بحال حتى يقبضه وما كان في ذمة حرفة فقام عليه (قال الشافعي) وهكذا كل مالمالك مما في أصله صدقة تبرأ وقضه أو غنم أو بقر أو أبل فأما مالمالك من طعام أو ثمر أو غيره فلا زكاة فيه انما الزكاة فيما أخرجت الارض بأن تكون أخرجته وهو عليك ما أخرجت فيكون فيه حق يوم حصاده (قال الشافعي) وما أخرجت الارض فأذيت زكاته ثم حبسه صاحبه سنين فلا زكاة عليه فيه لأن زكاته انما تكون بأن تخرج الارض له يوم تخرجه فأما ما سوى ذلك فلا زكاة فيه بحال الا أن يشتري التجارة فأما ان فويت به التجارة وهو ملك لصاحبه بغير شراء فلا زكاة فيه (قال الشافعي) فإذا أوحف المسلمون على العدو بالليل والركاب فجمعت غنائمهم ففعال عليها حول قبل أن تقسم فقد أساء الوالي اذا لم يكن له عذر ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم يستقبل بها بعد القسم حولاً لأن الغنيمة لا تكون ملكاً لواحد دون صاحبه فإنه ليس بشئ ملكوه بشراء ولا ميراث فأقره راضين فيه بالشركة وان لا امام أن يمنعهم منه الى أن يمكنه ولان فيها خسران من جبهه يافد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها مال ولا حد يعينه بحال (قال الشافعي) ولو قسمت في خمس سهام مائة في شئ برضاهم وكان ذلك الشئ ماشية أو شيئاً مما يجب فيه الزكاة فلم يقسموه بعد أن صار لهم حتى حال عليه الحول زكوه لانهم قد ملكوه دون غيره من الغنيمة ودون غيرهم من أهل الغنيمة ولو قسم ذلك الوالي بلارضاهم لم يكن له أن يلزمهم ذلك ولو قسمه وهم غيب ودفعه الى رجل حال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة لانهم لم يملكوه وليس للوالي جبرهم عليه فان قبضه ورضوا به ملكوه ملكاً مستأنفا واستأنفوا له حولاً من يوم قبله (قال الشافعي) ولو عزل الوالي سهم أهل الخمس ثم أخرج لهم سهمهم على شئ بعينه فان كان ماشية لم يجب عليهم فيه الصدقة لأنه لقوم منفردين لا يعرفهم فهو كالغنيمة بين الجماعة لا يحصون واذا صار الى أحد منهم شئ استأنف به حولاً وكذلك الدنانير والتبر والدرهم في جميع هذا (قال الشافعي) واذا جمع الوالي الفتي ذهباً أو ورقاً فادخله بيت المال حال عليه حول أو كانت ماشية فرعاها في الخي حال عليها حول فلا زكاة فيها لان مالكها لا يحصون ولا يعرفون كلهم باعيانهم واذا دفع منه شيئاً الى رجل استقبل به حولاً (قال الشافعي) ولو عزل منها الخمس لاهله كان هكذا لان أهله لا يحصون وكذلك خمس الخمس فان عزل منها شيئاً لصف من الاصناف فدفعه الى أهله فعال عليه في أيديهم حول قبل أن يقسموه صدقة الواحد لانهم خلطوا فيه وان اقسموه قبل الحول فلا زكاة عليهم فيه

(باب زكاة الفطر)

(١) قوله سنة كذا في النسخ ولعلها تحرفة من النسخ عن بيته فانظر كتبه معجده

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكراً وأنثى من المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والأنثى ممن يعمرون أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح انه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كله نأخذ وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرضه الا على المسلمين وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل فإنه جعل الزكاة للمسلمين طهوراً أو الطهور لا يكون الا للمسلمين وفي حديث جعفر دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضها على المرء في نفسه ومن يعمون (قال الشافعي) وفي حديث نافع دلالة (١) سنة بحديث جعفر اذا فرضها

رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحر والعبد والعبد لا مال له وبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
 فرضه على سيده وماله اختلاف فيه أن على السيد في عبده وأمه زكاة الفطر وخمس من بطن (قال الشافعي)
 فعلى كل رجل لزمته سنة أحسن حتى لا يكون له تركها أداء زكاة الفطر عنه وذلك من جبرئيل على نفسه من
 وراء الصدور والكسار الزمى الفقراء وأما به وأمه الزمى الفقراء وزوجته وخادم لها فإن كان لها أكثر من
 خادم لم يلزمه أن يركي زكاة الفطر عنه ولزمها تأدية زكاة الفطر عن بقى رقيقها (قال الشافعي) وعليه
 زكاة الفطر في رقيقه الخنور والغيب رجاء جعتهم أو لم يرج إذا عرف حياتهم لأن كل في ملكه وكذلك
 أمينات أولاده والمعتقون إلى أجل من رقيقه ومن رحن من رقيقه لأن كل هؤلاء في ملكه وإن كان فني
 يموت كان لم يلزمه زكاة الفطر عنه لأنه لا يظهر بالزكاة (قال الشافعي) ورقيق رقيقه رقيقه فعليه أن يركي
 عنهم (قال الشافعي) فإن كان ولده في ولايته عليهم أموال فعليه أن يخرج من أموالهم عنهم زكاة الفطر
 إلا أن يتطوع فخرجها من ماله عنهم فخرجي عنهم فإذا تطوع حر من يموت الرجل فأخرج زكاة الفطر عن
 نفسه أو امرأته كانت أو ابن له أو أب أو أم أو أجزأ عنهم ولم يكن عليه أن يخرج زكاة الفطر عنهم فإنه
 تطوعوا ببعض ما عليهم كان عليه أن يتم الباقي عنهم من زكاة الفطر (قال) ومن قلت يجب عليه أن يركي
 عنه زكاة الفطر فإذا ولده ولد أو كان أحيد في ملكه أو عياله في شيء من نهاراً خروم من شهر رمضان فغابت
 الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وإن مات من ليلته وإذا غابت الشمس من ليلة الفطر
 ثم ولدينهم أو صاروا أحدهم في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه وكان في سقوط زكاة الفطر
 عنه كالمال عليه بعد الحول وإن كان عبد بينه وبين رجل فعلى كل واحد منهما أن يركي عنه من زكاة
 الفطر بقدر ماله منه (قال الشافعي) وإن باع عبد أغلى أن له الخيار فأهل هلال شوال ولم يتخرن إنفاذ
 البيع ثم أنفذ فزكاة الفطر على البائع (قال الربيع) وكذلك لو باعه على أن البائع والمشتري بالخيار
 فأهل هلال شوال والعبد في يد المشتري فاختار المشتري والبائع إجازة البيع أو رده فمهما سوا وزكاة
 الفطر على البائع (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلاً لعبد على أن المشتري بالخيار فأهل هلال شوال قبل
 أن يختار الرد أو الأخذ كانت زكاة الفطر على المشتري وإن اختار رد البيع إلا أن يختاره قبل الهلال وسواء
 كان العبد المبيع في يد المشتري أو البائع انما أنظر إلى من يملكه فأجعل زكاة الفطر عليه (قال) ولو غصب
 رجل عبد رجل كانت زكاة الفطر في العبد على مالكه وكذلك لو استأجره وشرط على المستأجر نفقته
 (قال الشافعي) ويؤدى زكاة الفطر عن رقيقه الذي اشترى للتجارة ويؤدى عنهم زكاة التجارة معا عن رقيقه
 للخدمة وغيرها وجميع ما يملك من خدم (قال الشافعي) وإن وهب رجل لرجل عبد في شهر رمضان فلم
 يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقتنا زكاة الفطر فإن أقبضه أي أفرز زكاة الفطر على الموهوب له وإن لم
 يقبضه فإنه زكاة على الواهب ولو قبضه قبل الليل ثم غابت الشمس وهو في ملكه مقبوضه كانت عليه فيه
 زكاة الفطر ولورده من ساعته (قال) وكذلك كل ماله به رجل رجلاً لعبد أو أمة (قال الشافعي) وإذا أعتق
 رجل نصف عبد بينه وبين رجل ولم يكن موصراً في نصفه رقيقاً الرجل فعليه في نصفه نصف زكاة الفطر
 وإن كان للعبد ما يقرت نفسه ليلة الفطر ويومه ويؤدى النصف عن نفسه فعليه أداء زكاة النصف عن
 نفسه لأنه مالك ما كتب في يومه (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا فإضافته لرجل به
 رقيقاً فأهل شوال قبل أن يباعوا فزكاة عنهم على رب المال (قال الشافعي) ولزمات رجل له رقيق فورثه
 ورثته قبل هلال شوال ثم أهل هلال شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليه فيه زكاة الفطر بقدر مواريتهم
 منه (قال الشافعي) ولو أرا بعضهم أن يدع نصيبه من ميراثه لزمه زكاة الفطر فيه لأنه قد لزمه ملكه به بكل حال
 ولو أنه مات حين أهل هلال شوال وورثته ورثته كانت زكاة الفطر عنه وعن يملك في ماله ميداً على الدين وغيره
 من الميراث والوصايا (قال الشافعي) ولو مات رجل فأوصى لرجل بعبد أو بعبد فإن كان موته بعد هلال شوال

خلال شوال على أن التمتع
 بالعمرة إلى الحج وإفراد
 الحج والقران واسع كله
 وثبت أنه خرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ينتظر القضاء ففعل
 عليه القضاء وهو في بين
 الصفا والمروة وأمر
 أصحابه أن من كان منهم
 أهل ولم يكن معه هدى
 أن يجعلها عمرة وقال لو
 استقبلت من أمري
 ما استدبرت لما سقت
 الهدي وجعلها عمرة
 (فإن قال قائل) فن أين
 أثبت حديث عائشة
 وجابر وابن عمرو وأوس
 دون حديث من قال
 قرن (قيل) لتقديم حجة

فركاة الفطر عن الرقيق في ماله وان كان موته قبل شوال فلم يرز الرجل الوصية ولم يقبلها وأولم يعلمها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة فإذا أجاز الموصي له قبول الوصية فهي عليه لانهم خارجون من ملك الميت وان ورنته غير مالكين لهم فان اختار رد الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم وعلى الورثة انخراج الزكاة عنهم لانهم كانوا موقوفين على ملكهم أو ملك الموصي له (قال الشافعي) ولومات الموصي له بهم قبل أن يختار قبولهم أو رددهم قام ورنته مقامه في اختيار قبولهم أو رددهم فان قبلوهم فركاة الفطر عنهم في مال أبيهم لانهم علكه ملكوهم الآن يتطوعوا بهما من أموالهم (قال الشافعي) وهذا اذا خرجوا من الثلث وقبل الموصي له الرصية فان لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فيهم وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة ووصية أهل الوصايا (قال الشافعي) ولو أوصى برقبة عبد لرجل وخدمته لآخر حياته أو وقتا فقيل كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقبل كانت صدقة الفطر على الورثة لانهم يملكون رقبة (قال الشافعي) ولومات رجل وعليه دين وترز رقبا فان زكاة الفطر في ماله عنهم فان مات قبل شوال زكى عنهم الـ الورثة لانهم في ملكهم حتى يخرجوا بان يباعوا بالمولد أو الدين وهو لا يخالفون العبيد وصي بهم العبيد وصي بهم خارجون باعائهم من ماله اذا قبل الوصية الموصي له وهو لا ان شاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال اذا أدوا الدين فان كان لرجل مكاتب كاتبه كتابة فاسدة فهو مثل رقيقه يؤدي عنه زكاة الفطر وان كانت كتابته صحيحة فليست عليه زكاة الفطر لانه ممنوع من ماله وبيعه ولا على المكاتب زكاة الفطر لانه غير تام المالك على ماله وان كانت لرجل أم ولد أو مدبرة فعليه زكاة الفطر فيهما ماعالانه مالك لهما (قال الشافعي) ويؤدي ولي المعتوه والصبي عنهم زكاة الفطر وعن نذرهما مؤنته كما يؤدي الصحيح عن نفسه (قال الشافعي) ولا يقف الرجل عن زكاة عبده الغائب عنه وان كان منقطع الخبر عنه حتى يعلم موته قبل هلال شوال (١) فان فعل فعلم أنه مات قبل شوال لم يؤدي عنه زكاة الفطر وان لم يستيقن أدى عنه (قال الشافعي) واذا غاب الرجل عن بلد الرجل لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فليؤد عنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج زكاة الفطر عن غلمان الذين يواذي القرى وخيبر (قال الشافعي) وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعندهم أداها عنهم وعنه وان لم يكن عنده الا ما يؤدي عن بعضهم أداها عن بعض وان لم يكن عنده سوى مؤنته وموئنتهم يومه فليس عليه ولا على من يقوته زكاة الفطر (قال الشافعي) فان كان أحد من يقوت واحدا زكاة الفطر لم أرخص له أن يدع أداها عن نفسه ولا يبين أن تجب عليه لانها مفروضة على غيره فيه (قال الشافعي) ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها اذا كان محتاجا وغيرهما من الصدقات المفروضات وغيرها وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستأف زكاة

(باب زكاة الفطر الثاني)

(١) قوله فان فعل الخ
كذا في النسخ ولعلها
تحرر بفا من التساخ وانظر
كتبه مصححه

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من شهر رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأثني من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله لا زكاة فطر الا على مسلم وعلى الرجل أن يزكى عن كل أحد لزمه مؤنته صغارا أو كبارا (قال الشافعي) ويلزمه نفقة امرأته وخادميها لا كثر منها ويلزم امرأته تأدية الزكاة عن بقي من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضورا أو غيبا كانوا للتجارة أو الخدمة رجاء عنهم أو لم يرجه اذا عرف حياتهم أن يزكى عنهم وكذلك يزكى عن رقيق رقيقه ويزكى عن أمهات الاولاد والمعتقين الى أجل ولا زكاة على أحد في عبد كافر ولا أمة كافرة ومن قلت تجب عليه زكاة الفطر فاذا ولد أو كان في ملكه أو عياله

في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وإن مات من ليلته وإن أغابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان ثم ولده أو صار أحد في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر وذلك كمال ملكه بعد الحول وإنما تجب إذا كان عنده قبل أن يحل ثم حل وهو عنده وإذا اشترى رجل عبد أعلى أن المشتري بالخيار فأهل شوال قبل أن يختار الرد أو لاخذ فاختار الرد والاخذ فالر كاعلى المشتري لأنه إذا أوجب بيعه ولم يكن الخيار إلا له فالبيع له وإن اختار رده بالشرط فهو كاختار رده بالعيب وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري أو البائع إنما أنظر إلى من ملكه فأجبل زكاة الفطر عليه ولو غصب رجل عبدا كانت زكاة الفطر على مالكه ولو استأجر رجل عبدا وشرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيد العبد وإن وهب رجل لرجل عبدا في شهر رمضان فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقفنا زكاة الفطر فإن أقبضه أبدا زكاة الموهوب له وإن لم يقبضه زكاة الواهب وإن قبضه قبل الليل ثم غابت الشمس فردده فعلى الموهوب له زكاة الفطر وكذلك كل ماملئ به رجل رجلا عبدا أو أمة ولو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال ثم حل شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليه فيهم زكاة الفطر بقدر مواريتهم ولو أراد أحدهم أن يدع نصيبه من ميراثه بعد ما حل شوال فعليه زكاة الفطر لأن المالك لم يملكه بكل حال وإذا كان العبد بعضه حرو وبعضه رقيق أدى الذي له فيه المالك بقدر ما يملك وعلى العبد أن يؤدي ما بقي وللعبد ما كسب في يومه إن كان له ما يقوته يوم الفطر وليلته وإن لم يكن له فضل ما يقوته نفسه ليلة الفطر ويومه فلا شيء عليه وإذا اشترى المقارض رقيقا فأهل شوال وهم عنده فعلى رب المال زكاتهم وإذا مات الرجل حين أهل شوال فالزكاة عليه في ماله مبدأة على الدين ولو صابا يخرج عنه وعن ماله وعن من المسلمين الذين تلزمه النفقة عليهم ولو مات رجل وأوصى لرجل بعبد فإن كان موته بعد هلال شوال وخرج من الثلث فالزكاة على السيد في ماله وإن مات قبل هلال شوال فالزكاة على الموصى له إن قبل الوصية (١) وإن لم يقبلها أو عليها أو لم يعلمها فالزكاة موقوفة فإن اختار أخذه فالزكاة عليه وإن رده فعلى الورثة إخراج الزكاة عن العبد وإن لم يخرج من الثلث فهو ميراث للورثة إن قبل الوصية وإن زكاة عليهم كشيء على الشركاء وإن مات الموصى له قبل أن يختار قبولهم أو ردهم فورثته يقومون مقامه فإن اختار أو قبله فعليه زكاة الفطر في مال أبيهم ولو أوصى لرجل برقبة عبد وخدمته لا يخرجها الموصى له فزكاة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقبل الموصى له بالرقبة كانت زكاة الفطر على الورثة (قال الشافعي) وإن مات رجل وله رقيق وعليه دين بعد هلال شوال فالزكاة عليه في ماله عنه وعنهم وإن مات قبل الهلال فالزكاة على الورثة لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا في الدين ولا يؤدي الرجل عن مكاتبه إذا كانت كتابته صحيحة ولا على المكاتب أن يؤدي عن نفسه فإن كانت كتابته فاسدة فهو مثل رقبة فيؤدي عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) ويؤدي ولي الصبي والمعترة عنهم ما وعن تلزمهم ما مؤنته كما يؤدي الصحيح وكل من دخل عليه هلال شوال وعنده قوة وقوت من يقوته يومه وليلته وما يؤدي به زكاة الفطر عنهم وعن أداها عنه وعنهم فإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي به زكاة الفطر عنه أو عن بعضهم أداها فإن لم يكن عنده إلا قوته وقوتهم فلا شيء عليه فإن كان فيهم واحد للفضل عن قوت يومه أدى عن نفسه إذا لم يؤدي عنه ولا يتبين لي أن تجب عليه لأنهم فروضة على غيره فيه ولا بأس أن يؤدي الرجل زكاة الفطر يأخذها وغيرهما من الصدقات المفروضة والتطوع وكل مسلم في الزكاة سواء وليس على أحد لا شيء عنده أن يستسلف زكاة الفطر وإن وجد من يسلفه ولو أيسر بعد هلال شوال لم يجب عليه أن يؤدي لأن وقتها قد زال وهو غير واجد ولو أخرجهما كان أحب إلى (قال الشافعي) وإذا باع الرجل عبدا بغير فاسد أو زكاة الفطر على البائع لأنه لم يخرج من ملكه وكذلك لو رهنه رهنا فاسدا أو صحيحا فزكاة الفطر على مالكه وإذا زوج الرجل أمة عبدا فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فإن زوجهما حرا فعلى الحر الزكاة إذا خلى بينه وبينها فإن لم يخل بينه وبينها فعلى السيد الزكاة

التي صلى الله عليه وسلم أنه فسر حتى يكون معارضا للأحاديث سواء فأصل قول الشافعي أن العمرة فرض وأداء الفرضين في وقت الحج أفضل من أداء فرض واحد لأن من كثرة عمله لله كان أكثر في ثواب الله

(باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك)

(قال الشافعي) قال الله جل وعز فنقطع بالعمرة إلى الحج الآية فإذا أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة صار قوله وإن لم يقبلها أو عليها الحج كذا في النسخ وانظر كتبه صحيحة

فان كان الزوج الحر معسر افعلى سيد الامة الزكاة واذا وهب الرجل لولده الصغير امة أو عبدا ولا مال لولده غيره فلا يتبين أن تجب الزكاة على أبيه لان مؤنته ليست عليه الا أن يكون مرضعا أو من لا غنى بالصغير عنه فيلزم أباه نفقتهم والزكاة عنهم وان حبسهم أبوه لخدمته نفسه فقد أساء ولا يتبين أن عليه زكاة الفطر فيهم لانهم ليسوا بمن تلزمه النفقة عليهم فان كان لابنه مال أدى منه عن رقيق ابنه وان استأجر لابنه مرضعا فليس على أبيه زكاة الفطر عنها وليس لغيره من الصبي أن يخرج عنه زكاة فطروا أن أخرجهما غير امرأ كما ضمن

(باب مكيلة زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول إن أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاجا أو معتمرا فغضب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال إني أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الشافعي) ولا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر الا صاع (قال الشافعي) والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الترو والشعير ولا يرى أبا سعيد الخدري عز أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضه انما عرا أنهم كانوا يخرجونه (قال الشافعي) وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن زكاة الفطر مما يقتات الرجل ومما فيه زكاة (قال) وأي قوت كان الاغلب على رجل أدى منه زكاة الفطر (١) وان وجد من يسلفه فاذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فلو أيسر من يومه أو من بعده لم يجب عليه اخراجهما من وقتها لان وقتها كان وليست عليه ولو أخرجهما كان أحب الى (قال الشافعي) واذا باع الرجل العبد بيعا فاسد افر زكاة الفطر على البائع لانه لم يخرج منه من ملكه وكذلك لو رهنه رجلا أو غصبه اياه رجل فزكاة الفطر عليه لانه في ملكه (قال الشافعي) وهكذا لو باع عبدا بالخير فأقبل شوال قبل أن يختار انقاذ البيع ثم أنفذه كانت زكاة الفطر على المشتري لانه ملكه بالعدا الاول وان كان الخيار للمشتري وقفت زكاة الفطر فان احتار فهو على المشتري وان رده فهو على البائع (قال أبو محمد) وفيه قول آخر ان زكاة الفطر على البائع من قبل أنه لا يتم ملكه عليه الا بعد اختياره أو مضى أيام الخيار (قال الشافعي) واذا زوج الرجل أمة العبد فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فان زوجها فاعلى الحر أداء زكاة الفطر عنها وان كان محتاجا فاعلى سيد هاز زكاة الفطر عنها ولو زوجها فاعلى بدخلها عليه أو منعها منه فزكاة الفطر على السيد واذا وهب الرجل لولده الصغير عبدا أو أمة ولا مال للصغير فلا يبين أن على أبيه فيهم زكاة الفطر وليسوا بمن مؤنته عليه الا أن تكون مرضعا أو ممن لا غنى للصغير عنه فتلزم أباه نفقتهم وزكاة الفطر عنهم (قال) فان حبسهم أبوه لخدمته نفسه فقد أساء ولا يبين أن عليه فيهم صدقة الفطر لانهم ليسوا بمن تلزمه نفقتهم بكل حال انما تلزمه بالحبس لهم وان استأجر لابنه مرضعا فليس عليه فيها زكاة الفطر ولا يكون ابن ليس بولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر وان أخرجهما أو زكاة غيرهما غير امرأ كما ضمن ويرفع ذلك الى الحاكم حتى يأمر من يخرجها عنه ان كانت الحنطة أو الذرة أو العلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعا من النبي صلى الله عليه وسلم ليس له عندى أن ينقص من ذلك شيئا ولا تقوم الزكاة ولو قومت كان لو أدى صاع زبيب (٢) ضرر على أدنى ثمان أصع حنطة (قال الشافعي) ولا يؤدي من الحب

متمتعان له أن يصوم حين يدخل في الحج وهو قول عرو بن دينار (قال) وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم اذا لم يجده هديا وان يكون آخر ماله من الايام الثلاثة في آخر صيامه يوم عرفه لانه يخرج بعد عرفه من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم النحر ولا يصام فيه ولا أيام منى لهنى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وان من طاف فيها فقد حل ولم يجز أن أقول هذا في حج وهو خارج منه وقد كنت أراه وقد يكون من قال يصوم أيام منى

(١) قوله وان وجد من يسلفه كذا في النسخ ولعل هذه الجملة مقدمة من النساخ وحققها التأخير بعد قوله فاذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فانظر كتبه

(٢) قوله ضرر على الضرر بالضم غيب أبيض كبير الحب قليل الماء عظيم العنا سيد وجنس من غيب الطائف ٥٨ كتبه

غير الملب نفسه ولا يؤدي دقيقا ولا سويقا ولا قيمته وأحب لأهل البادية أن لا يؤديوا أنظلا لانه ان كان لهم قوت فاذ ومن قوت فانه قوت وكذلك لا يقتاتون الحنظل والذي لا شئ فيه أن يتكافروا أداء قوت أقرب أهل البلدان هم - لم لا يتم يقتاتون من ثمره لا زكاة فيهم فيؤدون من ثمرة فيها زكاة صاعا عن كل انسان وأهل البادية واقرينة في هذا سواء لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحدا من المسلمين دون أحد ولو أذوا أنفسهم بيني أن أرى عليهم إعادة وما أذوا أوغ - بهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الاقط فعليهم الاعادة (قال الشافعي) ولا أعلم من يقتات القطنية وان لم تكن يقتات فلا تجزى زكاة وان كان قوم يقتاتونها اجزأت عنهم زكاة لان في أصلها الزكاة (قال) ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعير وان كان قوته الشعير ولا يجوز أن يخرج زكاة واحدة الا من صنف واحد ويجوز اذا كان قوته الشعير أن يخرج عن واحد أو أكثر شعيرا وعن واحد أو أكثر حنطة لانهم لا يفضل كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن التي هي أعلى ولا يقال جاء بعدل من شعير انما يقال لهذا جعل له أن يؤدي شعيرا اذا كان قوته لا يأت الزكاة في شعير دون حنطة وان كان قوته حنطة فإراد أن يخرج شعيرا لم يكن له لانه أدنى مما يقتات كما لا يكون له أن يخرج تمرا رديئا وقراطيبا ولا سنادون سن وحب عليه وله أن يخرج نصف صاع تمر رديء ان كان قوته وان تكلف نصف صاع جيد فأخرجه معه أجزاء لان هذا صنف واحد والحنطة والشعير صنفان فلا يجوز أن يضم صنف الى غيره في الزكاة واذا كانت حنطة أخرجه من أيها شاء زكاة الفطر (قال الشافعي) واذا كان له تمر أخرجه من وسطه الذي يجب فيه الزكاة فان أخرجه من أعلاه كان أحب الي ولا يكون له أن يخرج من تمر ولا حنطة ولا غيرها اذا كان مسوسا أو معيبا لا يخرج له الا سالما ويجوز له أن يخرج حقه قديما سالما لم يتغير طعمه أو لونه فيكون ذلك عيبا فيه

(باب مكيلة زكاة الفطر الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض ابن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط وأخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول ان أبا سعيد الخدري قال كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى قدم معاوية حاجا ومعترا فخطب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال اني أرى المدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الشافعي) فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم نأخذ (قال الشافعي) ويؤدي الرجل من أي قوت كان الاغلب عليه من الحنطة أو الذرة أو العلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يؤدي ما يخرج من الحب لا يؤدي الا الحب نفسه لا يؤدي سويقا ولا دقيقا ولا يؤدي قيمته ولا يؤدي أهل البادية من شئ يقتاتونه من الفث والحنظل وغيره أو ثمرة لا تجوز في الزكاة ولا يكلفون أن يؤديوا من قوت أقرب البلاد اليهم - ممن يقتات الحنطة والذرة والعلس والشعير والتمر والزبيب لا غير - وان أدوا أقطا أخرج عنهم وما أدوا أو غيرهم من شئ ليس في أصله الزكاة غير الاقط أعادوا (قال الشافعي) ولا أعلم أحدا يقتات القطنية فان كان أحد يقتاتها اجزأت عنه لان في أصلها الزكاة وان لم يقتتها لم تجز عنه ولا يجوز أن يخرج رجل نصف صاع حنطة ونصفها شعيرا وان كان قوته الشعير لا يجوز أن يخرج زكاة الا من صنف واحد ويجوز أن يخرج عن نفسه وعن بعض من عمن حنطة ويخرج عن بعض من عمن شعيرا كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن الاعلى وان كان قوته حنطة فأراد أن يؤدي شعيرا لم يكن له لانه أدنى مما يقتات ولا يكون له أن يخرج تمرا طيبا وقر رديئا ولا شيئا دون شئ وجب عليه وان أخرج تمرا رديئا وهو قوته أجزاء وان كان له تمر أخرجه من وسطه الزكاة فلا يجوز أن يخرج من تمر أو حنطة ولا غيرها اذا كان مسوسا ولا معيبا لا يخرج له الا سالما

دعب عنه فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها (قال المزني) قوله هذا قياس لانه لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وسلم سوى في نفسه عنها وعن يوم النحر فاذا لم يجز صيام يوم النحر لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عنه فكذلك أيام منى لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عنها (قال) وبصوم السبعة اذا رجع الى أهله فان لم يصم حتى مات تصدق عما أمكنه فلم يصمه عن كل يوم مدام حنطة فان لم يجت ودخل في الصوم ثم وجد الهدى فليس عليه الهدى وان

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي ومن أخرجه زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده ليقسمها فضاغت منه وكان من يجذر زكاة الفطر فعليه أن يخرجها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئ منه إلا أداء ما كان من أهل الأداء الذين يجب عليهم (قال الشافعي) وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك فان تولاها رجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العالمين وسهم المؤلف ساقطان (قال) ويسقط سهم العالمين لأنه تولاها بنفسه فليس له أن يأخذ عليه أجر أو يقسمها على الفقراء والمساكين وفي الرقاب وهم المكاتبون والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يجده فعليه ضمان حقه منها (قال الشافعي) ويعطى الرجل زكاة ماله ذوى رجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحجمهم إلى أن يعطيه إياها إذا كان ممن لا تارز به نفقته بكل حال ولو أنفق عليه متطوعا أعطاه منها لأنه متطوع بنفقته لأنهم لا يارزونه (قال الشافعي) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها عندهم من تجمع عنده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبي مليكة ورجل يقول له إن عطاء أفرنى أن أطرح زكاة الفطر في المسجد فقال ابن أبي مليكة أفتاك العليج غير رأيه أقسمها فأعطاها ابن هشام أحراسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البجلي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول أدفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لا أرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

أهدى فحسن وحاضرو
المسجد الحرام الذين
لامتعة عليهم من كان
أهله دون ليلتين وهو
حينئذ أقرب المواقيت
ومن سافر إليه صلى صلاة
الحضر ومنه يرجع من
لم يكن آخر عهده الطواف
بالبيت حتى يطوف
فإن جاوز ذلك إلى أن
يصير مسافرا أجزأه دم

(باب مواقيت الحج)

(قال الشافعي) ميقات
أهل المدينة من ذى
الحليفة وأهل الشام
ومصر والمغرب وغيرها
من الخفة وأهل تهامة
البن بلام وأهل نجد
البن قرن وأهل المشرق
ذات عرق ولواهلوا من

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني) قال الشافعي فمن أخرجه زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده ليقسمها فضاغت منه وكان من يجده فعليه أن يخرجها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئ منه إلا أداءه وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك وإذا تولاها الرجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العالمين والمؤلفة قلوبهم ساقطان ويسقط سهمها على الفقراء والمساكين وفي الرقاب وهم المكاتبون والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يعطه وهو يجده فعليه ضمان حقه منها وللرجل إذا أخرجه زكاة الفطر أن يعطيهها ذوى رجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحقهم أن يعطيه إذا كانوا ممن لا تارز به نفقتهم وقسم الرجل زكاة الفطر حسن وطرحها عندهم من تجمع عندهم يجزئه إن شاء الله كان ابن عمر وعطاء بن أبي رباح يدفعانها إلى الذي تجمع عنده (قال الربيع) سئل الشافعي عن زكاة الفطر فقال تلها أنت بيدك أحب إلى من أن تطرحها من قبل أنك على يقين إذا أعطيتها بنفسك وأنت إذا طرحتها لم تنقن أنها موضعت في حقها

(باب الرجل يختلف قوته)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كان الرجل يقاتل حموه بمختلفة شعير أو حنطة وغراوز يبيها فلا اختيار له أن يخرج زكاة الفطر من الحنطة ومن أيها أخرجه أجزأه إن شاء الله تعالى (قال) فان كان يقاتل حنطة فأراد أن يخرج زبيبا أو تمر أو شعيرا كرهت له ذلك وأجبت لو أخرجه أن يعيد فيخرج حنطة لأن الأغلب من القوت كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة التمر وكان من يقاتل الشعير قليلا ولعله لم يكن بها أحد يقاتل حنطة ولعل الحنطة كانت بها شيها (١) بالطرفة ففرض النبي صلى الله عليه وسلم أن عليهم زكاة الفطر من قوتهم ولا أحب إذا اقتات رجل حنطة أن يخرج غيرها وأحب لو

(١) الطرفة بالضم
ما يستطرف أى يستطع
كذا في المصباح كته

اقتات شعيرا أن يخرج حنطة لانها أفضل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر والامرة واحدة فانه أخرج شعيرا (قال الشافعي) وأحسب نافعاً كان مع عبد الله من عمر وهو يقات الحنطة وأحب إلى ما وصفت من إخراج الحنطة (قال الشافعي) وإن اقتات قوم ذرة أو دخنأ أو أرزاً أو أى حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرض زكاة الفطر من الطعام وسمى شعيراً أو غراً فقد علقنا عنه أنه أراد من القوت فكان مسمى من القوت مما فيه الزكاة فإذا اقتاتوا طعاماً فيه الزكاة فأنجزوا منه أجر أعظم من أن شاء الله تعالى وأحب إلى في هذا أن يخرجوا حنطة الآن يقتاتوا تمر أو شعيراً فيخرجوا به ما اقتاتوا (باب الرجل يختلف قوته الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان الرجل يقات حبواً بشعير أو حنطة وزبيباً أو غراً فأحب إلى أن يؤدي من الحنطة ومن أيها أخرج أجره فإن كان يقات حنطة فأراد أن يخرج زبيباً أو غراً أو شعيراً كرهته وأحببت أن يعيد وإن اقتات قوم ذرة أو دخنأ أو أرزاً أو سلماً أو أى حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها وكذلك إن اقتاتوا القطنية

(باب من أعسر زكاة الفطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ومن أهل عليه شوال وهو معسر زكاة الفطر ثم أيسر من يوم الفطر أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب إلى أن يؤدي زكاة الفطر متى أيسر في شهرها أو غيره (قال) وإنما قلت وقت زكاة الفطر هلال شوال لأنه خروج الصوم ودخول أول شهر الفطر كالوكان رجل على رجل حل حق في أنسلاخ شهر رمضان حل إذا رأى هلال شوال لا إذا طلع الفجر من ليلة هلال شوال ولو جاز هذا في كل يوم من شوال بعد يوم وعشر وأكره ما لم ينسلخ شوال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر يأخذها إذا كان محتاجاً أو غيره ما من الصدقات المفروضة وغيرها وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستسلف زكاة

(باب جماع فرض الزكاة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الزكاة في غير موضع من كتابه (١) قد كتبت في آخر الزكاة فقال في غير آية من كتابه أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة يعني أعطوا الزكاة وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية (قال الشافعي) فرض الله عز وجل على من له مال يجب فيه الزكاة أن يؤدي الزكاة إلى من جعل له وفرض على من ولي الأمر أن يؤدي إلى الوالي إذا لم يؤديها وعلى الوالي إذا أدها أن لا يأخذها منه لأنه سبأها زكاة واحدة لازكائين وفرض الزكاة مما أحكم الله عز وجل وفرضه في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وبين في أي المال الزكاة وفي أي المال تسقط وكم الوقت الذي إذا بلغه المال حلت فيه الزكاة وإذا لم يبلغه لم تكن فيه زكاة ومواقب الزكاة وما قدرها قبحاً وخس ومنها عشر ومنها نصف عشر ومنها ربع عشر ومنها بعدد يختلف (قال الشافعي) وهذا من بيان الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الإبانة عنه (قال) وكل ما وجب على مسلم في ماله بلا جناية جناها أو جناها من يكون عليه العقل ولا تطوع نطوع به ولا شيء أوجبه خوف ماله فهو زكاة والزكاة صدقة كلاهما لها اسم فإذا ولي الرجل صدقة ماله أو ولي ذلك الوالي فعلى كل واحد منهما أن يقسمها حيث قسمها الله ليس له خلاف ذلك وقد بينا ذلك في مواضعه ونسأل الله التوفيق

(كتاب قسم الصدقات)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فأحكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه ثم أكرهها

العقيق كان أحب إلى والمواقيت لاهلها ولكل من يمر بها ممن أراد سجا أو عرة وأبهم مربيقات غيره ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات ذلك البلد الذي مر به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء ومن سلك برا أو بحرا تأخى حتى يهل من حدو المواقيت أو من ورائها ولو أتى على ميقات لا يريد سجا ولا عسرة فجاوز ثم بدله أن يحرم أحرم منه وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات فيمقاه من حيث يحرم من أهله لا يجاوزه وروى عن ابن عمر أنه أهل من الفرع

(١) قوله قد كتبت في آخر الزكاة ثبتت هذه الجملة في جميع أصول الأمم وانظر - رعبارة من هي كتبه معجده

فقال فريضة من الله (قال) وليس لاحد أن يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الاصناف موجودة لانه انما يعطى من وجده كقوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وكقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم وكقوله ولهن الربع مما تركتم ومعقول عن الله عز وجل أنه فرض هذا لمن كان موجوداً يوم موت الميت وكان معقولا عنه أن هذه السهمان لمن كان موجوداً يوم تؤخذ الصدقة وتقسم (قال) وإذا أخذت الصدقة من قوم قسمت على من معهم في دارهم من أهل هذه السهمان ولم يخرج من جيرانهم إلى أحد حتى لا يبقى منهم أحد يستحقها (أخبرنا) مطرف عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن معاذ بن جبل أنه قضى أيام رجل انتقل من خلاف عشيرته فعشره وصدقته إلى خلاف عشيرته (قال الشافعي) وهو ما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة إلى جيران المال ولم يجعلها على جيران مالك المال إذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا وكيع بن الجراح أو ثقة غيره أوهما عن زكريا بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن فإن أجابوك فأعلمهم أن عليهم الصدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم (قال) وهذا مما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة إلى جيران المال ولم يجعلها إلى جيران مالك المال إذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن شريك بن عبد الله بن أبي غر عن أنس بن مالك أن رجلاً قال يا رسول الله نأشدنك الله الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا فقال اللهم نعم (قال) ولا تنقل الصدقة من موضع حتى لا يبقى فيه أحد يستحق منها شيئاً

(جاء بيان أهل الصدقات) قال الشافعي رحمه الله الفقير والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعاً زمنياً كان أو غير زمن سائلاً كان أو متعقفاً ۞ والمستكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعاً ولا تغنيه سائلاً كان أو غير سائلاً (قال) وإذا كان فقيراً أو مسكيناً فأغناؤه وبعاله كسبه أو حرفته فلا يعطى في واحد من الوجهين شيئاً لانه غنى بوجه ۞ والعاملون عليها المتولون لقبضهم من أهلها من السعاة ومن أعانهم من عريف لا يقدر على أخذها إلا بمعرفته فأما الخليفة ووالي الاقليم العظيم الذي تولى أخذها عامل دونه فليس له فيها حق وكذلك من أعان واليها على قبضها من به الغنى عن معونته فليس له في سهم العاملين حق وسواء كان العاملون عليها أغنياء أو فقراء من أهلها كانوا أو غرباء إذا ولواهم العاملون ويعطى أعوان ادارة والى الصدقة بقدر معوناتهم عليها ومنفعتهم فيها ۞ والمؤلفة قلوبهم من دخل في الاسلام ولا يعطى من الصدقة مشركاً يتألف على الاسلام فان قال قائل أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين بعض المشركين من المؤلفة فتلك العطايا من النبي ومن مال النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا من مال الصدقة ومباح له أن يعطى من ماله وقد خول الله تعالى المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموالهم وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كاسمى لا على من خالف دينهم (قال) والرقاب المكاتبون من جيران الصدقة فان اتسع لهم السهم أعطوا حتى يعتقوا وان دفع ذلك الولى الى من يعتقهم ففسن وان دفع السهم أجزأه وان ضاقت السهمان دفع ذلك الى المكاتبين فاستعوا بها في كتابتهم ۞ والغارمون صنفان صنف اذا أوفى مصلحتهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والنقد فيعطون في غرمهم بعجزهم فان كان لهم عروض أو نقد يقضون منه ديونهم فهم أغنياء لا يعطى منهم شيئاً ويقضون من عروضهم أو من نقودهم ديونهم وان قضوها فكان قسم الصدقة ولهم ما يكونون به أغنياء لم يعطوا شيئاً وان كان وهم فقراء أو مساكين فساوا بأى الاصناف كانوا أعطوا لانهم من ذلك الصنف ولم يعطوا من صدقة غيره (قال) وإذا بقي في أيديهم من أموالهم ما يكونون به أغنياء وان كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهمان شيئاً لانهم من أشهل الغنى وانهم قديرون من الدين فلا يعطوا حتى لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء

وهذا عندنا أنه مرت
بمقاته لا يرد احراماً ثم
بداله فأهل منه أو جاء
الى الفرع من مكة أو
غيرها ثم بداله فأهل منه
وروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه لم
يكن يهل حتى تنبعث
به راحلته

(باب الاحرام والتلبية)

(قال الشافعي) وإذا
أراد الرجل الاحرام
اغسل لحرامه من
مقاته وتجره وليس اراراً
ورداء أبيضين ويتطيب
لاحرامه ان أحب قبل
أن يحرم ثم يصلى ركعتين
ثم يركب فإذا توجهت
به راحلته لبي ويكفيه
أن ينوى حجاً أو عمرة

(قال) وصف اذا نوافي جمالات وإصلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل جمالهم أو عامتهم ان بيعت
أضر ذلك بهم وان لم يقتروا فاعطى هؤلاء ما يوقروا وضعهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا
غرهمهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن (١) رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن مخارق الهلالى
قال تحملت بحمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤديها أو تخرجها عنك عند ادا قدم
نعم الصدقة يا قبيصة المسئلة حرمته الا في ثلاث رجل تحمل حمالة فخلت له المسئلة حتى يؤد بها ثم يسلك
ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شهده أو تكلم ثلاثة من ذوى الحجامن قومه أن به حاجة أو فاقة فخلت له
المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يسلك ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله حتى
يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يسلك وما سوى ذلك من المسئلة فهو سحت (قال الشافعى)
وهذا أنا أخذ وهو معنى ما قلت فى الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم تحمل المسئلة فى الفاقة والحاجة
يعنى والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يصيب سدادا من
عيش يعنى والله أعلم أقل من اسم الغنى وبذلك نقول وذلك حين يخرج من الفقر أو المسكنة ويعطى من
سهم سبيل الله جل وعز من غرام من جيران الصدقة فقيرا كان أو غنيا ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج الى
الدفع عنهم فيعطاهم من دفع عنهم المشركين وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يردون السفر فى غير
معصية فيجوزون عن بلوغ سفرهم إلا معونة على سفرهم وأما ابن السبيل بقدر على بلوغ سفره بلا معونة
فلا يعطى لأنه ممن دخل فى جملة من لا تحل له الصدقة وليس ممن استثنى أنها تحل له ومخالف للغازى فى
دفع الغازى بالصدقة عن جماعة أهل الاسلام ومخالف للغارم الذى اذان فى منفعة أهل الاسلام وإصلاح
ذات البين والعامل الغنى بإصلاح أهل الصدقة وهو مخالف للغنى يمدى له المسالون لان الهدية تطوع
من المسكين لأن الغنى أخذها بسبب الصدقة وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحل
لمن لا تحل له الصدقة من آل محمد صلى الله عليه وسلم وهم أهل الجنس ومن الاغنياء من الناس وغيرهم

(باب من طلب من أهل السهمان)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى الاغلب من أمور الناس أنهم غير أغنياء حتى يعرف غناهم ومن طلب من
جيران الصدقة باسم فقرا أو مسكنة أعطى ما لم يعلم منه غيره أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن عدى بن الخيار قال حدثني رجلان أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله من الصدقة
فصعد فيهما النظر وصوب ثم قال ان شئكما لا لاحظ فيها الغنى ولا لقوى مكتسب (قال الشافعى) رأى النبي
صلى الله عليه وسلم جلد اظاشر يشبه الاكتساب الذى يستغنى به وغاب عنه العلم فى المال وعلم أن قديكون
الجلد فلا يعنى صاحبه مكسبه به إلا الكثرة عيال وإما الضعف خرفة فأعلمها ما أنهم ما ان ذكر أنهم لا غنى لهما
بمال ولا كسب أعطاهما فان قيل أين أعلمهما قيل حيث قال لاحظ فيها الغنى ولا لقوى مكتسب أخبرنا
ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن يزيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصلح الصدقة
لغنى ولا لذى مرة أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل
الصدقة الا لغازى سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بحاله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على
المسكين فاهدى المسكين للغنى (قال الشافعى) وبهذا قلنا يعطى الغازى والعامل وان كانا غنيين والغارم
فى الجملة على ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غارما غير الا غارما لا مال له يقضى منه فيعطى فى غرمه
ومن طلب سهم ابن السبيل وذكر أنه عاجز عن البلد الذى يريد الا بالمعونة أعطى على مثل معنى ما قلت من
أنه غير قوى حتى تعلم قوته بالمال ومن طلب بأنه يغزو أعطى غنيا كان أو فقيرا ومن طلب بأنه غارم أو عبد
بأنه مكاتب لم يعط الا ببينة يقوم على ما ذكر لان أصل أمر الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعبيد

عند دخوله فيه وروى
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر بالنفل
وتطيب لأحرامه وتطيب
ابن عباس وسعد بن أبى
وقاص (قال) فان
لبي حج وهو يرد عمرة
فهى عمرة وان لبي
بعرة يرد حجا فهو حج
وان لم يرد حجا ولا عمرة
فليس بشئ وان لبي
يريد الاحرام ولم ينو
حجا ولا عمرة فله الخيار
أيهما شاء وان لبي
بأحد هما فتنسبه فهو
قارن ويرفع صوته
بالتلبية لقول النبي صلى
الله عليه وسلم أتاني
جبريل عليه السلام
فأمرنى أن أمر أصحابى
(١) قوله رباب براء
مكسورة ومشتة تحتية
ثم موحدة كفى شرح
مسلم كتبه معجحه

أنهم غير مكاتبين حتى تعلم كتابتهم ومن طلب بابه من المؤلفة قلوبهم لم يعط إلا أن يعلم ذلك وما وصفته يستحق به أن يعطى من سهم المؤلفة

(باب يعلم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أعطى الوالي القاسم الصدقة من وصفنا أن عليه أن يعطيه بقوله أو ببينة تقوم له ثم علم بعد اعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نزع ذلك منهم وأعطاه غيرهم من يستحقه (قال) وإن أفلسوا به أو (١) فاقوه فلم يقدر لهم على مال ولا عين فلا ضمان على الوالي لأنه أمين إن يعطيه وبأخذ منه لا لبعضهم دون بعض وإن أخطأ وانما كاف فيه الظاهر مثل الحكم فلا يضمن الآخر من معا ومضى ما قدر على ما فات من ذلك أو قدر على غيره أغرمه موه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه (قال الشافعي) وإن كانوا ما قودفعه إلى ورثته إن كانوا فقراء أو أغنياء دفعه إليهم لأنهم استحقوه في اليوم الذي أعطاه غيرهم وهم يومئذ من أهله وإن كان المتولى القسم رب المال دون الوالي فعلم أن بعض من أعطاه ليس من أهل السهمان أما ما أعطاهم على مسكنة وفقير وغرم أو ابن سبيل فاذا هم بمالك أو ليسوا على الحال التي أعطاهم لها رجع عليهم فأخذهم منهم فقسمه على أهله فإن ماتوا أو أفلسوا ففيها قولان أحدهما أن عليه ضمانه وأداءه إلى أهله ومن قال هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفيها أهلها ولا يبرئه منها إلا أن يدفعها إلى أهلها كما لا يبرئه ذلك من شيء لزمه فأما الوالي فهو أمين في أخذها وأعطائها لا ترى أنه لا يضمن صاحب الصدقة الدافع إلى الوالي وأنه يبرأ بدفعه إليه الصدقة لأنه أمر بدفعها إليه والقول الثاني أنه لا ضمان على صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كما لا يضمن الوالي (قال) وإن أعطاهم رجلا على أن يغزو أو رجلا على أن يسير من بلد إلى بلد فاقامنا من عمنها الذي أعطاهما وأعطاه غيرهما ممن يخرج إلى مثل مخرجهما

(باب جماع تفريق السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي لو ألى الصدقة أن يبدأ بأمر بان يكتب أهل السهمان ويوضعون مواضعهم ويحصى كل أهل صنف منهم على حدهم فيحصى أسماء الفقراء والمساكين ويعرف كم يخرجهم من الفقر أو المسكنة إلى أدنى اسم الغني وأسماء الغارمين ومبلغ غرم كل واحد منهم وابن السبيل وكم يبلغ كل واحد منهم البلد الذي يريد والمكاتبين وكم يؤدي كل واحد منهم حتى يعتقوا وأسماء الغزاة وكم يكفيهم على غاية مغازيهم ويعرف المؤلفة قلوبهم والعاملون عليها وما يستحقون به لهم حتى يكون قبضه الصدقات مع فراغه من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان أو بعدها ثم يخرج الصدقة ثمانية أجزاء ثم يفرقها كما أوصف أن شاء الله تعالى وقد مثلت لك مثالا كان المال ثمانية آلاف فلكل صنف ألف لا يخرج عن صنف منهم من الألف شيء وفيهم أحد يستحقه فأحصينا الفقراء فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم يخرج واحد منهم من الفقر بمائة وآخر من الفقر بثلاثمائة وآخر من الفقر بستائة فأعطينا كل واحد ما يخرج من الفقر إلى الغني وميزنا المساكين هكذا فوجدنا الألف يخرج المائة من المسكنة إلى الغني فأعطيناهموها على قدر مسكنتهم كما وصفت في الفقراء لا على العدد ولا وقت فيما يعطى الفقراء والمساكين إلى ما يصيرهم إلى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغنياء لا غنى سنة ولا وقت ولكن ما يعقل أنهم خارجون به من الفقر أو المسكنة إذا دخلوا في أول منازل الغني أن أغنى أحدهم درهم مع كسبه أو ماله لم يرد عليه وإن لم ينفه الألف أعطيها إذا اتسعت الأسهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاحظفها للغني والغني إذا كان غنيا بالمال ولا لقوى مكتسب يعني والله تعالى أعلم ولا فقير استغنى

أو من معي أن يرفعوا
أصواتهم بالتلبية (قال)
ويلبي المحرم قائما
وقاعدا وراكبا ونازلا
وجنبا ومتطهرا وعلى
كل حال رافعا صوته في
جميع مساجد الجاعات
وفي كل موضع وكان
السلف يستحبون
التلبية عند (٢) اضطمام
الرفاق وعند الاشراف
والهسوط وخلف
الصلوات وفي استقبال
الليل والنهار وبالاستقبال
وتجنبه على كل حال
(قال) والتلبية
أن يقول ليبيك اللهم
ليبيك ليبيك لا شريك
لك ليبيك ان الحمد
والنعمه لك والملائك
(١) فاقوه أي سبقوه
وأعجزوه كما يفيد قوله فلم
يقدر الخ كسبه معججه
(٢) اضطمام الرفاق أي
ازدحامهم اقتعال من
الضم كسبه معججه

بكسبه لانه أحد الغنائم ولكنه صلى الله عليه وسلم فرق الكلامين لا فراق سبب الغنائم فالغني الاول الغني بالمال الثاني لا يضر معه ترك الكسب رزق فيه الكسب وهو الغني الاعظم والغني الثاني الغني بالكسب فان قيل قد يذهب الكسب بالمرض قيل ويذهب المال بالتلف وانما ينظر اليه بالحال التي يكون فيها القسم لاني حال قبلها ولا بعدها لان ما قبلها ماض وما بعدها لا يعرف ما هو كائن فيه وانما الاحكام على يوم يكون فيه القسم والقسم يوم يكون الاستحقاق ووجدنا الغارمين فنظرنا في غرمهم فوجدنا الالف فخرجه مع من الغرم على اختلاف ما يخرج كل واحد منهم فأعطيناهم الالف كلها على مثال ما أعطينا الفقراء والمساكين ثم فعلنا هذا في المكاتبين كما فعلنا في الفقراء والمساكين والغارمين ثم نظرنا في أبناء السبيل ففكرناهم ونظرنا البلدان التي يريدون فان كانت بعيدة أعطيناهم الحلال والنفقة وان كانوا يريدون البداء فالبداء وحدها وان كانوا يريدون البداء والرجعة فالبداء والرجعة والنفقة مبلغ الطعام والشراب والكراء وان لم يكن لهم ملبس فالملبس باقل ما يكفي من كان من أهل صنف من هذا أو أقصده وان كان المكان قريبا وابن السبيل ضعيفا فكذا وان كان قريبا وابن السبيل قوي بالنفقة دون الجولة اذا كان بلادا عشي مثلها مأهولة متصلة بالماء مأمونة فان (١) انتابت مياهاها أو أخافت أو وحشت أعطوا الجولة ثم صنع بهم فيها كما وصفت في أهل السهمان فلههم يعطون على المؤنة لا على العدد ويعطى الغزاة الجولة والرحل والسلاح والنفقة والكسوة فان اتسع المال زيدوا الخيل وان لم يتسع فحولة الا بدان بالكراء ويعطون الجولة بادئين وراجلين وان كانوا يريدون المقام أعطوا المؤنة بادئين وقوة على المقام بقدر ما يريدون منه على قدر مغازيهم ومؤناتهم فيها على العدد وما أعطوا من هذا افضل في أيديهم لم يضيّق عليهم أن يتولوه ولم يكن للوالي أخذهم منهم بعد أن يغزوا وكذلك ابن السبيل (قال) ولا يعطى أحد من المؤلفة فلو بهم على الاسلام ولان كان مسلما الا أن ينزل بالمسلمين نازلة لا تكون الطاعة للوالي فيها فاعطه ولا أهل الصدقة (٢) المولين أقوياء على استخراجها الا بالمؤلفة لها وتكون بلاد أهل الصدقات متشعبة بالبعد أو كثرة الاهل أو منعهم من الاداء أو يكون قوم لا يوثق بشباتهم فيعطون منها الشيء على قدر ما يرى الامام على اجتهاد الامام لا يبالغ اجتهاده في حال أن يزيدهم على سهم المؤلفة وينقصهم منه ان قدر حتى يقوى بهم على أخذ الصدقات من أهلها وقدرى أن عدى بن حاتم أي أبابكر بنحو ثلثمائة بعير صدقة قومهم فاعطاهم منها ثلاثين بعيرا وأمره بالجهاد مع خالد فجاءهم معه بنحو من ألف رجل ولعل أبابكر أعطاهم من سهم المؤلفة أن كان هذا ثابتا فاني لأعرفه من وجه يثبت أهل الحديث وهو من حديث من ينسب الى بعض أهل العلم بالردة (قال) ويعطى العاملون عليها بقدر أجور مثلهم فيما تكفوا من السفر وقاموا به من الكفاية لا يزدادون عليه شيئا وينبغي للوالي أن يستأجرهم أجرة فان أغفل ذلك أعطاهم أجر أمثالهم فان ترك ذلك لم يسعهم أن يأخذوا الا قدر أجور أمثالهم وسواء كان ذلك سهما من أسهم العاملين أو سهم العاملين كله انما لهم فيه أجور أمثالهم فان جاوز ذلك سهم العاملين ولم يوجد أحد من أهل الامانة والكفاية يلى الا بمجاوزة العاملين رأيت أن يعطيهم الوالي سهم العاملين تاما ويزيدهم قدر أجور أمثالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الفئ والغنمة ولو أعطاهم من السهمان معه حتى يوفهم أجور أمثالهم ما رأيت ذلك والله أعلم ضيقا عليه ولا على العامل أن يأخذ لانه ان لم يأخذ ضاعت الصدقة ألا ترى أن مال اليتيم يكون بالموضع فيستأجر عليه اذا خيف ضيعته من يحفظه وان أتى ذلك على كثير منه وقلما يكون أن يعجز سهم العاملين عن مبلغ أجرة العامل وقد يوجد من أهل الصدقة أمين يرضى بسهم العامل وأقل منه فيولاه أحب الي

لا شريك لها لانها نبيه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يضيّق أن
يزيد عليه وأختار أن
يفرد تلبية رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يقصر
عنها ولا يجاوزها الا أن
يرى شيئا يعجبه فيقول
ليكن ان العيش عيش
الآخرة فانه لا يرى
عنه من وجه يثبت أنه
زاد غير هذا فاذا فرغ
من التلبية صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم
وسأل الله رضاه والجنة
والمستغذ برحمته من
النار فانه يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال) والمرأة في ذلك
كالرجل الا ما أمرت به

(١) انتابت المياها أي

بعدت كذا في كتب
اللغة كتبه صحيحه

(٢) قوله المولين كذا

في السبخ ولعله محرف

من التسخ والوجه

المولين بالواو لانه صفة

للمرفوع كالا يخفى كتبه

متصححه

(باب جماع بيان قسم السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وجماع ما قسمنا على السهمان على استحقاق كل من سبي لاهل العدد ولا على أن

من السر وأسترها
أن تخفض صوتها
بالتلبية وإن لها أن تلبس
القميص والقباء والدرع
والسراويل والخمار
والخفين والقفازين
واحرامها في وجهها
فلا تخمره وتسدل
عليه الثوب وتجاهه
عنه ولا تفسه وتخمر
رأسها فان خمرت
وجهها عامدة افتدت
وأحب إلى أن تختب
للأحرام قبل أن تحرم
وروى عن عبد الله بن
عبيد وعبد الله بن دينار
قال من السنة أن تسمع
المرأة يديه شيأ من
الحناء ولا تحرم وهي
(١) غفل وأحب لها

يعطى كل صنف سهمان لم يعرفه بالحاجة اليه ولا يمنعهم أن يستوفوا سهمانهم أن يأخذوا من غير هذا
فصل عن غيرهم لأن الله عز وجل أعطى كل صنف منهم سهماً موقفاً عطينا بالرجحين معافكان معقولا أن
الفقراء والمساكين والغارمين إذا أعطوا حتى يخرجوا من الفقر والمسكنة إلى الغنى والغرم إلى أن لا يكونوا
غارمين لم يكن لهم في السهمان شيء وصاروا أغنياء كالم يكن للأغنياء على الاستداء معهم شيء وكان الذي
يخرجهم من اسم الفقر والمسكنة والغرم يخرجهم من معنى أسمائهم وهكذا المكاتبون وكان ابن السبيل
والغازي يعطون مما وصفت من كفايتهم مؤنة سيلهم وغزوهم وأجرة الوالي العامل على الصدقة ولم يخرجهم
من اسم أن يكونوا في سبيل ولا غزاة ولا عاملين ما كانوا مسافرين وغزاة وعملوا فلم يعطوا إلا بالمعنى دون جماع
الاسم وهكذا المؤلفون فلم لا يوزل هذا الاسم عنهم ولما أعطى كل صنف من هؤلاء كل السهمان (قال) فهم
يجمعون في المعاني التي يعطون بها وإن تفرقت بهم الاسماء

(باب اتساع السهمان حتى تفضل عن بعض أهلها) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى
فاذا اتسعت السهمان فقد مثلت لها مثالا كانت السهمان ثمانية آلاف فوجدنا الفقراء ثلاثة يخرجهم
من الفقر مائة والمساكين خمسة يخرجهم من المسكنة مائتان والغارمين أربعة يخرجهم من الغرم ألف
في فضل عن الفقراء تسعمائة وعن المساكين ثمانمائة واستغرق الغارمون سهمهم فوقفتنا ألف وسبعمائة
التي فضلت عن الفقراء والمساكين فضممناها إلى السهمان الخمسة الباقية سهم الغارمين وسهم المؤلفين وسهم
الرقاب وسهم سبيل الله وسهم ابن السبيل ثم ابتدأنا بالقسم بين هؤلاء الباقيين كابتداءنا لو كانوا أهل
السهمان ليس لأحد من غير أهل السهمان معهم فأعطينا سهمهم ألف والفضل عن استغنى من أهل
السهمان منهم فإذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في حله الأصل وهو الثمن وما رد عليهم من
الفضل عن أهل السهمان وأردنا الفضل عنه على أهل السهمان معاً كما أردنا عليه وعلى أهل السهمان معه
الفضل عن غيره

(باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت السهمان ثمانية آلاف فكان كل سهم ألفاً فاحصينا الفقراء
فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر خمسمائة ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة خمسمائة
ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسأل الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضي على
قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغنى عنه فإذا استغنى عنه رد على
أهل السهمان معه ولم يكن لأحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان ثم هكذا يصنع في جميع أهل السهمان
(٢) وفي كل صنف منهم سهمه ولا يدخل عليه غيره حتى يستغنى ثم لا يكون أحد أحق بالفضل عنه من أهل
السهمان من غيره فان اختلف غرم الغارمين فكان عدتهم عشرة وغرم أحد سهم مائة وغرم الآخر ألف
وغرم الآخر خمسمائة فسألوا أن يعطوا على العدد لم يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم فكان غرمهم
عشرة آلاف وسهمهم ألفاً فيعطى كل واحد منهم عشر غرمه بالغاما بلغة فيعطى الذي غرمه مائة عشرة والذي
غرمه ألف مائة والذي غرمه خمسمائة تحسبن فيكونون قد سوي بينهم على قدر غرمهم لا على عددهم ولا
يزاد عليه فان فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عيده عليهم وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم
ما يصيبه لعشر غرمه فإذا لم تكن رقاب ولا مؤلفة ولا غارمون ابتدأ القسم على خمسة أسهم ففضت الثمانية
أسهم عليهم أخماساً وهكذا كل صنف منهم لا يوجد وكل صنف استغنى عيده بفضله على من معه من أهل
السهمان ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلد الذي أخذت به قل ولا كرح حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان

(١) قوله غفل بضم
الغين وسكون الفاء
أي خالية من الخضاب
لا أثر عليها منه مأخوذ
من قولهم ناقة غفصل
لا أثر عليها ولا علامة
كذافي كتب اللغة كتبه
مصححه
(٢) وفي فعل ماض
مبنى للفعول من التوفية
وكل صنف نائب فاعل
وسهمه مفعول ثان
كتبه مصححه

الأعطى حقه ولو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين قسمت الثمانية عليهم حتى يوفي الفقراء ما يخرجهم من الفقر ويعطى العاملون بقدر جزائهم

(باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وافرون فجمعنا الفقراء فوجدناهم (١) ووجدنا المساكين مائة يخرجهم من المسكنة ألف والغارمين فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الغرم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضي على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم وأعطى كل صنف منهم كاملا وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم فان أغناهم فذلك وإن لم يغنهم لم يعطوا شيئا إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم ولو كانت المسئلة بمجالها فضات السهمان عنهم كلهم فلم يكن منهم صنف يستغنى بسهمه أو في كل صنف منهم سهم لم يزد عليه لأنه ليس في المال فضل يعاديه عليه ولو كان أهل صنف منهم متماسكين لو تركوا ولم يعطوا في عامهم ذلك لما شكوا (١) وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لكثرة هم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن للوالي أن يزيدهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغنى غيرهم ثم يرد فضلان كان عليهم مع غيرهم ولم يجعلهم أولى بالفضل من غيرهم وإن كانوا أشد حاجة كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم بمعنى لغيرهم لشدة حاجة ولا علة ولكن يوفي كل ما جعل له وهكذا يصنع بجمع السهمان ولو أجذب أهل بلد وهلك مواسيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر يخصبون لا يخاف عليهم لم يحرر نقل صدقاتهم عن جبرتهم حتى يستغنوا فلا يقل شيء جعل لقوم إلى غيرهم أخرج منهم لأن الحاجة لا تخفى لاحدا أن يأخذ مال غيره

(باب قسم المال على ما يوجد)

(قال الشافعي) وأى مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه ولم يبدل بغيره ولم يبع فإن اجتمع حق أهل السهمان في بغير أو بقرعة أو شاة أو دينار أو درهم واجتمع فيه اثنين من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كإعطى الذي وهب لهم وأرضى لهم به وأقر لهم به واشتروا بمأموالهم وكذلك إن استحق أحدهم عشرة وآخر نصفه وآخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والديناير والدرهم حتى يشرك بين النفر في الدرهم والدينار ولا يباع عليهم بغيره ولا تباع الدينارين بدرهم ولا الدراهم بفولوس ولا بحنطة ثم يفرق بينهم وأما التمر والزبيب وما أخرجت الأرض فانه يكال لكل حقه

(باب جماع قسم المال من الوالى ورب المال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجميع ما أخذ من مسلم من صدقة فطر وخمس وكا زكاة معدن وصدقة ماشية وزكاة مال وعشر زرع وأى أصناف الصدقات أخذ من مسلم فقسمة واحد على الآية التي في براءة انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية لا يختلف وسواء قليله وكثيره على ما وصفت فإذا قسمه الوالى فقه سهم العاملين منه ساقط لأنه لا عامل عليه يأخذه فيكون له أجر فيه والعاملون فيه عدم فإن قال رب المال فانا ألى أخذته من نفسي وجميعه وقسمه فأخذ أجر مثلى قيل أنه لا يقال لك عامل نفسك ولا يجوز ذلك إذا كانت الزكاة فرضا عليك أن رد ذلك منائى فإن أديت ما كان عليك أن تؤديه والا كنت عاصيا ومنعته فإن قال فإن وليها غيري قيل إذا كنت لا تكون عاملا على غيرك لم يكن غيرك عاملا إذا استعملته أنت ولا يكون

أن تطوف لئلا ولا رمل عليها ولكن تطوف على حينها

(باب فيما يمتنع على المحرم من اللبس)

(قال الشافعي) ولا يلبس المحرم قميصا ولا عمامة ولا برنسا ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وإن لم يجد أزارا لبس سراويل لاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كله ولا يلبس ثوباً مسه

زعفران ولا ورس ولا شيء من الطيب ولا يغطي رأسه وله أن يغطي وجهه فإن

(١) بياض في جميع النسخ التي بيدنا (١) قوله وأهل كل

صنف كذا في النسخ ولعل لفظ كل خناس زيادة النسخ فانظر كتبه مصحح

احتاج الى تعطينه رأسه

وليس ثوب بخط وخفين
ففعّل ذلك من شدة برد
أوحران فعل ذلك كله في
مكانه كانت عليه فدية
واحدة وان فرق ذلك
شيأ بعد شي كان عليه
لكل لبسة فدية وان
احتاج الى خلق رأسه
خلفته فعليه فدية وان
تطيب ناسيا فلا شيء
عليه وان تطيب عامدا
فعليه الفدية والفرق
في التطيب بين الجاهل
والعالم أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
الاعرابي وقد أحرم
وعليه خلو بزرع
الجبّة وغسل الصفرة ولم
بأمره في الخبير بفدية

(١) قوله فاذا تحقق

من الخ كذا في بعض

النسخ وفي بعض آخر فاذا

تحققت منه فليس لك

الانتقاص منها لما

تحققت بقيامه بها

وانظر وحرر كتبه مصححه

(٢) قوله لمتنع بعضها

الخ كذا في النسخ ولعل

فيه تحريف من النسخ

والوجه والله أعلم لمتنع

بعضها بعض ممن أرادها

فخر كتبه مصححه

(٣) الا وازله هي الابل

المقيمة في الاراء وهو

الحض رعاه كذا في كتب

الغة كتبه مصححه

وكذلك فيها الا في معنك أو أقل لان عليك تغريبها (١) فاذا تحقق منك فليس لك الانتقاص منها لما تحققت
بقيامه بها (قال) ولا أحب لاحد من الناس بولي زكاة ماله غيره لان المحاسب بها المسؤول عنها هو وأولى
بالاجتهاد في وضعها ومواضعها من غيره وأنه على يقين من فعل نفسه في أدائها وفي شئ من فعل غيره لا يدري
أداها عنه أو لم يؤدّها فان قال أخاف حبائي فهو يخاف من غيره مثل ما يخاف من نفسه ويستيقن فعل
نفسه في الاداء ويشك في فعل غيره

(باب فضل السهمان عن جماعة أهلها) قال الشافعي رحمه الله ويعطى الولد جميع زكاة الاموال
الظاهرة الثمرة والزروع والمعادن والماشية فان لم يأت الولد بعد حلولها لم يسع أهلها الا قسمها فان جاء
الولد بعد قسم أهلها لم يأخذ وهم منهم ثمانية فان ارتأوا بأحد خوفا ودعواه الباطل في قسمها فلا بأس أن
يخلفوه بالله لقد قسمها كاملة في أهلها وان أعطوهم زكاة التجارات أجزأهم ذلك ان شاء الله تعالى وان
قسموها دونهم فلا بأس وهكذا زكاة الفطر والركاز

(باب تداول الصدقتين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ينبغي للوالي أن يؤخر الصدقة عن محلها عاما واحدا فان أخرها لم ينسج لب
المال أن يؤخر فان فعلا معاقبها ما عاقب ساعة يمكنها ما قسمها لا يؤخرها بحال فان كان قوم في العام
الماضي من أهلها وهم العام من أهلها وكان يقوم حاجة في عامهم هذا وكانوا من أهلها ولم يكونوا في العام
الماضي أعطى الذين كانوا في العام الماضي من أهلها صدقة العام الماضي فان استغروا به لم يعطوا منه في
هذا العام شيأ وكذلك لو أخذت الصدقة من رجل من أهلها فلم تقسم حتى أيسر لم يعط منها شيأ ولا يعطى منها حتى
يكون من أهلها يوم تقسم وان لم يستغروا بصدقة العام الماضي كانوا شركاء في صدقة عامهم هذا مع الذين
استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها ولا يدفعهم عن الصدقة العام وهم من أهلها بأن يكونوا
استوجبوها في العام الماضي قبله على قوم لم يكونوا من أهلها وانما يستحقها في العام من معالفقراء
والمساكين والغرمون والرقاب فأما من سواهم من أهل السهمان فلا يؤتى لعام أول وذلك أن العام لمن
انما يعطون على العمل فهم لم يعملوا عام أول وأن ابن السيل والغراما انما يعطون على الشحوص وهم لم
يشخصوا عام أول أو شخصوا فاستغوا عنها وأن المؤثقة قلوبهم لا يعطون إلا بالتأليف في قومهم للعون على
أخذها وهي في عام أول لم تؤخذ فيعينون عليها

(باب جيران الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله كانت العرب أهل الصدقات وكانت تجاور بالقرابة (٢) لمتنع بعضها على بعض لمن
أرادها فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم وزر على فقرائهم كان ينفق أمره أنها
ترد على الفقراء الجيران للأخذ منه الصدقة وكانت الاخبار بذلك مظاهرة على رسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الصدقات أن أحدهم يأخذها من أهل هذا البيت ويدفعها الى أهل هذا البيت يحببهم اذا كانوا من
أهلها وكذلك قضى معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أيعارجل انتقل عن مخالف
عشيرته الى غير مخالف عشيرته فصدقه وعشره الى مخالف عشيرته يعني الى جوار المال الذي تؤخذ منه
الصدقة دون جوارب المال فهذا نقول اذا كان للرجل مال ببلد وكان ساكنيا ببلد غيره قسطن صدقة على
أهل البلد الذي به ماله الذي فيه الصدقة كانوا أهل قرابته أو غير قرابته وأما أهل الزرع والثرمة التي فيها
الصدقة فأمرهم بين يقسم الزرع والثرمة على جيرانها فان لم يكن لها جيران فأقرب الناس بها جوارا لانهم
أولى الناس باسم جوارها وكذلك أهل المواشي الخصب (٣) والأورال والأبل التي لا ينتفع بها فاما أهل

(قال المزني) في هذا دليل
أن ليس عليه فدية إذا
ليكن في الشجر (٣) وشكنا
روى في المسددين عن
النبي صلى الله عليه
وسلم في الصائم يتبع على
امرأته فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اعتق
وافعل ولم يذكر أن
عليه القضاء وأجعوا
أن عليه القضاء (قال
الشافعي) ومات من
نبات الأرض مما لا يتخذ
طيباً أو كل ثقلها أو أترجا
أو دهن جسده بغير
طيب فلا فدية عليه
وان دهن رأسه أو
لحمته بدهن غير طيب
فعليه الفدية لأنه موضع
الدهن وتزجيل الشعر

(١) التبع بضم ففتح
جمع نجعة كغرفة
وغرف وهي طلب
الكل أو الخصب
(٢) العدى بالكسر والقصر
الغرباء قال الشاعر
إذا كنت في قوم عدى
لست منهم
فكل ما علفت من خبيث
وطيب

(٣) قوله وهكذا روى
في الحديث الخ كذا في
الاصل ولعل في العبارة
سقطاً وتحريراً فالتحرر
كتبه محققه

النجع (١) الذين يتبعون مرائع القنطرة فإن كانت لهم ديارهم بما يداخهم وأكثر مقامهم لا يؤثرون عليها إذا
أخسبت شيئا فأهل تلك الدار من المالكين الذين يلزمهم أن تكون الأغلب عليهم أولى بما كان حياراً أهل
الأموال المتقين أولى بها فإن كان قيمهم من يتبع نجعتهم كان أقرب جوارهم من يتبعهم في ديارهم إلى أن يقدم
عليهم وتقسّم الصدقة على الناجعة المتقيمة بينهم ومقامهم دون من اتبع معهم من غير أهل دارهم ودون
من اتبعوا اليد في داره وأوليتهم في النجعة من الجوارهم وإذا اختلف عنهم أهل دارهم ولم يكن معهم من يتبع
من أهلها يستحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من اتبعوا إليه ولقيتهم في النجعة من أهلها
ولما انفكوا بأموالهم وصداقاتهم بخيران أمرهم التي فرواها وان بعدت نجعتهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم
الأنفيا تنصرف فيه الصلاة قسمت الصدقة على خيران أموالهم ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفرا
تنصرف فيه الصلاة

(باب فضل السهمان على أهل الصدقة) قال الشافعي رحمه الله وإذا لم يبق من أهل الصدقة الا صنف
واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس
بهم داراً (قال) وإذا استوى في القرب أهل نسبه (٢) وعدى قسمت على أهل نسبه دون العدى وإن كان
العدى أقرب الناس بهم داراً وكان أهل نسبه منهم على سفر تنصرف فيه الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا
كان دون ما تنصرف فيه الصلاة لأنهم أولى باسم حضرتهم ومن كان أولى باسم حضرتهم كان أولى بجوارهم
وان كان أهل نسبه دون ما تنصرف فيه الصلاة والعدى أقرب منهم قسمت على أهل نسبه لأنهم بالبادية غير
خارجين من اسم الجوار ولذلك هم في المتعة حاضر والمسجد الحرام

(باب مبسم الصدقة) قال الشافعي رحمه الله ينبغي لوالى الصدقة أن يسم كل ما يأخذ منها من ابل
أو بقراً أو غنم يسم الأبل والبقر في أخفاها والغنم في أصول آذانها ويجعل مبسم الصدقة مكتوباً لله ويجعل
مبسم الغنم ألطف من مبسم الأبل والبقر وانما قلت ينبغي له لما بلغنا أن عمال النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يسمون وكذلك بلغنا أن مال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كانوا يسمون أخبرنا ما لا عن
زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب ان في الظاهر ناقة عمية فقال عمر ندفعها إلى أهل بيت يتفجعون
بها قال فقلت وهي عمية فقال يقطرونها بالأبل قلت فكيف تأكل من الأرض فقال عمر أمن نعم الجزية أم من
نعم الصدقة فقلت لأبل من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت ان علم اوسم الجزية قال فأمر بها
عمر فأقي بها فحترت وكانت عنده صحاف تسع فلا تكون فأكية ولا طريقة لا جعل منها في تلك الصحاف فبعث
بها إلى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يعشبه إلى حفصة من آخر ذلك فإن كان فيه
نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجزر وبعث بها إلى أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر عابتي من اللحم فصنع فدعا المهاجرين والأنصار (قال الشافعي) فلم تزل البعثة يبلغني عنهم
أنهم يسمون كما وصفت ولا أعلم في المبسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوماً فلا يشترط الذي أعطاه
لأنه شيء خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في فرس جل عليه في سبيل
الله فرأى يباع أن لا يشترطه وكأثر المهاجرين نزول منازلهم بمكة لأنهم تركوا الله عز وجل

(باب العلة في القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا نزل الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط منها سهم المؤلفة
قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يشخصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطهم ولا سهم للعاملين فيها
وأحب له ما أمرت به الرأى من تفريقها في أهل السهمان من أهل مضره كلهم ما كانوا موجودين فإن لم
يوجد من صنف منهم إلا واحد أعطاهم ذلك الصنف كله ان استحق ذلك أنى ان لم أعطه إلاه فأنما أخرجه

الى غيره ممن له معه قسم فلم أجز أن أخرج عن صنف سموأشياء ومنهم يحتاج اليه (قال) وان وجد من كل صنف منهم جماعة كثيرة وضافت زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفيه أن يعطى منهم ثلاثة لان أقل جاع أهل سهم ثلاثة انما ذكرهم الله عز وجل يجتمع فقراء ومساكين وكذلك ذكر من معهم فان قسمه على اثنين وهو يحد ثلثا ضمن ثلث السهم وان أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لانه لو ترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرجه من بلد الى بلد غيره كرهت ذلك له ولم يبن لي أن أجعل عليه الاعادة من قبل أنه قد أعطاه أهلها بالاسم وان ترك موضع الجوار وان كانت له قرابة من أهل السهمان ممن لا تليزمه النفقة عليه أعطاه منها وكان أحق بهما من البعيد منه وذلك أنه يعلم من قرابته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا تليزمه نفقة من قرابته ما عدا أولاده ووالديه ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زمنا ولا أبولا أو أمولا ولا جدا ولا جدة زمني (قال الربيع) لا يعطى الرجل من زكاته ماله لا أبولا أو أمولا ولا ابنا ولا جدا ولا جدة ولا أعلى منهم اذا كانوا فقراء من قبل أن نفقتهم تليزمه وهم أغنياء به وكذلك ان كانوا غير زمني لا يعطى منهم كسبهم فهم في حد الفقر لا يعطى منهم من زكاته وتليزمه نفقتهم وان كانوا غير زمني مستغنين بحرفتهم لم تليزمه نفقتهم وكانوا في حد الأغنياء الذين لا يجوز أن يأخذوا من زكاته المال ولا يجوز له ولا لغيره أن يعطى منهم من زكاته ماله شيئا وهذا عندى أشبه بمن ذهب الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لان نفقتها تليزمه وانما قلت لا يعطى من تليزمه نفقتهم لانهم أغنياء به في نفقاتهم (قال الشافعي) وان كانت امرأته أو ابن له بلغ فاذا انتم زمني واحتاج أو أب له دأش أعطاهم من سهم الغارمين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطى جماعدا الفقر والمسكنة لانه لا يليزمه قضاء الدين عنهم ولا حلهم الى بلد أرادوه فلا يكونون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة بانفاقه عليهم (قال) ويعطى أباه وجدته وأمه وجدته وولده بالغين غير زمني من صدقة اذا أرادوا سفر لانه لا تليزمه نفقتهم في حالهم تلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء اذا غروا وهذا كله اذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأما آل محمد الذين جعل لهم الخس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة شيئا أقل أو أكثر لا يحل لهم أن يأخذوها ولا يجزئ عن يعطى موها اذا عرفهم وان كانوا محتاجين وغارمين ومن أهل السهمان وان حبس عنهم الخس وليس منعهم حقهم في الخس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة أهل الخس وهم أهل الشعب وهم صليبة بنى هاشم وبنى المطلب ولا يحرم على آل محمد صدقة التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المفروضة أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له أنت شرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال انما حرم علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) وتصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبنى المطلب باموالهما وذلك أن هذا تطوع وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنهم امن بريرة تطوع لاصدقة (قال) واذا تولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر فيم اعليه واسعالا به يجمع صدقات عامه فكثير فلا يحل له أن يؤثر في أحد اعلى أحد علم مكانه فان فعل على غير الاجتهاد خشيت عليه المأثم ولم يبن لي أن أضمنه اذا أعطاه أهلها وكذلك لو نقلها من بلد الى بلد فيه أهل الاصناف لم يبين لي أن أضمنه في الخالين (قال) ولو ضمنه رجل كان مذهبا والله أعلم (قال) فأما لو ترك العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم ضمن لان سهم هؤلاء بين في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يعهم بين في النص وكذلك اذا قسمها الى أهلها فترك أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافعي) الفقير الذي لا حرفة له ولا مال والمسكين الذي له الشيء ولا يقوم به

(قال المزني) ويدهن المحرم الشحاج في مواضع ليس فيها شعر من الرأس ولا فدية (قال المزني) والقياس عندى أنه يجوز له الزيت بكل حال يدهن به المحرم الشعر بغير طيب (١) ولو كان فيه طيب ما أكله (قال الشافعي) وما أكل من خبيص فيه زعفران يصعب اللسان فعليه الفدية وان كان مستهلكا فلا فدية فيه والعصفر ليس من الطيب وان مس طيبا يابس لا يبق له أثر وان بقي له ريح فلا فدية وله أن يجلس عند العطار ويشتري الطيب ما لم يمسسه بشئ (١) قوله ولو كان فيه الخ نذا في الاصل وانظر كتبه معجمه

(باب العلة في اجتماع أهل الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الصدقة ثمانية آلاف وأهل السهمان موجودين فكان فيهم فقير واحد يستغرق سهمه ومساكين واحد يستغرق سهمه وغارمون مائة يعجز السهم كله عن واحد منهم فسأل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم لانه واحد وأقل ما يجوز عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة قيل ليس ذلك لكم لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئا أبدا ما كان منهم محتاج إليه والسهم مجموع مقتصر به عليهم ما احتاج إليه أحد منهم فإذا فضل منه فضل كنتم وغيركم من أهل السهمان فيه سواء وأنتم لا تستحقون إلا بما يستحق به واحد منهم وكذلك هذا في جميع أهل السهمان وإذا كان فيهم غارمون لا أموال لهم عليهم ديون فأعطوا مبلغ غرمهم وأقل منه فقالوا نحن فقراء غارمون فقد أعطينا بالغرم وأنتم ترون أهل فقر قيل لهم انما نعطيكم بأحد المعنيين ولو كان هذا على الابتداء فقال أنا فقير غارم قيل له اختر بأى المعنيين شئت أعطيناك فان شئت بمعنى الفقر وان شئت بمعنى الغرم فأبى ما اختاروه وأكثله أعطيناها وان اختار الذي هو أقل لعطائه أعطيناها وأبى ما قال هو الاكثر أعطيناها به ولم نعطه بالآخر فإذا أعطيناها باسم الفقير فلغرمائه أن يأخذوا مما في يدهم حقوقهم كالمهم أن يأخذوا مما لاو كان له وكذلك أن أعطيناها بمعنى الغرم فإذا أعطيناها بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه فان لم يفعل فأعطاهما كما يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه فان قال ولم لا أعطى بمعنيين إذا كنت من أهلها معاقيل الفقير ومساكين والمساكين فقير بحال يحجمهم ما اسم ويفترق بهم ما اسم وقد فرق الله تعالى بينهما (١) فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين فيعطى الفقير بالمسكنة مع الفقر والمساكين بالفقر والمسكنة ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد المعنيين وكذلك لا يجوز أن يعطى رجل ذو سهم إلا بأحد المعنيين ولو جاز هذا جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأنه ابن سبيل وغار ومؤلف وعامل فيعطى بهذه المعاني كلها فان قال قائل فهل من دلالة تدل على أن اسم الفقير يلزم المسكين والمسكنة تلزم الفقير قيل نعم معنى الفقير معنى المسكنة ومعنى المسكنة معنى الفقير فإذا جمعا معالجما لم يجز إلا بان يفرق بين حالهما بأن يكون الفقير الذي بدى به أشدهما وكذلك هو في اللسان والعرب تقول للرجل فقير مسكين ومسكين فقير وانما المسكنة والفقر لا يكونان بحرفة ولا مال

(قسم الصدقات الثاني)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حق الفيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يسع أهل الأموال حبسه عن أمره وبدفعه إليه من أهله أو ولاته ولا يسع الولاية تركه لأهل الأموال لأنهم أمنا على أخذ ولاهله منهم قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ففي هذه الآية دلالة على ما وصفت من أن ليس لأهل الأموال منع ما جعل الله عز وجل عليهم ولا لمن ولهم ترك ذلك لهم ولا عليهم (أخبرنا) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال لم يبلغنا أن أبا بكر وعمر أخذوا الصدقة مشاة ولكن كانوا يمشون عليها في الخصب والجذب والسمن والجحف ولا يضمنونها أهلها ولا يؤخرانها عن كل عام لان أخذها في كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم آخرها عما لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها لا تفرقوا بين ما جمع الله (قال الشافعي) هذا انما هو فيما أخذ من المسلمين خاصة لان الزكاة والطهور انما هو للمسلمين والدعاء بالاجور البركة (قال الشافعي) وإذا أخذ صدقة مسلم دعا له بالاجور والبركة كما قال الله عز وجل وصل عليهم أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة والزكاة صدقة

من جسده ويجلس عند الكعبة وهي تحمر وان مسها ولا يعلم أنها رطبة فعلى يده طيب غسله فان تعمد ذلك افتسدى وان حلق وطيب عامدا فعليه فديتان وان حلق شعرة فعليه مد وان حلق شعرتين فدان وان حلق ثلاث شعرات قدم وان كانت متفرقة ففي كل شعرة مد وكذلك الاظفار والعمد فيها وان خط أسوء ويحاق المحرم شعر المحل وليس للعسل أن يحلق شعر المحرم فان فعل بأمر المحرم فالفدية على المحرم وان فعل بغير

(١) قوله فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين كذا في النسخ ولعل في الكلام تكرارا أو تحسيفا فليحرق كتبه صححه

والصدقة زكاة وظهر أمرهما ومعناها واحد وإن سميت مرثزة كاة ومرتبة صدقة هما اسمان لها بمعنى واحد وقد تسمى العرب الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وهذا بين في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لسان العرب قال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قال أبو بكر لو منعوني عناقما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله يعني والله أعلم قول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واسم ما أخذ من الزكاة صدقة وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة فقال إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية تقول إذا جاء المصدق يعني الذي يأخذ الماشية وتقول إذا جاء الساعي وإذا جاء العامل (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ولا فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) والاعلم على أقوال العامة أن في التمر العشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناها عندهم معنى واحد فما أخذ من مسلم من صدقة ماله ناضا كان أو ماشية أو زرعاً أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه عوام المسلمين فعنه واحد أنه زكاة والزكاة صدقة وقسمه واحد لا يختلف كما قسمه الله الصدقات ما فرض الله عز وجل على المسلمين فهي ظهور (قال الشافعي) وقسم النبي خلاف قسم هذا والقي بما أخذ من مشرك فهو به أهل دين الله وهو موضوع في غير هذا الموضع (قال) بقسم ما أخذ من حق مسلم وجب في ماله بقسم الله في الصدقات سواء قليل ما أخذ منه وكثير وعشر ما كان أو خمس أو ربع عشر أو بعدد مختلف أن يستوي لأن اسم الصدقة يجمعه كله قال الله تبارك وتعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فين الله عز وجل لمن الصدقات ثم وكدها وشدها فقال فريضة من الله والله عليم حكيم فقسم كل ما أخذ من مسلم على قسم الله عز وجل وهي سهمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحد يستحقه ولا يخرج صدقة قوم منهم عن بلدهم وفي بلدهم من يستحقها أخبرنا وكيع عن زكرياء بن سحقي عن يحيى بن عبد الله بن صبيح عن أبي معمر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه أن أجابوك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم أخبرنا يحيى بن حسان الثقة من أصحابنا عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن شريك بن أبي نجر عن أنس بن مالك أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم نشدتك الله الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها على فقرائنا قال نعم (قال الشافعي) والفقراء همنا كل من لم له اسم حاجة من سمي الله تعالى من الأصناف الثمانية وذلك أن كلهم أعيا يعطى بموضع الحاجة لا بالاسم فلأن ابن السبيل كان غنياً لم يعط وإنما يعطى ابن السبيل المحتاج إلى السلاح في وقته الذي يعطى فيه فإن لم يوجد من أهل الصدقات الذين يوجد منهم أحد من أهل السهمان الذين سمي الله عز وجل ردت حصته من لم يوجد على من وجد كأن وجد فيهم فقراء ومساكين وغارمون ولم يوجد غيرهم فقسم الثمانية الاسهم على ثلاثة أسهم (٢) وبين أن في أسفل الكتاب أهل السهمان يجمعهم أنهم أهل حاجة إلى ما لهم منها كلهم وأسباب حاجاتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم بعان مختلفة يجمعها الحاجة ويفرق بينها صفاتها فإذا اجتمعوا الفقراء الزمنى الضعفاء الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعيفة الذين لا تقع حرفتهم موقعا من حاجتهم ولا يسألون الناس والمساكين السؤال ومن لا يسأل من له حرفة تقع منه موقعا ولا تغنيه ولا عياله فإن طلب الصدقة بالسكنة رجل جلد فعلم الوالي أنه صحيح مكتسب يعني عياله بشئ أن كان له وبكسبه إذا عياله له فعلم الوالي أنه يغني نفسه بكسبه غنى معروفاً لم يعطه شيئاً فإن قال السائل لها (٣) يعني الصدقة الجلدة لمكتسباً وأنا مكتسب لا يغنيني كسبي أو لا يغني عيالي ولي عيال وليس عند الوالي يقين من أن ما قال على غير ما قال فالقول قوله ويعطيه الوالي أخبرنا سفيان عن هشام عن

أمره مكرها كان أو نائماً رجع على الحلال بقدية وتصدق بها (٣) فإن لم يصل إليه فلا فدية عليه (قال المزني) وأصب في سماعي منه ثم خط عليه أن يقتدى ويرجع بالقدية على المحل وهذا أشبه بعناء عندي (قال الشافعي) ولا بأس بالكحل ما لم يكن فيه طيب فإن كان فيه طيب اقتدى ولا بأس بالاغسال ودخول

(١) قوله فإن لم يصل الخ كذا في الأصل وانظر (٢) قوله وبين هذا في أسفل الكتاب كذا في جميع النسخ التي بيدنا وليس لهذا البيان أثر في شيء منها فاعلمه كان في أصل الام الذي كتبه الربيع أو كتب من نسخته (٣) قوله يعني الصدقة كذا وقعت هذه الجملة في جميع النسخ ولعلها حاشية أثبتتها للساخ بصاحب الكتاب كتبه

أبيه عن عبد الله بن عدي بن الخياط أن رجلا من أخبارهم أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله من الصدقة فصعد فيهما وصوب وقال إن شئتما ولا حظ فيهما لغني ولا لذي قوة مكتسب (قال الشافعي) رأى النبي صلى الله عليه وسلم جلد أوجهه يشبه الأكسب وأعلمه ما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يصلح لهما مع الأكسب الذي يستغيان به أن يأخذ منها ولا يعلم أن مكتسبان أم لا فقال إن شئتما بعد أن أعلمكما أن لا حظ فيهما لغني ولا مكتسب فعلت وذلك أنهم يقولون أعطنا فإنا ذوا حظ لانا لساغنيين ولا مكتسبين كسبا يغني أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن يزيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصل الصدقة لغني ولا لذي مرة قوی (قال الشافعي) ورفع هذا الحديث عن سعد بن أبيه ۞ والعاملون عليها من ولا الوالى قبضها وقبضها من أهلها كان أو غيرهم من أعان الوالى على جمعها وقبضها من العرفاء ومن لا غنى للوالى عنه ولا يصلحها إلا مكانه فأما رب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها وذلك يلزم رب الماشية وكذلك من أعان الوالى عليها من بالوالى الغنى عن معونه فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق والخليفة ووالى الأقليم العظيم الذي يلي قبض الصدقة وإن كان من العاملين عليها القائلين بالأمر بأخذها فليس عندنا من له فيها حق من قبل أنهم لا يلبان أخذها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر شرب لبن فأعجبه فقال للذي سقاه من أين لك هذا اللبن فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه فإذا بنم من نعم الصدقة وهم يستقون فخلبوا إلى من لبنا فجعلته في سقائي فهو هذا فادخل عرا صبعه فاستقاه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة غاز في سبيل الله والعامل عليها أو الغارم أو الرجل اشتراها بماله أو الرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الغني (قال الشافعي) والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غنائه لا يزاد عليه وإن كان العامل مؤسرا غنيا يأخذ على معنى الإجازة والمؤلفة قلوبهم في متقدم من الأخبار (١) فضر بان ضرب مسجون مطاعون أشرف بمجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم فإذا كانوا هكذا فجاهدوا المشركين فأرى أن يعطوا من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ما يتألفون به سوى سهمانهم مع المسلمين إن كانت نازلة في المسلمين وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خالصا للبيه فرده النبي صلى الله عليه وسلم في مصلحة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما لي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم يعني بالخمس حقه من الخمس وقوله مردود فيكم يعني في مصلحةكم وأخبرني من لا أنهم سمع عن موسى بن محمد ابن إبراهيم بن الحرث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين من الخمس (قال الشافعي) وهم مثل عينة والقرع وأصحابه ما لم يعط النبي صلى الله عليه وسلم عباس بن مرداس وكان شريفا عظيم الغناء حتى استعجب فأعطاه (قال الشافعي) لما أراد ما أراد القوم واحتل أن يكون دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والانصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم واحتل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى لأنه خالص ويحتل أن يعطى على التقوية بالعطية ولا يرى أنه قد وضع من شرفه فأنه صلى الله عليه وسلم قد أعطى من خمس الخمس النفل وغير النفل لأنه وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم ولكنه قد أعار رسول الله صلى الله عليه وسلم أداة وسلاحا وقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين في أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد فقال صفوان بفين الحز (٢) فوالله لرب من قرش أحب إلى من رب هوازن وأسلم قومه من قرش وكان كانه لا يشك في إسلامه والله أعلم «وهذا مثبت في كتاب قسم النقي» فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب إلى لاقتداء بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل كان هذا السهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث رأى فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مرة وأعطى من سهمه

الحمام اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ودخل ابن عباس حماما بخفة فقال ما يعبأ الله بأوساخكم شيئا (قال) ولا بأس أن يقطع العرق ويحتجم ما لم يقطع شعرا واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم محرما ولا ينكح المحرم ولا ينكح لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك

(١) قوله فضر بان الخ ذكر الضرب الاول وأشار للثاني بقوله الآتى وقد أعطى صفوان الخ كتبه مصححه

(٢) قوله فوالله لرب الخ كذا في النسخ والمعروف في الرواية فوالله لأن يربني رجل من قرش أحب إلى من أن يربني رجل من هوازن قال ابن الأثير يعني أن يكون ربافوق وسيداء لكتي اه فعل ما في الامرواية أخرى كتبه مصححه

وقال فان نكح أو أنكح
فالنكاح فاسد ولا بأس
بأن يراجع امرأته اذا
طلقها تطبيقاً لما لم
تنقض العدة ولبس
الحرم المنطقه للنفقة
ويستظل في المحمل
ونازلا في الارض

(باب ما يازم عند
الأحرام وبيان الطواف
والسعي وغير ذلك)

(قال الشافعي) وأحب
للمحرم أن يغتسل من
ذى طوى لدخول مكة
ويدخل من ثنية كذا
وتغتسل المرأة الحائض
لامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسماء
بذلك وقوله عليه السلام

(١) شاط أى بعيد وفى
بعض النسخ منتا وهو
معناه يقال شطت الدار
وانتاطت أى بعدت

كذا فى كتب اللغة
(٢) غير ذى نية كذا فى
النسخ باقرا دذى وانظر
(٣) ثم يقضى الخ كذا
فى جميع النسخ ولعل
فى العبارة تحريفان
النسخ ووجه الكلام
ثم يقضى جميع ما بقى من
السهمان عليهم فانظر
(٤) قوله يغترقون أى
يستوعبون ويستغرقون
كسبه معججه

بخير رجالا من المهاجرين والانصار لانه ماله يفسعه حيث شاء فلا يعطى اليوم أحد على هذا من الغنمة ولم
يلغنا أن أحد من خلفائه أعطى أحد بعده وليس للؤلؤة فى قسم الغنمة سهم مع أهل السهمان ولو قال
هذا أحد كان مذهبا والله أعلم وللؤلؤة قلوبهم فى سهم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم
الخبر أن عدى بن حاتم جاء بأب بكر الصديق أحسبه بثلاثمائة من الابل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها
ثلاثين يعبر أو أمره أن يلحق بخالد بن الوليد بن أطاعه من قومه فبناه زهاء ألف رجل وأبلى بلا عسنا وليس
فى الخبر فى إعطائه إياها من أين أعطاه إياها غير أن الذى يكاد أن يعرف القلب بالاستدلال بالخبر والله أعلم
أنه أعطاه إياها من قسم المؤلفة فاما زاده ليرغبه فيما يصنع وإما أعطاه ليلتألف به غيره من قومه عن لا يثق منه
بمثل ما يثق به من عدى بن حاتم فأرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم فى مثل هذا المعنى ان نزلت بالمسلمين
نازلة ولن ينزل ان شاء الله تعالى وذلك أن يكون فيها العدو وعوض (١) شاط لاتناله الجيوش الاجوبة ويكون
العدو بازاء قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات إما بنية فأرى أن يقوى بسهم سبيل الله من
الصدقات وإما أن يكون لا يقاتلون إلا بان يعطوا سهم المؤلفة أو ما يكفهم منه وكذلك ان كان العرب
أشرا فامتنع (٢) غير ذى نية ان أعطوا من صدقاتهم هذين السهمين أو أحدهما اذا كانوا ان أعطوا أعانوا
على المشركين فيما أعانوا على الصدقة وان لم يعطوا لم يوقعوا سهم رأيت أن يعطوا به هذا المعنى اذا انتا
العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل النقي يوجهون اليه تبعدا رهم وتثقل مؤنتهم وبضعفون عنه فان
لم يكن مثل ما وصفت مما كان فى زمان أبى بكر مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيره لم أر أن
يعطى أحد منهم من سهم المؤلفة قلوبهم ورأيت أن يرد سهمهم على السهمان معه وذلك أنه لم يبلغنى أن عمر
ولاعثمان ولا عليا أعطوا أحد اتألفا على الاسلام وقد أعز الله له الحمد الاسلام عن أن يتألف الرجال عليه
وقوله وفى الرقاب يعنى المكاتبين والله أعلم ولا يشتري عبد فيعتق والغارمون كل من عليه دين كان له
عرض يحتمل دينه أو لا يحتمله وإعنا يعطى الغارمون اذا أداؤا فى حل دية أو أصابتهم جائحة أو كان دينهم
فى غير فسق ولا سرف ولا معصية فأما من اذان فى معصية فلا أرى أن يعطى من سهم سبيل الله كما وصفت
يعطى منه من أراد الغزو فلو امتنع قوم كما وصفت من أداء الصدقة فأعان عليهم قوم رأيت أن يعطى من
أعان عليهم فان لم يكن مما وصفت شئ رد سهم سبيل الله الى السهمان معه وابن السبيل عندى ابن السبيل
من أهل الصدقة الذى ير يد البلد غير بلده لا من يلزمه

(كيف تقربى قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغى للساعى على الصدقات أن يأمر بإحصاء أهل السهمان فى عمله فيكون
فراغه من قبض الصدقات بعد تناهى أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون اليه ويخصى ما صار فى
يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحق بعمله (٣) ثم يقضى جميع ما بقى من السهمان كله
عندهم كما أوصف ان شاء الله تعالى اذا كان الفقراء عشرة أو المساكين عشرين والغارمون خمسة وهو لا ثلاثة
أصناف من أهل الصدقة وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف فان كان الفقراء (٤) يغترقون
سهمهم وهو ألف وهو ثلث المال فيكون سهمهم كقفا يخرجون به من حصد الفقرا الى حد الغنى أعطوه كله
وان كان يخرجهم من حصد الفقرا الى حد الغنى ثلاثة أو أربعة أو أقل أو أكثر أعطوا منه ما يخرجهم من
اسم الفقر ويصيرون به الى اسم الغنى ويقف الوالى ما بقى منه ثم يقسم على المساكين سهمهم وهو ألف
هكذا وعلى الغارمين سهمهم وهو ألف هكذا فان قال قائل كيف قلت لكل أهل صنف موجود سهمهم ثم
استغوا ببعض السهم فلم لا يسلم اليهم بقيته (قال الشافعي) قلته بان الله تبارك وتعالى سماهم مع غيرهم
معنى من المعانى وهو الفقروا المسكنة والغرم فاذا خرجوا من الفقر والمسكنة فصاروا الى الغنى ومن الغرم

فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين فلا يكونون من أهله لأنهم ليسوا ممن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل له بهذا الاسم ومعناه هم خارجون من تلك الحال عن قسم الله له ألا ترى أن أهل الصدقة الأغنياء لو سألوا بالفقر والمسكنة في الابتداء أن يعطوا منهم لم يعطوا وقيل لستم ممن قسم الله له وكذلك لو سألوا بالغرم وليسوا غارمين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني الأمن استثنى فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء فهم ممن لا تحل لهم وإذا لم تحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم مما لا يحل لهم ولأنهم لو أعطيتهم وأتم شرط الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكنة وليسوا منهم (قال) ويأخذ العاملون عليهم ما بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم فيأخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى ويعطى العريف ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكلفته وذلك خفيف لأنه في بلاده ويعطى ابن السبيل منهم قدر ما يبلغه البلد الذي يريد في نفقته وجولته إن كان البلد بعيدا وكان ضعيفا وإن كان البلد قريبا وكان جلد الأغلب من مثله وكان غنيا بالنسي البها أعطى مؤنته في نفقته بلا حولة فإن كان يريد أن يذهب ويأتي أعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة فإن كان ذلك يأتي على السهم كله أعطيه كله إن لم يكن معه ابن سبيل غيره وإن كان يأتي على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه فإن قال قائل لم أعطيت الفقراء والمساكين والغارمين حتى خرجوا من اسم الفقر والمسكنة والغرم ولم تعط العامل وابن السبيل حتى يسقط عنهم الاسم الذي له أعطيتهم ويزول فليس للاسم أعطيتهم ولكن للمعنى وكان المعنى إذا زال زال الاسم وسمى العاملين بمعنى الكفاية وكذلك ابن السبيل بمعنى البلاغ ولو أتى أعطيت العامل وابن السبيل جميع السهمان وأمثالهم يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل ولم يسقط عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام مجتازا أو كان يريد الاحتياز فأعطيتهم ما والفقراء والمساكين والغارمين بمعنى واحد غير مختلف وإن اختلفت أسماءهم كما اختلفت أسماءهم والعامل انما هو مدخل عليهم صار له حق معهم بمعنى كفاية وصلاح للأخذ منه والمأخوذه فأعطى أجر مثله وبهذا في العامل مضى الآتي ما روي عنه من سمعت منه ببلدنا ومعنى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه إن كان عاجزا عن سفره إلا بالمعونة عليه بمعنى العامل في بعض أمره ويعطى المكاتب ما بينه وبين أن يعتق قل ذلك أو أكثر حتى يعترق السهم فإن دفع اليه فالظاهر عندنا على أنه حريص على أن لا يعجز وإن دفع إلى مالكه كان أحب إلى وأقرب من الاحتياط

(رد الفضل على أهل السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا لم تكن مؤلفة ولا قوم من أهل الصدقة يريدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة عزلت سهمهم وكذلك إن لم يكن ابن سبيل ولم يكن غارم وكذلك إن غابوا فأعطوا ما يبلغهم ويفضل عنهم أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضا ما فضل عن كلهم ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا أو أعطوا فلم يستغنوا فابتدئ قسم هذا المال عليهم كما ابتدئ قسم الصدقات فجزئ على من بقي من أهل السهمان سواء كان بقي فقرا أو مساكين لم يستغنوا وغارمون لم تنقص كل دينهم ولم يبق معهم من أهل السهمان الثمانية أحد غيرهم فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم فإن استغنى الغارمون بسهمهم وهو ثلث جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينفد فإن قسم بينهم فاستغنى الفقراء ببعضه رد ما بقي على المساكين حتى يستغنوا فإن قال كيف رددت ما يفضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلفة وغيرهم إذا لم يكونوا (١) على أهل السهمان معهم وأنت إذا اجتمعوا جعلت لأهل كل صنف منهم شهما (قال الشافعي) فإذا اجتمعوا كانوا (٢) شرعا في الحاجة وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم عناية فلا يكون لي منع واحد منهم ما جعل الله له وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد

للحائض أفعلى ما يفعل
الحاج غير أن لا تطوف
بالبيت (قال) فإذا رأى
البيت قال اللهم زد هذا
البيت تشريفا وتعظيما
وتكريما ومهابة وزد
من شرفه وعظمه من جهة
أو اعظمه تشريفا وتعظيما
وتكريما ومهابة (قال)
وتقول اللهم أنت السلام
ومنك السلام فمينا
ربنا بالسلام ويفتح
الطواف بالأسلام
فيقبل الركن الأسود
ويستلم البياض بيده
ويقبلها ولا يقبله لاني
لم أعلم روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قبل الحجر الأسود
واستلم البياض وأنه لم

- (١) قوله على أهل السهمان متعلق بقوله رددت المتقدم في صدر السؤال كتبه محمده
- (٢) شرعا بالتحريك أي سواء كتبه محمده

يخص أحد منهم دون أحد فأقسم بينهم معاً كما ذكرهم الله عز وجل معاً وانما معني أن أعطى كل صف
منهم سهمه تاماً وان كان يغنيه أقل منه أن يينا والله تعالى أعلم أن في حكم الله عز وجل أنهم انما يعطون
معاً سماها الله تعالى فاذا ذهب تلك المعاني وصار الفقير والمسكين غنيا والغرم غير غرم فليسوا من قسم
له ولو أعطيتهم كنت أعطيت من لم أو مر به ولو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى حد الغنى والخروج من
الغرم جاز أن يعطوا أهل دارهم ويسهم للاغنياء فأحيلت عن جعلت له إلى من لم يجعل له وليس لأحد إحالتها
عما جعلها الله تعالى له ولا إعطاؤها من لم يجعلها الله له وانما رد ما فضل عن بعض أهل السهمان على من
بقى ممن لم يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى أوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئاً يؤخذ منهم
لقوم معاً فاذا ذهب بعض من سعى الله عز وجل له أو استغنى فهذا مال لا مال له من الأدمين بعينه يرد
إليه كما رد عطايا الأدمين وصاياهم أو وصى رجل لرجل فأت الموصى له قبل الموصى كانت الوصية راجعة
إلى وارث الموصى فلما كان هذا المال مخالفاً للمال يورث ههنا لم يكن أحد أولى عندنا به في قسم الله عز وجل
وأقرب بمن سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال وهو لا بمن جله من سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال ولم يبق
مسلم يحتاج إلا له حق سواء أما أهل التي فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل صدقة أخرى (١) فهو
مقسوم لهم صدقتهم ولو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكما كافوا لا يدخلون عليهم
غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئاً ولو استغنى أهل عمل ببعض
ما قسم لهم ففضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل عنهم إلى أقرب الناس بهم نسباً وداراً

(ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال واذا ضاقت السهمان فكان الفقراء ألفاً وكان سهمهم ألفاً والغارمون
ثلاثة وكان غرمهم ألفاً وسهمهم ألفاً فقال الفقراء انما يغنيان مائة ألف وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألف
فاجمع سهمنا وسهمهم ثم اضرب لنا بمائة سهم من ألف ولهم سهم واحد كما يقسم هذا المال لو كان بيننا
فوضي بمعنى واحد فليس ذلك لهم عندنا والله أعلم لأن الله عز وجل ذكر للغارمين سهماً كما ذكر للفقراء
سهماً ففض على الغارمين وإن اغترقوا السهم فهو لهم ولم يعطوا أكثر مما أعطوا وإن فضل عنهم فضل فلستم
بأحق به من غيركم أن فضل معكم أهل سهمان ذكر وامعكم ولكن ما فضل منهم أو من غيرهم رد عليكم وعلى
غيركم ممن لم يستغن من أهل السهمان معكم كما يستألف القسم بفسخكم وكذلك لو كنتم المستغنين والغرماء غير
مستغنين لم ندخلهم عليكم إلا بعد غناكم ولم نجعلهم بخاصمونيكم ما اغترق كل واحد منكم سهمه ولا وقت
فيما يعطى الفقراء إلا ما يخرجهم من حد الفقر إلى الغنى قل ذلك أكثر مما يجب فيه الزكاة ولا تجب لانه يوم
يعطى لازكاة عليه فيه وقد يكون الرجل غنياً وليس له مال تجب فيه الزكاة وقد يكون الرجل فقيراً بكثرة
العيال وله مال تجب فيه الزكاة وانما الغنى والفقر ما عرف الناس بقدر حال الرجل والعرب قد عاينوا جوارون
في نواديهم وقرابهم بالنسب خلوفهم من غيرهم كان في الجاهلية تجاورون لينع بعضهم بعضاً فاذا كانوا هكذا
يوم يصدقون قسمت صدقاتهم على فقراهم بالقراية والجوار معاً فان كانوا أهل بادية وكان العامل الوالي يعمل
فيهم على قبيلة أو قبيلتين وكان بعض أهل القبيلة يتخالط القبيلة الأخرى التي ليس منها دون التي منها وجوارهم
وخلطتهم أن يكونوا يتجمعون معاو يقيمون معافضات السهمان قسمتها على الجوار دون النسب وكذلك
إن خالطهم بمجم غيرهم وهم معهم في القسم على الجوار فان كانوا عند النجعة يفتقرون مرة ويختلطون أخرى
فأحب أن لو قسمها على النسب إذا استوت الخالات وكان النسب عندي أولى فاذا اختلفت الحالات فالجوار
أولى من النسب وإن قال من تصدق لنا فقرا على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النجعة أحصوا
معاً ثم فض ذلك على الغائب والحاضر وإن كانوا باطراف من باديتهم متباعدة فكان يكون بعضهم بالطرف

يعبرج على شيء دون
الطواف ولا يتسدى
بشيء غير الطواف إلا
أن يجرد الامام في المكتوبة
أو يخاف فوت فرض
أو ركعتي الفجر (قال)
ويقول عند ابتدائه
الطواف والاستلام
باسم الله والله أكبر
اللهم إيماناً بك وتصديقاً
بكتابك ووفاء بعهدك
واتباعاً لسنة نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم
ويضطبع للطواف
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم اضطبع حين
طاف ثم عسر (قال)
والاضطباع أن يشتمل
بردائه على منكبه الأيسر
وممن نحت منكبه

(١) فهو مقسوم لهم
كذا في النسخ وانظر
كتبه مصححه

وهو له أكرم قسم ذلك بينهم وكان الطرف الذي حوله أكرم كالأرامل وهذا إذا كانوا معاً أهل نعمة لا لأراملهم
 يقرنون بها فأما إن كانت لهم دار يكونون بها أكرم ففي أقسامها على الجوارأربداً وأهل الارلأوالخص من
 أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسام بينهم على الجوار في المنازل وإن جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم
 على جيرانهم القسم على الجوار إذا كان جوارو على النسب والجوار إذا كانوا معاً ولو كان لأهل البادية معدن
 قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن وإن كانوا غريباء دون ذوي نسب أهل المعدن إذا كانوا
 منه بعيداً وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على جيران أهل الزرع دون ذوي النسب إذا كانوا بعيداً
 من موضع الزرع وكذلك أهل القرية تقسم على أهل السهمن من أهل القرية دون أهل السب إذا لم
 يكن أهل السب بالقرب وكانوا منها بعيداً وكذلك تخلصهم وزكاة أموالهم ولا يخرج شيء من الصدقات
 من قرية إلى غير حوافها من يستحقها ولا من موضع إلى غير دوفيه من يستحقه وأولى الناس بالقسم أقربهم
 جواراً ممن أخذ المال منه وإن بعد نسبهم إذا لم يكن معه ذوقربة وإذا أولى الرجل إخراج زكاة ماله فكان له
 أهل قرابة يبلده الذي يقسمه به وجيران قسمه عليهم معاً فإن ضاق فأكثر قرابته فحسن عندي إذا كانوا من
 أهل السهمن معاً (قال الشافعي) فأما أهل الـ فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من
 النـ فلأن رجلاً كان في العطاء فضرب عليه البعث في الغزو وهو بقرية فيها صدقات لم يكن له أن يأخذ
 من الصدقات شيئاً فإن سقط من العطاء بان قال لا أعزو واحتاج أعطى في الصدقة ومن كان من أهل
 الصدقات بالبادية والقرى ممن لا يغزو وعدوا فليس من أهل النـ فإن هاجر (١) وأفرض وغزاه من أهل
 النـ وأخذ منه ولو احتاج وهو في النـ لم يكن له أن يأخذ من الصدقات فإن خرج من النـ وعاد إلى
 الصدقات فذلك له

(الاختلاف) قال الشافعي رحمه الله قال بعض أصحابنا لا مؤلفة فيجعل سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في
 الكراع والسلاح في ثغر المسلمين حيث يراد الوالي وقال بعضهم ابن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد
 الذي به الصدقات من أهل الصدقات أو غيرهم وقال أيضاً (٢) إنما تقسم الصدقات دلالات فثبت كانت الكثرة
 أو الحاجة فيمضي أسعد به كانه يذهب إلى أن السهمن لو كانت ألفاً وكان غارم غرمه ألف ومساكين يغنيهم
 عشرة آلاف وفقراء مثلهم يغنيهم ما يغنيهم وابن السبيل مثلهم يغنيهم ما يغنيهم جعل للغارم سهم واحد
 من هؤلاء فكان أكثر المال في الذين معه لأنهم أكثر منه عددًا وحاجة كانه يذهب إلى أن المال فوزي
 بينهم فيقتسمونه على العدد والحاجة لالكل صنف منهم سهم ومن أصحابنا من قال إذا أخذت صدقة قوم يبلده
 وكان آخرون يبلده مجدين فكان أهل السهمن من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم أن تركوا ما سلكوا
 ولم يجهدوا وجه المجدين الذين لا صدقة بيادهم وأولهم صدقة يسيرة لا تقع منهم موقعاً نقلت إلى المجدين إذا
 كانوا يخاف عليهم الموت هزلان لم ينقل إليهم كانه يذهب أيضاً إلى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل
 قسمه لأهل السهمن لمعنى صلاح عباد الله فينظر إليهم إلى الوالي فينقل هذا إلى هذه السهمن حيث كانوا على
 الاجتهاد قروا أو بعدوا وأحسبه يقول وتنقل سهمان أهل الصدقات إلى أهل النـ إن هاجر وأوصاق النـ
 عليهم وينقل إلى أهل الصدقات إن جهده وأوصاق الصدقات على معنى إرادته صلاح عباد الله تعالى
 وإنما نقلت بخلاف هذا القول لأن الله عز وجل جعل المال قسمين أحدهما تقسم الصدقات التي هي طهور
 قسمها الثمانية أصنافاً ووكدها وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تؤخذ من أغنياء قوم وترد على
 فقرائهم لا فقراء غيرهم ولا غيرهم فقراء فلم يجز عندى والله أعلم أن يكون فيها غير ما نقلت من أن لا تنقل عن
 قوم إلى قوم وفيهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذى سهم منهم إلى غير وهو يستحقه وإن يجوز أن يسمى الله
 عز وجل أصنافاً فيكونوا موجودين معاً فيعطى أحدهم سهمه وسهم غيره لو جاز هذا عندى جاز أن تجعل
 في سهم واحد فيمنع سبعة فرفضوا فرض لهم ويعطى واحداً ما يرفض له والذي يقول هذا القول لا يخالفنا

الايمن فيكون منكبه
 الايمن مكشوفاً حتى
 يكمل سبعة والاستلام
 في كل وتر أحب إلى منه
 في كل شفع (قال
 الشافعي) ويرمل
 ثلاثاً ويمشي أربعاً
 ويتدلى الطواف من
 الحجر الاسود ويرمل
 ثلاثاً لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم رمل من
 الحجر الاسود حتى
 انتهى إليه ثلاثاً والرمل
 هو الخلب لاشدة
 السعي والدنوم من البيت
 أحب إلى وإن لم يمكنه
 الرمل وكان إذا وقف
 وجد فرجة وقف
 ثم رمل فإن لم يمكنه
 أحيث أن يصير
 (١) وأفرض بالبناء
 للفعول أى جعل له
 فرض أى عطية كذا
 في كتب اللغة كتبه
 مصححه
 (٢) إنما تقسم الصدقات
 دلالات وفي بعض النسخ
 إنما الصدقات دلالات
 باسقاط لفظ قسم وانظر
 وحرر العبارة كتبه
 مصححه

في أن رجلا (١) لو قال أوصي لفلان وفلان وفلان وأوصي بثلاث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الأرض
 أنلانا بين فلان وفلان وفلان وكذلك الثلث ولا يخالف علمته في أن رجلا لو قال ثلث مالي للفقراء بني فلان
 وغارم بني فلان رجل آخر وبني سبيل بني فلان رجل آخر ان كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه
 وان ليس لوصي ولا لوال أن يعطى أحدهم ولا الثلث دون صاحبه وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون
 الغارمين ولا للغارمين دون بني السبيل ولا صنف من سبى دون صنف منهم أفقر وأحوج من صنف ثم يعطيه موه
 دون غيرهم من سبى الموصى لان الموصى أو المتصدق قد سبى أصنافا فلا يصرف مال صنف الى غيره ولا يترك
 من سبى له لمن لم يسلم له معه لان كلا ذوق لماسي له فلا يصرف حق واحد الى غيره ولا يصرف جقه
 الى غيرهم من لم يسلم له فاذا كان هذا عندنا وعند قائل هذا القول فما أعطى الآدميون لا يجوز أن يضي
 الاعلى ما أعطوا فعطاه الله عز وجل أحق أن لا يجوز وأن يضي على ما أعطى ولو جاز في أحد العطاءين أن
 يصرف عن أعطيه الى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطى الى صنف أعطيه منهم كان في عطاء الآدميين
 أجوز ولكنه لا يجوز في واحد منهما واذا قسم الله عز وجل أني فقال واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه
 وللرسول الآية وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه لمن أوجف على الغنمة للفارس من
 ذلك ثلاثة أسهم وللراجل سهم فلم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الفارس ذا الغنم العظيم على
 الفارس الذي ليس مثله ولم نعلم المسلمين الايتوبين الفارسين حتى قالوا لو كان فارس أعظم الناس غناء وآخر
 جبان سووا بينهما وكذلك قالوا في الرجالة أفرأيت لو عارضنا واياهم معارض فقال اذا جعلت أربعة أنجاس
 الغنمة لمن حضر وانما معنى الحضور الغناء عن المسلمين والنسكابة في المشركين فلا أخرج الأربعة الانجاس لمن
 حضر وليكني أحصى أهل الغناء من حضر فأعطى الرجل سهم مائة رجل أو أقل اذا كان يغني مثل غنائهم
 أو أكثر وأترك الجبان وغير ذي النية الذي لم يغن فلا أعطيه أو أعطيه جزءا من مائة جزء من سهم رجل ذي
 غناء أو أكثر قليلا أو أقل قليلا بقدر غنائه هل الحجة عليه الآن يقال له لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم فإسكان يخرج الخبر منه عاما ولم نعلمه خص أهل الغناء بل أعطى من
 حضر على الحضور والحسرة والاسلام فقط دون الغناء ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم
 ما أوجف عليه من الأربعة الانجاس فكيف جازله أن يخالفنا في الصدقات وقد قسم الله عز وجل لهم أربعين
 القسم فيعطى بعضا دون بعض واذا كان لا يجوز عندنا ولا عند في الموجفين لو أوجفوا وهم أهل ضعف
 لا غناء لهم على أهل ضعف من المشركين لا غناء عندهم وكان بازائهم أهل غناء بقا تلون عدوا أهل شوكة
 شديدة أن يعطوا بما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من الضعفاء من المشركين ولا يعطاه المسلمون ذوو
 الغناء الذين يقاتلون المشركين ذوي العدد والشوكة نظر الاسلام وأهله حتى يعطى بالنظر ما أوجف عليه
 المسلمون الضعفاء على المشركين الضعفاء الى المسلمين الاقرباء المقانيل للمشرك الاقرباء لان عليه مؤنة عظيمة في
 قتالهم وهم أعظم غناء عن المسلمين ولكني أعطى كل موجب حقه فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم
 يحتاجون اليها الى غيرهم ان كانوا أحوج منهم أو يسرهم معهم أو ينقلها من صنف منهم الى صنف والصف
 الذين نقلها عنهم يحتاجون الى حقهم أو رأيت لو قال قائل لقوم أهل يسر كثيرا وجفوا على عدو أنتم أغنياء
 فأخذما أوجفتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين اذا كان عام سنة لان أهل الصدقات مسلمون
 من عيال الله تعالى وهذا مال من مال الله تعالى وأخاف ان حبست هذا عنهم وليس يحضرني مال غيره أن
 يضربهم ضررا شديدا وأخذهم منكم لا يضربكم هل تكون الحجة عليه الآن يقال له من قسم له أحق بما قسم
 من لم يقسم له وان كان من لم يقسم له أحوج وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات انهم بقسمة مقسومة
 لهم بينة القسم أو رأيت لو قال قائل في أهل المواويث الذين قسم الله تعالى لهم أو الذين جاء أثربا القسم لهم أو
 فيهم معا اتماوروا بالقرابة والمصيبة بالميت فان كان منهم أحد خير الميت في حياته ولم يركبه بعد وفاته وأفقر

حاشية في الطواف الا
 أن غنمه كثرة النساء
 في تحرك حركة مشيه
 متقاربا ولا أحب أن
 يشب من الأرض وان
 ترك الرمل في الثلاث لم
 يقض في الأربع وان
 ترك الاضطباع والرمل
 والاستلام فقد أساء ولا
 شيء عليه وكلما حاذى
 الحجر الاسود كبر وقال
 في رمله اللهم اجعله حجا
 مبورا واذنبا مغفورا
 وسعيا مشكورا
 ويقول في سعيه اللهم
 اغفر وارحم واعف
 عما تعلم انك أنت الاعز
 الاكرم اللهم آتاني
 الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار

(١) لو قال أوصي لفلان

الخ كذا في جميع النسخ
 ولعل في العبارة تحريفا
 من النسخ فتأمل وحرر
 كتبه معجحه

(٢) أو أقل كذا في
 جميع النسخ وأنظر
 كتبه معجحه

المأثرة أو نرى بغيره لأن كل ما ذم في سال هل تكون الحجة عليه الآن يقال لا نعد وما قسم الله سائر
 ونعذر في كذا الحجة في قسم الصدقات (قال الشافعي) الحجة على من قال هذا القول أكثر من هذا وفيه كفاية
 وليست في قول من قال هذا شبهة ينبغي عندي أن يذهب إليها إذا أحببنا ما عندنا والله تعالى أعلم إن شاء الله
 من جعل الله عز وجل له حقاً وإبادة أن يأخذ الصدقات التي في قلوبها إلى ذي قرابته واحد أو صديق ببلد غير
 البلد الذي به الصدقات إذا كان من أهل البلد (قال الشافعي) فاحتج بحج في نقل الصدقات بأن قال
 إن بعض من يقتدي به قال إن جعلت في صنف وأصناف موجودة ونحن نقول كما قال إذا لم يوجد من الأصناف
 الأصناف أجزأ أن توضع فيه واحتج بأن قال إن طواسروا أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن اثنوني
 بعرض ثياب أخذها منكم مكان الشعير والحنطة فإنه أهون عليكم وخير لهما جريحاً بالمدينة (قال الشافعي)
 صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل ذمة اليمن على دينار على كل واحد كل سنة فكان في سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ من الرجل ديناراً وقيمته من (١) المعافر كان ذلك إذا لم يوجد الدينار فله معاذ
 لو أعسر وأبالي ديناراً أخذ منهم الشعير والحنطة لأنه أكثر ما عندهم وإذا أجاز أن يترك الدينار لغرض فعله جاز
 عنده أن يأخذ منهم طعاماً وغيره من العرض بقيمة الدنيا في فاسرعو إلى أن يعطوه من الطعام أكثرته عندهم
 يقول الثياب خير لهما جريحاً بالمدينة وأهون عليكم لأنه لا مؤنة كثيرة في الحمل للثياب إلى المدينة والثياب بها
 أغلى عنا فإن قال قائل هذا تأويل لا يقبل إلا بدلالة عن روى عنه فأنما قلناه بالدلائل عن معاذ وهو الذي
 رواه عنه هذا أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن ابن طاس عن أبيه أن معاذ أقضى أعيان رجل انتقل
 من خلاف عشيرته إلى غير خلاف عشيرته فعسر وصدقته إلى خلاف عشيرته (قال الشافعي) فبين في
 قصة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة وذلك أن العسر والصدقة لا تكون إلا للمسلمين (قال الشافعي) وإذا رأى
 معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه وأهله عن خلاف عشيرته أن تكون صدقته وعشرته إلى
 خلاف عشيرته وذلك ينتقل بصدقة ماله الناض والمأشقة فيجعل معاذ صدقته وعشرته لأهل خلاف عشيرته
 لأن ينتقل إليه بقرابته دون أهل الخلاف الذي انتقل عنه وإن كان الأكثر أن خلاف عشيرته لعشيرته
 وأما خلطهم غيرهم وكانت العشيرة أكثر والآخر أنه رأى أن الصدقة إذا ثبت لأهل خلاف عشيرته لم يتحول
 عنهم صدقته وعشرته بتحوّلهم وكانت لهم كما ثبت بدأ (قال الشافعي) وهذا يحتمل أن يكون عشره وصدقته
 التي هي بين ظهراني خلاف عشيرته لا تتحول عنهم دون الناض الذي يتحول ومعاذ إذا حكم بهذا كان من
 أن ينتقل صدقة المسلمين من أهل اليمن الذين هم أهل الصدقة إلى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل التيء بعد
 وفيما روينا من هذا عن معاذ ما يدل على قولنا لا تنتقل الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة إلى
 غيرهم (قال الشافعي) وطاس لو ثبت عن معاذ شيء لم يخالفه إن شاء الله تعالى وطاس يخلف ما يحل
 بيع الصدقات قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض ولو كان ما ذهب إليه من احتج علينا بأن معاذ باع الحنطة
 والشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالثياب كان بيع الصدقة قبل أن تقبض ولكنه عندنا إنما قال اثنوني بعرض
 من الثياب فإن قال قائل كان عدي بن حاتم جاء أب بكر بصدقات والزرقان بن بدر وهما وإن جاتا بفضل
 عن أهلهم ما فقد نقلها إلى المدينة فيحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس نسباً وأراحم يحتاج إلى سعة من
 مضر وطيم من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتد فلم يكن لهم حق في الصدقة ويكون بالمدينة
 أهل حقهم أقرب من غيرهم ويحتمل أن يؤتي بها أبو بكر ثم بأمر يردّها إلى غير أهل المدينة وليس في ذلك عن
 أبي بكر خبر نصير إليه فإن قال قائل أنه بلغنا أن عمر كان يؤتي بنعم من نعم الصدقة (قال الشافعي) فبالمدينة
 صدقات النخل والزروع والناض والمأشقة وللمدينة ساكن من المهاجرين والانصار وحلفائهم باؤا شجع وجهته
 ومزينة بها وباطرها وغيرهم من قبائل العرب ففعال ساكن المدينة بالمدينة وعيال عشائهم وجيرانهم

وبعض فيما بين ذلك
 بما أحب من دين ودنيا
 ولا يفسر في الطواف
 إلا بما شئ به الصلاة
 من الطهارة من الحدث
 وغسل النجس فإن
 أحدث وضأ وأبتدأ
 وإن بنى على طوافه
 أجزأه وإن طاف فلك
 الجرا وعلى جدار الحجر
 أو على شاذروان الكعبة
 لم يعتد به في الطواف
 وإن نكس الطواف لم
 يجزئه بحال (قال المزني)
 الشاذروان تاذير البيت
 خارجته وأحسبه
 على أساس البيت لأنه
 لو كان مبانيه لأساس
 البيت لأجزأه الطواف

(١) المعافر بفتح الميم
 ثياب منسوبة إلى بلد أو
 قبيلة باليمن قال الأزهري
 رد معافى منسوب
 إلى معافر اليمن ثم صار
 اسمها بغير نسبة
 فيقال معافرا أه كنية
 معفاه

وقد يكون عيال ساكن أطرافها بعمال جيرانهم وعشائرهم فيؤتون بها ويكونون مجمعا لاهل السهمان كما
تكون المياه والقرى مجمعا لاهل السهمان من العرب ولعلمهم استغوا فنفقوا الى أقرب الناس بهم دارا ونسبا
وكان أقرب الناس بالمدينة دارا ونسبا فان قال قائل فان عمر كان يحمل على ابل كثيرة الى الشام والعراق
قل له لمست من نعم الصدقة والله أعلم وانما هي من نعم الجزية لانه انما يحمل على ما يحتمل من الابل
وأكثر فرائض الابل لا تحتمل أحدا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية
أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأله أرايت
الابل التي كان يحمل عليها عمر الغزاة وعثمان بعده قال أخبرني أبي أنها ابل الجزية التي كان يعثب بها معاوية
وعمر بن العاص قلت ومن كانت تؤخذ قال من أهل جزية أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها
فبيعت فيبتاع بها ابل (١) جلة فيبعث بها الى عرف فحمل عليها أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي
يحيى عن سعيد بن أبي هند قال بعث عبد الملك بعض الجماعة بعهاء أهل المدينة وكتب الى والي اليمامة أن
يحمل من اليمامة الى المدينة ألف ألف درهم يتم إعطائهم فلما قدم المال الى المدينة أبوا أن يأخذه
وقالوا أيطعمنا وأساخ الناس وما يصلح لنا أن نأخذه لا نأخذه أبدا فبلغ ذلك عبد الملك فردّه وقال لا تزال في
القوم بقية ما فعلوا هكذا قلت لسعيد بن أبي هند ومن كان يومئذ يتكلم قال أولهم سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعميد الله بن عبد الله في رجال كثيرة (قال الشافعي) وقولهم لا يصلح لنا
أي لا يحمل لنا أن نأخذ الصدقة ونحن أهل النية وليس لأهل النية في الصدقة حق (٢) ومن أن ينقل عن
قوم الى قوم غيرهم (قال الشافعي) وإذا أخذت الماشية في الصدقة وسميت وأدخلت الحظير ووسم الابل
والبرقي أخذها والغنم في أصول أذانها وميسم الصدقة مكتوب لله عز وجل وتوسم الابل التي تؤخذ
في الجزية ميسما محالفا لميسم الصدقة فان قال قائل ما دل على أن ميسم الصدقة مخالف لميسم الجزية قيل
فان الصدقة إذا هاهنا مكها الله وكتبت لله عز وجل على أن مالها أخرجه الله عز وجل وابل الجزية أدبت
صغارا لا أجزل صاحبها فيها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر إن في الظهر رافعة عمية قال أمن
نعم الجزية أهم من نعم الصدقة قال بل من نعم الجزية وقال له ان عليها ميسم الجزية وهذا يدل على فرق بين
الميسمين أيضا وقال بعض الناس مثل قولنا ان كل ما أخذ من مسلم فسيب له سبيل الصدقات وقالوا سبيل
الكرز سبيل الصدقات ورووا مثل ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال
الشافعي) والمعادن من الركاز (٣) وفي كل ما أصيب من دفين الجاهلية مما تجب فيه الزكاة ولا تجب فهو ركاز
ولو أصابه غنى أو فقير كان ركازا فيه الخمس (قال الشافعي) ثم عاذا لما شد فيه كله فأبطله فزعم أن الرجل
إذا وجد ركازا فواسع فيها بينه وبين الله عز وجل أن يكتبه الوالي والوالي أن يردّه عليه بعدما يأخذه منه
ويدهه (قال الشافعي) أو أرايت انزع من رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل في الركاز الخمس وزعم أن كل
ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات فقد أبطل الحق بالسنة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه والخمس
انما يجب عندنا وعنده في ماله لما كين جعله الله عز وجل لهم فكيف جاز للوالي أن يترك حقا أو حبه الله
عز وجل في ماله وذلك الحق لمن قسمه الله عز وجل له أرايت لو قال قائل هذا في عشر الطعام أو زكاة الذهب
أو زكاة التجارة أو غير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما الحجّة عليه أليس أن يقال ان الذي عليك في مالك انما هو
شيء واجب لغيرك فلا يحل للسلطان تركه لا ولا لك حبسه ان تركه لك السلطان عن جعله الله تبارك وتعالى
له (قال الشافعي) ولست أعلم من قال هذا في الركاز ولو جاز هذا في الركاز جاز في جميع من وجب عليه حق
في ماله أن يحبسه وللسلطان أن يدهه له فيبطل حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية فقال
انارو وبناعن الشعبي أن رجلا وجد أربعة آلاف وأخمس ألف فقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
لا قضين فيها قضاء بينا ما أربعة أنحاس فقلت وخمس للمسلمين ثم قال والخمس ممدود عليك (قال الشافعي)

عليه (قال الشافعي)
فادفرغ صلى ركعتين
خلف المقام بقرا في
الاولى بأمر القرآن وقول
يا أيها الكافرون وفي
الثانية بأمر القرآن وقول
هو الله أحد (قال
الشافعي) ثم يعود الى
الركن فيستلمه ثم يخرج
من باب الصفافير في
عليها فيكبر ويهل ويدعو
الله فيما بين ذلك بما
أحب من دين ودنيا ثم
ينزل فيمشي حتى اذا
كان دون الميل الاخضر
المعلق في ركن المسجد

(١) جلة بكسر الجيم
وتشديد اللام أي
مسان كبيرة كذا في
كتب اللغة كتبه مصححه
(٢) قوله ومن أن ينقل
الخ كذا في جميع النسخ
ويظهر أن في الكلام
سقطا فانظر وحرر كتبه
مصححه

(٣) قوله وفي كل
ما أصيب كذا في النسخ
ولعل لفظ في مزيد من
الناسخ كتبه مصححه

وهذا الحديث يقتض بعضه بعضا اذ زعم أن عليا قال وخمس للمسلمين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى للمسلمين في مال رجل شيئا ثم يردده عليه أو يدعه له والراجح على الوالي أن لو منع رجل من المسلمين شيئا لهم في ماله أن يجاهده عليه (قال الشافعي) وهذا عن علي مستنكر وقد روى عن علي باسناد موصول أنه قال أربعة أنجاس لك واقسم الخمس على فقراء أهلاك وهذا الحديث أشبه بعلي لعل عليا علمه أمينا وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشافعي) وهم مخالفون ما روى عن الشعبي من وجهين أحدهما أنهم يزعمون أن من كانت له مائتادهم فليس للوالي أن يعطيه ولأنه أن يأخذ شيئا من السهمان المقسومة بين من سمي الله عز وجل ولا من الصدقة تطوعا والذي زعموا أن عليا ترك له خمس ركاه وهذا رجل له أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها ويزعمون أن الوالي إذا أخذ منه واجبا في ماله لم يكن للوالي أن يعود بها أخذ منه عليه ولا على أحد يعوله ويزعمون أن لو وليها هودن الوالي لم يكن له حبسها ولا دفعها إلى أحد يعوله (قال الشافعي) والذي روى عن علي رضي الله تعالى عنه أعادتها عليه بعد أن أخذها منه وأتركها له قبل أن يأخذها منه وهذا الباطل الهالك وحده وخلاف ما يقولون وإذا صار له أن يكتسبها ولو إلى أن يردّها عليه فليست بواجبة عليه وتركها لا تؤخذ منه وأخذها سواء وقد أبطل بهذا القول السنة في أن في الركاز الخمس وأبطل به حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية فان قال لا يصلح هذا الا في الركاز قيل فاذ قال قائل فاذ صلح في الركاز وهو من الصدقات صلح في كلها ولو جاز ذلك أن يخص بعضها دون بعض قلت يصلح في العشور وصدقات الماشية وقال غيري وغيرك يصلح في صدقة الرقة ولا يصلح في هذا فان قال فاما هو خمس وكذلك الحق فيه كما الحق في الزرع والعشر وفي الرقة ربع العشر وفي الماشية مختلفة وهي مخالفة كل هذا وانما يؤخذ من كل بقدر ما جعل فيه ويقسم كل حيث قسم الصدقات (قال الشافعي) ثم خالفنا بعض الناس فيما يعطى من الصدقات فقال لا يأخذ منها أحده مال تجب فيه الزكاة ولا يعطى منها أحدا مائتي درهم ولا شيء تجب فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان الرجل لا يكون له مائتادهم ولا شيء تجب فيه الزكاة فلا يحمل له أن يأخذ منها شيئا اذ لم يكن محتاجا بضعف حرفة أو كثرة عيال وكان الرجل يكون له أكثر منها فيكون محتاجا بضعف الحرفة أو بغلبة العيال فكانت الحاجة انما هي ما عرف الناس على قدر حال الطالب للزكاة وماله لأعلى قدر المال فقط فكيف إذا كان الرجل له مائة من العيال ومائتادهم لا يعطى وهذا المحتاج البين الحاجة وأخران لم يكن له مائتادهم ولا عيال له وليس بالغنى أعطى والناس يعلمون أن هذا الذي أمر بأعطائه أقرب من الغنى والذي نهى عن إعطائه أبعد من الغنى ولم إذا كان الغارم يعطى ما يخرج منه من الغرم لا يعطى الفقير ما يخرج منه من الفقر وهو أن يقول ان أخرجه من الفقر إلى الغنى مائة درهم أو أقل لم يزد عليها فلم إذا لم يخرج منه من الفقر إلى الغنى الا ما تادهم لا يعطاه وهو يوم يعطاه الزكاة عليه فيها انما الزكاة عليه فيها إذا جال عليها حول من يوم ملكها

(كتاب الصيام (١) الصغير)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكفوا العدد ثلاثين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم هذا يقول فان لم تروا العامة هلال شهر رمضان وراهم رجل عدل رأيت أن أقبله لا تروا الاحتياط (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال رمضان فقام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان (قال الشافعي) بعد لا يجوز على هلال رمضان الا شاهدان (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا لا أقبل عليه

بثمن ستة أدرع سعي
سعيًا شديدًا حتى يحاذي
الميلين الأخضرين اللذين
بفتاء المسجد ودار
العباس ثم يمشي حتى
يرقى على المروة فيصنع
عليها كما صنع على
الصفا حتى يتم سبعا
يبدأ بالصفا ويختم بالمروة
فان كان معتمرا وكان
معه هدى فحرق وحلق
أو قصر والحلق أفضل
وقد فرغ من العمرة ولا
يقطع المعتمر التلبية
حتى يفتح الطواف
مستلما أو غير مستلما وهو
قول ابن عباس وليس
على النساء حلق ولكن
يقصرن

(١) ثبت في جميع
النسخ التي بيدنا الوصف
بالصغير وهو يفيد
أن هناك كتابا بصغرا
الصيام ولم نجد في الام
بعد البحث والتفتيش
ولو وجدناه في غير هذا
الموضع أو شيئا منه
وضعه حيث وجدناه
ان شاء الله كتبه صحيحه

الاشاهدین وهذا القياس على كل مغيب استدل عليه بينة وقال بعضهم جماعة (قال الشافعي) ولا أقبل على رؤية هلال الفطر الا شاهدين عدلين وأكثر فان صام الناس بشهادة واحد أو اثنين أكلوا العدة ثلاثين الا أن يرؤى الهلال أو تقوم بينة برؤيته فيفطروا وان غم الشهران معافصا وثلاثين فجاءتهم بينة بان شعبان رؤى قبل صومهم يوم قضا يوم الاثم تركوا يومامن رمضان وان غما فجاءتهم بينة بانهم صاموا يوم الفطر أفطروا أى ساعة جاءتهم البينة فان جاءتهم البينة قبل الزوال صلو صلاة العيد وان كان بعد الزوال لم يصلوا صلاة العيد وهذا قول من أحفظ عنه من أصحابنا (قال الشافعي) فخالفه في هذا بعض الناس فقال فيه قبل الزوال قولنا وقال بعد الزوال يخرج بهم الامام من الغد ولا يصلي بهم في يومهم ذلك (قال الشافعي) فقبل لبعض من يخرج هذا القول اذا كانت صلاة العيد عندنا وعندك ستة لا تقضى ان تركت وعملت وقت فكيف أمرت بها أن تعمل في غيره وأنت اذا مضى الوقت تعمل في وقت لم تؤمر بان تعمل مثل المزدلفة اذا أمرت ليلتها لم تؤمر بالمبيت فيها والجار اذا مضت أيامها لم تؤمر برميها وأمرت بالغدبة فيما فيه فدية من ذلك ومثل الرمل اذا مضت الاطواف الثلاثة فلا ينبغي أن تأمر به في الاربعة الباقى لانه مضى وقته وليس منه بدل بكفارة واذا أمرت بالعد في غيره ففكف لم تأمر به بعد الظهر من يومه والصلاة تحل في يومه وأمرت بها من الغد ويوم الفطر أقرب من وقت الفطر من غده (قال) فانها من غدتصلى في مثل وقته قيل له أليس تقول في كل مافات مما يقضى من المكتوبات يقضى اذا ذكر فكيف خالف بين هذا وبين ذلك فان كانت علتك الوقت فاقول فيه ان تركته من غده أتصليه بعد غده في ذلك الوقت قال لا قيل فقد تركت علتك في أن تصلى في مثل ذلك الوقت فاجتعل فيه قال رويناه في شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قد سمعناه ولكنه ليس مما ثبت عندنا والله أعلم وأنت تضع ما هو أقوى منه واذا زعمت أنه ثابت فكيف يقضى في غده (١) ولم تنه أن يقضى بعده فينبغي أن تقول يقضى بعد أيام وان طالت الايام (قال الشافعي) وأنا أحب أن أذكر فيه شيئا وان لم يكن ثابتا وكان يجوز أن يفعل تطوعا أن يفعل من الغد وبعد الغد ان لم يفعل من الغد لانه تطوع وأن يفعل المرء ليس عليه أحب الى من أن يدع ما عليه وان لم يكن الحديث ثابتا فاذا كان يجوز أن يفعل بالتطوع فهذا خبر أراد الله به أرجو أن يأجره الله عليه بالنية في عمله (قال الشافعي) بعد لا يصلي اذا زالت الشمس من يوم الفطر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن الهلال رى في زمن عثمان بن عفان بعثي فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس (قال الشافعي) وهكذا نقول اذا لم ير الهلال ولم يشهد عليه أنه رى ليلا لم يفطر الناس برؤية الهلال في النهار كان ذلك قبل الزوال أو بعده وهو والله أعلم هلال الليلة التي تستقبل وقال بعض الناس فيه اذا روى بعد الزوال قولنا واذا روى قبل الزوال أفطروا وقالوا انما نبعنا فيه أثرا ورويناه وليس بقياس فقلنا الاثر أحق أن يتبع من القياس فان كان ثابتا فهو أولى أن يؤخذ به (قال الشافعي) اذا رأى الرجل هلال رمضان وحده يصوم لايسعه غير ذلك وان رأى هلال شوال فيفطر الا أن يدخله شك أو يخاف أن يتهم على الاستخفاف بالصوم

(باب الدخول في الصيام والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رجه الله فقال بعض أصحابنا لا يجوز صوم رمضان الابنية كما لا تجزى الصلاة الابنية واحتج فيه بان ابن عمر قال لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر (قال الشافعي) وهكذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) فكان هذا والله أعلم على شهر رمضان خاصة وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر أو وجب عليه من صوم فأما التطوع فلا بأس أن ينوى الصوم قبل الزوال ما لم يأكل ولم يشرب فخالف في هذا القول بعض الناس فقال معنى قول ابن عمر هذا على التأفلة فلا يجوز في التأفلة من الصوم ويجوز في شهر

وان كان حاجا أو قارنا
أجزأه طواف واحد
لجته وعمرته لقول النبي
صلى الله عليه وسلم
لعائشة وكانت قارئة
طوافا يكفيل لحنك
و٤ رتل غير أن على
القارن الهدى لقراءته
ويقيم على احرامه
حتى يتم حجه مع امامه
ويخطب الامام يوم
السابع من ذي الحجة
بعد الظهر بمكة وبأمرهم
بالغدو من الغد الى
منى ليوافوا الظهر غنى
فصلى بها الامام
الظهر والعصر والمغرب

(١) قوله ولم تنه كذا في
جميع النسخ ولعله محرف
من النسخ ووجهه ولم
تنها بصيغة الاستفهام
لان المقام يقتضية
لالتفني فتأمل وحرر

كتبه مصححه

رمضان وخالف في هذا الآمار (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول لم زعت أن صوم رمضان يحجزى بغيرنية ولا يحجزى صوم النذر ولا صوم الكفارات الابنية وكذلك عندك لا تحجزى الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة ولا التيمم الابنية (قال) لان صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه (١) والصلاة والنية للتيمم بوقت قيل له ما تقول فيمن قال الله على أن أصوم شهرا من هذه السنة فأهل حتى اذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر قال لا يحجزه قيل قد وقت السنة ولم يبق منها الا هذا الشهر فصار ان لم يصمه يحجز من الوقت وقيل له ما تقول ان ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها الا ما يكملها فيه ثم صلى أربعاً كعرض الصلاة لا ينوي الظهر قال لا يحجزه لانه لم ينو الظهر قال الشافعي لأعلم بين رمضان وبين هذا فرقاً وقد اعتل بالوقت فأوجدنا الوقت في المكتوبة محدوداً ومحصوراً بوقت ان ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر ثم أوجدناه في الوقتين المحصورين كلاهما فلا تكمل المكتوبة وعمل النذر وليس في الوقتين فضل للمكتوبة والنذر لانه لم يبق للمكتوبة والنذر موضع الا هذا الوقت الذي علمها فيه لانه علمها في آخر الوقت فزعم انهما لا يحجزان اذا لم ينويهما المكتوبة والنذر فلو كانت العلة أن الوقت محصوراً ينبغي أن يزعم ههنا أن المكتوبة والنذر يحجزان اذا كان وقتها محصوراً كما يحجزى رمضان اذا كان وقتها محصوراً

(باب صوم رمضان) قال الشافعي رحمه الله فيمن قال لا يحجزى رمضان الابنية فلو اشبهت عليه الشهور وهو أسير فصام شهر رمضان ينوي به التطوع لم يحجزه وكان عليه أن يأتي بالبدل منه ومن قال يحجزى بغيرنية فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندى والله أعلم فزعم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان فلم يأكل ولم يشرب ولم ينو الا فطار فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فأمسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان وهذا يشبهه قوله الاول ثم قال وان علم بعد نصف النهار فأمسك ونوى الصيام لم يحجزه وكان عليه أن يأتي بيوم مكانه وهذا خلاف قوله الاول (قال الشافعي) وانما قال ذلك فيما علمت بالرأى وكذلك قال فيه أصحابنا والله أعلم بالرأى فيما علمت ولكن معهم قياس فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا والله أعلم وهذا فيما أرى أحسن وأولى أن يقال به اذا كان قياساً

(باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يتبين الفجر الآخراً معترضاً في الاقنى (قال الشافعي) وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الى أن تغيب الشمس وكذلك قال الله عز وجل ثم أعوا الصيام الى الليل (قال الشافعي) فان أكل فيما بين هذين الوقتين أو شرب عامداً لا كل والشرب ذا كرا للصوم فعليه القضاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر الخطيب يسير (قال الشافعي) كأنه يريد بذلك والله أعلم قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) وأستحب التأني بالسحور ما لم يكن في وقت مقارب يخاف أن يكون الفجر طلع فأنى أحب قطعه في ذلك الوقت فان طلع الفجر وفي فيه شيء قد أدخله ومضغه لفظه لان ادخاله فاه لا يصنع شيئاً عما يفطر ما دخاله جوفه فان ازدرده بعد الفجر قضى يوماً مكانه والذي لا يقضى فيه من ذلك الشيء يبقى بين أسنانه في بعض فيه مما يدخله الريق لا يتبع منه فان ذلك عندى خفيف فلا يقضى فأما كل ما عمد ادخاله مما يقدر على لفظه فيفطره عندى والله أعلم (وقال بعد) نفطره بما بين أسنانه اذا كان يقدر على طرحه (قال الربيع) الآن يغلبه ولا يقدر على دفعه فيكون مكرهاً فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) وأحب تعجيل الفطر وترك تأخيرها وانما كره تأخيرها اذا عمد ذلك كأنه يرى الفضل فيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

والعشاء الآخرة والصبح من الغد ثم يغدو اذا طلعت الشمس الى عرفة وهو على تليته فاذا زالت الشمس صعد الامام بفلس على المنبر نقطب الخطبة الاولى فاذا جلس أخذ المؤذن في الاذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الاذان ويقم المؤذن ويصلى الظهر ثم يقيم فيصلى العصر ولا يجهر بالقراءة ثم يركب فيروح الى الموقف عند الصخرات ثم يستقبل القبلة بالدعاء وحيثما وقف

(١) قوله والصلاة والنية للتيمم بوقت كذا في النسخ والظاهر أن في العبارة تحريفاً وسقطاً فتأمل وحرر كتبه مصححه

لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ولم يثروه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو عثمان كان يصليان المغرب حين ينظران الليل (١) أسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان (قال الشافعي) كأنهم ما يريان تأخير ذلك واسعاً لآئمه ما يعبدان الفضل تركه بعد أن أبيع لهم ما وصار مغطرين بغير أكل ولا شرب لأن الصوم لا يطعم في الليل ولا يكون به صاحبه صائماً وإن نواه (قال الشافعي) فقال بعض أصحابنا لا بأس أن يحتجم الصائم ولا يفطر ذلك (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم ترك ذلك (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه لم يربأ به قط احتجم وهو صائم (قال الشافعي) وهذا قبيح كثير عن لقيت من الفقهاء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفطر الحاجم والمحجوم وروى عنه أنه احتجم صائماً (قال الشافعي) ولأعلم واحداً منهم ما أتانا ولو ثبت واحد منهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت به فكانت الحجة في قوله ولو ترك رجل الحجامه صائماً للتوقي كان أحب إلى ولو احتجم لم يره يفطره (قال الشافعي) من نفاً وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه التقي فلا قضاء عليه وبهذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) ومن أكل أو شرب ناسياً فليتم صومه ولا قضاء عليه وكذلك بلغنا عن أبي هريرة وقد قيل إن أبا هريرة قد دفعه من حديث رجل ليس يحافظ (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا يقضي وليس لنا أن نأخذ بقوله وقال بعض الناس عثل قولنا لا يقضي والحجة عليهم في الكلام في الصلاة ساهياً ونفريقه بين العمدة والنسيان في الصوم بخجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسياً أثبت وأولى لأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف فرق بين العمدة والنسيان في الصوم وانما فرق بينهما بأن أبا هريرة لم يره على من أكل ناسياً الصوم قضاء قرأى أبي هريرة بخجة فرق بينهما بين العمدة والنسيان وهو عندنا حجة ثم ترك رواية أبي هريرة وابن عمر وعمران ابن حصين وطهحة بن عبيد الله وغيرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ذي اليمين وفيه ما دل على الفرق بين العمدة والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو جب مما جاء عن غيره فتركه الاوجب والأثبت وأخذ بالذي هو أضعف عنده وعاب غيره اذ زعم أن العمدة في الصوم والنسيان سواء ثم قال بما عاب في الصلاة فزعم أن العمدة والنسيان سواء ثم لم يعم بذلك (قال الشافعي) من احتجم في رمضان اغتسل ولم يقص وكذلك من أصاب أهله ثم طلع الفجر قبل أن يغتسل اغتسل ثم أتم صومه (قال الشافعي) وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرجه من ساعتهم صومه لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا وإن ثبت شيئاً آخر أو حركه لغير إخراج وقد بان له الفجر كفر (قال الشافعي)

أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضى الله عنها أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تسمع أني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فاعتسل ثم أصوم ذلك اليوم فقال الرجل انك لست مثلاً نقدر غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى (قال الشافعي) وقد جاء هذا من غير هذا الوجه وهو قول العامة عندنا وفي أكثر البلدان فإن ذهب ذهاب إلى أنه جنب من جماع في رمضان فإن الجماع كان وهو مباح والجنب باقية بمعنى متقدم والغسل ليس من الصوم بسبيل وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع (قال الشافعي) وهذا حجة لنا على من قال في المطلقة لزوجهاء عليها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وقد قال الله تبارك وتعالى ثلاثة قروء والقرء عنده الحيضة فإبال الغسل وإن وجب بالحيض فهو غير الحيض فلو كان حكمه إذا وجب به حكم الحيض كان حكم الغسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع فافطروا كفر من أصبح جنباً (قال الشافعي) فإن قال فقد روى فيه شيء فهذا أثبت من تلك الرواية لعل تلك الرواية كانت بان سمع صاحبها من أصبح جنباً ففطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر أو عمل فيه بعد الفجر كما وصفنا (قال الشافعي)

الناس من عرفة أجزأهم
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا الموقف
وكل عرفة موقف (قال)
حدثنا إبراهيم قال
حدثنا الربيع قال
سمعت الشافعي يقول
عرفة كل سهل وجبل
أقبل على الموقف فيما
بين التلعة التي تنفضي
إلى طريق نعمان وإلى
حصين وما قبل من
كيبك وأحب للحجاج
ترك الصوم عرفة لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
لم يصمه وأرى أنه أقوى
لفطر على الدعاء

(١) قوله أسود كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر الأسود ومثله في
المسند وكلاهما صحيح
والمدار على الرواية
كتبه معجحه

ومن حركت القبلة شهوته كرهته الله. وإن فعله لم ينقض صومه. ومن لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقبلة. ومالك النفس في الحائض عنها أفضل لأنه يمنع شهوته يرجي من الله تعالى ثوابها (قال الشافعي) وأما قلنا لا ينقض صومه لأن القبلة لو كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرخص ابن عباس وغيره فيها كما لا يرخصون فيما يفطر ولا ينتظرون في ذلك إلى شهوة فعلها الصائم لها ولا غير شهوة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم فضح (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عائشة كانت إذا ذكرت ذلك قالت وأياكم أملك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال لم أرا القبلة تدعو إلى خير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيه الشيخ وكرهه للشاب (قال الشافعي) وهذا عندني والله أعلم على ما وصفت ليس اختلافاً بينهم ولكن على الاحتياط لئلا يشتم في جامع ويقدر ما يرى من السائل أو يظن به

(باب الجامع في رمضان والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أظفر في شهر رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً قال إنى لأجد فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عرق فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أجد أحداً أخرج منى فضح رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم ينتفض شعوره ويضرب نحره ويقول هلاك الأبعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم وماذا قال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بنية قال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عرق فقال خذ هذا فتصدق به فقال ما أجد أحداً أخرج منى قال فكله وصم يوماً مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين (قال الشافعي) وفي حديث غير هذا فأطعمه أهلك (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ بعتق فان لم يقدر صام شهرين متتابعين فان لم يقدر أطعم ستين مسكيناً (قال الشافعي) وقول النبي صلى الله عليه وسلم كله وأطعمه أهلك يحتمل معاني منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس ممن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه بان قال له في شيء أتى به كفره فلما ذكر الحاجة لم يكن الرجل قبضه قال كله وأطعمه أهلك (١) وجعل له التملك حسنة ويحتمل أن يكون ملكه فلما ملكه وهو محتاج كان انما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فضل فلم يكن عنده فضل فكان له أكله هو وأهله ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطافها أو شيأ منها وان كان ذلك ليس في الخبر وكان هذا أحب النوا وأقرب من الاحتياط ويحتمل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات فكان لغيره أن يكفر عنه وأن يكون لغيره أن يضعه عليه وعلى أهله ان كانوا محتاجين (٢) ويجزى عنهم ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوباً بما تسقط الصلاة عن المعسر عليه إذا كان مغلوباً والله أعلم ويحتمل إذا كفر أن تكون الكسرة بدلاً من الصيام ويحتمل أن يكون الصيام مع الكفارة ولكل وجهة (قال) وأحب أن يكفر متى قدر وأن يصوم مع الكفارة (قال الشافعي) وفي الحديث ما ييسر أن الكفارة (٣) لأمدين (قال الشافعي) وقال بعض الناس مدين وهذا خلاف الحديث والله أعلم (قال الشافعي) (٤) وان جامع يوماً فكفر ثم جامع يوماً فكفر

وأفضل النساء يوم عرفة
إذا غربت الشمس
دفع الإمام وعليه الرزاق
والسكينة فإن وجد
فرجسة أضرع إذا
أتى المزدلفة جمع مع
الإمام المغرب والعشاء
باقامتين لأن النبي صلى
الله عليه وسلم صلاهما
بهما ولم ينادي واحدة
منهما إلا بأقامة ولا يسج
بينهما ولا على أثر واحدة
منهما ويبعث بها فان
لم يأت بها فطبعه دم شاة
وان خرج منها بعد نصف
الليل قال ابن عباس
كنت فبين قدم النبي

(١) قوله وجعل له التملك
حيث كذا في بعض
النسخ وفي بعض آخر
زيادة مع القبض على
التملك فانظر
(٢) قوله ويجزى
عنهم كذا في النسخ
بضمير الجمع
(٣) قوله لأمدين
كذا في النسخ بالياء
والنون وانظر
(٤) قوله وان جامع
الح كذا في النسخ ولعل
في التركيب تحريفاً
من النسخ كتبه معصية

وكذلك أن لم يكفر فلكل يوم كفارة لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي (قال الشافعي) وقال بعض الناس إن كفر ثم عاد بعد الكفارة كفروا لم يكفروا حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد (قال الشافعي) فقبل لقائل هذا القول ليس في هذا خبر يعاقبت والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً جامع مرة بكفارة في ذلك ما دل عندنا والله أعلم على أنه لو جامع يوماً آخر أمرك بكفارة لأن كل يوم مفروض عليه فإلى أي شيء ذهبت قال ألا ترى أنه لو جامع في الحج مراراً كانت عليه كفارة واحدة قلنا وأي شيء الحج من الصوم الحج شريعة والصوم أخرى فديباح في الحج الأكل والشرب ويحرم في الصوم ويباح في الصوم اللبس والصيد والطيب ويحرم في الحج (قال الشافعي) والحج احرام واحد ولا يخرج أحداً منه إلا بكاه وكل يوم من شهر رمضان كله بنفسه ونقصه فيه ألا ترى أنه يصوم اليوم من شهر رمضان ثم يفطر وقد كمل اليوم وخرج من صومه ثم يدخل في آخر فلو أفسده لم يفسد الذي قبله والحج متى أفسد عندهم قبل الزوال من يوم عرفه فسد كله وإن كان قدمضي كثير من علمه مع أن هذا القول خطأ من غير وجه الذي يقبسه بالحج يزعم أن الجامع في الحج يختلف أحكامه فيكون عليه شاة قبل عرفه ويفسده وبئذ إذا جامع بعد الزوال ولا يفسده وهذا عنده في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره إنما عليه رقبة فيهما ويفسد صومه فيفطر بينهما في كل واحدة منهما ما يفطر بينهما في الكفارة (١) وزعم أنه لو جامع يوماً ثم كفر جامع يوماً آخر ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحج عن الجامع ثم عاد للجامع آخر لم يعد الكفارة فإذا قيل له لم ذلك قال الحج واحد وأيام رمضان متفرقة قلت فكيف تقبس أحدهما بالآخر وهو يحجامع في الحج فيفسده ثم يكون عليه أن يعمل عمل الحج وهو فاسد وليس هكذا الصوم ولا الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل منهم فأقبسه بالكفارة قلناه هو من الكفارة أبعد الحائث بحيث غير عامد للحنث فيكفر ويحنث عامداً فلا يكفر عندك (٢) وأنت إذا جامع عامداً كفر وإذا جامع غير عامد لم يكفر فكيف قسته بالكفارة والمكفر لا يفسد عملاً يخرج منه ولا يعمل بعد الفساد شيئاً يقضيه إنما يخرج به عندك من كذبة حلف عليها وهذا يخرج من صوم ويعود في مثل الذي خرج منه (قال الشافعي) ولو جامع صبية لم تبلغ أو أتي بهيمة فكفارة واحدة ولو جامع بالغة كانت كفارة لا يراد عليها على الرجل وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته وكذلك في الحج والعرة وبهذا مضت السنة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم يقل تكفروا المرأة وأنه لم يقل في الخبر في الذي جامع في الحج تكفر المرأة (قال الشافعي) فإن قال قائل فبال الحد عليها في الجامع ولا تكون الكفارة عليها قبل الحد لا يشبه الكفارة ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد واليب والبكر ولا يختلف الجامع عامداً في رمضان مع افتراقهما في غير ذلك فإن مذهبننا وما ندعي إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرض يقبسه كإفترقت (قال الشافعي) وإن جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه ولكن يقضى يوماً مكان يومه الذي جامع فيه (قال الشافعي) وهكذا قال بعض الناس وهذا كان عندنا أولى أن يكفر لأن البذل في رمضان يقوم مقامه فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان لأنها جاءت فيه في الجامع ولم يقس عليه البذل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب ولم تأت فيه كفارة (قال الشافعي) وإن جامع ناسياً للصومه لم يكفر وإن جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسياً فيحسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه شبهة فلا كفارة عليه في مثل هذا (قال الشافعي) وهذا أيضاً من الحجبة عليهم في السهو في الصلاة ادزعموا أن من جامع على شبهة سقطت عنه الكفارة فمن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مباحاً أولى أن يسقط عنه فساد صلاته (قال الشافعي) وإن نظر قائل من غير لبس ولا تلذذها فصومه تام لا تجب الكفارة في رمضان إلا بما يجب به الحد أن يلتقي الختانان فأما ما دون ذلك فإنه لا يجب به الكفارة ولا تجب الكفارة في فطر في غير جماع ولا طعام ولا شراب ولا غيره وقال بعض الناس تجب أن كل أو شرب كل تجب بالجامع (قال الشافعي) فقبل لمن يقول هذا القول السنة جاءت في الجامع فمن قال لكم في الطعام والشراب قال قلناه قياساً على الجامع

(١) قوله ويزعم أنه لو جامع يوماً ثم كفر الخ كذا في النسخ ولعل ثم في الجلبتين زائدة من التباخ فتأمل كتبه

(٢) قوله وأنت إذا جامع الخ هكذا في النسخ ولعل هنا سقطوا الأصل وأنت تقول إذا جامع الخ كتبه

مصححه

فقلنا أو يشبهه الا كل والشرب الجماع يتنقصه ساعليه قال نعم في وجهه من أنهم ما حرم ان يفطران فقبل لهم
فكل ما وجدتموه محرماً في الصوم يفطر فتبين فيه بالكفارة قال نعم قيل فأتقول فين أكل كل طيباً ودواء
قال لا كفارة عليه قلنا لم قال هذا لا يغذو والجسد قلنا انما عاقبت هذا بالجماع لانه محرم يفطرو وهذا عندنا
وعندكم محرم يفطر قال هذا لا يغذو والجسد قلنا وما أدراك أن هذا لا يغذو والبدن وأنت تقول ان ازدر من
الفاكهة شيئاً يحكي فطره ولم يكفر وقد يغذو وهذا البدن فيما نرى وقلنا وقد صرت من الفقهاء الى الطب
فان كنت صرت الى قياس ما يغذو والجماع ينقص البدن وهو اخراج نبي ينقص البدن وليس بأدخال شيء
فكيف قسبه بما يزيد في البدن والجماع ينقصه وما يشبهه والجماع يجمع فكيف زعت أن الحنفية
والسقوط يفطران وهما لا يغذوان وان اعتلت بالعداء ولا كفارة فيهم ما عندك كان يلزمك أن تنظر كل
ما حكمت له تحكم الفطر أن تحكم فيه بالكفارة ان أردت القياس (قال الشافعي) قال منهم قائل ان هذا
يلزمنا كله ولكن لم تنقصه بالجماع فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال من ذرعه
التيء فلا قضاء عليه ومن استقاء عامدا فعليه القضاء (قال الشافعي) وهكذا نقول نحن وأنتم فقد وجدنا
رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرى على رجل ان أفطر من أمر عده القضاء ولا يرى عليه الكفارة
فيومهم ذقلت لا كفارة الا في جماع ورأيت الجماع لا يشبه شيئاً سواه رأيت حله مبياتاً لحدود سواه ورأيت
من رأيت من الفقهاء مجمعين على أن المحرم اذا أصاب أهله أفسد حجه ومضى فيه وجاءه بالبدل منه وقد
يحرم عليه في الحج الصيد والطيب واللبس فأى ذلك فعله لم يفسد حجه غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه
الغسل وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه فهذا فرقنا بين الجماع وغيره (قال الشافعي) ان تأذبا مرأته
حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه قضاؤه وما تلذذه دون ذلك كرهته ولا يفسد والله أعلم وان أتى
امرأته في دبرها فغيبه أو بهيمة أو تلوط أفسد وكفر مع الاثم بالله في المحرم الذي أتى مع افساد الصوم وقال
بعض الناس في هذا كله لا كفارة عليه ولا يعيد صوما الا أن ينزل فيقضه ولا يكفر (قال الشافعي) فتألفه
بعض أصحابه في الوطى ومن أتى امرأته في دبرها فقال يفسد وقال هذا اجماع وان كان غير وجه الجماع
المباح ووافقه في الآتي للهية قال وكل جماع غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين فلو كان
أحدهما يزد عليه زيد على الآتي ما حرم الله من وجهين (قال الشافعي) ولا يفسد الكحل وان تخمه
فالخامة تجي من الرأس باستزاله والعين موصلة بالرأس ولا يصل الى الرأس والجوف على ولا أعلم أحدا
كره الكحل على أنه يفطر (قال الشافعي) ولا أكره الدهن وان استنقع فيه أو في ماء فلا بأس وأكره
العلك لانه يجلب الرين وان مضغه فلا يفطر وكذلك ان تمضمض واستنشق (١) ولا يستبلغ في الاستنشاق
لثلاثين في رأسه وان ذهب في رأسه لم يفطره فان استيقن أنه قد وصل الى الرأس أو الجوف من المضمضة
وهو عامد اذا كرصومه فطره (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة لا شيء عليه (قال الربيع) وهو أحب الى
وذلك أنه مغلوب (قال الشافعي) ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره بكثرة وأكرهه بالعشي
لما أحب من مخلوق فم الصائم وان فعل لم يفطره وما إذا وى به قرحه من رطب أو يابس فخلص الى جوفه
فطره اذا داوى وهوذا كرصومه عامدا لدخاله في جوفه وقال بعض الناس يفطره الرطب ولا يفطره
اليابس (قال الشافعي) فان كان أنزل الدواء اذا وصل الى الجوف بمنزلة الماء كول أو المشروب فالرطب
واليابس من الماء كول عندهم سواء وان كان لا ينزله اذا لم يكن من سبيل الا كل ولا الشرب بمنزلة واحد
منهم ما ينبغي أن يقول لا يفطران فأما أن يقول يفطر أحدهما ولا يفطر الآخر فهذا خطأ (قال
الشافعي) وأحب له أن ينزه صيامه عن اللغو والمشاغمة وان شوتم أن يقول أنا صائم وان شاتم لم يفطره
(قال الشافعي) وان قدم مسافر في بعض اليوم وقد كان فيه مفطر او كانت امرأته حائضا فظهرت فجماعها
لم أربأسا وكذلك ان أكل أو شرب أو ذلك أنهم ما غير صائمين وقال بعض الناس هما غير صائمين ولا كفارة

أصبح صلى الصبح في أول
وقتها ثم يقف على قرح
حتى يسفر قبل طلوع
الشمس ثم يدفع الى منى
فاذا صار في بطن محسر
حرك دابته قدر رمية
تجر فاذا أتى منى رى
بحرة العقبة من بطن
الوادى سبع حصيات
ويرفع يديه كما رى
حتى يرى بياض
ما تحت منكبيه ويكبر
مع كل حصاة وان رى
قبل الفجر بعد نصف
الليل أجزأ عنه لان
النبي صلى الله عليه

(١) قوله ولا يستبلغ
كذا في الاسخ التي بيدنا
والمعروف المشهور
يبالغ ولم نجد في كتب
اللغة استبلغ فلعل هنا
تحريرا من النسخ
كتبه محمده

علم ما ان فعلوا وأكره ذلك لان الناس في المصريعام (قال الشافعي) إيمان يكونان صائمين فلا يجوز لهما أن يفعلوا أو يكونا غير صائمين فأنما يحرم هذا على الصائم (قال الشافعي) ولو توفى ذلك للثلاثة أحده فظن أنه أظفر في رمضان من غيره لأنه كان أحب الي (قال الشافعي) ولو اشتبهت الشهور على أسير فتجوز شهر رمضان فوافقه أو ما بعده من الشهور فقام شهره أو ثلاثين يوما أجزأه ولو صام ما قبله فقد قال قائل لا يجوز به الا أن يصيبه أو شهر بعده فيكون كالقضاء وهذا مذهب ولو ذهب ذهاب الى أنه اذا لم يعرفه بعينه فتأخاه أجزأه قبل كان أو بعد كان هذا مذهبنا وذلك أنه قديمتا في القبلة فأذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها أجزأت عنه ويجزى ذلك عنه في خطأ عرفة والفطر وانما كلف الناس في الغيب الظاهر والاسير اذا اشتبهت عليه الشهور فهو مثل الغيب عنه والله أعلم (قال الربيع) وآخر قول الشافعي أنه لا يجوز به اذا صامه على الشك حتى يصيبه بعينه أو شهر بعده وآخر قوله في القبلة كذلك لا يجوز به وكذلك لا يجوز به اذا تأخى وان أصاب القبلة فعليه الاعادة اذا كان تأخيه بلادلالة وأما عرفة ويوم الفطر والاخري فيجزى به لان هذا أمر انما يفعله باجتماع العامة عليه والصوم والصلاة شيء يفعله في ذات نفسه خاصة (قال الشافعي) ولو أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم ولم يأكل ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأتى صومه رأيت اعادته صومه وسواء رأى ذلك قبل الزوال أو بعده اذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان (قال الشافعي) وأرى والله أعلم كذلك لو أصبح ينوي صومه أطوعا لم يجز من رمضان ولا أرى رمضان يجزى به الا بارادته والله أعلم ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يجوز الا بنية فراقا (قال الشافعي) ولو أن مقبما نوى الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم يفطر يومه ذلك لانه قد دخل في الصوم مقبما (قال الربيع) وفي كتاب غيره هذا من كتبه الا أن يصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أظفر (١) بالكديد أنه نوى صيام ذلك اليوم وهو مقبم (قال الشافعي) ولو نوى من الليل ثم خرج قبل الفجر كان كأن لم يدخل في الصوم حتى سافر وكان له ان شاء أن يتم فيصوم وان شاء أن يفطر (قال الشافعي) واذا تأخى الرجل القبلة بلا دلائل فلما أصبح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه الاعادة لانه صلى حين صلى على الشك (قال الشافعي) وقد نهى عن صيام السفر وانما نهى عنه عندنا والله أعلم على الرفق بالناس لا على التحريم ولا على أنه لا يجوز وقد سمع بعض الناس النهي ولا سمع ما يدل على معنى النهي فيقول بالثبوت حجة (قال الشافعي) والدليل على ما قلنا لك أنه رخصة في السفر أن مالكاً أخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الاسلمي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فصم وان شئت فافطر أخبرنا مالك عن حماد الطويل عن أنس بن مالك قال سافر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم (قال الشافعي) وهذا دليل على ما وصفت فان قال انسان فإنه قد سمى الذين صاموا العصاة فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر للفقوى للعدو وذلك أنه كان محاربا عام نهى عن الصيام في السفر فأبى قوم الا الصيام فسمى بعض من سمع النهي العصاة اذ تركوا الفطر الذي أمر به وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم سمعوا كوا قبول الرخصة ورغبوا عنها وهذا مكر وعندها نأمن قول يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع له فاذا جاز ذلك فالصوم أحب الي الناس قوى علمه (قال الشافعي) فان قيل فقد روي ليس من البر الصيام في السفر قيل ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة ولكنه كما وصفت اذا رأى الصيام برا أو الفطر مأثما وغير بر رغبة عن الرخصة في السفر (قال الشافعي) واذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل الى بلده أو البلد الذي ينوي المقام به وهو ينوي الصوم أجزأه وان أزمع الفطر ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يجزه في حضر كان أو في سفر وان سافر فلم يصم حتى مات فليس عليه قضاء ما أظفر لانه كان له أن يفطر وانما عليه القضاء اذا رزقه أن يصوم وهو مقبم فترك الصوم فهو حينئذ ياتم بالقضاء ويكفر عنه بعد موته وكذلك المريض لا يصح حتى يموت فلا

وسلم أمر أم سلمة أن تجعل الافاضة وتوافي صلاة الصبح بمكة وكان يومها فأحب أن يوافيه صلى الله عليه وسلم ولا يمكن أن تكون رمت الا قبل الفجر ثم ينحر الهدى ان كان معه ثم يحلق أو يقصر ويأكل من لحم هديه وقد حل من كل شيء الا النساء فقط ولا يقطع التلبية حتى يرمى الجرة بأول حصاة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى الجرة وعمر وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد لم يزلوا يلبنون حتى رموا الجرة (قال) ويتطيب ان شاء حلله

كتبه مصححه

(باب صيام التطوع)

(قال الشافعي) والمتطوع بالصوم مخالف للذي عليه الصوم من شهر رمضان وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزئهم عندى الإجماع الصوم قبل الفجر والذي يتطوع بالصوم مالم يأكل ولم يشرب وإن أصبح يجزئه الصوم وإن أفطر المتطوع من غير عذر كرهته ولا قضاء عليه وخالفنا في هذا بعض الناس فقال عليه القضاء وإذا دخل في شيء فقد أوجب على نفسه واحتج بحديث الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصة أن يقضيا يوما مكان يومهما الذي أفطرا فيه (قال الشافعي) فقبل له ليس بنات إنما حدثه الزهري عن رجل لا نعرفه ولو كان ثابتا كان يحتمل أن يكون إنما أمرهما على معنى أن شاءن الله وأعلم كما أمر عمر أن يقضى نذرا نذره في الجاهلية وهو على معنى أن شاء قال فادل على معنى ما قلت فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن طلحة بن يحيى عن عمة عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا أبا نائل حبسا فقال أما لي كنت أريد الصوم ولكن قريبه (قال الشافعي) فقلت له لو كان على المتطوع القضاء إذا خرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر وذلك أن الخروج حينئذ منه لا يجوز وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه تمامه من غير عذر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه (قال الشافعي) والاعتكاف وكل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكمله وأحب إلى لو أتمه الحج والعمرة فقط فإن قال قائل فكيف أمرته إذا أفسد الحج والعمرة أن يعود فيهما فمافقضيها من دين الأعمال قلنا لا يشبه الحج والعمرة الصوم ولا الصلاة ولا مساوهما ألا ترى أنه لا يختلف أحد في أنه عصى في الحج والعمرة على الفساد كما مضى فيهما قبل الفساد وكفروا يعود فيهما ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يرض فيها ولم يجز له أن يصلها فإفسادها لا موضوع وهكذا الصوم إذا أفسد لم يرض فيه ألا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة متطوعا كان أو أوجبا عليه كفارة واحدة ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة وقال إنما هو تطوع وروى عن ابن عباس شبهانه في الطواف

(باب أحكام من أفطر في رمضان) قال الشافعي رحمه الله تعالى من أفطرا بإمام من رمضان من عذر مرض أو سفر قضاهن في أي وقت ما شاء في ذي الحجة أو غيرها وبينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر متفرقا أو مجتمعا وذلك أن الله عز وجل يقول فعذته من أيام أخر ولم يذكرهن متتابعات وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أحصيت العدة فصمهن كيف شئت (قال) (١) وصوم كفارة اليمين متتابع والله أعلم فإن مرض أو سفر المظفر من رمضان فلم يصح ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر قضاهن ولا كفارة وإن فرط وهو يمكنه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاء عليه وقضاهن ولزم عن كل يوم عند حنطة (قال الشافعي) والحامل والمرضع إذا أطاقتا الصوم ولم تخافا على ولديهما لم تظفرا فان خافتا على ولديهما أفطرتا وتصدقتا عن كل يوم عند حنطة وصامتا إذا أمتا على ولديهما (قال الشافعي) وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرتا وقضتا بالكفارة إنما تكفرا بالآثر وبأنهما لم تظفرا لأنفسهما إنما أفطرتا لغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة تصدق عن كل يوم عند حنطة خراج عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقياسا على من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره وليس على غيره عنه ٤٠ له نفسه كليس الكفارة كعملة

قبل أن يطوف بالبيت
لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تطيب
لحله قبل أن يطوف
بالبيت ويخطب الإمام
بعد الظهر يوم النحر
ويعلم الناس النحر
والرمي والتجمل لمن
أرادته في يومين بعد
النحر ومن حلق قبل
أن يذبح أو نحر قبل
أن يرمي أو قدم الأضحية
على الرمي أو قدم نسكا
قبل نسك مما يفعل يوم

(١) في نسخة سراج
الدين البلقيني هتأمنه
قال شيخنا شيخ الإسلام
ما ذكره الشافعي هنا
من أن صوم كفارة
اليمين متتابع هو أحد
قوله والقول الآخر
أنه لا يجب التتابع في
كفارة اليمين وهو المشهور
العمد في الفتوى اه
كتبه مصححه

(قال الشافعي) والحال التي يتركها الكبير الصوم أن يكون يجهد الجهد غير المحتمل وكذلك المريض والحامل (قال الشافعي) وإن زاد مرض المريض زيادة بينة أفطر وإن كانت زيادة محتملة لم يفطر والحامل إذا حافت على ولدها أفطرت وكذلك المرضع إذا أضر بلبنها الأضرار البين فأما ما كان من ذلك محتملا فلا يفطر صاحبه والصوم قد يزيد عامة العال ولكن زيادة محتملة وينتقص بعض اللبن ولكنه نقصان محتمل فإذا انفاحش أفطرتا (قال الشافعي) فكأنه يتأول إذا لم يطق الصوم القدية والله أعلم فإن قال قائل فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطقها ولا يسقط فرض الصوم قيل ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة ولكنه يصلي كما يطيق قائماً أو قاعداً أو مضطجعا فيكون بعض هذا بدلا من بعض وليس شيء غير الصلاة بدلا من الصلاة ولا الصلاة بدلا من شيء فالصوم لا يجزئ فيه إلا كماله ولا يتغير بتغير حال صاحبه وبزال عن وقته بالسفر والمرض لأنه لا ينقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصرا وبعضها قاعداً وقد يكون بدلا من الطعام في الكفارة ويكون الطعام بدلا منه (قال الشافعي) ومن مرض فلم يصح حتى مات فلا قضاء عليه إنما القضاء إذا صح ثم فطر ومن مات وقد فطر في القضاء أطعم عنه مكان كل يوم مسكين مدام طعام (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم سنة صامها وأفطر الأيام التي نهى عن صومها وهي يوم الفطر والآخرى وأيام منى وقضاها ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه وإن قدم فلان وقدم منى من النهار شيء أو كان يوم فطر قضاها وإن قدم ليلا فأحب إلى أن يصوم الغد بالنية لصوم يوم النذر وإن لم يفعل لم أره واجبا (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاها ومن نوى أن يصوم يوم الفطر يصمه ولم يقضه لأنه ليس له صومه وكذلك لو أن امرأة نذرت أن تصوم أيام حيضها (١) لم تصمه ولم تقضه لأنه ليس لها أن تصومها (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة من نذر صوم يوم يقدم فلان فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في بعض النهار لم يكن عليه شيء (٢)

النحر فلا حرج ولا فدية
واحتج بان النبي صلى
الله عليه وسلم ما سئل
يومئذ عن شيء قدم
أو أخر إلا قال أفعل
ولا حرج ويطوف
باليث طواف الفرض
وهي الأفاضة وقد حل
من كل شيء النساء وغيرهن
ثم يرى أيام منى الثلاثة
في كل يوم إذا زالت
الشمس الحجر الأولى
بسمع حصيات والثانية
بسمع والثالثة بسمع
فإن ربي بحصتين أو ثلاث
في مرة واحدة فهن
كواحدة وإن نسي من
اليوم الأول شيئا من
الرمي رماه في اليوم الثاني
ومانيه في الثاني رماه

(٣) وفي اختلاف الحديث في الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقضه عنها (قال الشافعي) سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج عن من بلغ لا يستمسك على الرحلة وتس أن يقضى نذر الحج عن نذره وكان فرض الله في الحج على من وجد إليه السبيل وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السبيل الزاد والمركب وفي هذا نفقة على المال وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتصدق عن الميت ولم يجعل الله من الحج بدلا غير الحج ولم يسم ابن عباس ما كان نذرا أم سعدا فاحتمل أن يكون نذرا حج فأمره بقضائه عنها لأن من سنته قضاء عن الميت ولو نذر صدقة كان كذلك والعمره كالج (قال الشافعي) فأما من نذر صياما أو صلاة ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلي عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الفرق بين الحج والصوم والصلاة قلت قد فرق الله بينها فإن قال وأنى قلت فرص الله الحج على من وجد إليه سبيلا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عن لم يحج ولم يجعل الله ولا رسوله من الحج بدلا غير الحج وفرض الله عز وجل الصوم فقال فن كان منكم من أبى إلى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فقيل يطيقونه كانوا يطيقونه ثم عجزوا فاعلمهم في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوام من المفتين ولا المغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكروا في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان عمل كل أمرئ لنفسه وكان الصوم والصلاة عمل المرأة لنفسه لا يعمل غيره وكان يعمل الحج عن الرجل أتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخلافه الصوم والصلاة فإن فيه نفقة من المال =

(١) قوله لم تصمه ولم
تقضه كذا في النسخ
بتذكير الضمير أي لم
تصم هذا الصوم ولم
تقضه وهو ظاهر كتبه
مصححه

(كتاب الاعتكاف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر فلو
يسئل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه إذا غربت الشمس آخر الشهر (قال) ولا بأس
بالاشتراط في الاعتكاف الواجب وذلك أن يقول إن عرض لي عارض كان لي الخروج ولا بأس أن يعتكف
ولا ينرى أياماً ولا وجوب اعتكاف متى شاء أنصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا وإن
اعتكف في غيره في الجمعة إلى الجمعة وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في مسجد فأنهم دم المسجد اعتكف
في موضع منه فإن لم يقدر يخرج من الاعتكاف وإذا بنى المسجد رجوع فتبى على اعتكافه ويخرج
المعتكف حاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ولا يكت بعد فراغه من حاجته ولا بأس أن
يسأل عن المريض إذا دخل منزله ولا بأس أن يشتري ويبيع ويحيط ويحبال العلماء ويحدث بما أحب
ما لم يكن اثماً ولا يفسد الاعتكاف بسبب ولا جدال (قال) ولا يعود المريض ولا يشهد الجنائز إذا كان

في الثالث (قال) ولا بأس
إذا رمى الرءاء الحجر يوم
الجمعة أن يمسدوا
ويدعوا الميت حتى في
ليلتهم ويدعوا الرمي من
القدم يوم التخرثم
بأنوا من بعد الغد وهو
يوم النفر الأول فيرمون
اليوم الماضي ثم يعودوا
فيسأفوا يومهم ذلك
ويخطب الإمام بعد
الظهور يوم الثالث من يوم
النفر وهو النفر الأول
فيودع الحاج ويعلمهم
أن من أراد التحصيل
فذلك له وبأمرهم أن
يختموا أجهم بتقوى
الله وطاعته وأتباع
أمره فمن لم يتجمل حتى
يمسى رمى من الغد فإذا

ليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحداً
أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم تأخذه قيل حديث
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم تذرند أول اسمه مع حفظ الزهري
وطول مجلسه عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره عن رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه
أن لا يكون محفوظاً فإن قيل أتعرف الذي جاءهم هذا الحديث بطل عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب
ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير أن الزبير حل من متعة الحج فروى هذا عن ابن عباس أنهم امتنعوا
النساء وهذا غلط فاحش (قال الشافعي) وليس علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أو ظن
مختلفاً لما وصفت ولا مؤنة من أهل العلم بالحديث والنسقة في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً
والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال نقص
محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألتني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع
بضربين أحدهما الجهالة بمن لا يثبت حديثه والآخر بان يوجد من الحديث ما يردده فيقولون فإذا جازى
واحد منه جازى كله وصرت في معاننا قلباً رأيت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة عدل يعرفه ومجروح يعرفه
ورجل يجهل جرحه وعدله ليس يميز شهادة العدل ويرد شهادة المجروح ويقف شهادة المجهول حتى
يعرفه بعدل فيحيزه أو يجرح فيرده فان قال بلى قيل (١) فلما رد المجروح والموجود في شهادة الظنة والمجهول
حازله أن يرد العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته فان قيل لا قيل فكذلك الحديث لا يختلف وليس يجر
لكنهم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بجهالة ولم تر أن ترك الجهالة ولم تقبل العلم فقلت مؤنثاً وقالوا
قد تردون حديثاً وتأخذون بالآخر قلنا زده بما يجب به رده وقبلة بما يجب به قبوله كما قلنا في اليهود
وكانت فيهم مؤنة وإن غضب قوم لبعض من رد من حديثه فقالوا هؤلاء يعيرون الفقهاء وليس يجوز على
الحكام أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وإن ردوا شهادة بعضهم نظنه أو دلالة على غلط أو وجه يجوز
به رد الشهادة

(١) قوله فلما رد
المجروح الخ كذا
في الأصل الذي بيدهنا
وهي عبارة لا تخلو من
تحريف فأرجع في
تحريرها إلى الأصول
الصحيحة كتبه معجته

وترجم في اختلاف الحديث (من أصبح جنباً في شهر رمضان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله
قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مهران الانصاري عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين عن
عائشة أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله اني أصبح
جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فأعتسل وأصوم ذلك
اليوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع =

اعتكافا واجبا ولا بأس أن يعتكف المؤذن ويصعد المنارة كانت داخله المسجد وأخرجه منه وأكرمه
الاذان للوالى بالصلاة ولا بأس أن يقضى وإن كانت عنده شهادة قد دعى إليها فإنه يلزمه أن يجيب فإن أجب
يقضى الاعتكاف وإن أكل المعتكف في بيته فلا شيء عليه وإذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف
خرج فإذا برئ رجع فبني على ما مضى من اعتكافه فإن مكث بعد برئه شيئا من غير عذر استقبل الاعتكاف
وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه وإذا أفطر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا
كان اعتكافا واجبا بصوم وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة (قال) وإذا جعل لله عليه شهر أو لم يسم
شهر بعينه ولم يقل متتابع اعتكاف متى شاء وأحب إلى أن يكون متتابعاً ولا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا
ما يوجب الحد لا تفسد قبله ولا مباعدة ولا نظره أنزل أو لم ينزل وكذلك المرأة كان هذا في المسجد أو في غيره
وإذا قال لله على أن أعكف شهر بالأنهار فله أن يعتكف الشهر دون الليل وكذلك لو قال لله على أن لا أكلم
فلا نشهر بالأنهار وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهرا

== أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة
يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أم المؤمنين عائشة
وأم سلمة فتألفهما مع ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فلم علمها عبد
الرحمن وقال يا أم المؤمنين أنا كنا عند مروان فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم
قالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال
عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان يصبح جنباً من جماع غير
اجتماع ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة
فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قالت فأخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركبن
دائبي بالباب فلأتين أبا هريرة فلنخبرنه بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدث
عبد الرحمن معه ساعة ثم ذكر ذلك له فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر أخبرنا سفيان قال
حدثنا سفيان مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) فأخذنا نحن بحديث عائشة وأم سلمة
روى النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم لعان منها أنها ما
زوجته وزوجته أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعاً أخبرنا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة
حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم المعروف في
المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا
في الليل قبل الفجر ومنعوا بعد الفجر إلى مغيب الشمس فكان الجماع قبل الفجر أما كان في الحال التي كان
فيها مباحا فإذا قيل بل قيل أفرأيت الغسل أهو الجماع أم هو شيء وجب بالجماع فإن قال قائل هو شيء وجب
بالجماع قيل وليس في فعله شيء محرم على صائم في ليل ولا نهار فإن قال لا قيل فذلك زعمنا أن الرجل يتم
صومه لأنه يحتمل من النهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجماع في نهار وأن وجوب الغسل لا يوجب
إفطارا فإن قال فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا قيل نعم الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والنهي عن الطيب المحرم وقد كان تطيب حلالا قبل يحرم عابقي عليه لونه ورائحته بعد الإحرام لأن
نفس التطيب كان وهو مباح وهذا في أكثر معني ما يجب به الغسل من جماع متقدم قبل يحرم الجماع (قال
الشافعي) فإن قال قائل فأنزى الذي روي خلاف عائشة وأم سلمة قيل والله أعلم قد سمع الرجل سائلا
يسأل عن الرجل جامع ليل وأقام مجامعا بعد الفجر شيئا فامر بان يقضى لأن بعض الجماع كان في الوقت =

غربت الشمس
انقضت أيام منى وإن
تدارك عليه رمضان في
أيام منى ابتداء الأول
حتى يكمل ثم عاد فأبتدأ
الآخر ولم يجزه أن يرى
باربع عشرة حصاة في
مقام واحد فإن آخر
ذلك حتى تنقضي أيام
الرمي وترك حصاة فعله
مدطعام بعد النبي صلى
الله عليه وسلم لمسكين
وإن كانت حصتان
فدان لمسكين وإن
كانت ثلاث حصيات
فدم وإن ترك المبيت
ليلة من ليالي منى فعله

سواء وإذا جعل له عليه اعتكاف شير واعتكافه الا يوم اعيد فيه قناتاً اليوم وإذا اعتكف في السفر
اعتكف في واحد من خارج المكان أو غيره مكرراً في غير موضع على اعتكافه وكذلك إذا
أخرج منه أو من موضع واحد من خارج رجع فبني وإذا سكر اعتكف فلا يؤتمر إلا أقدم اعتكافه وعليه
أن يتعدى إذا كان راجعاً وإذا خرج المعتكف فحاشية فحاشية فحاشية فحاشية فحاشية فحاشية فحاشية فحاشية فحاشية
المعتكف ان يني عليه من يحبس الطالب عن الاعتكاف وإذا خلا رجع فبني وإذا خاف المعتكف من
أفراد خرج فإذا آمن فبني وإذا اعتكف الواجب أن يعزله على أن اعتكف إذا وكذا الاعتكاف في
ليس بواجب أن يعتكف ولا ينوي شيئاً فإن فرغ المعتكف يوماً فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف
الى مثله وإذا جعل له عليه اعتكاف يوم دخل قبل انجبال غروب الشمس وإذا جعل له عليه اعتكاف
يومين دخل قبل انجبال غروب الشمس وإذا كان لا يكون له نية الهاردون السيل وإذا جعل له عليه
اعتكاف في شهر بصرم ثم مات قبل أن يقضيه فإنه يطعم عنه مكان كل يوم مداً فإن كان جعل على نفسه وهو
مریض مات قبل أن يصح فلا شيء عليه فإن كان صح أقل من شهر ثم مات أطعم عنه بهدماً صح من الأبد
كل يوم مداً (قال الربيع) إذا مات وقد كان عليه أن يعتكف وبصرم أطعم عنه وإذا لم يكن له فلا شيء عليه
ولا بأس أن يعتكف الرجل ليلة وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشرين

مدوان تركه ليلتين فعليه
مدان وان تركه ثلاث
ليال فندم والله شاة ينحيا
لما كين الحرم ولا
رخصة في تركه المبيت
بني الارءاء الابل وأهل
سقاية العباس دون
غيرهم ولا رخصة
فيها الا لمن ولي اقيام
عليها منهم وسواهم
استعمل عليها منهم
أومن غيرهم لان النبي
صلى الله عليه وسلم
أرخص لاهل السقاية
من أهل بيته أن
يبيتوا بمكة ليالي منى ويفعل
الصبي في كل أمره

== الذي يحرم فيه (قال) فإن قال قائل فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولم يمت به حجة
قيل كما نلزم شهادة الشاخين في الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب
ولا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما أن كذا فعل في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل
شهادتهما كما يستعملها إذا انفرد حكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاخين لا يخالفهما غيرهما وبحمل
حكمه إذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في
شهادة الشهر دجال ان كان الا قليلا

وترجم في اختلاف الحديث (حجامة الصائم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب
ابن عبد المجيد الثقفي عن حماد بن عمار عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس قال كنت مع
النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفتح فرأى رجلاً يحجم ثمان عشرة خلت من شهر رمضان فقال وهو أخو أبي
أفطر الحاجم والمحجوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقبم
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم حراً ماصماً (قال الشافعي) وسماح ابن أوس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ حراً ولم يصحبه حرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجامة
النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة
الاسلام بستين فإذا كانا ثابتين لحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ (قال
الشافعي) واستاد الحديثين معاً مشبه وحديث ابن عباس أمثلهما اسناداً وإن توفى رجل الحجامة كان
أحب إلى احتياطاته لئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطر وإن احتجم فلا تقطره الحجامة إلا أن يحدث
بعدها ما يفطره مما لم يحجم ففعله تقطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر
من شيء يخرج من جسد الإنسان يخرج منه الصائم من جوفه متقيداً وأن الرجل قد ينزل غير متدن ولا يبطل
صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويعتسل ويتنور ولا يبطل صومه وإنما الفطر من
ادخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقيؤ فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عدا دخاله فيه (قال
الشافعي) رحمه الله وأبى أحفظ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وعامة المدنيين
أنه لا يفطر أحد بالحجامة

والاعتكاف يكون بغير صوم فإذا قال الله على أن اعتكف يوم يقدم فلان فقدم فلان في أول النهار أو آخره اعتكف ما بقي من النهار وإن قدم وهو مريض أو مجبوس فإنه إذا صبح أو خرج من الحبس قضاء وإن قدم ليلا فلا شيء عليه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر سماه فإذا الشهر قدم مضى فلا شيء عليه (قال) وإذا أحرم المعتكف بالجماع وهو معتكف أيام اعتكافه فإن خاف فوات الجماع مضى لجه فإن كان اعتكافه متتابعاً فإذا قدم من الجماع استأنف وإن كان غير متتابع بنى والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه وكذلك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما عظم من المساجد وكثر أهلها فهو أفضل والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاؤا لأنهم لا جعة عليهم وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافاً فافلزوجها منعها منه وكذلك السيد العبد والمدر وأما الولد منعهم فإذا أذن لهم ثم أراد منهم قبل تمام ذلك فذلك له وليس لسيد المكاتب منعه من الاعتكاف وإذا جعل العبد المعتق نصفه عليه اعتكافاً أياماً فإنه أن يعتكف يوماً ويخرج يوماً حتى يتم اعتكافه وإذا جن المعتكف فأقام سنين ثم أفاق بنى والاعمى والمقعوف الاعتكاف كالصحيح ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة مابداً للهما من الثياب وبأكل ما بدا للهما من الطعام وبطيبا بما بدا للهما من الطيب ولا بأس أن ينام في المسجد ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل اليدين في المسجد في الطست ولو نسي المعتكف فخرج ثم رجع لم يفسد اعتكافه ولا بأس أن يخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله فغسله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس أن ينكح المعتكف نفسه وينكح غيره وإذا مات عن المعتكفة زوجها خرجت وإذا قضت عدتها رجعت فبنت وقد قيل ليس لهما أن يخرج فإن فعلت ابتدأت والله أعلم

(كتاب الحج)

(باب فرض الحج على من وجب عليه الحج)

أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر سنة سبع ومائتين قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي رحمه الله قال أصل إثبات فرض الحج خاصة في كتاب الله تعالى ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الله عز وجل الحج في غير موضع من كتابه حكى أنه قال لا إله إلا الله عليه السلام وأذن في الناس بالحج يأتوه رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق وقال تبارك وتعالى لا تحلوا لشعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام مع ما ذكره الحج (قال الشافعي) والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين وقال وأما الحج والعمرة لله وهذه الآية موضوعة بتفسيرها في العمرة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عكرمة قال لما نزلت ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه الآية قالت اليهود فحن مسلمون فقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم حجوا فقالوا لم يكتب علينا أو أأن يحجوا قال الله جل ثناؤه ومن كفر فإن الله غني عن العالمين قال عكرمة من كفر من أهل الملل فإن الله غني عن العالمين وما أشبه ما قال عكرمة بما قال والله أعلم لأن هذا كفر بفرض الحج وقد أنزه الله والكفر بآية من كتاب الله كفر (أخبرنا) مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال مجاهد في قول الله عز وجل ومن كفر قال هو ما إن حج لم يرمه وإذا جلس لم يرمه إنما كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج (قال الشافعي) ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً وهذا إن شاء الله كما قال مجاهد وما قال عكرمة فيه أوضح وإن كان هذا واضحاً (قال الشافعي) فم ففرض الحج لكل بالغ مستطيع إليه سبيلاً فإن قال قائل فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً من عليه فرض الحج قيل الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم يعني الذين أمرهم بالاستئذان

ما يفعل الكبير وما يجز عنه الصبي من الطواف والسعي وحل وفعل ذلك به وجعل الحصى في يده ليرمي فإن عجز رمي عنه وليس على الحاج بعد فراغه من الرمي أيام منى الاوداع البيت فيودع البيت ثم ينصرف إلى باده والوداع الطواف بالبيت ويرجع ركعتين بعده فإن لم يطف وانصرف فلعليه دم لمساكين الحرم وليس على الخائض وداع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحم لها أن تنفربلا وداع وإذا أصاب الحرم امرأته المحرمة فغيب

المشقة ما بين أن
يحرّم إلى أن يرمى بالحجارة
فقد أفدحته وسواء
وطئ مرة أو مرتين
لأنه فساد واحد وعليه
التيدي بنية ويحج من
قابل بامرأته ويجزى
عنه ما هدى واحد وما
تلد من هادون الجماع
فإذا تجزئته فإن لم يجد
المفسد بنية فبقرة فإن
لم يجد فبعاً من الغنم
فإن لم يجد قومت البينة
دراهم بمكة والدراهم
طعاماً فإن لم يجد صام
عن كل مديوماً هكذا
كل واجب عليه يعسر
به ما لم يأت فيه نص
خبر ولا يكون الطعام

(١) قوله في هذا الموضوع
كذا في بعض النسخ
وفي بعض آخر في هذا
الموضوع وانظر بماذا
يتعلق هذا الجار كأن
قوله بعده ولم يختلف
المسلمون عليه هو هكذا
في النسخ وانظر بما
ذا يتعلق قوله عليه وحور
كتبه مصححه

من البالغين فآخروا منهم إنما ثبت عليهم الفرض في إيمانهم في الاستئذان إذا بلغوا قال الله تعالى وإيتوا
النبا حتى إذا بلغوا السكاح فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم فلم يأمر بدفع المال إليهم بالرشد
حتى يجتمع البلوغ معه وفرض الله الجهاد في كتابه ثم أكد اليقين فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعبد الله بن عرخر بصاعلي أن يجاهد وأبره حراص على جهاده وهو ابن أربع عشرة سنة فزده رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام أحد ثم أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بلغ خمس عشرة سنة عام الخندق
ورسول الله صلى الله عليه وسلم الميين عن الله ما أزل جلا من أرادته جعل شأنه فاستدل للتابان القرائض
والحدود وإنما تجب على البالغين وضع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أحد مع ابن عرخر ببضعة عشر
رجلاً كانهم في مثل سنه (قال الشافعي) فالج واجب على البالغ العاقل والقرائض كلها وإن كان سفهاً
وكذلك الحدود فإذا حج بالغا فلا أجر أعنه ولم يكن عليه أن يعود لحجة أخرى إذا صار رشيداً وكذلك المرأة
البالغة (قال) وفرض الحج زائل عن بلغ مغلوباً على عقله لأن القرائض على من عقلها وذلك أن الله عز وجل
خاطب بالقرائض من فرضها عليه في غير آية من كتابه ولا يخاطب بالامن بعقل المخاطبة وكذلك الحدود
ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك على ما دل عليه كتاب الله قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق والنائم حتى يستيقظ فإن كان يحن
ويبقى فعله الحج فإذا حج مفقاً أجزأ عنه وإن حج في حال جنونه لم يجز عنه الحج وعلى ولي السفه البالغ أن
يتكأ به ويعونه في حجه لأنه واجب عليه ولا يضع السفه من القرائض شيئاً وكذلك ولي السفه البالغة
(قال الشافعي) ولو حج غلام قبل بلوغ الحلم واستكمل خمس عشرة سنة ثم عاش بعدها بالغاً لم يحج ثم قضى الحجة
التي حج قبل البلوغ عنه بحجة الاسلام وذلك أنه جها قبل أن تجب عليه وكان في معنى من صلى فريضة قبل
وقتها الذي تجب عليه فيه (١) في هذا الموضوع فيكون بهامطوقاً كما يكون بالصلاة متطوعاً ولم يختلف المسلمون
عليه فيما وصفت في الذين لم يبلغوا الحلم والمالميل لو حجوا وأن ليست على واحد منهم فريضة الحج ولو أذن
للملوك بالحج وأوجه سيده كان حجه تطوعاً لا يجزى عنه من حجة الاسلام إن عتق ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يحج
بعد ما ثبت عليه فريضة الحج (قال) ولو حج كافر بالغ ثم أسلم لم تجز عنه حجة الاسلام لأنه لا يكتب له عمل
يؤدي فرضاً في بدنه حتى يصير إلى الإيمان بالله ورسوله فإذا أسلم وجب عليه الحج (قال) وكان في الحج مؤنة في
المال وكان العبد لا مال له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بقوله من باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن
يشترط المبتاع فدل ذلك على أن لا مال للعبد وإن ماله فإله له السيد وكان المسلمون لا يورثون العبد من
والده ولا والده ولا غيرهم شيئاً فكان هذا عندنا من آقاو بلهم استدلالاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه
لا يحل إلا للسيد وكان سيده غير الوارث وكان المسلمون لا يجعلون على سيده إلا الإذن له إلى الحج فكان العبد من
لا يستطيع إليه سبيلاً فدل هذا على أن العبد حار جوف من فرض الحج بخروجهم من استطاعة الحج وخارج
من الفرض ولو أذن له سيده ولو أذن له سيده وحج لم تجز عنه فإن قال قائل فكيف لا تجزى عنه قلت لأنها
لا تزمه وإنما لا تجزى عن لم تزمه قال ومثل ماذا قلت مثل مصلى المكتوبة قبل وقتها وصائم شهر رمضان
قبل إهلاكه لا يجزى عن واحد منهما إلا في وقته لأنه عمل على البدن والعمل على البدن لا يجزى إلا في الوقت
والكبير الثاني القادر يلزمه ذلك في نفسه وفي غيره وليس هكذا المملوك ولا غير البالغ من الأحرار فلو حج المملوك
تجز عنهم ما حجة الاسلام إذا بلغ هذا وعق هذا وأمكنهم ما الحج

(باب تفريع حج الصبي والمملوك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس على الصبي حج حتى يبلغ الغلام الحلم والجارية الحيض في أي سن ما
بلغاها واستكملتا خمس عشرة سنة فإذا بلغا استكمل كل خمس عشرة سنة أو بلغا الحيض أو الحلم وجب

عليهما الخ (قال) وحسن أن يجبا صغيرين لا يعقلان ودون البالغين يعقلان يجردان للإحرام ومجتنبان
ما يجتنب الكبير فإذا أطا فاعمل شيء أو كانا ذاء أمرابه علامه عن أنفسهم ما ما كان فان لم يكونا يطيقانه عمل
عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تجب بالطواف أو غيرها من عمل الخ فان قال قائل أفصلى عنهما المكتوبة
قبل لا فان قال فافرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف قيل تلك عمل من عمل الخ وجبت
به كوجوب الطواف والوقوف به والرمي وليست بفرض على غير حاج فتؤدى كما يؤدى غيرها فان قال قائل
فهل من فرق غير هذا قيل نعم الحائض تحج وتعمر فتقضى ركعتي الطواف لا بد منها ولا تقضى المكتوبة
التي مرت في أيام حيضها (قال) والحجة في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للراة أن يحج عن غيره
وفي ذلك أن عمله عنه يجزئ كما أجرا عنه عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبقى من عمل الخ
عنه شيئا فلو جاز أن يبقى من عمل الخ صلاة جاز أن يبقى طواف ورمي ووقوف ولكنه يأتي بالكمال عن عمل عنه
كما كان على المعمول عنه أن يأتي بالكمال عن نفسه (قال) ولا أعلم أحدا ممن سمعت منه في هذا شيئا خالف فيه
ما وصفت وقد حكى لي عن قائل أنه قال يعمل عنه غير الصلاة وأصل قول القائل هذا أنه لا يحج أحد عن
أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالخ في حال لم يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فيه
ويتركها حيث أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرأة عن غيره أو
يعمل فيها شيئا من عمل الخ عن غيره لم يجعل الصلاة التي تجب بالخ مما أمر به في الخ غير الصلاة فان قال قائل
فإن الحجة أن الصبي يجاول يكتب عليه فرضه قيل إن الله يفضل نعمته أناب الناس على الأعمال أضعافها
ومن على المؤمنين بأن الحق بهم ذرياتهم ووفر عليهم أعمالهم فقال ألحقنا بهم ذرياتهم وما لتناهم من علمهم
من شيء فلما من على الذراري بأدخالهم جنته بلا عمل كان أن من علمهم بأن يكتب لهم عمل البر في الخ وإن لم
يجب عليهم من ذلك المعنى فان قال قائل ما دل على ما وصفت فقد جاءت الأحاديث في أطهار المسلمين أنهم
يدخلون الجنة فالحجة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن
ابراهيم بن عتبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قفل فلما كان
بالروحاء لقي ركبا فسلم عليهم فقال من القوم فقالوا مسلمون فن القوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفعت
اليه امرأه صبيالها من محبة فقال يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولا أجر أخبرنا مالك عن ابراهيم بن عتبة
عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة وهي في محبتها فقل
لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعض صبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولا أجر (قال
الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
أيها الناس أسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيها المولود حج به أهله فأت قبل أن يعتق فقد قضى حجه
وإن اعتق قبل أن يموت فليحجج وأيها غلام حج به أهله فأت قبل أن يدرله فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحجج
أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال وتفضي حجة العبد عنه حتى يعتق فإذا اعتق
وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء في العبد إن شاء الله ومن
لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله فإذا اعتق فليحجج يدل على أنهم لو أجزأت
عنه حجة الاسلام لم يأمر به أن يحج إذا اعتق ويدل على أنه لا يراه واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه وغيره
من أهل الاسلام لا يرون فرض الحج على أحد الأمر لان الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من
استطاع إليه سبيلا فذكره مرة ولم يرد ذكره مرة أخرى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج أنه
قال لعطاء أ رأيت أن حج العبد تطوعا يأن له سبيده بحج لأجر نفسه ولا حج به أهله يتخذهم قال سمعنا أنه
إذا اعتق حج لا بد أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن ابن طاووس أن أباه كان يقول تقضى حجة الصغير
عنه حتى يعقل فإذا عقل وجبت عليه حجة لا بد منها والعبد كذلك أيضا (قالا) وأخبرنا ابن جريج أن قولهم

ولهدي الأمانة أومني
والصوم حيث شاء لانه
لا منفعة لأهل الحرم
في الصوم ومن وطئ
أهله بعد رمي الجمار
فعليه بدنة ويتم حجه
(قال المزني) قرأت
عليه هذه المسئلة قلت
أنا إن لم تكن البدنة
اجعأ أو أصلا فالقياس
شأنه لأنها هدى عندي
(قال الشافعي) ومن
أفسد العمرة فعليه
القضاء من الميقات الذي
ابتدأها منه فان قيل
فقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم عائشة
أن تقضى العمرة من
التنعيم فليس كما قال انما

هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَوْلُهُمْ إِذَا عَقِلَ الصَّبِيُّ إِذَا احْتَلَمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيُرْوَى عَنْ عُرْفَى النَّسَبِيِّ وَالْمَمْلُوكِ مِثْلَ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ فَيَجْتَمِعُ الْمَمْلُوكُ وَغَيْرُ الْبَالِغِينَ وَالْعَبْدُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَيَتَفَرَّقَانِ فِيمَا أَصَابَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حُجَّتِهِ

(الْأَذْنُ لِلْعَبْدِ) قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا أَذِنَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ بِالْحَجِّ فَاحْرَمَ فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ أَنْ يَتِمَّ عَلَى إِحْرَامِهِ وَلَهُ بَعْدَهُ وَلَيْسَ لِمَتَاعِهِ مِنْهُ أَنْ يَتِمَّ عَلَى إِحْرَامِهِ وَلِمَتَاعِهِ الْخِيَارُ إِذَا كَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِإِحْرَامِهِ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَبْسِهِ لِمَنْفَعَتِهِ إِلَى أَنْ يَنْقُضِيَ إِحْرَامَهُ وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ إِذَا أَذِنَ لَهَا بِأَبْوْهُمَا فَاحْرَمَ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَبْسُهُمَا (قَالَ) وَلَوْ أَصَابَ الْعَبْدَ امْرَأَةٌ فَبَطَلَ حُجَّتُهُ لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدَتِهِ حَبْسُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِإِعْضَائِهِ فِي حُجٍّ فَاسْدَاقُ مَضَاهُ فِي حُجٍّ صَحِيحٍ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْحَجِّ فَاحْرَمَ فَنَعَى مَرَضًا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَبْسُهُ إِذَا صُغِيَ عَنْ أَنْ يَحْمِلَ بِطَوَافٍ وَأَنْ أَذِنَ لَهُ فِي حُجٍّ فَلَمْ يَحْرَمْ كَانَ لَهُ مِنْهُ مَا يَحْرَمُ (قَالَ) وَأَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ أَوْ يَقْرَنَ فَاعْطَاهُ مَا لَمْ يَتَمَتَّعْ أَوْ الْقَرْنَ لَمْ يَحْرَمْ عَنْهُ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَإِذَا مَلَكَهُ شَيْءٌ فَأَتَمَّ مَلَكَهُ لِلْسَيِّدِ فَلَا يَحْرَمُ عَنْهُ مَا لَا يَكُونُ لَهُ مَالٌ كَالْحَبَالِ وَعَلَيْهِ فِيمَا لَزِمَهُ الصَّوْمُ مَا كَانَ مَمْلُوكًا فَإِنْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى عَتَقَ وَوَجَدَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكْفُرَ كَفَارَةَ الْخُرَاجِ الْوَاحِدِ وَالثَّانِي أَنْ يَكْفُرَ إِلَّا بِالصَّوْمِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا الصَّوْمُ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْحَجِّ فَأَفْسَدَهُ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يَدْعَهُ يَتِمَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يَدْعَهُ يَقْضِيهِ فَإِنْ قَضَاهُ أَجْرَ أَعْمَةٍ مِنَ الْقَضَاءِ وَعَلَيْهِ إِذَا عَتَقَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ وَلَوْ لَمْ يَأْذِنْ لِعَبْدِهِ سَيِّدُهُ بِالْحَجِّ فَأَحْرَمَ بِهِ كَانَ أَحَبُّ إِلَيْهِ أَنْ يَدْعَهُ يَتِمَّ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَهُ حَبْسُهُ وَفِيهِمَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ عَلَيْهِ إِذَا حَبَسَهُ سَيِّدُهُ عَنْ أَتَمِّ حُجَّتِهِ شَاءَ يَقُومُ هَادِرًا هَمًّا بِقَوْمِ الدَّرَاهِمِ طَعَامًا ثُمَّ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدْيُونٍ مَاتِمٍ يَحْمِلُ وَالْقَوْلُ الثَّانِي يَحْمِلُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْتَقَ فَيَكُونُ عَلَيْهِ شَاءَ وَلَوْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ فَيَتَمَتَّعَ فَاتَّخَذَ الْعَبْدُ أَخْبَرَنَا سَمْعٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ إِذَا أَذِنْتُ لِعَبْدِي فَيَتَمَتَّعَ فَاتَّخَذَ فَاحْرَمَ عَنْهُ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ مَا يَحْرَمُ الْعَبْدَ حَبْسًا مِنْ إِعْطَاءِ سَيِّدِهِ عَنْهُ وَمَا يَحْرَمُ بِهِ مَتَاعُهُ أَمَّا مَا أُعْطَاهُ حَبْسًا فَلَا يَكُونُ لَهُ إِخْرَاجُهُ مِنْ مَلَكَهُ عَنْهُ حَبْسًا حَتَّى يَكُونَ الْمَعْطَى عَنْهُ مَا لَكَالَهُ وَالْعَبْدُ لَا يَكُونُ مَالًا وَهَكَذَا مَا أُعْطِيَ عَنْ الْحَرِّ بَادِنَهُ أَوْ وَهَبَهُ الْحَرُّ فَأَعْطَاهُ الْحَرُّ عَنْ نَفْسِهِ قَدَمًا لَكَالَهُ الْحَرُّ فِي الْحَالِينِ وَلَوْ أُعْطِيَ عَنْ حَرٍّ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ عَبْدًا لَمْ يَكُنْ الْمَوْتُ عَلَيْهِ كَوْنُ شَيْءٍ أَبَدًا أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ وَهَبَ لَهُمْ أَوْ وَصَّى أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَحْرَمُ وَأَتَمَّ أَجْرًا أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهُمْ بِالْخَبْرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ سَعْدًا أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ أُمِّهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لِمَا جَازَ مَا وَصَفْتُ لَكَ

(بَابُ كَيْفِ اسْتَطَاعَةِ إِلَى الْحَجِّ)

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اسْتَطَاعَةُ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُسْتَطَاعًا بِبَدْنِهِ وَاحِدًا مِنْ مَالِهِ مَا يَبْلُغُهُ الْحَجَّ فَتَكُونُ اسْتَطَاعَتُهُ تَامَةً وَيَكُونُ عَلَيْهِ فَرْضُ الْحَجِّ لَا يَحْرَمُ بِهِ مَا كَانَ بِهَذَا الْحَالِ إِلَّا أَنْ يُوْثِدَ عَنْ نَفْسِهِ وَالْاسْتَطَاعَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ مَضُوقًا بِدَنِّهِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَشْتَبِعَ عَلَى مَرْكَبٍ فَيَحْجَّ عَلَى الْمَرْكَبِ بِحَالٍ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَنْ يَطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ بِطَاعَتِهِ أَوْ قَادِرٌ عَلَى مَالٍ يَحْدُمُ مِنْ دَسْتِ أَجْرِهِ بَعِضُهُ فَيَحْجَّ عَنْهُ فَيَكُونُ هَذَا مِنْ لَزِمَتِهِ فَرِيضَةُ الْحَجِّ كَالْقَدْرِ وَمَعْرُوفٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ أَنَّ اسْتَطَاعَةَ تَكُونُ بِالْبَدَنِ وَبَعْنٍ يَقُومُ بِمَقَامِ الْبَدَنِ وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ أَنَا مُسْتَطَاعٌ لِأَنَّ أَبْنِي دَارِي يَعْنِي بِيَدِهِ وَيَعْنِي بِنَافِئِهِ مِنْ يَسْمِيهَا بِاجَارَةِ أَوْ يَطْوَعُ يَسْمِيهَا لَهُ وَكَذَلِكَ مُسْتَطَاعٌ لِأَنَّهُ أَخِيضُ تَوْفِيٍّ وَغَيْرُ ذَلِكَ يَمَّا يَعْمَلُهُ هُوَ بِنَفْسِهِ وَيَعْمَلُهُ لغيرِهِ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ الْحَجُّ عَلَى الْبَدَنِ وَأَنْتَ تَقُولُ فِي الْأَعْمَالِ عَلَى الْأَبْدَانِ أَتَمُّ يُوْثِدُ بِأَعْمَالِهَا بِنَفْسِهِ مِثْلَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ فَيَصِلُ الْمَرْءَ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى جَالِسًا أَوْ مُضْطَجِعًا وَلَا يَصِلُ عَنْهُ غَيْرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّوْمِ قَضَاهُ إِذَا قَدَّرَ أَوْ تَقَرَّرَ وَلَمْ يَصُمْ عَنْهُ غَيْرُهُ وَأَجْرَ أَعْنَهُ قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى الشَّرَائِعُ تَجْتَمِعُ فِي مَعْنَى وَتَتَفَرَّقُ فِي غَيْرِهِ بِمَا فَرَّقَ اللَّهُ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ مَا فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ عَوَامُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ

ففيهم أن يجعلوا أحكام الله تعالى فان قال فادلني على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم قيل له ان شاء الله أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأته من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يسمك علي راحلته فهل ترى أن أجمع عنه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حفظته عن الزهري وأخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فقال يارسول الله فهل ينفعه ذلك فقال نعم كولو كان عليه دين فقضيته نفعه فكان فيما حفظ سفيان عن الزهري ما بين أن أباه اذا أدركته فريضة الحج ولا يستطيع أن يسمك علي راحلته أن جائز الغيرة أن يحج عنه ولدا وغيره وأن لغيره أن يؤدي عنه فريضة الحج اذ كان غير مطيق لتأديته بدنه فالفرض لازم له ولو لم يلزمه لقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فريضة علي أبيل اذا كان انما أسلم ولا يستطيع أن يسمك علي الرحلة ان شاء الله تعالى ولقال لا يحج أحد عن أحد انما يعمل المرء عن نفسه ثم بين سفيان عن عمرو عن الزهري في الحديث ما لم يدع بعده في قلب من ليس بالنهم شيئا فقال في الحديث فقالت له أشفعه ذلك يارسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم كولو كان علي أبيل دين فقضيته نفعه وتأدية الدين عن عليه حيا وميتا فرض من الله عز وجل في كتابه وعلي لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وفي إجماع المسلمين فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تأديته عنه فريضة الحج نافعة له كما ينفعه تأديته عنه دينالو كان عليه ومنفعته اخراجه من المأثم وإيجاب أجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين ولا شيء أولى أن يجمع بينهما ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه ونحن نجمع بالقياس بين ما أشبه في وجهه وان خالفه في وجهه غيره اذ لم يكن شيئا أشد مجامعة له منه فيري ان الحجة تلزم به العلماء فاذا جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين فالأمر أن يجمع بينهما ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وفيه فرق آخر ان العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلها جالسا ان لم يقدر علي القيام أو مضطجعا أو موميا وكيفية قدر وأن الصوم ان لم يقدر عليه قضاءه لم يقدر علي قضاءه كفر والفرض علي الابدان مجتمع في أنه لازم في حال ثم يختلف بما خالف الله عز وجل بينه ورسوله صلى الله عليه وسلم ثم يفرق بينه بما يفرق به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من هودونهم فالذي يخالفنا ولا يجيز أن يحج أحد عن أحد يزعم أن من نسي فتكلم في صلاة لم تقصد عليه صلاته ومن نسي فأكل في شهر رمضان فسد صومه ويزعم أن من جامع في الحج أهدى ومن جامع في شهر رمضان تصدق ومن جامع في الصلاة فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة وعلته في الفرق بينهما إجماع فاذا كانت هذه علتها فلم رد مثل الذي أخذ به قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان الفضل ابن عباس رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأته من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الآخر فقالت يارسول الله ان فريضة الله علي عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت علي الرحلة أفأجمع عنه فقال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريح قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأته من خثعم قالت يارسول الله ان أي أدركته فريضة الله عليه في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوي علي ظهره بعيره قال لحجبي عنه (قال الشافعي) أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن عيسى بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني منخر ثم جاءت امرأته من خثعم فقالت يارسول الله ان أي شيخ كبير قد (١) أفندو أدركته فريضة الله علي عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزي عنه أن يؤديها

بمعل عمرة فليس أن
جبه صار عمرة وكيف
يصير عمرة وقد ابتدأه
حجا (قال المزني) اذا
كان عمله عنده عمل حج
لم يخرج منه الى عمرة
فقياس قوله أن يأتي
بالحج وهو المبيت بحج
والرعي همام الطواف
والسعي وتأول قول عمر
أفعل ما يفعل المعتمر
انما أراد أن الطواف
والسعي من عمل الحج
لأنها عمرة (قال
الشافعي) ولا يدخل مكة
الا باحرام في حج أو عمرة
لمباينتها جميع البلدان
الآن من أصحابنا من
رخص للطايعين ومن

(١) أفند بالبناء للفاعل
أي ضعف رأيه وخوف
من المرض أو الكبر كذا
في كتب اللغة كتبه معجمه

عنه فقال نعم (قال الشافعي) وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان أن عليه أداءه أن قدر وإن لم يقدر (١) أداءه أن قدر فأدائها إياها عنه يحزبه والأداء لا يكون إلا لما لم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طائفة يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم أمر أذ فقالت إن أمي ماتت وعليها حجة فقال حجني عن أمك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال إن كنت حججت فلبت عنه والا فاحجج عنك وروى عن جعفر ابن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال الشيخ كبير لم يحجج إن شئت فحجج من رجلا يحجج عنك (قال الشافعي) ولو جهز من هو بهذه الحال رجلا فحجج عنه ثم أتت له حال يقدر فيها على المركب الحج ويمكنه أن يحج لم تجز تلك الحجة عنه وكان عليه أن يحج عن نفسه فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يبعث من يحج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات لأنه إنما يجزى عنه حج غيره بعد أن لا يجد السبيل فإذا وجدها وجب عليه الحج وكان ممن فرض عليه بدنه أن يحج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال وما أوجب على نفسه من حج في نذر أو تبرؤ ومثل حجة الإسلام وعمرته يلزمه أن يحج عن نفسه ويحججه عنه غيره إذا جاز أن يحج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه

(باب الخلاف في الحج عن الميت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأعلم أحد أنسب إلى علم يلد بغرف أهله بالعلم خالفنا في أن يحج عن المرأة إذا ماتت الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركا بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكاب من ماضي فقهاهم تأمر به مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر علي بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وربيعة والذي قال لا يحج أحد عن أحد قاله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه سوى ما روى الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير روايته أنه أمر بعض من سأل أن يحج عن غيره ثم ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج به بعض من قال بقوله بأن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد وهو روى عن ابن عمر ثلاثة وستين حديثا يخالف ابن عمر فيها منها ما يدعه لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعه لما جاء عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعه لقول رجل من التابعين ومنها ما يدعه لرأى نفسه فكيف جاز لأحد نسب نفسه إلى علم أن يحل قول ابن عمر عنده في هذا المحل ثم يجعله حجة على السنة ولا يجعله حجة على قول نفسه وكان من حجة من قال بهذا القول أن قال كيف يجوز أن يعمل رجل عن غيره وليس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اتباعها بفرض الله عز وجل وكيف والمسئلة في شيء قد ثبتت فيه السنة ما لا يسع عالما والله أعلم ولو جاز هذا لأحد جاز عليه مثله فقد ثبت الذي قال هذا الرسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء بأضعف من إسناد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعض الناس أن يحج عن بعض وله في هذا احتمالون كثير منها القطع في ربيع دينا ومنها ما يبيع العرايا ومنها التي عن بيع اللحم بالحيوان وأضعاف هذه السنن فكيف جاز له على من خالفه أن يثبت الأضعف ويرد على غيره الأقوى وكيف جاز له أن يقول بالقسامة وهي مختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر الخلق يخالفه فيها وأعطى فيها بايعان المدعين الدم وعظيم المال وهو لا يعطى بها جرحا ولا ديراها ولا أقل من المال في غيرها فإن قال ليس في السنة قياس ولا عرض على العقل لحديث حج الرجل عن غيره أثبت من جميع ما ذكرت وأخرى أن لا يبعد عن العقل بعد ما وصفت من القسامة وغيرها ثم عاذا فقال بما عاب من حج المرء عن غيره حيث لو تركه كان أجوز له وتركه حيث لا يجوز تركه فقال إذا أودى الرجل أن يحج عنه حج عنه من ماله وأصل مذهبه أن لا يحج أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد وقد سألت بعض من يذهب مذهبه فقلت أرايت لو أودى الرجل أن يصلي أو يصام عنه بأجارة أو نفقة غير أجارة أو تطوع أو يصام

يدخله لمنافع أهله أو كسب نفسه (قال الشافعي) ولعل خطابهم عيب ومن دخلها بغير إجماع فلا قضاء عليه

(باب من لم يدرك عرفة)

(قال الشافعي) أخبرنا أسد بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال ومن لم يدرك عرفة قبل الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت وليطف به وليسع بين الصفا والمروة ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فليخرجه قبل أن يحلق

(١) أداءه كذا في النسخ وانظر ابن الفاعل وحرر كتبه مصححه

أوبصلى عنه قال لا الوضوء باطله فقلت له فإذا كان انما أبطأ الجلالة كالصوم والصلاة فكيف أجاز أن
يحج المرء عن غيره عماله ولم يبطأ الوضوء فيه كما أبطأها قال أجازها الناس قلت فالتاس الذين أجازوها أجازوا
أن يحج الرجل عن الرجل إذا أقنذوا ن مات بكل حال وأنت لم تجزها على ما أجازوها عليه مما جاءت به السنة
ولم تبطأها بطلان الوضوء بالصوم والصلاة فلم يكن عنده فيها سنة ولا أثر ولا قياس ولا معقول بل كان عنده
خلاف هذا كله وخلاف ما احتج به عن ابن عمر فاعلمته إذ قال لا يحج أحد عن أحد استقام عليه ولا أمر بالتحج
في الحال التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أصحابه وعامة الفقهاء وما علمت من رد الأحاديث من
أهل الكلام ثم روي عن الأئمة علينا أن شئ تركهم إلى البطلان من أبطأ من أصحابنا أن يحج المرء عن الآخر
حيث أبطأها وأشياء قد تركها من السنن ولا شغب فيه شغب في هذا فقلنا البعض من قال ذلك لنا مذنب
في الترويح إلى الحق مذهب من لا علم له أو من له علم بلائفة فقال وكيف قلت أرايت ما تروحت إليه
من هذا أو قول أحد يلزم قوله فانت تكبر خلافه أو قول آدمي قد يدخل عليه ما يدخل على الآدميين من
الخطأ قال بل قول من يدخل عليه الخطأ قلنا فتركه بان يحج المرء عن غيره حيث تركه من غوب عنه غير
مقبول منه عندنا قال فهو من أهل ناحيتكم قلنا وما زعمنا أن أحد من أهل زماننا وناحيته يري من أن
يغفل وإنهم لك الناس وما يحج منصف على امرئ يقول غيره انما يحج على المرء يقول نفسه

(باب الحال التي يجب فيها الحج) قال الشافعي رحمه الله ما أحب لأحد ترك الحج ماشيا إذا قدر عليه ولم
يقدر على مركب رجل أو امرأة والرجل فيه أقل عذرا من المرأة ولا يسير لي أن أوجه عليه لاني لم أحفظ
عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يحج ماشيا وقد روي أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج وأن أطاقه غير أن منها منقطعة ومنها ما يمنع أهل العلم بالحديث
من تثبيته (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر قال قدنا
إلى عبد الله بن عمر فسمعت يقول يقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج فقال الشعث التفل
فقام آخر فقال يا رسول الله أي الحج أفضل قال العج والنج فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل فقال زاد
وراحلة (قال) وروى عن شريك بن أبي نجر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال السبيل الزاد والراحلة

(باب الاستسلاف للحج) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان
الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن
الرجل لم يحج أيستقرض للحج قال لا (قال الشافعي) ومن لم يكن في ماله سعة يحج من غير أن يستقرض
فهو لا يجد السبيل ولكن إن كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يحج فان
كان له مسكن وخادم وقوت أهله بقدر ما يرجع من الحج أن سلم فعليه الحج وإن كان له قوت أهله أو ما يركب به
لم يحج معه ما فوق قوت أهله أو لم له من الحج عندي والله أعلم ولا يجب عليه الحج حتى يضع لاهله قوتهم في قدر غيبته
ولو أجز رجل نفسه من رجل يتخذه ثم أهل بالحج معه أجزأت عنه من حجة الاسلام وذلك أنه لم ينتقض من عمل
الحج بالاجارة شئ إذا جاء بالحج إليه ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن ينتقض من عمل الحج شئ كما يقوم
بأمر نفسه إذا جاء بما عليه وكما يتطوع فيخدم غيره لثواب أو لغير ثواب أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن
عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أو أجز نفسي من هؤلاء القوم فأنتك معهم المناسك ألي أجز فقال ابن
عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ولو حج رجل في حلال غيره وموئته أجزأت
عنه حجة الاسلام وقد حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر جلهم فقسم بين عوامهم غنما من ماله فذبحوها
عما وجب عليهم وأجزأت عنهم ذلك أنهم ملكوا ما أعطاهم من الغنم فذبحوا ما ملكوا ومن كفاه غيره موئته
أجزأت عنه متطوعا أو باجرة لم ينتقض حجه إذا أتى بما عليه من الحج ومباح له أن يأخذ الاجرة بقبل الصلاة

ويرجع إلى أهله فإذا
أدرك الحج فبالا فليحج
وليهد وروى عن عمر أنه
قال لا يابى أبوب الانصاري
وقد فاته الحج اصنع
ما يصنع المعتبر ثم قد
حلت فإذا أدركت الحج
قابلا فاحج وأهد
ما استيسر من الهدى
وقال عمر رضي الله عنه
أيضا الهارب من الاسود
مثل معنى ذلك وزاد
فان لم تجد هديا فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعت (قال الشافعي)
فهذا كله ناخذ (قال)
وفي حديث عمر دلالة أنه
استعمل بأبواب عمل
المعتبر لأن أحرامه صار
عمرة

تتبعها كره أو قهراً، فلهذا قد حرم على أحد من الناس أن يمسك ربه الصدقة على بعض الناس وليس عليه أن يمسك
بخدمته، لأن يسأل في إزار نفسه، والله السبيل الذي يوجب الحج أن يمسك المرأة والمركب من شيء كره
يملكه قبل الحج أو في وقته.

(باب الحج المرأة وتعبه) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان فيه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما يثبت على أن السبيل الراد والراحلة وكانت المرأة تجد حاداً كانت مع ثقة من النساء في طريق ما هو أمانة
فحينئذ عليه الحج عنده والله أعلم وإن لم يكن معه إذ هو محروم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستثن فيما
يوجب الحج إلا الراد والراحلة وإن لم تكن مع حرة مسلمة ثقة من النساء فساعدت لم يخرج مع رجال لا امرأة
معه ولا حرم له أن يمسكهم وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مثل قولنا في أن تسافر المرأة مع رجل وإن لم
يكن معها ربه أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سئل عطاء عن امرأة ليس معها ذو حرم ولا زوج معها ولكن
معه أولاد تدوم ريت يسأل إزارها وحفظه أو رفعها قال نعم فلتحج (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء
يشبه غير ما ذكرنا قيل نعم بالإختصاص فيه أحد علمته من أن المرأة لا يزنها الحق وتثبت عليها الرعي ببلد
لا تاذن به فتمنع من ذلك البلد له الرعي تبطل عنها وتأتي بمخرج من حق لو ثبت عليها مسيرة أيام مع
غيره وحرم إذا كانت معها امرأة وأن الله تعالى قال في المعتدات ولا يخرجن إلا أن يأتين بإحاشة مبينة
فقبل بقاء عنهما السند فإذا كان هذا فكذلك أفقدين الله عز وجل أنه لم يمنعها الخروج من حق لزمنها وإن
لم يكن هكذا وكان خروجها فاحشة ففيها بالمعصية بالخروج إلى غير حق الزم فإن قال قائل ما دل على هذا
قيل لم يختلف الناس علمته أن المعتدة تخرج من بيتها لأقامة الحد عليها وكل حق لزمنها والسنة تدل على أنها
تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس فإذا كان الكتاب ثم السنة يدلان
معا والاجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى سفر أو خروج من بيتها في
العدو أمان على أنها ممنوعة مما لا يزنها ولا يكون سبيلاً لما يزنها وما لها تركه فالج لازم وهي له مستطعة
بالمال والبدن ومعها امرأة فأكثرت ثقة فإذا بلغت المرأة الحيض أو استكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها
نطق به الحج يجبر أبواها ولا ولها ولا زوج المرأة على أن يعطيها من ماله ما يحج بهاء (قال) ولو أراد رجل الحج
سائياً وكان ممن يطيق ذلك لم يكن لايه ولا لوليها منعه من ذلك (قال) ولو أرادت المرأة الحج ما شئت كان لوليها
منعها من المشي فيما لا يزنها (قال) وإذا بلغت المرأة قدرته بنفسها أو ما لها على الحج فأراد ولها منعه من
الحج أو أراد ولها وجهها منعه ما لم تهل بالحج لأنه فرض بغير وقت إلا في العمر كله فإن أخلت بالحج باذنه لم يكن
له منعها وإن أخلت بغير إذنه ففيها قولنا أحدهما أن عليه تخليتها ومن قال هذا القول لزمه عندي أن
يقول ليطوأت فأخلت بالحج إن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج بمن قدر عليه لم يكن له الخروج منه
ولزمه غير أنها إذا انفصلت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندي في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة
والقول الثاني أن تكون كمن أحصر فتذبح وتقصر وتحمل ويكون ذلك زوجها (قال الشافعي) أخبرنا
سعيد بن سالم ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في المرأة تهل بالحج فمنعها زوجها حتى بمنزلة المحصر
(قال الشافعي) وأحب لزوجهما أن لا يمنعها فإن كان واجبا عليه أن لا يمنعها كان قد أدى ما عليه وإن لم
تركه أياها أداء الواجب وإن كان تطوعاً أجزأه الله تعالى

(باب النسبي إذا بلغ
والعبد إذا اعتق والدمي
إذا أسلم وقد أحرموا)

(قال الشافعي) وإذا
بلغ غلام أو أعتق عبد
أو أسلم دمي وقد أحرموا
ثم وافوا عرفة قبل طلوع
الشعر من يوم النحر فقد
أرکوا الحج وعليهم دم
(وقال) في موضع آخر أنه
لا يبين له أن الفلام
والعبد عليهما في ذلك
دم وأوجه على الكافر
لأن إحرامه قبل عرفة
وهو كافر ليس بأحرام

(الخلافاً في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى سأصف ما كلني به ومن قال قوله فزعم
أن فرض الحج على المستطيع إذا لزمه في وقت يمكنه أن يحج فيه فتركه في أول ما يمكنه كان أحماً بتركه وكان كمن
ترك الصلاة وهو يتقدر على صلاحها حتى ذهب الوقت وكان أحماً بتركه بعد أول سنة من مقدرة عليه

قضاء كما تكون الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ثم أعطانا بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركها
 (١) فان صلاها في الوقت وفيما تذر من صوم أو وجب عليه بكفارة أو قضاء فقال فيه كل ما متى أمكنه فأنحره
 فهو عاص بتأخيره ثم قال في المرأة يجبر أبوها وزوجها على تركها لهذا المعنى وقاله معه غيره من يفتي ولا
 أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام (قال الشافعي) وقال لي نفر من منسألك
 من أين قلت في الحج للمرأة أن يؤخره وقد أمكنه فان جاز ذلك جازاً ما قلت في المرأة قلت استدلالاً مع كتاب الله
 عز وجل بالحجة اللازمة قالوا فادكرها قلت نعم نزلت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أباً بكر على الحاج وتحلف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا يحجار بالولامشغولاً وتحلف أكثر
 المسلمين فادبرين على الحج وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان هذا كما تقولون لم يتخلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن فرض عليه لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي يقال لها حجة الوداع
 ولم يدع مسلماً يتخلف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم ألف كلهم قادر عليه لم يحج بعد فريضة
 الحج وصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في وقتين وقال ما بين هذين وقت وقد أتم النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعمرة حتى نام الصبيان والنساء ولو كان كما تصفون صلاها حين غاب الشفق وقالت عائشة رضي الله تعالى
 عنها ان كان ليكون علي الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان وروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا يحل لامرأة أن تصوم يوماً وزوجها شاهد إلا بإذنه (قال الشافعي) فقال لي بعضهم فصف
 لي وقت الحج فقلت الحج ما بين أن يجب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه فادامات علمنا أن وقته قد
 ذهب قال ما الدلالة على ذلك قلت ما وصفت من تأخير النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وكثير من معه وقد
 أمكنهم الحج قال فتى يكون فائتاً قلت اذا مات قبل أن يؤدبها أو يبلغ ما لا يقدر على أدائه من الافناد قال
 فهو يلقي عنه قلت نعم قال أفترى جدي مثل هذا قلت نعم يكون عليه الصوم في كل ما عدا شهر رمضان
 فاذا مات قبل أن يؤدبه وقد أمكنه كفر عنه لأنه كان قد أمكنه فتركه وان مات قبل أن يمكنه لم يكفر عنه لأنه
 لم يمكنه أن يدركه قال أفترأيت الصلاة قلت موافقة لهذا في معنى مخالفة له في آخر قال وما المعنى الذي
 توافقه فيه قلت ان للصلاة وقتين أول وآخر فان أخرها عن الوقت الأول كان غير مقرط حتى يخرج الوقت
 الآخر فاذا خرج الوقت قبل أن يصلي كان آثماً بتركه ذلك وقد أمكنه غير أنه لا يصلي أحد عن أحد قال
 وكيف خالف بينهما قلت بما خالف الله ثم رسوله بينهما ألا ترى أن الحائض تقضي صوماً ولا تقضي صلاة ولا
 تصلي وتحيج وأن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها وأن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد
 وأن من أفسد حجه بجماع كفر غير كفارة الصيام وأعاد قال قد أرى افتراقهما فندع ذكره (قال الشافعي) فان
 قال قائل فكيف لم تنزل في المرأة تمهل بالحج فيمنعها ولها أنه لا حج عليها ولا دم اذ لم يكن لها ذلك وتقول ذلك في
 المملوك قلت انما أقول لا حج عليها ولا دم على من كان لا يجوز له بحال أن يكون محرماً في الوقت الذي يحرم
 فيه والأحرام لهذين جائز (٢) بأحوال أو حال ليسا ممنوعين منه بالوقت الذي أحرمافه انما كانا ممنوعين منه
 بأن لبعض الآدميين عليهما المنع ولو خلاهما كان احراماً صحيحاً عنهما معا فان قال فكيف قلت ليريقا الدم
 في موضعهما قلت نحر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية في الحبل اذا حصر فان قال وشبه هذا المحصر قيل
 لا أحسب شيئاً أولى أن يقاس عليه من المحصر وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر وذلك أن المحصر
 مانع من الآدميين بخوف من المنوع فجعل له الخروج من الاحرام وان كان المانع من الآدميين متعدداً
 بالمنع فاذا كان لهذه المرأة والمملوك مانع من الآدميين غير متعدداً كانا مجامعين له في منع بعض الآدميين وفي
 أكثر منهن من أن الآدمي الذي منعهم الله منعهما (قال الشافعي) في العبد يهل بالحج من غير إذن سيده فأحب
 إلى أن يدعه سيده وله منعه واذا منعه فالعبد كالمحرر لا يجوز فيه الاقوال والله أعلم أحدهما أن ليس عليه
 الأدم لا يجز به غيره فيحبل اذا كان عبداً غير واجد للدم ومتى عتق ووجد ذبح ومن قال هذا في العبد قاله

(قال المزني) فاذا لم يكن
 عنده ان على العبد
 والصبي دما وهما مسلمان
 فالكافر أحق أن
 لا يكون عليه دم لان
 احرامه مع الكفر ليس
 باحرام والاسلام يجب
 ما كان قبله وانما وجب
 عليه الحج مع الاسلام
 بعرفات فكأنها منزلة
 أو كر جل صار إلى عرفة
 ولا يريد حجاماً أحرم أو
 كن جاوز الميقات لا يريد
 حجاماً أحرم فلا دم عليه
 وكذلك تقول (قال
 الشافعي) ولو أفسد
 العبد حجه قبل عرفة ثم
 أعتق والمراهق بوطء
 قبل عرفة ثم احتلم أتما
 ولم تجز عنه ما من حجة

(١) قوله فان صلاها
 الحج كذا في النسخ ولعل
 في الكلام تحسريفاً
 أو نقصاً فانظر كتبه
 مصححه
 (٢) قوله بأحوال
 أحوال كذا في النسخ
 وانظر كتبه مصححه

في الحر يحبس بالعدو وهو لا يجدر شيأ بجلى ويحل ومتى أيسر أذى الدم والقول الثاني أن تقوم الشاة دراهم
والدراهم طعاما فان وجد الطعام تصدق به والاصام عن كل مديوما والعبد بكل حال ليس بواحد فيصوم (قال
الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب قاسه على ما يلزمه من هدى المتعة فان الله عز وجل يقول فيما استيسر من
الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فلو لم يجد هديا ولم يصم لم ينع به ذلك من أن يحل
من جبرته وجهه ويكون عليه بعده الهدى أو الطعام فيقال اذا كان للحصر أن يحل بدم يذبحه فلم يجده حل
وذبح متى وجد أو جاء بالبدل من الذبح اذا كان له بدل ولا يحبس الهدى حراما على أن يحل في الوقت الذي
يؤمر فيه بالاحلال وقاسه من وجه آخر أيضا على ما يلزمه من جزاء الصيد فان الله تعالى يقول يحكم به ذوا
عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما فيقول ان الله عز وجل لما ذكر
الهدى في هذا الموضع وجعل بدله غيره وجعل في الكفارات أبدالا ثم ذكر في المحصر الدم ولم يذكر غيره كان
شرط الله جل ثناؤه الابدال في غيره مما يلزم ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أنزل مما يلزم في النسك مفسرا لبيان
على ما أنزل مجملا فيحكم في الحمل حكم المفسر كما قلنا في ذكر رقبة مؤمنة في قتل مثلها رقبة في الظهار وان لم
يذكر مؤمنة فيه وكما قلنا في الشهود حين ذكروا وعدولا وذكروا في موضع آخر فلم يشترط فيهم العدول هم
عدول في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه فاستدل لنا والله أعلم على أن حكم الحمل
حكم المفسر اذا كانا في معنى واحد والبدل ليس بزيادة وقد أتى موضع من حكم الله تعالى لنقول هذا فيه
هذا ليس بالبين أن لازما أن نقول هذا في دم الاحصار كل البيان وليس بالبين وهو محمل والله أعلم (قال
الشافعي) في المرأة المعتدة من زوجها عليها الرجعة تم بالحل راجعها فله منعها وان لم راجعها منعها حتى
تنقضي العدة فاذا انقضت العدة فهي مالكة لامرها ويكون لها أن تتم على الحل وهكذا المالكة لامرها
التي تحرم منع وليها من حبسها ويقال لوليها ان شئت فخرج معها ولا يعتنابها مع نساء ثقات فان لم تجد
نساء ثقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأته معها فان قال قائل كيف تبطل احرامها اذا أحرمت
في العدة قالت اذا كانت تجد السبيل اليه بحال لم أعجل باطاله حتى أعلم أن لا تجد السبيل اليه وان أهلت
في عدة من وفاة أو هي قد أتى على طلاقها الرهما الالال ومنعها الخروج حتى تتم عدتها فان انقضت خرجت
فان أدركت حجا والاحت بعمل عمره فان قال قائل فلم لا تجعلها محصورة بما منعها قالت له منعها الى مدة
فاذا بلغت لم يكن له منعها وبلغها أيام أتى عليها ليس منعها بشئ الى غير هاء ولا يجوز لها الخروج حتى بأذن لها
فاذا بلغت لم يكن لغيرها سبيل عليها بتمنعها منه والعبد اذا منعه سيده لم يكن عليه تخليته فان قيل قد يتق
قيل عتقه شيء يحد منه غيره له أو لا يحد منه وليس كالمعتدة فيما لانعها من منعها فلو أهل عبد بحج فعتقه سيده
حل وان عتق بعد ما يحل فلاحج عليه الاحجة الاسلام وان عتق قبل ان يحل مضى في احرامه كما يحصر الرجل
بعد وفيكون له أن يحل فان لم يحل حتى يأمن العدو لم يكن له أن يحل وكان عليه أن يمضي في احرامه ولو أن
امرأته مالكة لامرها أهلت بحج ثم نكحت لم يكن لزوجه ما منعها من الحج لانه لمها قبل أن يكون له منعها ولا
نفقة لها عليه في مضيا ولا في احرامها في الحج لانها ما نعت لنفسها بغير اذنه كان معها في حجا أو لم يكن ولا يجوز
نكاح المحرمة ولا المحرم (قال الربيع) هذه المسئلة في ما غلط لان الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا
المحرم فلما أهلت هذه بحج ثم نكحت كان نكاحها باطلا ولم يكن لها زوج يمنعها وتضي في حجا وليس لها
زوج تلمزها النفقة لها لانها ليست في أحكام الزوجات ولعل الشافعي اتماحكي هذا القول في قول من يحجز
نكاح المحرم فأما قوله فانه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة وهذا في كتاب الشغار (قال الشافعي) وعلى
ولي السفينة البالغة اذا تطوع لها ذو محرم وكان لها مال أن يعطيها من مالها ما تنهج به اذا شاء ذلك وكان لها
ذو محرم يحج بها أو خرجت مع نساء مسلمات

الاسلام لانه روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أن امرأته رفعت اليه
من محبتها صبيا فقالت
يا رسول الله ألهذا حج
قال نعم ولك أجر (قال)
واذا جعل له حجا فالحاج
اذا جامع أفسد حجه
(قال المزني) وكذلك
في معناه عندى يعيد
ويهدى (قال الشافعي)
واذا أحرم العبد بغير
اذن سيده أحييت أن
يدعنه فان لم يفعل فله
حبسه وفيه قولان
أحدهما تقوم الشاة
دراهم والدراهم طعاما
ثم يصوم عن كل مديوما
ثم يحل والآخر لا شئ
عليه حتى يعتق فيكون

(باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا احتلم الغلام أو حاضت الجارية وإن لم يستكمل خمس عشرة سنة أو استكملا خمس عشرة سنة قبل البلوغ وهما غير مغلوبين على عقولهما أو أجدان مكرها وبلا غامط يقان المركب غير محبوسين عن الحج عرض ولا سلطان ولا عدو وهم في الوقت الذي بلغا فيه قادران بوضع لو خرجا منه فسارا بسير الناس قدر اعلى الحج فقد وجب عليهما الحج فان لم يفعلا حتى ما تافق قل منهما ما الحج وعلم ما بانهما قادران عليه في وقت يجزى عنهما الوضوء ضيفا فيه حتى يقضى عنهما الحج وان كانا بوضع يعلمان أن لو خرجا عند بلوغهما لم يدركا الحج لبعدها رهما أو دونوا الحج لم يخرجوا الحج ولم يعسا حتى أتى عليهما ما حج قابل فلا حج عليهما ومن لم يجب الحج عليه فبعدمه وهو لو حج أجزاء لم يكن عليه قضاءه ولو كانا ذابغا فخرجا يسيران سيرا مابين السيران في السرعة حتى يسيرا مسيرة يومين في سيرة العامة في يوم ومسيرة ثلاث في يومين لم يلزمهما عندى والله أعلم أن يسيرا يسيرا يخالف سيرة العامة فهذا كله لو فعلا كان حسنا ولو بلغا عاقلين ثم لم يأت عليهما ما يخرج أهل بلادهما حتى غاب على عقولهما ولم ترجع إليهما عقولهما في وقت لو خرجا فيه أدركا حجهم يلزمهما أن يحج عنهما وانما يلزمهما أن يحج عنهما إذا أتى عليهما ما وقت يعقلان فيه ثم لم يذهب عقولهما حتى يأتى عليهما ما وقت لو خرجا فيه إلى الحج بلغا فان قال قائل ما فرق بين المغلوب على عقله وبين المغلوب بالمرض قيل الفرائض على المغلوب على عقله زائلة في مدته كلها والفرائض على المغلوب بالمرض العاقل على يده غير زائلة في مدته ولو حج المغلوب على عقله لم يجز عنه لا يجزى عمل على البدن لا يعقل عامله قياسا على قول الله عز وجل لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ولو حج العاقل المغلوب بالمرض أجزأ عنه ولو كان بلوغهما في عام جديب الاغلب فيه على الناس خوف الهلكة بالعطش في سفر أهل ناحيته ما فيها أولم يكن ما لا بد لهم منه من علف موجود فيه أو في خوف من عدو لا يقوى جماعة حاج مصرهما عليه أو اللصوص كذلك أشبهه الله والله أعلم أن يكون من أراد فيه الحج غير مستطيع له فيكون غير لازم له بأنه غير مستطيع فان مات قبل أن يمكنه الحج بتغير هذا لم يكن عليه حج وكذلك لو حج أول ما بلغ فأحضر بعد وفقر وحل دون مكة ورجع فلم يمكنه الحج حتى يموت لم يكن عليه حج ولو كان ما وصفت من الحائل في البر وكان يقدر على الركوب في البحر فيكون له طريقا أحبت له ذلك ولا يبين له أنه يجب عليه ركوب البحر للحج لان الاغلب من ركوب البحر خوف الهلكة ولو بلغا مغلوبين على عقولهما فلم يفيا قاتني عليهما مدة يعقلان فيها ويمكنهما الحج لم يكن عليهما وإذا بلغا ما فعا الحج بعد وحوائل بين أهل ناحيته سامعا وبين الحج ثم لم يأت عليهما مدة وقت الحج بقدران هما ولا غيرهما من أهل ناحيته ما فيه على الحج فلا حج عليهما يقضى عنهما ما تاقبل عنكهما أو أحدهما من أهل ناحيته ما من الحج ولو حبل بينهما خاصة بحبس عدو أو سلطان أو غيره وكان غيرهما يقدر على الحج ثم ما تاقبل بحجها كان هذا ممن عليه الاستطاعة بغيرهم أو يقضى الحج عنهما وكذلك لو كان حبس ببلده أو في طريقه عرض أو زمن لا بعله غيره وعاش حتى الحج غير صحيح ثم مات قبل أن يصح وجب عليه الحج وجماع هذا أن يكون البالغان إذا لم يقدر أبأى وجه ما كانت القدرة بآبائهما أو قادران بأموالهما وفي ناحيته ما من يقدر على الحج غيرهما ثم ما تاقبل أن يحجها فقد لزمتها الحج انما يكون غير لازم لهما إذا لم يقدر أحدهما من أهل ناحيته ما على الحج لبعض ما وصفت فان قال قائل ما خالف بين هذا وبين المحصر بما ذكرت من عدو وحدث قبل ذلك لا يجد السبيل بنفسه إلى الحج ولا إلى أن يحج عنه غيره من ناحيته من قبل أن غير في معناه في خوف العدو والهلكة بالجلب والزمن والمرض وان كان معذورا بنفسه فقد يمكنه أن يحج عنه صحيح غيره ومثل هذا أن يحبس سلطان عن حج أو لصوص وحده وغيره يقدر على الحج فيموت فعليه أن يحج عنه والشيخ الغاني أقرب من العذر من هذين وقد وجب عليه أن يحج عنه إذا وجد من يحج عنه

عليه شاة (قال المزني)

أولى بقوله وأشبهه عندى

بمذهبه أن يحل ولا

يظلم مولاه بعبته ومنع

خدمته فإذا أعتق

أهراق دما في معناه

(قال الشافعي) ولو أذن

له أن يتبع فأعطاه دما

لتمعه لم يجز عنه الا

الصوم ما كان مملوكا

ويجزي أن يعطى عنه

ميتا كما يعطى عن ميت

قضاء لان النبي صلى الله

عليه وسلم أمر سعد أن

يتصدق عن أمه بعد

موتها

(باب هل له أن يحرم

بمحبتين أو عرتين وما

يتعلق بذلك)

(قال الشافعي) من

(باب الاستطاعة بنفسه وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنعية بالجمع عن أبيه أدلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قول الله من استطاع إليه سبيلا على معنيين أحدهما أن يستطيعه بنفسه وماله والآخر أن يعجز عنه بنفسه بعارض كبر أو سقم أو فطرة خلقه لا يقدر معه على الثبوت على المركب ويكون من بطيئه إذا أمره بالجمع عنه إما بشئ يعطيه إياه وهو واجده وإما بغير شئ فيجب عليه أن يعطى إذا وجد أو يأمر أن أطيع وهذه إحدى الاستطاعتين وسواء في هذا الرجل يسلم ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذلك والعبد يعق كذلك ويجب عليه أن يقدر على الثبوت على الحمل بلا ضرر وكان واجدا له أو لمركب غيره وان لم يثبت على غيره أن يركب الحمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب وان كان واحدا من هؤلاء لا يجده مطيعا ولا مالا فهو ممن لا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة فلا جمع عليه وجاع الطاعة التي توجب الجمع وتقرع بها اثنتان أحدهما أن يأمر فيقطع بالمال والآخر أن يجده مالا يستأجر به من بطيئه فتكون إحدى الطاعتين ولو تحامل فجأجزأت عنه ورجوت أن يكون أعظم أجزا من يخفف ذلك عليه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تنج عن أبيه أدا أسلم وهو لا يستطيع على الرحلة فدل ذلك على أن عليه الفرض إذا كان مستطيعا بغيره إذا كان في هذه الحال والميت أولى أن يجوز الجمع عنه لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الجمع بحال أجزاء والميت لا يكون فيه تكلف أبدا

(باب الحال التي يجوز أن يجمع فيها الرجل عن غيره) قال الشافعي رحمه الله تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمع الواجب أن يجمع المرء عن غيره فاحتمل القياس على هذا وجهين أحدهما أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين أحدهما فرض على البدن والآخر فرض في المال فلما كان ما فرض الله على الأبدان عليها لا يتجاوزها مثل الصلاة والحدود والقصاص وغيرها ولا يصرف عنها إلى غيرها بحال وكان المريض يصلي كما رأى ويغلب على عقله فيرتفع عنه فرض الصلاة ويحبض المرأة فيرتفع عنها فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحيض ولا يجزى المغلوب على عقله صلاة صلاها وهو مغلوب على عقله وكذلك الحائض لا تجزى بها صلاة صلتهما وهي حائض ولا يجب عليهما أن يصلي عنهما غيرهما في حالهما تلك فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن يجمع عن غيره حجة الإسلام كان هذا كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الإسلام وعمرته وكل ما وجب على المرء بما يجابه على نفسه من حج وعمره وكان ما سوى هذا من حج تطوع أو عمره تطوع لا يجوز لأحد أن يجبه عن أحد ولا يعتمر في حياته ولا بعد موته ومن قال هذا كان وجهها احتملا ولزمه أن يقول لو أوصى رجلا أن يجمع عنه تطوعا بطلت الوصية كما لو أوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية ولزمه أن يقول إن حج أحد عن أحد بوصية فهي في ثلثه والأجارة عليه فاسدة ثم يكون القول فيما أخذ من الأجارة على هذا واحدا من قولين أحدهما أنه لا أجر مثله ويرد الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل إن كان نفسه كما يقول في كل أجارة فاسدة والآخر أن لا أجر له لأن عمله عن نفسه لا عن غيره والقول الثاني أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر المرء أن يجمع عن غيره في الواجب دل هذا على أن يكون الفرض على الأبدان من وجهين أحدهما ما لا يعمل به المرء عن غيره مثل الصلاة ولا يعمل به غيره مثل الحدود وغيرها والآخر التسل من الحج والعمره فيكون المرء أن يعمل به عن غيره متطوعا عنه أو أوجبا عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الجمع ولا يشبه أن يكون له أن يتطوع عنه والمتطوع عنه يقدر على الجمع لان الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالجمع عنه هي الحال التي لا يقدر فيها على أن يجمع عن نفسه ولأنه لو تطوع عنه وهو يقدر على الجمع لم يجز عنه من حجة الإسلام فلما كان هو لو تطوع عن نفسه كانت حجة الإسلام وإن لم ينوها فتطوع عنه غيره لم يجز عنه وقد ذهب عطاء مذهبا يشبه أن يكون أراد أنه يجزى عنه أن يتطوع عنه بكل

أهل بحجتين أو عمرتين معا أو يجمع ثم أدخل عليه حجا آخر أو بعمرتين معا أو بعمره ثم أدخل عليها أخرى فهو صحيح واحد وعمره واحدة ولا قضاء عليه ولا فدية (قال المزني) لا يخلو من أن يكون في حجتين أو حجة فإذا أجمعوا أنه لا يعمل عمل حجتين في حال ولا عمرتين ولا صومين في حال دل على أنه لا معنى إلا واحدة منها فبطلت الأخرى

(باب الأجارة على الجمع والوصية به)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يستأجر الرجل

نسك من حج أو عمرة أن عملهم مطيق أو غير مطيق وذلك أن سفيان أخبرنا عن يزيد مولى عطاء قال ربحا أمرني عطاء أن أطوف عنه (قال الشافعي) فكأنه ذهب إلى أن الطواف من النسك وأنه يجوز أن يعمل به المرء عن غيره في أي حال ما كان وليس نقول بهذا وقولنا لا يعمل أحد عن أحد إلا والمعمول عنه غير مطيق العمل بكبر أو مرض لا يرجي أن يطيق بحال أو بعدموته وهذا أشبه بالسنة والمعمول لما وصفت من أنه لو تطوّر عنه رجل والمتطوّر عنه بقدر على الحج لم يجز المحجوج عنه (قال) ومن ولدنا لا يستطيع أن يثبت على مركب محمل ولا غيره أو عرض ذلك له عند بلوغه أو كان عبد افترق أو كافرا فأسلم فلم تأت عليه مدة يمكنه فيها الحج حتى يصير بهذه الحال وجب عليه أن يجد من يحج عنه بإجارة أو غير إجارة وإذا أمكنه مركب محمل أو (١) شجارا أو غيره فعليه أن يحج ببذنه وإن لم يقدر على الثبوت على غيره أو دابه الأفي محمل أو شجارا وكيفما قدر على المركب وأتى مركب قدر عليه فعليه أن يحج بنفسه لا يجزيه غيره (قال) ومن كان صحيحا يمكنه الحج فلم يحج حتى عرض له هذا كان له أن يبعث من يحج عنه لانه قد صار إلى الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحج فيها عن بلغها (قال) ولو كان به مرض يرجى البرء منه لم أره أن يبعث أحد يحج عنه حتى يبرأ فيحج عن نفسه أو يهرم فيحج عنه أو يموت فيحج عنه بعد الموت فإن قال قائل ما الفرق بين هذا المريض المضي وبين الهرم أو الزمن قيل له لم يصرا أحد علمته بعد هزم لا يخلطه سقم غيره إلى قوة يقدر فيها على المركب والاعلم من أهل الزمان أنهم سموا بالهرم وأما أهل السقم فتراهم كثيرا يعودون إلى الصحة (قال) ولو حج رجل عن زمن ثم ذهب زمانه ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يحج عن نفسه كان عليه أن يحج عن نفسه لا نائما أدنا له على ظاهره أنه لا يقدر فلما أمكنته القدرة على الحج لم يكن له تركه وهو يقدر على أن يعمل ببذنه والله أعلم (قال) ولو بعث السقيم رجلا يحج عنه فحج عنه ثم برأ وعاش بعد البرء مدة يمكنه أن يحج فيها فلم يحج حتى مات كان عليه الحج وكذلك الزمن والهرم (قال) والزمن الزمان التي لا يرجي البرء منها والهرم في هذا المعنى ثم يفارقهم المريض فلا نأمره أن يبعث أحد يحج عنه ونأمر الهرم والزمن أن يبعث من يحج عنه فان بعث المريض من يحج عنه ثم لم يبرأ حتى مات ففيها قولان أحدهما أن لا يجزي عنه لانه قد بعث في الحال التي يس له أن يبعث فيها وهذا أصح القولين وبه أخذ والثاني أنها يجزيه عنه لانه قد حج عنه حربا بالغ وهو لا يطيق ثم لم يصرا إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره فيحج عن نفسه

(باب من ليس له أن يحج عن غيره)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إن كنت حججت فلبت عن فلان وإلا فاحجج عن نفسك ثم احجج عنه أخبرنا سفيان عن أبيوب عن أبي قلابه قال سمع ابن عباس رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال ابن عباس ويحك وما شبرمة قال فذكر قرابة له فقال أحججت عن نفسك فقال لا قال فاحجج عن نفسك ثم احجج عن شبرمة (قال الشافعي) وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الخنعية بالحج عن أبيها في ذلك دليل منها ما وصفنا من أنها إحدى الاستطاعتين وإذا أمر بها بالحج عنه فكان في الحال التي أمر فيها بالحج عنه وكان كقضاء الدين عنه فأبان أن العمل عن بذنه في حاله تلك يجوز أن يعمل عنه غيره فيجزي عنه ويخالف الصلاة في هذا المعنى فسواء من حج عنه من ذى قرابة أو غيره وإذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته عن رجل وهما مجتمعان في الأحرام كله إلا لبوس فانهما مجتمعان في بعضه فالرجل أولى أن يجوز حججه عن الرجل والمرأة من المرأة عن الرجل وكل جازع ماروى عن طاووس وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم مما كتبنا ما استغنى فيه بنص الخبر ولو أن امرأ لم يحج عليه الحج إلا وهو غير مطيق ببذنه لم يكن على أحد غيره واجبا أن يحج عنه وأحب إلى أن يحج عنه ذورجه وإن كان ليس

من يحج عنه إذا لم يقدر على مركب لضعفه أو كبره إلا بان يقول يحرم عنه من موضع كذا وكذا فإن وقتله وقتا فأحرم قبله فقد زاده وإن تجاوزه قبل أن يحرم فرجع محرما أجراه وإن لم يرجع فعليه دم من ماله ويرد من الأجرة بقدر ما تركه وما وجب عليه من شيء يفعله في ماله دون مال المستأجر فإن أفسد حجه أفسد إجارته وعليه الجلمة أفسد عن نفسه ولو لم يفسد فئات قبل أن يتم الحج فله بقدر عمله ولا يحرم عن رجل الأمن قد حج مرة

(١) شجار بوزن كتاب هو الهودج الصغير الذي يكنى واحدا فقط كذا في كتب اللغة كتبه

مصححه

عليه أربستاجر من يبيع عنه من كان ولو كان فقيرا لا يقدر على زاد مر كب وان كان بدنه صحيحا فلم يزل كذلك حتى أيسر قبل الحج بمدة لخرج فيها لم يدرك الحج ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يجب عليه حج يقضى ولو أيسر في وقت لا يمكنه فيه الحج فأقام موسرا إلى أن يأتي عليه أشهر الحج ولم يدن الوقت الذي يخرج فيه أهل بلاد ملوفاة الحج حتى صار لا يجد زاد ولا مر كبا ثم مات قبل حجه ذلك أو قبل حج آخر يوسر فيه لم يكن عليه حج إنما يكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد بلوغ ومقدرة ثم لم يبيع حتى يقوته الحج ولو كان موسرا مشتبسا عن الحج وجب عليه أن يبيع عن نفسه غيره أو يبيع عنه بعد موته وهذا مكتوب في غيره هذا الموضع

(باب الإجارة على الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى للرجل أن يستأجر الرجل يبيع عنه إذا كان لا يقدر على المركب لضعفه وكان ذامقا مقدرة بماله ولو ارثه بعده والإجارة على الحج جائزة جوازها على الأعمال سواء بل الإجارة أن شاء الله تعالى على البر خير منها على ما لا يرفيه ويأخذ من الإجارة ما أعطى وإن كثركا يأخذها على غيره لا فرق بين ذلك ولو استأجر رجل رجلا يبيع عنه ففرق عنه كان دم القرآن على الأجير وكان زاد المحجوج عنه خيرا لأنه قد جاء به حج ورادمعه مرة ولو استأجر الرجل الرجل يبيع عنه أو عن غيره فلا إجارة جائزة والحج عنه من حيث شرط أن يحرم عنه ولا تجوز الإجارة على أن يقول يبيع عنه من بلد كذا حتى يقول تحرم عنه من موضع كذا لأنه يجوز الإحرام من كل موضع فإذا لم يقل هذا فلا إجارة مجهولة وإذا وقت له موضع يحرم منه فأحرم قبله ثم مات أهل من وراء الميقات لم تحسب الإجارة إلا من الميقات وإن مر بالميقات غير محرم فمات قبل أن يحرم فلا إجارة له لأنه لم يعمل في الحج وإن مات بعد ما أحرم من وراء الميقات حسبت له الإجارة من يوم أحرم من وراء الميقات ولم تحسب له من الميقات إذا لم يحرم منه لأنه ترك العمل فيه وإن خرج للحج فترك الإحرام والتلبية وعمل على الحج ولم يعمل إذا قال لم أحرم بالحج أو قال اعترت ولم أحج أو قال استؤجرت على الحج فاعترت فلا شيء له وكذلك لو حج فأفسده لأنه تارك للإجارة مبطل لحق نفسه ولو استأجره لبيع عنه على أن يحرم من موضع فأحرم منه ثم مات في الطريق فله من الإجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهمل من وراء الميقات ففعل فقد قضى بعض ما استأجره عليه وإذا استأجره فأنما عليه أن يحرم من الميقات وأحرامه قبل الميقات تطوع ولو استأجره على أن يبيع عنه من اليمن فاعترت عن نفسه ثم خرج إلى الميقات الذي استؤجره عليه فأهل يبيع عنه الذي استأجره فلا يجزيه إذا أهل بالعمره عن نفسه إلا أن يخرج إلى الميقات المستأجر الذي شرط أن يهمل منه فله من الحج منه وإن لم يفعل وأهل بالحج من دون الميقات فكان عليه أن يهمل فبلغ الميقات فأهل منه بالحج عنه أجزأ عنه والأهراق دما وذلك من ماله دون مال المستأجر ويرد من الإجارة بقدر ما يصيب ما بين الميقات والموضع الذي أحرم منه لأنه شيء من عمله نقصه ولا يحسب الدم على المستأجر لأنه بعمله كان ويجزئه الحج على كل حال شرط عليه أن يهمل من دون الميقات أو من وراء الميقات أو منه وكل شيء أحذثه الأجير في الحج لم يأمر به المستأجر مما يجب عليه فيه القدية فالقدية عليه في ماله دون مال المستأجر ولو أهل بالحج بعد العمرة عن نفسه من ميقات المستأجر عن المستأجر ثم مات قبل أن يقضى الحج كان له من الإجارة بقدر ما عمل من الحج وقد قيل لأجره إلا أن يكمل الحج ومن قال هذا القول قاله في الخارج عن الرجل لا يستوجب من الإجارة شيئا إلا بكمل الحج وهذا قول يتوجه والقياس القول الأول لأن لكل حظا من الإجارة ولو استأجره يبيع عنه فأفسد الحج كان عليه أن يرجع ما استأجره به وعليه أن يقضى عن نفسه من قابل من قبل أنه لا يكون حاجا عن غيره بخلافه إذا صار الحج الفاسد عن نفسه فعليه أن يقضيه عن نفسه فلو حج عنه غيره كان عن نفسه ولو أخذ الإجارة على قضاء الحج الفاسد ردّها لأنها لا تسكون عن غيره ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه

ولو أوصى أن يبيع عنه وارث ولم يسم شيئا حج عنه بأقل ما وجد أحد يبيع به فإن لم يقبل حج عنه غيره ولو أوصى لرجل بمائة دينار يبيع بهاعته فما زاد على أجر مثله فهو وصيته له فإن تمتع لم يبيع عنه أحد إلا بأقل ما وجد به من يبيع عنه

(باب جزاء الصيد)

(قال الشافعي) وعلى من قتل الصيد الجزاء عمدا كان أو خطأ والكفارة فيه ما سواه لأن كلا ممنوع بحرمته وكان فيه الكفارة وقياس ما اختلفوا فيه من كفارة قتل المؤمن عمدا على

ما أجعوا عليه من
كفارة قتل الصديق
(قال) والعامد أولى
بالكفارة في القياس من
المختلئ

(باب كيفية الجزاء)

(قال الشافعي) قال
الله جل وعز فجزاء مثل
ما قتل من النعم (قال)
الشافعي (والنعم الأبل
والبقرو والغنم) (قال) وما
أكل من الصيد صنفان
دواب وطائر فأصاب

(١) قوله وعلى المستأجر
دم القرآن كذا في النسخ
وان كسرت جيم المستأجر
فالحكم مخالف لما تقدم
في مثل هذا الفرع أول
الباب من أن دم القرآن
على الأجير ومخالف
أيضاً للكلية السابقة وهي
قوله وكل شيء أحده
الأجير في الجلم يأمر به
المستأجر مما يجب عليه
فيه الفدية فالفدية عليه
في ماله دون مال المستأجر

اه فتعين فتح جيم
المستأجر الآن يكون
محرفاً عن الأجير كتبه
معجته
(٢) قوله اذا أنزلت
الخ كذا في النسخ
وانظر كتبه معجته

فيه الفدية مما لا يفسد الحج كانت عليه الفدية فيما أصاب والاجارة له ولو استأجره للحج فاحصر بعد وفاته
الحج ثم دخل فطاق وسعى وحلق ان له من الاجارة بقدر ما بين أن أهل من المقات الى بلوغه الموضع الذي
حبس فيه في سفره لان ذلك ما بلغ من سفره في حجة الذي له الاجارة حتى صار غير حاج وانما أخذ الاجارة على
الحج وصار يخرج من الاحرام بعمل ليس من عمل الحج ولو استأجر رجل رجلاً على أن يحج عنه فاعتمر عن نفسه
ثم أراد الحج عن المستأجر خرج الى ميقات المحجوج عنه فأهل عنه منه لا يحجز به غير ذلك فان لم يفعل أهراق
دماً ولو استأجر رجل رجلاً يحج عن رجل فاعتمر عن نفسه ثم خرج الى ميقات المحجوج عنه الذي شرط أن
يحل عنه منه ان كان المقات الذي وقت له بعينه فأهل بالحج عنه أجزاء عن المحجوج عنه فان ترك ميقاته
وأحرم من مكة أجزاء الحج وكان عليه دم تركه بعينه فأهل بالحج عنه أجزاء عن المحجوج عنه فان ترك ميقاته
المقات ومكة ولو استأجره على أن يمتنع عنه فأفرد أجزاء الحجة عنه ورجع بقدر حصة العمرة من الاجارة لانه
استأجره على أن يفعل أحدهما ولو استأجره على أن يفرد فقرن عنه كان زاده عمرة (١) وعلى المستأجر
دم القرآن وهو ترك رجل استأجره ليعمل عملاً فعمله وزاد آخر معه فلا شيء له في زيادة العمرة لانه متطوع بها
ولو استأجره على أن يقرن عنه فأفرد أجزاء الحج عنه والحج وبعث غيره يعتمر عنه ان كانت العمرة الواجبة ورجع
عليه بقدر حصة العمرة من الاجارة لانه استأجره على عملين فعمل أحدهما ولو استأجره على أن يحج عنه فأهل
بعمره عن نفسه ووجه عن المستأجر جميع الاجارة من قبل أن سفرهما وعلمهما واحدانه لا يخرج من
العمره الى الحج ولا يأتي بعمل الحج دون العمرة لانه لا يكون له أن ينوي جامعاً بين عملين أحدهما عن نفسه
والآخر عن غيره ولا يجوز أن يكونا معاً عن المستأجر لانه قوي أحدهما عن نفسه فصار معاً عن نفسه لان
عمل نفسه أولى به من عمل غيره اذ لم يميز عمل نفسه من عمل غيره ولو استأجر رجل رجلاً يحج عن ميت
فأهل الحج عن ميت ثم نواه عن نفسه كان الحج عن الذي نوى الحج عنه وكان القول في الاجرة واحداً من
قولين أحدهما أنه مبطل لها لتركه حقه فيها والآخر أنها لا لان الحج عن غيره ولو استأجر رجل رجلاً
يحج عن أبيه ما أهل بالحج عنهم معاً كان مبطلا لاجارته وكان الحج عن نفسه لاعتن واحد منهما ولو
نوى الحج عن نفسه وعنهما أو عن أحدهما كان عن نفسه وبطلت اجارته واذا مات الرجل وقد وجبت عليه
حجة الاسلام ولم يحج قط فمطوع متطوع قد حجة الاسلام بان يحج عنه ففي حجة الاسلام بان يحج عنه لم يكن لوصيه
أن يخرج من ماله شيئاً يحج عنه غيره ولا أن يعطي هذا شيئاً يحج عنه لانه حج عنه متطوعاً واذا أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يحج عن أبيه ورجلان يحج عن أمه ورجلان يحج عن أبيه لنذر
نذرهم أبوهم لانه يئنه أنه يجوز أن يحرم المرأة عن الرجل ولو لم يكن فيه هذا كان أن يحرم الرجل عن
الرجل والرجل عن المرأة أولى من قبل أن الرجل أكمل احراماً من المرأة واحرامه كاحرام الرجل فأق
رجل حج عن امرأة أو رجل أو امرأة حجت عن امرأة وعن رجل أجزاء ذلك المحجوج عنه اذا كان الحاج قد
حج حجة الاسلام

(باب من أين نفقة من مات ولم يحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنهم قالوا الحجة الواجبة
من رأس المال (قال الشافعي) وقال غيره ما لا يحج عنه الآن يوصى فان أوصى حج عنه من ثلثه اذا بلغ ذلك
الثلث وبدأ على الوصايا لانه لازم فان لم يوص لم يحج عنه من ثلث ولا من غيره وقال غيره (٢) اذا أنزلت الحج
عنه وصيه حاص أهل الوصايا ولم يبدأ على غيره من الوصايا ومن قال هذا فكان يبدأ بالعقود بالعقود عليه
(قال) والقياس في هذا أن حجة الاسلام من رأس المال فمن قال هذا قضى أن يستأجر عنه بأقل ما يقدر
عليه وذلك أن يستأجر رجل من أهل ميقاته أو قرب له تخفف مؤنته ولا يستأجر رجل من بلده اذا كان بلده

بعيدا الا أن يدل ذلك بما وجد به رجل قريب ومن قال هذا القول قاله في الحج بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به ورآه ديناً عليه وقاله في كل ما كان في معناه وقاله في كل ما أوجبه الله عز وجل عليه فلم يكن له مخرج منه الا بأدائه ولم يكن له خيار فيه مثل زكاة المال وما كان لا يكون أبداً الا واجبا عليه شاء أو كره وبغير شيء أحدثه هو لان حقوق الآدميين انما اوجب لهم من رأس المال وهذا من حقوق الآدميين أمر أن يؤديه الى صنف منهم بعينه فجمع أن وجب وجوب الحج بفرض الله عز وجل وأن كان كما وصفت الآدميين ومن قال هذا بدأ على جميع ما معه من الوصايا والتدبير وحاصبه أهل الدين قبل الورثة اذا جعله الله واجبا وجوب ما للآدميين وهذا قول يصح والله أعلم ومن قال هذا قاله في الحج أن لم يبلغ الامر بضام لم يصح حتى مات مريضاً انه واجب عليه لا وصية لان الواجب على المريض والصحيح سواء فأما ما رزقه من كفارة يمين أو غيره فان أوصى به فقد قيل يكون في ثلثه كالوصايا وقيل بل لازم وما لزمه من شيء أئزمه نفسه من نذر أو كفارة قتل أو ظهار وهو واحد فقد يخالف ما لزمه بكل حال من قبل أنه قد كان ولم يجب عليه فأنما أوجبه على نفسه فيختلفان في هذا ويحتمل معان في أنه قد أوجب كالأمر ما فأنما أوجب هذا أو أوجب أقراراً لا دعي فيحتمل أن يقال هما لازمان معا وأنا استخير الله تعالى فيه

(باب الحج بغير نية)

(قال الشافعي) رحمه الله أحب أن ينوي الرجل الحج والعمره عند دخوله فيهما كما أحب له في كل واجب عليه غيرهما فان أهل بالحج ولم يكن حج حجة الاسلام ينوي أن يكون تطوعاً وينوي أن يكون عن غيره وأحرّم فقال احرّامى كاحرام فلان لرجل غائب عنه فكان فلان مهلاً بالحج كان في هذا كله حاجاً وأجزأ عنه من حجة الاسلام فان قال قائل ما دل على ما وصفت قلت فان مسلم بن خالد وغيره أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء بن سبع جابر يقول قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سم أهلك يا علي قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدوا مكث حراماً كما أنت قال وأهدى له على هدياً (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا أتى اليبداء فظنرت مذبصري من بين راكب وراجل من بين يديه وعن يمينه وعن شماله ومن وراءه كلهم يريد أن يأتم به يلتمس أن يقول كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينوي الا الحج ولا يعرف غيره ولا يعرف العمرة فلما طافنا فكننا عند المروة قال أيها الناس من لم يكن معه هدى فليحلل وليجعلها عمرة ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت حلل من لم يكن معه هدى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليقم على احرامه ومن لم يكن معه هدى فليحلل ولم يكن معي هدى فحللت وكان مع الزبير هدى فلم يحلل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذي القعدة لا نرى الا أنه الحج فلما كنا بأسرف أوفر بياضها أمر النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كنا على كتابي أتيت بلقيس فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد فقال جاءتك والله بالحديث على وجهه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة والقاسم مثل معنى حديث سفيان لا يخالف معناه أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى الا الحج حتى اذا كنا بأسرف أوفر بياضها حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال مالاً أنفست فقلت نعم فقال ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاقتضى ما يقتضى الحاج غير أن

المحرم من الدواب نظر الى أقرب الاشياء من المقتول شبهة من النعم فقدى به وقد حكم عمر وعثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم وغيرهم في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فحكموا لهم في النعمة ببذنة وهي لا تسوى ببذنة وفي حمار الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى كبشاً وفي الغزال بعنز وقد يكون أكثر من ثمنها أضغافاً ودونها ومثلها وفي الارنب بعناق وفي اليربوع

لا تلو في البيت قالت وخبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر أخبرنا سفيان قال حدثنا
ابن طاوس وابراهيم بن ميسرة وهشام بن خبير سيعوا طابوا يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المدينة لا يستني جبالاً ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم
أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولكنني
لبدت رأسي وسقت هدي فليس لي محل دون محل هدي فقام إليه سراقه بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا
قضاء قوم كأننا ولدوا اليوم أم عمرتنا لعامنا هذا أم لا بد فقال لا بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة
قال ودخل على من النبي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أهلت فقال أحدهما عن طابوا أهلا لذي
صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليك حجة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فخرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء ففقدوا الأحرار ليس على حج ولا عمرة ولا قرآن ينتظرون
القضاء فنزل القضاء على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر من لا هدي معه أن يجعل أحرامه عمرة ومن معه
هدي أن يجعلها حجا (قال الشافعي) ولي على وأبو موسى الأشعري بالين وقال في تليتهما أهلا لا كالأهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالمقام على أحرامهما فدل هذا على الفرق بين الأحرار والصلاة
لأن الصلاة لا تجزئ عن أحد الأبن بنوي فريضة بعينها وكذلك الصوم ويجزئ بالسنة الأحرار فلما دلت
السنة على أنه يجوز للراء أن يهل وإن لم ينو حجا بعينه ويحرم بأحرار الرجل لا يعرفه دل على أنه إذا أهل
متطوعا لم يحج حجة الفريضة كانت حجة الفريضة ولما كان هذا كان أهل بالجمع عن غيره ولم يهل بالجمع
عن نفسه كانت الحجة عن نفسه وكان هذا معقولا في السنة مكث في به عن غيره وقد ذكر في حديثنا
منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي الحسن عباس رضي الله عنهما متصل (قال) ولا يجوز أن يحج
رجل عن رجل الأحرار بالغ مسلم ولا يجوز أن يحج عنه عبد بالغ ولا غير بالغ إذا كان جهمالا فانفسهما
لا يجزئ عنهما من حجة الإسلام لم يجز عن غيرهما والله أعلم (قال) وأمر الحج والعمرة سواء فيعتبر عن
الرجل كالحج عنه ولا يجزئ له أن يعتمر عنه إلا من اعتمر عن نفسه من بالغ حرم (قال) ولو أن رجلا اعتمر
عن نفسه ولم يحج فأمره رجل يحج عنه ويعتمر في حجة عنه واعتمر أجزأت المعتمر عنه العمرة ولم تجز عنه الحجة
وهكذا لو حج عن نفسه ولم يعتمر في حجة عنه واعتمر أجزأت المحجوج عنه الحجة ولم تجز عنه العمرة ويجزئ
أي التمسكين كان العامل عمله عن نفسه ثم عمله عنه ولا يجزئ التمسك الذي لم يعمل العامل عن نفسه وإذا
كان من له أن يعتمر من يحج عنه ويعتمر أجزأه أن يعتمر رجلا واحدا يقرن عنه وأجزأه أن يعتمر اثنين
مقتربين يحج هذا عنه ويعتمر هذا عنه وكذلك امرأتين أو امرأة ورجلا (قال) وهذا في فرض الحج والعمرة
كما وصفت يجزئ رجلا أن يحج عن رجل وقد قيل إذا أجزأ في الفرض أجزأ أن يتنقل بالجمع عنه وقد
قيل يحج الفرض فقط بالسنة ولا يحج عنه نافلة ولا يعتمر نافلة (قال الشافعي) ومن قال يحج المرء عن المرء
متطوعا قال إذا كان أصل الحج مقارفا للصلاة والصوم وكان المرء يعمل عن المرء الحج فيحج عنه بعد موته
وفي الحال التي لا يطبق فيها الحج فكذلك يعمل عنه متطوعا وهكذا كل شيء من أمر التمسك أخبرنا ابن عيينة عن
يزيد مولى عطاء قال ربما قال لي عطاء عطف عني (قال الشافعي) وقد يحتل أن يقال لا يجوز أن يحج رجل
عن رجل إلا حجة الإسلام وعمرته ومن قال هذا قال الدلالة عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر
بالحج عن الرجل في الحال التي لا يقدر فيها المحجوج عنه أن يحج عن نفسه وإلى أن أعلم مخالفاً أن رجلا لو حج
عن رجل بقدر على الحج لا يجزئ عنه من حجة الإسلام فإذا كان هذا عندهم هكذا دل على أنه انما عذر في حال
الضرورة بتأدية الفرض وما جاز في الضرورة دون غيرهما لم يجز ما لم يكن ضرورة مثله (قال الشافعي)
ولو أهل رجل يحج ففاته قبل بطواف البيت وسعي بين الصفا والمروة لم يجز عنه من حجة الإسلام لأنه لم يدركها
ولم تجز عنه من عمرة الإسلام ولا عمرة نذر عليه لأنها ليست بعمرة وإنما كان حجاً لم يجز له أن يقيم عليه لوجهين

بحجفة وهما لا يساويان
عناقا ولا بحجفة فدل ذلك
على أنهم نظر والى
أقرب ما يقتل من
الصيد بها بالبدل من
النعم لا بالقيمة ولو حكموا
بالقيمة لاختلفت
لاختلاف الأسعار
وتباينها في الأزمان وكل
دابة من الصيد لم نسجها
فقد أوها قياسا على
ما سجن فساد منها
لا يختلف ولا يفدى
الأمين النعم وفي صغار
أولادها صغار أولاد
هذه وإذا أصاب صيدا
أعورا أو مكسورا فذاه
بمسله والصحيح أحب
إلى وهو قول عطاء
(قال) ويفدى الذك

أحدهما أنه حج سنة فلا يدخل في حج سنة غيرها والآخر أنه ليس له أن يقيم محرماً حج في غير أشهر الحج ولو أهل بالحج في غير أشهر الحج كان اهلاله عمرة يجزئ عنه من عمرة الاسلام لأنه لا وجه للاهلال إلا بالحج أو عمرة فلبا أهل في وقت كانت العمرة فيه مباحة والحج محظوراً كان مهلاً بعمرة وليس هذا كلهل بالحج والحج مباح له فيفوت به لان ابتداء ذلك الحج كان جواً وابتداء هذا الحج كان عمرة وإذا أجزأت العمرة بلائمة لهما أجزأت أجزأت إذا أهل بالحج وكان اهلاله عمرة (قال الشافعي) والعمرة لا تفوت من قبل أنها تصلح في كل شهر والحج يفوت من قبل أنه لا يصلح إلا في وقت واحد من السنة فلو أن رجلاً أهل بالعمرة في عام فحسبه مريضاً أو خطأ عدداً وغير ذلك ما خلا العدو وأقام حراماً حتى يحل متى حل ولم تنقته العمرة متى وصل إلى البيت فعمل عملها (قال) ولو حج رجل عن رجل بلا جارة ثم أراد الاجارة لم يكن له وكان متطوعاً عنه وأجزأت عنه حجة (قال) ولو استأجر رجل رجلاً ليعتمر عنه في شهر فاعتمر في غيره أو على أن يحج عنه في سنة فحج في غيرها كانت له الاجارة وكان مسياً بما فعل (قال) ولا بأس بالاجارة على الحج وعلى العمرة وعلى الخبر كله وهي على عمل الخير أجوز منها على ما ليس بخير ولا بر من المباح فان قال قائل ما الحجة في جواز الاجارة على تعليم القرآن والخير قيل أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزوج رجلاً امرأة بسورة من القرآن (قال) والنكاح لا يجوز إلا بماله قيمة من الاجارات والاثمان

(باب الوصية بالحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث ولم يسم شيئاً حج عنه الوارث بأقل ما يوجب حجه أحد يحج عنه فان لم يقبل ذلك فلا يزال ادع عليه ويحج عنه غيره بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه به من هو أمين على الحج (قال الشافعي) ولا يرد عن الوارث وصية بهذا إنما هذه اجارة ولكن لو قال أحجوه بكذا أبطل كل ما زاد على أقل ما يوجب حجه من يحج عنه فان قبل ذلك لم أحج عنه غيره (قال) ولو أوصى لغير وارث بمائة دينار يحج بها عنه فان حج فذلك له وما زاد على أجر مثله وصية فان امتنع لم يحج عنه أحد إلا بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه ولو قال أحجوا عني من رأى فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارث لم يحج عنه الوارث إلا بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه فان رأى قيل لفلان (١) رأى غير وارث فان فعل أجزأ ذلك وان لم يفعل أحجبت عنه رجلاً بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه (قال) ولو قال رجل أول واحد يحج عني فله مائة دينار فحج عنه غير وارث فله مائة دينار وان حج عنه وارث فله أقل ما يوجب حجه من يحج عنه وما زاد على ذلك مردود لأنها وصية لوارث (قال) ولو استأجر رجل رجلاً ليعتمر به ما شاء كان ذلك ما لا من مال المستأجر إذا حج عنه أو اعتمر فان استأجره على أن يحج عنه فافسد الحج لم يقض ذلك عن الرجل الحج وكان عليه أن يرد الاجارة كلها وكذلك لو أخطأ العدد ففاته الحج وكذلك الفساد في العمرة (قال) ولو استأجر رجل رجلاً ليعتمر به ما شاء أو يطيب أو يغسل في الحج أو العمرة شيئاً يحب فيه الفدية فدى ذلك من ماله وكانت له الاجارة وأنظر إلى كل ما كان يكون حجه لو حج عن نفسه فاضاعه وعليه فيه كفارة حج عن غيره جعلته قاضياً عن غيره وله الاجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب (قال) وهكذا أولى الميت إذا استأجر رجلاً يحج عن الميت لا يختلفان في شيء (قال) ولو استأجر رجل رجلاً ليعتمر عنه ففقرن عنه كان زاده خير له ولم ينقصه وعليه في ماله دم القرآن (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر أمر أن يعتمر عن نفسه غير ما أمر به والحج غير العمرة والعمرة غير الحج (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر ثم عاذ في عنه من ميقاته أجزأت عنه (قال) ولو اعتمر عن نفسه ثم أراد الحج عن غيره لم تكن حجته كاملة عن غيره إلا بان يخرج إلى ميقات الحج ج عن غيره يحج عنه من ميقاته فان ترك ذلك وحج من دون ميقاته أهرق

بالذكر والاني بالاني وقال في موضع آخر ويقضى بالاناث أحب إلى وان جرح طليبا فنقص من قيمته العشر فعليه العشر من ثمن شاة وكذلك ان كان النقص أقل أو أكثر (قال المزني) عليه عشر الشاة أولى بأصله وان قتل الصيد فان شاة جزاه مثله وان شاء قوم المنزل دراهم ثم الدراهم طعاماً ثم تصدق به وان شاء صام عن كل مديوما ولا يجزئه أن يتصدق بشيء من الجزاء إلا مكة أو عني فأما الصوم فحج شاة لأنه لا منفعة فيه [للمساكين الحرم وان]

(١) قوله رأى غير وارث كذا في النسخ ولعل هنا تحريفان النسخ ووجه الكلام ربه غير وارث بصيغة الامر من رأى لحقته هاء السكت وقفاً وخطاً لبقائه على حرف واحد كما هو معلوم من التصريف أي انظر غير وارث كتبه مصححه

دما وأجزأت عنه (قال) ولو خرج رجل حاجا عن رجل فسلك غير طريق المحجوج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأهل منه ومضى على حجة أجزأت عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى (قال) ويجزى الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند احرامه وان لم يتكلم به أجزأت عنه كما يجزئ ذلك في نفسه والمتطوع بالحج عن الرجل كالمتأجر في كل أمره يجزئ به في كل ما أجزأه في كل ويقصد عليه في كل ما أفسد عليه في كل إلا أن المتطوع لا يرد أجارة لأنه لم يأخذها (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو عن ميت فحج ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه ولم تجز عنه ما وردت الاجارة (قال) ولا بأس أن يستأجر الوصي للميت اذا لم يحج الميت بعض ورثة الميت عنه أو وصي بذلك الميت أو لم يوص والاجارة ليست بوصية منه وان كان المستأجر وارثا أو غير وارث ففسوء ويحج عن الميت الحجة والعمره الواجب ان أو وصي بهما أو لم يوص كما يؤدي عنه الواجب عليه من الدين وان لم يوص به (قال) ولو أو وصي بثلمة للحاج اخترب أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلمه يحرم أن يعطاه غنى منهم (قال) ولو أو وصي أن يحج عنه تطوعا ففهم اقولان أحدهما أن ذلك جائز والآخر أن ذلك غير جائز كالأوصي أن يستأجر عنه من يصلي عنه لم يجز ومن قال لا يجوز رد وصيته فجعلها ميراثا (قال) ولو قال رجل لرجل حج عن فلان الميت بنفقته دفع اليه النفقة أو لم يدفعها كان هذا غير جائز لان هذه أجرة غير معلومة فان حج أجزأت عنه وله أجرة مثله وسواء كان المستأجر وارثا أو غير وارث أو وصي بذلك الميت أو لم يوص به غير أنه ان أو وصي بذلك لوارث لم يجز أن يعطى من الاجارة ما زاد على أجرة مثله من الفضل لان المحابة وصية والوصية لا تجوز لوارث

(باب ما يؤدي عن الرجل البالغ الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وصل الرجل المسلم الحر البالغ الى أن يحج أجزأت عنه حجة الاسلام وان كان ممن لا مقدرة له بذات يده فحج ما شيا فهو محسن بتكلفه شيئا له الرخصة في تركه وحج في حين يكون عمله مؤديا عنه وكذلك لو أجزأ نفسه من رجل يتخدمه وحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح ان رجلا سأل ابن عباس فقال أو أجزأ نفسي من هؤلاء القوم فأنسل معهم المناسك هل يجزئني عنى فقال ابن عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب (قال) وكذلك لو حج وغيره يكفيه مؤنته لانه حاج في هذه الحالات عن نفسه لا عن غيره (قال) وكذلك لو حج في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفه لان حجهم يوم يحجون كفطرهم يوم يفطرون وأضماهم يوم يفحون لانهم انما كانوا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل وهكذا لو أصاب رجل أهله بعد الرمي والحلاق كانت عليه بدنة وكان حجه تاما وهكذا لو دخل عرفه بعد الزوال وخرج منها قبل مغيب الشمس أجزأت عنه حجه وأهراق دما وهكذا كل ما فعل مما ليس له في احرامه غير الجماع كفر وأجزأت عنه من حجة الاسلام

(باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسلم)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو من دلفة فأحرم أى هؤلاء صار الى هذه الحال بالحج ثم وافى عرفه قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة واقفاهم أو غير واقف فقد أدرك الحج وأجزأت عنه من حجة الاسلام وعليه دم ترك الميقات ولو أحرم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحج بنويان باحرامهما فرض الحج أو النافلة أولانية لهما ثم عتق هذا أو بلغ هذا قبل عرفه أو بعرفة أو من دلفة أو أين كانا فوجعا الى عرفه بعد البلوغ والعتق أجزأت عنه من حجة الاسلام ولو احتاطا بان يهرق دما كان أحب الى ولا يبين لي أن يكون ذلك عليهما وأما الكافر فلو أحرم من ميقاته ثم أسلم بعرفة لم يكن له بد من دم هجرته

أكل من لحمه فلا جزاء عليه الا في قتله أو جرحه ولودل على صيد كان مسيا ولا جزاء عليه كمالو أمر يقتل مسلم لم يقتص منه وكان مسيا ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزاء محرما كان أو حلالا وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة وذكروا هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال) وسواء ما قتل في الحرم أو في الاحرام مفردا كان أو قارنا فجزاء واحد ولو اشتروا في قتل صيد لم يكن عليهم الاجزاء واحد وهو قول ابن عمر وما قتل من الصيد لانسان فعليه جزاءه

لان احرامه ليس باحرام ولو اذن الرجل لبعده فأهل بالحج ثم أقسمه قبل عرفة ثم عتق فوافى عرفة لم تجز عنه من حجة الاسلام لانه قد كان يجب عليه تمامها لانه أحرم باذن أهله وهي تجوز له وان لم تجز عنه من حجة الاسلام فاذا أقسمه ما مضى فيها فأسد وعليه قضاءها وهي بدنة ثم اذا قضاهما والقضاء عنه يجز به من حجة الاسلام (قال الشافعي) في الغلام المراهق لم يبلغ بهل بالحج ثم يصيب امرأته قبل عرفة ثم يحتم بعرفة يضي في حجه ولا يرى هذه الحجة مجزئة عنه من حجة الاسلام من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ادبعل له حجا والحاج اذا جامع أقسد وعليه البدل وبدنة فاذا جاء ببدل وبدنة أجزأت عنه من حجة الاسلام (قال) ولو أهل ذمى أو كافرا ما كان هذا الحج ثم جامع ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع بقدر احراما من الميقات أو دونه وأهراق دمات ترك الميقات أجزأت عنه من حجة الاسلام لانه لا يكون مقسدا في حال الشرك لانه كان غير محرم فان قال قائل فاذا زعمت أنه كان في احرامه غير محرم أفكان الفرض عنه موضوعا قيل لا بل كان عليه وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل و برسوله ويؤدى الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه غير أن السنة تدل وما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم انتدب الفرائض من يوم أسلم ولم يؤمر بعادة ما قرط فيه في الشرك منها وان الاسلام يهدم ما قبله اذا أسلم ثم استقام فلما كان انما يستأنف الاعمال ولا يكون عاملا عملا يكتب له الا بعد الاسلام كان ما كان غير مكتوب له من احرامه ليس احراما والعمل يكتب للعبد البالغ واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصغيرة حج ففي ذلك دلالة على أنه حاج وان حجه ان شاء الله تعالى مكتوب له

(باب الرجل ينذر الحج أو العمرة)

(قال الشافعي) فن أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر حج أو اعتمر يريد قضاء حجه أو عمرته التي نذر كان حجه وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الاسلام وعمرته ثم كان عليه قضاء حجة النذر بعد ذلك (قال الشافعي) فاذا مات ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أو لا فان كان في ماله سعة أو كان له من الحج عنه فحضى النذر عنه بعده (قال الشافعي) وان حج عنه رجل باجارة أو تطوع بنوى عنه قضاء النذر كان الحج الواجب عليه ثم قضى عنه النذر بعده اذا كان احراما غيره عنه اذا أراد تأدية الفرض عنه يقوم مقام احرام نفسه عنه في الاداء عنه فكذلك هو في النذر عنه والله أعلم ولو حج عنه رجلان هذا الفرض وهذا النذر كان أحب الي وأجزأ عنه

(باب الخلاف في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في هذا الباب فقال نحن نوافق على أن الرجل اذا حج تطوعاً أو بعينية كان ذلك عندنا حجة الاسلام لا نأرو القياس فيه ولان التطوع ليس بواجب عليه أفرأيت الواجب عليه من النذر ان كان واجبا (١) وفرض الحج التطوع واجبا فكيف زعمت أنه اذا نوى النذر وهو واجب كان الحج الواجب كقلته في التطوع والنذر غير تطوع فقلت له زعمته بأنه اذا كان مستطيعا من حين يبلغ الى أن يموت فلم يكن وقت حج يأتي عليه الا وفرض الحج لا رمله بلا شيء ألزمه نفسه ولم يكن النذر لازما له الا بعد ايجابه فكان في نفسه بمعنى من حج تطوعا وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المقدم من الذي لم يجب الا بإيجابه على نفسه فان قال ما يشبه النذر من التافلة قيل له اذا دخل فيه بعد حج الاسلام وجب عليه أن يتمه ولكنه لما كان اذا دخل فيه كان في حكمه في أنه يتمه بتمه حج الاسلام ينويه كان دخوله فيه لم يوجب عليه انما أوجب على نفسه فرضا عليه وغيره ولو أوجب عليه فآمره بالخروج منه كما أمره بالخروج من الحج بالطواف وأمره بقضائه فقال فابن روي أن ابن عباس وابن عمر سئلا فقال أحدهما قضيت ما ورث الكعبة

للساكن وقيمته لصاحبه ولو جاز اذا انحسرت حال الصيد من الوحش الى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الانيس جاز أن يضي به ويجزى به ما قتل من الصيد واذا وحش الانسي من البقر والابل أن يكون صيدا يجزى به المحرم ولا يضي به ولكن كل على أصله وما أصاب من الصيد فداه الى أن يخرج من احرامه وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والحلاق وخروجه من الحج خروجا من الاول الرمي والحلاق وهكذا الطواف بعد عرفة وحلق وان لم يرم فقد

(١) قوله وفرض الحج التطوع كذا في النسخ ولعل لفظ التطوع هنا من زيادة النسخ كتبه مصححه

لمن نذر حجا فحجه قضاء النذر واجب المكتوب وقال الآخر هذه حجة الاسلام فليقتس وقاء النذر فقلت فانت تخالفهما جميعا فترجم أن هذا النذر وعليه حجة الاسلام فكيف يتخرج عما تخالف قال وأنت تخالف أحدهما فقلت ان خالفته خالفته بمعنى السنة وأوافق الآخر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد ابن سالم عن الثوري عن زيد بن جبير قال إني لعند عبد الله بن عمر وأدسئل عن هذه فقال هذه حجة الاسلام فليقتس أن يقضى نذره (قال الشافعي) ولم نر علي بن جبير عليه فلم يكن له ترك واحد منهما على الابتداء يجزى عنه أن يأتي بأحدهما فنقول هذا في الحج ينذر الرجل وعليه حجة الاسلام فان كان قضى حجة الاسلام وبقي عليه حجة نذره فحج متطوعا فهي حجة النذر ولا يتطوع بحج وعليه حج واجب وإذا أجزأ التطوع من الحجة المكتوبة لا نأخذ بمثل ما تطوع به هو الواجب عليه من القرض فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر لافرق بين ذلك

(باب هل تجب العمرة وجوب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فاختلف الناس في العمرة فقال بعض المشركين العمرة تطوع وقاله سعيد بن سالم واحتج بأن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن اسحق عن أبي صالح الخنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع فقلت له أثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو منقطع وهو وان لم تثبت به الحجة فان حجتنا في أنها تطوع أن الله عز وجل يقول ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه إيجاب الحج إيجاب العمرة وأنالم نعلم أحدنا من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت فقلت له قد يحتمل قول الله عز وجل وأتموا الحج والعمرة لله أن يكون فرضهما معا وفرضه إذا كان في موضع واحد ثبت ثبوته في مواضع كثيرة كقوله تعالى أقبوا الصلاة وأنوا الزكاة ثم قال ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فذكرها مرة مع الصلاة وأفرد الصلاة مرة أخرى دونها فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحدنا أمر بقضاء العمرة عن ميت الا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بان يقول ولا نعلم من السلف أحد أثبت عنه أنه قال لا تقضى عمرة عن ميت ولا هي تطوع كما قلت فان كان لا نعلم لك حجة كان قول من أوجب العمرة لا نعلم أحدنا من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع وأن لا تقضى عن ميت حجة عليك (قال) ومن ذهب هذا المذهب أشبه أن يتأول الآية وأتموا الحج والعمرة لله اذا دخلتم فيهما وقال بعض أصحابنا للعمرة سنة لا نعلم أحدنا أخص في تركها (قال) وهذا قول يحتمل إيجابها ان كان يريد أن الآية تحتل إيجابها وان ابن عباس ذهب الى إيجابها ولم يخالفه غيره من الأئمة ويحتمل تأكيدها لا إيجابها (قال الشافعي) والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة فان الله عز وجل قرنهما مع الحج فقال وأتموا الحج والعمرة لله فان أحدرتم فما استيسر من الهدى وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن أحرامها وانخرج منها بطواف وحلاق وميقات وفي الحج زيادة عمل على العمرة فظاهر القرآن أولى اذ لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر ومع ذلك قول ابن عباس وغيره أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أنه قال والذي نفسي بيده إنهم القريين ثماني كتاب الله وأتموا الحج والعمرة لله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال ليس من خلق الله تعالى أحد الا وعليه حجة وعمرة واجبتان (قال الشافعي) وقاله غيره من مكيننا وهو قول الاكثر منهم (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران العمرة مع الحج هديا ولو كان أصل العمرة تطوعا أشبه أن لا يكون لأحد أن يقرن العمرة مع الحج لان أحدنا لا يدخل في نافلة فراضحتي يخرج من أحدهما قبل الدخول في الآخر وقد يدخل في أربع ركعات وأكثر

خرج من الاحرام فان
أصاب بعد ذلك صيدا
في الحل فليس عليه شيء

(باب جزاء الطائر)

(قال الشافعي) والطائر
صنفان حمام وغير حمام
فما كان منها حماما فمفيه
شاة أما العرو وعثمان
وابن عباس ونافع بن عبد
الحريث وابن عمر وعاصم
ابن عمر وسعيد بن
المسيب (قال) وهذا اذا
أصيب بكرة أو أصابه
الحرم قال عطاء في
القمرى واللبسى شاة
(قال) وكل ما عاب وهدر
فهو حمام وفيه شاة وما سواه
من الطير ففيه قيمته في
المكان الذي أصيب
فيه وقال عمر الكعب في
جرادتين ما جعلت في

نفس قال درهمين قال
يح درهمان خیر من مائة
جرادة افعل ما جعلت في
نفسك وروى عنه أنه
قال في جرادة تمره وقال
ابن عباس في جرادة
تصدق بقبضة طعام
ولياخذن بقبضة
جرادات فدل ذلك على
أنهما رأيا في ذلك القيمة
فأمر بالاحتياط وما
كان من بيض طير
يؤكل في كل بيضة
فيتهاوان كان فيها فرخ
فقيمتها في الموضع الذي
أصابها فيه ولا يأكلها
محرم لانها من الصيد
وقد يكون فيها صيد
(قال) وان تنفطرا
فعليه بقدر ما نقص

(١) قوله محرش الكعبي
أو محرش كذا في النسخ
وانظر ما الفرق بين
الموضعين وما الذي
أصاب فيه ابن جريج
والذي في المسند
والخلاصة أنه محرش
بهمهتين قبل المعجمة
بدون شل في الضبط
فحرر المقام كتبه مصححه

نافلة قبل أن يفصل بينهما بسلام وليس ذلك في مكتوبة وثافاة من الصلاة فاشبه أن لا يلزمه بالتمتع أو القرآن
هدي إذا كان أصل العمرة تطوعا بكل حال لان حكمه ما لا يكون الا تطوعا بحال غير حكمه ما يكون فرضا في حال
(قال الشافعي) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لسانه عن الطيب والنياب اقل في عمرتك ما كنت فاعلا في حجتك (أخبرنا) مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمره بن حزم ان
العمره هي الحج الاصغر قال ابن جريج ولم يحدثني عبد الله بن أبي بكر عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعمره بن حزم شيئا الا قلت له أفى شك أنتم من أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا (قال الشافعي)
فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأه أن تقضي الحج عن أبيها ولم يحفظ عنه أن تقضي العمرة
عنه قيل له ان شاء الله قد يكون في الحديث فيحفظ بعضه دون بعض ويحفظ كله فيؤدى بعضه دون بعض
ويجب عما يثل عنه ويستغنى أيضا بان يعلم أن الحج اذا قضى عنه فسبيل العمرة سبيله فان قال قائل وما
يشبه ما قلت قيل روى عنه طلحة أنه سئل عن الاسلام فقال خمس صلوات في اليوم واليلة وذكر الصيام ولم
ذكر حجا ولا عمره من الاسلام وغير هذا ما يشبه هذا والله أعلم فان قال قائل ما وجه هذا قيل له ما وصفت
من أن يكون في الخبر فيؤدى بعضه دون بعض أو يحفظ بعضه دون بعض أو يكتفي بعلم السائل أو يكتفي
بالجواب عن المسئلة ثم يعلم السائل بعد ولا يؤدى ذلك في مسئلة السائل ويؤدى في غيره (قال) واذا أفرد
العمره فالميقات لها كالميقات في الحج والعمره في كل شهر من السنة كلها الا أن انتهى المحرم بالحج أن يعترف في
أيام التشریق لانه معكوف على عمل الحج ولا يخرج منه الى الاحرام حتى يفرغ من جميع عمل الاحرام الذي
أفرد (قال الشافعي) ولم يحج رجل فتوفى العمرة حتى تقضى أيام التشریق كان وجهها وان لم يفعل ففجأز
له لانه في غير احرام غنعه به من غيره لاحرام غيره (قال الشافعي) ويجزئه أن يقرب الحج مع العمرة ويجزئه
من العمرة الواجبة عليه وهو ريق دما قيا على قول الله عز وجل فن تمتع بالعمره الى الحج فاستيسر من
الهدي فالقارن أخف حالا من المتمتع (قال) وقد أدخل عمره فوصل بها بحاق سقط عنه ميقات الحج وقد
سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج وقد أدخلها القارن وزاد المتمتع أن تمتع بالاحلال من العمرة الى
احرام الحج ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدي (قال) ويجزئ العمرة قبل الحج
والحج قبل العمرة من الواجبة عليه (قال) واذا اعتمر قبل الحج ثم أقام مكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لا من
الميقات (قال) وان أفرد الحج فأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء وسقط عنه باحرامه
بالحج من الميقات الميقات فأحرم بهما من أقرب المواضع من ميقاتهما ولا ميقات لهما دون الحل كما يسقط ميقات
الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر وأحب الى أن يعتمر من الجعرانة لان النبي صلى الله
عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأه ذلك اعتمر من التنعيم لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة أن تعتمر منها وهي
أقرب الحل الى البيت فان أخطأه ذلك اعتمر من المدينة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل
لعمرته منها أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس الثقفي يقول أخبرني
عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة فيعمرها من التنعيم (قال الشافعي)
وعائشة كانت قارة ففقت الحج والعمره الواجبتين عليها وأحب أن تنصرف بعمره غير مقرونة بحج فسألت
ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بما عارها فكانت لها نافلة خيرا وقد كانت دخلت مكة بأحرام فلم يكن
عليها رجوع الى الميقات أخبرنا سفيان بن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن
عبد الله بن خالد عن (١) محرش الكعبي أو محرش أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلافأعمر
وأصبح بها كبائت أخبرنا مسلم عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الاسناد وقال ابن جريج هو محرش
(قال الشافعي) وأصاب ابن جريج لان ولده عندنا يقول بنو محرش أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن

التنف فان تلف بعد

فالاحتياط أن يفديه
والقياس أن لا شيء
عليه اذا كان ممتعا
حتى يعلم أنه مات من
نتفه فان كان غير ممتنع
حبسه وألفقه وسقاه
حتى يصير ممتنعا وفدى
مانقص التنف منه
وكذلك لو كسره بغيره
فصار أعرج لا يمتنع فذاه
كاملا

(باب ما يحل للحرم
قتله)

قال الشافعي والحرم

(١) قوله من نذر أو
أوجبه تبرر كذا في النسخ
وفي بعضها أو أوجبه
بنذر وعلى كل حال
فالعبرة لا تخالو من
تحريف فانظر وحرر
كتبه مصححه

(٢) قوله وكان مهلا كذا
في النسخ بالافراد فيه
وفيما بعده ولعل معناه
وكان كل منهم مهلا الخ
فانظر كتبه مصححه

(٣) اذا جرم رأسه أي
استودع الخلق بنات
شعره والمعنى أنه كان
لا يؤخر العمرة الى المحرم
وانما كان يخرج الى
الحج في ذي
الحجة كذا في النهاية
كتبه مصححه

التي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة كفيك لحجك وعمرتك (أخبرنا)
سفيان عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورعا قال سفيان عن عطاء عن
عائشة ورعا قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة (قال الشافعي) فماتت كانت قارئة في ذي الحجة
ثم اعتمر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأعمارها بعد الحج فكانت لها عمرتان في شهر ورسول الله صلى الله
عليه وسلم اعتمر قبل الجعرانة عمرة القضية فكان متطوعا بعمرة الجعرانة فكان وان دخل مكة عام الفتح بغير
احرام للحرب فليست عمرته من الجعرانة قضاء ولكنهما تطوع والمتطوع يتطوع بالعمرة من حيث شاء خارجا
من الحرم (قال الشافعي) ولو اهل رجل بحج ففاته خرج من حجه بعمل عمرة وكان عليه حج قابل والهدى
ولم تجز هذه عنه من حجة ولا عمرة واجبة عليه لانه انما اخرج من الحج بعمل العمرة لانه ابتداء عمرة فتجزي
عنه من عمرة واجبة عليه

(باب الوقت الذي يجوز فيه العمرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أن يهل الرجل بعمرة في السنة كلها يوم عرفة وأيام منى وغيرهما من
السنة اذا لم يكن حاجا ولم يطعم بادرالك الحج وان طمع بادرالك الحج أحببت له أن يكون اهلاله بحج دون عمرة
أو حج مع عمرة وان لم يفعل واعتمر جازت العمرة وأجزأت عنه عمرة الاسلام وعمرة أن كان أوجها على نفسه
(١) من نذر أو أوجبه تبرر أو اعتمر عن غيره (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمرة في
أيام الحج قيل قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة فأدخلت الحج على العمرة فوافقت عرفة ومنى حاجة
معتمرة والعمرة لها مقدمة وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه هبار بن الاسود وأبا أيوب الانصاري في يوم
النحر (٢) وكان مهلا بحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحلق فهذا عمل عمرة ان فاته الحج فان أعظم الايام حرمة
أولاهان ينسب فيها لله تعالى (قال الشافعي) ولا وجه لان ينهي أحدا أن يعتمر يوم عرفة ولا لاي منى الا
أن يكون حاجا فلا يدخل العمرة على الحج ولا يعتمر حتى يكمل عمل الحج كله لانه معكوف بمعنى على عمل من عمل
الحج من الرمي والاقامة بمعنى طواف الزيادة أو لم تطف فان اعتمر وهو في بقية من احرام حجه أو خارجا من احرام
حجه وهو مقيم على عمل من عمل حجه فلا عرقه ولا فدية عليه لانه أهل بالعمرة في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه
(قال الشافعي) والعمرة في السنة كلها فلا بأس بأن يعتمر الرجل في السنة مرارا وهذا قول العامة من المكين
وأهل البلدان غير أن قائلين كره العمرة في السنة الامرة واحدة واذا كانت العمرة تصلح في
كل شهر فلا تشبه الحج الذي لا يصلح الا في يوم من شهر بعينه ان لم يدرك فيه الحج فالى قابل فلا يجوز أن تقاس
عليه وهي تختلف في هذا كله فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له عائشة من لم يكن معه هدى ومن
دخل في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون احرامه عمرة فعمرك فلم تقدر على الطواف للطمع فأمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تهل بالحج فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذي الحجة ثم سأله أن يعمرها فأمرها
في ذي الحجة فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعمرتين في شهر
يرغم أن لا تكون في السنة الامرة أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال كنا
مع أنس بن مالك بمكة فكان (٣) اذا جرم رأسه خرج فاعتمر أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
ان عائشة اعتمرت في سنة من مرتين من ذي الحليفة ومرت من الحجة أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة فقلت
هل عاب ذلك عليها أحد فقال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن
عقبة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أعماما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام أخبرنا عبد الوهاب

ابن عبد الحميد عن حبيب المعلم قال سئل عطاء عن العمرة في كل شهر (١) قال نعم (قال الشافعي) وفيما رُفِعت من عمره عاتبة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره في ذي الحجة وفي أنه اعتمر في أشهر الحج بيان أن العمرة تجوز في زمان الحج وغيره وإذا جازت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم زابت معنى الحج الذي لا يكون في السنة الامرة واحدة وصلت في كل شهر وحين أو اداه صاحبه إلا أن يكون محرماً بغيره من حج أو عمره فلا يدخل احراماً بغيره عليه قبل أن يكمله (قال الشافعي) وإذا أخل رجل بعمره كان له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يدخل في الطواف بالبيت فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج ولو فعل لم يلزمه حج لأنه يعدل في الخروج من عمرته في وقت ليس له ادخال الحج فيه على عمل العمرة ولو كان ادخاله بحج لم يكن له أن يدخل عليه العمرة ولو فعل لم يكن مهلاً بعمره ولا عليه فدية (قال) ومن لم يحج اعتمر في السنة كما ومن حج لم يدخل العمرة على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق إن أقام إلى آخرها وإن نفر النفر الاول فاعتمر برميئزته العمرة لأنه لم يبق عليه الحج عمل ولو أخره كان أحب إلى ولو أخل بالعمره في يوم النفر الاول ولم ينفر كان ادخاله باطلاً لأنه معكوف على عمل من عمل الحج فلا يخرج منه إلا بكاه والخروج منه (قال) وحالنا بعض حجازيين فقال لا يعتمر في السنة الامرة وخذ اخلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أعمر عاتبة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخلاف فعل عاتبة نفسها وعلى من أتى طالب وابن عمر وأبو أنس رضي الله عنهم وعوام الناس وأصل قوله أن كان قوله أن العمرة تصلح في كل السنة فكيف فاسم الحج الذي لا يصلح إلا في يوم من السنة وأي وقت وقت لعمره من الشهور فإن قال أي وقت شاء فكيف لم يعتمر في أي وقت شاء مراراً وقول العامة على ما قلنا

(باب من أهل بحجتين أو عمرتين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أهل بحجتين معاً أو حج ثم أدخل عليه حجا آخر قبل أن يكمل الحج فهو مباح بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره (قال) وكل عمل الحج أن لا يبقى عليه طواف ولا حلق ولا رمي ولا مقام حتى فإن قال قائل فكيف قلت هذا قيل كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كاهه فدخل فيه حراماً ويكون كاهه أن يخرج منه حلالاً من يوم التحرر من بعضه دون بعض وبعد التحرر من كاهه فلو ألزمناه الحجتين وقلنا أكل أحدهما أمرناه بالاحلال وهو محرم بحج ولو قلنا له لا يخرج من احرام أحدهما إلا بخروج واحد من الآخر بكاهه قلنا له أثبت بعض عمل الحج دون بعض فإن قال وما بقي عليه من عمل الحج قيل الخلق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظاراً للذي بعده ولو جاز هذا جاز أن يقال له أقم بذلك أو في مكة ولا تعمل لأحد حجه حتى تعمل لأخر منهما كما يقال تقارن فيكون أشاعل بحج واحد وبطل الآخر ولو قلنا بل يعمل لأحد حهما وبقي محرماً بالآخر قلنا فهو لم يكمل عمل أحدهما وأكمل عمل الآخر فكيف يجب عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر فإن قلت بل يحل من أحدهما قبل فليزمنه أداء الآخر إذا جاز له أن يخرج من الاول لم يدخل في غيره إلا بتجديد دخول فيه (قال الشافعي) وإذا كان عمر بن الخطاب وكثير من حفاظنا عنه لم نعلم منهم اختلافاً يقولون إذا أخل بحج ثم فاته عرفته لم يقم حراماً وطاف وسعى وحلق ثم قضى الحج الفاتية لم يجز أبداً في الذي لم يقم فيه الحج أن يقم حراماً بعد الحج بحج وإذا لم يجز لم يجز الاستسقاء إحدى الحجتين والله أعلم وقد روى مر وجه عن عطاء أنه قال إذا أخل بحجتين فهو مباح بحج وتابعه الحسن بن أبي الحسن (قال) والقرآن في العمرتين هكذا وكل العمرة الطواف بالبيت وبالصفا والمروة والحلق وأمرهم من فاته الحج أن يحل بطواف وسعى وحلق ويقضى بدلان معاً على أنه لا يجوز أن يهل بالحج في غير أشهر الحج لأن من فاته الحج قد قدر أن يقم حراماً إلى قابل ولا أراه من أمره بالخروج من احرامه بالطواف ولا يقم حراماً (٢) لأنه لا يجوز له أن يقم محرماً بحج في غير أشهر الحج وبدل على أنه إذا خرج من حجه بعمل عمره

أن يقتل الحية والعقرب
والتأثرة والخذأة
والغراب والكلب
العقور وما أثبه الكلب
العقور مثل السبع
والثعلب والفهد والثوب
صغار ذئب وكباره سراء
وليس في الرحم والحنافر
والقردان والحلم ومالا
يترك لحمه جزاء لأن
هذا ليس من الصيد
وقال الله جل وعز وحرم
عليكم مبد البر ما دمتم
حرماً فدل على أن
الصيد الذي حرم عليهم
ما كان لهم قبل الاحرام
حلالاً لأنه لا يشبه أن
يحرم في الاحرام خاصة
الاما كان مباحاً قبله

(باب الاحصار)

قال الشافعي قال الله
جل وعز فإن أحصرتم
فما استيسر من الهدى
وأحصر رسول الله

(١) لعل خنا سقطا من
الناسخ ووجه الكلام
سئل عطاء عن العمرة
في كل شهر أتجوز الحج
(٢) قوله لأنه لا يجوز
كذا في النسخ ولعل خنا
سقطا ووجه الكلام إلا
لأنه الحج لأن المعنى على
حصار النبي فأنظر كتبه

معجمه

فليس أن تجه صار عمرة ولا يصير عمرة وقد ابتدأ حجا في وقت يجوز فيه الأهل بال الحج ولو جاز أن ينسحق الحج
عمرة جاز أن يكون من ابتدأ فأهل بحجتين مهلا بحج وعمرة لأنه يبلغ أن يبتدأ بحج وعمرة ولم يجوز أن قال يصير
تجه عمرة إلا ما وصفت من أنه إذا ابتدأ فأهل بحجتين فهو مهمل بحج وعمرة فأما من أهل الحج ثم أدخل عليه
بعد أهلا له به حجا في كل حال أن لا يكون مدخلا حجا على حج ولا تكون عمرة مع حج كالأبدا فأدخل عمرة
على حج لم تدخل عليه ولو جاز أن يصير الحج عمرة جاز أن تصرف العمرة حجا فيكون من أهل بعمرتين في أشهر
الحج مهلا بحج وعمرة وصرفنا حرامه إلى الذي يجوز له ولا يجوز شي من هذا غير القول الأول من أن من أهل
بحجتين فهو مهمل بحج ومن أهل بعمرتين فهو مهمل بعمره ولا شيء عليه غير ذلك

(باب الخلاف في أهل بحجتين أو بعمرتين) قال الشافعي رحمه الله وخالفنا رجلا من الناس فقال
أحدهما من أهل بحجتين لزمناه فإذا أخذ (١) في عمله ما فهو رافض للآخر وقال الآخر هو رافض للآخر
حين ابتدأ الأهل وأحسبهما قالا وعليه في الرض دم وعليه القضاء (قال الشافعي) قد حكى لي
عنهما معا أنهم قالا من أجمع صيام يومين فصام أحدهما فليس عليه الآخر لأنه لا يجوز أن يدخل في الآخر
الأبعد الخروج من الأول وهكذا من فاتته صلوات فكبر بنوى صلاتين لم يكن الصلاة واحدة ولم يلزمه
صلتان معا لأنه لا يدخل في الآخر إلا من بعد الخروج من الأولى (قال) وكذلك لو نوى صلاتين تطوعا مما
يفصل بينهما بسلام فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلاة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الحج مع أنه
يلزمهما أن يدعوا لهما في الحج أن زعم أن الحج يصير عمرة إذا فاتت عرفة أشبه أن يلزمهما إذا كان الأحرام
بحجتين لازما أن يقولوا هوج وعمرة قالا يقضى أحدهما أو يقولوا (قال الشافعي) وبهذا قلنا لا يقرن
بين عملي الحج وعمرة يدخل الحج على العمرة ولا يدخل العمرة على الحج إذا بدأ بالحج لأن الأصل أن لا يجمع
بين عمليين فلما جتمع بينهما في حال سلم الخبر في الجمع بينهما ولم يجمع بينهما إلا على ما جاء فيه الخبر لا يخالفه
ولا يقيس عليه

(في المواقف) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل
أهل نجد من قرن قال ابن عمر ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من بيلم
أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة وأهل
الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من بيلم وأخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع
عن ابن عمر قال قام رجل من أهل المدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل
أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن قال ابن جريج قال نافع ويزعمون
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من بيلم (قال) وأخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن
جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن المهمل فقال سمعت ثم انتهى أراد أن يري النبي
صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الجحفة وأهل المغرب ويهل
أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من بيلم (قال الشافعي) ولم يسم جابر بن
عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب قال ابن سيرين يروى عن عمر بن
الخطاب مرسل أنه وقت لاهل المشرق ذات عرق ويجوز أن يكون سمع غير عمر بن الخطاب من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل المغرب الجحفة ولاهل المشرق ذات عرق ولاهل نجد قرنا ومن
سلك نجد من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولاهل اليمن بيلم أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن

صلى الله عليه وسلم
بالحدبية فتحرق البدنة
عن سبعة والبقرة عن
سبعة (قال) وإذا

أحصر بعدو كافرا ومسلم
أو سلطان بحبس في
سجن نحره ديا لا حصاره
حيث أحصر في حل أو
حرم ولا قضاء عليه إلا
أن يكون واجبا في قضى
وإذا لم يجد يأتى شربه
أو كان معسرا ففيها
قولان أحدهما أن
لا يحل إلا بهدى والآخر
أنه إذا لم يقدر على شيء
حل وأتبعه إذا قدر عليه
وقيل إذا لم يقدر أجراه
وعليه أطعام أو صيام
فإن لم يجد ولم يقدر فحى
فقد (وقال) في موضع آخر
أشبههما بالقياس إذا

(١) في عملهما أى في عمل
أحدهما كالخوض في
كتبه معصية

جرى قال فرأيت عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن أهل المشرق حينئذ قال كذا سمعنا أنه وقت ذات عرق وألحقه لاهل المشرق قال ولم يكن عراق ولكن لاهل المشرق ولم يعرفه الى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه بأي الأأن النبي صلى الله عليه وسلم وقته أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل مشرق فوقت الناس ذات عرق (قال الشافعي) ولا أحسبه الا كما قال طاوس والله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق شيئا فأخذ الناس بحال قرن ذات عرق أخبرنا الثقة عن أنس بن مالك عن ابن سيرين عن ابن عمر بن الخطاب وقت ذات عرق لاهل المشرق (قال الشافعي) وهذا عن عمر بن الخطاب مرسل وذات عرق شبه بقرن في القرب رأى لم (قال الشافعي) فان أحرم منها أهل المشرق رجوت أن يجزئهم سهم قياسا على قرن وبيلم ولو أهلوا من العقيق كان أحب الي أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذالحليفة ولاهل الشام الحقة ولاهل نجد قريظ ولاهل اليمن بيلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لأهلها ولكل أتى عليهم من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان أهلها من دون الميقات فليهل من حيث يشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في المواقيت أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن عطاء عن طاوس عن ابن عباس أنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذالحليفة ولاهل الشام الحقة ولاهل اليمن بيلم ولاهل نجد قريظ ومن كان دون ذلك فن حيث يبدأ أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع المرء بأهله ونسائه حتى يأتي كذا وكذا المواقيت قلت أفلم يبلغ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ بلغوا كذا وكذا أهلوا قال لأدري

(باب تفرع المواقيت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال «ولم يسم عمرو والقائل الا ما أراد ابن عباس» الرجل يهل من أهله ومن بعدما يجاوز أين شاء ولا يجاوز الميقات الا محرما أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محررم (قال الشافعي) وبهذا أخذوا ذاهل الرجل بالحج والعمره من دون ميقاته ثم رجع الى ميقاته فهو محررم في رجوعه ذلك فان قال قائل فكيف أمرته بالرجوع وقد أزمته احراما قد ابتدأه من دون ميقاته أقلت ذلك اتباعا لابن عباس أم خبرا من غيره أو قياسا قلت هو وان كان اتباعا لابن عباس ففيه أنه في معنى السنة فان قال فاذا ذكر السنة التي حرق معناها قلت أرايت اذ وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقيت لمن أراد حجا أو عمره أليس المرء يلهمها ما مورا أن يكون محرما من الميقات لا يحل الا باتيان البيت والطواف والعمل معه قال بلى قلت أفتراه مأذونا له قبل بلوغ الميقات أن يكون غير محررم قال بلى قلت أفتراه أن يكون مأذونا له أن يكون بعض سفره حلالا ولا بعضه حراما قال نعم قلت أفرأيت اذا جاوز الميقات فأحرم أو لم يحرم ثم رجع الى الميقات فأحرم منه أم أتى بما أمر به من أن يكون محرما من الميقات الى أن يحل بالطواف بالبيت وعمل غيره قال بلى ولكنه اذا دخل في احرام بعد الميقات فقد زمه احرامه وليس بمبتدئ احراما من الميقات (قال الشافعي) قلت انه لا يضيئ عليه أن يبتدئ الاحرام قبل الميقات كما لا يضيئ عليه لو أحرم من أهله فلم يأت الميقات الا وقد تقدم باحرامه لانه قد أتى بما أمر به من أن يكون محرما من الميقات الى أن يحل بالطواف وعمل الحج واذا كان هذا هكذا كان الذي جاوز الميقات ثم أحرم ثم رجع اليه في معنى هذا في أنه قد أتى على الميقات محرما ثم كان بعد محرما الى أن يطوف ويعمل لاحرامه لانه زاد على نفسه سفرا بالرجوع والزيادة لا تؤتمه ولا توجب عليه فدية ان شاء الله تعالى فان

أمر بالرجوع الخوف
أن لا يؤمر بالمقام للصيام
والصوم يحرمه في كل
مكان (قال المزي) القياس عنده حتى وقد
زعم أن هذا أشبه
بالقياس والصوم عنده
اذا لم يجد الهدي أن
يقوم الشاة دراهم ثم
الدراهم طعاما ثم يصرم
مكان كل مديوم وروى
عن ابن عباس أنه قال
لا يحصر الا حصر العدو
وذهب الحصر الآن وروى
عن ابن عمر أنه قال
لا يحل محرم حبه بلاء
حتى يطوف بالبيت الا
من حبه عدو (قال)
فيقيم على احرامه قال
فان أدرك الحج والاطاف

قال أفرأيت من كان أهله من دون الميقات أو كان من أهل الميقات قلت سفر ذلك كله أحرام وماله إذا جاوز أهله حال من جاوز الميقات يفعل ما أمرناه من جاوز الميقات (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد ابن سالم عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار عن طاوس من شاء أهل من بيته ومن شاء استمتع بثيابه حتى يأتي ميقاته ولكن لا يجاوز الأجر ما يعني ميقاته أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال المواقيت في الحج والعمرة سواء من شاء أهل من ورائها ومن شاء أهل منها ولا يجاوزها إلا محرما وبهذا تأخذ أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء قال ومن أخطأ أن يهل بالحج من ميقاته أو عمد ذلك فليرجع إلى ميقاته فليهل منه إلا أن يحبس أمره بغيره من وجع أو غيره أو يخشى أن يفوته الحج أن يرجع فليهرق دما ولا يرجع وأدنى ما يهرق من الدم في الحج وغيره شاة أخبرنا مسلم بن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت الذي يخطئ أن يهل بالحج من ميقاته ويأتي وقد أرف الحج فيهرق دما لا يخرج مع ذلك من الحرم فهل بالحج من الحل قال لا ولم يخرج خشية الدم الذي يهرق (قال الشافعي) وبهذا تأخذ من أهل من دون ميقاته أمرناه بالرجوع إلى ميقاته ما بينه وبين أن يطوف بالبيت فإذا طاف بالبيت لم تأمره بالرجوع وأمرناه أن يهرق دما وإن لم يقدر على الرجوع إلى ميقاته بعد أو تركه عامدا لم تأمره بأن يخرج إلى شيء دون ميقاته وأمرناه أن يهرق دما وهو مسعى في تركه أن يرجع إذا أمكنه عامدا ولو كان ميقات القوم قرية فأقل ما يلزمه في الإهلاك أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إلى أن كانت بيوتها مجتمععة أو متفرقة أن يتقضى فيحرم من أقصى بيوتها بما يلي بلده الذي هو أبعد من مكة وإن كان واديا فأحب إلى أن يحرم من أقصاه وأقرب به ببلده وأبعد من مكة وإن كان ظهرا من الأرض فأقل ما يلزمه في ذلك أن يهل مما يقع عليه اسم الظهرا والوادي أو الموضع أو القرية إلا أن يعلم موضعه فليهل منه وأحب إلى أن يحرم من أقصاه إلى بلده الذي هو أبعد من مكة فإنه إذا أتى بهذا فقد أحرم من الميقات يقينا و زاد والزيادة لا تضر وإن علم أن القرية نفلت فيحرم من القرية الأولى وإن جاوز ما يقع عليه الاسم رجعا أو أهرقا دما أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري قال رأي سعيد بن جبيرة رجل يريد أن يحرم من ميقات ذات عرق فأخذ بيده حتى أخرجه من البيوت وقطع به الوادي وأتى به المقابر ثم قال هذه ذات عرق الأولى (قال الشافعي) ومن سلك بحرا أو بران غير وجهه المواقيت أهل بالحج إذا حاذى المواقيت متأخيا وأحب إلى أن يحتاط فيحرم من وراء ذلك فإن علم أنه أهل بعدما جاوز المواقيت كان كمن جاوزها فرجع أو أهرقا دما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من سلك بحرا أو برا من غير جهة المواقيت أحرم إذا حاذى المواقيت (قال الشافعي) وبهذا تأخذ ومن سلك كداه من أهل نجد والسرارة أهل بالحج من قرن وذلك قبل أن يأتي ثنية كدى وذلك أرفع من قرن في نجد وأعلى وادي قرن وجاع ذلك ما قال عطاء أن يهل من حاه من غير جهة المواقيت إذا حاذى المواقيت وحديث طاوس في المواقيت عن النبي صلى الله عليه وسلم أو يخفها معني وأشد هاغني عمادونه وذلك أنه أتى على المواقيت ثم قال عن النبي صلى الله عليه وسلم هل لاهلهم ولكل أتى عليهم من غير أهلهم ممن أراد حجاً وعمرة وكان بينافيه أن عراقياً أو شامياً أو مديناً يريد حجاً أو عمرة كان ميقاته ذوالحليفة وإن مديناً أو حاه من اليمن كان ميقاته بلح وأهل المدينة من ذى الحليفة إنما هو لأنهم يخرجون من بلادهم ويكون ذوالحليفة طريقهم وأول ميقات يمررون به وقوله وأهل الشام من الحجة لأنهم يخرجون من بلادهم والحجة طريقهم وأول ميقات يمررون به ليست المدينة ولا ذوالحليفة طريقهم إلا أن يعرجوا إليها وكذلك قوله في أهل نجد واليمن لأن كل واحد منهم خارج من بلده وكذلك أول ميقات يمررون به وفيه معنى آخر أن أهل نجد واليمن يمررون بقرن فلما كانت طريقهم لم يكفوا أن يأتوا بلح وأهل المدينة بلح لاهل غور اليمن (١) مهمهم هي طريقهم (قال الشافعي) ولا يجوز في الحديث غير ما قلت والله أعلم وذلك أنه لو كان على أهل المدينة

وسعى وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى فإن كان معتبرا أجزأه ولا وقت للعمرة فتقوته والفرق بين المحصر بالعدو والمرض أن المحصر بالعدو خائف القتل إن أقام وقد رخص لمن لقي المشرك أن يتحرف لقتال أو يتحيز إلى فئة فينتقل بالرجوع من خوف قتل إلى أمن والمرضى حاله واحدة في التقدم والرجوع والاحلال رخصة فلا يعدى بها موضعها كما أن المسح على الخفين رخصة فلم يقس عليه مسخ عمامة ولا قفازين

(١) قوله مهمهم الخ كذا في السرخ بدون نهط ولعلها محرفة من التناسخ وأصلها مهمهمم وتحرر العبارة كتبه مصححه

أين كانوا فأرادوا الحج أن يهلوا من ذي الحليفة رجوعاً من اليمن إلى ذي الحليفة ورجع أهل اليمن من المدينة أن أرادوا منها الحج إلى يلم ولكن معناه ما قلت والله أعلم وهو موجود في الحديث معقول فيه ومعقول في الحديث في قوله ولكل آت أتى عليها ما وصفت وقوله من أراد حجاً أو عمرة آمنهم مواقيت لمن أتى عليهم يريد حجاً أو عمرة فمن أتى عليهم لا يريد حجاً ولا عمرة فجاوز الميقات ثم بدله أن يحج أو يعتمر أهل بالحج من حيث يسدوله وكان ذلك ميقاته كما يكون ميقات أهل الذين أنشؤا منه يريدون الحج والعمرة حين أنشؤا منه وهذا معنى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من أراد حجاً أو عمرة لأن هذا جاوز الميقات لا يريد حجاً ولا عمرة ومعنى قوله ولكل آت أتى عليهم ممن أراد حجاً أو عمرة فهذا إنما أراد الحج والعمرة بعدما جاوز المواقيت فأرادوه وهو ممن دون المواقيت المنصوبة وأرادوه وهو داخل في جملة المواقيت لقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان أهله دون المواقيت فمن حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة فهذا جملة المواقيت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من الفرع (قال الشافعي) وهذا عندنا والله أعلم أنه من عيقاته لم يريد حجاً ولا عمرة ثم بدله من الفرع فأهل منه أوجاء الفرع من مكة أو غيرهما ثم بدله الإلهال فأهل منها ولم يرجع إلى ذي الحليفة وهو روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت فلو أن بعض أهل المدينة أتى الطائف لحاجته عامدا لا يريد حجاً ولا عمرة ثم خرج منها كذلك لا يريد حجاً ولا عمرة حتى قارب الحرم ثم بدله أن يهل بالحج أو العمرة أهل من موضعه ذلك ولم يرجع أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إذا امر المكي بميقات أهل مصر فلا يجاوزه إلا محرماً أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال طاوس فإن مر المكي على المواقيت يريد مكة فلا يتخلفها حتى يعتمر

(باب دخول مكة لغير ارادة حج ولا عمرة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا إلى قوله والركع السجود (قال الشافعي) المثابة في كلام العرب الموضع يشوب الناس إليه ويؤبون يعودون إليه بعد الذهاب منه وقد يقال تاب إليه اجتماع إليه فالمثابة تجمع الاجتماع ويؤبون يجتمعون إليه راجعين بعد ذهابهم عنه ومبتدئين (١) قال ورقة بن نوفل يذكر البيت

مثابة الألفاء القبائل كلها تختب إليه اليعملات الذوامل

وقال خداس بن زهير النصري

فأبرحت بكر تشوب وتدعي ويلقى منهم أولون وآخر

وقال الله عز وجل ألم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم يعني والله أعلم آمناً من صار إليه لا يتخطف اختطاف من حولهم وقال لبراهيم خليله وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق (قال الشافعي) فسمعت بعض من أهل العلم يذكر أن الله تبارك وتعالى لما أمر بهذا إبراهيم عليه السلام وقف على المقام فصاح صيحة عباد الله أجيبوا داعي الله فاستجاب له حتى من في أصلاب الرجال وأرحام النساء فمن حج البيت بعد دعوته فهو ممن أجاب دعوته ووافاه من ووافاه يقولون لبيلك داعي ربنا لبيلك وقال الله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً الآية فكان ذلك دلالة كتاب الله عز وجل فينا وفي الأم على أن الناس مندوبون إلى اتيان البيت بأحرام وقال الله عز وجل وعمدنا إلى إبراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود وقال فاجعل أقدمة من الناس تهوى إليهم (قال الشافعي) فكان مما ندبوا به إلى اتيان الحرم بالأحرام قال وروى عن ابن أبي ليلى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال لما أهبط الله تعالى آدم من الجنة طأ طأ فشكا الوحشة إلى أسوان

ولو جاز أن يقاس حل المريض على حصر العدو جاز أن يقاس حل مختلي الطريق ومختلي العدد حتى يفوته الحج على حصر العدو وبالله التوفيق

(باب إباحة العبد والمرأة)

(قال الشافعي) وإن أحرم العبد بغير إذن سيده والمرأة بغير إذن زوجها فهم في معنى الإحصار والسيد والزوج منعهما وهما في معنى العدو في الإحصار وفي أكثر من معناه فإن لهما منعهما وليس ذلك للعدو ومخالفون له في أنهما غير خائفين خوفه

(١) قوله قال ورقة ابن نوفل كذا في جميع نسخ الام التي بيدنا وفي اللسان في مادة ث وب أن البيت لا يطالب فانظر لمن البيت منهما كتبه مصححه

الملائكة فقال يا رب مالي لا أسمع حس الملائكة فقال خطيئتي يا آدم ولكن اذهب فان لي بيتا بمكة فانه فاعمل حوله نحو ما رأيت الملائكة يفعلون حول عرشى فأقبل بخطي موضع كل قدم قرية وما بينهما مائة فرسخة الملائكة (١) بالردم فقالوا يا رب خطيئتي يا آدم لقد حججنا هذا البيت قبلا بأني عام أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي ليبيد عن محمد بن كعب القرظي وأخبره قال حج آدم فلقبته الملائكة وقالت برسك يا آدم لقد حججنا قبلك بأني عام (قال الشافعي) وهو ان شاء الله تعالى كما قال وروى عن أبي سلمة وسفيان بن عيينة كان بشق في اسناده (قال الشافعي) ويحكى أن النبيين كانوا يحجون فاذا أتوا الحرم مشوا اعظاما له ومشوا حفاة ولم يحل لنا عن أحد من النبيين ولا الامم الخالية أنه جاء أجد البيت قط الاحراما ولم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة علمناه الاحراما الا في حرب الفتح فهذا قلنا ان سنة الله تعالى في عباده ان لا يدخل الحرم الاحراما وبان من سمعناه من علمنا ثاقا لو افن نذر ان يأتي البيت يأتيه محرما بحج أو عمرة (قال) ولا أحبهم قالوه الا بما وصفت وان الله تعالى ذكر وجه دخول الحرم فقال لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين بحلقين رؤسكم ومقصرين (قال) فدل على وجه دخوله التسك وفي الامن وعلى رخصة الله في الحرب وعفوه فيه عن التسك وان فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيره من البلدان وذلك أن جميع البلدان تستوى لانها لا تدخل باحرام وان مكة تنفرد بان من دخلها مبتا باله لم يدخلها الا باحرام (قال الشافعي) الا أن من أصحابنا من رخص الخطابين ومن مدخله اياها للنافع أهلها أو الكسب لنفسه ورأيت أحسن ما يحمله عليه هذا القول الى أن انتيب هو لا مكة انتيب كسب لا انتيب تبرر وأن ذلك متتابع كثير متصل فكانوا يشبهون المقيمين فيها ولعل خطايبهم كانوا لما لبس غير ما أدون لهم بالتشاغل بالنسك فاذا كان فرض الحج على المألو ساقط سقط عنه ما ليس بفرض من التسك فان كانوا عبيدا ففهم هذا المعنى الذي ليس في غيرهم مثله وان كانت الرخصة لهم لمعنى أن قصدهم في دخول مكة ليس قصد التسك ولا التبرر وأنهم يجتمعون أن دخولهم شبه بالاداء فمن كان هكذا كانت له الرخصة فأما المرء يأتي أهله بمكة من سفر فلا يدخل الاحرام الا به ليس في واحد من المعنيين فأما البر بديان برسالة أو زور أهله وليس بدائم الدخول فلو استأذن فدخل محرما كان أحب الي وان لم يفعل ففيه المعنى الذي وصفت أنه يسقط به عنه ذلك ومن دخل مكة خائفا للحرب فلا بأس أن يدخلها بغير احرام فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل الكتاب والسنة فان قال وأين قيل قال الله تبارك وتعالى فان أحصرتم فاستيسروا من الهدى فأذن للحرمين بحج أو عمرة أن يحولوا خوفا للحرب فكان من لم يحرم أولى ان خاف الحرب أن لا يحرم من محرم يخرج من احرامه ودخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح غير محرم للحرب فان قال قائل فهل عليه اذا دخلها بغير احرام لعدو وحرب أن يقضى احرامه قيل لا انما يقضى ما وجب بكل وجه فاسد أو ترك فلم يعمل فأما دخوله مكة بغير احرام فلما كان أصله أن من شاء لم يدخلها اذا قضى حجة الاسلام وعمرة كان أصله غير فرض فلما دخلها محلا فتركه كان نارا كالفصل وأمر لم يكن أصله فرضا بكل حال فلا يقضىه فأما اذا كان فرضا عليه اتيانها لحجة الاسلام وبذره فتركه اياه لا بد أن يقضىه أو يقضى عنه بعد موته أو في بلوغ الوقت الذي لا يستطيع أن يستسك فيه على المركب ويجوز عندئذ لمن دخلها خائفا من سلطان أو أمرا لا يقدر على دفعه ترك الاحرام اذا خافه في الطواف والسعي وان لم يخفه فيه ما لم يجزله والله أعلم ومن المدنيين من قال لا بأس أن يدخل بغير احرام واحتج بان ابن عمر دخل مكة غير محرم (قال الشافعي) وابن عباس يحلفون معه ما وصفتنا واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها عام الفتح غير محرم وان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها كما وصفتنا محاربا فان قال أقيس على مدخل النبي صلى الله عليه وسلم قيل له أفتقيس على احصار النبي صلى الله عليه وسلم بالحرب فان قال لان الحرب مخالفة لغيرها قيل وهكذا افعول في الحرب حيث كانت لا تفرق بينهما في موضع وتجمع بينهما في آخر

(باب يذكر فيه الايام
المعلومات والمعدودات)

قال الشافعي والايام
المعلومات العشر وأخرها
يوم النحر والمعدودات
ثلاثة أيام بعد النحر
(قال المزني) سماهن الله
عز وجل باسمين مختلفين
وأجمعوا أن الاسمين لم
يقعاعلى أيام واحدة
وان لم يقعاعلى أيام
واحدة فأشبه الامر من
أن تكون كل أيام منها
غير الاخرى كما كان اسم
كل يوم غدير الاخر
وهو ما قال الشافعي
عند (قال المزني) فان
قيل لو كانت المعلومات
العشر لكان النحر
في جميعها فلما لم يحزر

(١) الردم بالفتح سذ
ينسب الى بنى جح بمكة
كذا في مجمع ياقوت
كتبه مصححه

(باب ميقات العمرة مع الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله وميقات العمرة والحج واحد ومن قرن أحزأت عنه حجة الاسلام وعمرته وعليه دم القرآن ومن أهل بعرة ثم بدله أن يدخل عليها حجة فذلك له ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت فإذا افتتح الطواف بالبيت فقد دخل في العمل الذي يخرج منه من الاحرام فلا يجوز له أن يدخل في احرام ولم يستكمل الخروج من احرام قبله فلا يدخل احراما على احرام ليس مقبلا عليه وهذا قول عطاء وغيره من أهل العلم فإذا أخذ في الطواف فادخل عليه الحج لم يكن به محرما ولم يكن عليه قضاء ولا فدية لتركه فان قال قائل وكيف كان له أن يكون مفردا بالعمرة ثم يدخل عليها حجة قبل لانه لم يخرج من احرامها وهذا لا يجوز في صلاة ولا صوم وقيل له ان شاء الله أهلت عائشة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون القضاء فترى على النبي صلى الله عليه وسلم القضاء فأمرهم لم يكن معه هدى أن يجعل احرامه عمره فكانت معتمرة بأن لم يكن معها هدى فلما حال المحيض بينهما وبين الاحلال من عمرتها ورهقتها الحج أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدخل عليها الحج ففعلت فكانت قارئة فهذا قلنا يدخل الحج على العمرة ما لم يفتح الطواف وذكرته قرآن الحج والعمرة فإذا قال جائز قيل أفيجوز هذا في صلاتين أن تقرن أو في صومين فان قال لاقيل فلا يجوز أن تجمع بين ما تفرق أنت بينه (قال الشافعي) ولو أهل بالحج ثم أراد أن يدخل عليه عمره فان أكثر من لقيت وحفظت عنه يقول ليس ذلك له واذا لم يكن ذلك له فلا شيء عليه في ترك العمرة من قضاء ولا فدية (قال الشافعي) فان قال قائل (١) فكيف اذا كانت السنة أنهم ما سكن يدخل أحدهما في الآخر ويقرن في أنه اذا أدخل الحج على العمرة فاعلم ان احراما أكثر من احرام العمرة فإذا أدخل العمرة على الحج زاد احراما أقل من احرام الحج وهذا وان كان كما وصفت فليس بفرق يمنع أحدهما أن يكون قياسا على الآخر لانه يقاس ما هو أبعد منه ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا الا ما وصفت من أنه الذي أحفظ عن سمعت عنه ممن لقيت وقدرى عن بعض التابعين ولا أدري هل ثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء أم لا فانه قد روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وليس ثبت ومن رأى أن لا يكون معتمرا فلا يجزى عنه من عمره الاسلام ولا هدى عليه ولا شيء لتركها ومن رأى له أن يدخل العمرة على الحج رأى أن يجزى عنه من حجة الاسلام وعمرته واذا أهل الرجل بعمره ثم أقام حجة الى الحج أنشأ الحج من مكة واذا أهل بالحج ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أي موضع شاء اذا خرج من الحرم وقد أحدهما اذا أقام عاملهما بمكة أهل كاهلال أهل الآفاق أن يرجعوا الى موافقتهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت قيل أهل عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه بعمره ثم أمرهم بالهجرة الى مكة فاجابوا الى منى من مكة فكانت العمرة اذا حج قبلها قياسا على هذا ولم أعلم في هذا خلافا من أحد حفظت عنه ممن لقيته فان قال قائل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر بعمره عائشة من التنعيم فعائشة كان احرامها عمره فأهلت بالحج من مكة وعمرتها من التنعيم نافلة فليست في هذا حجة عندنا لما وصفتنا ومن أهل بعمره من خارج الحرم فذلك يجزى عنه فان لم يكن دخل قبلها بالحج أو عمره ثم أقام بمكة فكانت عمرته الواجبة رجع الى ميقاته وهو محرم في رجوعه ذلك ولا شيء عليه اذا جاء ميقاته محرما وان لم يفعل أهرق دما فكانت عمرته الواجبة عليه مجزئة عنه ومن أهل بعمره من مكة ففيمها قولان أحدهما أنه اذا لم يخرج الى الحل حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمرم لم يكن حلالا وكان عليه أن يخرج فيلبي بترك العمرة خارجا من الحرم ثم يطوف بعدها ويسعى ويحلق أو يقصر ولا شيء عليه ان لم يكن حلق وان كان حلق أهرق دما وان كان أصاب النساء فهو مفسد لعمرته وعليه أن يلبي خارجا من الحرم ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ويخرج بدنه ثم يقضى هذه العمرة اذا أفسدها بعمره مستأنفة وانما خروجه من الحرم لهذه العمرة المفسدة والقول الآخر ان هذه

النصر في جميعها بطل
أن تكون المعلومات فيها
يقال له قال الله عز وجل
سبع سموات طباقا وجعل
القمر فيهن نورا وليس
القمر في جميعها وانما
هو في واحداهما فيبطل
أن يكون القمر فيهن
نورا كما قال الله جل وعز
وفي ذلك دليل لما قال
الشافعي وبالله التوفيق

(باب الهدى)

(قال الشافعي) والهدى
من الابل والبقر والغنم
فمن نذرته هديا فسمى
شيئا فهو على ماسى وان
لم يسمه فلا يجزئ منه
الابل والبقر (٢) والغنم
الاثنى قضاء ويجزئ
الذكر والانثى ولا

(١) قوله فان قال قائل
فكيف اذا كانت الخ
كذا في النسخ وانظر
أين جواب الشرط
ولعل في العبارة تحريفا
أو نقصا فحرر كتبه
مصححه

(٢) قوله والغنم المراد
به المعزى كما هو صريح
عبارة الام ونصها فلا
يجزئ من الابل ولا
البقر ولا المعزى الاثنى
فصاعدا ويجزئ من
الضأن وحده الجذع

اه كتبه مصححه

عبره ويرى دما لها والقول الأول أشبهها والله أعلم ولكنه لو أهل بحج من مكة ولم يكن دخل مكة محرما ولم يرجع إلى ميقاته أهرق دما لتركه الميقات وأجزأت عنه من حجة الاسلام الحج من مكة لأن عمادا الحج في غير الحرم وذلك عرفه الجميع على العمرة سوى الوقت في الحرم فلا يصلح أن يتقدم موضع انتهى عملها وعادها وأكره للرجل أن يهل بحج أو عمرة من ميقاته ثم يرجع إلى بلدته أو يقيم عودته وإن فعل فلا فدية عليه ولكن أحب له أن يعطي لوجهه في قصد قصد نسكه (قال) وكذلك أكره له أن يسلك غير طريقه مما هو أبعد منه الغير أمر منوبه أو رفوقه فان ناله أمر أو كانت طريق أرفق من طريق فلا أكره ذلك له ولا فدية في أن يعرج وإن كان لغير عذر ومن أهل بعمرة في سنة فأقام بعمرة أو في بلدته أو في طريق سنة أو سنتين كان على إحرامه حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمرة بمنزلة عمرة في جميع السنة وليس كالحج الذي إذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على إحرامه وخرج منه وقضاه وأكره هذا للتعرض بإحرامه ولو أهل بعمرة مضيقا ذهب عقله ثم طاف مضيقا أجزأت عنه وعماد العمرة الإهلال والطواف ولا يضر العترة ما بينهما من ذهاب عقله (قال الشافعي) فقال قائل لم جعلت على من جاوز الميقات غير محرم أن يرجع إليه إن لم يخف فوت الحج قلت له لما أمر في حجه بأن يكون محرما من ميقاته وكان في ذلك دلالة على أنه يكون قيا بين ميقاته والبيت محرما (٢) ولا يكون عليه في ابتدائه الإحرام من أهله إلى الميقات محرما قلت له أرجع حتى تكون مهلا في الموضع الذي أمرت أن تكون مهلا به على الابتداء وانما قلناه مع قول ابن عباس لما يشبه من دلالة السنة فان قال قائل فلم قلت أن لم يرجع إليه لخوف فوت (٣) ولا غير عذر بذلك ولا غيره أهرق دما عليه قلت له لما جاوز ما وقت له رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك أن يأتي بكامل ما عليه أمرناه أن يأتي بالبدل مما ترك فان قال فكيف جعلت البدل من ترك شيء يلزمه في عمل يجاوزه ويجاوزته الشيء ليس له ثم جعلت البدل منه دما يهرقه وأنت انما تجعل البدل في غير الحج شأنا عليه فتجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة قلت ان الصوم والصلاة مخالفتان الحج مختلفان في أنفسهما قال فأنى اختلافهما قلت يفسد الحج فيمضي فيه ويأتي بسنة والبدل وتفسد الصلاة فيما أتى بالبدل ولا يكون عليه كفارة وبقوته يوم عرفته وهو محرم فيخرج من الحج بطواف وسعي ويحرم بالصلاة في وقت فيخرج الوقت فلا يخرج منها وبقوته الحج فلا يقضيه الا في مثل يومه من سنته وتقوته الصلاة فيقضها اذا ذكرها من ساعته وبقوته الصوم فيقضيه من غد ويقضه عندنا وعندك بقاء وغيره فلا يكون عليه كفارة ويعود له وبفسده بجماع فيجب عليه عتق رقبة إن وجد وبذل مع اختلافهما فيما سوى ما سمي فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف (قال الشافعي) وقلت له لجهة هذا أنما تعلم مخالفا في أن الرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه إن ترك الإهلال من ميقاته ولم يرجع إليه أجزأه (قال) أكره أهل العلم يهرق دما وقال أقلهم لاشئ عليه وجه مجزئ عنه ومن قول أكرههم فيه أن قالوا في التارك البيوتة بمنى وتارك من دلفه يهرق دما وقلنا في الجمار يدعيها يهرق دما فجمعنا وجعلنا الإبدال في أشياء من عمل الحج دما (قال) وإذا جاوز المكي ميقاتا أتى عليه يريد حجا أو عمرة ثم أهل دونه قتل غيره يرجع أو يهرق دما فان قال قائل وكيف قلت هذا في المكي وأنت لا تجعل عليه دم المتعة قيل لان الله عز وجل قال ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام

(باب الغسل للإهلال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الزاوي وحاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كنا بذى الحليفة ولدت أسماء بنت عيسى فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والإحرام (قال الشافعي) فأستحب

(١) خرب القرب

(١) الخرب جمع خربة بضم ففتح وهي كافي السان عروة المزاودة والقرب بكسر ففتح جمع القرية المعروفة كتبه معجده

(٢) قوله ولا يكون عليه الخ كذا في النسخ ولعل كلمة عليه من زيادة الناسخ فانظر كتبه معجده

(٣) قوله ولا غير عذر

بذلك ولا غيره كذا في النسخ والعبارة لا تخلو من تحريف فخر كتبه معجده

الغسل عند الاهلال للرجل والحي والمرأة والحائض والنفساء وكل من أراد الاهلال اتباعا للسنّة ومعهول أنه يجب اذا دخل المرفق نسلّم لم يكن له فيه أن يدخله الا بأكل الطهارة وأن يتنظف له لامتناعه من احداث الطيب في الاحرام واذا اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه أن يغتسل لا يظهرها الغسل للصلاة فاختار لها الغسل كان من يطهره الغسل للصلاة أولى أن يختار له أو في مثل معناه أو أكثر منه واذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء أن تغتسل وتهل وهي في الحال التي أمرها أن تهل فيها من لا تحل له الصلاة فلو أحرم من لم يغتسل من جنب أو غير متوضئ أو حائض أو نفساء أجزأ عنه الاحرام لانه اذا كان يدخل في الاحرام والداخل فيه من لا تحل له الصلاة لانه غير طاهر جاز أن يدخل فيه كل من لا تحل له الصلاة من المسلمين في وقته الذي دخل فيه ولا يكون عليه فيه فدية وان كنت أكره ذلك له وأختاره الغسل وما تركت الغسل للاهلال قط ولقد كنت أعتدل له من يضاف في السفر والى أخاف ضرر الماء وما صحبت أحدا أقتدى به فأريته تركه ولا رأيت منهم أحدا عذبه أن رآه اختيارا (قال الشافعي) وإذا كانت النفساء والحائض من أهل أفق فخرجتا طاهرتين فحدث لهما نفاس أو حيض أو كانتا نفساوين أو حائضتين بمصرهما فجاء وقت حجهما فلا بأس أن تخرجا محرمتين بتلك الحال وإن قدرتا إذا جاءا ميقتهما أن تغتسلا فعلتا وإن لم تقدرا ولا الرجل على ماء أحبت لهما أن يتيمعا معهما يهلوا بالجماء والجمعة ولا أحب للنفساء والحائض أن تقدم احرامهما قبل ميقتهما وكذلك ان كان بلدهما قريبا آمنوا وعليهما من الزمان ما يمكن فيه ظهورهما وادرا كهما بالجمعة بمقاومة ولا علة أحبت استخارهما لتطهرا فتهلا طاهرتين وكذلك ان كانتا من دون المواقيت أو من أهل المواقيت وكذلك ان كانتا مقيمتين بمكة لم تدخلها محرمتين فأمرتهما بالخروج الى ميقتهما ما يحج أحبت اذا كان عليهما وقت أن لا تخرجا الا طاهرتين أو قرب تطهرهما لتهل من الميقات طاهرتين ولو أقامتا بالميقات حتى تطهرا كان أحب اليّ وكذلك ان أمرتهما بالخروج للعمرة قبل الجماع وعليهما ما لا يفوتهن معهما الجماع ومن أهلها أحبت لهما أن تهلا طاهرتين وإن أهلتا في هذه الاحوال كلها مبتدئتين وغير مبتدئتين سفر غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية على واحدة منهما وكل ما علمته الحائض من عمل الجماع له الرجل جنباً وعلى غير وضوء والاختيار له أن لا يعمل به كله الا طاهرا وكل عمل الجماع له الحائض وغير الطاهر من الرجال الا الطواف بالبيت والصلاة فقط

(باب الغسل بعد الاحرام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن ابراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والسور بن مخرمة اختلفا بالابواء فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه وقال السور لا يغسل المحرم رأسه فأرسلني ابن عباس الى أبي أيوب الانصاري أسأله فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسلمت فقال من هذا فقلت أنا عبد الله أرسلني اليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأ طأ حتى بدا لي رأسه ثم قال لانسان يصب عليه اصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهم ما ودبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن صفوان ابن يعلى أخبر عن أبيه يعلى بن أمية أنه قال بينا عمر بن الخطاب يغتسل الى بعير وأنا أستتر عليه بثوب اذ قال عمر يا يعلى (١) اصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب والله لا يزيد الماء الشعر الا شعفا فسمى الله ثم أفاض على رأسه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه بلغه أن ناسا (٢) تعاقبوا بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو يسأحل من السواحل وعمر ينظر اليهم فلم ينكره عليهم أخبرنا

ولا يشعرها وان تركه
التقلد والاشعار
أجزأه (قال) ويجوز أن
يشترط السبعة في البدنة
الواحدة وفي البقرة
كذلك وروى عن جابر
ابن عبد الله انه قال نحن
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم البدنة
بالخديبية عن سبعة
والبقرة عن سبعة
(قال) وإن كان الهدى
ناقصة فتجبت سبقي معها

(١) قوله اصيب على
رأسي كذا في النسخ
بصيغة الامر وحرر
الرواية كتبه مصححه
(٢) تعاقبوا أي تعاطسوا
في الماء كافي كتب اللغة
كتبه مصححه

سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر بن الخطاب تعال أبافيك في الماء أينما طول نفسك ونحن محرمون أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال الحنبل المحرم وغير المحرم إذا اغتسل دلك جلده إن شاء ولم يدلك رأسه قال ابن جريج فقلت له لم يدلك جلده إن شاء ولا يدلك رأسه قال من أجل أنه يدوله من جلده ما لا يدوله من رأسه أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال تعال فإعصم بن عمرو وعبد الرحمن بن زيد وهما محرمان وغير ينظر (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ فيغتسل المحرم من غير جنبته ولا ضرورة يغسل رأسه ويدلك جلده بالماء وما تغير من جميع جسده لينقيه ويذهب تغيره بالماء وإذا غسل رأسه أفرغ عليه الماء أفراغا وأحب إلى أن لم يغسله من جنبته أن لا يحرك يديه فان فعل رجوت أن لا يكون في ذلك شق وإذا غسله من جنبته أحببت أن يغسله بطون أنامله ويديه ويزيل شعره مزيلة رقيقة ويشرب الماء أصول شعره ولا يحكه بأظفاره ويتوقى أن يقطع منه شيئا فان حركه نحر يكأ خفيفا أو شديد انفرج في يديه من الشعر شيئا فالاحتياط أن يغديه ولا يجب عليه أن يغديه حتى يستيقن أنه قطعه أو تنقه بفعله وكذلك ذلك في لحيته لان الشعر قد ينتف ويتعلق بين الشعر فإذا مس أو حركه خرج المنتف منه ولا يغسل رأسه بسدر ولا خطمي لان ذلك برجله فان فعل أحببت لو اقتدى ولا أعلم ذلك واجبا ولا يغتسل المحرم رأسه في الماء إذا كان قد لبده مرارا ليلين عليه ويدلك المحرم جسده ذلك كشديا إن شاء لانه ليس في بدنه من الشعر ما يتوقى كما يتوقاه في رأسه ولحيته وإن قطع من الشعر شيئا من ذلك إياه فداه

(باب دخول المحرم الحمام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولأكره دخول الحمام للمحرم لانه غسل والغسل مباح لمعينين للظاهرة والتنظيف وكذلك هو في الحمام والله أعلم ويدلك الوسخ عنه في حمام كان أو غيره وليس في الوسخ نسل ولا أمر نهى عنه ولأكره للمحرم أن يدخل رأسه في ماء سخن ولا بارد جار ولا نافع

(باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل) قال الشافعي استحب الغسل للدخول في الأهلل والدخول مكة وللوقوف عشية عرفة وللوقوف بمنزلة ولرمي الجمار سوى يوم النحر واستحب الغسل بين هذا عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيفا للبدن وكذلك أحبه للعائض وليس من هذا واحد واجب وروى عن اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن عثمان بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذي طوى حتى صلى الصبح ثم اغتسل بها ودخل مكة وروى عن أم هانئ بنت أبي طالب وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يغتسل بمنزلة بمكة حين يقدم قبل أن يدخل المسجد وروى عن صالح بن محمد بن زائدة عن أم ذرة أن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تغتسل بذي طوى حين تقدم مكة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا خرج حاجا ومعترا لم يدخل مكة حتى يغتسل ويأمر من معه فيغتسلوا

(باب ما يلبس المحرم من الثياب)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء جابر بن زيد يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب وهو يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين وإذا لم يجد أزارا لبس سراويل أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخف في الأيمن لا يجد نعلين فان لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعيعين أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا سأله رسول الله

فصلها ونحو الأبل
قياما معقولة وغير معقولة
فان لم يمكنه نحرها بركة
ويذبح البقر والغنم
فان ذبح الأبل ونحر
البقر والغنم أجزاء ذلك
وكرهته له فان كان
معترا نحره بعد
ما يطوف بالبيت ويسعى
بين الصفا والمروة
قبل أن يحلق عند
المروة وحيث نحر
من بخاج مكة أجزاء وان
كان حاجا نحره بعد
ما يرى جرة العقبة
قبل أن يحلق وحيث
نحر من شاء أجزاءه
وما كان منها تطوعا لكل
منها لقول الله جل وعز
فاذا وجبت جنوبها
فكلوا منها وأكل النبي

صلى الله عليه وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعنين أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً برعفران أو ورس وقال من لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعنين (قال الشافعي) استثنى النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يجد نعلين أن يلبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعنين (قال الشافعي) ومن لم يجد أزاراً لبس سراويل فلهما سواء غير أنه لا يقطع من السراويل شيئاً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياهر بقطعه وأيمه باليس ثم وجد بعد ذلك نعلين لبس النعائين وألقى الخفين وإن وجد بعد أن لبس السراويل أزاراً لبس الأزار وألقى السراويل فإن لم يفعل افتدى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها برعفران أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي قال أبصر عمر بن الخطاب على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين وهو محرم وقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه ما لخال أحدنا علمنا السنة فسكت عمر

(باب ما تلبس المرأة من الثياب)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصفرة ولا أرى المعصفر طيباً أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا أحرم أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفة عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن فأنتهى عنه (قال الشافعي) لا تقطع المرأة الخفين والمرأة تلبس السراويل والخفين والجار والدرع من غير ضرورة كضرورة الرجل وليست في هذا كالرجل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال في كتاب علي رضى الله عنه من لم يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما قلت أتتبعن بأنه كتاب علي قال ما أسألك أنه كتابه قال وليس فيه فليقطعهما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من لم يكن له أزار وله ثياب أو سراويل فليلبسهما قال سعيد بن سالم لا يقطع الخفان (قال الشافعي) أرى أن يقطع إلا ذلك في حديث ابن عمر وإن لم يكن في حديث ابن عباس وكلاهما صادق حافظ وليس زيادة أحدهما على الآخر شيئاً لم يؤده إلا آخرهما عزب عنه وإما مثل فيه فلم يؤده وإما سكنت عنه وإما أداه فلم يؤده عنه لبعض هذه المعاني اختلافاً وهذا كله نقول إلا ما بينا أنه نأدعه والسنة ثم أقول بل أكثر من حفظت عنه من أهل العلم تدل على أن الرجل والمرأة المحرمين يجتمعان في اللبس ويفترقان فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ثوباً مصبوغاً برعفران ولا ورس وإذا لم يلبس ثوباً مصبوغاً برعفران ولا ورس لانهما طيب فصبغ الثوب بماء الورد أو المسك أو اللبنة أو غير ذلك من الطيب الذي هو أطيب من الورد أو مثله أو ما يعد طيباً كان أولى (١) أن لا يلبسه كان ذلك مما له لون في الثوب أو لم يكن إذا كانت له رائحة طيبة توجب والثوب جاف أو رطب ولو أخذ ماء ورد فصبغ به ثوباً فكان رائحته توجب منه والثوب جاف أو مبلول لانه أثر طيب في الثوب لم يلبسه المحرمان وكذلك لو صعدله زعفران حتى يبيض لم يلبسه المحرمان وكذلك لو غمس في (٢) نضوح أو ضياع أو غير ذلك وكذلك لو عصره الريحان العربي أو الفارسي أو شيئاً من الراحين التي تروى للعجم شهما فغمس في مائه لم يلبسه المحرمان وجماع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيباً لا يشمه المحرم فاذا استخرج ماؤه بأي وجه استخرج نياً كان أو مطبوخاً ثم غمس فيه الثوب فلا يجوز للعجم ولا للمجربة لبسه وما كان مما يجوز للعجم والمجربة شمه من نبات الأرض الذي لا يعد طيباً ولا ريحاً نامثل الأذخر والضرر والشج والقيصوم والبشام وما أشبهه أو ما كان من النبات المأكول الطيب الريح مثل الأترج والسفرجل والتفاح فعصر ماؤه خالصاً فغمس فيه

صلى الله عليه وسلم من لحم هديه وأطعم وكان هديه تطوعاً وما عطف منها تحرها وخلق بيننا وبين المساكين ولا بدل عليه فيها وما كان واجباً من جزاء الصيد أو غيره فلا يأكل منها شيئاً فإن أكل فغلبه بقدر ما أكل المساكين المحرم وما عطف منها فغلبه مكانه

(١) أن لا يلبسه كان ذلك في جميع النسخ ثابتاً النون مع أن الناصبة وكثيراً ما يقع ذلك في هذا الكتاب ولعله من تحريف النسخ إن لم يكن جرياً على لغة من لا ينصب بأن

(٢) النضوح بالفتح ضرب من الطيب تفوح رائحته وأصل النضج الرش فشبه كثرة ما يفوح من طيبه بالرشح كذا في اللسان والضياع كسحاب ضرب من الطيب كذا في القاموس كتبه مصححه

(كتاب البيع)

باب ما أمر الله تعالى
به ونهى عنه من
المبيعات وسنن النبي
صلى الله عليه وسلم فيه

(قال الشافعي) قال
الله جل وعز لا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل
الا أن تكون تجارة
عن تراض منكم فلما
نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن بيع
تراضى بها المتبايعان
استدلنا أن الله جل
وعز أحل البيع
الاحرام الله على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
أوما كان في معناه فاذا
عقد ابعا مما يجوز
واقتراعا عن تراض منهما
به لم يكن لا خدم مازده
الابيع أبشرط خيار
(قال الرزني) وقد أجاز
في الاملاء وفي كتاب
الجديد والقديم وفي
الصدائق وفي الصلح

(١) العصب بفتح
فسكون برود عينية
يعصب غزلهام بصغ
وينسج فأتى موشيا
لبقاء ما عصب أبيض لم
ياخذه صبغ

(٢) قوله وما قلت
موجود الخ كذا في
النسخ وانظر حرر كتبه

الثوب فلو توافاه المحرمان كان أحب الي وان لبسه فلا فدية عليهما ويحتمعان في أن لا يتبرعان ولا يلبسان
القفازين ويلبسان مع الثوب المصبوغ بالمعصر مشبعا كان أو غير مشبع وفي هذا دلالة على أن لم يمنع لبس
المصبوغ بالورس والزعفران للونه وأن اللون اذا لم يكن طيبا لم يصنع شيئا ولكن انما نهى عما كان طيبا
والمعصر ليس بطيب والذي أحب لهما معاً أن يلبسا البياض وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره
ولا فدية عليهما ان لبسا غير المطيب ويلبسان المشق وكل صبغ غير طيب ولو تر كاذك ولبسا البياض كان
أحب الي الذي يقتدي به ولا يقتدي به أما الذي يقتدي به فلما قال عمر بن الخطاب يراه الجاهل فيذهب الي
أن الصبغ واحد فلبس المصبوغ بالطيب وأما الذي لا يقتدي به فأخاف أن يساء الظن به حين يترك
مستحقا باحرامه وهذا وان كان كما وصفت فالقندي به وغير القندي به يحتمعان في تركه العالم عند من جهل
العلم مستحقا باحرامه واذا رأى الجاهل في ينكر عليه العالم رأى من يجهل أنه لم يقر الجاهل الا وهذا جاز
عند العالم فيقول الجاهل قد رأيت فلانا العالم رأى من لبس ثوبا مصبوغا وصحبه فلم ينكر عليه ذلك ثم تفارق
المرأة الرجل فيكون لها لبس الخفين ولا تقطعهما وتلبسهما وهي تحتد نعلين من قبل أن لها لبس الدرع والخمار
والسراويل وليس الخفان بأكثر من واحد من هذا ولا أحب لهما أن تلبس نعلين وتفارق المرأة الرجل
فيكون احرامها في وجهها واحرام الرجل في رأسه فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة ولا يكون
ذلك للمرأة ويكون للمرأة اذا كانت بارزة تريد الستر من الناس أن ترخي جلبابها أو بعض خمارها أو غير ذلك من
ثيابها من فوق رأسها وتجافيه عن وجهها حتى تغطي وجهها متجافيا كالستر على وجهها ولا يكون لهما أن
تنقب أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليهما من جلبابها ولا تضرب به
قلت وما لا تضرب به فأشار الي كما تجلب المرأة ثم أشار الي ما على خدها من الجلباب فقال لا تغطي فتضرب
به على وجهها فذلك الذي بقي عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدود ولا ولا تغلبه ولا تضرب به ولا
تغطيه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال لتدل المرأة المحرمة ثوبها على
وجهها ولا تنقب (قال الشافعي) ولا ترفع الثوب من أسفل الي فوق ولا تغطي جبهتها ولا شيئا من وجهها
الا ما لا يستمسك الخمار الا عليه مما يلي قصاص شعرها من وجهها مما يثبت الخمار ويستر الشعر لان الخمار لو
وضع على قصاص الشعر فقط انكشف الشعر ويكون لها الاختمار ولا يكون للرجل التعم ولا يكون له لبس
الخفين الا أن لا تحتد نعلين فيلبسهما وما يقطعهما أسفل من الكعبيين ولا يكون له لبس السراويل الا أن لا يجد
ازارا فيلبسه ولا يقطع منه شيئا ويكون ذلك لها ويلبسان رقيق الوشي (١) والعصب ودقيق القطن وغليظه
والمصبوغ كله بالمدرلان المدر ليس بطيب والمصبوغ بالسدر وكل صبغ عد الطيب واذا أصاب الثوب
طيب فبق ريمه فيه لم يلبسه وكان كالصبغ ولو صبغ ثوب زعفران أو ورس فذهب ريم الزعفران
أو الورس من الثوب اطول لبس أو غيرهما وكان اذا أصاب واحد منهما الماء حرله ريمه شيئا وان قل لم يلبسه
الحرم وان كان الماء اذا أصابهما لم يحرله واحد منهما فلو غسلا كان أحب الي وأحسن وأحرى أن لا يبقى
في النفس منهما شيء وان لم يغسل رجوت أن يسع لبسهما اذا كانا هكذا لان الصباغ ليس بنجس وانما أردنا
بالغسل ذهاب الريح فان ذهب الريح بغسل رجوت أن يجزى ولو كان أمره أن لا يلبس من الثياب شيئا
مسه الزعفران أو الورس بحال كان ان مسه ثم ذهب لم يحرل لبسه بعد غسلات ولكنه انما أمر أن لا يلبسه اذا
كان الزعفران والورس موجودا في ذلك الحين فيه والله أعلم (٢) وما قلت موجود من ذلك في الخبر والله أعلم
(قال) وكذلك لو صبغ ثوب بعد الزعفران والورس بسدر أو سواد فكانا اذامهما الماء لم يظهر للزعفران
والورس ريم كان له لبسهما ولو كان الزعفران والورس اذامهما الماء يظهر لهما شيء من ريم الزعفران
أو الورس لم يلبسهما ولو مس زعفران أو ورس بعض الثوب لم يكن للحرم لبسه حتى يغسل ويعقد الحرم
عليه ازاره لانه من صلاح الازار والازار ما كان معقودا ولا يترد ثيلين ثم يعقد الذيلين من ورائه ولا يعقد

رداء عليه ولا كن يقره في ردائه ان شاء في ازاده اوفي سراويله اذا كان الرداء منشورا فان لبس شيا
 مما قلت ليس له لبسه اذا كراء الما انه لا يجوز له لبسه افتدى وقيل لبسه وكثيره سراء فان فنع المحرم
 رأسه طرقتين ذا كراء الما وانتقبت المرأة ولبست ما ليس له ان تلبسه فعليه ما لا يفدي ولا يعصب المحرم
 رأسه من علة ولا غير هاتان فعل افتدى وان لم يكن ذلك لباسا أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء
 انه قال في المحرم يلبس الثوب على بطنه من ضروره وامر برذقال اذا الزاه من ضروره فلا فدية أخبر ناسعدين
 ابن سالم عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسعي بالبيت وقد خرم على بطنه بشرب
 أخبر ناسعدين سالم عن اسمعيل بن أمية ان نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه انما غرر
 طرفه على ازاده أخبر ناسعدين سالم عن مسلم بن جندب قال جاء رجل يسأل ابن عمر وأما نفعه قال أخاف
 بين طرفي ثوبي من ورائي ثم أعفده وأنا محرم فقال عبد الله لا تعقد شيا أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن
 عطاء انه كره للمحرم أن يتوشع بالثوب ثم يعقد طرفه من ورائه الا من ضروره فان فعل من ضروره لم يفتد
 أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا مشتما بمحمل أبرق فقال انزع الحمل
 مرتين أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء في المحرم يجعل المكمل على رأسه فقال ام لا بأس بذلك وسأله
 عن العصاة يعصب بها المحرم رأسه فقال لا العصاة تكفت شعرا كثيرا (قال الشافعي) لا بأس أن يرتدي
 المحرم ويطرح عليه القميص والسراويل والفرو وغير ذلك ما يلبسه لباسا وهو كالرداء ولا بأس أن يغسل
 المحرم ثيابه وثياب غيره ولبس غير ما أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من الثياب المنهي عن لبسها أخبر ناسعدين
 عن ابن جريج عن عطاء قال ويلبس المحرم من الثياب ما لم يهل فيه أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج عن عطاء
 أنه كان لا يرى بالمشق للمحرم بأسا أن يلبسه وقال انما هو مدره أخبر ناسعدين سالم قال الربيع أظنه عن
 ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بأسا أن يلبس المحرم (٢) ساجا ما لم يرزعه عليه فان زرعه عليه عدا افتدى كما
 يفتدى اذا تمص عدا (قال الشافعي) وبهذا أخذ (قال الشافعي) أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج
 عن عطاء انه كان لا يرى بدرس العصفرو الزعفران للمحرم بأسا ما لم يجدر به (قال الشافعي) أما العصفور
 فلا بأس به وأما الزعفران فاذا كان اذا مسه الماء ظهرت رائحته فلا يلبسه المحرم وان لبسه افتدى أخبرنا
 سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أنها قالت كنا عند عائشة اذ
 جاءتها امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها تمكّل فقالت يا أم المؤمنين ان ابنتي فلانة حلفت أنها لا تلبس
 حلما في الموسم فقالت عائشة قولي لها ان أم المؤمنين تقسم عليك الا لبست حلما كله أخبر ناسعدين
 موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة وعبد الله بن دينار قال من السنة أن تدمج المرأة يديها عند
 الاحرام بشئ من الخناء ولا تحرم (٣) وهي عفا (قال الشافعي) وكذلك أحب لها (قال) ان اختضبت
 المحرمة ولقت على يديها رأيت أن تفتدى وأما لموسى يديها بالخناء فاني لا أرى عليها فدية وأكرهه لانه
 ابتداء زينة أخبر ناسعدين سالم عن ابن جريج أن ناسا سألوه عن الكحل الا عند المرأة المحرمة الذي ليس
 فيه طيب قال أكرهه لانه زينة وانما هي أيام تخشع وعبادة (قال الشافعي) والكحل في المرأة أشد منه
 في الرجل فان فعلا فلا أعلم على واحد منهما فدية ولكن ان كان فيه طيب فأيهما اكتحل به افتدى أخبرنا
 سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن باقر عن ابن عمر انه كان اذا رمد وهو محرم أقطر في عينه الصبر
 اقطارا وأنه قال يكتحل المحرم بأي كحل اذا رمد ما لم يكتحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل
 (باب لبس المنطقة والسيف المحرم) قال الشافعي رحمه الله تعالى يلبس المحرم المنطقة ولو جعل في طرفها
 سورا فقد بعضها على بعض لم يضره ويتقصد المحرم السيف من خوف ولا فدية عليه وينتكب المحرم
 (باب الطيب للاحرام) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
 عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب اذا رميت الحجر فقه دخل لكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب

خيار الرؤية (١) وهذا
 كنه غير جائز في معناه
 (قال المزني) وهذا مبتدئ
 خيار الرؤية أولى به اذ
 أصل قوله ومعناه أن
 البيع بيعان لانه
 له ما فيه مخونة وعين
 معروفة وأنه يبطل بيع
 الثوب لم يرضه لجهله
 بدفكه في بيعه شراء ما لم
 ير شيئا منه قط ولا يدرى
 أنه ثوب أم لا حتى
 يجعل له خيار الرؤية

(١) قوله وهذا كله غير
 جائز الى قوله اذا أصل
 قوله كذا في الاصل
 الذي بدنا وفي العبارة
 تحريف ظاهر فانظر
 وحرر كتبه معجمه
 (٢) الساج هو الطيلسان
 الاخضر أو الاسود كما
 في القاموس
 (٣) قوله وهي عفا
 كذا في نسخ الام التي
 بدنا ووقع في مختصر
 المزني وهي غفل وكتبنا
 هناك أن الغفل التي
 لا أثر بها من الخضب
 من قزل العرب ناقة
 غفل لاعلامه عليها
 فانظر كتبه معجمه

أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم قال قالت عائشة أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سالم ورسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة وبسطت يديها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لأحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة تقول طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه ولحله فقلت لها بأى الطيب فقالت بأطيب الطيب وقال عثمان ما روى هشام هذا الحديث إلا عنى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت رأيت وبص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة يخبران عن عائشة أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي في حجة الوداع للعل والأحرام أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبى عند أحرامه (١) بالسك والذرية . أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن ابن زيد عن أبيه أنه قال رأيت ابن عباس يحرم ما وان على رأسه لمثل (٢) الرب من الغالية (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ فنقول لا بأس أن يتطيب الرجل قبل أحرامه بأطيب ما يجد من الطيب غالباً ومجر وغيره ما لا مانع من التزفر ولا بأس على المرأة في التطيب بما شاءت من الطيب قبل الأحرام وكذلك لا بأس عليهم أن يفعلوا بعد ما يريان جرة العقبة ويحلق الرجل وتقصّر المرأة قبل الطواف بالبيت والحجة فيه ما وصفنا من تطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحائض وكذلك لا بأس بالمحرم وغيره من الطيب لأنه أحرم وأبداً الطيب حلالاً وهو مباح له وبقاؤه عليه ليس بابتداء منه له وكذلك أن كان الطيب دهنًا وغيره ولكنه إذا أحرم فمس من الطيب شيئاً أقل أو أكثر بيده أو أمسه جسده وهو ذا كر لحرمته غير جاهل بأنه لا ينبغي له اقتدى وكل ما سمى الناس طيباً في هذه الحال من الأقاويه وغيرها وكل ما كان مأكولاً أو شرباً أو يشرّب أو دواءً أو غيره وإن كان طيب الريح ويصلح في الطيب فلا بأس بأكله وشمه وذلك مثل المصطكا والزنجبيل والدارصيني وما أشبه هذا وكذلك كل معطوف أو خطب من نبات الأرض مثل الشج والقيصوم والأذخر وما أشبه هذا فإن شمه أو أكله أو دقه فطبخ به جسده فلا فدية عليه لأنه ليس بطيب ولا دهن والريحان عندى طيب وما طيب من الأدهان بالرياحين فبقى طيباً كان طيباً وما (١) ربهما عندى طيب إذا بقي طيباً مثل الزنبق والخيري والكاذي والبان المنشوش وليس المستفح طيب إنما يرب للنفحة لا للطيب أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سئل أي شم المحرم الريحان والدهن والطيب فقال لا أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال ما أرى الورد والياسمين إلا طيباً (قال الشافعي) وما مس المحرم من رطب الطيب بشئ من بدنه اقتدى وإن مس بيده منه شيئاً لا بأس بالبقى له أثر في يده ولا له ريح كرهته له ولم أر عليه الفدية وإنما يقتدى من الشم خاصة بما أثر من الطيب من الشم لأن الشم غاية الطيب للتطيب وإن جلس إلى عطار فأطال أو مر به فوجد ريح الطيب أو وجد ريح الكعبة مطيبة أو محرمة لم يكن عليه فدية وإن مس خلوق الكعبة جافاً كان كما وصفت لافدية عليه فيه لأنه لا يؤثر ولا يبقى ريحه في بدنه وكذلك الركن وإن مس الخلوق رطباً اقتدى وإن انتضح عليه أو تطبخ به غير عامله غسله ولا فدية عليه وكذلك لو أصاب ثوبه ولو عقد طيباً فحمله في خرقة أو غيره أو ريحه يظهر منها لم يكن عليه فدية وكرهته له لأنه لم يمس الطيب نفسه ولو أكل طيباً أو استعطبه أو احتقن به اقتدى وإذا كان طعاماً قد حاطه زعفران أصابته ناراً ولم تصبه فانظر فإن كان ريحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر

(باب خيار المتبايعين
مالم يتفرقا)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالاً عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
المتبايعان كل واحد
منهما على صاحبه بالخيار
مالم يتفرقا لا يبيع الخيار
(قال الشافعي) وفي
حديث آخر أن ابن عمر
كان إذا أراد أن يوجب
البيع مشى قليلاً ثم رجع
وفي حديث أبي الوضئ

(١) السك بالضم
ضرب من الطيب يركب
من مسك ورامل كذا
في اللسان

(٢) الرب بالضم الطلاء
الخائر كذا في اللسان

(٣) ربهما أى طيب
وغذى ودهن منشوش
أى مخلوط بالطيب كذا
في كتب اللغة كتبه
محققه

فيه فأكله المحرم اقتدى وإن كان لا يظهر فيه ريح ولا يوجد له طعم وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يقتد لانه قد بكثر الطب في الماء كولد ومن النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقبل ولا تحسه نار فلا يظهر فيه طعمه ولا لونه وإنما القديّة وتركيها من قبل الريح والطعم وليس اللون معنى لأن اللون ليس بطيب وإن حسا المحرم في جرح له طيبا اقتدى والادهان دهنان دهن طيب فذلك يقتدى صاحبه إذا دهن به من جسده شأقل وأكثر وذلك مثل البان المنشوش والطيب والرنيق وماء الورد وغيره (قال) ودهن ليس بطيب مثل سلحة البان غير المنشوش والشبرق والزيت والسمن والزبد فذلك إن دهن به أي جسده شاء غير رأسه ولحيته أو أكله أو شربه فلا فدية عليه فيه وإن دهن به رأسه أو لحيته اقتدى لانهما في موضع الدهن وهما برجلان وينهب شعتهما بالدهن فأى دهن أذهب شعتهما ورجلهم ما بقى فيهما طيبا ولم يبق فعلى المدهن به فدية ولودهن رأسه بعسل أولين لم يقتد لانه لا طيب ولادهن انما هو بقدر لارجل ولا يهني الرأس أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال بدهن المحرم قدميه إذا تشققت بالردك ما لم يكن طيبا أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه سأله عن المحرم ينشقق رأسه أيدهن الشقاق منه بسمن قال لا ولا يولد غير السمن إلا أن يقتدى فقلت له أنه ليس بطيب قال ولكنه رجل رأسه قال فقلت له فإنه يدهن قدمه إذا تشققت بالردك ما لم يكن طيبا فقال إن القدم ليست كالشعران الشعر رجل قال عطاء والحية في ذلك مثل الرأس

(باب لبس المحرم وطيبه جاهلا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان ابن يعلى بن أمية عن أبيه قال كما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأنا رجل وعليه مقطوعة يعني جبة وهو متخف بالخلق فقال يا رسول الله إنى أحرمت بالعمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت تصنع في حجتك قال كنت أزع هذه المقطوعة وأغسل هذا الخلق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول من أحرم في قيص أوجبة فليزعهن زعوا ولا يشقهما (قال الشافعي) والسنة كما قال عطاء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صاحب الجبة أن يزعها ولم يأمره بشقهها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء رأيت لو أن رجلا أهد من ميقاته وعليه جبة ثم سار أميالا ثم ذكرها فزعهما عليه أن يعود إلى ميقاته فيحدث أحراما قال لا حسبه الأحرام الأول (قال الشافعي) وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وقد أهد من ميقاته والجبة لا تمنعه أن يكون مهلا وبهذا كاهنا أخذ (قال الشافعي) أحسب من نهى المحرم عن التطيب قبل الأحرام والأفاضة بلغه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الأعرابي بغسل الخلق عنه ويزع الجبة وهو محرم فذهب إلى أن النهى عن التطيب لأن الخلق كان عنده طيبا وحنى عليهم ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو علموه فزادوا مختلفا فأخذوا بالنهى عن التطيب وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي بغسل الخلق عنه والله أعلم لأنه نهى أن يزعفر الرجل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني اسمعيل الذي يعرف بابن عليه قال أخبرني عبد العزيز بن منيب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يزعفر الرجل فإن قال قائل إن حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب الجبة يغسل الخلق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون أمرا به بغسله لأنه طيب وليس للمحرم أن يبقى عليه الطيب وإن كان قبل الأحرام قيل له إن شاء الله تعالى فلو كان كما قلت كان منسوخا فإن قال وما نسخه قلنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الأعرابي بالجعرانة والجعرانة في سنة ثمان وحديث عائشة أنهم طابت النبي صلى الله عليه وسلم لحله وحرمة في حجة الإسلام وهي سنة عشر فإن قال فقد نهى عنه عمر قلنا لعنه نهى عنه على المعنى الذي وصفت إن شاء الله تعالى فإن قال أفلا يتخاف غلط

قال كنفاني غزاة فباع صاحب لنافر سامن رجل فلما أوردنا الرجل خاصمه فيه إلى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال) وفي الحديث سالم يحضر يحيى بن حسان حفظه وقد سمعته من غيره أنهما بالليله ثم غدوا عليه فقال لا أرا كما تفرقتما وجعل لهما الخيار اذ بقي في مكان واحد بعد البيع وقال عطاء يخير بعد وجوب البيع وقال شريح شاخدا عدل أنكما تفرقتما بعد رضا ببيع

روى عن عائشة قيل هم أولى أن لا يغلطوا من روى عن ابن عمر عن عمر لانه انما روى هذا عن ابن عمر عن
 عمر رجل أو ثمان وروى هذا عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ستة أو سبعة والعديد الكثير أولى أن
 لا يغلطوا من العدد القليل وكل عندنا لم يغلط ان شاء الله تعالى ولو جاز اذا خالف ما روى عن عمر ما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز أن
 يخاف غلط من روى هذا عن عمر وإذا كان علمنا بان النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وان عمر كره علما
 واحدا من جهة الخبر فلا يجوز لاحد أن يزعم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم يتربك بحال الاقول النبي
 صلى الله عليه وسلم لا لقول غيره وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهم ما وقد
 يتربك من يكره الطيب للأحرام والاحلال لقول عمر أو يلب لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم وأما ويل لعمر لا يخالفه فيها أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخالف عمر لرأى
 نفسه فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عمر فكيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق
 اتباعها لقول من يفعله في قوله مثل هذا (١) لعمرى لئن جاز له أن يأخذ به فيدع السنة بخلافه فلا
 سنة عليه فيه أضيق وأحرى أن لا يخرج من خلافه وهو بكثر خلافه فيما لا سنة فيه ولما أمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم السائل بان يزعم الجبة عنه ويغسل الصفرة ولم يأمره بالكفارة قلنا من لبس ما ليس له
 لبسه قبل الأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه (٢) ثم ثبت عليه أي مدة ما ثبت عليه بعد
 الأحرام أو ابتدأ لبسه بعد الأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه أو مخطئا به وذلك أن يرد غيره فيلبسه
 نزاع الجبة والقميص نزاعا لم يشقه ولا فدية عليه في لبسه وكذلك الطيب قياسا عليه ان كان النبي صلى الله
 عليه وسلم إنما أمره بغسله لما وصفنا من الصفرة وان كان للطيب فهو أكثر أومثله والصفرة جامعة لهما
 طيب وصفرة فان قال قائل كيف قلت هذا في الناسي والجاهل في اللبس والطيب ولم تقله فين جز شعره أو
 قتل صيد اقبل له ان شاء الله تعالى قلته خبرا وقياسا وان حاله في اللبس والطيب مخالفة حاله في جز الشعر وقتل
 الصيد فان قال فافرق بين الطيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله قيل له الطيب
 واللبس شيء إذا أزاله عنه زال فكان اذا أزاله كحاله قبل أن يلبس ويطيب لم يتلف شيأ حرم عليه أن يتلفه ولم
 يزل شيأ حرم عليه ازالته إنما أزال ما أمر بإزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقاتل الصيد ألتف ما حرم عليه
 في وقته ذلك اتلافه وجز الشعر والظفر أزال قطع ما هو ممنوع من ازالته في ذلك الوقت والازالة لما
 ليس له ازالته اتلاف وفي الاتلاف لما نهى عن اتلافه عوض خطأ كان أو عدا ما جعل الله في اتلاف
 النفس خطأ من الديه وليس ذلك في غير الاتلاف كهو في الاتلاف ولكنه اذا فعله عالما به لا يجوز له وذا كرا
 لأحرامه وغير محطى فعليه الفدية في قليل اللبس والطيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا ولو فعله
 ناسيا أو جاهلا ثم علمه فتركه عليه ساعة وقد أمكنه ازالته عنه بنزع ثوب أو غسل طيب افتدى لانه أثبت
 الثوب والطيب عليه بعد ذهاب العذر وان لم يمكنه نزع الثوب لعله مرض أو عطب في بدنه وانتظر من ينزعه
 فلم يقدر عليه فهذا عذر ومضى أمكنه نزع نزع والا فتدى اذا تركه بعد الامكان ولا يفدى اذا نزع بعد
 الامكان ولو لم يمكنه غسل الطيب وكان في جسده رأيت أن يمسحه بخرقه فان لم يجد خرقه فبتراب ان أذهب
 فان لم يذهب فبشجر أو وحشيش فان لم يقدر عليه أو قدر فلم يذهب فهذا عذر ومضى أمكنه الماء غسله
 ولو وجد ماء قليلا ان غسله به لم يكفه لوضوئه غسله به وتيمم لانه مأثور بغسله ولا رخصة له في تركه اذا قدر على
 غسله وهذا امر خص له في التيمم اذ لم يجد ماء ولو غسل الطيب غيره كان أحب الي وان غسله هو
 يبدله يفقد من قبل أن عليه غسله وان ماسه فاعما ماسه ليذهب عنه لم يماسه ليتطيب به ولا يثبت به وهكذا
 ماوجب عليه الخروج منه خرج منه كما يستطيع ولو دخل دار رجل بغير اذن لم يكن جائزا له وكان عليه
 الخروج منها ولم أرعهم أنه يخرج بالخروج من مأواه وان كان عشي فيما لم يؤذن له فيه لان مشيه للخروج من

أو خير أحد كما صاحبه
 بعد البيع (قال
 الشافعي) وهذا نأخذ
 وهو قول الاكثر من
 أهل الحجاز والاكثر من
 أهل الأندلس بالبلدان
 (قال) وهما قبل التساوم
 غير متساومين ثم يكونان
 متساومين ثم يكونان
 متبايعين فلو تساوما
 فقال رجل امرأتى
 طالق ان كنتما بايعتما
 كان صادقا وانما جعل
 لهما النبي صلى الله عليه
 وسلم الخيار بعد التبايع
 ما لم يفترقا فلا تفرق بعد
 ما صار متبايعين لا تفرق
 الا بدان فكل متبايعين
 في سلعة وعين وصرف
 وغيره فلاكل واحد منهما

(١) قوله لعمرى لئن
 جاز الخ في جميع النسخ
 التي بيدها اختلاف في
 هذا المقام زيادة ونقص
 وتحريف ولعل أقربها
 الى الصحة النسخة التي
 أثبتناها فانظر وحرر
 (٢) قوله ثم ثبت عليه
 الخ كذا في النسخ ولعل
 في العبارة تحريف فاحذر
 كتبه معصية

الذين لا يزيدون فيه فكذلك هذا الباب كله وقياسه

(باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث إلى قوله في الحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن الرجل يهل بالحج قبل أشهر الحج فقال لا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن جريج قال قلت لنافع سمعت عبد الله بن عمر يسمي شهورا بالحج فقال نعم كان يسمي (١) شوالا وذو القعدة وذو الحجة قلت لنافع فان أهل انسان بالحج قبلهن قال لم أسمع منه في ذلك شيئا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال طاوس هي شوال وذو القعدة وذو الحجة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت لو أن رجلا جاء مع أهله بالحج في شهر رمضان كيف كنت قائل له قال أقول له اجعلها عمرة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرنا عمر بن عطاء عن عكرمة أنه قال لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل الحج أشهر معلومات ولا ينبغي لأحد أن يلي حج غير مقيم

(باب هل يسمى الحج والعمرة عند الإهلال أو تكفي التلبية منهما) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فيما حكىنا من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أن تلبية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرم به كما تكون تلبية المصلي مكتوبة أو نافلة أو ندرا كافية له من إظهار ما ينوي منها بأى أحوال نوى وتلبية الصائم كذلك وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره كفته تلبية من أن يسمي أن حجه هذا عن غيره (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلبيته يحافظ ولا عمرة (قال الشافعي) ولو سمي المحرم ذلك لم أكرهه إلا أنه لو كان سنة سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده ولولى المحرم فقال ليلى بحجة وعمرة وهو يريد حجة كان مفردا ولو أراد عمرة كان معتمرا ولو سمي عمرة وهو يريد حجا كان حجا ولو سمي عمرة وهو يريد حجا كان حجا ولو سمي حجة وهو يريد حجة كان مفردا ولو أراد عمرة إذا أظهر التلبية معها ولا يلزمه إذا لم يكن له تلبية أن يكون عليه أكثر من لفظه وذلك أن هذا عمل لله خاصا لشيء لأحد من الآدميين غيره فيه فيؤخذ فيه بما ظهر من قوله دون تلبية ولولى رجل لا يريد حجا ولا عمرة لم يكن حاجا ولا معتمرا كماله لا يريد صلاة لم يكن داخل في الصلاة ولو أكل سحرا لا يريد صوما لم يكن داخل في الصوم وكذلك لو أكل بوما كاملا ولا ينوي صوما لم يكن صائما وروى أن عبد الله بن مسعود قال ركبنا بالساحل محرمين فلموافل بن مسعود وهو داخل إلى الكوفة والتلبية ذكره الله عز وجل لا يضييق على أحد أن يقول ولا يوجب على أحد أن يدخل في أحرام إذا لم ينوه

(باب كيف التلبية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى اللهم ليلى ليلى لا شريك لك ليلى ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال نافع كان عبد الله بن عمر يزيدها ليلى ليلى ليلى وسعديك والخير بيدك والرياء بيدك والعمل (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد ليلى اللهم ليلى ليلى لا شريك لك ليلى ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وذكر الماشون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى إلى الحق ليلى (قال الشافعي) كما روى جابر وابن عمر كانت أكثر تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي التي أحب أن تكون تلبية المحرم لا يقصر عنها ولا يحا وزها إلا أن يدخل ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه مثلها في المعنى لأنها تلبية والتلبية آجبة فأبان أنه أجاب إلى الحق بليلى أولا

فسح البيع حتى يتفرقا
تفرق الأبدان على ذلك
أو يكون بيعهما عن
خيار وإذا كان يجب
التفرق بعد البيع
فكذلك يجب إذا خیر
أحدهما صاحبه بعد
البيع وكذلك قال
طاوس خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
بعد البيع فقال الرجل
عمره الله ممن أنت
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم امرؤ من
قريش (قال) فكان
طاوس يحلف ما الخيار
الابعد البيع (قال) فان
اشترى جارية فأعتقها
المشتري قبل التفرق
أو الخيار واختار البائع

(١) قوله شوالا وذو القعدة وذو الحجة كذا

في بعض النسخ بالنصب
وفي بعضها شوال
وذو القعدة بالحرف بالرفع
ومثله في المسند وكل
صحح والمدار على الرواية
كتبه مصححه

وأخراً أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني حميد الأعرج عن مجاهد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية ليك اللهم لييك لييك لا شريك لك لييك أن الحمد والتعظيم لك والملك لا شريك لك قال حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيه اليك أن العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسبت أن ذلك يوم عرفة (قال الشافعي) وهذه تلبية كتليته التي رويت عنه وأخبرنا العيش عيش الآخرة لا عيش الدنيا ولا ما فيها ولا يضيّق على أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غير من تعظيم الله تعالى ودعائه مع التلبية غير أن الاختيار عندى أن يقرأ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من التسمية ولا يصل بها شيئاً إلا ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التسمية أخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن أبي سلة أنه قال سمع سعد بن عبد الله بن أخيه وهو يلبى بأذن المعارج فقال سعد المعارج أنه لا ذو المعارج وما هكذا كتمان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب رفع الصوت بالتلبية) قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالأهلال يريد أحدهما (قال الشافعي) وبما أمر به جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الرجال المحرمين وفيه دلالة على أن أصحابه هم الرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا أجهدهم ما لم يبلغ ذلك أن يقطع أصواتهم (١) فكانوا يرفعون أصواتهم وإذا كان الحديث يدل على أن المأمورين برفع الأصوات بالتلبية الرجال فكان النساء مأورات بالستر فإن لا يسمع صوت المرأة أحد أولى بها وأستر لها فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها

(باب أن يستحب لزوم التلبية) قال الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط قال كان سلفنا لا يدعون التلبية عند أربع عند اضطمام الرفاق حتى تنضم وعند أشرفهم على الشيء وهبوطهم من بطون الأودية وعند هبوطهم من الشيء الذي يشرفون منه وعند الصلاة إذا فرغوا منها (قال الشافعي) وما روى ابن سابط عن السلف هو موافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن جبريل عليه السلام أمره بأن يرفعهم برفع الصوت بالتلبية وإذا كانت التلبية براً أمر الملبون برفع الصوت به فأولى المواضع أن يرفع الصوت به مجتمع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والأسواق واضطمام الرفاق وأين كان اجتماعهم لما يجتمع من ذلك من طاعتهم برفع الصوت وإن معنى رفع الصوت به كعني رفعه بالأذان الذي لا يسمعه شيء إلا شهد له به وإن في ذلك تنبيه السامع له يحدث له الرغبة في العمل لله بنفسه ولسانه أو بعضها وتوجيه المنبه له إليه

(باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في المساجد) قال الشافعي فإن قال قائل لا يرفع الملبى صوته بالتلبية في مساجد الجماعات إلا في مسجد مكة ومنى فهذا أقول يخالف الحديث ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب إليه أحد إذ حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جبريل أمره أن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية حتى كانت التلبية من الرجل فينبغي له أن يرفع صوته بها ولو جاز لأحد أن يقول يرفعها في حال دون حال جاز عليه أن يقول يرفعها حيث زعمت أنه يخفضها ويخفضها حيث زعمت أنه يرفعها وهذا لا يجوز عندنا لأحد وفي حديث ابن سابط عن السلف أنهم كانوا لا يدعون التلبية عند اضطمام الرفاق دليل على أنهم واطمأؤا عليهم عند اجتماع الناس وإذا تجرّعوا اجتماع الناس على الطريق كانت المساجد أولى أن يجهروا بذلك فيها أو في مثل معناها رأيت الأذان أبتكر رفع الصوت به في مساجد الجماعات فإن قيل لآله قد أمر برفع الصوت قيل وكذلك التلبية رأيت لم يعلم أحد من هؤلاء شيئاً كانت التلبية تعد وأن يرفع

نقض البيع مكان له وكان عتق المشتري باطلاً لأنه أعتق مالم يتم ملكه فإن أعتقها البائع كان جائزاً ولو بجل المشتري فوطئها فأحبها قبل التفريق في غفلة من البائع فاختار البائع فسخ البيع كان على المشتري مهر مثلها وقيمة وادمه ما روم تلده وخطقه بالشبهة وإن وطئها البائع فهي أمته والوطء اختيار لفسخ البيع (قال المرنى) وهذا عندى دليل على أنه إذا قال لامرأته إنني أريد أن أطعنك ففعل ذلك كان طائفاً فكأن له الخيار فإن وطئ أحداهما أشبه أن يكون

(١) قوله فكانوا يرفعون أصواتهم كذا في جميع النسخ وانظر كتبه مصححه

الصوت بهامع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أو ينهى عنها في الجماعات لأن ذلك يشعل المصلى عن صلواته فهى في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم الصوت أو مثل غيرهم وإن كان ذلك كراهية رفع الصوت في المساجد أداً وأغظاً ما لها فأولى المساجد أن يعظم المسجد الحرام ومسجد منى لأنه في الحرم

(باب التلبية في كل حال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من التلبية أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلي راكباً وإن لا ومصطجاً (قال الشافعي) وبلغني عن محمد بن الحنفية أنه سئل أي لي الحرم وهو جنب فقال نعم (قال الشافعي) والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل فيلبي المرء طاهر أو جنباً وغير متوضئ والمرأة حائضاً وجنباً وطاهراً وفي كل حال وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة وعركت أفعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت والتلبية مما يفعل الحاج

(باب ما يستحب من القول في اثر التلبية) قال الشافعي استحب إذا سلم المصلى أن يلي ثلاثاً أو أربعاً إذا فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل الله جل ثناؤه مرضاه والجنة والتعوذ من النار اتباعاً ومعقولاً أن الملبى وإذا الله تعالى وإن منطقة بالتلبية منطقة باجابه داعي الله وإن تمام الدعاء ورجاء اجابته الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمار بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله تعالى رضوانه والجنة واستغفاه برحمة من النار أخبرنا ابراهيم بن محمد أن القاسم بن محمد كان يأمر إذا فرغ من التلبية أن يصلي على محمد النبي صلى الله عليه وسلم

(باب الاستثناء في الحج) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض بضاعة ببت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني شاكية فقال لها حيي واشترطي ان يحلي حيث حبستني أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستثنى إذا حججت فقلت لها ما إذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرت فهو الحج وان حبستني بحجاس فهى عمرة (قال الشافعي) ولو ثبت حديث عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستثناء لم أعده الى غيره لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الحجة فيه أن يكون المستثنى محالاً غير المستثنى من محصر بعد أو مرض أو ذهاب مال أو خطأ عدد أو قوة أو كان إذا اشترط حبس بعد أو مرض أو ذهاب مال أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي حبس فيه بلا هدى ولا كفارة غيره وانصرف الى بلاده ولا قضاء عليه إلا أن يكون لم يجمع حجة الاسلام فيحجها وكانت الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما يأمر به وكان حديث عروة عن عائشة يوافق في معنى أنها أمرت بالشرط وكان وجه أمرها بالشرط ان حبس عن الحج فهى عمرة أن يقول ان حبستني حابس عن الحج ووجدت سبيلاً الى الوصول الى البيت فهى عمرة وكان موجوداً في قولها أنه لا قضاء ولا كفارة عليه والله أعلم ومن لم يثبت حديث عروة لا ينقطع عنه النبي صلى الله عليه وسلم احتمال أن يحتج في حديث عائشة لأنها تقول ان كان حج والا فهى عمرة وقال أستدل بانهم لم يجمعوا الا بالوصول الى البيت ولو كانت ابدأت أن تأمره بشرط رأت أنه أن يحل بغير وصول الى البيت أمرته به وذهب الى أن الاشتراط وغيره سواء وذهب الى أن على الحاج القضاء إذا حل بعمل عمرة كما روى عن عمر بن الخطاب والظاهر أنه محتمل فحين قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة إذا أمره بالقضاء والجمع بين من اشترط ولم يشترط فلا يكون للشرط معنى وهذا مما استخبر الله تعالى فيه. ولوجود

قد اختارها وقد طلقت
الآخرى كما جعل الوطاء
اختياراً لفسخ البيع
(قال الشافعي) فان
مات أحدهما قبل
أن يتفرقا فالجارية لو ارثته
وان كانت بهيمة فتجبت
قبل التفرق ثم تفرقا
فواردها للمشتري لأن
العقد وقع وهو حل
وكذلك كل خيار بشرط
جائز في أصل العقد ولا
بأس بنقد الثمن في بيع
الخيار ولا يجوز شرط
خياراً أكثر من ثلاث
ولولا الخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الخيار ثلاثة أيام في
المصراة ولحبان بن
منقذ فيما اشترى ثلاثاً

أحد خلاف عائشة ذهب إلى قول عمر بن قاتل الجيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ويهدى وبعض أصحابنا يذهب إلى إبطال الشرط وليس يذهب في إبطاله (١) إلى شيء عال أحفظه أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سأل عن الاستثناء في الحج فأنكره ومن أبطل الاستثناء فعمل رجل به فحل من حج أو عمرة فأصاب النساء والطيب والصيد جعله مفسداً وجعل عليه الكفارة فيما أصاب وأن يعود حرام حتى يطوف بالبيت ثم يقضى حجاجاً كان أحرم حججاً أو عمرة إن كان أحرم بعمرة

(باب الإحصار بالعدو)

قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل وأتوا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله الآية (قال الشافعي) فلم أسمع من حفظت عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفين أن هذه الآية نزلت بالحديبية حين أحصر النبي صلى الله عليه وسلم فقال المشركون بينه وبين البيت وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بالحديبية وحلق ورجع حلالاً ولم يصل إلى البيت ولا أصحابه إلا عثمان ابن عفان وحده وسند كرقصته وظاهر الآية أن أمر الله عز وجل إياهم أن لا يحلقوا حتى يبلغ الهدى محله وأمرهم من كان به أذى من رأسه بفدية سماها وقال عز وجل فإذا أنتم من منع بالعمرة إلى الحج فاستيسر من الهدى الآية وما بعده ما يشبهه والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعد وقضاء لأن الله تعالى لم يذكر عليه قضاء وذكر فرائض في الأحرام بعد ذكر أمره (قال) والذي أعقل في أخبار أهل المغازي شيء عباد كرت من ظاهر الآية وذلك أن أئمة علمنا في متواطئ أحد يشهد أن قد كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية رجال يعرفون بأسمائهم ثم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة القضية وتحلف بعضهم بالحديبية من غير ضرورة في نفس ولا مال علقه ولو لم يهزم القضاء لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى أن لا يتخلفوا عنه وما يتخلفوا عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي تواطئ أخبار أهل المغازي ما وصفت من تخلف بعض من أحصر بالحديبية والحديبية موضع من الأرض منه ما هو في الحل ومنه ما هو في الحرم فاتم نحر الهدى عند نافي الحل وفيه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يبيع فيه تحت الشجرة فانزل الله عز وجل لقد رضى الله عن المؤمنين الذين يبيعون تحت الشجرة فهذا كله نقول فنقول من أحصر بعد وحل حيث يجبس في حل كان أحرم ونحر وأذبح هدياً أو أقل ما يذبح شاء فإن اشتركت سبعة في بدنه أو بقرة أجزأهم أخرجوا معانيتها أو واحد منهم وهب لهم حصصهم منها قبل ذبحها فذبحوها فأما من ذبحها ثم وهب لهم حصصهم منها فهي له ولا تجزئهم ولا قضاء على المحصر بعدو إذا خرج من أحرامه والحصر قائم عليه فإن خرج من أحرامه والعدو بحاله ثم زال العدو قبل أن ينصرف فكأنوا على رجاء من الوصول إلى البيت بادن العدو ولهم أوزالهم عن البيت أحببت أن لا يعجلوا بالاحلال ولو عجلوا به ولم ينتظروا جوارهم إن شاء الله تعالى ولو أقام المحصر مثناً لأى وجه ما كان أو متواظفياً في الاحلال فاحتاج إلى شيء مما عليه فيه الفدية ففعله افتدى لأن فدية الأذى نزلت في كعب بن جحرة وهو محصر فإن قال قائل ما قول الله عز وجل في الحديبية حتى يبلغ الهدى محله قيل والله أعلم أما السنة فتدل على أن محله في هذا الموضع ثمرة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر في الحل فإن قال فقد قال الله عز وجل في البدن ثم حملها إلى البيت العتيق قيل ذلك إذا قدر على أن ينحرها عند البيت العتيق فهو محلها فإن قال فهل خالف أحد في هدى المحصر قيل نعم عطاء بن أبي رباح كان يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر في الحرم فإن قال فهل من شيء يبين ما قلت نعم (٣) إذا زعموا عطاء وإن كان منقطعاً شبيه بخبرك عن أهل المغازي قلت عطاء وغيره يذهبون (٢) إلى أن محل الهدى وغيره من خالفنا يقول لا يحل المحصر بعدو ولا مرض حتى يبلغ الهدى الحرم فينحر فيه لما وصفت من ذكرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينحر إلا في الحرم فإن قال فهل من شيء يبين ما قلت نعم (٣) إذا زعموا

لما جاز بعد التفرق ساعة ولا يكون البائع الانتفاع بالنسب ولا للشترى الانتفاع بالجارية فلما أجازته النبي صلى الله عليه وسلم على ما وصفناه ثلاثاً أتبعناه ولم يخارزه وذلك أن أمره يشبهه أن يكون ثلاثاً

(باب الربا وما لا يجوز بعضه ببعض متفاضلاً ولا مؤجلاً والصرف)

سمعت المزي بن يقول قال الشافعي أخبرني عبد الوهاب بن عبد المجيد

(١) إلى شيء عال أحفظه كذا في بعض النسخ وفي بعضها إلى شيء قال أحفظه وانظر

(٢) قوله إلى أن محل الهدى كذا في النسخ وفي الكلام نقص أو تحريف فخر

(٣) قوله إذا زعموا الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط إن لم تكن إذا خرفة عن إذ وحر كتبه معجده

وزعمنا أن الحرم انتهى الهندي بكل حال وأن تحريمه فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الحرم فان قال وأبى ذلك قلت قال الله عز وجل هم الذين كفروا وصدقكم عن المسجد الحرام والهندي معكروا أن يبلغ محله فان قال قائل فان الله عز وجل يقول حتى يبلغ الهندي محله قلت الله أعلم بمحله ههنا يشبه أن يكون إذا أحصر محروحيه أحصر كما وصفت ومثله في غير الاختصار الحرم وهو كلام عربي واسع وخالفنا بعض الناس فقال المحصر بالعدو والمرضى سواء وعليهما القضاء ولهما الخروج من الاحرام وقال عمره النبي صلى الله عليه وسلم التي اعتمر بعد حصره قضاء عمرته التي أحصر بها ألا ترى أنهم تسمى عمرة القضية وعمرة القصاص فقبل لبعض من قال هذا القول ان لسان العرب واسع فبهي تقول اقتضيت ما صنعني واقتصمت ما صنعني فبلغت ما منعت مما يجب لي وما لا يجب علي أن أبلغه وان وجب لي (قال الشافعي) والذي نذهب اليه من هذا أنهم انما سميت عمرة القصاص وعمرة القضية أن الله عز وجل اقتصر رسوله صلى الله عليه وسلم فدخل عليهم كما منعوا لعل أن ذلك وجب عليه قال أفند كرفي ذلك شأنا فقلت نعم أخبرنا سفيان عن مجاهد (١) قال الشافعي فقال فهذا قول رجل لا يلزمي قوله قلت ما زعمنا أن قوله يلزمك لولا دلالة القرآن وأخبار أهل المغازي وما نزل عليه السنة فقال قد سمعت ما ذكر من السنة ولم تسند فيه حديثا بينا فقلت ولا أنت أسندت فيه حديثا في أن عمرة النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها عمرة القضية وانما عندك فيها أخبارهم فكان لي دفع ما عقلت ولم تقم فيه حديثا مسندا بما ثبت على الانفراد ولم يكن إذا كان معروفا متواترا عند بعض أهل العلم بالمغازي فان لم يكن لي دفعك عنه بهذا لم يكن لك دفعي عن أنه يخلف بعض من شهد الحديثية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرة القضية فقال ما يقتضي هذا الجواب فادلتني على الدلالة من القرآن قلت قال الله عز وجل الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال فمن جئني أن الله عز وجل قال قصاص والقصاص انما يكون بواجب (قال الشافعي) فقلت له ان القصاص وان كان يجب لمن له القصاص فليس القصاص واجبا عليه أن يقتص قال وما دل على ذلك قلت قال الله عز وجل والجروح قصاص أفواجب على من جرح أن يقتص من جرحه أو مباح له أن يقتص وخيره أن يعفو قال له أن يعفو ومباح له أن يقتص وقلت له قال الله عز وجل فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فلو أن معتدا يامسك واعتدى علينا كان لنا أن نعتدي عليه بمثل ما اعتدى علينا ولم يكن واجبا علينا أن نفعل قال ذلك على ما وصفت فقلت فهذا يدل على ما وصفت وما قال مجاهد من ان الله عز وجل أقصه منهم فدخل عليهم في مثل الشهر الذي ردو فيه وليست فيه دلالة على أن دخوله كان واجبا عليه من جهة قضاء النسك والله أعلم وانما يدرك الواجب فيه وغير الواجب خبرا والخبر يدل على مثل ما وصفنا من أنه ليس بواجب (قال الشافعي) ومن أحصر في موضع كان له أن يرجع عن موضعه الذي أحصر فيه ويحل فاذا أمن بعد انصرافه كان له أن يتم على الانصراف قريبا كان أو بعيدا إلا أني إذا أمرته بالخروج من احرامه عادكم لم يحرم قط غير أني أحبه اذا كان قريبا أو بعيدا أن يرجع حتى يصل الى ما صد عنه من البيت واختياره في ذلك بالقرب بانه وان كان الرجوع له مباحا فترك الرجوع كان فيه وحشة أكثر بهذا المعنى وان كان الرجوع من بعد أعظم أجرا ولو أبحث له أن يذبح ويحل ويحل وينصرف فذبح ولم يحل حتى يزول العذر لم يكن له الحلاق وكان عليه الاتمام لانه لم يحل حتى صار غير محصور وهو مأجور في الذبح ان شاء الله تعالى وهذا قول من يقول لا يكمل احلال الحرم الا بالحلاق ومن قال يكمل احلاله قبل الحلاق والحلاق أول الاحلال قال اذا ذبح فقد حل وليس عليه اذا ذبح أن يضي الى وجهه ولو أحصر ومعه هدى قد ساقه متطوعا أو واجبا عليه قبل الاحصار فله ذبحه في مكانه كاذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بالحديثة وقد أوجب قبل أن يحصر واذا كان عليه أن يحل بالبيت فنعه حل دونة بالعدو كان كذلك

التقني عن أيوب عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البز بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالمح الا سواء يسواء عينايين يابعد ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبز بالشعير والشعير بالبر والتمر بالتمر والملح بالتمر يابعد كيف شئتم (قال) ونقص أحدهما التمر والملح وزاد الآخر في زاد أو استأذ فقد أربي (قال الشافعي) وهو

(١) كذا في جميع النسخ لم يذكر بقية الحديث وانظر وحرر كتبه

مصححه

الهدى أولى أن يكرن له نحره حيث حبس وعليه الهدى لاحتصاره سوى ماوجب قبل أن يحصر من هدى
وجب عليه بكل حال (قال الشافعي) ولو وجب عليه هدى في فوره ذلك فلم يكن معه كان له أن يشتره ويذبحه
مكناه ولو كان وجب عليه قبل ذلك كان ذلك له ولو أخر هديه ليعث به إذا ذهب الحصر كان أحب إلى
لأنه شئ لم يجب عليه في فوره وتأخيره بعد فوره كأخيره بعد ماوجب عليه (قال) ولو أحصر ولا هدى معه
اشترى مكانه هديا وذبحه وحل ولو وهب له أو ملكه بأى وجه ما كان فذبحه أجزأ عنه فان كان موسرا
لأن بشرى عدا ولم يجدها مكانه أو معسر لم يهدى وقد أحصر فقها قولان أحدهما لا يحل إلا بهدى
والآخر أنه مأثور بان يأتي بما يقدر عليه فإذا لم يقدر على شئ خرج مما عليه وكان عليه أن يأتي به إذا قدر عليه
ومن قال هذا قال يحل مكانه ويذبح إذا قدر فان قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يجز أن يذبح إلا بها وان لم يقدر
ذبح حيث يقدر (قال) ويقال لا يجزئه إلا هدى ويقال يجزئه إذا لم يجد هديا طعام أو صيام فان لم يجد
الطعام كان من لم يجد الهدى وان لم يقدر على الصيام كان كمن لم يجد هديا ولا طعاما وإذا قدر أدى أى
هذا كان عليه وان أحصر بعد قد أدن له سيد في الحج والعبد لا مال له وعليه الصوم تقوله الشاذ راهم ثم
الدرهم طعاما ثم يصوم عن كل مديوما والقول في أحلاله قبل الصوم واحد من قولين أحدهما أن يحل
قبل الصوم والآخر لا يحل حتى يصوم والاول أشبههم بالقياس لأنه إذا أمر بالخروج من الأحرار
والرجوع للخوف أشبه أن لا يؤمر بالمقام على الخوف للصوم والصوم يجزيه في كل موضع وإذا أحصر
رجل أو امرأة أو عدد كثير بعد ومشركون كالأعداء والذى أحصر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
الحديبية وأصحابه فكانت بهم قوة على قتالهم أو لم تكن كان لهم الانصراف لأن لهم ترك القتال إلا في الضرر
أو أن يبدوا بالقتال وان كان النظر للمسلمين الرجوع عنهم اخترت ذلك لهم وان كان النظر للمسلمين قتالهم
اخترت قتالهم ولبس السلاح والفدية وإذا أحصر وإن غير مشركين اخترت الانصراف عنهم بكل حال بعد
الأحلال من الإحصار فان قال قائل فكيف زعمت أن الإحصار بالمسلمين إحصار يحل به الحرم إذا كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أحصر بمشركين قيل له ان شاء الله تعالى ذكر الله الإحصار بالعِدَّة ومطلقا
لم يخص فيه إحصارا بأكافرون مسلم وكان المعنى الذى في المشرك الحادى الذى أحل به المحصر الخروج
من الأحرار خوفا أن ينال العدو من الحرم ما ينال عدوه فكان معقولا في نص السنة أن من كان بهذه
الحال كان للمعمر عذربان يخرج من أحراره أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة في الفتنة
معتبرا فقال ان صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
يعنى أحلنا كما أحلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذى
وصفت لأنه إنما كان عكة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم من منعوه أو خافهم ان لم يتنعوه أن ينال في
غمار الناس فهو في حال من أحصر فكان له أن يحل وان أحصر بمشركين أو غيرهم فاعطوهم الأمان
على أن يأذنوا لهم في أن يحلوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كغير محصرين إلا أن يكونوا ممن لا يوتق بأمانه
ويعرف غدوهم فيكون لهم الانصراف إذا كانوا هكذا بعد الأحلال ولو كانوا ممن يوتق بأمانه بعد فاعطوه
أن يدخل فيحل على جعل قليل أو كثير لم أر أن يعطوهم شيئا لأن لهم عذرا في الإحصار يحل لهم به الخروج
من الأحرار وإنى أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذ شئ (١) لأن المشركين المأخوذ منهم الصغار ولو فعلوا
ما حرم ذلك عليهم وان كرهته لهم كالأحرم عليهم ما وهبوا المشركين من أموالهم ومباح للحصر قتال
من منعه من البيت من المشركين ومباح له الانصراف عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل الأمرين
فقتلهم وانصرف عنهم ولو قاتلهم المحصر فقتل وجرح وأصاب دواب أنسية فقتلهم لم يكن عليه في ذلك غرم
ولو قاتلهم فأصاب لهم صيدا لم يكن عليه جزاء بمثله ولم يضمن لهم شيئا ولو كان الصيد لمن هو بين ظهرانيهم من
المسلمين ممن لا يقاتلهم فأصابه جزاء بمثله وضمنه للمسلمين لأن مكة ليست بدار حرب فيباح فيها ولو كان

موافق للأحادث عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الصرف وبه
قلنا وبهائر كتابنا قول من
روى عن أسامة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال إنما الرباق النسبة
لأنه يحل وكل ذلك
مفسر فيحتمل أن يكون
النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن الرباق في صفين
مختلفين ذهب بورق أو قر
بخطئة فقال الرباق
النسبة لحفظه فأدى قول
النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يؤد المسئلة (قال)
ويحتمل قول عمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم
الذهب بالورق ربا إلا هاء

مصحة

الرحمن لغير ما أتجزاه المحرم: أنه ان شاء مكنته لان الله جعل قديه الرأس في مكانه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها كعبا وجعل الهندي في مكانه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ساق من الهندي تطوعا في مكانه فيكون حال الاحصار غير حال الوصول ولو كرهت أن يوصله الى البيت لم أكره ذلك إلا أن يحدث عليه حدث فلا يتقضى عنه ولو أحصر قوم بعد وفاء رادوا الاحلال ثم قالوا لهم لم أرى بذلك بأسا ولو أحصر قوم بعد وغير مقيم بمكة أوفى الموضع الذي أحصر وافية فكان المحرم يؤمل انصرافهم وبأمنهم في مكانه لم أر أن ينصرف أياما نلانا ولو زاد كان أحب اليّ ولو انصرف بعد احلاله ولم يتم نلانا جازله ذلك لان معنى انصراف العدو مغيب وقد يردون الانصراف ثم لا ينصرفون ولا يردونه ثم ينصرفون وانما كان مقام النبي صلى الله عليه وسلم بالحدودية مراسلة المشركين ومهادتهم ولو أحصر قوم بعد ودون مكة وكان الحاج طريقا على غير العدو رأيت أن يسلكوا تلك الطريق إن كانوا يأمنون بها ولم يكن لهم رخصت في الاحلال وهم يأمنون فيها أن يصلوا الى البيت ويقعدوا وإن كانت طريقهم التي يأمنون فيها بحرا لا يراهم لم يلزمهم ركوب البحر لانه مخوف تلف ولو فعلوا كان أحب اليّ وإن كان طريقهم برا وكذا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يخلوا اذا كانوا غير قادرين على الوصول الى البيت ثم ينصرفون فان كان طريقهم برا يبعدون كانوا قادرين على الوصول الى البيت بالاموال والابدان وكان الحج يقوتهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يخلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفاء والمروة لان أول الاحلال من الحج الطواف والوقوف في أن عليهم الاعادة وأنه البست عليهم واحد من قولين أحدهما أنه لا اعادة للحج عليهم لانهم ممنوعون منه بعد وفاء وجازا ما علمهم بما قدره من الطواف ومن قال هذا قال وعليهم هدي اقوت الحج وهو الصحيح في القياس والقول الثاني أن عليهم جوارح ما وعدهم كمن فاته الحج ممن أحصر بغير عذر وأذا صار والى الوصول الى البيت ولهذا وجبه ولو وصلوا الى مكة وأحصر واقتنعوا عرفة حلوا بطواف وسعي وحلاق وذبح وكان القول في هذا كالقول في المسئلة قبلها وسواء المكي المحصر أن أقبل من أفق محرم وغير المكي يجب على كل ما يجب على كل وإن أحصر المكي بمكة عن عرفة فهو كالغريب محصر بمكة عن عرفة يذبحان ويطوفان وسعيان ويحلان والقول في قضائهم ما كقول في المستئين قبل مسئلتهم ولا يخرج واحد منهم من مكة اذا كان احلاله بالحج ولو أخل من مكة فلم يطوف حتى أخرجها منها أو أحصر في ناحيتها ما ومنع الطواف كانا كمن أحصر خارجا منها في القياس ولو ترصا لعلهما يصلان الى الطواف كان احتياطا حسنا ولو أحصر حاج بعد عرفة من دلفة أو بني أو بمكة منع عمل من دلفة ومنى والطواف كان له أن يذبح ويحلق أو يقصر ويحل اذا كان له الخروج من الاحرام كله كان له الخروج من بعضه وإن كانت حجة الاسلام قبل الالساء قضى حجة الاسلام وإن كانت غير حجة الاسلام فلا قضاء عليه لانه محصر بعد وفاء ولو أراد أن يسلك عن الاحلال حتى يصل الى البيت فيطوف به ويهريق دما لترك من دلفة ودما لترك الجوار ودما لترك البيت فبني لبالي مني أجزأ ذلك عنه من حجة الاسلام متى طاف بالبيت وإن بعد ذلك لانه لو فعل هذا كله بعد احصار ثم أعرق له دما أجزأ عنه من حجة الاسلام وكذلك لو أصاب صيد افداه وانما يفسد عليه أن يجزى عنه من حجة الاسلام النساء فقط لان ذلك الذي يفسد الحج بدون غيره مما فعل فيه والمحصر بعد وفاء والمحبوس أي حبس ما كان تأمره بالخروج منه وإن كانوا مهملين بالحج فأصابوا النساء قبل يحلون فهم مفسدون للحج وعليهم معاينة وجب بعد الحج الذي أفسدوه واذا أصابوا ما فيه القديه كانت عليهم القديه ما لم يحلوا فاذا حلوا فهم كمن لم يحرم

وهاء يعطى يندو يأخذ
بآخر فيكون الاخذ
مع الاعطاء ويحل أن
لا يتفرق المتبايعان من
مكانهما حتى يتقابضا
فلما قال ذلك عمر لما لك
ابن أوس لا تفارقه حتى
تعطيه ورقة أو ثوبه
ذهب وهو راوى الحديث
دل على أن يخرج هاء
وهاء تقابضهما قبل أن
يتفرقا والربا من رجبين
أحدهما في التقيد
بزيادة وفي الوزن والكيل
والآخر يكون في الدين
بزيادة الاجل وانما
حرمانا غير ما سمي
رسول الله صلى الله
عليه وسلم من المأكول
المكيل والمسوزون لانه

(باب الاحصار بغير حبس العدو)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أن رجلا أهل بالحج فحبسه سلطان فإن كان لحبسه غاية يرى أنه يتركها

معها الحج وكانت طريقه آمنة بمكة لم يحل فان أرسل مضي وان كان حبسه مغيبا عنه لا تدرى غايته أو كانت له غاية لا يدرك معها الحج اذا أرسل أو لا يمكنه المضي الى بلدته فله أن يحل كما يحل المحصر والقياس في هذا كله أنه محصر كحصر العدو ومثله المرأة تهبل بالحج فيمنعها زوجها ومثلها العبيد يهلون فيمنعهم ساداتهم (قال الشافعي) في الرجل يهبل بالحج غير الفريضة فيمنعه والداه أو أحدهما يرى واسع له أن يحل محل المحصر (قال الشافعي) وهذا اذا كانت حجة تطوع فأما الفريضة اذا أهل بها مضي فيها ولم يكن لواحد من والديه منعه بعد ما زمنه وأهل بها فان قال قائل أرايت العدو اذا كان مانعا نحو فافأذنت للحرم أن يحل بمنعه أفتخذ أبا الرجل وأمه وسيد العبد وزوج المرأة في معناه قيل له نعم هم في معناه في أنهم ما نهون وفي أكثر من معناه في أن لهم المنع وليس للعدو والمنع ومخالفون له في أنهم غير مخوفين خوفه فان قال كيف جمعت بينهم وهم مفترقون في معنى وان اجتمعوا في معنى غيره قلت اجتمعوا في معنى وزاد هؤلاء أن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة اذا أهلت بالحج غير حجة الفريضة كان لزوجهما منعها وحفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة أن تصوم يوما وزجها شاهد الا بذاته فكان هذا على التطوع دون الفريضة وكانت اذا لم يحل لها الصوم الا بذاته فكان له أن يفطرها وان صامت لانه لم يكن لها الصوم وكان هكذا الحج وكان سيد العبد أقدر عليه من زوج المرأة على المرأة وكان حق أحد والدي الرجل أعظم عليه من حق الزوج على المرأة وطاعتهما واجب فبهذا قلت ما وصفت

(باب الاحصار بالمرض)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (قال الشافعي) فلم أسمع مخالفا من حفظت عنه من لقيت من أهل العلم بالتفسير في أنها زلت بالحديبية وذلك احصار عدو فكان في الحصر اذن الله تعالى لصاحبه فيه بما استيسر من الهدى ثم بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يحل منه المحرم الاحصار بالعدو فرأيت أن الآية بامر الله تعالى باتمام الحج والعمرة لله عامة على كل حاج ومعتزل الا من استثنى الله ثم في رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحصر بالعدو وكان المريض عندي ممن عليه عموم الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة يوافق معنى ما قلت وان لم يلفظوا به الا كما حدث عنهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال لا حصر الا حصر العدو (قال الشافعي) قول ابن عباس لا حصر الا حصر العدو ولا حصر يحل منه المحصر الا حصر العدو وكأنه يريد مثل المعنى الذي وصفت والله أعلم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فان اضطر الى شيء من لبس الثياب التي لا بد له منها صنع ذلك واغتدى (قال الشافعي) يعني المحصر بالمرض والله أعلم أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمرو ومروان بن الحكم وابن الزبير أفتوا أن حراية المخزومي وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا بد له منه ويفتدى فإذا أصبح اغتمر فحل من احرامه وكان عليه أن يحج عاما قبالا ويهدى أخبرنا مالك عن أيوب السخيتاني عن رجل من أهل البصرة كان قد عايناه قال خرجت الى مكة حتى اذا كنت بالطريق كسرت نخذي فأرسلت الى مكة وهم اعبد الله ابن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم والناس فلم يرخص لي أحد في أن أحل فأقفت على ذلك الماء سبعة أشهر ثم حلت بعمرة أخبرنا اسمعيل بن علية عن رجل كان قد عايناه وأحسبه قد سماه وذكر نسبه وسمي الماء الذي أقام به الدثنة وحدث شبيبنا بمعني حديث مالك أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة

في معنى ماسمى ولم يحجز
أن نقبس الوزن على الوزن
من الذهب والورق
لانهم ما غير ما كولين
ومباينان لما سواهما
وهكذا قال ابن المسيب
لاربالا في ذهب أو ورق
أو ما يكال أو يوزنهما
يؤكل ويشرب (قال)
وهذا صحيح ولو قلنا
عليه ما الوزن لزمنا أن
لا نسلم دينار في موزون
من طعام كما لا يجوز أن
نسلم دينار في موزون
من ورق ولا أعلم بين
المسلمين اختلافا فان
الدينار والدرهم يسلمان
في كل شيء ولا يسلم أحدهما
في الآخر غير أن من
الناس من كره أن يسلم

دينارا أو درهما في
فلوس وهو عندنا جاز
لأنه لازم كافيها ولا في
تبرها وانما ليست بمن
للاشياء المتلفة وانما
أنتظر في التبر إلى أصله
والناس مما لا يربا فيه
وقد أجاز عدد منهم
إبراهيم النخعي السلف
في الفلوس وكيف
يكون مضروب الذهب
دنانير ومضروب الورق
دراهم في معنى الذهب
والورق غير مضروبين
ولا يكون مضروب
النحاس فلوسا في معنى
النحاس غير مضروب
(قال الشافعي) ولا
يجوز أن يسلف شيئا

(١) قوله وليس كأموال
الخ كذا في النسخ وفي
الكلام تحريف والاصل
وان الله أعلم بأموال
الناس الخ فانظر
(٢) قوله وانما قول من
قال الخ كذا في النسخ
وانظر وحرر كتبه
مصححه

أنها كانت تقول المحرم لا يحمله إلا البيت (قال الشافعي) وسواء في هذا كله أي مرض ما كان وسواء
ذهب عقله أو لم يذهب وإن اضطرب إلى دواءه أو دوى به ودوى وإن ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء فإن
قال قائل كيف أمرت الأذهاب العقل أن يقتدى عنه والقلم مرفوع عنه في حاله تلك قيل له إن شاء الله
انما يدوى به من يعقل والفدية لازمة بأن فاعلها يعقل وهي على المداوى له في ماله إن شاء ذلك المداوى
لأنه اجباية من المداوى على المداوى وإن غلب المحرم على عقله فأصاب صيدافهم يقولان أحدهما أن
عليه جزاء من قبل أنه يلزم المحرم بأصابه الصيد جزاء لمساكن الحرم كما يلزمه لو قتلته لرجل والقاتل مغلوب
على عقله ولو أنلف لرجل ما لا يمتنع قيمته ويحتمل حاققه شعرة هذا المعنى في الوجهين جميعا والقول
الثاني لأشئ عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه وأصل الصيد ليس بمحرم وكذلك خلق الشعر وانما
جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبد الله والمغلوب على عقله غير متعبد في حال غلبته (١) وليس فأموال
الناس المتنوعة بكل حال كالمباح إلا في حال (قال) ولو أصاب امرأته احتمل المعنيين وكان أخف لانه
ليس في أصابته لانه أنه اتلاف لشيء فاما طبيبه ولبسه فلا شيء عليه فيه من قبل أنما نضعه عن الجاهل العاقل
والناسي العاقل وهذا أولى أن يوضع عنه وذلك أنه ليس في واحد منهما اتلاف لشيء وقد يحتمل الجامع
من المغلوب العقل أن يقاس على هذا لانه ليس بالاتلاف شيء فان قال قائل أفرأيت إذا غلب على عقله
كيف لم تزعم أنه خارج من الأحرام كما أنه خارج من الصلاة قيل له إن شاء الله لا اختلاف الصلاة والحج فان
قال قائل فأين اختلافهما قيل يحتاج المصلي إلى أن يكون طاهرا في صلاته عاقلا لها ويحتاج إلى أن يكون
عاقلا لها كلها لأن كلاهما لا يجوز به غيره والحاج يجوز له كثير من عمل الحج وهو حجب وتعمله الحائض كله
الإطواف بالبيت فان قال قائل فما أقل ما يجزى الحاج أن يكون فيه عاقلا قيل له عمل الحج على ثلاثة
أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفة في وقته وهو يعقل ويطوف بالبيت وبالصفاء والمروة وهو يعقل
فإذا جمع هذه الخصال وذهب عقله فيما بينهما فعمل عنه أجر عنه جبه إن شاء الله وهذا مكتوب في دخول
عرفه (قال الشافعي) في مكي أهل بالحج من مكة أو غرب دخلها محرم ما حل ثم أقام بها حتى أنشأ الحج منها
فمنعهما من صحت فأنهما الحج يطوفان بالبيت وبين الصفاء والمروة ويحلقان أو يقصران فإذا كان قابل
بجاء وأجزأ كل واحد منهما أن يخرج من الحرم إلى الحل لأنهم لم يكونا معتبرين قط انما يخرجان بأقل
ما يخرج به من عمل الحج إذا لم يكن لهما أن يعمل بعرفة ومنى ومزدلفة وذلك طواف وسعي وأخذ من شعره
فان قال قائل فكيف بما روى عن عمر من هذا قيل له على معنى ما قلت إن شاء الله وذلك أنه قال لسانه
اعمل ما يعمل المعتبر ولم يقل له انك معتبر وقال له احجج قابلا وأهد ولو انقلب إحرامه عمرة لم يكن عليه حج وكان
مدركا للعمرة وفي أمره وأمرنا يا أبا حجاج قابل دلاله على أن إحرامه حج وأنه لا ينقلب عمرة ولو انقلب عمرة لم يجز
أن نأمره بحج قابل قضاء وكيف يقضى ما قد انقلب عنه ولكن أمره بالقضاء لانه قائم له وقد جاء من فانه
الحج فسأل عمر وهو يحرر ولا أشل أن شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فلو كان
جبه صار عمرة حين طلع الفجر من ليلة النحر وكان الحج فائتا لامره عمر أن يخرج بنفسه إلى الحل فيلبي منه
ولكنه كما وصفت إن شاء الله لا كقول من قال صار عمرة (٢) وانما قول من قال صار عمرة بغلط إلى قوله يعني صار
عملة عمرة وسقط بعض عمل الحج إذا فاتت عرفة ولو كان صار عمرة أجزأ عنه من عمرة الاسلام وعمرة لونها
فأوها عند فوت الحج له وهو لا يجزى من واحد منهما ومن أحرم بحج فبس عن الحج عرض أو ذهب عقل
أو شغل أو تواتر أو خطاء عدد ثم أفاق من المرض في حين يقدر على إتيان البيت لم يحلل من شيء من إحرامه حتى
يصل إلى البيت فان أدرك الحج عامه الذي أحرم فيه لم يحلل إلى يوم النحر وإن فاتته حج عامه الذي أحرم فيه
حل إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفاء والمروة وخلق أو قصر فان كان أهلا له بحج فأدركه فلا شيء عليه وإن
كان أهلا له بحج ففاته خرج منه بعمل عمرة وعليه حج قابل أو بعد ذلك وما استيسر من الهدى وإن كان قارنا

فأدرك الحج فقد أدركه والعمره فان فاته الحج حل بالطواف والسعي والخلق أو التقصير وكان عليه أن يهمل الحج وعمره مقرر وإن لا يزيد على ذلك شيئاً كما إذا فاتته صلاة أو صوم أو عمره أمرناه أن يقضى ذلك بعلة لا يزيد على قضائه شيئاً غيره وإذا فاتته الحج فباء بعد عرفة لم يقم عني ولم يهمل من عمل الحج شيئاً وقد خرج من عمل الحج مفردا كان أو قارناً بهل عمره من طواف وسعي وحلق أو تقصير وحج قابل أحب إلى فان أخرك فإياه بعد أجزأ عنه كما يؤخر حجة الاسلام بعد بلوغه أعواماً (١) فيؤديه عنه متى أداها وإن اضطر قبل الاحلال إلى شيء مما عليه فيه فدية إذا كان محرماً أو أصابه فعليه فدية وكان إذا لم يصل إلى البيت كامل الأحرار قبل فوت الحج وبعد يجب عليه الفدية فيما فيه فدية والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك لأن الأحرار قائم عليه ولو كان ممن يذهب إلى أن المريض يحل بهدي يعثبه فبعث بهدي ونحر أو ذبح عنه وحل كان يكن حل ولم يبعث بهدي ولم ينحر ولم يذبح عنه حراماً بحاله ولورجع إلى بلده رجع حراماً بحاله ولو ذبح وقد بعث بهدي فبقي إلى البيت من فوره ذلك وقد ذبح الهدى لم يحز ذلك الهدى عنه من شيء واجب عليه في أحراره فدية حج ولا عمره لأنه ذبحه عملاً بالزمه ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح فبسه كان ذلك له ما لم يتكلم بما يحبه ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح وقد أوجب به بكلام بوجبه كان واجباً أن يذبح وكان كالمسئلة الأولى وكان يكن أوجبه تطوعاً وكان يكن أعمق عن شيء لم يلزمه فيه العتق فالتعق ماض تطوعاً ولو لم يوجب الهدى بكلام وبعث به فأدركه قبل أن يذبح كان ما لا من ماله ولو لم يوجب به بكلام وقلده وأشعره وبعث به فأدركه قبل أن يذبح فن قال نيتيه في هديه وتحليله وتقليده وأعلامه أي علامات الحج أعلمه بوجبه عليه كان كالكلام به ومن قال هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الله تعالى وبين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الآدميين فلم يوجب عليه إلا دمين إلا ما تكلم به ولم يلزمه فيما بينه وبينهم إلا ما تكلم به مما يكون فيه الكلام وقال فيما بينه وبين الله عز وجل تجز به النية والعمل كما تجز به في الصلاة والصوم والحج ولم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج إلا أنه نواه وعمله والمكي يهمل بالحج من مكة أو الحل من ميقات أو غير ميقات ثم عرض أو يعلب على عقله أو يفوته الحج بأى وجه ما كان مثل الغريب لا يزال بهل بطواف وسعي وحلق أو تقصير ويكون عليه حج بعد حجه الذي فاتته وأن يهدي ما استيسر من الهدى شاه

(باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من فاتته الحج لا يحصر العدو ولا محبوساً بمرض ولا ذهاب عقل بأى وجه ما فاتته من خطأ عدو أو إبطاء في مسيره أو شغل أو توان فسواء ذلك كله والمريض والذاهب العقل بفوته الحج يجب على كل الفدية والقضاء والطواف والسعي والخلق أو التقصير وما وجب على بعضهم وجب على كل غير أن المتواني حتى يفوته الحج أتم إلا أن يعفو الله عنه فان قال قائل فهل من أثر فيما قلت قلت نعم في بعضه وغيره في معناه (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال من أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحيال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج فليأت البيت فليطف به سبعاً وليطف بين الصفا والمروة سبعاً لم يحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فليحرمه قبل أن يحلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم يرجع إلى أهله فان أدركه الحج قابلاً فليحج إن استطاع وليهد في حجه فان لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل رواحله وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له أصنع كما يصنع المعتمر ثم قد حلت فإذا أدركك الحج قابلاً حج وأهد

مما يكال أو يوزن من
المأكول والمشروب في
شيء منه وإن اختلف
الجنسان جازاً متفاضلين
يبدأ بمقد قياساً على
الذهب الذي لا يجوز
أن يسلف في الفضة
والفضة التي لا يجوز
أن تسلف في الذهب
وكل ما خرج من المأكول
والمشروب والذهب
والفضة فلا بأس ببيع
بعضه ببعض متفاضلاً
إلى أجل وإن كان من

(١) قوله فيؤديه عنه
الحج كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريفاً والوجه
والله أعلم فيؤديه
وتحزى عنه متى أداها
فخر رتبته معصمه

ما استيسر من الهدى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الاسود جاء وعمر بن الخطاب
 يحرمه فهدى فقال له عمر اذهب فطف ومن معك وانخر واهد يا ابن كان معكم ثم احلقوا أو وقصروا ثم ارجعوا
 فإذا كان قابل حجوا أو أهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (قال الشافعي) وبهذا
 كله نأخذ وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة عن عمر أنه يعمل عمل معتبر لأن إحرامه عمرة وإن كان الذي
 يفوته الحج فإرنا حج قارنا وقرن وأهدى هدي بالغوت الحج وهدي بالقران ولو أراد المحرم بالحج إذا فاته الحج أن يقيم
 إلى قابل محرما بالحج لم يكن ذلك له وإذا لم يكن ذلك له فهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لاحد أن يكون
 مهلا بالحج في غير أشهر الحج لأن أشهر الحج معلومات لقول الله عز وجل الحج أشهر معلومات فأشبهه والله أعلم
 أن يكون خطرا بالحج في غيرها فإن قال قائل فلم يتقل أنه يقيم مهلا بالحج إلى قابل قيل لما وصفت من الآية
 والأمر عن عمر وابن عمر وما لا أعلم اختلاف فيه وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرما بالحج إلى أن
 يحج قابلا كان عليه المقام ولم يكن له الخروج من عمل يقدر على القيام فيه حتى يكمل له لا نأربنا كذلك
 العمرة وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يلزمه بكل
 حال وخالفنا بعض الناس وبعض مكين في محبوس عن الحج معرض فقالوا هو والمحصر بعدد ولا يقترقان
 في شيء وقال ذلك بعض من لقيت منهم وقال يبيت المحصر بالهدى ويواعد المبعوث بالهدى معه يوما يذبحه
 فيه عنه وقال بعضهم يحتاط يوما أو يومين بعدم وعده ثم يحلق أو يقصر ثم يحل ويعود إلى بلده وعليه قضاء
 إحرامه الذي فاته وقال بعض مكين كما فاته لا يزيد عليه وقال بعض الناس بل إن كان مهلا يحج قضى
 حجا وعمرة لأن إحرامه بالحج صار عمرة وأحسبه قال فإن كان قارنا فحجا وعمرة لأن حجه صار عمرة وإن كان مهلا
 بعمرة قضى عمرة وقال لي بعض من ذهب إلى هذا القول لا تخالف في أن آية الإحصار نزلت في الحديبية وأنه
 إحصار عدو أو فرأيت أذن الله تعالى للمحصر بما استيسر من الهدى ثم سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذبح
 والإحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قيا على المحصر بالعدو وأن يحكم له حكمه له فقلت له الأصل على
 الفرض إتمام الحج والعمرة لله والرخصة في الإحلال للمحصر بعد وفقنا في كل بأمر الله عز وجل ولم نعد بالرخصة
 موضعها كالم نعد بالرخصة المسح على الخفين ولم يجعل عمارة ولا قفازين قيا على الخفين فقال فهل يفرق
 الإحصار بالعدو والمرض قلت نعم قال وأين قلت المحصر بعد وخائف القتل على نفسه إن أقدم عليه
 وغير عالم بما يصير إليه منه إذا أقدم عليه وقدر خص لمن لقي المشركين أن يتخرف للقتال أو يتحيز إلى
 فئة فإذا وارق المحصر موضعه راجع صار إلى حال أحسن من حاله في التقدم والمقام لمزاية الخوف إلى الأمن
 والمريض ليس في شيء من هذه المعاني لاهو خائف بشرا ولا صائرا بالرجوع إلى أمن بعد خوف ولا حال ينقل
 عنه إلا رجاء البرء والذي يرجوه في تقدمه رجاء وفي رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معتدلا له في المقام
 والتقدم إلى البيت والرجوع فالمريض أولى أن لا يقاس على المحصر بعد ومن العمارة والقفازين والبرقع على
 الخفين ولو جاز أن يجعل ما وصفنا من الأصل في إتمام الحج والعمرة وأن المستثنى المحصر بعد وفقنا الحبس
 ما كان كالعدو جاز لنا وذل رجل طربقا وأخطأ عددا حتى يفوته الحج أن يحل فقال بعضهم أنا إنما اعتمدنا
 في هذا على شيء رويناه عن ابن مسعود وبه قلنا قلت لولم يخالفه واحد من سمينا أنا قلنا بقوله أما كنت
 محجوجا به قال ومن أين قلت ألسنا وإياكم نزع من رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لو اختلفا
 فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصير إلى أشبه القولين بالقرآن فقولنا أشبه
 بالقرآن بما وصفت لك أو رأيت لولم نستدل على قولنا وقولك بالقرآن وكان قولنا أصح في الابتداء والمتعقب
 من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة أكثر عدد من واحد قال فأين هو أصح قلت أرأيت إذا
 مرض فأمرته أن يبعث به هدى ويواعد يوما يذبح فيه عنه الهدى ثم يحلق أو يقصر ويحل أليست قد

صنف واحد فلا بأس
 أن يساق بعيراني
 بعيرين أو يذبحهما الذبح
 أو لم يرد ورطل نحاس
 برطين وعرض بعرضين
 إذا دفع العاجل ووصف
 الأجل وما أكل أو
 شرب مما لا يكال ولا
 يوزن فلا يباع منه يابس
 برطب قيا سا عندى على
 ما يكال ويوزن ما
 يؤكل أو يشرب وما يبق
 ويدخر أو لا يبق ولا يدخر
 وكان أولى بنا من أن
 نقيسه بما يباع عددا
 من غير المأكل من
 الثياب والخشب وغيرها
 ولا يصلح على قياس هذا
 القول رمانه برمانتين

أمرته بان يحل وأنت لا تدري لعل الهدى لم يبلغ محله وأنت تعيب على الناس أن يأمرُوا أحدا بالخروج من شيء لمهم بالظنون قال فانما لا نقول بظن ولكن بالظاهر قلت الظاهر في هذا الظن ولو خرج الظاهر في هذا من أن يكون ظنا كنت أيضا متناقض القول فيه قال ومن أين قلت اذا كان الحكم في أمر المريض بالاحلال بالموعود بذيح الهدى وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه المدة (١) فكيف زعمت أنه ان بلغه أن الهدى عطب أو ضل أو سرق وقد أمرته بالاحلال فل وجامع وصاد (قال) يكون عليه جزاء الصيد والفدية ويعود حراما كما كان قلت وهكذا لو بعث الهدى عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال نعم قلت أفلم تستقد أبحث له الاحلال ثم جعلت عليه الفدية فيما أبحث له والفساد فيه وجعلته في موضع واحد حلالا لا يمازج حراما ياما فأى قول أشد تناقضا وأولى أن يترك من هذا وأى شيء يؤخذ من قول أولى أن يترك العقول من هذا وقال أيضا في الرجل تفوته عرفة ويأتي يوم التحرق قال كإفلا يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وعليه حج قابل ثم خالفنا فقال لا هدى عليه وروى فيه حديثان عمر أنه لم يذكر فيه أمر بالهدى قال وسألت زيد بن ثابت بعد ذلك بعشرين سنة فقال كإفلا عمر وقال قد رويناهما عن عمر (قال) فإلى قول من ذهبتم فقلت رويناه عن عمر مثل قولنا من أمره بالهدى قال رويته منقطعاً وحديثنا متصل قلنا فحديثنا المتصل يوافق حديثنا عن عمرو يزيد عليه الهدى والذي يزدى الحديث أولى بالحفظ من الذي لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال لا أثبت لك بحال عن عمر منقطعاً فهل ترويه عن غيره قلنا نعم عن ابن عمر كما قلنا متصلاً قال فكيف اخترت ما رويت عن ابن عمر على ما رويناه عن عمر قلنا رويناه عن عمر رويناه عن ابن عمر وان لم يكن متصلاً قال أذهب فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شيء غير تقليد ابن عمر فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر فقلت له نعم ذهب إلى ما يلزمك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون عليك ترك قولك لقولنا قال وأين قلت له زعمت أن الحائض اذا لم تطهر إلى عرفة وهي معتمرة رفضت العمرة وأهلت بالبح وأهراقت لرفض العمرة وما وكان عليها قضاءها ثم قلتم هذا فمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين قال قد قلته في الحائض وفيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين ثم شككت في الرجال المعتمرين وأنا تابيت على الحائض بما روينا فيها فقلت له ولم شككت هل كان عليها أن تهريق دماغك إلا لفوت العمرة قال فان قلت ليس لفوت العمرة قلت فقل ما شئت قال لخر وجهها من العمرة بلا فوت لأنها لو شاءت أقامت على العمرة قلت فما تقول ان لم يرهاقها الحج فأرادت الخروج من العمرة بدم تهريقه ثم نتج وتقضى العمرة قال ليس ذلك لها قلت فهل أمرتها بالخروج من العمرة الا بفوتها عندك وهي لو أقامت على العمرة لم يكن عليها شيء والحاج عندك اذا فاتته الحج لم يكن له المقام على الحج وكان قد خرج منه قبل يكمله كما خرجت الحائض من العمرة قبل تكملها فلم جعلت على الحائض دماغاً وجها قبل اكمال الاحرام الذي لم يمهلهما لتجعل ذلك على الحاج وقد خرج منه قبل اكمال الاحرام الذي لم يمهلهما واجتماع هذا المعنى وفي انهم ما يقضيان ما خرجا منه فكيف فرقت بينهما في الدم وقلتم عن ابن عمر ان رجلاً لو كان عليه صوم من شهر رمضان فنتسبه الى أن يأتي رمضان آخر فصامه انه يصوم بعده ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي ويتصدق عن كل يوم على مسكين لانه لم يأت بالصوم في موضعه فالجواب يفوته الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا به فيه وخالفنا أيضاً فقال ان كان الذي فاتته الحج مفرداً بالحج فعليه حج وعمرة وان كان قارناً فعليه حج وعمرتان فقلت له أقلت هذا خبراً أم قياساً فم يذكر خبرنا انه ولا عنده هو اذا أنصف حجة قال قلته قياساً قلنا فعلى أى شيء قسمته قال ان عمر قال عمل ما يعمل المعتمر فدل هذا على أن حجه صار عمرة فقلت له لما لم يكن يخرج من الاحرام الا بطواف وسعى في حج كان أو عمرة وكان الطواف والسعي كمال ما يخرج به من العمرة وعرفة والحج ومنى والطواف كمال ما يخرج به من الحج فكان اذا فاتته عرفة لاجل ولا عمل عليه من عمل الحج فقيل اخرج بأقل ما يخرج به من الاحرام وذلك عمل معتمراً لأن حجه صار عمرة أرأيت لو كانت عليه عمرة

عددا ولا وزنا ولا
سفر جلة بسفر جلين
ولا بطيخة ببطيختين
ونحو ذلك ويبيع جنس
منه بجنس من غيره
متفاضلاً وجزأفاً
يسد ولا بأس برمائه
بسفر جلين كالأبأس
بخطبة عدي من
ترو ونحو ذلك وما كان
من الادوية هليلجها
وبليلجها وان كانت
لا تقتات فقد تعدت
ما كسولة ومشروبة
فهى بان تقاس على
المأكول والمشروب
للقوت لان جميعها فى
معنى المأكول والمشروب
لمنفعة البدن أولى

(١) قوله فكيف
زعمت أنه ان بلغه الخ
كذا فى النسخ وانظر
كتبه محمده

واجبة فتوى بهذا الحج عمره ففاته أيقضى العمرة الواجبة عنه قال لا لأنه عقده حجا قلت فإذا عقده حجا
بصر عندك عمرة تجزى عنه قال لا قلت فمن أين زعمت أنه عمرة وهو لا يجزى عنه من عمرة واجبة ولو
ابتدأ بأحرامه ابتداء العمرة الواجبة عليه وقال له ولو كان صار عمرة كان أبعد لمولانا أن لا تقول عليه حج
ولا عمرة لأنه قد قضى العمرة وانما فاته الحج فلا يكون عليه حج وعمرة فقال انما قلته لان الحج تحول عمرة
ففاتته لما فاته الحج قلت له ما علمك بوردية الا كانت عليك أ رأيت أحرامه بالحج متى صار عمرة قال
بعد عرفه قلت فلما ابتداء الاحرام بعد عرفه بعمرة أ يكون غير محرم بها وأحرم ما يجزى به العمل عنها ولا
يقضيهما قال فنقول ماذا قلت أيهما قلت فقد لم ترك ما احتجبت به قال فدع هذا قلت أفأوباك
متبينة قال وكيف قلت رويت عن عمر أنه أمر من فاته الحج بطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ويحج قابلا
وقلت لو كان عليه هدى أمر به ورددت روايتنا عنه أنه أمر بالهدى فان قلت هي مقطوعة فكيف اذا كان
في روايتك عنه أنه أمر به حج قابل ولم يأمره بعمرة فلم لا تقول لا عمرة عليه اتباعا لقول عمر وزيد بن ثابت
وروايتنا عن ابن عمر ما علمك الا قصدت قصد خلافهم معانهم خالفهم بحال فقلت لرجل فاته الحج عليك عمرة
وحج وهل رأيت أحدا قضاها شي فكان عليه قضاء ما فاته وأحرمه والآخر ليس الذي فاته لان الحج ليس عمرة
والعمرة ليست بحج

(باب هدى الذي يفوته الحج) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المحصر بعد تويسوق هدى واجبا وأهدى
تطوع بترك كل واحد منهما حيث أحصر ولا يجزى واحد منهما عنه من هدى الاحصار لان كل واحد منهما
وجب عليه الواجب بوجوبه والتطوع بإيجابه قبل أن يلزمه هدى الاحصار فإذا أحصر فعليه هدى سواهما
يحل به فأما من فاته الحج بمرض أو غيره فلا يجزى به الهدى حتى يبلغ الحرم

(باب الغسل لدخول مكة) قال الشافعي وإذا اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة
وهو حلال يصيب الطيب فلا أراه ان شاء الله تركه الاغتسال ليدخلها حراما وهو في الحرم لا يصيب الطيب
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة (قال الشافعي) وأحب الغسل لدخول مكة وإن
تركه نارك لم يكن عليه فيه فدية لأنه ليس من الغسل الواجب

(باب القول عند رؤية البيت) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من
جبهه أو أعمره تشريفا وتعظيما وتكريما وتعظيما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى
عبد الله بن الحرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الايدي في الصلاة واذا رأى البيت
وعلى الصفا والمروة وعشية عرفه وبجمع وعند الجمرتين وعلى البيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد
عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان حين ينظر الى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام
فحينئذ بالسلام (قال الشافعي) فأستحب للرجل اذا رأى البيت أن يقول ما حكيت وما قال من حسن
أجزأه ان شاء الله تعالى

(باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يعرج
(قال الشافعي) رحمه الله لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى شئ ولا عرج في حجه هذه ولا عمرته كلها حتى
دخل المسجد ولا صنع شيئا حين دخل المسجد لا ركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاق هذا أجمع في
حجه وفي عمرته كلها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال عطاء فبين قدم معتمر افقدتم المسجد لان

من أن تقاس على
ما خرج من المأكول
والمشروب من الحيوان
والثياب والخشب وغيرها
وأصل الخنطة والتمر
الكيل فلا يحسوز أن
يباع الجنس الواحد
بثله وزنا وزن ولا وزنا
بكيل لأن الصاع يكون
وزنه أربعا لصاع دونه
أو أكثر منه فلو كيلا
كان صاع بأكثر من
صاع كيلا ولا يجوز بيع
الدينق بالخنطة مثلا
بمثل من قبل أنه يكون
منفاضلا في نحو ذلك
ولا بأس بفضل العنب
مثلا بثل مثله فأما خسل

يطوف بالبيت فلا يمنع الطواف ولا يصلي تطوعاً حتى يطوف وان وجد الناس في المكتوبة فليصل معهم ولا أحب أن يصلي بعدها شيئاً حتى يطوف بالبيت وان جاء قبل الصلاة فلا يجلس ولا ينتظرها ولا يطوف فان قطع الامام طوافه فليتم به - أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء ألا ركع قبل تلك المكتوبة ان لم أكن ركعتا ركعتين قال لا لا ركعتي الصبح ان لم تكن ركعتي ما فاركعهما ثم طف لانهما أعظم شأن من غيرهما - أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تقدم نهاراً قال ما بالي ان كانت مستورة أن تقدم نهاراً (قال الشافعي) وبما قال عطاء كله أخذ ولو افقته السنة فلا أحب لاحد قدر على الطواف أن يبدأ بشئ قبل الطواف الا ان يكون نسي مكتوبة فليصلها أو يقدم في آخر مكتوبة فيخاف فوتها فيبدأ بصلاتها أو يخاف فوت ركعتي الفجر فيبدأ بهما أو نسي الوتر فليبدأ به ثم يطوف فاذا جاء وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد اذا منع الطواف فان جاء وقد أقيمت الصلاة بدأ بالصلاة فان جاء وقد تقاربت اقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحببت من التجمل حين يقدمون ليا اسواء وكذلك هم اذا قدموا نهاراً الامر اذ لها شباب ومنظر فاني أحب لتلك تؤخر الطواف حتى الليل ليسترا الليل منها

(باب من أين يبدأ بالطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه رآه بدأ فاستلم الحجر ثم أخذ عن يمينه فركل ثلاثة أطواف ومشي أربعة ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين - أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال يلي المعتمر حين يفتح الطواف مستلماً أو غير مستلم (قال الشافعي) لا اختلاف أن حذم دخل الطواف من الركن الاسود وأن كمال الطواف اليه وأحب استلامه حين يدخل الركن الجبل الطواف فان دخل الطواف في موضع فلم يجز بالركن لم يعتد بذلك الطواف وان استلم الركن بيده من موضع فلم يجز اذا ركن لم يعتد بذلك الطواف بحال لان الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض واذا حاذى الشئ من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف وكذلك اذا حاذى بشئ من الركن في السابغ فقد أكل الطواف وان قطعه قبل أن يجازي بشئ من الركن وان استلمه فلم يكمل ذلك الطواف

(باب ما يقال عند استلام الركن) أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف نقول اذا استلمنا الحجر قال قولوا باسم الله والله أكبر ايماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف ويقول كلما حاذى الركن بعد الله أكبر ولا اله الا الله وما ذكر الله به وصلى على رسوله فحسن

(باب ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان) قال الشافعي وأحب أن يفتح الطواف بالاستلام وأحب أن يقبل الركن الاسود وان استلمه بيده قبل يده وأحب أن يستلم الركن اليماني بيده ويقلها ولا يقبله لاني لم أعلم أحداً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل الحجر الاسود وان قبله فلا بأس به ولا أمره بالاستلام الركنين الذين يليان الحجر الاسود ولو استلما أو ما بين الأركان من البيت لم يكن عليه إعادة ولا فدية الا أني أحب أن يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن الاسود فذلك أحب ويجوز استلامه بلا تقبيل لانه قد استلمه واستلامه دون تقبيله - أخبرنا سعيد بن جريج عن (١) أبي جعفر قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية (٢) مسباراً سه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات - أخبرنا سعيد بن جريج

الزيب فلا خير في بعضه
بعض مشلاً بمن
قبل أن الماء يقل فيه
ويكثر فاذا اختلفت
الاجناس فلا بأس ولا
خير في التحري فيها
في بعضه ببعض ربا ولا
خير في مدحوة ودرهم
بعتي بحجة حتى يكون
التمر بالتمر مشلاً بمن

(١) أبي جعفر هو كذلك
في بعض المسح وفي
بعض ابن جعفر وحرر
(٢) قوله مسباراً رأسه
في اللسان سجد شعره
استأصله حتى ألزقه
بالجلد وأغناه جميعاً فهو
ضد ويقال سجد
الشعر اذا نبت بعد
الحلق فبدأ اسواده وقال
أبو عبيد التسيده هنا
يعني في حديث ابن
عباس ترك التدهن
والغسل اه كنه

مصححه

سفيان عن طاوس أنه كان لا يستلم الركن إلا براه نالها قال وكان إذا استلمه قبله ثلاث مر عليه على اثر كل تقبيلة (قال الشافعي) وأنا أحب إذا أمكنني ما صنع ابن عباس من السجود على تقبيل وزيادة سجود لله تعالى إذا استلمه لم يدع تقبيلة وإن ترك ذلك ترك فلا فدية عليه عن ابن جريج قال قلت له طاء هل رأيت أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلوا قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة إذا استلوا وقبلوا أيديهم عباس قال نعم حسبت كثيرا قلت هل تدع أمثا إذا استلمت أن تقبل يدك قال فلم أستلمه إذا (وا) وأترك استلام الركن لم أحب ذلك له ولا شيء عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن نافع طاوس فلم يستلم شيئا من الأركان حتى فرغ من طوافه

(الركن الثاني بيان الحجر) أخبرنا سعيد بن سالم (١) عن موسى بن عبيدة الراب ابن كعب القرظي أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح الأركان كلها ويبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله الذي فعل ابن عباس أحب إلى لأنه كان يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر الأسود مهجورا وكيف يهجروا يطاف به ولو كان ترك استلامهما حجرا ناله ما لكان ترك استلامهما هجرا نالها

(باب استحباب الاستلام في الوتر) أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن الأسود عن مجاهد لا يكاد أن يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل وتر من طوافه أخبرنا سفيان عن ابن طاوس أنه قال استلوا هذا التامس (قال الشافعي) أحب الاستلام في كل وتر أكثر كل شفع فاذ لم يكن زحام أحببت الاستلام في كل طواف

(الاستلام في الزحام) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب الاستلام حين ابتدى بها حال وأحب أن يستلم الرجل ادا لم يؤذ ولم يؤذ بالزحام ويدع إذا أذى أو أذى بالزحام ولا في بدء الطواف وإن زاحم في الآخرة وأحب النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن أ وصف له أنه استلم في غير زحام وترك في زحام لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إلا إذا في الفعل وترك وإن ترك الاستلام في جميع طوافه وهو يمكنه أو استلم وهو يؤذي ويؤذي له ولا فدية ولا إعادة عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال إذا زاحم الركن زحاما فأنصرف ولا تقف أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة أيام المؤمنين رضي الله تعالى عنها فدخلت عليها مولا لها أيام المؤمنين طفث بالبيت سبعا واستلم الركن مرتين أو ثلاثا فقلت لها عائشة لا أجرلك الله تدافعien الرجال ألا كبرت ومهرت أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن مقسم الربي عن أبيه في كتب أسماء الرجال فخره كته

عنه (٢) عثمان بن مقسم الربي كذا في السخ ولم نقف عليه في كتب أسماء الرجال فخره كته

وكل زيت ودهن لوز وجوز وبزور لا يجوز من الجنس الواحد إلا متلا مثل فاذا اختلف الجنسان فلا بأس به متفاضلا يدا يدا ولا يجوز من الجنس الواحد مطبوخ بئيه منه بحال إذا كان انما يذخر مطبوخا ولا

(١) في بعض النسخ زيادة «عن إبراهيم بن نافع» بين سعيد ابن سالم وموسى بن عبيدة فقرر السند كته

(٢) عثمان بن مقسم الربي كذا في السخ ولم نقف عليه في كتب أسماء الرجال فخره كته

عنه (٢) عثمان بن مقسم الربي كذا في السخ ولم نقف عليه في كتب أسماء الرجال فخره كته

بالاتباع وأن نفعل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فإن قال فكيف لم تأمر باستلام الركنين الذين يداين الحجر قلنا لا نعلم النبي صلى الله عليه وسلم استلهما ورأينا كثر الناس لا يستلونهما فإن قال فان ترى ذلك قلنا الله أعلم أما الخجة في ترك استلامهما فهي كترك استلام ما بقي من البيت فقلنا سلم ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستله دون ما لم ير يستله وأما العلة فيهما فترى أن البيت لم يتم على قواعد ابراهيم فكانا كسائر البيت اذ لم يكونا (١) مستوطنين فيهما البيت فان مسحهما رجل كما مسح سائر البيت فحسن أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى بن عبيدة الربذي عن محمد بن كعب القرظي أن ابن عباس كان يصيح على الركن البياضي والحجر وكان ابن الزبير يصيح على الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شئ منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي) كان ابن عباس يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركن البياضي والحجر دون الشامين وهذا نقول وقول ابن الزبير لا ينبغي أن يكون شئ من بيت الله مهجورا ولكن لم يدع أحد استلام الركن هجرة لبيت الله تعالى ولكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك عما أمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استلامه وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت الله شئ أخبرنا سعيد بن سالم عن أبي مسلم عن ابراهيم بن ميسرة قال ذكر ابن طاوس قال كان لا يدع الركنين أن يستلها قال لكن أفضل منه كان يدعهما أبوه

(القول في الطواف) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني بجمع والركن الاسود ربنا أتنا في الدنيا بحسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهذا من أحب ما يقال في الطواف إلى وأحب أن يقال في كله

(باب اقلال الكلام في الطواف) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أقلوا الكلام في الطواف فأنما أتتم في صلاة (قال الشافعي) فذهب إلى استحباب قلة الكلام وقوله في صلاة في طاعة لا يجوز أن يكون فيها الابطهارة الصلاة لان الكلام يقطع الصلاة ولو كان يقطعه عندهم عن قليله وكثيره أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف ابن عمر وابن عباس فسمعت واحدا منهما متكما حتى فرغ من طوافه أخبرنا سعيد بن ابراهيم بن نافع الاغور قال طفت مع طاوس وكلمته في الطواف فكلمني أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان يكره الكلام في الطواف الا الشئ اليسير منه الا ذكر الله وقراءة القرآن (قال الشافعي) وبأنما أن مجاهدا كان يقرأ القرآن في الطواف (قال الشافعي) وأنا أحب القراءة في الطواف وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الطواف وكلم فمن تكلم في الطواف فلا يقطع الكلام طوافه وذكر الله فيه أحب إلى من الحديث فان قال قائل فلم اذأجبت الكلام في الطواف استحبيبت اقلاله والاقبال على ذكر الله فيه قيل له ان شاء الله اني لاحب الاقلال من الكلام في الصحراء والمنازل وفي غير موضع منسك الا بذكر الله عز وجل لتعود من نعمة الذي كر على اذا كرا أو يكون الكلام في شئ من صلاح أمره فاذا كان هذا كذا في الصحراء والبيوت فكيف قرب بيت الله مع عظيم رجاء الثواب فيه من الله فان قال فهل من دليل من الآثار على ما قلت قلت نعم ما ذكرت لك عن ابن عمر وابن عباس وأستحب القراءة في الطواف واقرأه أفضل ما تكلم به المرء

(باب الاستراحة في الطواف) قال الشافعي رحمه الله لا بأس بالاستراحة في الطواف أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأسا بالاستراحة في الطواف وذكر الاستراحة جالسا

مطبوخ منه عطبوخ
لان النار تنقص من
بعض أكثر مما تنقص
من بعض وليس له غاية
ينتهي إليها كما يكون
الترفي اليس غاية ينتهي
إليها (قال المزني)
ما أرى لاشتراطه يعني
الشافعي اذا كان انما
يدخر مطبوخا معني لان

(١) مستوطفا كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر مستطيفا ولعل
الاولى هي الصواب
ويكون مستوطنافا بفتح
الطاء أي مستوعبا بالبناء
للفعل خفر الكلمة
كتبه محمده

(الطواف راكباً) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير المحمدي عن عبد الله الأنصاري أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالصفاء المروءة ليراه الناس وأشرف لهم لأن الناس عشوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن جريج عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته وأجمعينه أخبرنا سعيد بن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى وسلم مثله أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالصفاء المروءة راكباً فقلت لم قال لا أدري قال ثم نزل فصرى ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة راكباً على جمار وطاف النبي صلى وسلم بالبيت والصفا والمروة راكباً من غير مرض ولكنه أحب أن يشرف للناس ليسأله وليه هذا الموضع من الناس وأكثر ما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة راكباً فأتى أن يطوف الرجل بالبيت والصفا والمروة ماشياً الآمن علة وإن طاف راكباً من غير علة عليه ولا فدية

(باب الركوب من العلة في الطواف) قال الشافعي رحمه الله ولا ركوب المرأة بين الصفا والمروة ولا لجل الناس إياها في الطواف بالبيت من علة وأكره أن يركب المرأة بالبيت فإن فعل فطاف عليها بجزء (قال الشافعي) فأخبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف راكباً أنه إنما فعل ليراه الناس وفي هذا دلالة على أنه لم يطف من شكوى ولا أعلمه اشتكى صلى الله عليه وسلم في حجة تلك وقد قال سعيد بن جبير طاف من شكوى ولا أدري عن قبله وقول جابر أولى أن قوله لأنه لم يدركه (قال الشافعي) أما سبعة الذي طاف لمقدمه فعلى قدميه لأن جابر المحمدي رمل منه ثلاثة ومشى أربعة فلا يجوز أن يكون جابر يحكي عنه الطواف ماشياً راكباً في سبعه وحفظ عنه أن سبعة الذي ركب فيه في طوافه يوم التجر أخبرنا سفيان بن عبد الله بن طاوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يمشوا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا على راحلته يجمعينه وأحسبه قال ويقبل طرف المحجن

(باب الاضطباع) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه حين طاف أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب استلم الركن لمن نسد إلى الآن منا كبنا ومن نراه وقد أظهر الله الإسلام والله على ذلك لاسعين كاسعي (قال رحمه الله يعني رمل مضطبعا) (قال الشافعي) والاضطباع أن يشتمل بردائه على منكبه اليسرى منكبه اليمين حتى يكون منكبه اليمين بارزاً حتى يكمل سبعة فإذا طاف الرجل ماشياً بالافاضة لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف وإن تهيأ بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس في إزاره عما أحببت أن يدخلها تحت منكبه اليمين وكذلك إن كان حريدياً بقميص أو سراو وإن كان مؤثراً لا شيء على منكبه فهو يادي المنكبين لا ثوب عليه يضطبع فيه ثم يرمي بفتته فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيما بقي منه وإن لم يضطبع بحال كرهته كما الرمل في الاطواف الثلاثة ولا فدية عليه ولا إعادة أخبرنا سعيد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن كان يرمي من الحجر إلى الحجر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعة ثلاثة أطواف خبياليس بين مشى سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عمره كاهن الأربع بال

القياس أن ما دخر وما لم يدخر واحد والنار تنقصه (قال الشافعي) ولا يباع غسل نخل بعسل نخل المصفيين من الشمع لأنهم يبيعون وزناً وفي أحدهما شمع وهو غير العسل كان العسل بالعسل غير معلوم وكذلك لو يباع كيلاً ولا خبر في مدحظة فيها فصل أو زوان مدحظة لاشي فيها من ذلك لأنها حنطة مدحظة متفاضلة ومجهولة وكذلك كل ما اختلط به الآن يكون لا يزيد في كيله من قليل التراب وما دق من تنبه فأما الوزن فلا خيه في مثل هذا ولبن

والمرؤه الا أنهم ردوه في الاولى والرابعة من الحديبية أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال سعى أبو بكر عام حج اذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء فلم يجزوا سبعون كذلك (قال الشافعي) والرمل الخفيف لا شدة السعي ثلاثة أطواف لا يفصل بينهن بوقوف إلا أن يقف عند استلام الركنين ثم يقضي خبيبا فإذا كان زحاما لم يكن معه أن يحب فكان أن وقف وحده فرجة وقف فإذا وجد الفرجة رمل وان كان لا يطمع بفرجة لكثرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمل فإنه اذا صار حاشية أمكنه أن يرمل ولا أحب ترك الرمل وان كان اذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمل رمل اذا أمكنه الرمل ومشى اذا لم يكنه الرمل سحبة مشيه ولم أحب أن ينب من الارض وثوب الرمل وانما عشي مشيا ويرمل أول ما يتبدى ثلاثة أطواف وعشي أربعة فان ترك الرمل في الطواف الاول رمل في الطوافين بعده وكذلك ان ترك الرمل في الطوافين الاولين رمل في الطواف بعدهما وان ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الاربعه لانه هيئة في وقت فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضعه ولم يكن عليه فدية ولا إعادة لانه جاء بالطواف والطواف هو الفرض فان تركه الذي كرهه لم يجبه ولا إعادة عليه وان ترك الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه لان النبي صلى الله عليه وسلم فرق ما بين سبعة فرقين فرق رمل فيهِ وفرق ماشى فيه فلا يرمل حيث مشى النبي صلى الله عليه وسلم وأحب الى قول عيسى حيث رمل النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وترك الرمل عامدا اذا كراوساها واناسيا وجاهلا سواء لا يعيد ولا يفقدى من تركه غير أنى أكرهه للعامد ولا مكرهه فيه على ساه ولا جاهل وسواء في هذا كله طواف نسك قبل عرفة وبعدها وفي كل حج وعرة اذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمرؤه فان قدم حاجا أو قارنا فطاف بالبيت وسعي بين الصفا والمرؤه ثم رزايوم النحر أو بعده لم يرمل لانه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفا والمرؤه وانما طوافه بعده لتحل له النساء وان قدم حاجا فلم يطف حتى يأتي منى رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة أخبرنا سعيد عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه رأى مجاهدا يرمل يوم النحر فان قال قائل فأنك قد تقول في أشياء يتركها المرء من نسكه يهرق دما فكيف لم تأمره في هذا بان يهرق دما قلت انما أمره اذا ترك العمل بنفسه قال أفليس هذا عمل نفسه قلت لا الطواف العمل وهذا هيئة في العمل فقد أتى بالعمل على كماله وترك الهيئة فيه والسجود والركوع العمل فان ترك التسبيح فيهما لم يكن نارا كالعامل يقضيه كما يقضى سجدة وتركها أو تقسدها عليه صلاته لو خرج منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل والقول عمل والاضطباع والرمل هيئة أخف من التسبيح في الركوع والسجود (قال) واذا رمل في الطواف فاشد عليه الزحام تحرك حركة مشيه بقارب وانما منعني من أن أقول له يقف حتى يجد فرجة أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا طمع له أن يجد فرجة بين يديه فلو كان في غير مجمع فاردحهم الناس افتح باب الكعبة أو عارض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويطمع أن ينفرج له ما بين يديه أمرته أن يقف حتى ينفرج ما بين يديه فيمكنه أن يرمل ومتى أمكنه الرمل رمل وأحب الى أن يدنو من البيت في الطواف وان بعد عن البيت وطمع أن يجد السيل الى الرمل أمرته بالبعد

(باب في الطواف بالراكب مريضا أو صيبا والراكب على الدابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا طاف الرجل بالصبى أحببت أن يرمل به وان طاف رجل برجل أحببت أن يمشى على أن يرمل به أن يرمل به واذا طاف النفر بالرجل في محفة أحببت أن يمشى على الرمل أن يرموا واذا طاف الرجل راكبا لم يؤذ أحد أحببت أن يحث دابته في موضع الرمل وهذا كله في الرجال

الغنم ما عزه وضأنه صنف
ولبن البقر عرابها
وجواميسها صنف
وابن الابل مهر يها وعرابها
صنف واحد فأما اذا
اختلف الصنفان فلا
بأس متفاضلا يابد
ولاخير في زبد غنم لبن
غنم لابل زبد شيء من
اللبن ولاخير في سمن غنم
بزبد غنم واذا أخرج
منه الزبد فلا بأس أن
يباع بزبد سمن ولاخير
في شاة فيها لبن يقدر على
حلبه بلبن من قبل أن
في الشاة لبنا لأدري
كم حصته من اللبن
الذي اشتريته به نقدا
وان كانت نسيئة فهو
أفسد للبيع وقد جعل

(باب ليس على الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن
 قال ليس على الشافعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه سأل عطاء
 النساء فأنكر ذلك كره شديد أخبرنا سعيد بن رجل عن مجاهد أنه قال رأيت عائشة رضي الله عنها
 يسعين بالبيت فقالت أما كان فينا أسوقن عليكن سعي (قال الشافعي) لا رمل على النساء ولا
 بين الصفا والمروة ولا اضطباع وإن حملن لم يكن على من حملن رمل بهن وكذلك الصغيرة ومن
 الواحدة والكبير فتحمل في محفة أو تركب دابة وذلك أتم من ما مورأت بالاستنار والاضطباع
 مفارقان للاستنار

(باب لا يقال شوط ولا دور) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن مجاهد أنه كان يكره أن يتقوا
 دورا نظراف ولكن يقول طواف طوافين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأكره من ذلك ما كره
 لأن الله عز وجل قال وليطوفوا بالبيت العتيق فسبح طوافا لأن الله تعالى سبى جماعه طوافا

(باب كل الطواف) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن
 أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى إلى قومك
 الكعبة اقتصر واعن قواعد إبراهيم فقلت يا رسول الله أفلا تردنا على قواعد إبراهيم قال لا أحدثان
 بالكفر لرددتنا على ما كانت عليه فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله
 عليه وسلم فما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك أسلام الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم
 قواعد إبراهيم أخبرنا سفيان قال حدثنا هشام بن حجير عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس
 قال الحجر من البيت قال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله
 من وراء الحجر أخبرنا سفيان قال حدثنا عبيد الله بن أبي زيد قال أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى
 بني زهر فبثت معه إلى عمرو وهو في الحجر فسأله عن ولادته من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما النطفة ف
 وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت وأمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولادتين
 ولي الشيخ دعاهم فقال أخبرني عن بناء البيت فقال إن قريشا كانت (١) تقف لبناء البيت فجبرؤة
 بعضهما في الحجر فقال له ع صدقت أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما حجرا الحجر فطاف الناس
 إلا إرادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت وسمعت عددا من أهل العلم من قريش يذكرون
 من الكعبة في الحجر فحوم ستة أذرع (قال الشافعي) وكل الطواف بالبيت أن يطوف الر
 وراء الحجر فإن طاف فسلام الحجر لم يعتد بطوافه الذي سلام فيه الحجر وإن طاف على جدار الحجر
 بذلك الطواف لأنه لم يكمل الطواف بالبيت وكان كل طواف طافه على شاذر وإن الكعبة أو في الحجر
 جدار الحجر لم يطوف وإذا ابتداء الطائف الطواف استلم الركن ثم يدعه عن يساره ويطوف
 استلم الركن وتركه عن يمينه وطاف فقد تكس الطواف ولا يعتد بما طاف بالبيت من كوسا ومن
 سباعا على ما نهت عنه من تكس الطواف أو على شاذر وإن الكعبة أو في الحجر أو على جداره كان في حكا
 يطف ولا يختلفان

(باب ما جاء في موضع الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإكمال الطواف بالبيت من وراء
 ووراء شاذر وإن الكعبة فإن طاف طائف بالبيت وجعل طريقه من بطن الحجر أعاد الطواف وإن
 طاف على شاذر وإن الكعبة أعاد الطواف فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول وليطوفوا بالبيت
 فكيف زعمت أنه يطوف بالبيت وغيره قيل له إن شاء الله تعالى أما الشاذر وإن فاحسبه من شأني
 الكعبة ثم مقتصر بالبيان (٢) عن استيفاء فإذا كان هذا هكذا كان الطائف عليه لم يستكمل

الذي صلى الله عليه وسلم
 لئن انتصرت به لا واثقا
 التسنن في الضرع
 كالجوز والوز المبيع
 في قشره يستخرجه
 صاحبه أي شاء وليس
 كذلك لا يقدر على
 استخراجه وكل ما لم يجز
 التماثل فيه فالتسم
 فيه كالبيع ولا يجوز
 بيع تمر بطب بحال
 لقول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم ينقص

(١) قوله تقوت كذا
 في بعض النسخ وفي بعض
 آخر صورة ذلك بدون نقط
 فليحذر
 (٢) قوله عن استيفاء
 أي استيعابه وبعبارة
 الشافعي في كتاب الصيد
 والذبائح إذا ذبحت ذبيحة
 فاستوطف قطع الخلقوم
 والمرى والودجين أي
 استوعب ذلك كله
 كذا في اللسان اه كنه
 محمده

باليث انما طاف ببعضه دون بعض وأما الخرفان قريشاً حين بنت الكعبة استقصرت من قراءه
ابراهيم فترك في الخراف من البيت فهدمه ابن الزبير وابناه على قواعد ابراهيم وهدم الحاج زيادة
ابن الزبير التي استوطفت بها القواعد وهم بعض الولاة باعاده على القواعد فذكره ذلك بعض من أشار
عليه وقال أخاف أن لا يأتي وال الأحب أن يرى له في البيت أثر ينسب اليه والبيت أجل من أن
يطمع فيه وقد أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفاؤه بعده (قال الشافعي) والمسجد كله
موضع للطواف

(باب في حج الصبي) أخبرنا مالك عن ابراهيم بن عقبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة وهي في محضتها فقبل لهاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأخذت بعض دمي كان معها فقلت ألهذا أتت قال نعم ذلك أجر أخبرنا سعيد بن مالك بن مغول عن أبي السفر
قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أيما مملوك حجه أهله فأت قبل أن
يعتق فقد قضى حجه وانعتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حجه أهله فأت قبل أن يدرك فقد قضى
عنه حجه وان باع فليحجج أخبرنا سعيد بن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال وتقتضى حجة العبد عنه
حتى يعتق فإذا اعتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء إن شاء الله
في العبد ومن لم يبلغ قد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هذا قوله فإذا اعتق فليحجج يدل على أنها
لو أجزأت عنه حجة الاسلام لم يأمره أن يحجج إذا اعتق ويدل على أنه لا يراهوا حجة عليه في عبوديته وذلك أنه
وغيره من أهل الاسلام لا يرون فرض الحج على أحد الامرة لان الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا

(باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى والمسجد كله موضع للطواف فن طاف في المسجد من دون السقاية وزعم
أومن ورائهم أو وراء سقايات المسجد التي أحدثت فخف بها المسجد حتى يكون الطائف من ورائها
كلها فطوافه يجزئ عنه لانه في موضع الطواف وأكثر الطائفتين محمول بينهما وبين الطواف بالناس الطائفتين
والصلين وان خرج من المسجد فطاف من ورائه لم يعتد بشيء من طوافه خارجا من المسجد لانه في غير موضع
الطواف ولو أجزت هذا لاجتزأ له الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم ولو طاف بالبيت
منكوسا لم يعتد بطوافه ولا أحسب أحد اطوافه منكوسا لان بحضرته من يعلمه لوجهل ولو طاف بالبيت
محرمًا وعليه طواف واجب ولا ينوي ذلك الطواف الواجب ولا ينوي به نافلة أو نذرا عليه من طوافه كان
طوافه هذا طوافه الواجب وهكذا ما عمل من عمل حج أو عمرة لانه إذا أجزأ في الحج والعمرة أن يتدنيه يريه
به نافلة فيكون فرضا كان في بعض عمله أولى أن يجزئه ولو طاف بعض طوافه ثم أغنى عليه قبل اكمله
فطيف به ما بقي عليه من الطواف لا يعقله من انحاء أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدئ به في الطواف مغلوبا
على عقله لم يجزئه حتى يكون يعقل في السبع كله كما لا تجزئ الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها ولو طاف وهو
يعقل ثم أغنى عليه قبل كمال الطواف ثم أفاق بعد ذلك ابتداء الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا ولو طاف
على بعير أو فرس أجزأه وقد كثر الناس وانخذوا من يحملهم فيكون أحق على من معه في الطواف من
أن يركب بعيرا أو فرسا ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للحرم أن يلبسه من الثياب كان طوافه مجزئا عنه وكانت
عليه الندية فيما لبس مما لبس له لبسه وهو محرم وهكذا الطواف منتقبا أو متبرعا

(باب الخلاف في الطواف على غير طهارة) قال الشافعي رجع الله فرغم بعض الناس أن الطواف
لا يجزئ الا طاهرا وأن المعتمر والحاج ان طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالاعادة

الربط اذا لبس فنهى
عنه فنظر الى المتعقب
فكذلك لا يجوز بيع ربط
ربط لانهم ماني المتعقب
مجهول المثل تمر او كدات
لا يجوز فتح مبلول بتم
جاف (قال) واذا كان
المتبايعان الذهب بالورق
بأعيانهم ماذا انفرقا قبل
القبض كانوا معني
من لم يبايع دل على أن
كل سلعة باعها فهلك
قبل القبض فن مال
بائعها لانه كان عليه
تسليمها فلما هلك لم
يكن له أخذ ثمنها (قال
الشافعي) واذا اشترى
بالدنانير درهم بأعيانها
فليس لاحد أن يعطى غير
ما وقع عليه البيع فان

فان بلغ بلد لم يامر به بالاعادة ولو طاف جنباً أ مرد أن يعود من بلد حيث كان فقبل لبعض من يقول قوله
أبعد والطواف قبل الطهارة أن يكون كما قلنا لا يطوف بالبيت الا من تحل له الصلاة أو يكون كذا كر الله وعمل
الحج والعمرة غير الطواف قال ان قلت هو كالصلاة وانه لا يجزى الا بوضوء قلت فالجنب وغير المتوضئ سواء
لان كلا غير طاهر وكل غير جائز له الصلاة (قال الشافعي) قلت أجل قال فلا أقوله وأقول هو كغيره من عمل
الحج قلت فلم آمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف وأنت تأمره أن يبتدئ على غير وضوء قال
فان قلت لا يعيد قلت اذا تخالف السنة قال فان قلت انما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن لا تطوف
بالبيت ثلاثا يدخل المسجد حائض قلت فأنت ترغم أن المشرک يدخل المسجد الحرام والجنب قال فلا أقول
هذا ولكي أقول انه كالصلاة ولا تجوز الا بطهارة ولكن الجنب أتشدح الا من غير المتوضئ قلت وأتحد
بينهم ما فرق في الصلاة قال لا قلت فأى تشي شئت فقل ولا تعد وأن تخالف السنة وقول أكثر أهل العلم لانه
لا يكون لغير الطاهر أن يطوف بالبيت أو تقول لا يطوف به الا طاهر فيكون تركه أن تأمره أن يرجع حيث
كان ويكون كمن لم يطف تركه الاصل قولك

(باب كمال عمل الطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وعبد العزيز بن
محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عتبة عن نافع
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا طاف في الحج أو العمرة أو لم يقدّم سعي ثلاثة أطواف
بالبيت ومشى أربعة ثم يصلي سجدة ثم يطوف بين الصفا والمروة (قال الشافعي) من طاف بالبيت أقل من
سبعة أطواف بخطوة واحدة فلم يكمل الطواف وان طاف بعده بين الصفا والمروة فهو في حكم من لم يسع بين
الصفا والمروة ولا يجزيه أن يسعي بين الصفا والمروة الا بعد كمال سبع تام بالبيت وان كان معتمراً فصدر
الى أهله فهو محرم كما كان يرجع فيبتدئ أن يطوف سبعا بالبيت وبين الصفا والمروة سبعا ثم يحلق أو يقصر
وان كان حلق قبل ذلك فعليه دم للعلاق قبل أن يحل ولا أرخص له في قطع الطواف بالبيت الا من عذر وذلك
أن تقام الصلاة فصليها ثم يعود فيبني على طوافه من حيث قطع عليه فان بنى من موضع لم يعد فيه الى
الموضع الذي قطع عليه منه ألغى ذلك الطواف ولم يعتد به (قال الشافعي) أو يصيبه زحام فيقف فلا يكون
ذلك قطعاً أو يعي فيستريح قاعداً فلا يكون ذلك قطعاً أو ينقض وضوءه فيخرج فيتوضأ وأحب الى اذا
فعل أن يبتدئ الطواف ولا يبني على طوافه وقد قيل يبني ويجزيه ان لم يتناول وإذا تناول ذلك لم يجز إلا
الاستئناف ولا يجزيه أن يطوف الا في المسجد لان المسجد موضع الطواف ويجزيه أن يطوف في المسجد
وان حال دون الكعبة شيء نساء أو جماعة ناس أو سقايات أو أساطين المسجد أجزأه ما لم يخرج من المسجد وان
خرج فطاف لم يعتد بما طاف خارجاً من المسجد قل أكثر ولو أجزت له أن يطوف خارجاً من المسجد أجزت له
أن يطوف من وراء الجبل اذ لم يخرج من الحرم فان خرج من باب من أبواب المسجد ثم دخل من آخر
فان كان الباب الذي دخل منه يأتي على الباب الذي خرج منه اعتد بذلك الطواف لانه قد أتى على الطواف
ورجع في بعضه وان كان لا يأتي عليه لم يعتد بذلك الطواف

(باب الشك في الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي
يشك أصلي ثلاثاً وأربعاً أن يصلي ركعة فكان في ذلك الغاء الشك والبناء على اليقين فكذلك اذا شك في شيء
من الطواف صنع مثل ما يصنع في الصلاة فالغى الشك ونى على اليقين الا أنه ليس في الطواف سجود سهو
ولا كفارة (قال) وكذلك اذا شك في وضوئه في الطواف فان كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه
أجزأه الطواف كما تجزئه الصلاة فان كان على يقين من حدثه وفي شك من وضوئه لم تجزئه الطواف كما
لا تجزيه الصلاة

وجد بالدينار وألدرهم
عيا فهو بالدينار ان شاء
حبس الدينار بالدرهم
سواء قبل التفرق أو
بعده أو حبس الدرهم
بالدينار أو نقض البيع
واذا ابتاع بذلك بغير عين
الدينار والدرهم
وتقابضاً ثم وجد بالدينار
أو ببعض الدرهم عيا
قبل أن يتفرق أو أبدل كل
واحد منهما صاحبه
المعيب وان كان بعد
التفرق ففيه أقاويل
أحدها أنه كالجواب
في العين والثاني أن يبدل
المعيب لانه بيع صفة
أجازها المسلمون اذا
قبضت قبل التفرق
ويشبهه أن يكون من

(باب الطواف في الثوب النجس والرعاف والحدث والبناء على الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسده نجاسة أو في نعليه نجاسة لم يعتد بطواف بذلك الحال كما لا يعتد في الصلاة وكان في حكم من لم يطف وانصرف فألقى ذلك الثوب وغسل النجاسة عن جسده ثم رجع فاستأنف لا يجزئ به من الطهارة في نفسه وبدنه وماعليه إلا ما يجزئ به في الصلاة ومن طاف بالبيت فكم المصلي في الطهارة خاصة وإن رجع أو قاء انصرف فغسل الدم عنه والقي ثم رجع فبني وكذلك إن غلبه حدث انصرف فتروضا ورجع فبني وأحب إلى في هذا كله الاستأنف (قال) ولو طاف ببعض ما لا يجزئ به به الصلاة ثم سعى أعاد الطواف والسعي ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطواف بالبيت ولو انصرف إلى بلده رجع حتى يطوف ويسعى هذا الطواف على الطهارة وجماع هذا أن يكون من طاف بغير كمال الطهارة في نفسه ولباسه فهو كمن لم يطف (قال الشافعي) واختار أن قطع الطائف الطواف فتناول رجوعه أن يستأنف فإن ذلك احتياط وقد قيل لو طاف اليوم طوافا وغدا آخر أجر أعنه لأنه عمل بغير وقت

(باب الطواف بعدعرفة)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم ليقضوا نفقتهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق (قال الشافعي) فأحتملت الآية أن تكون على طواف الوداع لأنه ذكر الطواف بعد قضاء النفق واحتلت أن تكون على الطواف بعد منى وذلك أنه بعد حلاق الشعر وليس الثياب والطيب وذلك قضاء النفق وذلك أشبه بمعنيهما إلا أن الطواف بعد منى واجب على الحاج والتزبل كالدليل على إيجابه والله أعلم وليس هكذا طواف الوداع (قال الشافعي) إن كانت نزلت في الطواف بعد منى دل ذلك على إباحة الطيب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان بن الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه أخص للمرأة الحائض أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت فإن آخر النسل الطواف بالبيت (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحائض أن تنفر قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجا والحج أعمال متفرقة منها شيء إذا لم يعمل الحاج أفسد حجه وذلك الإحرام وأن يكون عاقلا لا لإحرام وعرفة فأى هذا ترك لم يجزئ عنه حجه (قال الشافعي) ومنها ما إذا تركه لم يحل من كل إحرامه وكان عليه أن يعمل في عمره كله وذلك الطواف بالبيت والصفا والمروة الذي يحل به (١) إلا النساء وأيهما ترك رجع من بلده وكان محرما من النساء حتى يقضيه ومنها ما يعمل في وقت فإذا ذهب ذلك الوقت كله لم يكن له ولا عليه عمله ولا بدله وعليه الفدية مثل المزدلفة والبيتة حتى يرمى الجمار ومنها ما إذا تركه ثم رجع إليه سقط عنه الدم ولو لم يرجع لزمه الدم وذلك مثل المقات في الإحرام ومثله والله أعلم طواف الوداع لأنهما إعلان أمر بهما معافتر كهما فلا يتفرقان عندي فيما يجب عليه من الفدية في كل واحد منهما ما قاسا على مزدلفة والجار والبيتة ليالي منى لأنه نسل قد تركه وقد أخبرنا عن ابن عباس أنه قال من نسى من نسكه شيئا أو تركه فله رقدما فإن قال قائل طواف الوداع طواف مأموره وطواف الإحلال من الإحرام طواف مأموره وعملان في غير وقت متى جاء بهما العامل أجزأ عنه فلم تنفس الطواف بالطواف قيل له بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينهما والدلالة بما أعلم فيه مخالفا فإن قال قائل وأين الدلالة قيل له لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطواف الوداع وأرخص للحائض أن تنفر بلا وداع فاستدل لنا على أن الطواف للوداع لو كان كالطواف للإحلال من الإحرام لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض في تركه ألا ترى أن

حجته كما اشتري سلما بصفة ثم قبضه فأصاب به عيبا أخذ صاحبه بمثله (قال) وتنوع الصفات غير تنوع الاعيان ومن أجاز بعض الصفة رد المعب من الدراهم بمحضتها من الدينار (قال المزني) إذا كان بيع العين والصفات من الدينار بالدراهم فيما يجوز بالقبض قبل الافتراق سواء وفيما يفسد به البيع من الافتراق قبل القبض سواء لزم أن يكونا في حكم المعب بعد القبض سواء وقد قال يرذ الدراهم بقدر حصتها من الدينار

(١) قوله إلا النساء كذا في بعض النسخ بلفظ الاستثنائية وفي بعضها إلى النساء بلفظ إلى الجارة وكلاهما لا يظهر ولعله من زيادة النسخ فخر رتبته

مصححه

رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن صفة أطافت بعد التحرقيل نعم فقال فلتنفر (قال الشافعي) وهذا الزمان المقام للطواف بعد التحرقيل وتخفيف طواف الوداع (قال الشافعي) ولا يخفف ما لا يحل المحرم إليه أولاً ترى أن من طاف بعد الجمره والنحر والحلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء خارج من إحرام الحج بكامل الخروج ومن خرج من إحرام الحج لم يفسده عليه ما تركه بعده وليف يفسد ما خرج منه وهذا بين أن ترك الميقات لا يفسد سجالاته يكون محرماً وإن جاوز الميقات وإن من دون الميقات يهل فيحزى عنه والثمن المفسد للحج إذا ترك ما لا يحزى أحد غير فعله وقد يحزى عالم الأمان لو أدون الميقات إذا كان أهلاً وهم دونه ويدل على أن ترك البيتة ليالي منى وترك رخي الجمار لا يفسد الحج

(باب ترك الحائض الوداع) أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت حاضت صفة بعدما أفاضت فذكرت حمضها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت يا رسول الله إنها حاضت بعدما أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن صفة بنت حبي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك فقال فلا إذا أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفة حاضت يوم النحر فذكرت عائشة حمضها النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال فلتنفر إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفة بنت حبي فقيل أنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها أحابستنا فقالوا يا رسول الله إنها قد أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم إن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح عني أكثر من ستة آلاف امرأة حاض أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت أتفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت قال نعم قال فلا تنفث بذلك قال فقال ابن عباس إما لا فسل فلانة أنصاريه هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع إليه زيد بن ثابت فيحكى ويقول ما أراك إلا قد صدقت أخبرنا سفيان عن ابن أبي حنبل قال اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة الحائض فقال ابن عباس تنفر وقال زيد لا تنفر فقال له ابن عباس سل فسأل أم سليم وصوابها ما قال فذهب زيد فلبث عنه ثم جاءه وهو يحك فقال القول ما قلت أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا حجت ومعها نساء تخاف أن يحضن فقدمت يوم النحر فأضن فان حضن بعد ذلك لم تنتظر بهن أن يطهرن تنفرن بهن وهن حيض أخبرنا سفيان عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة كانت تأمر النساء أن يعجلن الإفاضة تخافة الحيض أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وأبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال جلست إلى ابن عمر فسمعت يقول لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت فقلت ماله أما سمع ما سمع أصحابه ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعت يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض (قال الشافعي) كأن ابن عمر والله أعلم سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة للحائض فقال به على العام وهكذا ينبغي له ولن سمع غاماً أن يقول به فلما بلغه الرخصة للحائض ذكرها وأخبرنا عن ابن شهاب قال جلست عائشة للنساء عن ثلاث لأصدر الحائض إذا أفاضت بعد المعرف ثم حاضت قبل المصدر وإذا طافت المرأة طواف الزيارة الذي يحلها نزوحها ثم حاضت نفرت بغير وداوع ولا فدية عليها وإن طهرت قبل أن تنفر فعليها الوداع كما يكون على التي لم تحض من النساء وإن خرجت من بيوت مكة كلها قبل أن تطهر ثم طهرت لم يكن عليها الوداع وإن طهرت في البيوت كان عليها

(قال الشافعي) ولو راطل مائة دينار عتق مائة ومائة دينار من ضرب مكروه بمائتي دينار من ضرب وسط خير من المكروه ودون المرادية لم يجز لأني لم أرى بين أحد من لقيت من أهل العلم اختلاف في أن ما جعته الصفة من عبد ودار أن الثمن مقسوم على كل واحد منهم بقدر قيمته من الثمن فكان قيمة الجيد من الذهب أكثر من الردي والوسط أقل من الجيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا بأس أن يشتري

الوداع وكذلك لو رأت الطهر فلم تجد ماء كان عليها الوداع كما تكون عليها الصلاة فان كانت مستحاضة طافت في الايام التي تصلي فيها فان بدأت بها الاستحاضة قلنا لها تقف حتى تعلم قدر حيضتها واستحاضتها فنفسرت فعلنا أن اليوم الذي نفسرت فيه يوم طهر كان عليها دم لترك الوداع وان كان يوم حيض لم يكن عليها دم

(باب تحريم الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما (قال الشافعي) والبحر اسم جامع لكل ما كثرت أمهاته واتسع قبل هذا البحر فان قال قائل فالبحر المعروف هو البحر المالح قيل نعم ويدخل فيه العذب وذلك معروف عند العرب فان قال فهل من دليل عليه في كتاب الله قيل نعم قال الله عز وجل وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظريا ففي الآية دلالتان احدهما أن البحر العذب والمالح وأن صيدهما مذكوز كراوا احدا فكل ما صيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير عما يعيش في الماء للبحر حلال وحلال اصطيداه وان كان في الحرم لان حكمه حكم صيد البحر الحلال للحرم لا يختلف ومن خوطب بالحلال صيد البحر وطعامه عقل أنه إنما أحل له ما يعيش في البحر من ذلك وأنه أحل كل ما يعيش في مائه لانه صيده وطعامه عندنا ما ألقى وطفا عليه والله أعلم ولا أعلم الآية تحتل الا هذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدي بغير تكاف كتكاف صيده فكان هذا اخلافا في ظاهر جملة الآية والله أعلم فان قال قائل فهل من خبر يدل على هذا قيل أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه سئل عن صيد الانهار وقلات المياه أليس بصيد البحر قال بلى وتلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظريا أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن انسانا سأل عطاء عن حيتان بركة القسري وهي بئر عظيمة في الحرم أتصاد قال نعم ولو ددت أن عندنا منه

(باب أصل ما يحل للحرم قتله من الوحش ويحرم عليه) قال الشافعي ذكر الله عز وجل صيد البحر جملة ومفسر فالقصر من كتاب الله عز وجل يدل على معنى الجميل منه بالدلالة المفسرة المدينة والله أعلم قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلما أثبت الله عز وجل احلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كانوا أحراما دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا أحراما ما كان أكله حلالا لهم قبل الاحرام لانه والله أعلم لا يشبه أن يكون حرم بالاحرام خاصة الا ما كان مباحا قبله فأما ما كان محرما على الحلال فالتحريم الاول كاف منه وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم ندل على معنى ما قلت وان كان بيننا في الآية والله أعلم أخبرنا سفيان بن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب لأجناح علي من قتلهن في الحل والحرم الغراب والحدأة والقارورة والعقرب والكلاب العقور

(باب قتل الصيد خطأ) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا (قال الشافعي) يجزى الصيد من قتله عبدا أو خطأ فان قال قائل إيجاب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عبدا وكيف أوجبته على قاتله خطأ قيل له ان شاء الله ان إيجاب الجزاء على قاتل الصيد عبدا لا يحظر أن يوجب على قاتله خطأ فان قال قائل فاذا أوجب في العمد بالكتاب فن أين أوجب الجزاء في الخطأ قيل أوجبته في الخطأ قياسا على القرآن والسنة والاجماع فان قال فابن القياس على القرآن قيل قال الله عز وجل في قتل الخطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وقال فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبته مؤمنة فلما كانت النفسان ممنوعتين بالاسلام

الدرهم من الصراف
وبيعهما منه اذا قبضها
بأقل من الثمن أو أكثر
وعادة وغسيرة عادة
سواء

(باب بيع اللحم باللحم)

(قال الشافعي) واللحم
كله صنف وحشيه
وانسيه وطأه لا يحل فيه
البيع حتى يكون يابسا
وزنا وزن وقال في موضع
آخر فيها قولان نخرجهما
ثم قال في آخره ومن قال
للحمان صنف واحد
لزمه اذا حده بجماع
اللحم أن يقوله في جماع
التمر فيجعل الزبيب
والتمر وغيرهما من الثمار
صنفا واحدا وهذا ما

والله هذا واجب الله عز وجل فمما ساء ما ساءوا به في دينهم وورثتهم كان الصيد في الاحرام محررا بقول الله عز وجل
وسرم عليكم صيدهم ما ساءوا به منكم وما ساءوا به منكم فمما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم فمما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم
عاما على جميع الصيد وكان المالك لما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم فمما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم
المساكين اختلافا وانما كان ممنوعا ان يتلف من نفس انسان او طائر او دابة او غير ذلك مما يجوز ملكه فاسابه
انسان عدا فمما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم فمما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم
الماتم في الصيد فلما كان هذا كما وصفت مع اسبابه كان الصيد كله محررا في كذب الله تعالى قال الله عز وجل
احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلما كان الصيد محررا
كله في الاحرام وكان الله عز وجل يحكم في شيء منه بعدل بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في
الاحرام لا يتفرق كما يعرف المسلمون بين الغرم في الامنوع من الناس والامور في العمد وانظر الخطا فان قال
قائل فمن قال هذا معك قبل الحجة فيه ما وصفت وهي عندنا مكتفي بها وقد قاله من قبلنا غيرنا قال فاذكره
قلت اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله
منكم متعمدا قتل له في قتله خطأ ايغرم قال نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به السنن اخبرنا مسلم بن
خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يغرمون في الخطا (قال الشافعي) فان
قال قائل فهل شيء أعلى من هذا قيل شيء يحتمل هذا المعنى ويحتمل خلافه فان قال ما هو قلت اخبرنا مالك
عن عبد الملك بن قريش (١) (قال الشافعي) فيحتمل أن يكونا وطأ الصب مخطئين باطائه وأوطأ
عامدين له فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهبك فقلت نعم قال فاذكره قلت اخبرنا سعيد
عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعمدا غير ناس لحرمه ولا مريدا غيره فأخطأ به فقد أحل
وليس له رخصة ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فأخطأ به فذلك العمد المكفر عنه من النعم قال فما يعني
بقوله فقد أحل قلت أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله قال أفترا يد أحل من احرامه قلت ما أراد ولو
أراد كان مذهب من أحفظ عنه خلافة ولم يلزم بقوله حجة قال فاجماع معنى قوله في الصيد قلت الله لا يكفر
العمد الذي لا يخطئه خطأ ويكفر العمد الذي يخطئه الخطأ (قال) فقصه قلت يذهب إلى أنه ان عمد قتله
ونسى احرامه في هذا خطأ من جهة نسيان الاحرام وان عمد غيره فأصابه في هذا خطأ من جهة الفعل الذي
كان به القتل اخبرنا سفيان عن ابن أبي شيحة عن مجاهد في قوله ومن قتله منكم متعمدا لقتله ناسيا لحرمه
فذلك الذي يحكم عليه ومن قتله متعمدا لقتله ذكر الحرم لم يحكم عليه قال عطاء يحكم عليه وبقول عطاء
ناخذ فان قال قائل فهل يخالف هذين المذهبين أحد قلت نعم قال غيرهم من أهل العلم يحكم على من قتله
عمدا ولا يحكم على من قتله خطأ بحال

(باب من عاد لقتل الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قتل صيدا افسدكم عليه ثم عاد لا تخر قال يحكم عليه كلما عاد أبدا فان
قال قائل ومن أين قتله قلت اذا لم يسهل عليه بالاول لم يسهل عليه بالثاني وكل
ما بعده كما يكرن عليه لوقته نفسا دية ونفسا بعد دية ذبيحة في كل نفس وكما يكرن عليه لو أفسد متاعا لاحد ثم
أفسد متاعا لا تخر ثم أفسد متاعا كثيرا بعده فمما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم فمما ساءوا به منكم ما ساءوا به منكم
فينتقم الله منه ففي هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه (قال الشافعي) ما يبلغ على أن فيه دلالة على ذلك فان
قال قائل فما معناه قيل الله أعلم ما معناه أما الذي يشبه معناه والله أعلم فان يجب عليه بالعود بالنقمة وقد تكون
النقمة بوجره في الدنيا المال وفي الآخرة النار فان قال فهل تجد ما يدل على ما وصفت في غير هذه الآية
أو على ما يشبهه قيل نعم قال الله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله الا

لا يجوز ولا حدان بقوله
(قال المصنف) فاما
كان أمير المؤمنين سفيان
والله هذا واجب الله عز وجل
بما قال وان ذلك ليس على
الاسماء الجامعة وانما
على الاسماء والاصناف
الخاصة فقد قطع
بان الله تعالى أصناف
(قال المصنف) وقد قطع
قبل هذا الباب بان
ألبان البقر والغنم
والابل أصناف مختلفة
فلم يسمها التي هي أصل
الابلان بالاختلاف
أولى وقال في الاملاء
على مسائل مالك المهرعة
فاما اختلفت أجناس
الحيتان فلا بأس بعنفها
بعض متفاضلا وكذلك

(١) سقط هنا من
السخ بقبية الاسناد
والمتن وكثيرا ما يقع مثل
هذا في الام وقريب بضم
القاف وفتح الراء على
بناء التصغير وعبد الملك
ابن قريش هو الادمعي
اللقوى الشهير حكى عنه
أنه قال سمع مني مالك
كذا في الخلاصة كتبه

معجمه

بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقى أثماً أيضاً فعليه العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً وجعل الله القتل على الكفار والقتل على القاتل عدواً من رسول الله صلى الله عليه وسلم العقوفون القاتل بالدية أن شاء ولي المقتول وجعل الحد على الزاني (١) فلما أوجب الله عليهم النعمة بمتاعفة العذاب في الآخرة الآن يتوبوا وجعل الحد على الزاني فلما أوجب الله عليهم الحد ودل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها في الدنيا قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلم يختلف الناس في أنهم ما كلما زنيا بعد الحد جلد افكان الحق عليهم في الزنا إلا خرم مثله في الزنا الأول ولو اتبعني أن يفرقا كان في الزنا الآخر والقتل الآخر أولى ولم يطرح فإن قال أفرأيت من طرحه على معنى أنه عمد مأثم فأول ما قتل من الصيد عمد مأثم فكيف حكم عليه فقلت حكم الله تعالى عليه فيه ولو كان كما تقول كان أولى أن لا يعرض له في عمد المأثم فإذا كان الابتداء على أنه عمد مأثم فالثاني مثله فإن قال فهل قال هذا معك أحد غيرك قيل نعم فإن قال فاذكره قلت أخبرنا سعيد بن محمد بن جابر عن حماد بن إبراهيم أنه قال في الحرم يقتل الصيد عمد بالحكم عليه كما قتل فإن قال قائل فاقول الله عز وجل عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه قيل الله أعلم بمعنى ما أراد فأعطاء ابن أبي رباح فيذهب إلى عفا الله عما سلف في الجاهلية ومن عاد في الإسلام بعد التحريم لقتل صيد مرة فينتقم الله منه أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قلت لعطاء في قول الله عز وجل عفا الله عما سلف قال عفا الله عما كان في الجاهلية قلت وقوله ومن عاد فينتقم الله منه قال ومن عاد في الإسلام فينتقم الله منه وعليه في ذلك الكفارة قال وان عمد فعلية الكفارة قلت له هل في العود من حد يعلم قال لا قلت أفترى حقاً على الإمام أن يعاقبه فيه قال لا ذنب أذنبه فيما بينه وبين الله تعالى ويقتدي (قال الشافعي) ولا يعاقبه الإمام فيه لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فذنبه الآن يزعم أنه يأتي ذلك عامداً مستخفاً

(باب أين محل هدى الصيد) قال الشافعي قال الله تعالى هدي بالغ الكعبة (قال الشافعي) فلما كان كل ما أريد به هدى من ملك ابن آدم هدياً كانت الأنعام كلها وكل ما أهدى فهو بركة والله أعلم ولو خفي عن أحد أن هذا هكذا ما أنبى والله أعلم أن يخفى عليه إذا كان الصيد إذا جرى بشئ من النعم لا يجزى فيه إلا أن يجزى بركة فعلم أن مكة أعظم أرض الله تعالى حرمة وأولاً أن تزه عن الدماء لولا ما عقلنا من حكم الله في أنه للسالكين الحاضرين بركة فإذا عقلنا هذا عن الله عز وجل فكان جزاء الصيد بطعام لم يجز والله أعلم إلا بركة وكما عقلنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل وفي موضع فلم يذكر العدل وكانت الشهادات وإن اختلفت تحتهم في أنه يؤخذ بها أكتفينا أنها كلها بالعدل ولم نزع أن الموضع الذي لم يذكر الله عز وجل فيه العدل معقوف عن العدل فيه فلو أطعم في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه وأعادنا لطعام مكة أو غني فهو من مكة لأنه حاضر الحرم ومثل هذا كل ماوجب على محرم بوجه من الوجوه من فدية أذى أو طيب أو لبس أو غيره لا يخالفه في شيء لأن كل من جهة النسب والنسل إلى الحرم ومنافعه للسالكين الحاضرين الحرم (قال) ومن حضر الكعبة حين بلغها الهدى من النعم أو الطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب لانهم إنما أعطوا بحضورها وإن قبل فكان يعطى بعضهم دون بعض أجزاً أن يعطى مسكين الغريب دون أهل مكة ومسكين أهل مكة دون مسكين الغريب وأن يخلط بينهم ولو أئربه أهل مكة لانهم يحرمون الحضور والمقام لكان كانه أسرى إلى القلب والله أعلم فإن قال قائل فهل قال هذا أحد من كثر قوله قيل أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قلت لعطاء فجزاء مثل ما قتل من النعم (٢) هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يريد البيت كفارة ذلك عند البيت أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن عطاء قال له مرة أخرى يتصدق الذي يصيب الصيد بمكة قال الله عز وجل هدي بالغ الكعبة قال فيصدق بمكة (قال الشافعي) يريد عطاء ما وصفت من الطعام والنعم كله هدى والله أعلم

لحوم الطير إذا اختلفت
أجناسها (قال المزني)
وفي ذلك كفاية لما
وصفنا وبالله التوفيق

(باب بيع اللحم
بالحيوان)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم عن
ابن المسيب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع اللحم
بالحيوان وعن ابن
عباس أن جزوراً نحررت
على عهد أبي بكر رضى
الله عنه فجاء رجل بعناق
فقال أعطوني جزراً
بهذه العناق فقال أبو
بكر لا يصلح هذا وكان
القاسم بن محمد وابن

(١) قوله فلما أوجب
الله عليهم إلى قوله فلما
أوجب الله عليهم
الحد ودعه كما في النسخ
وتأمل وحرر كتبه مصححه
(٢) سقط هنا من
جميع النسخ ومن أصل
المسند جملة من لفظ
القرآن وهي قوله تعالى
يحكم به ذوا عدل منكم
هدى بالغ كعبه مصححه

(باب كيف يعدل الصيام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أو عدل ذلك صياما الآية أخبرنا

سعد بن ابن جريح أنه قال لعطاء ما قوله أو عدل ذلك صياما قال إن أصاب ما عدله شاة فصاعدا أقيمت الشاة طعاما ثم جعل مكان كل مديوم ما يصومه قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء وبه أقول وهكذا بدنة إن وجبت وهكذا مدين وجب عليه في قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوما وإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مديوم أو أقل من مدين صام يومين وهكذا كل ما لم يبلغ مديوم صام مكانه يوما أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء هذا المعنى قال الشافعي فإن قال قائل فن أن قلت مكان المديوم صيام يوم وما راد على مديوم لا يبلغ مديوم آخر صوم يوم قلت قلته معقولا وقياسا فإن قال فأن القياس به والمعقول فيه قلت أرأيت إذا لم يكن لمن قتل جرادة أن يدع أن يتصدق بقيمة حاتمة أو لقيمة لانها محرمة بحجزة لا تعطل بقيمة قيمتها ثم جعل فيها قيمتها فإذا بدله أن يصوم هل يجد من الصوم شيئا يجز به أبدا أقل من يوم فإن قال لا قلت فذلك عقلنا أن أقل ما يجب من الصوم يوم وعقلنا وقسنا أن الطلاق إذا كان لا يتبعه فوقع انسان بعض تطليقة لزمته تطليقة وعقلنا أن عدة الامه اذا كانت نصف عدة الحرة فلم تتبعه الحصة نصفين فجعلنا عدةها حيتين

(باب الخلاف في عدل الصيام والطعام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض الناس اذا صام عن جزاء الصيد صام عن كل مديوم واذا أطعم منه في كفارة اليمين أطعم كل مسكين مدين وقال هل رويت في هذا عن أصحابك شيئا وافي قولنا بخالف قولك قلت نعم أخبرنا سعد بن ابن جريح أن مجاهدا كان يقول مكان كل مدين يوما فقال وكيف لم تأخذ بقول مجاهد وأخذت بقول عطاء يطعم المسكين حيث وجب اطعامه مديوم الا في فدية الاذي فقلت يطعمه مدين ولم تقل اذ قلت في فدية الاذي يطعمه مدين في كل موضع قال الشافعي فقلت يجمع بين مسئلتك جواب واحد إن شاء الله قال فاذا كرهه قال الشافعي أصل ما ذهبنا اليه نحن وأنت ومن نسبنا معنا الى الفقه فالفرض عليه في تأدية ما يجب عليه من أن لا يقول الامن حيث يعلم ونعلم أن أحكام الله جل ثناؤه ثم أحكام رسوله من وجهين يجمعهما معا أنهما تعبد ثم في التعبد وجهان فنه تعبد لا أمر أبان الله عز وجل أو رسوله سبه فيه أو في غيره من كتابه أو سنة رسوله فذلك الذي قلناه وبنا لقياس فيما هو في مثل معناه ومنه ما هو تعبد لما أراد الله عز شأنه معاملة وعلمنا حكمه ولم نعرف فيه ما عرفنا مما أبان لنا في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فآذنا بالفرض في القول به والانتفاء اليه ولم نعرف في شيء له معنى فقيس عليه وانما قسنا على ما عرفنا ولم يكن لنا علم الا ما علمنا الله جل ثناؤه فقال هذا كله كما وصفت لم أسمع أحدا من أهل التكليف قال بغيره ففقتي منه على أمر أعرفه فإن أصحابنا يعطون هذه الجملة كما وصفت لا يغادرون منها حرفا وتختلف أقاويلهم اذا فرغوا عليها فقلت فاقبل منهم الصواب واردد عليهم الغفلة قال ان ذلك لا يلزم لي وما يبرأ آدمي رأيت من غفلة طويلة ولكن انصب لما قلت مثالا فقلت أرأيت اذ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة قلنا وقلت قيمتها خمسون دينارا وهو لو كان حيا كانت فيه ألف دينار أو ميتا لم يكن فيه شيء وهو لا يتحول أن يكون ميتا أو حيا فكان مغيب المعنى يحتمل الحياة والموت اذ اجنى عليه فهل قسنا عليه ملة فأورجلا في بيت يمكن فيه الموت والحياة وهما مغيبا المعنى قال لا قلت ولا قسنا عليه شيئا من الدماء قال لا قلت ولم قال لا نتعبد باطاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ولم نعرف سبب ما حكم له به قلت فهكذا قلنا في المصحح على الخفين لا يقاس عليهم اعمامة ولا برقع ولا قفازان قال وهكذا قلنا فيه لان فيه فرض وضوء وخص منه الخفان خاصة فهو تعبد لا يقاس عليه قلت وقسنا نحن وأنت اذ قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الخراج بالضمان أن الخدمة كالخراج قال نعم قلت لا نأمر فأن الخراج حادث في ملك المشتري وضمنه منه ولم تقع عليه صفقة البيع قال نعم وفي هذا

المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان عاجلا وأجلا يعظمون ذلك ولا يرضون فيه (قال) وبهذا أنا أخذ كان اللحم مختلفا أو غير مختلف ولا نعلم أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خالف في ذلك أبابكر وارسال ابن المسيب عندنا حسن (المرئي) اذ لم يثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقياس عندي أنه جائز وذلك أنه كان فصلا بجزور قائم جائزا ولا يجوز ان مذبوحين لانهما

لمن قال هذا (قال الشافعي) فقلت له أرايت الذين يقتاتون الشئ والذين يقتاتون اللبن والذين يقتاتون
الحنظل والذين يقتاتون الخس لا يقتاتون غيرها والذين السعير عندهم أعلى منه بالمدينة بكثير كيف يكفرون
ينبغي في قلوبهم أن يكفروا أقل من كفارة أهل المدينة ويكفرون من الذين وهوبت يقتاتة بعض الناس في
البلد وينبغي إذا كان سعا أهل المدينة أن يخص من سعا أهل البلد أن يكون من يكفر في زمان غلاء السعير
ببلد أقل كفارة من أهل المدينة إن كان انما زعم أن هذا لغلاء سعا أهل المدينة وقبل له دل رأيت من
قراء الله شيا خفف عن أحد أو اختلوا في صلاة أو زكاة أو حاد وغيره (قال الشافعي) قلت فما ينبغي
أن يعارض بقول من قال هذا (قال الشافعي) وزعم زاعم غير قائل هذا أنه قال الطعام حيث شاء المكفر
في الحج والعموم كذلك (قال الشافعي) فقلت له لئن زعمت أن الدم لا يكون إلا نكحة ما ينبغي أن يكون الطعام
الإكحة كما قلت لأنهم ما طعموا قال فما يجتلك في الصوم قلت أذن الله لا تمتنع أن يكون من صومه ثلاث في
الحج وسبعة إذا رجع ولم يكن في الصوم منفعة لمساكين الحرم وكان على بدن الرجل فكان عملا نصبر وقت
في عمله حيث شاء

المستاع (قال الشافعي)
فإذا جعل النبي صلى الله
عليه وسلم الأبارحدا
لما البائع فقد جعل
ما قبله حدا للمالك
المشتري وأقل الأبارحدا
يؤبرش من حاطه وان
قل وان لم يؤبر الى
جنبه فيمكن في معنى
ما أبركه ولو تشقق طلع
انائه أو شئ منه فهو
في معنى ما أبركه وان
كان فيها فاعول لخل بعد
أن تؤبر الاناث فتمرها
للبيع وهي قبل الأبار
وبعد في البيع في معنى
ما لم يختلف فيه من أن
كل ذات حمل من بني
آدم ومن البهائم بيعت
فحملها تباع لها كعضو

(باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ومن قتله منكم
معتدا فجزا - مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة الى قوله صياما فكان المصيب
مأمورا بأن يفديه رقبته من النعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما فاحتل أن يكون جعل له
الخيار بأن يفندي بأي ذلك شاء ولا يكون له أن يخرج من واحد منها وكان هذا أظهر معانيه وأظهرها
الاولى بالآية وقد يحتمل أن يكون أمر يهدي أن وجدته فان لم يجده فطعام فان لم يجده فصوم كما أمر في التمتع
وكما أمر في الظهار والمعنى الاول أشبه بهما وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة بأن يكفر
بأي الكفارات شاء في فدية الأذى وجعل الله تعالى الى المولى أي في أو يطلق وان احتل الوجه الآخر فان
قال قائل فهل قال ما ذهبت اليه غيرك قيل نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال هديا بالغ
الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما قال عطاء فان أصاب انسان نعمة كان عليه أن
كان ذاسرا أن يهدي جزوا أو عدلها طعاما أو عدلها صياما أيتهن شاء من أجل قول الله عز وجل فجزا
كذا وكذا وكل شئ في القرآن أو أوقلي اختر منه صاحبه ما شاء قال ابن جريج فقلت لعطاء أرايت أن
قدر على الطعام ألا يقدر على عدل الصيد الذي أصاب قال ترخص الله عسى أن يكون عنده طعام وليس
عنده عن الجزور وهي الرخصة (قال الشافعي) إذا جعنا الله ذلك كان له أن يفعل أية شاء وان كان قادرا
على اليسير معه والاختيار والاحتياط له أن يفديه بنعم فان لم يجد فطعام وأن لا يصوم إلا بعد الاعواز منها
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله عز وجل ففدية من صيام أو صدقة أو نسئله
أيتهن شاء أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كل شئ في القرآن أو أو أية شاء قال ابن
جرير الا في قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله فليس بخير فيها (قال الشافعي) وكما قال ابن جريج
وعمر في المحارب وغيره في هذه المسئلة أقول قيل للشافعي فهل قال أحد ليس هو بالخيار فقال نعم أخبرنا
سعيد بن جريج عن الحسن بن مسلم قال من أصاب من الصيد ما يبلغ فيه شاء فذلك الذي قال الله فجزا
مثل ما قتل من النعم وأما أو كفارة طعام مساكين فذلك الذي لا يبلغ أن يكون فيه هدي العصفور يقتل فلا
يكون فيه هدي قال أو عدل ذلك صياما عدل النعمة وعدل العصفور قال ابن جريج فذكر ذلك لعطاء
فقال عطاء كل شئ في القرآن أو أوقلي اختر منه صاحبه ما شاء (قال الشافعي) ويقول عطاء في هذا أقول قال
الله عز وجل في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما وقال جل ثناؤه فمن
كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسئله وروى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال لكعب بن عجرة أي ذلك فعلت أجزأك (قال الشافعي) ووجدتهم ما غافدية من شئ أنيت قد

منع المحرم من إقامته الأول الصيد والثاني الشعر (قال الشافعي) فكل ما أفاته المحرم سواءهما مما نهى عن إقامته فعليه جزاؤه وهو بالخيار بين أن يفديه من النعم أو الطعام أو الصوم أي ذلك شاء فعل كان واجدا أو غير واجد قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام الالية (قال الشافعي) فكان التمتع بالعمرة إلى الحج ليس بإفاته شيء جعل الله عز وجل فيه الهدى فما فعل المحرم من فعل يجب عليه فيه الفدية وكان ذلك الفعل ليس بإفاته شيء فعليه أن يفديه من النعم إن بلغ النعم وليس له أن يفديه بغير النعم وهو يجد النعم وذلك مثل طيب ما تطيب به أو لبس ما لبس له لبسه أو جامع أو نال من امرأته أو تركه من نسكه أو ما في معنى هذا (قال الشافعي) فإن قال فسامعني قول الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فلت الله أعلم أما الظاهر فإنه مأذون بحلاق الشعر للرض والأذى في الرأس وإن لم يعرض فإذا جعلت عليه في موضع الفدية النعم فقلت لا يجوز إلا من النعم ما كانت موجودة فأعوز المفتدى من النعم لحاجة أو انقطاع من النعم فكان يقدر على طعام قوم الذي وجب عليه دراهم والدراهم طعاما ثم تصدق بالطعام على كل مسكين عد وإن أعوز من الطعام صام عن كل مديوما فإن قال قائل فإذا قسمته على هذه المتعة فكيف لم تقل فيه ما قلت في التمتع قيل له إن شاء الله قسمته عليه في أنه جامع في أنه فعل لإفاته وقررت بينه وبينه أنه يختلف فيكون بدنة على قدر عظم ما أصاب وشأه دون ذلك فلما كان ينتقل فيقل ويكثر بقدر عظم ما أصاب فارق في هذا المعنى هدى المتعة الذي لا يكون على أحدا إذا وجدته أقل ولا أكثر منه وإن زاد عليه كان متطوعا (قال الشافعي) فصبرنا بالطعام والصوم إلى المعنى المعقول في القرآن من كفارة المظاھر والقتل والمصيب أهل في شهر رمضان ومن هذا ترك البيوتة بغير ترك المزدلفة والخروج قبل أن تغيب الشمس من عرفة وترك الجاروما أشبهه

(الاعواز من هدى المتعة ووقته) قال الشافعي قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى إلى قوله عشرة كاملة (قال الشافعي) فدل الكتاب على أن يصوم في الحج وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجب به الصوم ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج لاقبله في شهر الحج ولا غيرها (قال الشافعي) فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فإن أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هديا وأن يكون آخر ماله من الأيام في آخر صيامه الثلاث يوم عرفة وذلك أنه يخرج من الغد من يوم عرفة من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم النحر وهكذا روى عن عائشة وابن عمر أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في التمتع إذا لم يجد هديا لم يصم قبل يوم عرفة فليصم أيام منى أخبرنا إبراهيم بن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك (قال الشافعي) وبهذا نقول وهو معنى ما قلنا والله أعلم ويشبه القرآن (قال الشافعي) واختلف عطاء وعمرون دينار في وجوب صوم التمتع أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلا بالحج وقال عمرو بن دينار إذا أهل بالحج وجب عليه الصوم (قال الشافعي) ويقول عمرو بن دينار نقول وهو أشبه بالقرآن ثم أخبر عن عائشة وابن عمر (قال الشافعي) فإذا أهل بالحج ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم ففها قولان أحدهما أن عليه دم المتعة لأنه دين عليه لأنه لم يصم ولا يجوز أن يصام عنه وهذا قول يحمّل والقول الثاني لا دم عليه ولا صوم لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم فإن كان بقي مديمتكه أن يصوم فيها ففرض صدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمدا احتطة لأن السبعة لا يجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله ولورجع إلى أهله ثم مات لم يصم الثلاثة ولا السبع تصدق عنه في الثلاثة وما أمكنه صومه من السبع فتركه يوما كان ذلك أو أكثر وهذا قول يصح قياسا ومعقولا والله أعلم (قال الشافعي) في صوم التمتع أيام منى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام منى ولا نجد السبيل إلى أن يكون النهي خاصا إذا لم يكن

منه لأنه لم يزايلها فإن بيعت بعد أن ولدت فالولد للبائع إلا أن يشترط المبتاع والكسوف إذا بيع أصله كالخيل إذا خرج جوزه ولم يتشقق فهو لا يشتري وإذا تشقق فهو للبائع (قال) ويخالف الثمار من الاعناب وغيرها الخلف فتكون كل ثمرة خرجت بارزة وترى في أول ما تخرج كما ترى في آخره فهو في معنى ثمر الخلف بارز من الطلع فإذا باع شجرة امترا فهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع لأن الثمر فارق أن يكون مستودعا في الشجرة كما يكون

عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة بان تهميه اعماء على ما لا يلزم من الصوم وقد يجوز أن يكون من قال يصوم الممتنع أيام منى ذهب عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها فلا يرى أن يصوم أيام منى وقد كنت أراؤه وأسأل الله التوفيق (قال الشافعي) ووجدت أيام منى خارجا من الحج فيحمل به إذا طاف بالبيت النساء فلم يجز أن أقول غدا في الحج وهو خارج منه وإن بقي عليه بعض عمله فإن قال قائل فهل يحتمل أن يسان أن يكون في الحج نيل نعم يحتله اللسان ما بقي عليه من الحج بشئ احتملا لا مستكرا بما لا يطاعه ولا حاز هذا جازا إذ لم يطف الطواف الذي يحتمل به من جهة النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج (قال) ولو جاز أن يصوم أيام منى جاز فيه يوم النحر لأنه منهى عن صومه وصومها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها مرة كنهيه عن صوم يوم النحر مرة وحرارا

(باب الحلال التي يكون المرء فيها معوزا بما لم يمتنع من فدية) قال الشافعي إذا حج الرجل وقد وجبت عليه بدته فليس له أن يخرج منها إذا كان قادرا عليها فإن قدر على الهدى لم يطعم وإن لم يقدر على الهدى أطعم ولا يكون الطعام والهدى إلا بركة وإن لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء ولو صام في فوره ذلك كان أحب إلى أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صيام المقتدى ما بلغني في ذلك شئ وإنى لأحب أن يصنع في فوره ذلك أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال كان مجاهدا يقول فدية من صيام أو صدقة أو نكاح في حجة ذلك أو عمرته أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن سليمان بن موسى قال في المقتدى بلغني أنه فيما بين أن صنع الذي وجبت عليه فيه الفدية وبين أن يحل أن كان حاجا أن ينحصر وإن كان معتبرا أن يطوف (قال الشافعي) وهذا إن شاء الله هكذا فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قيل إن كانت الفدية شيا واجبت الحج وعمره فأحب إلى أن يقتدى في الحج والعمره وذلك إن اصلاح كل عمل فيه كما يكون اصلاح الصلاة فيها وإن كان هذا يفارق الصلاة بأن الفدية غير الحج واصلح الصلاة من الصلاة فالاختيار فيه ما وصفت وقد روى أن ابن عباس أمر رجلا يصوم ولا يقتدى وقد رله نفقته فكانه لولا أنه رأى الصوم يجزيه في سفره لسله عن يسره ولقال آخر هذا حتى نصير إلى مالك إن كنت موسرا (قال الشافعي) فأنظر إلى حال من وجبت عليه الفدية في حج أو عمره في ذلك الحج والعمره فإن كان واجدا للفدية التي لا يجزيه إذا كان واجدا غيرها جعلتها عليه لا يخرج له منها فإذا جعلتها عليه فلم يقتد حتى أعوز كان دينه عليه حتى يؤديه متى قدر عليه وأحب إلى أن يصوم احتياطا لا إيجابا ثم إذا وجد أهدي (قال الشافعي) وإذا كان غير قادر تصدق فإن لم يقدر صام فإن صام يوما أو أكثر ثم أيسر في سفره أو بعده فليس عليه أن يهدي وإن فعل فحسن (قال) وإن كان معوزا حين وجبت فلم يتصدق ولم يصم حتى أيسر أهدي ولا بدله لأنه مبتدئ شيا فلا يبتدئ صدقة ولا صوما وهو يجدها (قال) وإن رجع إلى بلده وهو معوز في سفره ولم يقتد حتى أيسر ثم أعوز كان عليه هدي لا بدله لأنه لم يخرج من الهدى إلى غيره حتى أيسر فلا بد من هدي وأحب إلى أن يصوم احتياطا لا واجبا وإذا جعلت الهدى عليه دين فاسأله بعث به من بلده أو اشتري له بركة فخر عنه لا يجزي عنه حتى يذبح بركة ويتصدق به وكذلك الطعام وأما الصوم فيقضيه حيث شاء إذا أخره عن سفره وهكذا كل واجب عليه من أي وجه كان من دم أو طعام لا يجزيه إلا بركة

(فدية النعام) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله تعالى عنهم قالوا في النعامة يقتلها الحرم بدنه من الإبل (قال الشافعي) هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثر من لقيت فبقولهم إن في النعامة بدنة بالقياس قلنا في النعامة بدنة لا بهذا فإذا أصاب الحرم نعامه فقهها بدنة أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء (١) فكانت ذات جنين حين سميتها أنها جزاء النعامة ثم ولدت فأت ولدها قبل أن يبلغ محله أغرمه

الحمل مستودع في الامة ومعقول إذا كانت الثمرة لبائع أن على المشتري تركها في شجرها إلى أن تبلغ الجدا أو القطاف أو اللقاط في النحر فإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تخلية البائع وما يكفي من السقي واعماله من الماء ما فيه صلاح ثمرة فإذا كانت الشجرة مما تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم يخرج منها قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غير خافان تميز فللبائع الثمرة الخارجة ولا يشتري الحادته وإن كان لا يميز فقهها قولان أحدهما

(١) قوله فكانت ذات الخ هكذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ وأصل الكلام فإن كانت الخ الآن يكون بقية حديث فليحرق كتبه

مصححه

قال لا قلت فابتعتها ومعها ولدها فأهديتها فقلت ولدها قبل أن يبلغ محله أغرمه قال لا (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عطاء يرى في النعمة بدنة وبقوله يقول في البدنة والجنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجب جنينهما معها فيخرج معهما ونقول في كل صيد يصاد ذات جنين ففيه مثله ذات جنين

(باب بيض النعمة يصيبه المحرم) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال إن أصيب بيض نعمة وأنت لا تدري غرمتها أعظم بذلك حرمت الله تعالى (قال الشافعي) وبهذا نقول لأن بيضة من الصيد جزء منها لأنها تكون صيداً ولا أعلم في هذا مخالفاً ممن حفظت عنه ممن لقيت وقول عطاء هذا يدل على أن البيضة تعرم وإن الجاهل يعرم لأن هذا اتلاف قياساً على قتل الخطأ وبهذا نقول (قال الشافعي) وفي بيض النعام قيمته (١) لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارج عماله مثل من النعم وداخل قيمته من الطير مثل الجرادة وغيرهما قياساً على الجرادة فإن فيها قيمتها فقلت للشافعي فهل تروى فيها شيئاً عالياً قال أما شيء يثبت مثله فلا فقلت فها هو فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم قيمتها أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم صوم يوم أو أطعام مسكين أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله فقلت للشافعي أفرأيت إن كان في بيضة النعمة فرخ فقال لي كل ما أصاب المحرم مما لا مثله من النعم ولا أرفيه من الطائر فعليه فيه قيمته بالموضع الذي أصابه فيه وتقومه عليه كما تقوم له لو أصابه وهو لا نسان فتقوم البيضة لا فرخ فيها قيمة بيضة لا فرخ فيها والبيضة فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لا فرخ فيها قلت فإن كانت البيضة فاسدة قال تقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتتصدق بقيمتها وإن لم يكن لها قيمة فلا شيء عليك فيها قلت للشافعي أفيأكلها المحرم قال لا لأنها من الصيد وقد يكون منها صيد قلت للشافعي فالصيد تمتنع وهو غير تمتنع (قال الشافعي) وقد يكون من الصيد ما يكون مقصوداً وصغيراً فيكون غير تمتنع والمحرم يجزئه إذا أصابه فقلت إن ذلك قد كان تمتعاً أو يؤل إلى الامتناع قال وقد تؤل البيضة إلى أن يكون منها فرخ ثم يؤل إلى أن يتمتع

(الخلاص في بيض النعام) فقلت للشافعي أحالفك أحد في بيض النعمة قال نعم قلت قال ماذا قال قال قوم إذا كان في النعمة بدنة فتحمل على البدنة وروى هذا عن علي رضي الله عنه من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله ولذلك تركناه وبأن من وجب عليه شيء لم يجزعه بغيره يكون ولا يكون وانما يجزئه بقائم قلت للشافعي فهل خالف غيرك قال نعم رجل كان سمع هذا القول فأخذ يذبح عليه قلت وما قال فيه قال عليه عشرة قيمته أمه كما يكون في جنين الأمة عشرة قيمته الأمة قلت أفرأيت لهذا وجهاً قال لا البيضة إن كانت جنيناً كان لم يصنع شيئاً من قبل أمه أمزيلة لا معها فحكمها حكم نفسها والجنين لو خرج من أمه ثم قتلته إنسان وهو حي كانت فيه قيمة نفسه ولو خرج ميتاً فقطعه إنسان لم يكن عليه شيء فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي فقد فرق بينهما وما البيضة والجنين انما حكم البيضة حكم نفسها فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم الآن يحكم فيها بقيمتها (قال الشافعي) ولقد قال لي قائل ما في هذه البيضة شيء لأنها مأكولة غير حيوان والمحرم أكلها ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم

(باب بقر الوحش وحمار الوحش (١) والتيسل والوعل) قلت للشافعي أ رأيت المحرم يصيب بقر الوحش أو حمار الوحش فقال في كل واحد منهما بقره فقلت للشافعي ومن أين أخذت هذا فقال قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزأه مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على منظره البدن فلم يجز فيه إلا أن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب

لا يجوز البيع الآن

يسلمه البائع الثمرة كلها

فيكون قد زاد حقه

أو تركه المشتري للبائع

فيغفوه عن حقه

والقول الثاني أن البيع

مفسوخ وكذلك قال

في هذا الكتاب وفي الأملاء

على مسائل مالك

مفسوخ وهكذا قال

في بيع الباذنجان في

في شجرة والخربز وهكذا

قال فيمن باع قرطاحه

عند بلوغ الجزأ فتركه

المشتري حتى زاد كان

البائع بالخيار في أن يدع

له الفضل الذي له بلا

ثمن أو ينقض البيع

كلوا باعه حنطة فأنشأت

عليها حنطة فله الخيار

في أن يسلم له الزيادة أو

يفسخ لاختلاط ما باع

بما لم يبيع (قال المزني)

هذا عندني أشبه بمنزله

إذا لم يكن قبض لأن

(١) قوله لأنه كذا في

جميع النسخ ولعل هذه

الكلمة من زيادة

الناسخ فإن التعليل هنا

ليس له معنى يظهر

(٢) التيسل بفتح

المثناة والمثناة الفوقية

بينهما مشاة تحتية هو

الذكر المسنن من

الوعول كذا في كتب

اللغة كسبه محتجج

اتسليم عليه فممن
بنتن مادام في يد
ولا يكذب ما ناسيل
له اليه (والمرتضى)
قات اما اذا كان بعد
القبض لم يشر البيع
شيئا فاما وهذا المختلة
لهما براضيان فيه بما
شا اذ كل واحد منهما
يقول لا ادري مالي فيه
وان تداعيا فقول قول
الذي كانت الفرصة في

الخصم ذرايما وزال الشك رفع الى الكباش واذا لم يزالكبش رفع الى بقرة فاذا جاوز البقرة رفع الى بنة ولا يجوز
من تميز يد من دواب الصيد بنة واذا كان اصغر من شاة بنة او جذعة خضر الى اصغر منها في كذا
التر في دواب الصيد اخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في بقرة الرحش بقرة وفي سائر الرحش
بقرة وفي (١) الاروى بقرة اخبرنا سعيد بن اسرايل عن أبي اسحق انه مداني عن اخيه عن ابن جريج عن ابن عباس
عن ابن عباس انه قال في بقرة الرحش بقرة وفي الابل بقرة (قال الشافعي) وبهذا نقول (قال الشافعي)
والاروى دون البقرة المستة وقرق الكباش وفيه (٢) عضب ذكرا وانثى أي ذكرا شاء فداه (قال
الشافعي) وان قتل جوار وحش صغيرا أو ثيتلا صغيرا فداه ببقرة صغيرة أو بقرة من البقر حتى يجعل فيه مالا يفوته وهكذا
بالانثى (قال) واذا أصاب أرؤى صغيرة خففتها الى أصغر منه من البقر حتى يجعل فيه مالا يفوته وهكذا
مافدى من دواب الصيد (قال الشافعي) ان كان ما أصيب من الصيد بقرة (٣) رقيب فضر بها فانكفت
ساق بطن اخفافا فداها بما يقره وولد بقرة مملو ودهكذا اخذ في كل ذات جل من الدواب (قال الشافعي)
وان خرج ميتا ومات أمه فأراد فداءه طعاما يقوم الحساب منه ما خضبا غله من النعم ما خصا ويقوم عن ذلك
المثل من النعم طعاما

(باب الضبع) اخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قضى في الضبع كبش (قال الشافعي) وهذا قول من حفظ عنه من مفتي المكيين (قال الشافعي)
في سفار الضبع سفار الضأن وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله
عنه يقول في الضبع كبش حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عكرمة
مولي ابن عباس قال أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبعاصدا رضى فيها كبشا (قال الشافعي) وهذا
حديث لا يثبت مثله لا انفرد وانما ذكرناه لأن مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عبد الله بن عيينة
عمر بن ابن أبي عمار قال ابن أبي عمار سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيد هي قال نعم قلت أتوكل
قال نعم قلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي) وفي هذا بيان أنه انما يفدى
ما يؤكل من الصيد دون ما لا يؤكل أخبرنا سفيان بن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه قال الضبع صيد وفيها كبش اذا أصابها الحرم

(باب في الغزال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي
الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الغزال بعنر (قال الشافعي) وبهذا نقول والغزال لا يفوت
العنر أخبرنا سعيد بن اسرايل بن يونس عن أبي اسحق عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال
في الظبي تيس أعقر أو شاة مسنة (قال الشافعي) يفدى الذكران بالذكور والاناث بالاناث انما أصيب
والاناث في هذا كله أحب الى أن يفدى به الا أن يكون يصغر عن بدن المقتول فيفدى الذكور ويفدى بالانثى
يلحق بأبدانهم ما أخبرنا سعيد بن سالم عن اسرايل بن يونس عن سماعة عن عكرمة أن رجلا بالظائف
أصاب ظبيا وهو محرم فأتى عليا فقال أحد كبشا أو قال تيسا من الغنم قال سعيد ولا أراه الا قال تيسا (قال
الشافعي) وبهذا أخذ لما وصفت قبله مما يثبت فأما هذا فلا يثبت أهل الحديث أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الغزال شاة

(باب الارنب) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بعنق أخبرنا سعيد بن سالم عن اسرايل بن يونس عن أبي اسحق عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس أنه
قال في الارنب شاة أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن مجاهد قال في الارنب شاة (قال الشافعي) الصغيرة
والكبيرة من الغنم يقع عليها اسم شاة فان كان عطاء ومجاهد أرادا صغيرة فكذلك نقول ولو كانا أرادا مسنة

(١) الاروى بفتح
الاول والثالث ينسأ
ساكن اسم جمع واحده
أروية بضم فسكون
فكسروهي الانثى من
الوعول وفي المصباح
أن الاروى تيس الجبل
البري والابل بضم
الهمزة وكسر هاء فتح
الياء المشددة وبفتح الهمزة
مع كسر الياء الذكور
من الوعول
(٢) العضب بفتح
فسكون ولد البقرة اذا
طلع قرنه وذلك بعد ما يأتي
عليه حول كذا في كتب
اللغة

(٢) رقيب هو كذلك
في النسخ ولم تنق على
هذا اللفظ بمعنى يناسب
ما هنا فحرره كتبه
مصححه

خالفتناهما وقتلنا قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وماروى عن ابن عباس من أن فيها عتاقا ودون المسنة وكان أشبه بمعنى كتاب الله تعالى وقد روى عن عطاء ما يشبه قوله ما أخبرنا سعيد بن سالم عن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الارنب عتاق أو جمل

(باب في الربوع) أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الربوع بجفرة أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أخبرنا سعيد بن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الربوع جفرة (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ

(باب الثعلب) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه كان يقول في الثعلب شاة أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن عباس بن عبد الله بن معبد أنه كان يقول في الثعلب شاة

(باب الضب) أخبرنا ابن عينة عن مخارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا نجاجا فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضبا فقهر ظهره فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال له عمر أحكم فيه يا أربد فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرت أن تحكم فيه ولم أمرك أن تزيين فقال أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك نقول وان كان أراد مسنة خالفنا ودوننا بقول عمر فيه وكان أشبه بالقرآن

(باب الوبر) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال في الوبر ان كان يؤكل شاة (قال الشافعي) قول عطاء ان كان يؤكل يدل على أنه انما يقضى ما يؤكل (قال الشافعي) فان كانت العرب تأكل الوبر ففيه جفرة وليس بأكثر من جفرة بدنا أخبرنا سعيد أن مجاهدا قال في الوبر شاة

(باب أم حبين) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان قضى في أم حبين بحملان من الغنم (قال الشافعي) يعني حملا (قال الشافعي) ان كانت العرب تأكلها فهي كالأرنب عن عثمان يقضى فيها بولد شاة حمل أو مثله من المعز مما لا يفوته

(باب دواب الصيد التي لم تسم) قال الشافعي رحمه الله تعالى كل دابة من الصيد المأكول سميها ففداؤها على ما ذكرنا وكل دابة من دواب الصيد المأكول لم نسمها ففداؤها قياسا على ما سميها ففداؤها منها لا يختلف فيها صغر عن الشاة منها أولاد الغنم يرفع في أولاد الغنم بقدر ارتفاع الصيد حتى يكون الصيد مجزيا مثل بدنه من أولاد الغنم أو أكبر بدنا منه شيئا ولا يجزى دابة من الصيد الا من النعم والنعم الابل والبقر والغنم (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت والعرب تقول للابل الانعام والبقر البقر والغنم الغنم قيل هذا كتاب الله تعالى كما وصفت فاذا جمعتم اقلت نعماء كلها وأصفت الادنى منها الى الاعلى وهذا معروف عند أهل العلم بها وقد قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام الا ما ينهى عليكم فلا أعلم مخالفا أنه عنى الابل والبقر (١) والغنم والضأن وهي الازواج الثمانية قال الله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل آذكرين حرم أم الاثنين الآية وقال ومن الابل اثنين ومن البقر اثنين فهي بهيمة الانعام وهي الازواج الثمانية وهي الانسية التي منها الضحايا والبدن التي يذبح المحرم ولا يكون ذلك من غيرها من الوحش

(فدية الطائر بصيبه المحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى قوله فجزاء مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) وقول الله عز وجل مثل ما قتل من النعم يدل على أنه لا يكون المثل من النعم الا فيما له مثل منه والمثل لدواب الصيد لان النعم دواب وراع في الارض والدواب

يديه والاخر مدع عليه
(قال الشافعي) وكل
أرض يبعث فلامشترى
جميع ما فيها من بناء
وأصل والأصل ماله
ثمرة بعد ثمرة من كل شجر
ثم وزرع ممتزجان
كان فيها زرع فهو للبايع
يترك حتى يحصد وان
كان زراعا يحجز مزارعا
فللبايع جرة واحدة وما
بقي فلكا لاصل وان كان
فيها حب قد بذره
فالمشترى بالخيار ان أحب
نقص البيع أو ترك
البذر حتى يبلغ فيحصد
وان كانت فيها حجارة
مستودعة فعلى البائع
نقلها وتسوية الارض
على حالها لا يتركها

(١) قوله والغنم
والضأن كذا في النسخ
ولعل هنا تحريفان
الساخ أو سقطا فليجرد
كتبه معجده

من الصيد كهي في الرنوع في الارض وأنهادواب مواش لا طوائر وأن أباد انهما تكون مثل أبدان النعم
ومقار بذلها وليس شيء من الطير يوافق خلق الدواب في حال ولا معانيها معانيها فان قال قائل فكيف
تغذى الطائر ولا مثل له من النعم قيل فديته بالاستدلال بالكاتب ثم الآثار ثم القياس والمعتول فان قال
فان الاستدلال بالكاتب قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ولا سبابة وحرمة
عليكم صيد البر ما دمتم حرما فدخل الصيد المأكول كله في التحريم ووجدت الله عز وجل أمر فيما له مثل
منه أن يفدى عنه لما كان الطائر لا مثل له من النعم وكان محرما ووجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقضي بقضاء في الزرع يضمه والمسلمون يقضون فيما كان محرما أن يتلف بقيته ففقت في الصيد من
الطائر بقيته بأنه محرمة في الكتاب وقياسا على السنة والاجماع وجعلت ثلث القيمة لمن جعل الله له المثل من
الصيد المحرم المقتضى بجزائه لانهم محرمان معالما لهما أمر بوضع المبدل منهما فبين بحضرة الكعبة من
المساكين ولا أرى في الطائر القيمة بالآثار والقياس فيما أذكره ان شاء الله تعالى

(فدية الحمام) أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الداري
عن طلحة بن أبي حفصة عن نافع بن عبد الحارث قال قدم عمر بن الخطاب مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة
وأراد أن يستقرب منها الرواح إلى المسجد فالتقى رداءه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام
فأطاره فانهز به حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان فقال أحكما علي في شيء صنعته
اليوم اني دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الرواح إلى المسجد فألقيت ردائي على هذا الواقف
فوقع عليه طير من هذا الحمام فنشيت أن يلطخه بسلحه فأطرنه عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فانهز به
حية فقتلته فوجدت في نفسي أني أطرنه من منزلة كان فيها أمثالي موقعة كان فيها حقه فقلت لعثمان
كيف ترى في عز ثنية عفره فحكهم علي أمير المؤمنين قال اني أرى ذلك فأمر به عمر أخبرنا سعيد عن ابن
جرير عن عطاء أن عثمان بن عبيد الله بن جندب قتل ابن له جامة فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن
عباس اني جيت شاة فتصدق بها قال ابن جرير فقلت لعطاء أمن حمام مكة قال نعم (قال الشافعي) ففي قول
ابن عباس دلالتان احدهما ان في حمام مكة شاة والاخرى أنه يتصدق بالفداء على المساكين واذا
قال يتصدق به فانما يعني كاله لا بعضه أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وأخبرنا سعيد عن
ابن جرير عن عطاء في الجامة شاة أخبرنا سعيد عن ابن جرير قال قال مجاهد أمر عمر بن الخطاب بحمامة
فأطيرت فوقعت على المروقة فأخذتها حية فجعل فيها شاة (قال الشافعي) من أصاب من حمام مكة بمكة
جامة ففيها شاة اتباعا لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وعاصم بن عمرو وعطاء
وابن المسيب لقياسا

(في الجراد) أخبرنا سعيد عن ابن جرير عن يوسف بن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه
أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الاحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى اذا كانوا بعض الطريق
وكعب على نار يهطلى مرتين رجل من جرادة فأخذ جرادة من فلهما ونسي احرامه ثم ذكر احرامه فألقاهما
فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر بن الخطاب ودخلت معهم فقصد كعب قصة الجرادة على عمر فقال
عمر (١) من بذلك أمرأ يا كعب قال نعم قال ان خير تحب الجرادة قال ما جعلت في نفسك قال درهمين
قال بخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة
منها احرام معاذ وكعب وغيرهم من بيت المقدس وهو راء الميقات بكثير وفيه أن كعب قتل الجرادة حين
أخذها بلا ذكاة وهذا كذا قد قصص على عمر فلم ينكره وقول عمر درهمان خير من مائة جرادة انك تطوعت
بما ليس عليك فافعله متطوعا أخبرنا سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج قال سمعت القاسم بن محمد يقول

حفرنا ولي كان غرس
عليه شجرة فان كانت
تضر بعمر وق الشجر
فالمشترى الخيار وان
كانت لا تضر بها ويفرنا
اذا أراد قلعها قيل للبايع
أنت بالخيار ان سلمتها
فالباع جائز وان أبيت
قيل للمشتري أنت بالخيار
في الرد أو يقلعه ويكون
عليه قيمة ما أفسد
عليك

(باب لا يجوز بيع الثمر
حتى يبدو صلاحه)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن جندب عن أنس
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع
الثمار حتى ترهى قيل
يا رسول الله وما ترهى

(١) قوله من بذلك أمرأ
يا كعب كذا في بعض
النسخ وفي بعضها من
بذلك لعلك بذلك يا كعب
وحرر الرواية فان العبارة
هنا لا تخلو من تحريف
ولا يلائم معها قوله بعد
قال نعم وقوله قال ان
جدير في بعض نسخ
المستند قال ابن حصين
ان جيرا الخ كتبه محتمل

كنت جالساً عند عبد الله بن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال فيها قبضة من طعام ولناخذن بقبضة جرادات ولكن ولو وهذا يدل على أنه انما رأى عليه قيمة الجرادة وأمره بالاحتياط وفي الجرادة قيمته في الموضوع الذي يصيبها فيه كان غمراً وأقل أو أكثر وهذا مذهب القوم والله أعلم ووجدت مذهب عمرو بن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها قيمتها ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من النعم بلا قيمة لأن الضيع لا يسوى كبشا والغزال قديسوى غنزا ولا يسوى غنزا والبريوع لا يسوى جفرة والارنب لا يسوى عناقا فلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الابدان لا القيم لما وصفت ولانهم حكموا في بلدان مختلفة وأزمان شتى ولو حكموا بالقيم لاختلفت أحكامهم لاختلاف البلدان والازمان واقوالوا فيه قيمته كما قالوا في الجرادة ووجدت مذهبهم مجتمعة على الفرق بين الحكم في الدواب والطائر لما وصفت من أن في الدواب مثلاً من النعم وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيما دون الحمام (قال الشافعي) ثم وجدت مذهبهم تفرق بين الحمام وبين الجرادة لأن العلم يحيط أن ليس يسوى حمام مكة شاة وإذا كان هذا هكذا فأنما فيه اتباعهم لانا لا توسع في خلافهم الا الى مثلهم ولم نعلم مثلهم خالفهم والفرق بين حمام مكة وما دونه من صيد الطير يقتله الحرم لا يجوز فيه الا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأعلامه ثمانية الذي كانت تواف في منازلهم وترأه أعقل الطائر وأجعله للهداية بحيث يؤولف وسرعة الالفة وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسنهم هديرها وأنهم كانوا يستمعون بها لأصواتها ولقهاؤها هديرها وفراخها وكانت مع هذا كولة ولم يكن شيء من مأ كول الطائر ينفع به عندها الا أن يؤكل فيقال كل شيء من الطائر سمته العرب حمامة فقيه شاة وذلك الحمام نفسه والحمام والقمارى والدبابى والفواخت وكل ما وقع العرب عليه اسم حمامة (قال الشافعي) وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر اس الطائر أي يعقل عقل الناس وذ كرت العرب الحمام في أشعارها

وقال الهذلي وذ كرتى بكأى على تليد * حمامة ان تجاوبت الحماما

وقال الشاعر أحن اذا حمامة بطن وج * تغنت فوق مرقة حنينا

وقال جرير انى تذ كرتى الزبير حمامة * تدعو بعد فرامتين هديلا

قال الربيع وقال الشاعر

وقفت على الرسم المحيل فهاجنى * بكاء حمامات على الرسم وقع

(قال الشافعي) مع شعر كثير قالوه فيه انه ذهبوا فيه الى ما وصفت من أن أصواتها غناء وبكاء معقول عندهم وليس ذلك في شيء من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام (قال الشافعي) فيقال فيما وقع عليه اسم الحمام من الطائر فيه شاة لهذا الفرق باتباع الخبر عن سميت في حمام مكة ولا أحسبه يذهب فيه مذهب أشبه بالفقه من هذا المذهب ومن ذهب هذا المذهب انبغى أن يقول ما لم يقع عليه اسم حمامة مما دونها وفوقها ففيه قيمته في الموضوع الذي يصاب فيه

(الخلاف في حمام مكة) قال الشافعي وقد ذهب ذاهب الى أن في حمام مكة شاة وما سواه من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته (قال الشافعي) ويدخل على الذى قال في حمام مكة شاة ان كان انما جعله الحرمه الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجا من الحرم وفي غير احرام شاة (قال الشافعي) ولا شيء في حمام مكة اذا قتل خارجا من الحرم غير محرم وإذا كان هذا مذهبنا ومذهب فليس الحمام مكة الا ما للحمام غير مكة وان كان ذهب الى أنه جمع أنه في الحرم ومن حمام مكة انبغى أن يقول هذا في كل صيد غيره قتل في الحرم (قال الشافعي) ومذهبنا ومذهب أن الصيد يقتله الحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله الحرم المفرد والمعتبر خارجا من الحرم وما قال من هذا قول اذا كشف لم يكن له وجه ولا يصح

قال حتى تحمرو روى

عنه صلى الله عليه وسلم

ابن عمر حتى يبدو

صلاحها وروى غيره

حتى تنجو من العاهة

(قال) فبهذا تأخذ وفي

قوله صلى الله عليه وسلم

اذ منع الله جبل وعز

الثمرة فبم يأخذ أحدكم

مال أخيه دلالة على أنه

انما نهى صلى الله عليه

وسلم عن بيع الثمرة التي

تترك حتى تبلغ غاية ابانها

لأنه نهى عما يقطع

منها وذلك ان ما يقطع

منها لا آفة تأتي عليه تمنعه

انما منع ما يترك مدة

يكون في مثلها الآفة

كالبلع وكل ما دون البسر

أن يقول في حمام الحرم فيه شاة ولا يكون في غير حمام الحرم شاة إذا كان قوله أن حمام الحرم إذا أصيب خارجا منه في غير أحرام فلا شيء فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أنه قال أن أصاب الحرم حمامة خارجا من الحرم فعليه درهم وإن أصاب من حمام الحرم في الحرم فعليه شاة (قال الشافعي) وهذا وجه من القول الذي حكيت قبله وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في حمام مكة إذا أصيب خارجا من الحرم وفي غير أحرام فدية ولا أحسبه يقول هذا ولا أعلم أحدا يقولوه وقد ذهب عطاء في صيد الطير مذهبنا يتوجه ومذهبنا الذي حكينا أصح منه لما وصفت والله أعلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في كل شيء صيد من الطير الحمامة فصاعدا شاة وفي العقوب والحجلة والقطة والكر والكركي وابن الماء ودجاجة الحبش والخرب شاة شاة فقلت لعطاء أ رأيت الخرب فإنه أعظم شيء رأيتة قطن صيد الطير يختلف أن يكون فيه شاة قال لا كل شيء من صيد الطير كان حمامة فصاعدا فقيه شاة (قال الشافعي) وإنما تركناه على عطاء لما وصفتنا وأنه كان يلزمه إذا جعل في الحمامة شاة لالفضل الحمامة ومباينتها ما سواها أن يزيد فيما جاوزها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا إذا لم يفرق بينهما بما يفرقانه بينهما أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القمري والديبي شاة شاة (قال الشافعي) وعامة الحمام ما وصفت ما عذب في الماء عاب من الطائر فهو حمام وما شربه قطرة قطرة كسرب الدجاج فليس بحمام وهكذا أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء

يحل بيعه على أن يقطع مكانه وإذا أذن صلى الله عليه وسلم في بيعه إذا صار أحمر أو أصفر فقد أذن فيه إذا بداه الضج واستطيع أكله خارجا من أن يكون كله لحما وصار عامته في تلك الحال يمتنع في الظاهر من العاهة للغلط نواته في عامته وسره (قال) وكذلك كل ثمرة من أصل يرى فيه أول الضج لا تكلم عليها ولتخر بز نضح كنضج الرطب فإذا روى ذلك فيه حل بيع خرزبه والقضاء يؤكل صغارا طيبا فبدو صلاحه أن يتناهى عظمه أو عظم بعضه ثم

(بيض الحمام) قال الشافعي رحمه الله وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصيد الذي يؤدي فيه قيمته (قال الشافعي) كما قلنا في بيض النعامة بالحلال التي يكسرهما فان كسرها لا فرخ فيها ففيها قيمة بيضة وان كسرها وفيها فرخ ففيها قيمة بيضة فيها فرخ لو كانت لانسان فكسرها غيره وان كسرها فاسدة فلا شيء عليه فيها كالأ يكون عليه شيء فيها ولو كسرها لا أحد (قال الشافعي) وقول عطاء في بيض الحمام خلاف قولنا فيه أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء كم في بيضة حمام مكة (قال) نصف درهم بين البيضتين درهم وان كسرت بيضة فيها فرخ ففيها درهم (قال الشافعي) أرى عطاء أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله فان كان أراد هذا فلا شيء تأخذه قيمته في كل ما كسرت وان كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكمها فلا تأخذه

(الطير غير الحمام) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال لم أر (١) الضوع أو الضوع شئ الربيع فان كان حماما ففيه شاة (قال الشافعي) الضوع طائر دون الحمام وليس يقع عليه اسم الحمام ففيه قيمته وفي كل طائر أصاب الحرم غير حمام ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في الصيد فجزأه مثل ما قتل (قال الشافعي) نخرج الطائر من أن يكون له مثل وكان معروفا بأنه داخل في التحريم فالمثل فيه بالقيمة إذا كان لأمثل له من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمرو وابن عباس في الجراة وقول من وافقهم فيها وفي الطائر دون الحمام وقد قال عطاء في الطائر قولان أن كان قاله لأنه يومئذ من الطائر فهو موافق قولنا وان كان قاله لتحديد الله خالفناه فيه للقياس على قول عمرو وابن عباس وقوله وقول غيره في الجراد وأحسبه عده إلى أن يحدده ولا يجوز أن يحدد الأكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه أو قياس ولولا أنه لم يختلف في حمام مكة ما فديناه بشاة لأنه ليس بقياس وبذلك تركنا على عطاء تحديده في الطائر فوق الحمام ودونه وفي بيض الحمام ولم تأخذنا أخذنا من قوله إلا بما روى في كتابنا أو سنة أو أثر الاختلاف له أو قياسا فان قال قائل ما حذما قال عطاء فيه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قال لي عطاء في العصفير قولنا بين في فيه وفسر قال أما العصفور ففيه نصف درهم قال عطاء وأرى الهدد دون الحمامة وفوق العصفور ففيه درهم قال عطاء والكعيت عصفور (قال الشافعي) ولما قال من هذا تركنا قوله إذا

(١) قوله الضوع في القاموس أنه بوزن صرد وعنب فلفعل محل شئ الربيع الاختلاف في وزنه الذي حكاه صاحب القاموس كتبه محصيه

كان في عصفور نصف درهم عنده وفي هدهد درهم لانه بين الحمامة وبين العصمة مزرعة فكان ينبغي أن يجعل في الهدهد لقربه من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جريج قال عطاء فأما الوطواط وهو فوق العصفور ودون الهدهد ففيه ثلثا درهم

(باب الجراد) أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن عباس عن صيد الجراد في الحرم فقال لا ونهني عنه قال أنا قلت له أو - ل من القرم فان قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد فقال لا يعلمون أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال محتنون (قال الشافعي) ومسلم أصوبهم ما روى الحافظ عن ابن جريج محتنون أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الجراد يقتلها وهو لا يعلم قال اذا اغرمها الجراد صيد أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرنا بكير بن عبد الله قال سمعت القاسم بن محمد يقول كنت جالسا عند ابن عباس فساله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ولنا أخذن بقبضة جرادات ولكن ولو (قال الشافعي) وقوله ولنا أخذن بقبضة جرادات انما فيها القيمة وقوله ولو يقول تحتاط فتخرج أكثر مما عليك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب روى الحديث وهو معاذ (قال الشافعي) قول عمر درهما خمر من مائة جرادة يدل على أنه لا يرى في الجراد الا قيمته وقوله اجعل ما جعلت في نفسك أنك تهتم بتطوع بخير فافعل لأنه عليك (قال الشافعي) والدباج اصدغار ففي الدابة منه أقل من قمره ان شاء الذي يقديه أو لقمة صغيرة وما فدى به فهو خير منه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن الدابة قتله قال لاها الله اذا فان قتلته فاغرم قلت ما أغرم قال قدر ما تغرم في الجراد ثم اقدر قدر غرامتها من غرامة الجراد أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء قتلت وأنا حرام جرادة أو دبوا وأنا لا أعلمه أو قتل ذلك بعيري وأنا عليه قال اغرم كل ذلك تعظم بذلك حرمت الله (قال الشافعي) اذا كان الحرم على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه وان كان بعيره متفلا لم يغرم ما أصاب بعيره منه أخبرنا سعيد عن طلحة بن عمرو عن عطاء أنه قال في جرادة اذا ما أخذها الحرم قبضة من طعام (ريضة الجراد) قال الشافعي اذا كسر بيض الجراد فدهاه وما فدى به كل بيضة منه من طعام فهو خير منها وان أصاب بيضا كثيرا احتاط حتى يعلم أنه أدى قيمته أو أكثر من قيمته قياسا على بيض كل صيد

(باب العال فيما أخذ من الصيد لغير قتله) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في انسان أخذ حمامة يخاص ما في رجلها فانت قال ما أرى عليه شيئا (قال الشافعي) ومن قال هذا القول قاله اذا أخذها ليخلصها من شيء ما كان من في هرا أو سبع أو شق جدرا لجت فيه أو أصابته الدغفة فقاها تر يا قافا وغيره ليدأويها وكان أصل أخذها ليطرح ما يضرها عنها أو يفعل بهما ما ينفعهما يضمن وقال هذا في كل صيد (قال الشافعي) وهذا وجه محتمل ولو قال رجل هو ضامن له وان كان أراد صلاحا فقد تلف على يديه كان وجهها احتملا والله أعلم أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء بيضة حمامة وجدت على فراشي فقال أمطها عن فراشي قال ابن جريج فقلت لعطاء وكانت في (السهوة) أو في مكان في البيت كهية ذلك معتزل قال فلا تمطها أخبرنا سعيد عن طلحة عن عطاء قال لا تخرج بيضة الحمامة المحكية وفرخها من بيتك (قال الشافعي) وهذا قول وبه أخذ فان أخرجها فتلف ضمن وهذا وجه محتمل من أن له أن ينزل عن فراشه اذا لم يكسره فلو فسدت بازالت به بنقل الحمام عنها يكن عليه فدية ويحتمل ان فسدت بازالت أن تكون عليه فدية ومن قال هذا قال الحمام لو وقع على فراشه فزاله عن فراشه فقتل بازالت عن فراشه كانت عليه فيه فدية كما زال عمر الحمام عن رذائه فتلف بازالت ففداه أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه

يترك حتى يتلاحق صغاره بكباره ولا وجه لمن قال يجوز اذا بدا صلاحهما ويكون لشترهما ما ما ثبت أصلهما أن يأخذ كل ما خرج منهما وهذا محترم وكيف لم يجز بيع الفشاء والخربز حتى يبدو صلاحهما كما لا يحل بيع النمر حتى يبدو صلاحه ويحل ما لم ير ولم يخلق منهما ولو جاز لبدو صلاحهما شراء ما لم يحمل النخل سنين وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين (قال) وكل

(١) السهوة بالفخ كالصفحة بين يدي البيت وقيل هي شبيهة بالرف والطاق يوضع فيه الشيء وقيل هو بيت صغير منحدر في الأرض سمكة مرفوعة في السماء شبيهة بالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع ولها معان غير ذلك مذكورة في اللسان فارجع اليه كتبه معجحه

قال وإن كان جراداً أو دابة أو قد أخذ طير يقتل كالهوا ولا يتعد محيصاتها ولا مسلكتها فقتلته فليس عليه غرم
(قال الشافعي) يعني إن وقتته فأما أن تقتله بنفسه غير الطريق فتعمره لابد (قال الشافعي) وقوله هذا
يشبه قوله في البيضة تتماهى عن الفراش وقد شتم ما رصفت من أن هذا كله قياس على ما صنع عمر بن الخطاب
في إزالة الحجام عن روائه وثلاثة حية قتله

(تفتر يش الطائر) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جراح عن أبيه وعن عطاء قال من تفتر يش
حياة أو طير من طير الحرم فعليه فداء أو قد رما تنف (قال الشافعي) وبهذا يقول بقرم الطائر عائلاً
ومتفرقاً ثم جعل فيه قدر ما ينقصه من قيمته ما كان يطير بمقتضا من أن يؤخذ ولا شيء عليه غير ذلك وإن تلف
بعد ذلك احتياط أن يذبح بجميع ما فيه لا يذبح منه لأنه لا يدرى لعله ذاب من تنفقه والقياس لا شيء عليه
إذا مات بمقتضاه حتى يعلم أنه مات من تنفقه (قال) وإن كان المتوفى من الطائر غير متنع فبنيته في بيته أو
حيث شاء فالقطه وسفاد حتى يطير بمقتضاه حتى يمانع من تنفقه من نفسه ولا شيء عليه غير ذلك (قال الشافعي) وإن
أخرفه أو ذم يدر ما يصنع فداء احتياط والقياس أن لا يفتر يش حتى يعلمه تلف (قال الشافعي) وما أصاب في
حال تنفقه فالتلف ضمن فيه التالف لأنه منعه الامتناع وإن طار طيراً بالغية متنع به كان لا يطير في جميع
جوابه حتى يكون طيراً بالغية طيراً بالغية ومن رمى طيراً فبحرجه جرحاً متنع معه أو كسر كسر لا يمتنع معه
فالجواب فيه كالجواب في تفتر يش الطائر سواء لا يتخلفه فإن حبسه حتى يحبر ويصير بمقتضاه صعباً
ومكسوراً ثم غرم فضل ما بين قيمته من قيمة جزائه وإن كان جراداً عرج لا يمتنع فداء كله لأنه صير غير متنع
بحال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال إن رمى حرام صيداً فأصابه ثم لم يدر ما فعل الصيد فليعمره
(قال الشافعي) وهذا احتياط وهو أحب إلى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه قال عطاء قال في حرام أخذ
صيداً ثم أرسله فمات بعدما أرسله يعمره قال سعيد بن سالم إذا لم يدر لعله مات من أخذه أياه أو مات من
إرساله له أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال إن أخذته ابنته فلعبت به فلم يدر ما فعل
فلتصدق (قال الشافعي) الاحتياط أن يحزبه ولا شيء عليه في القياس حتى يعلمه تلف (الجناب
والكدم) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه قال لعطاء كيف ترى في قتل (١) الكدم والجناب
أترامها منزلة الجراد قال لا الجراد صيد يوثق وهو الأيو كلان وليس بصيد فقتل أقتلهما فقال
ما أحب فان قتلتهما فليس عليك شيء (قال الشافعي) إن كان الأيو كلان فهما كما قال عطاء سواء لا أحب
أن يقتلوا وإن قتلا فلا شيء فيهما وكل ما لا يثر كل لحد فلا يفديه الحرم (قتل القمل) أخبرنا سفيان
عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس فساء له رجل فقال أخذت قملة
فالقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس تلك ضالة لا تتبعني (قال الشافعي) من قتل من الحرمين قملة
ظاهرة على جسده أو ألقاها أو قتل فلا حلال فلا يفديه عليه والقملة ليست بصيد ولو كانت صيداً كانت
غيراً كولة فلا تفدى وهي من الإنسان لا من الصيد وإنما قلنا إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحتها
افتدى بقلمة وكل ما افتدى به أكثر منها وإنما قلنا يفدى إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحتها لأنها
كالأمانة لا لا الذي فكرهناه كراهية قطع الظفر والشعر (قال الشافعي) والصنآن كالقمل فيما أكره من
قتلها وأجيز

(الحرم يقتل الصيد الصغير والناقص) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى في جزاء مثل ما قتل من
النعم (قال الشافعي) فالمثل مثل صفة ما قتل وشبهه الصحيح بالحريم والناقص بالناقص والنام بالنام (قال
الشافعي) ولا تحتل الآيات إلا هذا ولو تطوع فأعطى بالصغير والناقص تماماً كبيراً كان أحب إلى ولا يلزمه
ذلك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه قال لعطاء رأيت لو قتلت صيداً أو أذا هو أو أعر أو أوسق قمر
قتله أعرم إن شئت قال نعم قال ابن جريح فقتلته ووافق أحب إلي قال نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن

ثمرة وزرع دونها مثل
من قسر أركم وكانت
إذا صارت إلى ما يكرها
أخرجوها من قنرها
وكما بلا فساد عليها
إذا ادسرها فالذي
أختارها أن لا يحوز
بيعها في شجرها ولا
موضوعة بالأرض
للعاثل وقياس ذلك
على شراء لحم شاة
مذبوحة عليها جلدها
للعاثل دون لحمها (قال)
ولم أجد أحداً من أهل
العلم يأخذ عشرين الجرب
في أكلها ولا يميز بين

(١) الكدم ضبطه
في المحكم بفتحين وقال
أنه ضرب من الجناب
كتبه صحيحه

جرم أن قال ان قتل ولد طبي فيه ولد شاه مثله أو قتل ولد بقرة وحشي فيه ولد بقرة أنسى مثله قال فان قتل ولد طائر ففيه ولد شاه مثله فكل ذلك على ذلك

(ما يتوالت في أيدي الناس من الصيد (١) وأهل بالقرى) أخبرنا سعيد بن جريح أنه قال لعطاء أرايت كل صيد قد أهل بالقرى فتوالدها من صيد الطير وغيره أهو بمنزلة الصيد قال نعم ولا تبيحه وأنت محرم ولا ما ولد في القرية أولادها بمنزلة أمهاتها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عمرو لم يسمعه منه انه كان يرى داجنة الطير والقطاة بمنزلة الصيد (قال الشافعي) بهذا كله نأخذ ولا يجوز فيه الا هذا ولو جاز اذا تحولت حال الصيد عن التوحش الى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الانسي جاز للحرم ذبحه وأن يغشى به ويجزى به ما قتل من الصيد وجاز اذا توحش الانسي من الابل والبقرة والشاة أن يكون صيد يجوز به المحرم لو ذبحه أو قتله ولا يغشى به ولا يجزى به غيره ولكن كل هذا على أصله (قال الشافعي) وإذا اشترك الوحشي في الولد أو الفرخ لم يجز للحرم قتله فان قتله فدهاه كله كاملا وأي أبوي الولد أو الفرخ كان أما أو أبوا وذلك أن ينزوحا وحشي أنا أنا هليسة أو جارا أهلي أنا أنا وحشية قتله أو يعقوب دجاجة أو ديك يعقوبه فتبيض أو تفرخ فكل هذا اذا قتله المحرم فدهاه من قبل أن المحرم منه على المحرم يختلط بالخلال لا يميزه وكل حرام اختلط بخلال فلم يميزه حرم كما اختلط الحرام بالمال كقول وما أشبه هذا وإن أشكل على قائل شيء من هذا أخطه وحشي أو لم يخطه أو ما قتل منه وحشي أو أنسى فدهاه احتياطا ولم يجب فدهاه حتى يعلم أن قد قتل وحشيا أو ما خالطه وحشي أو كسر بيض وحشي أو ما خالطه وحشي

(مختصر الجال المتوسط)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي قال ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة ومن وراء المدينة من أهل الشام والمغرب ومصر وغيرهما من الحليفة وأهل تهامة الذين يللم وأهل نجد الذين وكل نجد قرن وأهل المشرق ذات عرق ولواهلوا من العقيق كان أحب الي والمواقيت لاهلها ولكل من حر عليها من أراد جبا أو عمرة فلو مر مشرق أو مغرب أو شامي أو مصري أو غيره بذي الحليفة كانت ميقاته وهكذا لو مر مدني بميقات غير ميقاته ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات أهل البلد الذي مر به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء (قال) ومن سلك على غير المواقيت برأ وبجرأ أهل اذا حاذى المواقيت ويتأخي حتى يهل من جدر المواقيت أو من ورائه ولا بأس أن يهل أحدهم وراء المواقيت الا أنه لا يمر بالميقات الا محرما فان ترك الاحرام حتى يجاوز الميقات رجع اليه فان لم يرجع اليه أهرق دما (قال) وإذا كان الميقات قرية أهل من أقصاهم ما يلي بلده وهكذا اذا كان الميقات واديا وظهر أهل من أقصاهم ما يلي بلده من الذي هو أبعد من الحرم وأقل ما عليه فيه أن يهل من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادي أو من الظهر المحرم أو لو أنه أتى على ميقات لا يريد جبا أو عمرة فجاوز لم يحرم ثم بداه أنه محرم أحرم من الموضع الذي بداه وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات مما يلي الحرم فيقانه من حيث يخرج من أهله لا يكون له أن يجاوز ذلك الا محرما فان جاوز غير محرم ثم أحرم بعدما جاوز رجع حتى يهل من أهله وكان حراما في رجوعه ذلك وإن لم يرجع اليه أهرق دما

(الطهارة للاحرام) قال الشافعي استحسب للرجل والمرأة الطاهر والحائض والنفساء الغسل للاحرام فان لم يفعلوا فأهل رجل على غير وضوء أو جنبا فلا إعادة عليه ولا كفارة وما كانت الحائض تفعله كان للرجل أن يفعله جنبا وغير متوضئ

(اللبس للاحرام) قال الشافعي يجتمع الرجل والمرأة في البوس في الاحرام في شيء وبقترا في غيره فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ثوبا مصبوغا بطيب ولا ثوبا فيه طيب والطيب الزعفران

الحنطة بالحنطة في سنبلها فان قال قائل فأنا أجيز بيع الحنطة في سنبلها لزمه أن يجيزه في تنبها (٢) أو فضة في تراب بالتراب وعلى الحوز قسرتان واحدة فوق القشرة التي يرفعها الناس عنها فلا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا لانه يصلح أن يرفع بدون العليا وكذلك (٣) الرافج وما كانت عليه قسرتان ولا يجوز أن يستثنى من التمر مدالانه لا يدري كم المد من الحائط أسهم من ألف سهم أو من مائة

(١) أهل من باب

علم أي استأنس بالقرى

(٢) أو فضة الخ الذي في

الام لزمه أن يجيز بيع

حنطة في تنبها أو حنطة

في تراب وأشياء هذا اه

(٣) الرافج بكسر النون

تمر أملس كالتعضوض

واحدته بهاء والجوز

الهندي كذا في القاموس

كتبه مصححه

أوأقل أو أكثر فهذا
مجهول ولو استثنى ربه
او خسلات بعينها فجاز
وان باع ثم حاططه
الزكاة فيها قولان
أحدهما أن يكون
للمتري الخيار في أن
يأخذ ما جاوز الصدقة
محصة من الثمن أو الرد
والثاني ان شاء أخذ
الفضل عن الصدقة
بجميع الثمن أو الرد
وللسلطان أخذ العشر
من الثمرة (قال المزني)
هذا خلاف قوله فيمن
اشتري ما فيه الزكاة
أنه يجعل أحد القولين
ان البيع فيه باطل ولم
يقله ههنا (قال الشافعي)
ولا يرجع من اشتري

(١) الوقص كسر العنق
كذافي كتب اللغة كتبه

مصححه

والرأس وغير ذلك من أشتاق الطيب وان أصاب ثوباً من ذلك شيء فغسل حتى يذهب ريحه فلا يوجد له ريح
إذا كان الثوب يابساً أو مبلولاً فلا بأس أن يلبسه وان لم يذهب لونه ويلبسان الثياب المصبغة كلها بغير طيب
مثل الصبغ بالسدر والمدر والسواد والعصفر وان نفث وأحب إلى في هذا كله أن يلبس البياض وأحب
إلى أن تكون ثيابهم ما جدد أو مغسولة وان لم تكن جدد أو لا مغسولة فلا يضرهما ويفسلان ثيابهما
ويلبسان من الثياب ما لم يخرم عليه ثم لا يلبس الرجل عمامة ولا سراويل ولا خفين ولا قيضاً ولا ثوباً يخطأ
بما يلبس بالخياطة مثل القباء والدرعة وما أشبهه ولا يلبس من هذا شيئاً من حاجة إليه إلا أنه اذا لم يجد أزاراً
لبس سراويل ولم يقطعه واذا لم يجد نعلين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين أخبرنا سفيان قال
سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين واذا لم يجد أزاراً لبس سراويل أخبرنا مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لا يجد نعلين يلبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين (قال
الشافعي) واذا اضطر المحرم إلى لبس شيء غير السراويل والخفين لبسه وافندي والفدية صيام ثلاثة أيام
أو نسل شاة أو صدقة على ستة مساكين مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبس المرأة الخمار والخفين
ولا تقطعهما والسراويل من غير ضرورة والدرع والقميص والقباء وحرمها من لبسها في وجهها فلا تخمر
وجهها وتخرم رأسها فان خرت وجهها عامدة افتدت وان خرا المحرم رأسه عامدا افتدى وله أن يخمر
وجهه وللرأة أن تجافي الثوب عن وجهها تستتر به وتجافي الخمار ثم تسدل على وجهها لايس وجهها
ويلبس الرجل والمرأة المنطقة للدرهم والدنانير فوق الثياب وتحتها (قال) وان لبست المرأة والرجل ما ليس
لها من أن يلبسه ماسين أو تطيبا ماسين لأحرامهما وأجأهين لما عليهما في ذلك غسل الطيب وزعاً الثياب
ولا فدية عليهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه أن أعرابياً جاء
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعة وبه أنصرف فقال أحرمت بعمرة وعلى ما ترى فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ما كنت فاعلاً في جحك قال أنزع المنطقة وأغسل هذه الصفرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فافعل
في عمرتك ما تفعل في جحك (قال الشافعي) ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكفارة ولا بأس أن تلبس
المرأة المحرمة القفازين كان سعد بن أبي وقاص يأمر بناته أن يلبسن القفازين في الأحرام ولا تنزع المحرمة
(قال الشافعي) واذا مات المحرم لم يقرب طيباً وغسل بماء وسدر ولم يلبس قيضاً وخرجه وجهه ولم يخمر رأسه
يفعل به في الموت كما يفعل هو بنفسه في الحياة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نفر رجل محرم عن بعيره (١) فوقص فبات فذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال اغسلوه بماء وسدر وكفوه في ثوبه الذين مات فيه ما قاله يبعث يوم القيامة مهلاً وأملبياً
قال سفيان وأخبرني إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد
فيه ولا تقربوه طيباً أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان فعل ما بين له مات
محرماً شبهها بهذا (قال الشافعي) ويستظل المحرم على الحمل والراحلة والارض بما شاء ما لم يسر رأسه
(الطيب للأحرام) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب وهشام بن عروة أو عثمان بن
عروة عن عروة عن عائشة وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت طيب رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدي هاتين لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وزاد عثمان بن عروة عن أبيه قلب
بأى شيء قالت بأطيب الطيب أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عائشة بنت سعد أنها طيبت أباها بالأحرام
بالسك والذرية أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد ولا أعلم الا وقد سمعته من الحسن عن أبيه قال
رأيت ابن عباس يحرم ما في رأسه ولحيته مثل الرب من الغالية (قال الشافعي) ولا بأس أن يتطيب المحرمان
الرجل والمرأة بأقصى غاية الطيب الذي يبقى من غالية ونضوح وغيره لان الطيب كان في الاحلال وان بقي في

حتى تتبعته راحلته (قال الشافعي) فان أهل قبل ذلك أو أهل في أثره مكثت به اذا صلى أو في غير اثره صلاة فلا بأس ان شاء الله تعالى ويلبي الحاج والقارن وهو يطوف بالبيت وعلى الصفا والمروة وفي كل حال واذا كان اماما فعلى النسيب بركة وعرفة ويلبي في الموقف بعرفة وبعد ما يدفع وبالمرزلفة وفي موقف من ذلقة وحين يدفع من مرزلفة الى أن يرمى الجرة بأول حصاة ثم يقطع التلبية أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أرفقه من جمع إلى متى فلم يزل يلبي حتى رمى الجرة أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حمزة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ويلي عمر حتى رمى الجرة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى رمت الجرة وابن عباس حتى رمى الجرة وعطاء وطاوس ومجاهد (قال) ويلبي المعتمر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلما أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبي المعتمر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلما (قال) وسرا في التلبية من أحرم من وراء الميقات أو الميقات أو دونه أو المكي أو غيره

(الغسل بعد الاحرام) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يغتسل المحرم متبردا أو غير متبرد يفرغ الماء على رأسه واذا مسح شعره ورق به لئلا يمتعه وكذلك لا بأس أن يستنقع في الماء ويغمس رأسه اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم محرما أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربعا قال لي عمر تعال أما قال في الماء أينما أطول نفسا ونحن محرمان أخبرنا سفيان أن ابن الصمعي وابن أخيه عمارا قال في الماء بين يديه وهو محرمان فلم ينههما (قال الشافعي) ولا بأس أن يدخل المحرم الحمام أخبرنا الثقة إماما سفيان وإماما غيره عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس أنه دخل حمام الخفصة وهو محرم (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي نجيح أن الزبير بن العوام أمر بوضوء في طهره فخل وهو محرم

(غسل المحرم جسده) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يذلك المحرم جسده بالماء وغيره ويحكه حتى يذمه ان شاء ولا بأس أن يحك رأسه وحيته وأحب اذا حكهما أن يحكهما بطن أو أمانه لئلا يقطع الشعر وان حكهما أو مسحهما فخرج في يديه من شعرهما أو شعر أحدهما شيء أحب إليه أن يقتدى احتياطا ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فعله وذلك أنه قد يكون الشعر ساقط في الرأس والحية فإذ أسه تبعه والقعدة في الشعرة مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة يتصدق به على مسكين وفي الاثنين مدان على مسكين وفي الثلاث فصاعدا مد ولا يجاوز بشئ من الشعر وان كثر مد

(المحرم أن يفعل) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم (قال الشافعي) فلا بأس أن يحتجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة ولا يحلق الشعر وكذلك يفتح العرق ويبط الجرح ويقطع العضو للدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك فلو احتاط اذا قطع عضو أو فيه شعر اقتدى كان أحب إلى وليس ذلك عليه بواجب لأنه لم يقطع الشعر انما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويحتن المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه ولو جاعل غلف أجزأ عنه وان داوى شيئا من قرحه أو لصق عليه شربة أو دواء فلا فدية عليه في شيء من الجسد الا أن يكون ذلك في الرأس فتكون عليه القعدة

(مالمس للمحرم أن يفعل) قال الشافعي رحمه الله وليس للمحرم أن يقطع شيئا من شعره ولا شيئا من أطفاره وان انسكس ظفر من أطفاره فبقي متعلقا فلا بأس أن يقطع ما انسكس من الظفر وكان غير متصل ببقية الظفر ولا خير في أن يقطع منه شيء متوصل بالبقية لأنه حيثئذ ليس بثابت فيه واذا أخذ ظفرا من أطفاره أو بنفض ظفر أطعم مسكينا وان أخذ ظفرا ثانيا أطعم مسكين فان أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرق دما وان أخذها

عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة فرق تمر (قال) وعن ابن جريج قلت لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في الحث كهية المزابنة في النخل سواء يبيع الزرع بالقمح قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جابر المحاقلة كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وهذا نقول الا في العرايا وجماع المزابنة أن ينظر كل ما

عند بيعه مما الفضل
في بعضه على بعض را
يسدر بأفلا يجوز منه
شيء يعرف بشئ منه
جزافا ولا جزا إذا جازاف
من صفته فأسأ أن يقول
أضمن لك صبرتك هذه
بعشرين صاعا فما زاد
فلي وما نقص فعلى
تمامها فهذا من القمار
والمخاطرة وليس من
المزانية

(باب العرايا)

أخبرنا المزني قال
الشافعي أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين
عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أحمد عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه سلم أرخص في

(١) قوله ففزر بقاء
وزاى آخره راء مهملة
أى شقه وفسخه بكافى
اللسان وتقدم في باب
الضب بلفظ فقفر بقاء
بعد الفاء وهو تحريف
والصواب ما هنا لأن
صاحب اللسان ذكر
الحديث في مادة
فزر فليعلم

(٢) قوله والجلان الجل
في الكلام سقط فان
الجل مفرد وجعه جلان
كتبه مصححه

متفرقة أطمع عن كل ظفر مد أو كذلك الشعر وسواء التيسان والعمد في الانطافار والشعر وقتل السد لانه شئ
يذهب فلا يعود ولا بأس على المحرم أن يقطع أنظفار الحمل وأن يحلق شعره وليس للحمل أن يقطع أنظفار المحرم
ولا يحلق شعره فان فعل بامر المحرم فالقضية على المحرم وان فعله بغير أمر المحرم والمحرم را قد أو مكره اقتدى
المحرم ورجع بالقضية على الحمل

(باب الصيد للمرم) قال الشافعي رحمه الله وصيد البر ثلاثة أصناف صنف يؤكل وكل ما أكل منه فهو
صنفان طائر ودواب فما أصاب من الدواب نظرا إلى أقرب الأشياء من المقتول من الصيد شيهان النعم والنعم
الابل والبقر والغنم فيجزى به في النعمة بدنة وفي بقرة الوحش بقرة وفي حمار الوحش بقرة وفي الثيتل
بقرة وفي الغزال عنز وفي الضبع كبش وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفيرة وفي صغار أولادها
صغار أولاد هذه فاذا أصيب من هذا أعور أو مكسور فدى مثله أعور أو مكسور وأما بقديه فيصح أحب
إلى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بجفيرة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود
عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفيرا وجفيرة أخبرنا سفيان عن خنار عن طارق أن أربدا وطأ
ضبا (١) ففزر ظهره فأتى عمر فساله فقال عمر ما ترى فقال جدى قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه
أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم جدين بحملان من الغنم
(٢) والجلان الجل أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حكم لحكمت
في الثعلب بجدى أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صغار الصيد صغار الغنم وفي المعيب منها
المعيب من الغنم ولو فداها بكبار صحاح من الغنم كان أحب إلى (قال) وإذا ضرب الرجل صيدا فجرحه فلم
يدر أم مات أم عاش فالذي يلزمه عندي فيه قيمة ما نقصه الجرح فان كان طبيبا قوم صحيحا ونقصا فان نقصه
العشر فعليه العشر من ثمن شاة وهكذا ان كان بقرة أو نعامه وان قتله انسان بعد فعله شاة مجزوعة وان
فداها بصحبة كان أحب إلى وأحب إلى إذا جرحه فغاب عنه أن يقديه احتياطا ولو كسره كان هكذا عليه
أن يطعمه حتى يبرأ أو يمتنع فان لم يمتنع فعليه فدية تامة ولو أنه ضرب طبيبا ما خاضا ففات كان عليه قيمة شاة
ما خضت تصدق بها من قبل أنى لو قلت أنه ذبح شاة ما خاضا كانت شرا من شاة غير ما خض للساكنين فاذا
أردت الزيادة لهم أزددهم ما أدخل به النقص عليهم ولكنى أزداد لهم في الثمن وأعطيهم وطعاما (قال)
وإذا قتل المحرم الصيد الذي عليه جزاؤه جزاءه ان شاء عبثه فان لم يرد أن يجز به بمثله قوم المثل درهم ثم
الدرهم طعاما ثم تصدق بالطعام وإذا أراد الصيام صام عن كل مديوما ولا يجز به أن يتصدق بالطعام
ولا بالحم إلا بمكة أو منى فان تصدق به بغير مكة أو منى أعاد بمكة أو منى ويجز به في فوره ذلك قبل أن يحل وبعد
ما يحل فان صدر ولم يجز به بعث بجزائه حتى يجزى عنه فان جزاه بالصوم صام حيث شاء لانه لا منفعة
للساكنين المحرم في صيامه وإذا أصاب المحرم الصيد خطأ أو عمدا جزاؤه إذا أصاب صيدا جزاه ثم كلما عا د جزى
ما أصاب فان أصابه ثم أكله فلاز يادة عليه في الاكل وبش ما صنع وإذا أصاب المحرم ان أو الجماعه صيدا
فعليهم كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن ابن سيرين أن عمر قضى هو
ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وهو عبد الرحمن بن عوف على رجلين أو طأ طبيبا فقتله
بشاة وأخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم وكان نقه أن قوما حرموا أصابوا صيدا فقال
لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منكم جزاء أم علينا كلنا جزاء واحد فقال ابن عمر إنه لم يقر بكم
بل عليكم كلكم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء في النفر بشر كون
في قتل الصيد قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال) وهذا موافق لكتاب الله عز وجل لان الله تبارك وتعالى يقول

فجاء مثل ما قتل من النعم وهذا مثل ومن قال عليه مثلان فقد خالف معنى القرآن

(طائر الصيد) قال الشافعي الطائر صنفان حمام وغير حمام فما كان منه حماما ذكر أو أنثى

فقدية الحمامة منه شاة اتباعا وأن العرب لم تزل تفرق بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سبيد الطائر والحمام كل ما هدر وعقب في الماء وهي تسميه أسماء جماعة الحمام وتفرقه بعد أسماء وهي الحمام واليهام والدياسي والقماري والفواخت وغيره مما هدر أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس أنه قضى في حمامة من حمام مكة بشاة (قال الشافعي) وقال ذلك عمرو وعثمان ونافع بن عبد الحارث وعبد الله بن عمرو وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء (قال) وهذا إذا أصيب بكرة أو أصاب المحرم (قال) وما كان من الطائر ليس بحمام ففيه قيمة في الموضع الذي يصاب فيه قلت أو كثرت (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن بكير بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأله عن محرم أصاب جرادة فقال يتصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بقبضة جرادات (١) ولكن على ذلك رأى (قال الشافعي) وقال عمر في الجرادة قتر (قال الشافعي) وكل ما فدى من الصيد قباض مثل النعامة والحمامة وغيرها فأصيب بيخه ففيه قيمة في الموضع الذي يصاب فيه فقيمة لو أصيب لانتان وما أصيب من الصيد لانتان فعلى المحرم قيمته دراهم أو دنانير لصاحبه وجزاؤه للساكنين وما أصاب المحرم من الصيد في الحل والحرم قارنا كان أو مفردا أو معتمرا فجزاؤه واحد لا يزداد عليه في تباعد الحرم عليه لأن قليل الحرم وكثيره سواء إذا منع بها الصيد وكل ما أصاب المحرم إلى أن يخرج من الحرم مما عليه فيه الفدية فداء وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والحلق أو التقصير وخروجه من الحج وخروجان فالأول الرمي والحلق فلو أصاب صيد آخر جاز من الحرم لم يكن عليه جزاؤه لأنه قد خرج من جميع أحرامه إلا النساء وهكذا لو طاف بالبيت أو حلق بعد عرفة وإن لم يرمي ويأكل المحرم الصيد ما لم يصد أو يصدله (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي يحيى عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرام ما لم تصيدوه أو يصدلكم (قال الشافعي) وهكذا رواه سليمان بن بلال (قال الشافعي) وأخبرنا الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرام ما لم تصيدوه أو يصدلكم (قال الشافعي) ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي (قال الشافعي) ولو أن محرما صيد من أجله صيد فذبحه غيره فأكله هو أكل محرما عليه ولم يكن عليه جزاؤه لأن الله تعالى إنما جعل جزاءه بقتله وهو لم يقتله وقد يأكل الميتة وهي محرمة فلا يكون عليه جزاء ولولد محرما حلالا على صيده أو أعطاه سلاجا أو حمله على دابة ليقتله فقتله لم يكن عليه جزاء وكان ميسرا كما أنه لو أمره بقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأمر وكان الأمر إنما (قال) ولو صاد حلال صيد فاشتراه منه محرما أو أتاه به فذبحه كان عليه جزاؤه لأنه قاتله والحلال يقتل الصيد في الحرم مثل المحرم يقتله في الحرم والأحرار ويجزئه إذا قتله

(قطع شجر الحرم) قال الشافعي ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزاءه حلالا كان أو حرما وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة ويروى هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال الشافعي) وللحرم أن يقطع الشجر في غير الحرم لأن الشجر ليس بصيد

(ملا يؤكل من الصيد) قال الشافعي وما لا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو عاقبة ضرر وفيه أنه لا يؤكل فيقتله المحرم وذلك مثل الأسد والذئب والثور والغراب والخدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ويبدأ هذا الحرم ويقتل صفاره وكباره لأنه صنف مباح ويبتدئه وإن لم يضره وصنف لا يؤكل ولا ضرره مثل البعثة والرخمة والحكاه والقطا والخنافس والجعلان ولا أعلم في مثل هذا قضاء فأمره بابتدائه وإن قتله فلا فدية عليه لأنه ليس من الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يفدى

بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق الشئ من داود وقال ابن عمر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أُرخص في بيع العرايا (قال المزني) وروى الشافعي حديثا فيه قلت لمحمد بن ابن ليبدأ وقال محمود بن ليبدأ لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما زيد بن ثابت وإما غيره ما عراياكم هذه فقال فلان وفلان وسمي رجلا لا محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب

(١) قوله ولكن على ذلك رأى كذا في النسخ هنا وتقدم هذا الحديث بلفظ ولكن ولو قال الشافعي قوله وليأخذن بقبضه جرادات إنما فيها قيمة وقوله ولكن ولو يقول تحتها طق خرج أكثر مما عليك بعدما أعلمت أنه أكثر مما عليك اه كتبه مصححه

أورع خرج قرضاً ثم رجع فبني من حيث قطع (١) وهكذا ان انتقض وضوءه وان تناول ذلك استأنف الغواف وان شذ في طوافه فلم يرجع طاف أو أربعاً على اليقين وألغى الشك حتى يستيقن أن قد طاف سبعاً تاماً أو أكثر

(ان خروج الى العفا) قال الشافعي وأحب الى أن يخرج الى الصفان باب العفا ويظهر فرقته في موضع يرى منه البيت ثم يستقبل البيت فيكبر ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما عدانا والمجد لله على ما هدانا وأولانا ولا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيد الخيروم وعلى كل شيء قدير لا اله الا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو ويأبى ثم يعود فيقول مثل هذا القول حتى يقول ثلاثاً ويدعو فيأبى كل تكبيرتين بعبادته في دين أو دنيا ثم ينزل يمشي حتى اذا كان دون الميسل الاخضر المعلق في ركن المسجد بخمسة وستة أذرع سعى سعيًا شديدًا حتى يحاذي الميادين الاخضرين الذين بقناء المسجد ودار العباس ثم عشي حتى يرقى على المروة حتى يدوله البيت ان بداله ثم يصنع عليه ما صنع على الصفا حتى يكمل سبعاً على الصفا ويحتم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستمر في ما بين ما مشياً وسعيًا وان لم يظهر عليه ما ولا على واحد منهم ما ولم يكبر ولم يدع ولم يسع في السعي فقد تركه فضلاً ولا اعادته ولا فدية عليه وأحب الى أن يكون طاهرًا في السعي بينهما وان كان غير طاهر جنباً أو على غير وضوء لم يضره لان الحائض تغفل وان أقيمت الصلاة وهو يسعي بين الصفا والمروة دخل فصلى ثم رجع فبني من حيث قطع وان رجع أو انتقض وضوءه انصرف فتوضأ ثم رجع فبني والسعي بين الصفا والمروة واجب لا يجزى غيره ولو تركه رجل حتى جاء بلده فكان معتمراً كان حراماً من كل شيء حتى يرجع وان كان حائضاً قدرى الحجرة وحلق كان حراماً من النساء حتى يرجع ولا يجزى بين الصفا والمروة الا سبع كامل فلو صدر ولم يكمله سبعاً فان كان انما تركه من السابعة ذراعاً كان كهيئته لو لم يطف ورجع حتى يتدأ طوافاً آخره الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل العابد عن عمر بن عبد الرحمن بن يحيى عن عطاء ابن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرتني (٢) بنت أبي تجزأة إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار ابن أبي الحسين فنظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا والمروة فرأيتة يسعي وان مؤثره ليدور من شدة السعي حتى اني لاقول اني لأرى ركبته ومعته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن أبيه قال أخبرني من رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه يقوم في حوض في أسفل الصفا ولا يظهر عليه (قال الشافعي) وليس على النساء رمل بالبيت ولا بين الصفا والمروة ويمشين على هبتهن وأحب للشهوة بالجمال أن تطوف وتسعي ليلاً وان طافت بالنهار سدت ثوبها على وجهها أو طافت في ستر وتطوف الرجل والمرأة بالبيت وبين الصفا والمروة ماشين ولا بأس أن يطوفاً محمولين من عدله وان طافا محمولين من غير عدله فلا اعادته عليهم ما ولا فدية أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن (٣) عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمجبه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يمشروا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلاً وطاف بالبيت يستلم الركن بمجبه أنه قال ويقبل طرف الخنجر

(الرجل يطوف بالرجل محمله) قال الشافعي واذا كان الرجل محرفاً طاف بحرم صبي أو كبير محمله بنوي بذلك أن يقضى عن الكبير والصغير طوافه وعن نفسه فالطواف طواف المحمول لا طواف الحامل وعليه الاعادة وعليه أن يطوف لانه كمن لم يطف

فيه الشبر وما قال في كتاب اختلاف الحديث وفي الاملاء أن قرأ ما شكرنا الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا تقعد عنهم ولهم ثم من فقل قوتهم فارخص لهم فيها (قال الشافعي) وأحب الى أن تكون العربية أقل من خمسة أوسق ولا أقصده في النخلة وأفضحه في أكثر (قال المزني) يلزمه في أصله أن يقص السبع في خمسة أوسق لانه شذ وأصل سبع التمر في رؤس النخل بالتمر حرام يقين ولا يحل منه

(١) قوله وهكذا ان انتقض وضوءه كذا في السج وهو مكرر مع قوله قبله وان انتقض وضوءه فانظر (٢) بنت أبي تجزأة في القاموس اسمها حبيبة وتجزأة بضم فسكون ففتح (٣) عبيد الله بن عبد الله بن عباس كذا في بعض النسخ وفي بعضها عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وانظر كتبه معجده

﴿ ما يفعل المربع بعد الصف والمروة ﴾ قال الشافعي إذا كان الرجل معتزاً فإن كان معه هدى أحببت له إذا فرغ من الصف والمروة أن يخبره قبل أن يخلق أو يقصر ويخبره عند المروة وحيثما تخبره من مكة أجزأه وإن خلق أو قصر قبل أن يخبره فلا فدية عليه ويخبر الهدى وسواء كان الهدى واجباً وقطوعاً وإن كان قارناً أو واجباً أمسك عن الخلق فلم يخلق حتى يرعى الجرة يوم الخمر ثم يخلق أو يقصر والخلق أحب إلى وإن كان الرجل أصلع ولا شعر على رأسه أو مخلوقاً أمر للموسى على رأسه وأحب إلى لو أخذ من لحته وشاربه حتى يضع من شعره شيئاً لله وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأن النسك إنما هو في الرأس لا في اللحية وليس على النساء خلق الشعر ويؤخذ من شعورهن قدر أتملة ويؤتم بالاحذ وإن أخذ أقل من ذلك أو من ناحية من نواحي الرأس ما كان ثلاث شعرات فصاعداً أجزأ عنهن وعن الرجال وكيفما أخذوا بمجديده وأغيرها أو نتفا أو قرصاً أجزأ إذا وقع عليه اسم أخذوا كأن شئ موضوعاً عنه لله عز وجل يقع عليه اسم جماع شعر وذلك ثلاث شعرات فصاعداً

﴿ ما يفعل الحاج والقارن ﴾ قال الشافعي وأحب للحاج والقارن أن يكتم الطواف بالبيت وإذا كان يوم التروية أحببت أن يخبر جال المني ثم يقيمها حتى يصل إلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم يغدوا إذا طلعت الشمس على ثبير وذلك أول بزوغها ثم مضيا حتى يأتيان عرفة فيشهد الصلاة مع الإمام ويجمعان معهما بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس وأحب للإمام مثل ما أحببت لهما ولا يجهر يومئذ بالقراءة لأنها ليست بجمعة ويأتي المسجد إذا زالت الشمس فيجلس على المنبر فيخطب الخطبة الأولى فإذا جلس أخذ المؤذن في الأذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان فيقيم المؤذن فيصلي الظهر ثم يقيم المؤذن إذا سلم الإمام من الظهر فيصلي العصر ثم يركب فيروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند الصخرات ثم يستقبل القبلة فيدعو حتى الليل ويصنع ذلك الناس وحيثما وقف الناس من عرفة أجزأهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الموقف وكل عرفة موقف وبلى في الموقف ويقف قائماً ورأى كبا ولا فضل عندى للقيام على الركوب إن كانت معه دابة إلا أن يعلم أنه يقوى فلا يضعف فلا بأس أن ينزل فيقوم ولينزل فيجلس لم يكن عليه شئ وحيثما وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفي في عرفة حتى يكون به مدركال الحج أن يدخلها وإن لم يقف ولم يدع فيما بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فن لم يدرك هذا فقد فاتته الحج وأحب إلى لو تعبر يومئذ للدعاء ولو لم تعبر أو تشاغل عن الدعاء لم يفسد عليه وجهه ولم يكن عليه فيه فدية ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيأبتيه وبين طلوع الفجر فإن فعل فلا فدية عليه وإن لم يفعل فعليه الفدية والفسدية أن يهريق دماً وإن خرج منها ليل بعد ما تغيب الشمس ولم يكن وقف قبل ذلك نهاراً فلا فدية عليه وعرفة ما جاوز وادي عرفة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عرفة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة كلها ما يلي حوائط ابن عامر وطريق الحصن فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة وإن ترك الرجل المرور عنى في البداءة فلا شيء عليه وكذلك أن مر بها وترك المنزل ولا يدفع من عرفة حتى تغيب الشمس ويبين مغيبها

﴿ باب ما يفعل من دفع من عرفة ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب إذا دفع من عرفة أن يسير على هيئته راكباً كان أو ماشياً وإن سار أسرع من هيئته ولم يؤذ أحد المأكرهه وأكرهه أن يؤذى فإن أذى فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المأزمين وإن سلك طريقاً يضرب فلا بأس عليه ولا يصل إلى المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصليهما فيجمع بينهما فقامتين ليس معهما أذان وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاه ما دون المزدلفة والمزدلفة من حين يقضى من مأزمى عرفة وليس المأزمان من المزدلفة إلى أن يأتي قرن محسر وقرن محسر ما عن عيكل وشمالك من تلك المواطن القوابل والطواهر والشهات والشجار

الاما أرخص فيه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقيان فأقل
من خمسة أوسق يقيان
على ما جاء به الخبر
وليست الخمسة يقيان فلا
يبطل اليقين بالشك
(قال الشافعي) ولا
يبتاع الذي يشتري
العريه بالتمسك الا بان
يخرص العريه كما يخرص
العشريقال فيها الآن
رطباً كذا وإذا بيس
كان كذا فيسدغ من
التمر مكيلة نحرصاً تمراً
ويقبض النخلة بتمرها
قبل أن يتفرقا فان
تفرقا قبل دفعه فسد
البيع (قال) ويبيع
صاحب الحائط لكل من

كأنهم من المزدلفة ومزدلفة منزل فإذا خرج منه رجل بعد نصف الليل فلا فدية عليه وإن خرج قبل نصف الليل فلم يعد إلى المزدلفة اقتدى بالعديد شاذين حتى لا تصدق بها وأحب أن يقصر حتى يصلي النحر في أول وقتها ثم يفت على قرن حتى يسفر وقبل تطلع الشمس ثم يدفع وخيما وقف من مزدلفة أو زل أجزاء وإن استأخر من مزدلفة إلى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك ولا فدية عليه وإن ترك المزدلفة فلم يتردد ولم يدخله فيما بين نصف الليل الأول إلى صلاة الصبح اقتدى وإن دخلها في ساعة من هذا الوقت فلا فدية عليه ثم يسير من المزدلفة على خيمته كما وصفت السير عرفة وأحب أن يحرك في بطن محسر قدر رمية محرقة أن يفعل فلا شيء عليه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طائوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزومة وزاد أحدهما على الآخر واجتماعا في المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرك بغير كتمان غير فأخبر الله تعالى هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأخر عرفة إلى أن تغيب الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وعن سعد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي الحرير قال رأيت أبا بكر الصديق واقفا على قرن وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فראيت فخذ مما يحرس به بعد عينته (قال الشافعي) أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو هشام عن ابن عروة عن أبيه أن عمر كان يحرك في بطن محسر ويقول

أرخص له وإن أتى على
جميع حائطه وانعرايا من
الغيب كبي من التمر
لا يختلفان لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
سن الخرص في عمرتهما
ولا حائل دون الاحاطة
بهما

اليد تعدو قلعا وضيقها مخافا من النصارى دينها

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كنت حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم من ضعة أهله يعني من المزدلفة إلى منى

(باب البيع قبل
القبض)

(دخول منى) قال الشافعي أحب أن لا يرى أحد حتى تطلع الشمس ولا بأس عليه أن يرى قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رمى بعد نصف الليل أخبرنا داود بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر إلى أم سلمة فأمرها أن تعمل الاوضة من جمع حتى ترمى الجرة وتوافق صلاة الصبح ثم كان يومها ما أحب أن توافيه أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا لا يكون الا وقد رمت الجرة قبل الفجر ساعة ولا يرى يوم النحر الا جرة العقبة وحدها ويرميها ركبا وكذلك يرميها يوم النفر كما يعيش في اليومين الآخرين أحب إلى وإن ركب فلا شيء عليه أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني أعيان بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي جرة العقبة على ناقته الصبياء ليس ضرب ربل لا طرد وليس قبل ذلك اليد (قال الشافعي) وأحب إلى أن يأخذ حصي الجرة يوم النحر من مزدلفة ومن حيثما أخذته أجزاء وكذلك في أيام منى كلها من حيث أخذته أجزاء الا أنى أكرهه من ثلاثة مواضع من المسجد لئلا يخرج حصي المسجد منه وأكرهه من الحشر لتجاسته ومن كل موضع نجس وأكرهه من الجرد لانه حصي غير متقبل وأنه قد روي به مرة وإن رماها بهذا كله أجزاء (قال) ولا يجوز الرمي بالابحجارة وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مر أو مرمر أو حجر برام أو كذا أو صوان أجزاء وكل ما لا يقع عليه اسم حجر لا يجزئيه مثل الحجر والطين المجموع مطبوحا كان أو نيارا الملح والقوارير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الحجارة فمن رمى بهذا أعاد وكان كمن لم يرم ومن رمى الجمار من فوقها أو تحتها أو بجذائها من أي وجه لم يكن عليه شيء ولا يرى الجمار في شيء من أيام منى غير يوم النحر الا بعد الزوال ومن رماها قبل الزوال أعاد ولا يرمى منها شيء باقل من سبع حصيات فإن رماها بست أو كان معها حصي إحدى وعشرين فرمى الجمار ولم يدرأى حجره رمى بست عاد فرمى الأولى بواحدة

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
من استاع طعاما فلا
يبعه حتى يستوفيه
وقال ابن عباس أما الذي
همى عنه رسول الله

حتى يكون على يقين من أنه قد أكمل رميها بسبع ثم رمى الاثنين بسبع سبع وان رمى بحصاة فأصاب
 انساناً ومجملهم استنت حتى أصاب موضع الحصى من الجرة أجزأت عنه وان وقعت فنفضها الانسان
 أو البعير فأصاب موقف الحصى لم تجزعه ولورى انسان بحصاتين أو ثلاثاً أو أكثر في مرة لم يكن الا حصاة
 واحدة وعليه أن يرمى سبع مرات وأقل ما عليه في الرمي أن يرمى حتى يوقع حصاة في موضع الحصى وان
 رمى بحصاة فغابت عنه فلم يدركها وقعت أعادها ولم تجزعه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى ويرمى
 الجرتين الاولى والوسطى يعاودهما علواً ومن حيث رماهما أجزأه ويرمى جرة العقبة من بطن الوادي ومن
 حيث رماها أجزأه واذ رمى الجرة الاولى تقدم عنها فيجعلها في قفاه في الموضع الذي لا يناله ما تطاير من
 الحصى ثم وقف فكبر وذكرا لله ودعا بقدر سورة البقرة ويصنع مثل ذلك عند الجرة الوسطى الا أنه يترك
 الوسطى بين يمينه على أكمة لا يمكنه غير ذلك ويقف في بطن المسيل منقطعاً عن أن يناله الحصى ولا يصنع
 ذلك عند جرة العقبة ويصنعه في أيام منى كلها وان ترك ذلك فلا إعادة عليه ولا فدية ولا بأس اذ رمى
 الرعاء الجرة يوم النحر أن يصدر واويدعو الميت عنى ويبتو في ابلهم (١) ويقبوا ويدعوا الرمي الغد من بعد
 يوم النحر ثم يأتوا بعد الغد من يوم النحر وذلك يوم النفر الاول فينبذوا فيرموا اليوم الماضي الذي أعياه
 في الابل حتى اذا أكملوا الرمي أعادوا على الجرة الاولى فاستأفوا رمي يومهم ذلك فان أرادوا الصدف فقد
 قضوا ما عليهم من الرمي وان رجعوا الى الابل أو أقاموا عنى لا يريدون الصدف رمو الغد وهو يوم النفر
 الآخر (قال) ومن نسي رمى جرة من الجارزها رماها بالاول ولا فدية عليه وكذلك لو نسي رمى الجار حتى
 يرميها في آخر أيام منى وسواء رمى جرة العقبة اذ انسية أو رمى الثلاث اذ رمى ذلك في أيام الرمي فلا شيء عليه
 وان مضت أيام الرمي وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرم بهن أو أكثر من جميع الرمي فعليه دم وان بقيت
 عليه حصاة فعليه دم وان بقيت حصاتان فدان وان بقيت عليه ثلاث فدم واذ اندارك عليه رميان
 ابتدأ الرمي الاول حتى يكمله ثم عاد فابتدأ الآخر ولا يجزئه أن يرمى في مقام واحد باربع عشرة حصاة
 فان أخر ذلك الى آخر أيام منى فلم يكمل جميع ما عليه من الرمي الى أن تغيب الشمس افندى كما وصفت الفدية
 في ثلاث حصيات فصاعداً ولم يرمى اذا غابت الشمس (قال) وكذلك لو نفر يوم النفر الاول ثم ذكر
 أنه قد بقي عليه رمى أهراق دماً ولو احتاط فرمى لم كره ذلك ولا شيء عليه لأنه قد قطع الحج وله القطع ويرمى
 عن المريض الذي لا يستطيع الرمي وقد قيل يرمى المريض في يد الذي يرمى عنه ويكبر فان فعل فلا بأس
 وان لم يفعل فلا شيء عليه فان صح في أيام منى فرمى ما رمى عنه أحببت ذلك له فان لم يفعل فلا شيء عليه
 ويرمى عن الصبي الذي لا يستطيع الرمي فان كان يعقل أن يرمى اذا أمر رمى عن نفسه واذ رمى الرجل
 عن نفسه ورمى عن غيره أكمل الرمي عن نفسه ثم عاد فرمى عن غيره كما يفعل اذا اندارك عليه رميان وأحب
 اذ رمى أن يرفع يديه حتى يرى بياض ما تحت منكبيه ويكبر مع كل حصاة وان ترك ذلك فلا فدية عليه
 (قال) واذ كان الحصى نجساً أحببت غسله وكذلك ان شككت في نجاسته ثلاثاً نجس اليد أو الأزار
 وان لم يفعل ورمى به أجزأه ويرمى الجمار بقدر خصي الخذف لا يجاوز ذلك أخبرنا مسلم عن ابن جريج
 عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار بمثل حصي الخذف أخبرنا سفيان عن جند
 ابن قيس عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم ينزل الناس بمنى منازلهم وهو يقول ارموا رموا بمثل حصي الخذف (قال الشافعي)
 (٢) والخذف ما خذف به الرجل وقد ذلك أصغر من الاغلة طولا وعرضاً وان رمى بأصغر من ذلك أو أكبر
 كره ذلك وليس عليه إعادة

(ما يكون بمنى غير الرمي) قال الشافعي وأحب الرجل اذ رمى الجرة فكان معه هدى أن يبدأ
 فينحره أو يذبحه ثم يخلق أو يقصر ثم يأكل من لحمه هديه ثم يفيض فان ذبح قبل أن يرمى أو خلق قبل

صلى الله عليه وسلم
 وهو الطعام أن يدع
 حتى يكتال وقال ابن
 عباس برأيه ولا أحسب
 كل شيء الا مثله (قال
 الشافعي) واذ انتهى
 صلى الله عليه وسلم
 عن بيع الطعام حتى
 يقبض لان ضمانه من
 البائع ولم يتكامل
 لا شترى فيه تمام ملك
 فجوز به البيع كذلك
 قسنا عليه ببيع العروض
 قبل القبض لانه يبيع
 ما لم يقبض ورمح ما لم
 يضمن ومن ابتاعه
 جراً فاقبضه أن ينقله
 من موضعه وقد روى
 عمر وابن عمر أنهم
 كانوا يتابعون الطعام
 (١) ويقبوا كذا في
 النسخ وكذلك قوله
 بعد أعياه ولعل هنا
 تحريفاً من النسخ
 والاصل ويعفوا بالعين
 المهمة وبعدها مشاة
 قوية وكذلك أعتما
 فانظر وحرر
 (٢) قوله والخذف ما
 خذف الخ كذا في الاصل
 وانظر كتبه معجده

أن يذبح أو قدم نسك قبل نكاح ما يعمل يوم النحر فلا حرج ولا فدية (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن
 ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حجة الوداع حتى الناس يسأرونه فبدر رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فقلت قبل أن أذبح فقال أذبح ولا
 حرج فبدر رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فقترت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج قال فاستل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن شيء أقدم ولا أنرا الأقل أفل ولا حرج (قال الشافعي) ولو أفاض قبل أن يرمي
 طواف كان عليه أن يرمي لم يكن عليه إعادة الطواف ولو أخر الأضحية حتى تضي أيام منى أو بعد ذلك لم يكن
 عليه فدية ولا وقت للعمل في الطواف (قال الشافعي) ولا يبيت أحد من أحاج الياقني ومنى ما بين
 العقبة وليست العقبة من منى إلى بطن محسر وليس بطن محسر من منى وسواء سئل ذلك وجهه فيما
 أقبل على منى فأما ما أورد من أجل فليس من منى ولا رخصة لاحد في ترك البيت عن منى الأراء
 الأبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقايات ولا رخصة فيه لاحد من أهل السقايات
 الألبن ولي القيام عليهم منهم وسواء من استعوا عليهم من غيرهم أروهم (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن سليم
 عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لاهل السقاية من أهل بيته أن
 يبتزوا مكة ليالي منى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء مثله ورواه عطاء من أجل
 سقايتهم (قال الشافعي) ومن بات عن منى غير من سميت تصدق في ليلة يبرهم وفي ليلتين برهمين وفي
 ثلاث بدم (قال) ولا بأس اذا كان الرجل أكثر ليلة حتى أن يخرج من أول ليلة أو آخره عن منى (قال الشافعي)
 ولو أن رجلا لم يقض فافاض فغسله الضراف حتى يكون ليلة أكثره بكة لم يكن عليه فدية من قبل أنه كان لازما
 له من عمل الحج وأنه كان له أن يعمله في ذلك الوقت ولو كان عمله انما هو تطوع اقتدى وكذلك لو كان انما هو
 لزيرة أحد أجداده ومن غابت له الشمس يوم النحر الأول حتى ولم يخرج منها فافاض فغسله أن يبيت تلك الليلة
 ويرمي من الغد ولكنه لو خرج منها قبل أن تغيب الشمس فافاض عاد اليها مارا أو زائرا لم يكن عليه شيء أن بات
 ولم يكن عليه طوابت أن يرمي من الغد

(طواف من لم يقض من أفاض) قال الشافعي ومن قدم طوافه للحج قبل عرفة بالبيت وبين
 الصفا والمروة فلا يحل حتى يطوف بالبيت سبعاً وليس عليه أن يعود للصفا والمروة وسواء كان قارناً أو مفرداً
 ومن أخر الطواف حتى يرجع من منى فلا بد أن يصوف بالبيت وبين الصفا والمروة وسواء كان قارناً أو
 مفرداً والقارن والمفرد سواء في كل أمرهما إلا أن على القارن دماً وليس ذلك على المفرد ولأن القارن قد
 قضى حجة الإسلام وعمرته وعلى المفرد إعادة عمرته فأما ما أصابنا مما عليه فيه الفدية فيما فيه سواء وسواء
 الرجل والمرأة في هذا كله إلا أن المرأة تخالف الرجل في شيء واحد فيكون على الرجل أن يودع البيت وأن
 طاف بعده منى ولا يكون على المرأة أن يبيت اذا طافت بعده منى ان كانت حائضاً وان كانت طاهراً فهي
 مثل الرجل لم يكن لها أن تنفر حتى يودع البيت واذا كانت لم تنف بالبيت بعده منى لم يكن لها أن تنفر حتى
 تطوف وليس على كرها ولا على وقتائها أن يحتسبوا عليها وحسن لوفعوا (قال) واذا نفر الرجل قبل أن
 يودع البيت فإن كان قريبا والقريب دون ما يقصر فيه الصلاة أمرته بالرجوع وان بلغ ما يقصر فيه
 الصلاة بعث بدم بهراق عنه بكة فلو أنه عند ذلك كان سبياً ولم يكن ذلك مفسداً لخطبه وأجرأه من ذلك دم
 بهريقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن
 عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عيدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الحائض (قال) ولو طاف رجل
 بالبيت الطواف الواجب عليه ثم نسي الركعتين (١) الواجبة حتى يسعى بين الصفا والمروة لم يكن عليه إعادة
 وهكذا نقول في كل عمل يصلح في كل موضع والصلاة في كل موضع وكان عليه أن يصلي ركعتي الطواف حيث
 ذكرهما من حل أو حرم

جراً فابعث النبي
 صلى الله عليه وسلم من
 يأمرهم بتسليمه من
 الموضع الذي ابتاعه
 فيه إلى موضع غيره
 ومن ورت طعاماً كان
 له بيعه قبل أن
 ينقبضه لانه غير مضمون
 على غيره ولو أسلم
 في طعام وباع طعاماً
 آخر فاحضر المشتري
 من اكثاله من بائعه
 وقال اكثاله لم يجز
 لانه بيع الطعام قبل أن
 يقبض فان قال اكثاله
 لنفسه وخذه بالكيل
 الذي حضرته لم يجز لانه
 باع كيلاً فلا يبرأ حتى
 يكيله لمشتريه ويكون
 له زيادته وعليه نقصانه

(١) قوله الواجبة
 كذا في جميع النسخ وهي
 وصف الصلاة المستفادة
 من الركعتين كما شو
 ظاهر كتبه محمده

(الهدى) قال الشافعي الهدى من الابل والبقر والغنم وسواء البخت والعراب من الابل والبقر والحواميس والضأن والمعرز ومن نذر هديا فسمي شيئا رزقه الله الذي سمي صغيرا كان أو كبيرا ومن لم يسم شيئا أو رزقه هدى ليس بمحرم من صيد فكل من عدله فلا يحجز به من الابل ولا البقر ولا المعز إلا نفي فصاعدا ويحجز به الذكر والأنثى ويحجز من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا يحصل للهدى دونه إلا أن يسمى الرجل موضعا من الأرض فينحر فيه هديا أو يحصر رجل بعدد وفيختر حيث أحصر ولا هدى إلا في الحرم لا في غير ذلك (قال) والاختيار في الهدى أن يتركه صاحبه مستقبل القبلة ثم يقلده نعلين ثم يشعر في الشق الأيمن والأشعار في الهدى أن يضرب بحد يد في سنام البعير أو سنام البقر حتى يدعى والبقر والابل في ذلك سواء ولا يشعر الغنم ويقلد الرقاع وخرب القرب ثم يحرم صاحب الهدى مكانه وإن ترك التقليد والأشعار فلا شيء عليه وإن قلده وأشعر وهو لا يريد الأحرام فلا يكون محرما (قال) وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه إلا من ضرورة وإذا اضطر إليه ركبه ركوبا غير فادح له وله أن يحمل الرجل المعبي والمضطر على هديه وإذا كان الهدى أنثى فتجبت فإن تبعها فصليها ساقه وإن لم يتبعها حمله عليها وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعدى فصليها وكذلك ليس له أن يسقي أحدا وله أن يحمل فصليها وإن حمل عليها من غير ضرورة فأجحفها غرم قيمة ما نقصها وكذلك إن شرب من لبنها ما ينهل فصليها غرم قيمة اللبن الذي شرب وإن قلدها وأشعرها ووجهها إلى البيت أو وجهها بكلام فقال هذه هدى فليس له أن يرجع فيها ولا يسد لها بخير ولا بشر منها كانت زاكية أو غير زاكية وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها وإنما أنظر في الهدى إلى يوم يوجب فإن كان وافيًا ثم أصابه بعد ذلك عور أو عرج أو ما لا يكون به وافيًا على الابتداء لم يضرمه إذا بلغ المنسل وإن كان يوم يوجب ليس بوافي ثم صح حتى يصير وافيًا قبل أن ينحر لم يحجز عنه ولم يكن له أن يحبس ولا عليه أن يبدله إلا أن يتطوع بأبداله مع تحريمه أو يكون أصله واجبا فلا يحجز عنه فيه إلا وافي والهدى هديان هدى أصله تطوع فذلك إذا ساقه فعطب فادركه ذكاته فخره أحببت له أن يغمس فلا دته في دمه ثم يضرب به أصفحه ثم يخلى بين الناس وبينه يأكلونه فإن لم يحضره أحد تركه بتلك الحال وإن عطب فلم يدركه ذكاته فلا بد له عليه في واحدة من الخالين فإن ادركه ذكاته فتركه أن يذكيه أو ذكاه فأكاه أو أظعمه أغنياء أو باعه فعليه بدله وإن أظعم بعضه أغنياء وبعضه مساكين أو أكل بعضه وخلى بين الناس وبين ما بقي منه غرم قيمة ما أكل وما أظعم الأغنياء فيصدق به على مساكين الحرم لا يحجز به غير ذلك ١ وهدى واجب فذلك إذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وامساك وعليه بدله بكل حال ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله لأنه قد خرج من أن يكون هديا حين عطب قبل أن يبلغ محله وإذا ساق المتنع الهدى معه أو الفارن لم تنعته أو قرانه فلوركه حتى ينحره يوم النحر كان أحب إلى وإن قدم فخره في الحرم أجزأ عنه من قبل أن على الناس فرضين فرض في الأبدان فلا يكون إلا بعد الوقت وفرض في الأموال فيكون قبل الوقت إذا كان شيئا مما فيه الفرض وهكذا إن ساقه مفردا متطوعا به والاختيار إذا ساقه معتمرا أن ينحره بعد ما يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل أن يحلق عند المروة وحيث نحره من فجاج مكة أجره والاختيار في الحج أن ينحره (١) يعني بعد أن يرمي جرة العقبة وقبل أن يحلق وحيث نحره من منى أو مكة إذا أعطاه مساكين الحرم أجزأه ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان فاخطأ كل واحد منهما بهدى صاحبه فذبحه ثم أدركه قيل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهديين حين ومخورين وأجزأ عنهم ما تصدقوا بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولو لم يدركاه حتى (١) فأت تصدق به من كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حيا وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن يبدل واحد منهما إلا بجميع ثمن هديه وإن لم يجد ثمن هديه هديا زاد حتى يبدله هديا ولو أن رجلا نحر هديه فنع المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية ولم يخل بين المساكين وبينه حتى ينتن

وكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى ينحر فيه الصبيان ولا يقبض الذي له طعام من طعام يشتريه لنفسه لأنه لا يكون وكيلًا لنفسه مستوفيا لها قابضا منها (قال) ولو حل له عليه طعام فأحال به على رجل له عليه طعام أسلفه أياه لم يحجز من قبل أن أصل ما كان له بيع وأحالته به يبيع منه له بطعام على غيره ولو أعطاه طعاما فصدقه في كيله لم يحجز فان قبض فالقول قول القابض مع يمينه فيما وجد ولو كان الطعام (١) قوله يعني كذا في جميع النسخ ولعل هذه العناية وما بعدها من عبارة الربيع فأنظر (٢) فأت تصدقه كذا في بعض النسخ وفي بعضها مات فصدقه وانظر وحر كته محججه

كان عليه أن يبدله والخير يوم الخمر وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا تخمر إلا أن من كان عليه حدى واجب نحو رء أعطاء مسكين الحرم قضاء وينبغي في الليل واتهم رواها أكره فيم الليل فلا يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجدهما كمن حاضرون فأما إذا أصاب الذبح ووجد ما كمن حاضرين فسواء وفي أى الحرم ذبحه ثم أبلغه ما كمن الحرم أجزأه وإن كان ذبحه أيا في غير موضع ناس ويخبر الأبل قبل ما غير معقولة فإن أحب عقل إحدى قواثمها وإن نحرها باركة أو مضطبعة أجزأت عنه ويخبر الأبل وينضح البقر والغنم وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الأبل كره له ذلك وأجزأت عنه ومن أطاق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن ينضح السبكة وهكذا من حلت ذكاته الأثني أكره أن ينضح السبكة يهودى أو نصراني وإن فعل فلا زيادة على صاحبه وأحب إلى أن ينضح السبكة صاحبها أو يخضر الذبح فيه يرمى عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سمي الله على السبكة أجزأت عنه وإن قال اللهم تقبل منى أو تقبل عن فلان الذي أمره بذبحه فلا بأس وأحب أن يأكل من كبذبحه قبل أن يفيض أولجها وإن لم يفعل فلا بأس وإنما أمره أن يأكل من التطوع والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على الإنسان ليس له حبه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى القناد والضب وجزاء الصيد والذبور والمثعة وإن أكل من الهدى الواجب تصدق ببقية ما أكل منه وكل ما كان أصله تطوعا مثل الفخايا والهدايا تطوعا أكل منه وأطعم وأهدى وأدخرو تصدق وأحب إلى أن لا يأكل ولا يجس إلا للثأوي يهدى ثلثا وتصدق بثلث وإن لم يقلد هديه ولم يشعره قارنا كان أو غيره أجزأه أن يشتري هديا من منى أو مكة ثم يذبحه مكانه لأنه ليس على الهدى عمل إنما العمل على الأكميين والنسك لهم وإنما هذا مال من أمر الله يتقربون به إلى الله عز وجل ولا بأس أن يشتري السبعة المتبعون في بدنة أو بقرة وكذلك لو كانوا سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو محصرين وبخمر رجل واحد منهم حصته من ثمنها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحنينية البسنة عن سبعة والبقرة عن سبعة

(ما يفيد الحج) قال الشافعي إذا أكل الرجل بعمره ثم أصاب أهله في ما بين أن يهل إلى أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مفسد وإذا أكل الرجل حج أو حج وعمره ثم أصاب أهله في ما بينه وبين أن يرمى جرة العقبة ببيع حصيات ويطوف بالبيت وإن لم يرم جرة العقبة بعد عرفه فهو مفسد والذي يفيد الحج الذي يوجب الحد من أن يغيب الخشفة لا يفيد الحج شئ غير ذلك من عبث ولا تلذذ وإن جاء الماء الدافق فلا شئ وما فعله الحاج مما نهى عنه من صيد أو غيره وإذا أفسد رجل الحج مضى في حجه كما كان مضى فيه لم يفسده فإذا كان قابلا لم يفسد ببدنة تجزئ عنه ما معا وكذلك لو كانت امرأته حلالا وهو حرام أجزأت عنه بدنة وكذلك لو كانت هي حراما وكان هو حلالا كانت عليه بدنة ويحجها من قابل من قبل أنه القائل وإن الآثام جاءت ببدنة واحدة تجزئ عن كليهما ولو وطئ امرأرا كان واحدا من قبل أنه قد أفسده مرة ولو وطئ نساء كان واحدا من قبل أنه أفسده مرة إلا أنهم إن كن محرمات فقد أفسد عليهن وعليه أن يحجهن كلهن ثم يخبر عن كل واحدة منهن ببدنة لأن إحرام كل واحدة منهن غير إحرام الأخرى وما تلذذه من أمر أنه دون ما وصفت من شئ من أمر الدنيا فاستأجره فيه وإذا لم يجد المقصد ببدنة ذبح بقرة وإن لم يجد بقرة ذبح سبعاً من الغنم وإذا كان معسرا عن الطعام صام عن كل مديوم وهكذا كل ما وجب عليه فأعسره مما لم يأت فيه نفه نص خبر صنعه فيه هكذا وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه ولا يكون الطعام ولا الهدى إلا بركة ومنى ويكرن الصوم حيث شاء لأنه لا منفعة لاهل الحرم في صيامه

(الاحصار) قال الشافعي الاحصار الذي ذكره الله تبارك وتعالى فقال فإن أحصرتم فما استيسر

سلفا جاز أن يأخذ منه ما شاء يدايد

(باب بيع المبراة)

قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباع المبراة ولا يبيع من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر (قال الشافعي) والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ثم تتركها من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشترها كثير فيزيد

من الهدى نزلت يوم الحديبية وأحصر النبي صلى الله عليه وسلم بعدد رخص عليه الصلاة والسلام في الحل وقد قيل فخر في الحرم وإنما ذهبنا إلى أنه فخر في الحل وبعض الحديبية في الحل وبعضها في الحرم لأن الله عز وجل يقول وصددكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله والحرم كله محله عند أهل العلم حينئذ أحصر الرجل قريبا كان أو بعدا بعدد حائل مسلم أو كافر وقد أحرمت ذبائح شاه وحل ولا قضاء عليه الآن يكون حجة الإسلام فيحبها وهكذا السلطان إن حبسه في سجن أو غيره وهكذا العبد يحرم بغير إذن سيده وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها إن لهما أن يجلسا وليس هذا إلا على الولد والوالدة على المولى عليه ولو تأنى الذي أحصر وجاء أن يخلى كان أحب إلى فإذا رأى أنه لا يخلى حل وإذا حل ثم خلى فأحب إلى لو جدد أحراما وإن لم يفعل فلا شيء عليه لاني إذا أدت له أن يحل بغير قضاء لم أجعل عليه العودة وأذا لم يجد شاه يذبحها للفقراء فلو صام عدل الشاة قبل أن يحل كان أحب إلى وإن لم يفعل وحل رجوت أن لا يكون عليه شيء ومتى أصابه أدى وهو يرجو أن يخلى فحله عنه واقتدى في موضعه كما يقتدى المحصر إذا خلى عنه في غير الحرم وكان محالاً للمساواة من قدر على الحرم ذلك لا يجزئ إلا أن يبلغ هديه الحرم

﴿الاحصار بالمرض وغيره﴾ قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس وغيره عن ابن عباس أنه قال لا حصر إلا حصر العدو وزاد أحدهما ذهب الحصر إلا أن قال الشافعي والذي يذهب إلى أن الحصر الذي ذكر الله عز وجل يحل منه صاحبه حصر العدو فن حبس بخطأ عدداً ومرض فلا يحل من إحرامه وإن احتاج إلى دواء عليه فيه فدية أو نخبة أدى فعله واقتدى ويقتدى في الحرم بأن يفعله ويبعث بهدي إلى الحرم حتى أطاق المضى مضى فحل من إحرامه بالطواف والسعي فإن كان معتمراً فلا وقت عليه ويحل ويرجع وإن كان حاجاً فأدرك الحج فذلك وإن لم يدرك طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وعليه حج قابل وما استيسر من الهدى وهكذا من أخطأ العدد قال الشافعي ومن لم يدخل عرفه إلا مضى عليه لم يعقل ساعة ولا طرفه عين وهو بعرفة فقد فاتته الحج وإن طيف به وهو لا يعقل فلم يطف وإن أحرمت وهو لا يعقل فلم يحرم وإذا عطل بعرفة ساعة أو عطل بعد الإحرام ساعة وهو محرم ثم أغنى عليه فيما بين ذلك لم يضره إلا أنه لم يعقل حتى تجاوز الوقت فعليه دم ترك الوقت ولا يجزئ عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلاً في هذا كله لأن هذا عمل لا يجزئ به قليله من كثيره وعرفة يجزئ به قليلها من كثيرها وكذلك الأحرام

﴿مختصر الحج الصغير﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي من سلك على المدينة أهل من ذى الحليفة ومن سلك على الساحل أهل من الحجة ومن سلك بحراً أو غير الساحل أهل إذا حاذى الحجة ولا بأس أن جهل من دون ذلك إلى بلده وإن جاوز رجوع إلى ميقاته وإن لم يرجع أهرق دما وهي شاه تصدق بها على المسكين قال وأحب للرجل والمرأة إذا كانت حائضاً أو نفثاً أن يغتسلوا بالأحرام يأخذان شعورهما أو طفرهما قبله فإن لم يفعلوا وتوضأ أجزأهما قال وأحب أن يهلا خلف الصلاة مكتوبة أو نافلة وإن لم يفعلوا وأهلا على غير وضوء فلا بأس عليهما قال وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أبيضين جديدين أو غسيلين للمرأة أن تلبس ثياباً كذلك ولا بأس عليها ما فيها لبساً ما لم يكن مصبوغاً بزعفران أو ورس أو طيب ويلبس الرجل الأزار والرداء أو ثوباً نظيفاً طريحه كما يطرح الرداء إلا أن لا يجدا زارا فيلبس سراويل وأن لا يجدا نعلين فيلبس خفين وبقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس ثوباً يخطأ ولا عمامة إلا أن يطرح ذلك على كفيه أو ظهره وطرحاً وله أن يغطي وجهه ولا يغطي رأسه وتلبس المرأة السراويل والخفين والتميص والجاروكل ما كانت تلبسه غير محرمة إلا أن يوافيه طيب ولا تخصر وجهها وتحرر رأسها إلا أن تريد أن تستر وجهها فتجافي الجار ثم

في غنها ذلك ثم إذا حلها بعد تلك الحليفة حليفة أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبسها نقصانه كل يوم عن أوله وهذا غرور للشترى والعلم يحيط أن ألبان الأبل والغنم مختلفة في الكثرة والأثمان فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بدلها ثمن واحد أصاعاً من تمر قال وكذلك البقر فإن كان رضيها المشتري وحلبها زماناً ثم أصاب بها عيباً غير التصرية فله ردها بالعيب ويرد معها صاعاً من تمر غنماً للسنن التصرية ولا يرد اللبن الحادث في ملكه لأن

تسدل الثوب على وجهها متجاوياً يستظل المحرم والمحرمة في القبة (١) والكنيسة وغيرهما ويبدلان ثيابهما التي أحرقها أو يلبسان غيرها (قال) وإذا مات المحرم غسل بماء وسدر ولم يقرب طيباً وكفن في ثوبه ولم يقصص ومجر وجهه ولم يحضر رأسه (قال) وإذا ماتت المحرمة غسلت بماء وسدر وقصصت وأزوت وشدة رأسها بالخلد وكشف عن وجهها (قال) ولا تلبس المحرمة قفازين ولا برقعاً (قال) ولا بأس أن يتطيب المحرم والمحرمة بالغالية والنضوح والمجمر وما تبقى راحته بعد الاحرام ان كان الطيب قبل الاحرام وكذلك يتطيبان إذا رميا جرة العقبة (قال) وإذا أخذ من شعورهما قبل الاحرام فإذا أهلا فإن شاء أقرا وإن شاء أفردا الحج وإن شاء أتمتعاً بالعمرة إلى الحج والتمتع أحب إلى (قال) وإذا تمتعاً وقرناً أجزاء ما أن يزججاً ثلاثة لم يجدوا خلاصاً ما ثلاثة أيام فيما بين أن يهلا بالحج إلى يوم عرفة فإن لم يهلا ما حاله يصوماً أيام منى وصاماً ثلاثة بعد منى بمكة أو في سفرهما وسبعة بعد ذلك واختار لهم التمتع وأيهما أراد أن يحرمه كفتهما التنية وإن سجد فلا بأس

التي صلى الله عليه وسلم
وسلم قضى أن الخراج
بالضمان

(التنية) لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والمالك لا شريك لك فإذا فرغ من التنية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضاه والجنة وانتعاده من سخطه والشار ويكثر من التنية ويحجر بها الرجل صوته ما لم يقدحه ويخاف بها المرأة وأستحبها خلف الصلوات ومع القبر ومع غيب الشمس وعند اضطمام الرقاق والهبوط والاصعاد وفي كل حال أحبها ولا بأس أن يلبس على وضوء وعلى غير وضوء وتلبس المرأة حائضاً ولا بأس أن يغتسل الرجل ويبدل جسد من الوسخ ولا يبدل رأسه ثلاثاً يقطع شعره وأحب له الغسل لدخول مكة فإذا دخلها أحببت له أن لا يخرج حتى يطوف بالبيت (قال) وأحب له إذا رأى البيت أن يقول اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وزد من شرفه وعظمته ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً وأن يستلم الركن الأسود ويضطبع بثوبه وهو أن يدخل رداءه من تحت منكبيه الأيمن حتى يبرز منكبيه ثم يهول ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ويمشي أربعة ويستلم الركن الأيمن والحجر ولا يستلم غيرهما فإن كان الزحام كثيراً مضى وكبر ولم يستلم (قال) وأحب أن يكون أكثر كلامه في الطواف ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وإذا فرغ صلى خلف المقام أو حينما يسر ركعتين قرأ فيهما بأم القرآن وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وما قرأ به مع أم القرآن أجزأه ثم يصعد على الصفا وهو ذا لا يتوارى عنه البيت ثم يكبر ثلاثاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونسره عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوه في أمر الدين والدنيا ويعد هذا الكلام بين أضعاف كلامه حتى يقول ثلاث مرات ثم يهبط عن الصفا فإذا كان دون الميل الأخضر الذي في ركن المسجد نحو من ستة أذرع عدا حتى يحاذي الميلين المتقابلين بفناء المسجد ودار العباس ثم يظهر على المروة جهده حتى يبدؤ البيت ان بداله ثم يصنع عليها مثل ما صنع على الصفا وما دعا به عليها أجزأه حتى يكمل الطواف بينهما سبعاً يبدأ بالصفا ويحتمل المروة وإن كان متمتعاً أخذ من شعره وأقام حالاً فإذا أراد التوجه إلى منى توجه يوم التروية قبل الظهر فطاف بالبيت سبعاً وداع ثم أهل بالحج متوجهاً من المسجد ثم أتى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم غدا منها إلى عرفة فترجل حيث شاء واختار له أن يشهد الظهر والعصر مع الامام ويقف قريباً منه ويدعو ويحتمل فإذا غابت الشمس دفع وسار على هينته حتى يأتي المزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء والصبح ثم يغدو فيقف ثم يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس إذا أسفر إسفاراً بيناً أو يأخذ حصي جرة واحدة سبع حصيات فيرمي جرة العقبة وحدها بمن ويرمي من بطن المسيل ومن حيث ربحي أجزأه ثم قد حل له ما حرم عليه الحج الا النساء ويولي

(باب الرد بالعيب)

قال الشافعي أخبرني
من لا أتهم عن ابن أبي
ذئب عن مخلد بن خفاف
أنه ابتاع غلاماً فاستغله
ثم أصاب به عيباً ففضي
له عمر بن عبد العزيز
برده وغلته فأخبر عروة
عمر عن عائشة أن النبي

(١) قوله والكنيسة
هكذا في جميع النسخ
ولم نجد لهذا اللفظ في
كتب اللغة الا المعنى
المشهور وهو المتعبد وهو
غير مناسب لهذا المقام
فحرره كتبه محمده

حتى يرمى جرة العقبة بأول حصاة ثم يقطع التلبية فإذا طاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا فقد
 حل له النساء وإن كان قارناً ومفرداً فليس عليه أن يقيم محرماً بحاله ويصنع ما وصف غير أنه إذا كان قارناً
 أو مفرداً أجزأه أن طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعا واحداً بعد عرفة تحل له النساء
 ولا يعود إلى الصفا والمروة وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة
 سبعا وأجبه له أن يغتسل لرمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير
 وضوء أجزأه لأن الحائض تفعله إلا الصلاة والطواف بالبيت لانه لا يفعله الا طاهراً فإذا كان بعد يوم
 النحر قد نسي شاة وجبت عليه تصديق بجلدها ولجها ولم يحبس منها شيئاً وإن كانت نافلة تصدق منها أو كل
 وحبس ويذبح في أيام منى كلها إلا الأضحية والنهار أحب إلى من الليل ويرمي الجمار أيام منى كلها وهي
 ثلاث كل واحدة منهن بسبع حصيات ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام منى كلها بعد يوم النحر
 وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة ويتقدم عن الجرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيدعو ويطلب
 قدر قراءة سورة البقرة ويفعل ذلك عند الجرة الوسطى ولا يفعله عند جرة العقبة وإن أخطأ فرمى بحصاتين
 في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرمى سبع مرات ويأخذ حصي الجمار من حيث شاء إلا من
 موضع نجس أو مسجد أو من الجمار فأنى أكرمه أن يأخذ من هذه المواضع ويرمي بمثل حصي الحذف
 وهو أصغر من الأنامل ولا بأس أن يطهر الحصى قبل أن يحمله وإن تعجل في يومين بعد يوم النحر فذلك له وإن
 غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرمى الجمار من يوم الثالث بعد الزوال وإن تنابح عليه رميان بان
 ينسي أو يغيب فعليه أن يرمى فإذا فرغ منه عاد فرمى رمية ثانياً ولا يرمى بأربع عشرة في موقف واحد فإذا
 صدر وأراد الرحيل عن مكة طاف بالبيت سبعا يودعه البيت يكون آخر كل عمل يعمله فإن خرج ولم يطف
 بعث بشاة تذبح عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الحائض فإنها تصد ريعاً غير وداع إذا طاف الطواف
 الذي عليها وأجبه له إذا ودع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب فيقول اللهم إن البيت بيتك
 والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمك حلتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني
 بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رضيت عني فاردد عني رضاك الآن قبل أن تنأى عن
 بيتك داري هذا وإن انصرفي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راعب عندك ولا عن بيتك اللهم
 فأصحبني بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أحيتني وما زاد ان شاء
 الله تعالى أجزأه

(كتاب الضحايا)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى الضحايا سنة لأحب تركها ومن ضحى فأقل ما يجزى به
 النسي من المعز والابل والبقر ولا يجزى جذع الا من الضأن وحدها ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ
 أهل البيت أن يضحو الا عن كل انسان بشاة أو عن كل سبعة بجزور ولكنهما لما كانتا غير فرض كان الرجل
 إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضاً (قال) ووقت
 الضحايا انصراف الامام من الصلاة فإذا أبطأ الامام وكان الاضحية يبطل الامام به فقد رما تحل الصلاة ثم يقضى
 صلاته ركعتين (١) وليس على الامام أن أبطأ بالصلاة عن وقتها إلا أن الوقت انما هو وقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما أحدث بعده وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أمر به عادة ضحية بضائة جذعة
 فهي تجزى وإن كان أمره بمجذعة غير الضأن فقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجزى ولا تجزى
 أحد بعدك وأما سوى ما ذكر فلا يعد ضحايا حتى يجتمع السن والوقت وما بعده من أيام منى خاصة
 فإذا مضت أيام منى فلا ضحية وما ذبح يومئذ فهي ذبيحة غير الضحية وانما أمرنا بالضحية في أيام منى وزعمنا

صلى الله عليه وسلم قضى
 في مثل هذا أن يخرج
 بالضمان فرد عمر قضاءه
 وقضى لمحمد بن خفاف
 برد الخراج (قال الشافعي)
 فبهذا أناخذ فاحدث
 في ملك المشتري من غلة
 ونساج ماشية وولادة
 فكله في معنى الغلة لا يرد
 منها شيئاً ويرد الذي
 ابتاعه وحده لم يكن
 ناقصاً عما أخذه به وإن
 كانت أمة ثيباً فوطئها
 فالوطء أقل من الخدمة
 وإن كانت بكرًا فافتضها
 لم يكن له أن يرد ما ناقصة

(١) قوله وليس على
 الامام الخ هكذا في النسخ
 واعمل لفظ على محرف
 عن عمل فتأمل كتبه
 معجزة

فأراد أحدهما الرد والآخر
الامسالة فذلك لهما
لان موجودا في شراء
الاثنين ان كل واحد
منهما مشتر للصف
بنصف الثمن ولو اشترها
جعدة فوجدتها بسيطة
فله الرد ولو كان باعها أو
بعضها ثم علم بالعيب لم
يكن له أن يرجع على
البائع بشئ (١) ولا من
قيمة العيب وانما له
قيمة العيب اذا فانت
بعوت أو عتق أو وحدث
بها عنده عيب لا يرضى
البائع أن يرد به اليه

(١) قوله ولا من قيمة
العيب كذا في الاصل
ولعل هنا سقط أو
تكون كلمة ولا من زيادة

النسخ كتبه معجحه

أن يضحي في الوقت الاول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم الوقت فاما تأخر الفعل وتقدمه عن فعله فلا وقت فيه (قال الشافعي) وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أئمة في هذا سواء لا وقت الا بقدر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فأما صلاة من بعده فليس فيها وقت لان منهم من يؤخرها ومنهم من يقدمها (قال الشافعي) وليس في القرن نقص فيضحي بالجلعاء وإذا ضحي بالجلعاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرنهم يدي أو صحبها لانه لا خوف عليها في دم قرنهما فتكون به مريضه فلا تجزى من جهة المرض ولا يجوز فيها الا هذا وان كان قرنهم مكسورا كسر اقليم الا وكثيرا يدي أو لا يدي فهو يجزى (قال الشافعي) ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه ضحي ومن شاء ضحي في منزله وإذا ضحي الامام فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فليسوا يردون وعلم بان يضحي ولا يضيق عليهم أن يضخوا رأيت لو لم يضخ على حال أو آخر الضحية الى بعض النهار وإلى الغد أو بعده (قال الشافعي) ولا تجزى المريضة أي مرض ما كان بين الضحية وإذا أوجب الرجل الشاة ضحية واجباها أن يقول هذه ضحية ليس شرأؤها والنية أن يضحي بها الجبا فإذا أوجبها لم يكن له أن يبدلها بخير ولا شر منها ولو أبدلها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود في ذبح الاولى ولم يكن له امساكها ومتى لم يوجبها فله الامتناع من أن يضحي بها أبدلها أو لم يبدلها كما يشترى العبد ينوي أن يعقده والمال ينوي أن يتصدق به فلا يكون عليه أن يعق هذا ولا يتصدق بهذا ولو فعل كان خير له (قال) ولا تجزى الجرباء والجرب قليله وكثيره مرض بين يمينه فسد اللحم ونقص الثمن (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الضحية قد أوجبها فالبيع مفسوخ فان فانت فعله أن يشتري بجميع ثمنها ضحية فيضحي بها فان بلغ ثمنها ضحيتين اشتراها لان ثمنها بديل منها ولا يكون له أن يملك منه شيئا وان بلغ ضحية وزاد شيئا لا يبلغ ثمانية ضحي بالضحية وأسلك الفضل مسلك الضحية (قال الشافعي) وأحب إلى لو تصدق به وان نقص عن ضحية فعليه أن يز يدحي بوفى ضحية لا يجزى به غير ذلك لانه مستهلك الضحية فأقل ما يلزمه ضحية مثلها (قال الشافعي) الضحايا ستة لا تخب تركها فمن ضحي فأقل ما يكفيه جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الابل والبقر والابل أحب إلى أن يضحي بها من البقر والبقر أحب إلى أن يضحي بها من الغنم وكل ما غلا من الغنم كان أحب إلى مما رخص وكل ما طاب لحمه كان أحب إلى مما خبث لحمه (قال) والضأن أحب إلى من المعز والعفر أحب إلى من السوء وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الامصار فإذا كانت الضحايا بالتمها وهم يتقرب به إلى الله تعالى فيخبر الدماء أحب إلى وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله استسما الهدي واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنا وأنتسما عند أهلها والعقل مخطر إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله تعالى اذا كان نفيسا كلما عظمت رزقته على المتقرب به إلى الله تعالى كان أعظم لاجره وقد قال الله تعالى في المتع في الاستيسير من الهدي وقال ابن عباس ما استيسر من الهدي شاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج أن يذبحوا شاة وشاة وكان ذلك أقل ما يجزىهم لانه اذا أجزأه أدنى الدم فأعلاها خير منه ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضخوا الا عن كل انسان بشاة أو عن كل سبعة بجوزور ولكنهم لما كانت غير فرض كان الرجل اذا ضحي في بيته فقد وقع اسم ضحية عليه ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهلهم لم يترك فرضا ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأته ولا ولاد ولا نفسه وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدي بهما الظن من رأهما أنهما واجبة وعن ابن عباس أنه جلس مع أصحابه ثم أرسل بدرهمين فقال اشتروا بهما الحما ثم قال هذه ضحية ابن عباس وقد كان قليبا عريه يوم الاخر فبسه أو ذبح بهكة وانما أراد بذلك مثل الذي روى عن أبي بكر وعمر ولا يعدو القول في الضحايا هذا أن تكون

واجبة فهي على كل أحد صغيراً وكبيراً لا تجزى غير شاة عن كل أحد فأما مسوى هذا من القول فلا يجوز
 (قال الشافعي) فإذا أوجب الضحية فولدت ذبح ولاهامها كما يوجب البدنة فتذبح ولاهامها وإذا
 لم يوجها فقد كان له فيها أمسا كهوا ولاهامت لهما ان شاء أمسكه وان شاء ذبحه ومن زعم أنه ليس له أن يبدل
 الضحية بمثلها ولا دونها ما يجزى فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيلزمه أن يقول في هذا الموضع مثل
 ما قلنا ولا يزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعدو الضحية
 إذا اشترت أن يكون حكمها حكم واجب الهدى فلا يجوز أن تبدل بالف مثلها أو حكمها حكم ما له يصنع
 به ما شاء فلا بأس أن يبدلها بما شاء ما يجوز ضحية وإن كان دونها ويحبسها (قال الشافعي) وإذا أوجب
 الضحية لم يجز صوفها ولم يوجها فله أن يجز صوفها والضحية نسك من النسك ما دون في أكله وأطعامه
 وإذا خاره فهذا كله حائر في جميع الضحية جلدوها ولحها أو كره بيع شيء منه والمبادلة به بيع (قال الشافعي)
 فان قال قائل ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تذكر أن تؤكل وتذخر قيل له لما كان أصله نسكاً فكان الله
 حكم في البدن التي هي نسك فقال عز وجل فكلوا منها وأطعموا واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل
 الضحايا والأطعام كان ما أذن الله فيه ورسوله صلى الله عليه وسلم ما دون فيه فكان أصل ما أخرج الله عز وجل
 معقولا أن لا يعود إلى ما له منه شيء إلا ما أذن الله فيه أو رسوله صلى الله عليه وسلم فاقصر ناعلي ما أذن الله
 عز وجل فيه ثم رسوله ومنعنا البيع على أصل النسك أنه ممنوع من البيع فان قال أفجده ما يشبه هذا
 قيل نعم الخيش يدخلون بلاد العدو وفيكون الغلول محرراً ما عليهم ويكون ما أصابوا من العدو بينهم واذن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا في الماء كقول لمن أكله فخرجنه من الغلول إذا كان مأكولاً وزعنا
 أنه إذا كان مسعاً أنه غلول وإن علياً ناعه ردمنه ولم أعلم بين الناس في هذا اختلافاً أن من باع من ضحيته
 جلداً أو غيره أعاد عنه أو قيمة ما باع منه أن كانت القيمة أكثر من الثمن فيما يجوز أن يجعل فيه الضحية
 والصدقة به أحب إلى كما الصدقة يلجم الضحية أحب إلى ولين الضحية كلين البدنة إذا أوجب الضحية
 لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها وما لا ينهك لحها ولو تصدق به كان أحب إلى فإذا لم يوجب صنع
 ما شاء (قال الشافعي) ولا تجزى العوراء وأقبل البياض في السوداء على الناظر كان أو على غيره يقع به
 اسم العور البين ولا تجزى العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الخلقة أو عرج خارج
 ثابت فذلك العرج البين (قال) ومن اشترى ضحية فأوجها وأهدى هدياً ما كان فأوجبه وهو تام ثم عرض
 له نقص وبلغ المنسك أجزأ عنه انما أنظر في هذا كله إلى يوم يوجب فيه يخرج من ماله إلى ما جعله له فإذا
 كان تاماً وبلغ ما جعله له أجزأ عنه به ما عند الإيجاب وبلغه أمده وما اشترى من هذا فلم يوجب له إلا
 به ما نقص فكان لا يجزى ثم أوجبه ذبحه ولم يجز عنه لأنه أوجبه وهو غير مجزى فما كان من ذلك لازماً له
 فعليه أن يأتي بتام وما كان تطوعاً فليس عليه بدله (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فأوجها أو
 لم يوجها فاشتت أو ضلت أو سرق فلا بدل عليه رليست بأكثر من هدي تطوع يوجب صاحبه فيوت فلا
 يكون عليه بدل انما تكون الأبدال في الواجب ولكنه ان رجدها بعد ما أوجها ذبحها وان مضت أيام النحر
 كلها كما يصنع في البدن من الهدى تضل وان لم يكن أوجها فوجد هالم يكن عليه ذبحها ولو ذبحها كان
 أحب إلى (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فلم يوجها حتى أصابها ما لا تجوز معه بحضرة الذبح قبل
 أن يذبحها وقبل ذلك لم تكن ضحية ولو أوجها سالمة ثم أصابها ذلك وبلغت أيام الاضحية ضحيتها وأجزأت عنه
 انما أنظر إلى الضحية في الحال التي أوجها فمها وليس فيما أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد انما هي
 حينئذ كسبة مذبوحة لا عين لها فائمة الا وقد فارقها الروح لا يضرها ما كسرهما ولا ما أصابها وإلى الكسر
 تصير (قال الشافعي) وأذا زعمنا أن العرجاء والعوراء لا تجوز في الضحية كانت إذا كانت عوراء أو لا بد لها
 ولا رجل داخل في هذا المعنى وفي أكثر منة وليس في القرن نقص وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزأت

فان حدث عنده عيب
 كان له قيمة العيب
 الاول الا أن يرضى
 البائع أن يقبلها ناقصة
 فيكون ذلك له الا ان
 شاء المشتري حبسها
 ولا يرجع بشئ ولو
 اختلفا في العيب ومثله
 يحدث فالقول قول
 البائع مع عيبه على
 البت لقد باعه برأ
 من هذا العيب (قال
 المرنى) يخلف بالله
 ما بعثك هذا العبد
 وأوصلته إليك وبه هذا
 العيب لانه قد يبيعه اياه
 وهو يرى ثم يصيبه
 قبل أن يوصله اليه
 (قال المرنى) ينبغي
 في أصل قوله أن يخلفه

وان خلقت لا أذن لهما لم تجز وكذلك وجدعت لم تجز لان هذا نقص من المأ كول منها (قال الشافعي) فاذا أوجب الرجل ضحية أو هديا فذبحها عنه في وقتها ما غير اذنه فأدر كه ما قبل أن يستملك لهما أجزأ أم اعانه لانهم اذا كانا مذبحان في وقت وكان له أن يرجع على الذي تعدى بما بين قيمتهما فائتين ومذبحين ثم يجعله في سبيل الهدى وفي سبيل الضحية لا يجز به غير ذلك وان ذبح له شاة وقد اشتراها ولم يوجبها في وقتها وأدر كهافشاء أن تكون ضحية لم تجز عنه ورجع عليه بما بين قيمتهما فائتة ومذبوحه وان شاء أن يحبس لهما حبسه لانه لم يكن أوجبها فان ذلت لهما في هذا كله يرجع على الذابح بقيمتها حبسة وكان عليه أن يتباع بما أخذ منه من قيمة الواجب منها ضحية أو هديا وان نقص عن ثمنها زاده من عنده حتى يوفي أقل ما يلزمه فان زاد جعله كله في سبيل الضحية والهدى حتى لا يكون حبس مما أخذ منها شيئا والجواب في هذا كله كالجواب في حاجين ولو تحرك واحد منهما هدى صاحبه ومخمين لو ذبح كل واحد منهما ضحية صاحبه ضمن كل واحد منهما ما هديه لصاحبه ما بين قيمة ما ذبح حيا ومذبوحا وأجزأ عن كل واحد منهما ما هديه أو ضحيته اذا لم تفت وان استهلك كل واحد منهما هدى صاحبه أو ضحيته ضمن كل واحد منهما ما قيمته ما استهلك حيا وكان على كل واحد منهما البدل في كل واجب (قال الشافعي) والحاج المكي (١) والمتنوى والمسافر والمقيم والذكرو الانثى ممن يجحد ضحية سواء كلهم لافرق بينهم ان وجبت (٢) على كل واحد منهم وجبت عليهم كلهم وان سقطت عن واحد منهم سقطت عنهم كلهم ولو كانت واجبة على بعضهم دون بعض كان الحاج أولى أن تكون عليه واجبة لانها نسك وعليه نسك وغيره لانسك عليه ولكنه لا يجوز أن يوجب على الناس الا بحجة ولا يفرق بينهم الا بعلة ولست أحب لعباد ولا أجزله ولا مدبر ولا مكاتب ولا أم ولد أن يفتحوا لانهم لا أموال لهم وانما أموالهم لمالكهم وكذلك لأحب للمكاتب ولا أجزله أن يفتحى لان ملكه على ماله البس تمام لانه يجز فيرجع ماله الى مولاه وينع من الهبة والعق لان ملكه لم يتم على ماله (قال الشافعي) ولا يفتحى عما في البطن (قال الشافعي) والاضحية جائزة يوم النحر وأيام منى كلها لانها أيام النسك وان ضحى في الليل من أيام منى أجزأ عنه وانما كرمه أن يفتحى في الليل ويحضر الهدى اعين أحدهما خوف الخطأ في الذبح والنحر أو على نفسه أو من يقاربه أو خطا المنحر والشأن أن المساكين لا يحضرونه في الليل حضورهم اياه في النهار فاما الغير هذا فلا كرمه فان قال قائل ما الحاجة في أن أيام منى أيام أضحى كلها قيل كما كانت الحجة بان يومين بعد يوم النحر (٣) يومى ضحية فان قال قائل فكيف ذلك قيل نحر النبي صلى الله عليه وسلم وضحى في يوم النحر فلما لم يحضر على الناس أن يضحوا بعد يوم النحر بيوم أو يومين لم يجحد اليوم الثالث مفارقا ليومين قبله لانه ينسك فيه ويرى كما ينسك ويرى فيها فان قال فهل في هذا من خبر قيل نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه دلالة ستة (٤)

(كتاب الصيد والذبائح)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال الكلب المعلم الذي اذا أشلى استشلى واذا أخذ حبس ولم يأكل فاذا فعل هذه مرة بعد مرة كان معلما يأكل صاحبه ما حبس عليه وان قتل ما لم يأكل (٤) في نسخة البلقيني هنا زيادة نصها باب في العقيقة وهي آخر تراجم الامم وفيها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سمعت محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي يقول تستحب العقيقة ولو بعصفور قال مالك ليس عليه العمل وقد أمكن في محمد بن ابراهيم مثل ما أمكن في القاسم من أن يقول قائل انما أعنى أنه تستحب العقيقة ولو بعصفور علماء المدينة يجمعون وسلفهم ثم لم تره أنت ولا أحبابك معنى يلزم ولا يكون حجة لمن أخذه ولا حجة لكم في تركه الآن تقول هذا كلام مغلق لا ندري من هذا الذي أفنى أنه تستحب العقيقة ولو بعصفور

لقد أقبضه اياه وبابه
هذا العيب من قبل انه
يضمن ما حدث عنده
قبل دفعه الى المشتري
ويجعل للمشتري رده بما
حدث عند البائع ولو لم
يحلقة الاعلى أنه باعه
بريأ من هذا العيب
أمكن أن يكون صادقا
وقد حدث العيب عنده
قبل الدفع فنكون قد

(١) المتنوى أى المتنقل
المتحول من بلد الى بلد
كافي كتب اللغة
(٢) قوله على كل واحد
كذا في النسخ ولعل لفظه
كل من زيادة النسخ
(٣) يومى ضحية كذا
في النسخ ينصب يومى وهو
جائز على اللغة الاسدية
كتبه مصححه

فاذا أكل فقد قيل يخرج منه هذا من أن يكون معلماً وامتنع صاحبه من أن يأكل من الصيد الذي أكل منه الكلب لان الكلب أمسكه على نفسه وان أكل منه صاحب الكلب أكل من صيد غيره معلماً ويحتل القياس أن يأكل من الكلب من قبل أنه اذا صار معلماً صار قتله ذكاة فأكل ما لم يحرم أكله ما كان ذكياً كما كان مذبوحاً فأكل منه كلب لم يحرم وطرح ما حول ما أكل وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا وانما تركناه هذا لاثرا الذي ذكر الشافعي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فاذا أكل فلان أكل (قال الشافعي) واذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحزر كذا لشيء واذا قلنا هذا في العلم من الكلاب فأخذ العلم بنفس بلا أكل فذلك يحل وان قتله يقوم مقام الذكاة فان حبس وأكل فذلك موضع ترك فيه أن يكون معلماً فصار كبهو على الابتداء لا يحل أكله كما كان لا يحل على الابتداء وهذا وجه يحتمله القياس ويصح فيه وفيه أن متأولاً لذهب فقال ان الكلب اذا كان بحسباً فكل من شئ رطب قد يمكن أن يجري بعضه في بعض نجسه ولكن لا يجوز أن يقول حتى يكون آكلًا والحياة فيه والدم بارو حيدور فيه فأما اذا كان بعد الموت فلا يدور فيه دم وانما يحبس حينئذ موضع ما أكل منه وما قارب قال الربيع وفيه قول آخر ولو نجسه كاه كان له أن يغسله ويعصره كما يغسل الثوب ويعصر فيطهر ويغسل الجلد فيطهر فتذهب نجاسته وكذلك تذهب نجاسة اللحم فيما كاه

(باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير) قال الشافعي وتعليم الفهد وكل دابة علمت كتعليم الكلب لافرق بينهم ما عر أن الكلب أن نجسها ولا نجاسة في حي الا الكلب والخنزير وتعليم الطائر كاه واحد الباري والصقور والشاهين والعقاب وغيرها وهوان يجمع أن يدعى فيحجب ويستشلي فيطير ويأخذ فيجس فاذا فعلت هذا مرة بعد مرة فهي معلمة يؤكل ما أخذت وقتلت فان أكلت فالقياس فيها كهو في الكلب زعم بعض المشركين أنه يؤكل ما قتلت وان أكلت وزعم أنه ان أكل الكلب لا يؤكل وزعم أن الفرق بينهما عنده أن الكلب يضرب والبازي لا يضرب فاذا زعم انها تفرق في هذا فكيف زعم أن البازي لا يؤكل صيده حتى يكون يدعى فيحجب ويستشلي فيطير وأنه لو طار من نفسه فقتل لم يؤكل اذا لم يكن معلماً أقرأت اذا استحاز في معلبين يفرق بينهما ما لفرق بينهما رجل حيث جع بينهما أو جمع بينهما حيث فرق بينهما هل كانت الحجة عليه الا كهى عليه

(باب تسمية الله عز وجل عند ارسال ما يصاد به) قال الشافعي واذا أرسل الرجل المسلم كاه أو طاره المعلن أحببت له أن يسمى فان لم يسم ناسياً فقتل أكل لانهما اذا كان قتلهما كاله ذكاة فهو لونسي التسمية في الذبيحة أكل لان المسلم يذبح على اسم الله عز وجل وان نسي وكذلك ما أصبت بشئ من سلاح الذي يمور في الصيد

(باب ارسال المسلم والمجوسى الكلب) قال الشافعي واذا أرسل المسلم والمجوسى كلباً واحداً أو كلبين متفرقين أو طائرين أو سهمين فأصابا الصيد ثم لم يندركا فلهما يؤكل فهو كذبيحة مسلم ومجوسى لافرق بينهما فاذا دخل في الذبيحة مما لا يحل لم يحل وكذلك لو أغانه كلب غير معلوم وسواء أنفذ السهم أو الكلب المعلم مقاتله أو لم ينفذها اذا أغانه على قتله غيره مما لا يحل لان مقاتله قد تنفذ فيجيب الا أن يكون قد بلغ منه ما يبلغ الذبح التام بالمذبح مما لا يعيش بعده طرفه عين ومما تكون حركته كحركة المذبح كخشاشه روح الحياة (١) التي لم ينتام خروجه فان خرج الى هذا فلا يضرمه ما أصابه لانه قد أصابه وهو ميت

(باب ارسال (٢) الصيد فتوارى عنك ثم تجد الصيد مقتولا) قال الشافعي واذا رمى الرجل الصيد وأرسل عليه بعض الملمات فتوارى عنه ووجده قتيلاً فان خبر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله من قبل أنه قد يمكن أن يكون قتله غير ما أرسل عليه من دواب الارض وقد سئل ابن عباس فقال له قائل انى أرمى فأسمى وأنى فقال له ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت (قال الشافعي) ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه

طلعتا المشتري لان له الرديما حدث بعد ابيع في يد البائع فهذا بينك ما وصفنا له لازم في أصله على ما وصفنا من مذهبه (قال المرني) وسمعت الشافعي يقول كل ما اشتريت مما يكون مأكوله في جوفه فكسرتة فأصابتة فاسدا فلان رده وما بين قيمته فاسدا صحيحا وقيمتة فاسدا مكسورا وقال في موضع آخر

(١) قوله التي لم ينتام خروجه كذا في النسخ بتأنيث الموصول وتذكير ضمير خروجه وحرر كتبه صحيحه

(٢) قوله ارسال الصيد كذا في النسخ وانظر كتبه صحيحه

وما أتميت ما غاب عنك مقتله فان كان قد بلغ وهو برامه مثل ما وصفت من الذبح ثم ردتى فتواري أكله فأما
 انفاذ المقاتل فقد يعيش بعدما ينفذ بعض المقاتل ولا يجوز فيه عندي الا هذا الآن ان يكون جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم شيء فإني أؤممه فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأي
 ولا قياس فان الله عز وجل قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) واذا أصابت الرمية الصيد
 والراعي لا يراه فذبحته أو بلغت به ماشاءت لم يأكله وجذبه أو أرامن غيرها أو لم يجده لانه قد يقتله ما لا أثر له
 فيه واذا أدرك الرجل الصيد ولم يبلغ سلاحه منه أو معله منه ما يبلغ الذبح من أن لا يبقى فيه حياة
 فأمكنه أن يذبحه فلم يذبحه فلا يأكله وأمكناه أن يكون ما يذبح به حاضر أو يأتي عليه مدة يمكنه فيها أن
 يذبحه فلا يذبحه لان الذكاة كذا كان احدها ما قدر عليه فذلك لا يذبح الا بالخمر والذبح والاخرى ما لم يقدر
 عليه في ذبحه فإني بما يقدر عليه فاذا لم يبلغ ذكاته وقدر عليه فلا يجزى فيه الا الذبح والخمر أفان غفل السكين
 وقدر على الذبح فرجع له فبات لم يأكله انما يأكله اذا لم يقدر من حين يصيده على ذكاته ولو أجزأه
 أكله بالرجوع بلا تذكية أجزأه ان تعذر عليه ما يذبحه به فبات قبل أن يجده أن يأكله واذا أدركته
 ومعل ما تذكيه به فلم يمكنك مذبحه ولم تقطر فيه حتى مات فكله وان أمكنك مذبحه فلم تقطر وأذنت
 السكين فبات قبل أن تضعها على حلقه فكله وان وضعها على حلقه ولم تعرها حتى مات ولم تتوان فكله لانه
 يمكنك في شيء من هذا ذكاته وان أمرتها فكلت ومات فلا تأكله لانه قد يكون قد مات خنقا والذكاة التي
 اذا بلغها الذابح أو الراعي أو المعلم أجزأت من الذبح ان يجتمع قطع الحلقوم والمرى لاشئ دون ذلك وتقامها
 الودجين ولو قطع الودجان ولم يقطع الحلقوم والمرى لم تكن ذكاة من قبل أن الودجين قد يقطعان من
 الانسان ويحيوا وأما الذكاة فيما الاحياء فانه اذا قطع فهو الحلقوم والمرى لانهما أظهر منهما واذا أتى عليهما
 حتى استؤصلا فلا يكون الابدان ابناء الحلقوم والمرى واذا أرسل الرجل كلبه أو سمه وسمى الله تبارك
 وتعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه قد رأى صيدا أو نواه وان أصاب غيره وان
 أرسلهما ولا يرى صيدا أو نوى فلا يأكل كل ولا تعمل النية الا مع عين تراه وهكذا الورى صيدا مجتمعاً ونوى أنه
 أصاب كل ما أصاب منه ولو كان لا يجوز أن يأكل اذا رمى الا ما نوى بعينه كان العلم يحيط أن رجلاً لو أرسل
 سهماً على مائة طير أو كلباً على مائة ظبي لم يقتلها كلها واذا نواهها كلها فأصاب واحداً قالوا احدها المصاب غير
 منوى بعينه وكان يلزم من قال لا يأكل الصيد الا أن يرميه بعينه أن لا يأكل من هذه مشياً لان العلم يحيط أنه
 لا يقتلها كلها فاذا أحاط العلم بهذا الذي نوى بغير عينه والله أعلم بكل ما أصاب كلب غير معلم أو حجر أو بندقة
 أو شيء غير سلاح لم يؤكل الا أن تدرك ذكاته فيكون ما كولا بالذكاة كما تؤكل الموقودة والمتردية والنطيحة
 اذا ذكبت (قال الشافعي) وأكره ما تكون كلاب الصيد في غير أيديهم الا أنها تتبعهم واذا استشلى
 الرجل كلبه على الصيد قريبا كان منه أو بعيداً فأنزج واستشلى باستشلائه فأخذ الصيد كل وان قتله
 وكان كارساله اياه من يده وان كان الكلب قد توجه للصيد قبل استشلاء صاحبه قضى في سنه فأخذه فلا
 يأكله الا بادره ذكاته الا أن يكون يزجره فيقف أو ينزع ثم يستشله فيتحرك باستشلائه الا خوفه يكون
 قد ترك الامر الاول واستشلى باستشلاء مستأنف فإكل ما أصاب كلباً كاله لو أرسله فيقف على الابتداء
 وان كان في سنه فاستشلاءه فلم يحدث عرجة ولا وقوفاً واذا ذكاته في سنه استشلاءه فلا يأكل وسواء في ذلك
 استشلاء صاحبه أو غير صاحبه ممن تجوز ذكاته (قال الشافعي) وصيد الصبي أسهل من ذبحته فلا بأس
 بصيده لان فعله فيه الكلام والذكاة بغيره فلا بأس بذيبحته اذا أطاق الذبح وأتى منه على ما يكون ذكاة
 وكذلك المرأة وكل من تجوز ذكاته من نصراني ويهودي (قال الشافعي) واذا رمى الرجل الصيد أو طعنه
 أو ضرب به أو أرسل اليه كلبه فقطعه قطعتين أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه وان لم يكن من النصف أكل
 الطرفين معا وهذه ذكاته وكل ما كان ذكاة لبعضه كان ذكاة لكل عضوفه ولكنه لو قطع منه يداً أو رجلاً أو

ففيها قولان أحدهما
 أن ليس له الرد الا أن
 يشاء البائع ولا يشتري
 ما بين قيمته صحيحاً
 وفاسداً الا أن لا يكون
 له فاسداً قيمة فيرجع
 بجميع الثمن (قال المزني)
 هذا أشبه بأصله لانه
 لا يرد (١) الراجح مكسورا
 كالا يرد الثوب مقطوعاً
 الا أن يشاء البائع (قال
 الشافعي) ولو باع عبده
 وقد جنى ففيها قولان
 أحدهما أن البيع جائز
 كما يكون العتق جائزاً
 وعلى السيد الاقل من
 قيمته أو أورش جنائته
 والثاني أن البيع مفسوخ
 من قبل أن الجنائية في
 عتقه كالرهن فيرد البيع

(١) الراجح بالراء والنون
 المكسورة هو الجوز
 الهندي كمنه مضجحه

لربما أرسأ يمكن لم يزد على ذلك أن يعيش بعد ساعة أو مدياً أكثر منها بعد أن يكون ممنوعاً عنه قتله بعد برية
 أكل ما كان باقيه من أعضائه ولم يأكل العضر الذي بان منه وفيه الحياض التي بقي بعد حاله عضو مقطوع
 من من ولا يترك ما قطع من حي أدركت ذكاته أو لم تترك ولو كان موته من القنقع الأول أكله مأموراً وقال
 بعض الناس إذا خمره فمقطعه نصفين أكل ران قطعه بأقل من النصف فكان الأقل مما يلي العجزاً كل الذي
 يلي الرأس ولم يأكل الذي يلي العجز (قال الشافعي) وإذا كانت الفسرية التي مات منها ذكاته لم يعضه كانت
 ذكاته لكنه ولم يصلح أن يترك منها واحد دون صاحبه (قال الشافعي) وكل ما كان يعيش في الماء من حرث
 أو غيره فأخذ ذكاته لا ذكاته عليه ولو ذكاته لم يحرم ولو كان من شيء تطول حياته فذبحه لأن يستعمل
 موته ما كرهته وسواء من أخذ من مجوسى أو وثقى لا ذكاته لأنه ذكاته في نفسه فلا يزال من أخذه وسواء
 ما كان منه عيون حين يخرج من الماء وما كان يعيش إذا كان منسوباً إلى الماء وفيه أكله عيشه وإذا
 كان عكس ذلك فمما لفظ البحر وطفا من ميتته وما أخرج منه وقد خالفنا بعض المشركين فزعم أنه لا بأس
 بمال الفظ الجرمي ما أكله الإنسان ميتة ما قبل أن يطفو فإذا طفا فلا خير فيه ولا أدري أى وجه لكرامته
 الطائى والسنة تدل على كل ما لفظ الجرمي تبضع عشر قليلة وهو يقول ذلك والقياس أنه كاله سواء ولكنه
 بلغنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم «سعى جابراً أو غيره» كره الطائى فأتبعنا فيه الأثر (قال
 الشافعي) قلنا لو كنت تبضع الأثر أو السن حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع جندنا ولكنك تتركها ثمانية
 لا يخالف لها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتأخذ ما رعت رواية عن رجل من أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه كره الطائى وقد أكل أبو أيوب سمكا طافيا وهو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 ومعه زعت القياس وزعمنا السنة وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة فقال الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم قولاً معه القياس وعدد منهم قولاً يخالف كان علينا وعليك اتباع القول الذي يوافق القياس وقد
 تركته في هذا ومعه السنة والقياس وذكر أبو يعن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سمكا طافيا

(باب ما ملكه الناس من الصيد) قال الشافعي كل ما كان له أصل في الوحش وكان في أبهى
 الناس منه شيء قد ملكوه فأصابه رجل فعليه رده فإن تلف في يده فعليه قيمته وذلك مثل الظباء والاروي
 وما أنسبه والقمارى والدباسبى والجل وما أشبهها وكل ما صار إلى رجل من هذا ما صاده أو صيده أو صار
 إليه بوجه من الوجوه فلم يعرف له صاحب فلا بأس عليه فيه لأن أصله مباح ولا يحرم عليه حتى يعلم أن غيره
 قد ملكه فإن أخذه فاستهلكه أو بقى في يديه فادعاه مدع فالورع أن يصدقه ويرده عليه أو قيمته والحكم
 أن ليس عليه تصديقه إلا ببينة يقيمها عليه وكل ما كان في أيدي الناس مما لا أصل له في الوحش مثل الحمام
 غير حمام مكة فهو كالشاة والبعير فليس لأحد أخذه بوجه من الوجوه لأنه لا يكون إلا مملوكا وكذلك لو
 أصابه في الجبل أو غيره قد فرخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفرأه لملك أمهاته كالأصابع الحجر الإهلية
 مباحة لم يكن له أخذها لأنها لا تكون إلا ملكا وهذا عندنا كما وصفت فإن كان ببلد فيه شيء من هذا
 معروف فإنه لغير مالك فهو كما وصفت من الجبل والقطا (قال الشافعي) وإذا كان لرجلين برهان فتحول بعض
 حمام هذا إلى برج هذا فلا زله أن يردّه كما يردّ ذوال الأبل إذا أوت إلى إبله فإن لم يعرفها إلا بدعاء صاحبها
 لها كان الورع أن يصدقه فيما ادعى ما لم يعرفه ادعى ما ليس له والحكم أن لا يجبر على تصديقه إلا ببينة
 يقيمها ولا تنهب له حبس شيء يشك فيه ونرى له إعطاءه ما عرف وتأنى ما لم يعرف واستبدال صاحبه فيما
 جهل والجواب في الحمام مثله في الأبل والبقر والرقيق (قال الشافعي) فإذا ملك الرجل الصيد ساعة ثم
 نقلت منه فأخذ غيره كان عليه رده إليه كان ذلك من ساعة أنقلت منه فأخذ أو بعد ساعة لا فرق بين
 ذلك ولا يجوز غير هذا أو يكون حين زایل يده لا يملكه فلو أخذه من ساعة لم يردّه إليه (١) فاما يردّه إذا نقلت
 قريبا ولا يردّه إذا نقلت بعيدا فليس هذا إجماعا بعد رأينا حديثنا

ويباع فيه مملوك
 الجنابة جنابته وهذا
 أقول إلا أن يتناول
 السيد يدفع الجنابة
 أو قيمة العبدان كانت
 جنابته أكثر كما يكون
 هذا في الرهن (قال
 المزني) قلت أنا قوله كما
 يكون العتق جائزا
 تجوز منه للعتق وقد
 سوى في الرهن بين إبطال
 البيع والعتق فإذا جاز
 العتق في الجنابة فالبيع
 جائز مثله (قال الشافعي)
 ومن اشترى عبدا وله
 مال فإله للبائع إلا أن
 يشترطه المبتاع فيكون
 مبيعاً معه فمما جاز أن يبيعه
 من ماله جاز أن يبيعه
 من مال عبده وما حرم

(١) قوله فاما يردّه الخ
 هكذا في النسخ وانظر كتبه
 معجزة

أوموسوما أو به علامة لا يحدنها إلا الناس فقد علم أنه مأكول غير فلا يحل له إلا ما يحل به ضالة الغنم وذلك أن
ضالة الغنم لا تغني عن نفسها قد تحل بالارض المملوكة ويغرمها من أخذها إذا جاء صاحبها والوحش كله في
معنى الابل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معها هذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتي
ربها فقلنا كل ما كان متعنا نفسه يعيش بغير راعيه كما يعيش البعير فلا يسلل اليه والوحش كله في هذا المعنى
فكذلك البقرة الانسية وبقرة الوحش والظباء والطير كله (قال) وما يدل عليه الكتاب ثم السنة ثم الآثار ثم
القياس أنه لا يجزى المحرم من الصيد شيئا لا يؤكل لجه ويجزى ما كان لجه مأكولا منه والباقي والصوائد
كالماتئ كل لحومها كالأثؤ كل لحوم الغربان فان قتل المحرم بازا لانسان معلما ضمن له قيمته في الحال
التي يقتله بها معلما كما يقتل له العبد الحجازي أو الصباغ أو الكاتب فيضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها أو يقتل له
البعير الخشب والبرذون (١) الماشي فيضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الاحرام عليه لانه لو
قتله وليس لاحد لم يكن عليه فيه فدية ولو قتل له ظبيا كانت عليه شاة يتصدق بها على مساكين الحرم وقيمته
بالغة ما بلغت لصاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ثمن الكلب فلا يحل بيعه كلب ضار ولا غيره وهكذا قال بعض أصحابنا وقال فان قتله فعليه قيمته وقيمته
بيع وذلك مردود لانه ثمن المحرم والمحرّم لا يكون الا مردودا أعلم بذلك من ساعته أو بعد مائة سنة كما يكون
الخمر والخنزير وما لا يحل ثمنه بحال مردودا وليس فيه الا هذا أو ما قال المشرقيون بان ثمنه يجوز كما يجوز ثمن
الشاة فأما أن يرغم أن أصله محرم برده ان قرب ولا يرده ان بعد فهذا لا يجوز لاحد ولا يعذبه ولو جاز هذا
لاحد بلا خبر يلزم جاز عليه أن يرده الثمن اذا بعد ولا يرده اذا قرب فان قال استحسن في هذا قيل له ونحن
نستحسن ما استفتحت ونستقيج ما استحسن ولا يجرم بيع حي من دابة ولا طير ولا نجاسة في واحد منهما
الا الكلب والخنزير فانهم ما تحسان حين وميتين ولا يحل لهما ثمن بحال (قال الشافعي) ومن قتل كلب
زرع أو كلب ماشية أو صيد أو كلب الحرس لم يكن عليه قيمته من قبل أن الخبر اذا كان عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالنهي عن ثمنه وهو حي لم يحل أن يكون له ثمن حيا ولا ميتا وأنا اذا أغرمت فأناله ثمنه فقد جعلت
له ثمن حيا وذلك ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو جاز أن يكون له ثمن في إحدى حالتيه كان ثمنه في
الحياة مبيعا حين يقتنه المشتري للصيد والماشية والزرع أجوز منه حين يكون لامتعة فيه (قال الشافعي)
واذا كان لك على نصراني حق من أي وجه ما كان ثم قضاكه من ثمن خمر أو خنزير تعلمه لم يحل لك أن
تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فيما قضاكه أو وهب لك أو أطلعك كالماتئ كان لك على مسلم حق
فأعطاك من مال غصبه أو ربا أو بيع حرام لم يحل لك أخذه وإذا غاب عنك معناه من النصراني والمسلم
فكان ما أعطاك من ذلك أو أطلعك أو وهب لك أو قضاكه محتمل أن يكون من حلال وحرام وسعك أن
تأخذه على أنه حلال حتى تعلم أنه حرام والورع أن تنزعه عنه ولا بعد وما أعطاك نصراني من ثمن خمر أو
خنزير يباح لك أو تطوع منه عليك أن يكون حلالا لانه حلال له اذا كان يستعمله من أصل دينه أو
يكون حراما عليك باختلاف حكمه وحكمه ولا فرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعا وبحق لزمه وأما أن
يكون حلالا لحلال الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد وكذلك هو في الخمر والخنزير وثمر ما محرمان
على النصراني كهو على المسلم فان قال قائل فلم لا تقول ان ثمن الخمر والخنزير حلال لاهل الكتاب وأنت
لاتنعههم من اتخاذهما والتابع به قيل قد علمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر ولا يحرمون
ما حرم الله ورسوله الى قوله وهم صاغرون (قال الشافعي) فكيف يجوز لاحد عقل عن الله عز وجل أن
يرغم أنهم الهلهم حلال وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله فان قال قائل فأنت تقرهم
عليها قلت نعم وعلى الشرع بالله لان الله عز وجل أذن لنا أن نفرهم على الشرع به واستحل الله شرابها
وتركهم دين الحق بان تأخذ منهم الجزية بقوة لاهل دينه ووجه الله تعالى عليهم فأنه لا يخرج لهم منها ولا عذر

من ذلك حرم من هذا
فان قال قائل قال النبي
صلى الله عليه وسلم
من باع عبدا وله مال فم
له المبيع الآن يشترطه
المبتاع (قال الشافعي)
فدل على ان مال العبد
لما لا العبد فالعبد لا عاك
شيأ ولو كان اشترط ماله
مجهولا وقد يكون دينا
واشترطه بدين كان هذا
بيع الغرر وشراء الدين
بالدين فغنى قوله الآن
يشترطه المبتاع على
معنى ما حل كأباح الله
ورسوله البيع مطلقا
على معنى ما يحل لاهل
ما يحرم (قال المزني) قلت
أنا وقد كان الشافعي قال
يجوز أن يشترط ماله

(١) قوله الماشي هكذا
في النسخ وانظر كتبه
مصححه

لهم فيها حتى يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله وكل ما صاده حلال في غير حرم مما يكون حكمة من
جاءها رغبة فلا بأس بذلك في المسئلة ولا في شيء من سرته يتبعهم انفسه انما يتبع بحرمته من غيره
من بلد أو أحرار محرم أو بحرمة لغيره من أن يكون ملكه مالا فأما بنفسه فليس بمسئوع

(باب ذبايح أهل الكتاب) قال الشافعي رحمه الله أحل الله طعام أهل الكتاب وكان طعامهم
عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبايحهم وكانت الآثار تدل على إحلال ذبايحهم فإن كانت
ذبايحهم يحرمها الله تعالى فيمضي حلال وإن كان لهم ذبح آخر يسمون عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح
أو يسمونه باسم دون الله تعالى لم يحل من ذبايحهم ولا أثبت أن ذبايحهم هكذا وإن قال قائل وكيف
زعمت أن ذبايحهم صنفان وقد أبيت مطلقا قيل قد يباح الشيء مطلقا وانما يراد بعضه دون بعض فإذا
زعم راعهم أن المسلم أن نسي اسم الله تعالى أكل ذبيحته وإن تركه استخفا فلم تؤكل ذبيحته وهو لا يدعه
للشرك كان من يدعه على الشرك أولى أن ترك ذبيحته وقد أحل الله عز وجل لحوم البدن مطلقا فقال
فإذا أوجبت جنوها فكلوا منها ووجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدنة التي هي نذر
ولا حراء صيد ولا فدية فلا احتمل هذه الآية ذهبا إليه وتركت الجمل لا أمها خلافا للقرآن ولكنكم احتملة
ومعقول أن من وجب عليه شيء في ماله لم يكن له أن يأخذ منه شيئا لا إذا جعله ماله أن يأخذ منه شيئا فلم يجعل
عليه الكيل انما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فهكذا ذبايح أهل الكتاب بالادلة على شبه ما قلنا

(ذبايح نصارى العرب) قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد
الفلج مولى عمر أو ابن سعد الفلج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل
لنا ذبايحهم وما أنابنا تركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) أخبرنا النقي عن أنس بن
سير بن عن عبيدة عن علي رضى الله عنه أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني تغلب فإنهم لم يتسكروا من دينهم
الاشرب الخمر (قال الشافعي) كأنهم ساء ذبايحهم لا يضبطون موضع الدين فيعقلون كيف الذبايح
وذهبوا إلى أن أهل الكتاب هم الذين أمروا به بعد نزول القرآن وهذا نقول لا لتحل ذبايح نصارى
العرب بهذا المعنى والله أعلم وقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه أحل ذبايحهم وتأول «ومن يتولهم منكم
فإنه منهم» وهو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قيل عمرو على رضى الله تعالى عنهم وأولى ومعه المعقول
فأما «من يتولهم منكم فإنه منهم» فعنها على غير حكمهم وهكذا القول في صيدهم من أكل ذبيحته أكل
صيده ومن لم يحل ذبيحته لم يحل صيده إلا بان تركه ذكره

(ذبح نصارى العرب) قال الشافعي رحمه الله لا خير في ذبايح نصارى العرب فإن قال قائل فما الخيف في
ترك ذبايحهم فما يحجمهم من الشرك وأهم ليسوا الذين أمروا أو ذبايحهم فليسوا الذين أمروا أو ذبايحهم فليسوا الذين أمروا
فأما من المحوس ولأن كل ذبايحهم ومعنى الذبايح معنى غير معنى الجزية فإن قال قائل من حجة من أثر
يفزع إليه فنعم ثم ذكر حديثا من ابن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا لتحل لنا ذبايحهم ذكره
إبراهيم بن أبي يحيى ثم لم أكتبه فإن قال قائل فحدث ثور عن ابن عباس رضى الله عنه ما قيل ثور روى عن
عكرمة عن ابن عباس ولم يذكر ثورا بن عباس فإن قال قائل ما دل على الذي رواه عكرمة فحدثنا إبراهيم عن
ثور عن عكرمة عن ابن عباس هذا الحديث قال وما أفرى الأوداج (١) غير متردد كي به غير الظفر والسنان
فأله لا لتحل الذكاة بهم ماله النبي صلى الله عليه وسلم عن الذكاة بهم

(المسلم يصيد بكلب المجوسى) قال الشافعي رحمه الله في المسلم يصيد بكلب المجوسى المعلم يؤكل من
قل أن الصيد قد جمع المعنيين الذين يحل لهم ما الصيد وهما أن الصائد المرسل هو الذى تجوز ذكاته وأنه
قد ذكرى بما تجوز ذكاته وقد اجتمع الأمران اللذان يحل لهم ما الصيد وسواء تعليم المجوسى وتعليم المسلم
لأنه ليس في الكلب معنى الآن يتأدب بالامساك على من أرسله فإذا تأدب به فالحكم حكم المرسل لا حكم

وان كان شبيه ولا لانه
تبع له كما يجوز رجل الامه
تبعها وحقوق الدار
تبعها ولا يجوز بيع
الحمل دون أمه ولا حقوق
الدار ونهاهم يرجع عنه
الى ما قال في هذا الكتاب
(قال المزني) والذي زجع
اليه أصح (قال الشافعي)
وحرام التدليس ولا ينتقض
به البيع (قال أبو عبد الله
محمد بن عاصم) سمعت
المزني يقول هذا غلط
عندي فلو كان الثمن
محسرا بالتدليس كان
البيع بالثمن المحسرم
منتقضا وإذا قال لا ينتقض
به البيع فقد ثبت تحليل

(١) قوله غير متردد بالناء
المثلثة والراء المكسورة
المشددة وعبارة اللسان
المتروك الذي يقتل بغير
ذكاة وقيل التبريد أن
يذبح الذبيحة بشئ
لا ينهر الدم ولا يسيله
فهذا المتردد اه كنه

مصححه

الكلب وكذلك كلب المسلم يرسله المجوسى فيقتل لا يحل أكله لان الحكم حكم المرسل وانما الكلب أداة من الاداة

(ذكاة الجراد والحيتان) قال الشافعى ان ذوات الارواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل الابان يذكبه من تحل ذكاته والصيد والرحى ذكاة ما لا يقدر عليه وصنف يحل بلاد ذكاة ميتة ومقتوله ان شاء (١) وبغير الذكاة وهو الخوت والجراد واذا كان كل واحد منهما يحل بلاد ذكاة حل ميتا فى حال وحدتهما ميتا كل لا فرق بينهما فن فرق بينهما فالخوت كان أولى أن لا يحل ميتا لان ذكاته أمكن من ذكاة الجراد فهو يحل ميتا والجراد ذكاة ميتة ولا يجوز الفرق بينهما فان فرق بينهما فارق فليدلل من سن له ذكاة الجراد أو أحل له بعضه ميتا وحرم عليه بعضه ميتا ما رأيت الميت يحل من ثنى الا الجراد والخوت (قال الشافعى) أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان الخوت والجراد والدمان أحسبه قال الكبد والطحال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا حاتم بن اسمعيل والدر اوردي أو أحدهما بن جعفر عن أبيه رضى الله عنهم قال انون والجراد ذكى

(ما يكره من الذبيحة) قال الشافعى رحمه الله اذا عرفت في الشاة الحية تحرك بعد الذكاة أو قبلها أكلت وليس يحرك بعد الذكاة مامات قبلها انما يحرك بعدها ما كان فيه الروح قبلها (قال) وكل ما عرفت فيه الحية ثم ذبحت بعدها أكلت

(ذكاة ما في بطن الذبيحة) قال الشافعى في ذبح الجن انما ذبيحته تنظف وان لم يفعل فلا تنى عليه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصبورة الشاة تربط ثم ترمى بالتبل

(ذباح من اشرك في نسبه من أهل الملل وغيرهم) قال الشافعى في الغلام أحد أبويه نصرانى والآخ مجوسى يذبح أو يصيد لا تؤكل ذبيحته ولا صيده لانه من أبويه وليس هذا كالمسلم يكون ابنه الصغير على دينه ولا كالمسلمة يكون ابنتها على دينها من قبل أن حظ الاسلام اذا اشرك حظ الكفر فيمن لم يدن كان حظ الاسلام أولى به وليس حظ النصرانية بأولى من حظ المجوسية ولا حظ المجوسية بأولى من حظ النصرانية كلاهما كفر بالله ولو اراد نصرانى الى مجوسية أو مجوسى الى نصرانية لم تستب ولم يقتله لانه خرج من كفر الى كفر ومن خرج من دين الاسلام الى غيره قتلناه ان لم يتب فاذا باع هذا المولود فدان دين أهل الكتاب فهو منهم أكلت ذبيحته فان ذهب رجل يقيس الاسلام بالكفر ألحق الولد بالنصرانية فزعم أن النصرانية تعمل ما يعمل الاسلام دخل عليه أن يفرق بين من رتد من نصرانية الى مجوسية ودخل غيره عليه أن يقول ولد الامة من الحر عبد حكمه حكم أمه وولد الحر من العبد حر حكمه حكم أمه فجعل حكم الولد المسلم حكم الام دون الاب (٢) فان قال قائل المرتد عن الاسلام يقتل والاسلام غير الشرك ولا يؤكل صيده لم يصده مسلم ولا كتابي يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحدا مجوسيا ولا وثنيا أشرك ذبيحة منه من قبل أنه يجوز للحاكم أن يأخذ الجزية من المجوسى ويقره على دينه ويجوز له بعد القدرة على الحرب أن يدهه بلا قتل ولا يجوز له هذا في المرتد فيحل دمه بما يحل به دم المحارب ولا يحل فيه تركه كالحل في المحارب لعظم ذنبه بخروجه من دين الله الذى ارتضى

(الذكاة وما أبجأ كاه وما لم يج) قال الشافعى الذكاة وجهان وجه فيما قدر عليه الذبح واخر فيما لم يقدر عليه ما ناله الانسان بسلاح بيده أو رمية بيده فهي على يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الارواح المعلمات التى تأخذ بفعل الانسان كما يصيب السهم بفعله فالما الحقرة قائم البست واحدا من ذا كان فيها سلاح يقتل أو لم يكن ولو أن رجلا نصب سيفاً ورماحاً اضطر صيد اليه فأصابه فذكاه لم

الغن غير أنه بالتدليس مأثور فقتلهم فلو كان الغن محرماً وبه وقعت العقدة كان البيع فاسداً رأيت (٣) لو اشتراها بحار يذ فللس المشتري بالغن يذلس البائع بما باع فهذا اذا حرام بحرام يبط له البيع فليس كذلك انما حرم عليه التدليس والبيع في نفسه جائز ولو كان من أحدهما سبب يحرم فليس السبب هو البيع ولو كان هو السبب حرم البيع وفسد الشراء فقتلهم (قال الشافعى) وأكره بيع العصير من يعصر الخمر والسيف

(١) قوله وبغير الزكاة كذا في النسخ وانظر مع قوله قبله يحل بلاد ذكاة (٢) قوله فان قال الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط (٣) قوله في الهامش لو اشتراها بحار يذ كذا في النسخ وينظر أن في العبارة تحريفاً ولعل الصواب لو اشترى شيئاً مجازفة فانظر وحرر كتبه

يحمل آكله لانهما ذكوة بغير قتل أحد وكذلك لو مرت شاة أو صيد فاحتكت بسيف فأنى على مذبحهما لم يحمل
أكلها لانهما قاتله بنفسهما إلا قاتلها غير عاين له الذبح والصيد وإذا صاد رجل جيتا نار جرادا فاجب إلى
سبي الله تعالى ولو ترك ذلك لم تجزى منه إذا أحلته ميتا فالنسبة إنما هي من سبي الذكوة فإذا سقطت الذكوة
حلت بترك النسبة والذكوة كذا كان فأما ما قدر على قتله من أنسى أو وحشى فلا ذكوة إلا في الله والخلق
وأما ما حارب منه من أنسى أو وحشى فإنا لله به من السلاح فهو ذكوة إذا قتله وشبهه البعير وغيره يتردى
في البحر فلا يقدر على مذبحه ولا يخرد فيضرب بالسكين على أى أربابه قدر عليه ويسمى وتكون تلك ذكوة
(قال) ولو حدد المعراض حتى عور موران السلاح فلا بأس بأكله

عن بعضه الله به ولا
أنقض البيع

(باب بيع البراة)

(قال الشافعي) إذا باع
الرجل شيئا من الحيوان
بالبراة فالأنى أذهب
إليه قضاء عثمان رضي
الله عنه أنه يرى من
كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ
من عيب علمه ولم يسمه له
ويقضيه عليه (١) تقليداً فان
الحيوان مغارق لما
سواه لانه يقتدى بالجمعة
والسقم ويحول طبائعه
فعلما يبرأ من عيب
يحتج أو يظهر وان أصبح
في القياس لولا ما وصفنا
من اقتراق الحيوان
وغيره ان لا يبرأ من عيوب
تحتل له برها ولو سماها

(الصيد الصيد) قال الشافعي وإذا جرد الحوت في بطن حوت أو طائراً أو سبع فلا بأس بأكل الحوت
ولو وجد في ميت لم يجزى لانه مباح ميتا ولو كنت أحرمة لان حكمه حكم ما في بطنه لم يحمل ما كان منه في
بطن سبع لان السبع لا يؤكل ولا في بطن طائر لان أدرك ذكاته ثم ما كان لي أن أجعل ذكاته بذكوة
الطائر لانه ليس بمخلوق من الطائرا إنما تكون ذكوة الجنين في البطن ذكوة لأنه لا يخلق منها وحكمه حكمها
ما لم يزلها في الآدميين والدواب فاما ما ازدرد طائراً فلو ازدرد عصفوراً ما كان حلالاً لأن يذكي المزدرد
وكان على من وجدته أن يطرحه فكذلك ما أصبنا في بطن طائر سوى الجراد والحوت فلا يؤكل لحما كان أو
طائراً لانه شيء من غيره فاعتاقه ذكاته على ما هو منه لا على ما هو من غيره فيكذلك الحوت لو ازدرد شاة
أكلنا الحوت وألقينا الشاة لان الشاة غير الحوت

(ارسال الرجل الجراح) قال الشافعي رحمه الله وإذا أرسل الرجل الجراح طائراً كان أو دابة
على الصيد فضى ثم صرعه فرأى الصيد أو لم يره فان كان انما يرجع عن سبته وأخذ طير بقا إلى غير هاف هذا
طالب غير راجع فان قتل الصيد أكل وإذا رجع إلى صاحبه رأى الصيد أو لم يره ثم عاد بعد رجوعه
فقتله لم يؤكل من قبل أن الارسال الاول قد انقضى وهذا احداث طلب بعد ارسال فان زجره
صاحبه برجوعه فان زجره أو في وقفة وقفها فاستقبل أو في طريق غير طريق الصيد فعد في جريه فقتله أكل
وكان ذلك كارساله إياه من يده (قال الشافعي) وإذا رمى الصيد فأثبت اثباتاً لا يقدر معه على أن يمتنع من
أن يؤخذ أو كان مريضاً أو مكسوراً أو صغيراً لا يستطيع الامتناع من أن يؤخذ فرمى فقتل لم يحمل آكله
ولا يحمل هذا إلا بالذكوة والذكوة وجهان ما كان من وحشى أو أنسى فما قدر عليه بغير الرمي والسلاح لم
يحمل إلا بذكوة وما لم يقدر عليه إلا برمي أو بسلاح فهو ذكوة

(باب في الذكوة والرمي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عبيدة بن رفاعه
عن جده رافع بن خديج قال قلنا يا رسول الله ألا نقول الحد وغدا وليس معنا مدى أن ذكي بالبيط فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ما أثمر الدم وذكرك عليه اسم الله فكلوه إلا ما كان من سن أو وطفر فان السن عظم من الإنسان
والظفر مدي الحبش (قال الشافعي) فان كان رجل رمى صيداً فكسره أو قطع جناحه أو بلغ به الحال التي
لا يقدر الصيد أن يمتنع فيها من أن يكون مأخوذاً فرماداً فقتله كان حراماً وكان على الرامي قيمته بالخال
التي رماها مكسوراً أو مقطوعاً لأنه مستهلك الصيد قد صار لغيره ولو رماها فأصابه ثم أدرك ذكوة فذكي
كان الرامي الاول وكان على الرامي الثاني ما نقصته الرمية في الحال التي أصابها فيها ولو رماها الاول فأصابه وكان
يتمتع بطيرانه ان كان طائراً أو بعد وإن كان دابة ثم رماداً الثاني فأثبتته حتى لا يستطيع أن يمتنع كان الثاني
ولو رماها الاول في هذه الحال فقتله ضمن قيمته للثاني لانه قد صار له ذكوة ولو رمى ما مضى فمستعاضاً
نالت فصيروه غير متمتع كان الثالث دون الاولين ولو رماها الاولان بعد رمية الثالث فقتله ضمنها ولو رمى ما

(١) قوله تقليداً وقوله
بعد يقتدى كذا في
الاصل ولعل اللغظين
محرران فخر ركبته
مصححه

معاً وأحدهما قبل الآخر فأخطأته إحدى الرميّتين وأصابته الأخرى كان الذي أصابته رمية ضامناً
ولو أصابته معاً واحداًهما قبل الأخرى كانت الرميّتان مستويّتين أو مختلفتين إلا أنّهما قد جرحتا
فأنفذت أحدهما قتاله ولم تنفذ الأخرى كانا جميعاً قاتلين له وكان الصيد بينهما كما يجرح الرجلان
الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو عدد الجراح الكثيرة فيكونان جميعاً قاتلين
فإن كانت إحدى الرميّتين أتت منه على ما لا يعيش منه طرفة عين مثل أن تقطع حلقومه أو ريشه أو رأسه
أو تقطعه باثنين فإن كانت هي التي وقعت أولاً وقعت الرمية الأخرى آخرها فإحدى الأخرى ميتاً فلا
ضمان عليه إلا أن يكون أفسد بالرمية جلداً أو لحماً فيضن قدر ما أفسد من الجلد واللحم ويكون الصيد
للراي الذي ذكاه ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاه أولاً والرمية التي بلغت ذكاه آخرها كان للراي الآخر
لأنه الذي ذكاه ولم يكن على الراي الأول شيء لأنه لم يجز عليه بعد ما صار له ولا على الذي ذكاه شيء لأنه انما
رعى صيداً تمتع به رمية ولو كان رماه فبلغ أن لا يتمتع مثله وتحامل فدخل دار رجل فأخذه الرجل فذكاه
كان الأول لأنه الذي بلغ به أن يكون غير متمتع وكان على صاحب الدار ما نقصته الذكاه كان كانت نقصته شيئاً
ولو أخذه صاحب الدار ولم يذكه كان عليه رده إلى صاحبه ولو مات في يده قبل أن يرده كان ضامناً له من قبل
أنه متمتع بأخذه ومنع صاحبه من ذكاه ولو كانت الرمية لم تبلغ به أن يكون غير متمتع وكان فيه ما يتحامل
طائراً أو عادياً فدخل دار رجل فأخذه كان لصاحب الدار (قال الشافعي) ولو رماه الأول ورماه الثاني فلم
يدرك به الأول أن يكون متمعاً وغير متمتع جعلناه بينهما مناصفين كما يجعل القاتلين مناهو على الذكاه
حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على الامتناع ويكون مقدراً على ذكاه (قال) وإذا رمى الرجل
طائراً يصيبه أي أصابه ما كانت أوفى أي موضع ما كان إذا جرحته فأدمته أو بلغت أكثر من ذلك
فسقط إلى الأرض ووجدناه ميتاً لم يدر مات في الهواء أو بعد ما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه مما أحل
من الصيد وأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذاً بالوقوع ولو جرحناه خوفاً أن تكون الأرض قتله
حرمنا صيد الطير كالهالما أخذ منه فذكي وكذلك لو وقع على جبل أو غيره فلم يتحرك عنه حتى أخذ ولكنه
لو وقع على جبل فتردى عن موضعه الذي وقع عليه قليلاً أو كثيراً كان متردداً لا يؤكل إلا أن يذكي حتى يحيط
العلم أنه مات قبل أن يتردى أو تجدد الرمية فدخل رأسه أو نبتته أو قطعه باثنين فيعلم حينئذ أنه لم يقع
الأذكيما فإن وقع على موضع فتردى فترجى بحجارة حداد أو شوك أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نصفه
أو ألقى على ذلك لم يذكي حتى يحيط العلم أنه لم يترد إلا بعد ما مات وإذا رمى الرجل بسهم صيداً فأصاب غيره
أو أصابه فأنفذه وقتل غيره فسواء وبأكل كل ما أصاب إذا قصد بالرمية قصد صيده أو قصد جمع الرمية
التي تكون بها الذكاه وأن نوى صيدا وإذا رمى الرجل الصيد بجرح أو بنقطة فخرق أو لم تخرق فلا يأكله
إلا أن يدرك ذكاه لأن الغالب منها أنهم اغيروه ذكاه وواقفه وأنهم انما قتلت بالثقل دون الخرق وانما
ليست من معاني السلاح الذي يكون ذكاه ولو رمى بعمراض فأصاب بصفحة فقتل كان موقوداً لا يؤكل
ولو أصاب بنصله وحده ونصله محدد فخرق أكل من قبل أنه سهم انما يقتل بالخرق لا بالثقل ولو رمى بعصا
أو عود كان موقوداً لا يؤكل ولو خسق كل واحد منهم ما فإن كان الخاسق منهم محمداً أو موراً بالسلاح بعجلة
السلاح أكل وإن كان لا يمور إلا مستكرها نظرت فإن كان العود أو العصا خفيفين كخفة السهم أكلت
لأنهم ما إذا خفا قليلاً بالمور أو أبطأ وإن كانوا أثقل من ذلك بشيء متباين لم يؤكل من قبل أن الأغلب على
أن القتل بالثقل فيكون موقوداً

(إذ ذكاه) قال الشافعي رحمه الله أحب الذكاه بالحديد وأن يكون ما ذكي به من الحديد موحياً
أخف على المذكي وأحب أن يكون المذكي بالغامس لفقها ومن ذكي من امرأه أو وصي من المسلمين
جازت ذكاه وكذلك من ذكي من صبيان أهل الكتاب ونسأهم وكذلك كل ما ذكي به من شيء أنهر الدم وفري

لاختلافها أو يبرأ من
كل عيب والاول أصح

(باب بيع الامّة)

(قال الشافعي) إذا
باعه جارية لم يكن لأحد
منها فيها ماضعة فإذا
دفع الثمن لزم البائع
التسليم ولا يجبر واحد
منهما على إخراج ملكه
من يده إلى غيره ولو كان
لا يلزم دفع الثمن حتى
تحبض وأظهروا
البيع فاسد الجهل بوقت
دفع الثمن وفساد آخر أن
الجارية لا يشتراة بثراء
العين فيكون لصاحبها
أخذها ولا على بيع
الصفة فيكون الاجل
معلوماً ولا يجوز بيع
العين إلى أجل ولا

برذه ولم أفسد البيع لأنه لم ينقد على محرم عليهم ما معا انما وقع محرم ما على الخائن منها كما يدلس له بالعيب فيكون التبليس محرما وما أخذ من ثمنه محرما وكان للمشتري في ذلك الخيار (باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن) قال الشافعي ولا بأس بأن يبيع الرجل السلعة إلى أجل ويشتريها من المشتري بأقل ينقد وعرض وإلى أجل قال بعض الناس إن امرأه أتت عائشة فساءلتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم، بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشتريته منه بأقل فقالت عائشة بثمنها اشتريته وبثمنها ابتعت أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب (قال الشافعي) وهو محمل ولو كان هذا ثابتا فقد تكون عائشة عاتبت البيع إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم وزيد محابي وإذا اختلفوا فذهبنا للقياس وهو مع زيد ونحن لانثبت مثل هذا على عائشة وإذا كانت هذه السلعة في كسائر ما لم لا أبيع ملكي بما شئت وشاء المشتري

(باب تفريق صفقة البيع وجمعها) قال المزني اختلف قول الشافعي رحمه الله في تفريق الصفقة وجمعها وبصت له موضعا لاجع فيه شرح أولي قوله فيه إن شاء الله (١) (قال الشافعي) رحمه الله (٣٠١) في كتاب اختلاف أبي حنيفة

وابن أبي ليلى وإذا اشترى ثوبين صفقة واحدة فهل أحدهما في يده ووجد بالآخر عيبا واختلفا في ثمن الثوب فقال البايع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته ثمانية فالقول قول البايع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري فإن أراد رد الثوب بأكثر من الثمن أو أراد الرجوع بالعيب بأكثر من الثمن فلا يعطيه بقوله الزيادة وقال في كتاب الصلح أنه كالبيع وقال فيه في موضعين مختلفين إن صلحه من دار عبادة

غيرها فذهب لم يكن له أكله ولو أن جمع شاتين لذهب أحدهما ولا يذهب الأخرى فسمي وأمر السكين فذهب ما حل له أكل التي فوي ذهبها ولم يحل له أكل التي لم يذهبها ودخل علينا أكثر من هذا وأولى أن يدخل مما أدخله بعض أهل الكلام وذلك أن يذهب الرجل شاة غيره فيدركها الرجل المالك لها فزعم أنه لا يحل أكلها ولو أحدهما من قبل أن ذهبها عاص لا يحل له أكلها ومالكها غير ذابح لها ولا أمر بذهبها وهذا قول لا يستقيم بخالف الآثار ولا أعلم في الأمر بالذبح ولا في النية عمل غير الذكاة ولقد دخل على قائل هذا القول منه ما تفاخس حتى زعم أن رجلا لو غصب سوطا من رجل فضر به أمته حد الزنا ولو كان الغاصب السلطان فضر به الحد لم يكن واحدا من هذين محدودا وكان عليهما أن يقام عليهما الحد بسوط غير مغضوب فإذا كان هذا عند أهل العلم على غير ما قال فالنية أولى أن لا تكون في الذبائح والصيد تعمل شيئا والله أعلم (قال الشافعي) ومطلبتها الكلاب أو البراة فاعتبت فقات ولم تنسل فلا يؤكل لأنه ميتة وانما تكون الذكاة فيما نالت لانها بما نالت تقوم مقام الذكاة ولو أن رجلا طلب شاة ليذبحها فأتبعها حتى ماتت لم يأكلها وما أصيب من الصيد بأي سلاح ما كان ولم يعرفه فلا يؤكل حتى يبلغ أن يعرفه يدى أو يجاوز الأدماء فيحرق أو يهتك ومائاته الكلاب والصقور والجوارح كما فقتلته ولم تدمه احتمل معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يحرق شيئا لأن الجوارح ما خرق وقد قال الله تبارك وتعالى الجوارح والمعنى الثاني أن فعلها كله ذكاة فبأي فعلها قتلت حل وقد يكون هذا جائزا فيكون فعلها غير فعل السلاح لأن فعل السلاح فعل الآدمي وأدنى ذكاة الآدمي ما خرق حتى يدى وفعلها عمد القتل لا على أن في القتل فعلين أحدهما ذكاة والآخر غير ذكاة وقد تسمى جوارح لانها تخرج فيكون اسمها لازما وأكل ما أسكن مطلقا فيكون ما أسكن حلالا بالاطلاق ويكون الجرح إن جرحها عوا سم موضع عليها إلا أنها

(٣٦ - الام ثاني) وبعد ثمنه مائة ثم وجد به عيبا إن له الخيار إن شاء رد العبد وأخذ المائة بنصف الصلح ويسترد نصف الدار لأن الصفقة وقعت على شيئين وقال في نشوز الرجل على المرأة في كتاب الشروط لو اشترى عبدا واستحق نصفه إن شاء رد الثمن وإن شاء أخذ نصفه بنصف الثمن وقال في الشفعة إن اشترى شقة ما عرضا صفقة واحدة أخذت الشفعة بحصة من الثمن وقال في الاملاء على مسائل مائة وإذا صرف دينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر درهما ولم يجد درهما فلا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحصة من الدينار ويتناقصه البيع بحصة الدرهم ثم إن شاء اشترى منه بحصة الدينار ما شاء يتقاضاه قبل التفرق أو تركه عدا متى شاء أخذه وقال في كتاب البيوع الجديد الأول لو اشترى بمائة دينار مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة ومائة صاع عسل جاز وكل صنف منها بقيمة من المائة وقال في الاملاء على مسائل مالك المجموعة وإذا جعلت الصفقة برديا وبجوعة بعشرة وقيمة البردي خمسة أسداس الثمن وقيمة الجوة سدس

(١) قوله قال الشافعي إلى آخر الباب وجدنا في بعض نسخ المختصر ما لم نخذه هذه الفروع كلها نقلها الشيخ شمس الدين شمس الدين عبد الله البرماوى من نسخة قديمة من المختصر وعرضها على السراج البلقيني فأقرها كتبه مصححه

انه تروا الخيارات في البيع انتم من ثلاث بعد ان تفرق فسد البيع (باب بيع الغرر) قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر قال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن عيب الفعل ولا يجوز بجناب ومن يبيع الغرر عنده ما ليس عندك ربيع الحفل في بطن أمه والعبد الأبق والطير والحوت قبل أن يصاد أو ما أشبه ذلك وما يبيع من ثمن في هذا المعنى أن يبيع الرجل عبد الرجل ولم يوثقه فباعه فسد أجاز السيد أولم يجره كما اشترى أبقا فوجده لم يجر البيع لأنه كان على فساد لم يدر أيبده أو لا يبيده وكذلك يشتري العبد بغير إذن سيده لا يدرى أيجزه المالك أو لا يبيزه ولو اشترى مائة ذراع من دار لم يجره لجهله بالذرع ولو علم أذرعها فاشترى منها أذرعاً شائعة جاز ولا يجوز بيع اللبن في الضرع لأنه مجهول كان ابن عباس يكره بيع الضرع على ظهر الغنم واللبن في ضرعها لا يكيل ولا يجوز بيع المسك في قارة لأنه مجهول لا يدرى كم وزنه من وزن جلوده (قال المزني) يجوز أن يشتريه إذا رآه بعينه حتى يحيط به علماً جازاً (باب بيع جبل الحبله والملاسة والمنابذة وشراء الاعى) قال الشافعي أخبرنا مالك عن (٣٠٤) نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبله

نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الخلع وأن تجعل النفس أن ترهق والخلع أن يذبح الشاة ثم يكسر قفاها من موضع الذبح لخلعه ولمكان الكسوفه أو تضرب ليحمل قطع حركتها فأكره هذا وأن يسلخها أو يقطع شياؤها ونفسها تضرب أو يسمها بضرب أو غيره حتى تبرد ولا يبقى فيها حركة فان فعل شيئاً مما كرهته بعد الاتيان على الذكاة كان مسيئاً ولم يجره هذا لأنهم ذكوه (قال الشافعي) ولو ذبح رجل ذبيحة فسبقته يده فأبان رأسها كلها وذلك أنه أتى بالذكاة قبل قطع الرأس ولو ذبحها من قفاها أو أحد صفحتي عنقها لم يعلم متى ماتت لم يأكلها حتى يعلم فان علم أنها حيت بعد قطع القفا أو أحد صفحتي العنق حتى وصل باليد إلى الخلقوم والمرى فقطعه ما وهى حية كل وكان مسيئاً بالجرح الاول كالوجرحها ثم ذكاه كان مسيئاً وكانت حلالاً ولا يضره بعد قطع الخلقوم والمرى معاً قطع ما بقي من رأسها ولم يقطعها انما أنظر إلى الخلقوم والمرى فإذا وصل إلى قطعهما وفيها الحياة كانت ذكية وإذا لم يصل إلى ذلك وفيها الحياة كانت ميتة وإذا غاب ذلك عني وقد ابتدأ من غير جهتها جعلت الحكم على الذي ابتدأ منه إذا لم أستيقن بحياة بعد (قال الشافعي) والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيئاً من ذلك كراه الله عز وجل فالزبادة خير ولاأكره مع تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله عليه وسلم الله بل أحببه وأحبه له أن يكثر الصلاة عليه فصلى الله عليه في كل الحالات لأن ذلك كراه الله عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادته لا يؤجر عليها ان شاء الله تعالى من قالها وقد كره عبد الرحمن بن عوف أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه النبي صلى الله عليه وسلم قال فاتبعه فوجده عبد الرحمن ساجداً فوقف ينتظره فأطال ثم رفع فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عز وجل قد قبض روحك في سجودك فقال يا عبد الرحمن اني لما كنت حيث رأيت لقيني جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال من صلى عليك صليت عليه

وكان بيعاً بقباعه أهل الجاهلية كان الرجل يتناع الجزو إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها (قال الشافعي) فإذا عقد البيع على هذا ففسوخ للعهل بوقته وقد لا تنتج أبداً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمنابذة والملاسة عندنا أن يأتي الرجل بشو به مطوياً فيملسه المشتري أو في ظلمة فيقول رب الثوب أبيعك هذا على أنه إذا وجب البيع فنظر إلى اللمس لا خيار لك إذا نظرت إلى

جوفه أو طوله وعرضه والمنابذة أن تبدل ثوبي وتبذل إلى ثوبك على أن كل واحد منهما بالآخر ولا خيار فسجدت إذا عرفنا الطول والعرض وكذلك أن تبدل ثوبين معلوم (قال) ولا يجوز شراء الاعى وان ذاق ماله طعم لأنه يختلف في الثمن باللون الا في السلم بالصفة وإذا وكل بصيرا يقبضه على الصفة (قال المزني) يشبه أن يكون أراد الشافعي بلفظة الاعى الذي عرف الألوان قبل أن يعي فأما من خلق أعى فلا معرفة بالألوان فهو في معنى من اشترى ما يعرف طعمه ويجهل لونه وهو يفسد ففتنهم ولا تغلط عليه (باب البيع بالثمن المجهول وبيع الخش ونحو ذلك) قال الشافعي أخبرنا الدارود عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة (قال الشافعي) وهما وجهان أحدهما أن يقول قد بعثك هذا العبد بألف نقداً أو بألفين إلى سمة قد وجب لك بألف ما شئت أنا وشئت أنت فهذا بيع الثمن فيه مجهول والثاني أن يقول قد بعثك عبدى هذا بألف على أن تبقي دارك بألف فإذا وجب لك عبدى وجبت لى دارك لأن ما نقص من كل واحد منهما ما باع ازداده فيما اشترى فالبيع في ذلك مفسوخ ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخش (قال الشافعي) والخش خديعة وليس من أخلاق أهل الدين وهو أن يحضر السلعة

تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يرشد شرأه ليقضى به السؤام فيعطوا بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يعلموا سؤومه فهو عاص لله بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد الشراء نافذ لانه غير النجس وقال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض (قال الشافعي) وبين في معنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع على بيع أخيه أن يتواجبا السلعة فيكون المشتري مغتبطاً وغير نادم فبأنه رجل قبل أن يتفرقا فيعرض عليه مثل سلعته أو خير منها بأقل من الثمن فيفسخ بيع صاحبه بان له الخيار قبل التفريق فيكون هذا افساداً وقد عصى الله اذا كان بالخديث عالماً والبيع فيه لازم (قال المزني) وكذلك المدلس عصى الله به والبيع فيه لازم وكذلك الثمن حلال (قال الشافعي) الثمن حرام على المدلس

(باب النهي عن بيع حاضر لباد والنهي عن تلقي السلع) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وزاد غير الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (قال) فان باع حاضر لباد فهو عاص اذا كان عالماً بالخديث ولم يفسخ (٢٠٥) لان في قوله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يرزق الله

فوجدت لله شكر افقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي الصلاة على خطيئته طريق الجنة (قال الربيع) قال مالك لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة وإن ذال العجب والشافعي يقول يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة (قال الشافعي) ولسنا نعلم مسلماً ولا نحافى عليه أن تكون صلاته عليه صلى الله عليه وسلم الا ايمان بالله ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجاهالة النهي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة لينههم الصلاة عليه في حال لغوي يعرض في قلوب أهل الغفلة وما يصلي عليه أحد الا ايماناً بالله تعالى واعظاماً له وتقرباً إليه صلى الله عليه وسلم وقرئنا بالصلاة عليه منه زلني والذكر على الذبايح كلها سواء وما كان منها نسكاً فهو وكذلك فان أحب أن يقول اللهم تقبل مني قاله وان قال اللهم منك واليك فقبل مني وان ضحي به اعن أحد فقال تقبل من فلان فلا بأس هذا ادعائه لا يكره في حال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أنه ضحي بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل اللهم عن محمد وعن آل محمد وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمة محمد (قال الربيع) رأيت الشافعي اذا حضر الجزاء ليذبح الضحية حضره حتى يذبح

(باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه) قال الشافعي رجه الله وذبح كل من أطاق الذبح من امرأة حائض وصبي من المسلمين أحب الي من ذبح اليهودي والنصراني وكل حلال الذبيحة غير أني أحب للمرأة أن يتولى ذبح نسكه فانه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لامرأة من أهل فاطمة أو غيرها احضري ذبحاً نسكك فانه يغفر لك عند أول قطرة منها (قال الشافعي) وان ذبح النسكة غير ما نسكه أجزأت لان النبي صلى الله عليه وسلم نحر بعض هديه ونحر بعضه غيره وأهدى هدياً فافتحه من أهده معه غير أني أكره أن يذبح شيئاً

بها فلم يصب الناس ما يكون في بيع أهل البادية وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا الركبان بالبيع (قال الشافعي) وسعت في هذا الحديث فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال) وهذا تأخذ ان كان ثابتاً وهذا دليل أن البيع جائز غير أن لصاحبها الخيار بعد قدوم السوق لان شراءه من البدوي قبل أن يصير الى موضع المتساومين من الغر يوجه النقص من الثمن فله الخيار

(باب بيع وسلف) قال الشافعي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف (قال الشافعي) وذلك أن من سنته صلى الله عليه وسلم أن تكون الايمان معلومة والبيع معلوم فلما كنت اذا اشتريت منك دار ابعائتني على أن أسلفك مائة كنت لم أشرها بمائة مفردة ولا بمائتين والمائة السلف عارية له بها منفعة مجهولة وصار الثمن غير معلوم ولا خيري أن يسلفه مائة على أن يقبضه خيراً منها ولا على أن يعطيه اياها في بلد كذا ولو أسلفه اياها بلا شرط فلا بأس أن يشكره فيقبضه خيراً منها ولو كان له على رجل حق من بيع أو غيره حال فأخره بمدة كان له أن يرجع متى شاء وذلك أنه ليس باخراج شيء من ملكه ولا أخذ منه عوضاً فيلزمه وهذا معروف لا يجب له أن يرجع فيه (باب تصرف الوصي في مال مولىه) قال الشافعي وأحب أن يتجر الوصي باموال من يلي ولا ضمان عليه قد اتجر

بعضهم من بعض يتبين أن عقدة البيع جائزة ولو كانت مفسوخة لم يكن بيع حاضر لباد يمنع المشتري شيئاً من فضل البيع وانما كان أهل البوادي اذا قدموا يسألهم ببيعونها بسوق يومهم لثؤنة عليهم في حبسها واحتسابهم عليها ولا يعرف من قلة سلعته وحاجة الناس اليها ما يعلم الحاضر فيصيب الناس من بيعهم رزقاً واذا توكل لهم أهل القرية المقيمون تربوا بها لانه لا مؤنة عليهم في المقام

عمر مال يتيم وأبضعت عائشة باموال بني محمد بن أبي بكر في الجروهم أيتام تلهم وإذا كنا نأمر الوصي أن يشتري بمال اليتيم عقارا لانه خير له لم يتيم أن يبيع له عقارا لا تلبطه أو حاجة (باب تصرف الرقيق) قال الشافعي وإذا أذن العبد بغير إذن سيده لم يلزمه ما كان عبدا ومتى عتق اتبعه وكذلك ما أقربه من جنابة ولو أقر بسرقة من حرزها يقطع في مثلها يقطع عنه وإذا صار حرا أغرمناه لأنه أقر بشئ من أحد هملته في يديه فأخذناه والآخر لئلا ناس في ماله ولا مال له فأخرناه به كالعسر نؤخره بما عليه فإذا أقر منه ولم يجز أقراره في مال سيده (باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز) قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (قال الشافعي) وقال صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو ضاريا نقص من أجره كل يوم فراطان (قال) ولا يحل للكلب ثمن محال ولو جاز عنه جاز حلوان الكاهن ومهر البغي ولا يجوز اقتناؤه إلا لأصاحب صيد أو حرث أو ماشية أو ما كان في معناتهم وما سوى ذلك مما فيه منفعة في حياته يبيع وحل عنه وقيمته وإن لم يكن (٢٠٦) يؤكل من ذلك الفهد يعلم الصيد والبازي والشاهين والصقور من الجوارح المعلة ومثل

الهرة والحمار الأناسي والبغل وغير ذلك مما فيه منفعة حيا وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحداة والرجة والبعانة والغارة والجردان والوزغان وانخافس وما أشبه ذلك فأرى والله أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه ولا قيمته على من قتله لانه لا معنى للمنفعة فيه حيا ولا مذبحا فتمنه كال

المال بالباطل

(باب السلم)

قال الشافعي أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح

من النساء مشرك لأن يكون ما تقرب به إلى الله على أيدي المسلمين فإن ذبحها مشركا تحل ذبيحته أجزأت مع كراهتي لما وصفت ونساء أهل الكتاب إذا أطقن الذبح كرجالهم وما ذبح اليهود والنصارى لأنفسهم مما يحل للمسلمين أكله من الصيد أو بهيمة الأنعام وكأول ما يحرمون منه شحما أو حوايا أو ما اختلط بغيره غير أن كأول ما يحرمونه فلا بأس على المسلمين في أكله لأن الله عز وجل إذا حل طعامهم فكان ذلك عند أهل التفسير ذبايحهم فكل ما ذبحوا النافيه شيء مما يحرمون فلو كان يحرم علينا إذا ذبحوه لأنفسهم من أصل دينهم تحريمهم علينا إذا ذبحوا لنا ولو كان يحرم علينا لأنه ليس من طعامهم وإنما حل لنا طعامهم وكان ذلك على ما يستحلون كأول ما يستحلون محرما علينا بعد ذبونه لهم طعاما فكان يلزمنا لو ذهبنا هذا المذهب أن نأكله لأنه من طعامهم الحلال لهم عندهم ولكن ليس هذا معنى الآية معناها ما وصفنا والله أعلم (قال الشافعي) وقد أنزل الله عز وجل أنه على نبيه صلى الله عليه وسلم فأحل فيه فهو حلال إلى يوم القيامة كان ذلك محرما قبله أو لم يكن محرما أو ما حرم فيه فهو حرام إلى يوم القيامة كان ذلك حراما قبله أو لم يكن ونسخه ما خالفه من كل دين أدركه أو كان قبله واقترض على الخلق اتباعه غير أنه أذن جل ثناؤه بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب وهم صاغرون غير عاذلهم بتركهم الإيمان ولا يحرم عليهم شيء أحله في كتابه ولا يحل لهم شيء حرمه في كتابه وسواء ذبايح أهل الكتاب حريين كأول أو مسنة أميين أو ذمة (قال الشافعي) ولا أكره ذبيحة الآخر مسلم ولا المجنون في حال إفاقته وأكره ذبيحة السكران والمجنون المغاوب في حال جنونه ولا أقول إنها حرام فإن قال قائل فلم زعمت أن الصلاة لا تجزى عن هذين لو صليا وأن ذكاهما لا تجزى قيل له إن شاء الله لا اختلاف في الصلاة والذكاة الصلاة أعمال لا تجزى إلا من عقلها ولا تجزى إلا بطهارة وفي وقت وأول وآخر وهما لا يعقل ذلك والذكاة إنما يريد أن يؤتى عليها فإذا أتيا علمهم أستطع أن أجعلهما فيها أسوأ

عن عبد الله بن أبي كثير وابن كثير (١) الشك من المزني عن أبي المنهال عن ابن عباس عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة ورعا قال السنين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم (قال الشافعي) قد أذن الله جل وعز في الرهن والسلم فلا بأس بالرهن والحيل فيه (قال الشافعي) وإذا أجاز السلم في التمر السنين والتمر قد يكون رطبا فقد دل على أنه أجاز الرطب سلفا فضمونا في غير حينه الذي يطيب فيه لأنه إذا أسلف سنين كان في بعضهما في غير حينه (قال) وإن فقد الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء في البلد الذي أسلفه فيه قيل المسلف بالخيار بين أن يرجع بما بقي من سلفه بمحضته أو يؤخذ ذلك إلى رطب قابل وقيل بتفخيخ بمحضته ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حكيماعن بيع ما ليس عنده وأجاز السلف فدل أنه نهى حكيماعن بيع ما ليس عنده إذا لم يكن مضمونا وذلك بيع الايمان فإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه

(١) قوله الشك من المزني ثبت الحديث المذكور في نسخ الامم جميعها باللفظ عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال وفي خلاصه التذهيب

عبد الله بن كثير السكتاني مولا هروى عنه عبد الله بن أبي نجيح اه وليس فيها من اسمه عبد الله بن أبي كثير زيادة أبي كتبه معجمه

وسلم بصفة مضمونه الى أجل كان حالاً أجوز ومن التمرأ بعد فأجاز معطاء حالاً (قال المرتني) قلت أنا والذي اختار الشافعي أن لا يسلف جزافاً من ثياب ولا غيرها ولو كان درهما حتى يصفه بوزنه وسكته وبانه وضع أو أسود كما يصف ما أسلف فيه (قال المرتني) قلت أنا فقد أجاز في موضع آخر أن يدفع سلعته غير مكيلة ولا موزونة في سلم (قال المرتني) وهذا أشبه بأصله والذي احتج به في تجوز السلم في الحيوان أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف بكرافه عليه حيواناً معه واران عليارضى الله عنه باع جلابع من جلاب إلى أجل وان ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة إلى أجل (قال المرتني) قلت أنا وهذا من الجراف العاجل في الموصوف الأجل (قال الشافعي) ولو لم يذ كرافي السلم أجلا فذ كراه قبل أن يتفرق فاجاز ولو أوجباه بعد التفرق لم يجز (قال) ولا يجوز في السلف حتى يدفع الثمن قبل يفارقه ويكون ما سلف فيه موصوفاً وان كان ما سلف فيه بصفة معلومة عند أهل العلم بها وأجل معلوم جاز قال الله تبارك وتعالى يسألنك عن الأهل قل هي مواقيت للناس والنج فلم يجعل لاهل الاسلام علماً الا بما افلا يجوز الى الحصاد والعطاء لتأخير ذلك وتقديعه ولا الى فصع التصاري وقد يكون عامافي شهر وعامافي غيره على حساب ينسئون فيه أياماً فلو أجزاه كناقده علمنا في ديننا (٣٠٧) بشهادة النصاي وهذا غير حلال للمسلمين ولو كان أجله الى يوم كذا حتى يطلع بخبر ذلك اليوم (قال) وان كان ما سلف فيه مما يكال أو يوزن سمياً مكياً لا معروفاً عند العامة ويكون المسلف فيه ما مونا في محله فان كان تم قال صحابي أو بردي أو كذا وان كان خطاة قال شامية أو ميسانية أو كذا وان كان يختلف في الجنس الواحد بالحدارة والرقه وصفها ما يضبطانه به وقال في كل واحد جيداً وأجلا معلوماً أو قال حالاً وعتيقاً من الطعام أو جديداً وأن

حالا من مشرك ومشركة حائض أو صغيرة لا تعقل أو من لا تجب عليه الحدود وكل هؤلاء تجزى ذكاته فقط
بهذا المعنى انه انما أريد الاتيان على الذكاة

(١) كتاب الاطعمة وليس في التراجم وترجم فيه ما يحل ويجرم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما يحل أكله من البهائم والدواب والطيرو شيان ثم يتفرق ان فيكون منها شيء محرّم نصافي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيء محرم في جملة كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات ومن بهيمة الانعام فان الله عز وجل يقول أحلت لكم بهيمة الانعام ويقول أحل لكم الطيبات فان ذهب ذاهب الى أن الله عز وجل يقول قل لا أحد فيها أوحى الى محر ما على طاعم يطعمه فأهل التفسير أومن سمعت منه منهم يقول في قول الله عز وجل قل لا أحد فيها أوحى الى محر ما يعنى بما كنتم تأكلون فان العرب كانت تحرم أشياء على أنها من الخبائث وتحل أشياء على أنها من الطيبات فأحلت لهم الطيبات عندهم الا ما استثنى منها وحرمت عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل ويجرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل لا يجوز في تفسير الاى الا ما وصفت من أن تكون الخبائث معروفة عند من خطب بها والطيبات كذلك إما في لسانها وما في خبر يازمها ولو ذهب ذاهب الى أن يقول كل ما حرم حرام بعينه وما لم ينص بتحريم فهو حلال أحل كل العذرة والدود وشرب البول لان هذا لم ينص فيكون محرماً ولكنه داخل في معنى الخبائث التي حرموا حرمت عليهم بتحريمهم وكان هذا في شر من حال الميتة والدم المحرمين لانهم انجسوا ما ماسا وقد كانت الميتة قبل الموت غير نجسة فالبول والعذرة اللذان لم يكونا نقيين أولي أن يحرم ما أن يؤكل أو يشرب وإذا كان هذا هكذا ففيه كفاية مع أن ثم دلالة بسنة

يصف ذلك بحصاد عام كذا مسمى أصح ويكون الموضع معروفاً ولا يستغنى في العسل من أن يصفه بيباض أو صفرة أو خضرة لانه يتبين في ذلك ولو اشترط أجود الطعام وأرد أنه لم يجز لانه لا يوقف عليه ولو كان ما أسلف فيه رقيقاً قال عبد الله بن عباساً أسوداً سائياً أو محتماً ووصف سنه وأسود هو أبيض أو أصفر أو أسحم وكذلك ان كانت جارية ووصفها ولا يجوز أن يشترط معها ولدها ولا أنها حبل وان كان في بعير قال من نعم بنى فلان من نبي غير مودن نقي من العيوب سبط الخلق أحر محجر الحسين رابع أو قال بازل وهكذا الدواب يصفها بناتجها وجنسها وألوانها وألسنها ويصف الثياب بالجنس من كنان أو قطن أو وشي اسكندراني أو عاني ونسج بلده وذرع من عرض وطول أو صفاقة أو دقة أو جودة وهكذا النحاس يصفه أبيض أو شبهه أو أحر ويصف الحديد ذكراً أو أنثى ويجنس ان كان له في نحو ذلك وان كان في لحم قال لحم ماعز كرخصى أو غير خصى أو لحم ماعزة تنسبة أو ثني أو جذع رضيع أو فطيم وبين أومني من نخذ أو يدو يشترط الوزن في نحو ذلك ويقول في لحم البعير خاصة بعير راع من قبل اختلاف لحم الراعى ولحم المألوف وأكره اشتراط الاخف

والمنع من المنيخ ويزن السلف لحوم السيدات كانت يبلد لا تختلف ويقول في السن من ماعز أو ضأن أو بقر أو ن كمنه ما شئ
 ينفذ يبلد ساء ويصف البين كسمن فان كان بين ابل قال بين عواند أو أوارك أو حنينة ويقول رابعة أو معدلة لا تختلف الباسا
 في السن والنعمة ويقول حليب يرمه ولا يسلط في اللبن الحنض لان فيه ماء وهكذا كل مختلف بغيره لا يعرف أو مسلح بغيره (قال المرق)
 يدخل في هذا السب الغالية والقدحان المربية وتحررها (قال الشافعي) ولا يخفى أن يسمى لسانا معنالا لان زيادة حوضته زيادة نص
 ويرصف الباسا كالبان الأندلسيون ويقول في اصرف صاف بلد كذا الاختلاف في البلدان يسمى لونا لاختلاف ألوانها ويقول
 سبيد انقيا ومغسولا لماعلي به فيقتل ويسمى قهارا أو طرا البوزن وان اختلف صرف خوليا من غيرها وصفها باختلاف وكذلك البوز
 والشعر ويثرل في انكرست كرسف بلد كذا ويقول جيد أبيض نقيا أو أسمر وان اختلف قدته وجدده سماه وان كان يكون نديا سماه
 جافا بوزن (قال ابراهيم) وحد ثا ربع قال سمعت الشافعي يقول (١) ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر أو أبيض أو زبر أو
 سلا نيا وبلان لا يكون فيه عرق (٣٠٨) ولا كلوي ويقول في الحطب سمر أو سلم أو حض أو أراك أو عرعر ويقول

رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفاوة
 والكلب العقور دل هذا على تحريم كل ما أضر بقتله في الاحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما
 وصفت دل هذا على أن أنزل إلى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالا وإلى ما لم تكن العرب تأكله فيكون
 حراما فلم تكن العرب تأكل كل ما ولا ذئبا ولا أسدا ولا غرا أو تأكل الضبع فالضبع حلال ويجز بها المحرم بغير
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها صيد وتؤكل ولم تكن تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدأة ولا
 القربان بقاء السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرموا وحلال ما أحلوا وإباحة أن يقتل في الاحرام ما كان
 غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله فلا يجوز أن يؤكل الرحم ولا البغاث ولا الصقور ولا الصوائد من الطائر
 كاه مثل الشواهن والبراة والبواشق ولا تؤكل الخنافس ولا الجعلان ولا العفاء ولا الحكاء ولا العنكبوت
 ولا الزنابير ولا كل ما كانت العرب لا تأكله ويؤكل الضب والارنب والبروجار والوحش وكل ما أكلته
 العرب أو فداه المحرم في سنة أو أثاره وتؤكل الضبع والثعلب (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله
 ابن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن حمير عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع
 أصيدني فقال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي)
 وما يباع لحم الضباع بحكمة الابن الصفا والمروة وكل ذي ناب من السباع لا يكون الا معاد على الناس وذلك
 لا يكون الا في ثلاثة أصناف من السباع الاسد والذئب والثور فاما الضبع فلا يعد على الناس وذلك
 الثعلب ويؤكل اليربوع والقنفذ (قال الشافعي) والدواب والطير على أصولها فما كان منها أصله وحشيا
 واستأنس فهو فيما يحل منه ويحرم كالوحش وذلك مثل حمار الوحش والظبي يستأنس انسان والحمار يستأنس
 فلا يكون للحرم قتله فان قتله فعليه جزاؤه ويحل أن يذبح حمار الوحش المستأنس فيؤكل وما كان لأصل

في عيسدان القسي
 عرد شوحطة جلد
 مستوي البنية (قال) ولا
 بأس أن يسلط في
 الشئ كلبا وان كان
 أصله زناوي سلف في
 لم الطير بمقتد ووزن
 غير أنه لاسن له يعني
 يعرف فيوصف بصغير
 أو كبير وما احتمل أن
 يباع به معناه وصف
 موضعه وكذلك الحيات
 وما ضبطت صفته من
 خشب ساج أو عيدان
 قسى من طول أو عرض
 جاز فيه السلم وما لم يكن
 لم يجز وكذلك حجارة
 الارماء والبنيان والائمة

(قال) ولا يجوز السلف فيما لا ينقطع من العطر في أيدي الناس بوزن وصفة كغبره والغبر منه الاشهب
 والاخضر والابيض ولا يجوز حتى يسمى وان سماه قطعة أو قطعا صحا لم يكن له أن يعطيه مفتتا ومتاع الصيادلة كمناع العطارين
 ولا خبير في شراء شئ خالطه لحوم الحيات من الدرايق لان الحيات محررات ولا ما خالطه لبن ما لا يؤكل لحمه من غير الادميين ولو أذله
 بعض السلم وقبض بعضا فأنز قال ابن عباس ذلك المعروف وأجازه عطاء (قال) وإذا قاله فبطل عنه الطعام وصار عليه ذهابا يباع بعد
 (١) قوله ولا يجوز السلف فيها أي في الحجارة كفي عبارة الام ونصها قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة
 تفاضل في الاران والاجناس والعظم ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر الخ اه وقوله بعد أو زبر أو سلا سا كذا في الام
 والمختصر بدون نقاط وحر هذه النسبة فانالم تنق على صحة اللفظين وقوله ولا كلوي قال في الام والكلوي حجارة حملاقة مدورة صلاب لا تحيب
 الحديدة اذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب اه ولم يظهر لنا ضبطه ولعله بضم الكاف جمع الكلية المعروفة سمي بها الصنف
 المذكور من الحجارة تسمية اصطلاحية خروجه محمده

بالذهب ما شاء وتفاضل قبل أن يتفرق من عرض وغيره ولا يجوز في السلف الشركة ولا التولية لأنهما يبيع والا فانه فسخ بيع ولو جعل له قبل عمله أدنى من حقه أجرته ولا أجعل لثمنه موضعاً (باب ما لا يجوز السلم فيه) قال الشافعي ولا يجوز السلم في النبل لأنه لا يقدر على ذرع مخناتهم الرقبة ولا وصفه ما قيم من ريش رعتب وغيره ولا في الرزق ولا في الزجر ودلا الباقوت من قبل أن يلوقت لؤلؤة مدرحة صافيه صحبة مستطيلة وزنها كذا فقد تكون الثقيلة الرزق وزن شيء وهي صغيرة وأخرى أخف منها وهي كبيرة متفاوتتين في الثمن ولا أضبط أن أصفها بالعظم ولا يجوز السلم في جوز ولا رمان ولا طبع ولا رمان ولا سفرجل عدداً لتباينها إلا أن يضبط بكيل أو وزن فيرصف بما يجوز (قال) وأرى الناس تركوا وزن الرأس لما فيها من الصوف وأطراف المشافر والمناخر وما أشبه ذلك لأنه لا يؤكل فلو تحامل رجل فأجاز السلف فيه لم يجز الأمورنا (قال) ولا يجوز السلف في جلود الغنم ولا جلود غيرها ولا آخاب من رق لأنه لا يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته ولا السلف في خفين ولا نظلين ولا السلف في البقول خرما حتى يسمى وزناً وجنبا وصغيراً أو كبيراً وأجلاماً معلوماً (باب التسعير) قال الشافعي أخبرنا الراوردي عن (٢٠٩) داود بن صالح التمار عن القاسم

ابن محمد عن عمر أنه مر
بخطاب بن أبي بلتعة
يسوق المصلح وبين يديه
عراتان فيهما زبيب
فسأله عن سعرهما
فسعره مدين بدرهم
فقال عمر لقد حدثت
بغير مقبلة من الطائف
تحمل زبيباً وهم يعتبرون
سعره فاما أن ترفع في
السعر وما أن تدخل
زبيبتك البيت فتبيعه
كيف شئت فلما رجع
عمر حاسب نفسه ثم أتى
خطاباً في داره فقال له
ان الذي قلت لك ليس
بعزيمة مني ولا قضاء انما
هو شيء أردت به الخير

له في الوحش مثل الدجاج والجر والاعلية والابل والغنم والبقر فتوحشت فقتلها المحرم لم يجزها وبغرم قمتها
للمالك ان كان لها لاناصير ناضجة الاشياء كلها على أصولها فان قال قائل في الوحش بقروظياء مثل البقر
والغنم قبل نعم تخلق غير خلق الاخلية شبه الهام معروفة منها ولو انار عنان حمار الوحش اذا تأهل لا يحل
أكله دخل علينا أن لو قتله محرم لم يجزه كالمقتل حماراً أهلياً لم يجزه ودخل علينا في الحمار الأهلي أن لو توحش
كان حلالاً ولو كان توحش من الأهلي في حكم الوحش وما استأنس من الوحش في حكم الأنسي فأما الابل التي
أكثر علفها العذرة اليابسة فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل فهي جلاله وأرواح العذرة توحش في
عرفها وجررها لان لحومها تغتذى بها فتقبلها وما كان من الابل وغيرها أكثر علفها من غير هذا وكان يبال
هذا قليلاً فلا يبين في عرفه ولا جرحه لان اغتذاه من غيره فليس بحلال منهي عنه والجلالة منهي عن لحومها
حتى تعالف علفاً غيره ما نصير به الى أن يوجد عرفها وجرها من قبايعا كانت تكون عليه فيعلم أن
اغتذاه قاقد انقلب فأقلب عرفها وجرها فتؤكل اذا كانت هكذا ولا نجد شيئاً نستطيع أن نجده فيها كلها
أبين من هذا وقد جاء في بعض الآثار أن البعير يعلف أربعين ليلة والشاة عدداً أقل من هذا والدجاجة سبعاً
وكلهم فيما يرى انما أراد المعنى الذي وصفت من تغيرها من الطباع المكروهة الى الطباع غير المكروهة التي هي
في فطرة الدواب

(باب ذبايح بني اسرائيل) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى كل الطعام كان
حلالاً بني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه الآية وقال عزذ كره فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات أحلت لهم (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم طيبات كانت أحلت لهم وقال عز وجل وعلى
الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الى قوله لصادقون (قال الشافعي) الحوايا ما حوى الطعام والشراب

(٣٧ - الام ثاني) لاهل البلد خيش شئت فبيع وكيف شئت فبيع (قال الشافعي) وهذا الحديث مستقصى
ليس بخلاف لما روى مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه من روى عنه وهذا أتى بأول الحديث وآخره بآقول لان الناس مسلمون
على أمر الله ليس لاحد ان يأخذها ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم الا في المواضع التي تازمهم وهذا ليس منها (باب الزيادة في السلف
وضبط ما يكال وما يوزن) قال الشافعي وأصل ما يلزم المسلف قبول ما سلف فيه أن يأتيه به من جنسه فان كان زائداً يصلم لما يصلم
له ما سلف فيه أجبر على قبضه وكانت الزيادة قطعاً فان اختلف في شيء من منفعة أو غير كان له ان لا يقبله وليس له الا أقل ما تقع عليه
الصفة وان كانت حنطة فعليه أن يوفيه اياها نقيصة من التبن والقصل والمد والروان والشعير وغيره وليس عليه ان يأخذ التمر الا جافاً ولو
كان لحم طائر لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن الرأس والرجلين من دون الفخذين لأنه لا لحم عليها وان كان لحم حيتان لم يكن عليه ان يأخذ
في الوزن الرأس ولا الذنب من حيث لا يكون عليه لحم وان أعطاه مكان كيل وزناً أو مكان وزن كيلاً أو مكان جنس غيره لم يجز بحال لأنه
يباع السلم قبل أن يستوفى وأصل الكيل والوزن بالجواز فكل ما وزن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله الوزن وما كيل فاصله

الركب وما احدثه الناس رد الى اوصالي ولوجيا، فنه قد سل شدة فان كان تخالفا او تبرأ او عرفت انفسه ما كره ولا مشرب ولا ندى روح
 اجبره على ان يذبحه وان كان ما كره لا يؤمنه ربه فله ويرى ما كره وسر به جند دارا كن حيو ان فلا على به من العلف والرهى فلا يشرب على
 ان شرب من له لا يلزم فيه مرة الى ان ينتهي الى وقته في هذا اذا انبأ كنهه وقياسه (باب الرهن) قال الشافعي
 ان الرهن يملك للرهن من حق فله ان يملك حق الرهن وما تقدم الرهن وما تقدم الرهن وقال انه تبارك وتعالى فرهان متبوضة
 (نك) ولما معنى الرهن متى يكون مقبوضا من سائر الامور حيز رهن وحين اقبض وما جاز يبعه جاز رهنه وقبضه من مشاع وغيره ولو مات
 المرتهن قبل اقبض فترهن تسليم الرهن الى وارثه ومنعه ولو قال او شئت لاري على ان تبايني فدايته لم يكن رهنا حتى يعقد الرهن مع
 الحق او بعده (قال) حدثنا الربيع عن الشافعي قال لا يجوز الالمعة او بعده فلما قبله فلا رهن قال ويجوز ان يرهنا الخا كم ورلى المحجور
 عليه ورهنه ما عليه في المنزلة وذلك ان يبعوا بفضلا ويرهنها فاما ان يسلوا ويرهنها فمما ضامنا لان لا فضل له في السلف يعني القرض
 ومن قلت لا يجوز ان يرهنا الا (٣١٠) فيما يفضل من ولي لقيم ارباب لابن طفيل او مكاتب او عبد ماذون له في التجارة فلا

في البطن فلم يرزل ما حرم الله تعالى على بني اسرائيل اليه وداخلة وغيرهم عامة محرما من حين حرمه حتى
 بعث الله جل جلاله محمدا صلى الله عليه وسلم ففرض الايمان به وامر بالتابع رسوله صلى الله عليه وسلم
 وطاعة امره واولم خلقه ان طاعته طاعته وان دينه الاسلام الذي نسخ به كل دين كان قبله وجعل من
 ادركه وعلم دينه فلم يتبعه كافر به فقال ان الدين عند الله الاسلام فكان هذا في القرآن وانزل
 عز وجل في اهل الكتاب من المشركين قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان يقولوا مسلمون
 وامر باقتنائهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ان لم يسلوا وانزل فيهم الذين يتبعون الرسول النبي
 الاي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل الى قوله والاضلال التي كانت عليهم فقبل والله
 اعلم اوزارهم وبما منعوا عما احدثوا قبل ما شرع من دين محمد صلى الله عليه وسلم فلم يبق خلق يعقل من ذبح
 الله تعالى محمد اصيلي الله عليه وسلم كتابي ولا وثنى ولا حي ذرور من جن ولا انس بلغة دعوة محمد صلى الله عليه
 وسلم الا قامت عليه حجة الله عز وجل باتباع دينه وكان مؤمنا باتباعه وكافرا بتركه اتباعه ولم يكن كل امرئ منهم
 آمن به او كفر تحريم ما حرم الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم كان مبا حاق به في شئ من الملل
 وأحل الله عز وجل طعام اهل الكتاب وقد وصف بذاتهم ولم يستثن منها شيئا فلا يجوز ان تحرم منها ذبيحة
 كتابي وفي الذبيحة حرام على كل مسلم مما كان حرم على اهل الكتاب قبل محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان
 يبق من شحم البقر والغنم وكذلك لو ذبحها كذابي لنفسه وأباحها المسلم لم يحرم على مسلم من شحم بقرة ولا
 عظم منها شئ ولا يجوز ان يكون شئ حلالا من جهة الذكاة لاحد محرما على غيره لان الله عز وجل اباح
 ما ذكره عاما لخاصا فان قال قائل هل يحرم على اهل الكتاب ما حرم عليهم قبل محمد صلى الله عليه وسلم من
 هذه الشحوم وغيرها اذ لم يتبعوا محمد اصيلي الله عليه وسلم فقد قيل ذلك كله محرم عليهم حتى يؤمنوا ولا

يجوز له ان يرهن شيئا
 لان الرهن اساس والابن
 لازم (قال) فان رهن
 نص عليهم فلا يجوز
 ان يرهنوا الا حيث
 يجوز ان يودعوا امر الله
 من الضرورة بالخوف
 الى تحويل اموالهم او
 ما أشبه ذلك ولو كان
 لابنه الا طفل عليه حق
 جاز ان يرهن له شيئا
 من نفسه لانه يقرم
 مقامه في القبض له
 واذا قبض الرهن لم يكن
 لصاحبه اخراجه من
 الرهن حتى يبرأ مما فيه
 من الحق ولو اكرى
 الرهن من صاحب او

اعارده اياه لم يفسخ الرهن
 فهو قبض لان قبضه ودبغة غير قبضه رهنا (قال) ولو كان في المسجد والوديع في بيت لم يكن قبضا حتى يصير الى منزله وهي فيه ولا يكون
 ان قبض الا ما حضره المرتهن او وكيله لاحال دونه والافرار بقبض الرهن جائزا لا فيما لا يمكن في مثله فان اراد الراهن ان يحلف المرتهن
 انه قبض ما كان اقره بقبضه اخلقه والقبض في العبد والوثوب وما يحول ان يأخذه مرتهنه من يدي رهنه وقبض ما لا يحول من
 أرض ودار ان يسل لاحال دونه وكذلك الشقص وشقص السيف ان يحول حتى يضعه الراهن والمرتهن على يدي عدل او يدي الشريف
 ولو كان في يدي المرتهن بغصب الراهن فرهنه اياه قبل ان يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهنا وكان مضمونا على الغاصب بالغصب
 حتى يدفعه الى المغصوب منه او يبرئه من ضمان الغصب (قال المرقى) قلت انما يشبهه اصل قوله اذا جعل قبض الغصب في الرهن جائزا كما
 جعل قبضه في البيع جائزا ان لا يجعل الغاصب في الرهن ضامنا اذ الرهن عنده غير مضمون (قال الشافعي) ولو رهنه دارين فقبض
 احدا خيرا ولم يقبض الاخرى كانت المقبوضة رهنا دون الاخرى بجميع الحق ولو اصابها ادم بعد القبض كانت رهنا بأكملها ارماسقط من

وهو يبيح. ولو قال أدنت على أن يعطى ثمنه وأبكر الرهن اشترط فأنقول قول المرتبه مع عينه والبيع مفسوخ ولو أذن له أن يبيعه على أن يعطى ثمنه لم يكن له بيعه لأنه لم يأذن له إلا على أن يعطيه قبل حقه قبل حمله والبيع مفسوخ به وهو رهن بجماله (قال المرتبي) قلت أنا أنشبه بقول الشافعي في هذا المعنى أن لا يفسخ الشرط البيع لأن عند البيع لم يكن فيه شرط ألا ترى أن من قوله لو أمرت رجلا أن يبيع ثوبى على أن يعطى ثمنه فباعه أن البيع جائز لا يفسخه فساد الشرط في الثمن وكذا إذا باع الرهن بأذن المرتبه فلا يفسخه فساد الشرط في المقتضى (قال المرتبي) قلت أنا يبيح إذا بعد البيع على هذا أن يكون الثمن مكان الرهن أو يتقاصن (قال الشافعي) فلو كان الرهن يبيح حال ذان له فباع ولم يشترط شيئا كان عليه أن يعطى ثمنه لأنه وجب له بيعه وأخذ حقه من ثمنه ولو رهنه أرضا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لاهم بغيره ولو كان قد أغراس أو بنى لأرهن فهو رهن وإن أدى عنه الخراج فهو متطوع لا يرجع به إلا أن يكون دفعه بامرءه فيرجع به كرجل أكرى أرضا من رجل أكرها فدفع المكترى الثاني كراءه عن الأول فهو متطوع ولو اشترى عبدًا بالخيار ثلاثا فروهنه قبلها بخارز وهو قطع (٢١٣) خياره وإيجاب البيع في العبد وإن كان الخيار للبائع أو المشتري فروهنه قبل

(ما حرم بدلالة النص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ويحبل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فيقال يحبل لهم الطيبات عندهم ويحرم عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل لا تقبلوا الصدقات وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله وكانت الآية محتملة أن يحرم على الحرم ما وقع عليه اسم صيد وهو يحجز بعض الصيد دون بعض فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن من الصيد شيئا ليس على الحرم جزؤه كل ما يباح للحرم قتله ولم يكن في الصيد شيء يتفرق إلا بأحد معينين أما بان يكون الله عز وجل أراد أن يفدى الصيد المباح كله ولا بعدى ما لا يباح كله وهذا أولى معنييه به والله أعلم لأنهم كانوا يصيدون ليأكلوا لا يقتلوا وهو يشبه دلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ليسوا بكم لله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وقال أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسميرة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فذكر جل ثناؤه بإحالة صيد البحر المحرم ومتاعه يعني طعاما والله أعلم ثم حرم صيد البر فأشبهه أن يكون إنما حرم عليه بالأحرام ما كان كله مباحا له قبل الأحرام ثم أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم أن يقتل الغراب والحدأة والفأرة والكلب العقور والاسد والنمر والذئب الذي يعدو على الناس فكانت محرمة الأكل على إسان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان ما يبيع قتله معها يشبهه أن يكون محرم الأكل لإباحته معها وأنه لا يضر ضررها وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضبع وهو أعظم ضررا من الغراب والحدأة والفأرة أضعاها والوجه الثاني أن يقتل المحرم ما ضر ولا يقتل ما لا يضر ويفديه إن قتله وليس هذا معناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل أكل لحم الضبع وإن السلف والعامة عندهم فذوها وهي أعظم ضررا من الغراب والحدأة والفأرة وكل ما لم تكن العرب

الثلاث وتم له ملكه بعد الثلاث فالرهن مفسوخ لأنه انعقد وملكه على العبد غير تام ويتجوز رهن العبد المرتب والقائل فإن قتل بطل الرهن ولو أسلفه ألفا برهن ثم سأله الرهن أن يزيده ألفا ويجعل الرهن الأول رهنا بها وبالالف الأولى ففعل لم يجز الرهن الآخر لأنه كان رهنا كله بالالف الأولى كالأكثر دارسته بعشرة ثم أكرها تلك السنة بعينها بعشرين لم يكن الكبراء الثاني إلا بعد فسخ الأول (قال المرتبي)

قلت أنا وأجازة في القديم وهو أقيس لأنه أجاز في الحق الواحد بالرهن الواحد أن يزيده في الحق رهنا فكذلك يجوز أن يزيده في الرهن حقا (قال الشافعي) ولو أشهد المرتبه أن هذا الرهن في يده بالفين جازت الشهادة في الحكم فإن تصادقا فهو ما قال (قال الشافعي) ولو رهن عبدا قد صار في عنقه جناية على آدمي أو في مال فالرهن مفسوخ ولو أبطل رب الجناية حقه لأنه كان أولى به بحق له في عنقه ولو كانت الجناية تساوى دينار أو العبد يساوى ألفا كبيرا من أن يكون رهنه بحق ثم رهنه بعد الأول فلا يجوز الرهن الثاني ولو أترهته فقبضه ثم أقر الراهن أنه جنى قبل الرهن جناية ادعى بها ففهم أقول أن أحدهما أن القول قول الراهن لأنه أقرب بحق في عنقه عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتبه وقيل يحلف المرتبه ماعلم فإذا حلف كان القول في إقرار الراهن بأن عبده جنى قبل رهنه وأحد من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان مؤسرا لأنه إنما أقر في شيء واحد بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجناية والاخر من قبل الرهن وإذا قل من الرهن وهو له الجناية في رقبته بأقرار سيده إن كانت خطأ أو شبه عمد لا قصاص وإن كانت عمدا فيها قصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم يقر بها والقول الثاني أنه إذا كان مؤسرا أخذ من السيد الأقل من

بعبارة العبد وتؤثر في الجانية في دفع إلى الجاني عليه لأنه يقر بأن في عتق عبده حنة الله على الجاني عليه برهنة إياه وكان كسب عتق عبده. وقد بين وهو ومراواته أوقفه فيمن الأقل من خمسة أواش الجانية وعورس بشهته. وإنما أدب على الجاني عليه لأعلى المرتبة وإن كان معسرا فهو ورش بحاله. ومضى خرج من ترش وعورس ملكه الجانية في عتقه. وإن خرج من الرهن يبيع في ذمة سيده الأقل من أربعة أواش جانية. (قال المرزقي) قلت أن هذا أصح وأرأسهم بما يقوله لأنه هو والعلماء شعبة أن من أقر بما يضره رهنه من أقر بما يسئل به في ذمة لم يضره على غيره. ومن أنفق شيئا نفعه فيه حتى فهو رضاء من بعده وإنه. وقد قال إن لم يختلف المارثين على علمه كان الجاني عليه أولى به منه. وإنه قال الشافعي في هذا المعنى لأقر أنه اعتقه لم يضر المارثين فإن كان موسرا أخذت منه قيمته بعت رضاء ما كان. ولو كان معسرا يبيع في الرهن (قال) ومضى رجع إليه عتق لأنه قرأه حر (قال الشافعي) ولرجعي بعد الرهن ثم ربي من الجانية بعفرا واصل أرغبره فيصير على حاله رهن لأن أصل الرهن كان محتجا ولودره ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لأنه أثبت له عتقا قد يقع قبل حلول الرهن فلا يسلط العتق والرهن غير بائز وليس له أن يرجع في التدبير إلا بأن يخرج منه من ملكه. ولو قال له إن (٢١٣) دخلت الدار فانت حر ثم رهنه كان شكنا (قال المرزقي)

قلت أما وقد قال الشافعي إن التدبير وصية ولو أوصى به ثم رهنه أما كان جائزا فكذلك التدبير في أصل قوله وقد قال في الكتاب الجديد آخر ما سمعناه منه ولو قال في المدبر أن أدى بدمه في كذا فهو حرا أو وهبه هبة بنت قبض أو لم يقبض ورجع فهذا رجوع في التدبير هذا نص قوله (قال المرزقي) قلت أنا فقد أبطل تدبيره بغير إخراج له من ملكه كالأوصى برقبته وإذا رهنه فقد

تأكله من غير ضرورة وكانت تدعه على التقدير به شتم وذلك مثل الحد والبعث والعقار والبراة والزخم والفارة والحكاه وانخافس والجلعان والعنقاء والعتارب والحيات والذربان وما أشبه هذا وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه ولم يكن في معنى ما نص تحريمه أو يكون على تحريمه دلالة فهو حلال كالبرج والضبع والثعلب والغيب (١) وما كانت تأكله ولم ينزل تحريمه مثل البول والخرء والدود وما في هذا المعنى وعلم هذا موجود عند هالي اليوم وكل ما قلت حلال حل منه ويحل بالذكاة وكل ما قلت حرام حرم منه ولم يحل بالذكاة ولا يجوز أن كل الترياق المعمول بطحوم الحيات إلا أن يجوز في حال ضرورة وحيث يجوز الميتة ولا يجوز ميتة بهيمة

(٢) (الطعام والشراب) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيرا وقال عز وجل وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فبين الله عز وجل في كتابه أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها إلا بطيب نفسها وأباحه بطيب نفسها لأنها مالها ممنوع ملكها ماباح بطيب نفسها كما قضى الله عز وجل في كتابه وهذا بين أن كل من كان مالها كماله ممنوع به محرم إلا بطيب نفسه بإباحته فيكون مباحا بإباحة مالكه له لا فرق بين المرأة والرجل وبين أن سلطان المرأة على مالها كسلطان الرجل على ماله إذا بلغت المحيض وجعت الرشد وقول الله عز وجل إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما لعلهم أعلم إذا لم يستن فيه إلا بطيب أنفس اليتامى على أن طيب نفس اليتيم لا يحل أكل ماله واليتيم واليتيم في ذلك واحد والمجور عليه عندنا كذلك لأنه غير مسلط على ماله والله أعلم لأن الناس في أموالهم واحد من اثنين مخلي بينه وبين

أوجب للمرثين حقا فيه فهو أولى برقبته منه وليس لسيده بيعه للحق الذي عقده فيه فكيف يبطل التدبير بقوله إن أدى كذا فهو حرا أو وهبه ولم يرضه الموعوب له حتى رجع في هبته وملكه فيه بحاله ولا حق فيه لغيره ولا يبطل تدبيره بأن يخرج منه من يده إلى يده من هو أحق برقبته منه وبيعه وقض عنه في دينه ومنع سيده من بيعه فهذا أقبس بقوله وقد شرح لك في كتاب المدبر فتقهمه (قال الشافعي) ولو رهنه عصيرا حرا كان جائزا وإن حال إلى أن يصير خلا أو مرا أو شيئا لا يسكر كثيره فالرهن بحاله فإن حال العصير إلى أن يسكر فالرهن مفسوخ لأنه صار حرا ما لا يحل بيعه كالأرهنه عبد أفاض العبد فإن صار العصير حرا ثم صار خلا من غير صنعة أدى فهو رهن فإن صار خلا بصنعة أدى فلا يكون ذلك حلالا. ولو قال رهنه عصيرا ثم صار في يدك حرا وقال المرثين رهنه عصيرا فها قولان أحدهما أن القول قول

(١) قوله وما كانت لا تأكله إلا كذا في النسخ وانظر أين الخبر
(٢) كتب ختافي نسخة السراج البلقيني ما نصه وترجم في أوائل الثلث الثالث عقب ترجمة الاستحقاق تقرير الطعام والشراب وذكر بعده تراجم تتعلق بما نحن فيه فنذكر ذلك على ما هو عليه اه كنهه صحيحه

الراهن لأنه يحدث كما يحدث العيب في البيع ومن قال هذا أراق الحرج ولا رهن له والبيع لازم والثاني أن القول قول المرتهن لأنه لم يقرأه قبض منه شيئاً لئلا يرهنه بحال وليس كالعيب في العبد الذي يحل ملكه والعيب به والمرتهن بالخيار في فسخ البيع (قال المزني) قلت أنا هذا عندئذ أفسد لأن الراهن مدع (قال) ولا بأس أن يرهن الجارية وليا ولد صغير لأن هذا ليس بتفرقة ولو ارتهن متخلاً فالتفرقة خارج من ارهن طلعا كان أو بسر إلا أن يشترطه مع النخل لأنه عين ترى وما عدا ذلك يدي المرتهن من رهن صحيح وفاسد فلا ضمان عليه وإذا رهنه ما يفسد من يومه أو غداً أو مدة قصيرة لا ينتفع به بأبسا مثل البقل والبطيخ فإن كان الحق حالاً فالتفرقة وان كان إلى أجل يفسد إليه كرهته ومعنى من فسخه أن يرهن يبيع قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط فإن شرط أن لا يبيع إلى أن يحل الحق فالرهن مفسوخ ولو رهنه أرضاً بلا نخل فأخرجت متخلاً فالنخل خارج من الرهن وليس عليه قلعها لأنه لا ضرر على الأرض منها حتى يحل الحق فإن بلغت حق المرتهن لم تقطع وإن لم تبلغ قطعت وإن فليس يدين الناس بعت الأرض بالنخل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا نخل وعلى ما بلغت بالنخل فأعطى (٣١٤) المرتهن ثمن الأرض والغرماء ثمن النخل (قال) ولو رهنه أرضاً متخلاً لم يختلفا فقال

الراهن أحدت فيها فاحل له فأحله لغير محل أو ممنوع من ماله فما أباح منه لم يجز لمن أباحه له لأنه غير مسلط على إباحته له فان قال قائل فهل للحجرفي القرآن أصل يدل عليه قيل نعم إن شاء الله قال الله عز وجل فإن كان الذي عليه الحق سفهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يحل هو فليحل وليه بالعدل الآية (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل من أحدكم ما شئ أخيه بغير إذنه أحب أحدكم أن توفي مشربته فتكسر فينتقل متاعه وقد روى حديث لا يثبت مثله إذا دخل أحدكم الخائط فليأكل ولا يتخذ (١) خبثه وما لا يثبت لأجته فيه ولين الماشية أولى أن يكون مباحاً فإن لم يثبت ذلك من غير الخائط لأن ذلك اللبن يستعمل في كل يوم والذي يعرف الناس أنهم يذلون منه ويوجعون من ذلته ما لا يذلون من الثمر ولو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قتلناه ولم نخالفه (جاء ما يحل من الطعام والشراب ويحرم) قال الشافعي رحمه الله أصل المأكل والمشرب إذا لم يكن للمالك من الآدميين أو أحله مالكة من الآدميين حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الله عز وجل أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فان قال قائل فما الحجة في أن كل ما كان مباح الأصل يحرم بمالكه حتى يأذن فيه مالكة فالجدة فيه أن الله عز وجل قال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال تبارك وتعالى وآتوا السيئات أموالهم الآية وقال وآتوا النساء صدقاتهن نخلة إلى قوله هنيئاً من ثماح أي كثيرة في كتاب الله عز وجل حظر فيها أموال الناس إلا بطيب أنفسهم إلا ما فرض في كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجاءت به حجة

الراهن أحدت فيها فاحل له فأحله لغير محل أو ممنوع من ماله فما أباح منه لم يجز لمن أباحه له لأنه غير مسلط على إباحته له فان قال قائل فهل للحجرفي القرآن أصل يدل عليه قيل نعم إن شاء الله قال الله عز وجل فإن كان الذي عليه الحق سفهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يحل هو فليحل وليه بالعدل الآية (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل من أحدكم ما شئ أخيه بغير إذنه أحب أحدكم أن توفي مشربته فتكسر فينتقل متاعه وقد روى حديث لا يثبت مثله إذا دخل أحدكم الخائط فليأكل ولا يتخذ (١) خبثه وما لا يثبت لأجته فيه ولين الماشية أولى أن يكون مباحاً فإن لم يثبت ذلك من غير الخائط لأن ذلك اللبن يستعمل في كل يوم والذي يعرف الناس أنهم يذلون منه ويوجعون من ذلته ما لا يذلون من الثمر ولو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قتلناه ولم نخالفه (جاء ما يحل من الطعام والشراب ويحرم) قال الشافعي رحمه الله أصل المأكل والمشرب إذا لم يكن للمالك من الآدميين أو أحله مالكة من الآدميين حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الله عز وجل أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فان قال قائل فما الحجة في أن كل ما كان مباح الأصل يحرم بمالكه حتى يأذن فيه مالكة فالجدة فيه أن الله عز وجل قال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال تبارك وتعالى وآتوا السيئات أموالهم الآية وقال وآتوا النساء صدقاتهن نخلة إلى قوله هنيئاً من ثماح أي كثيرة في كتاب الله عز وجل حظر فيها أموال الناس إلا بطيب أنفسهم إلا ما فرض في كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجاءت به حجة

فيه حرود وإذا بيع الرهن فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن ولومات الراهن (قال) فأمر الحاكم بعد لافياع الرهن وضاع الثمن من يدي العدل فاستحق الرهن لم يضمن الحاكم ولا العدل لأنه أمين وأخذ المستحق متاعه والحق والثمن في ذمة المبت والعهد عليه كهي لوباع على نفسه فليس الذي يبيع له الرهن من العينة بسبيل ولو باع العدل فقبض الثمن فقال ضاع فهو مصدق وإن قال دفعته إلى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فالقول قوله وعلى الدافع العينة ولو باع بدين كان ضامناً ولو قال له أحد هما بديننا والآخر ببيع واحد منهما فحق الرهن وحق الراهن في رقبته وثنه وجاء الحاكم حتى يأمره بالبيع بنقد البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه وأن تغيرت حال العدل فأهم مدعاه إلى إخراجه كان ذلك له وإن أراد العدل رده وهما حاضران فذلك له ولو دفعه بغير أمر الحاكم من غير محضرهما ضمن وإن كانا بعيدي الغيبة لم أر أن يضطره على حبسه وانما هي وكالة ليست له فيها منفعة وأخبره الحاكم إلى عدل ولو جنى المراهون على سيده فله القصاص فان عفا فلا دين له على عبده وهو رهن بحاله فان جنى عبده

(١) الخبث بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة ما تحمله في حضنك كذا في اللسان وقوله بعد فان لم يثبت هكذا الخ كذا في التسخ وانظر ابن الجواب وحرر العبارة كنبه معجبه

المرهون على عبده آخر مرهون فله القصاص فان عفا على مال فالمال مرهون في يدى مرتبه العبد المجنى عليه بحقه الذي به أجزت
 لسيد العبد أن يأخذ الجناية من عتق عبده الجاني ولا ينع المرتبه السيد من العفو بالمال لأنه لا يكون في العبد مال حتى يختاره الولي وما
 فضل بعد الجناية فهو ورهن وإقرار العبد المرهون بما فيه قصاص جائز كالينة وما ليس فيه قصاص فإقراره باطل وإذا جنى العبد في الرهن
 قيل لسيد ان فديته بجميع الجناية فانت متطوع وهو ورهن وان لم تفعل بيع في جنايته فان تطوع المرتبه لم يرجع بها على السيد وان
 فداها بامر على أن يكون رهنا به مع الحق الاول بفائز (قال المزني) قلت أنا هذا أولى من قوله لا يجوز أن يزاد حق في الرهن الواحد (قال
 الشافعي) فان كان السيد أمر العبد بالجناية فان كان يعقل بالغافهو أو ثم ولا شيء عليه وان كان صبياً أو أعمى فبيع في الجناية كاف
 السيد أن يأتي بشئ قيمته يكون رهنا مأكاه ولو أذن له برهنه ففي بيعه في الجناية فاشبه الأمرين أنه غير ضامن وليس كالمستعير الذي
 منفعته مشغولة بخدمة العبد عن معيره والسيد في الرهن أن يستخدم عبده وانضم فيما جنى على العبد سيده فإن أحب المرتبه حضر
 خصوصته فإذا قضى له بشئ أخذه رهناً ولو عفا المرتبه كان عفوه باطلا ولو رهنه (٣١٥) عبد ابن ناير وعبد ابن حنطة فقتل

أحدهما صاحبه كانت
 الجناية هدراً أو أكره أن
 برهن من مشرك معصفا
 أو عبدا مسلماً وأجبره
 على أن يضعهما على
 يدى مسلم ولا بأس برهنه
 ما سواهما رهن النبي
 صلى الله عليه وسلم درعه
 عند أبي الشحم اليهودي
 (قال الشافعي) في غير
 كتاب الرهن الكبيران
 الرهن في المحصف والعبد
 المسلم من النصراني
 باطل

(باب اختلاف الراهن
 والمرتهن)

قال الشافعي ومقول

(قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل أن أحدكم ماشية أخيه بغير
 إذنه أو يحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر فأبأن الله في كتابه أن ما كان ملكاً لا دمي لم يحل بحال الأباذنه
 وأبأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الحلال حلالاً لا بوجه آخر وأبأنه السنة فإذا منع الله عز
 وجل مال المرأة لا بطيب نفسها واسم المال يقع على القليل والكثير في ذلك معنى سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الابن الذي تحف مؤنته على مالكة ويستخلف في اليوم مرة أو مرتين فخرم الاقل الا باذن مالكة
 كان الاكثر مثل الاقل أو أعظم تحر بما بقدر عظمه على ما هو أصغر منه من مال المسلم ومثل هذا ما فرض
 الله عز وجل من المواريث بعد موت مالك المال فلما لم يكن تقريب أن يرث المال الذي قد صار مالكة غير
 مالك الا بما ملك كان لأن يأخذ مال حتى يغير طيب نفسه أو ميت بغير ما جعل الله له أبعد (قال الشافعي)
 فالأموال محرمة بما لكها ممنوعة الا بما فرض الله عز وجل في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
 وبسنة رسوله فإن لم يخلق بقرضه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فإنه يجمع معنيين مما نهى الله عز وجل طاعة بما
 أوجب في أموال الأحرار المسلمين طابت أنفسهم بذلك أو لم تطب من الزكاة وما لم يجمع باحد انهم واحدات
 غيرهم ممن سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على من سن منهم أخذ من أموالهم والمعنى الثاني بين أن
 ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلازم بقرض الله عز وجل فذلك مثل الدية على قاتل الخطأ فيكون
 على عاقلة الدية وان لم تطب بها أنفسهم وغير ذلك مما هو موضوع في مواضعه من الزكاة والديات ولولا
 الاستغناء بعلم العامة بما وصفتنا في هذا الاوضحنا من تفسيره أكثر مما كتبنا ان شاء الله تعالى فمن مر
 لرجل زرع أو قرأ أو ماشية أو غير ذلك من ماله لم يكن له أخذ شيء منه الا باذنه لان هذا مما لم يأت فيه كتاب
 ولا سنة ثابتة باباحته فهو ممنوع بما لكه الا باذنه والله أعلم وقد قيل من مر بجائط فله أن يأكل ولا يتخذ خبنة

إذا أذن الله بجل وعز بالرهن أنه زيادة وثيقة لصاحب الحق وأنه ليس بالحق بعينه ولا جزأ من عدده ولو باع رجلاً شيئاً على أن يرهنه
 من ماله ما يعرفه يضعه على يدي عدل أو على يدي المرتبه كان البيع جائزاً ولم يكن الرهن تاماً حتى يقبضه المرتبه ولو امتنع الراهن
 أن يقبضه الرهن لم يجبره والبائع بالخيار في تمام البيع بالرهن أو رده لأنه لم يرض بزمته دون الرهن وهكذا الوبايعه على أن يعطيه جيلاً
 بعينه فلم يعمل له فله رد البيع وليس للشترى رد البيع لأنه لم يدخل عليه نقص يكون له به الخيار ولو كان جهلاً الرهن أو الخليل فالبيع
 فاسد (قال المزني) قلت أنا هذا اعتدى غلط الرهن فاسد للجهل به والبيع جائز لعلهما به والبائع الخيار ان شاء الله تعالى فله رد البيع بالرهن وان
 شاء فسح لبطلان الوثيقة في معنى قوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو قال أرهنك أحد عبدى كان فاسد لا يجوز الا معلوماً يعرفه
 جميعاً بعينه ولو أصاب المرتبه بعد القبض بالرهن عيباً فقال كان به قبل القبض فأنافس البيع وقال الراهن بل حدث بعد القبض
 فالقول قول الراهن مع عيبه إذا كان مثله يحدث ولو قتل الرهن ردة أو قطع بسرقة قبل القبض كان له فسح البيع (قال المزني) قلت
 أنا في هذا دليل أن البيع وان جهلاً الرهن أو الخليل غير فاسد وانما الخيار في فسح البيع أو اثباته للجهل بالرهن أو الخليل وبالله التوفيق

(قال الشافعي) وان كان حدث ذلك بعد القبض لم يكن له فسخ البيع ولم يسترط رهنًا في البيع فتنقوع المشتري فرفهته فلا سبيل له الى اخراجه من الرهن وبقى من الحق شيء ولو اشتراط أن يكون المبيع نفسه رهنًا فالبيع مقسوخ من قبل أنه لم يملكه المبيع إلا بأن يكون محبوبًا على المشتري ولو قال الذي عليه الحق أرخصت على أن تزيد في الاجل ففعلًا فالرهن مفسوخ والحق الاول بحاله ويرد ما راده واذا أقر أن الموضوع على يديه قبض الرهن جعلته رهنًا ولم أقبل قول العدل لم أقضه وأهمامات قام وارثه مقامه (قال المزني) قلت أنا وبجمله قوله في اختلاف الراهن والمترهن أن القول قول الراهن في الحق والقول قول المترهن في الرهن فيما شبهه ولا يشبهه ويختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه (قال الشافعي) ولو قال رجل لرجلين رهنًا في عبد كذا هذا عبائة وقبضته منك فصدقه أحدهما وكذب الآخر كان نصفه رهنًا بخمسين ونصفه خارجًا من الرهن فان شهد شريك صاحب نصف العبد عليه بدعوى المترهن وكان عدلًا حلف المترهن معه وكان نصيبه منه رهنًا بخمسين ولا (٢١٦) معنى في شهادته نردها به واذا كانت له على رجل ألفان احداهما برهن والاخرى

وروى فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالفه والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد الابانته ولو اضطر رجل لخاف الموت ثم مر بطعام لرجل لم يأربأسان يأكل منه ما يرد من جوعه وبغيره ثم عثمه ولم أر للرجل أن يمنع في تلك الحال فضلا من طعام عنده وخفت أن يضيق ذلك عليه ويكون أعان على قتله اذا خاف عليه بالنفع القتل

(جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس)

قال الشافعي رحمه الله أصل ما يملك الناس مما يكون مأكولا وشربا بشيآن أحدهما ما فيه روح وذلك الذي فيه محرم وحلال ومه ما لا روح فيه وذلك كله حلال اذا كان بحاله التي خلقه الله بها وكان الآدميون لم يحدوا فيه صنعة خلطوه يحرم أو اتخذوه مسكرا فان هذا محرم وما كان منه سمي يقتل رأيت محرمًا لان الله عز وجل حرم قتل النفس على الآدميين ثم قتلهم أنفسهم خاصة وما كان منه خبيثا فقد تركه العرب تحريمه باله بقدره ويدخل في ذلك ما كان نجسا وما عرفه الناس سمي يقتل خفت أن لا يكون لاحد رخصة في شربه لدواء ولا غيره وأكره قليله وكثيره خلطه غيره ولم يخلطه وأخاف منه على شربه وساقية أن يكون قاتلا لنفسه ومن سقاه وقد قيل يحرم الكثير الجثث منه ويحل القليل الذي الاغلب منه أنه ينفع ولا يبلغ أن يكون قاتلا وقد سمعت عن مات من قليل قد برأ منه غيره فلا أحسه ولا أرخص فيه بحال وقد يقاس بكثير السم ولا يمنع هذا أن يكون يحرم شربه

(تفريع ما يحل ويحرم)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام الا ما بشطى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم فاحتمل قول الله تبارك وتعالى أحلت لكم بهيمة الانعام احلالها دون ماسواها واحتمل احلالها بغير حظر ماسواها واحتمل قول الله تبارك وتعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم

بغير رهن ففضاه ألفا ثم
اختلفا فقال القاضي
هي التي في الرهن وقال
المترهن هي التي بالرهن
فالقول قول القاضي مع
عنه ولو قال رهنه
هذه الدار التي في يديه
بألف ولم أدفعها اليه
فقبضتها أو تكارها
منى رجل وأزله فيها أو
تكارها هو منى فترلها
ولم أسلبها رهنًا فالقول
قوله مع عينه

(باب انتفاع الراهن
بما يرهنه)

قال حشد ثنا ابراهيم بن
محمد قال أخبرني المزني
قال قال الشافعي وقد

روى عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الراهن من كوب ومحبوب (قال) ومعنى هذا القول أن من
رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من ظهرها ودورها وأصل المعرفة بهذا الباب أن المترهن حق في رقبته الرهن دون غيره وما يحدث مما يميز
منه غيره وكذلك سكنى الدور وزرع الارضين وغيرها فالراهن أن يستخدم في الرهن عبده وبركبه ودوابه ونواحيها ويحبب درها ويحجز
صوفيا تراوى بالليل الى من رهنها والى يدي الموضوعه على يديه وكل ولد أمة ونتاج ماشية وغر شجرة ونخله فذلك كله خارج من الرهن
يسلم للراهن وعليه مؤنة رهنه ومن مات من رقيقه فعليه كفنه والفرق بين الامة تعتق أو تباع فيتبعها ولداها وبين الرهن أنه اذا أعتق أو
باع زال ملكه وحدث الولد في غير ملكه واذا رهن فلم يزل ملكه وحدث الولد في ملكه الا أنه محمول دونه لحق حبس به لغيره كايواجرها فتكون
محتبسة بحق غيره وان ولدت لم يدخل ولداها في ذلك معها والراهن كالصبي لا يانم الا من أدخل نفسه فيه وولد الامة لم يدخل في الرهن
قط رأ كردهن الامة الا أن توضع على يدي امرأه ثقة وليس للسيد أخذها للخدمة خوفا أن يحبلها وما كانت من زيادة لا تميز منها مثل
الجارية تكبر والتمه تعظم ونحو ذلك فهو غير مميز منها وهي رهن كلها ولو كان الرهن ماشية فاراد الراهن أن ينزى عليها أو عبد صغيرا فاراد
أن يخنثه أو احتاج الى شرب دواء أو فتح عرق أو الدابة الى توديع أو تزيغ فليس للمترهن أن يمنعها مما فيه للرهن منفعة وينعها مما فيه من ضرر

(باب رهن المشترك) قال الشافعي وإذا رهنه معا بعد ابراءة وقبض المرتهن فجاز وان أبرأ أحدهما لم عليه فنصفه خارج من الرهن ولو رهنه من رجلين بمائة وقبضاه فنصفه مخرج من الرهن لكل واحد منهما بمائة من الرهن فان أبرأ أحدهما أو قبض منه نصف المائة فنصفه خارج من الرهن ولو كان الرهن بمائتي ألبون كان للذي اقتل نصفه أن يقبض المرتهن باذن شريكه ولا يجوز أن يأذن رجل لرجل في أن يرهن عبده إلا بشئ معلوم أو أجل معلوم فان رهنه بأكثر مما يجزى من الرهن شئ ولو رهنه بمائة أذن له ثم أراد أخذه باقتكاه وكان الحق حالا كان ذلك له وتسع في ماله حتى يوفي الغريم حقه ولو لم يرد ذلك الغريم أسلم عبده المرهون وان كان أذن له إلى أجل معلوم لم يكن له أن يأخذ باقتكاه إلا إلى محله ولو رهن عبده رجلين وأقر لكل واحد منهما ما يقبضه كله بالرهن وادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل صاحبه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما بالقول قول الراهن ولا عين عليه ولو أنكر أحدهما أول أحلف وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهم معا وان كان في يدي أحدهما وصدق الذي ليس في يديه فقيمها قولان أحدهما يصدق والاخر لا يصدق لان الذي في يديه العبد يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره (قال المزني) (٢١٧) قلت أنا أصحهما أن يصدق لانه

حق من الحقوق اجتمع فيه اقرار المرتهن ورب الرهن (قال المزني) ثم رأيت أن القول قول المرتهن الذي هو في يديه لان الراهن مقر له أنه أقبضه اياه في جملة قوله وله فضل بيده على صاحبه فلا تقبل دعوى الراهن عليه إلا أن يقر الذي في يديه ان كل واحد منهم ما قد قبضه فعلم بذلك ان قبض صاحبه قبله (باب رهن الارض) قال الشافعي اذا رهن أرضا ولم يقل بينها وبينها وشجرها فالأرض رهن دون بنائها وشجرها ولو

الاما اضطر رتم اليه وقوله عز وجل قل لأجد فيما أوحى الى محمدا على طاعم بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به وقوله فكلموا الله وما أشبه هؤلاء الآيات أن يكون أباح كل ما كوله لم ينزل تحريمه في كتابه نصا واحتل كل ما كوله من ذوات الارواح لم ينزل تحريمه بعينه نصا وتحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فيجزم بنص الكتاب وتحليل الكتاب بامر الله عز وجل بالانتهاء إلى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون انما حرم بالكتاب في الوجهين فلما احتل أمر هذه المعاني كان أولا غايها الاستدلال على ما يحل ويحرم بكتاب الله ثم سنة تعرب عن كتاب الله أو أمر أجمع المسلمون عليه فانه لا يمكن في اجتماعهم أن يجبهوا لله حراما ولا حلالا انما يمكن في بعضهم وأما في عامتهم فلا وقد وضعنا هذا مواضعه على التصنيف

(ما يحرم من جهة مالاتا كل العرب) قال الشافعي رحمه الله أصل التحريم نص كتاب أو سنة أو جملة كتاب أو سنة أو إجماع قال الله تبارك وتعالى الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقال عز وجل يسألونك ماذا أحل لهم الآية وانما تكون الطيبات والخبائث عند الاكلين كانوا الهاوهم العرب الذين سألو عن هذا ونزلت فيهم الاحكام وكانوا يكرهون من خبيث المأكول ما لا يكرهها غيرهم (قال الشافعي) وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لأجد فيما أوحى الى محمدا على طاعم بطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون في الآي التي ذكرت في هذا الكتاب وما في مناه ما يدل على ما وصفت فان قال قائل ما يدل على ما وصفت قيل رأيت لو رعن أن الاشياء مباحة الا ما جاء فيه نص خبر في كتاب أو سنة أو إجماع أن أكل الدود والذباب والحطاط والخامه والخنافس والحكاه

(٣٨ - الامثالي) رهن شجرة او بين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الاماسي وإذا رهن شجرة اخرج من نخلة قبل محل بيعه ومعه النخل فهم رهن لان الحق لو حل جاز أن يباع وكذلك اذا بلغت هذه الثمرة قبل محل الحق وبيعت خبر الراهن بين أن يكون ثمنها مخرج النخل أو قصاصا إلا أن تكون هذه الثمرة تبس فلا يكون له بيعها إلا باذن الراهن ولو رهنه الثمر دون النخل طلعا أو مؤثرا أو قبل بدو صلاحها لم يجز الرهن إلا أن يتشاور طان للمرتحن اذا حل حقه قطعها أو بيعها فيجوز الرهن لان المعروف من الثمر أنه يترك إلى أن يصلح ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها لمعرفة الناس انها تترك إلى بدو صلاحها وكذلك الحكم في كل ثمرة وزرع قبل بدو صلاحها لم يحل بيعه فلا يجوز رهنه وان كان من الثمر شي يخرج فريضة وكان يخرج بعده غيره منه فلا يميز الخارج الأول المرهون من الآخر لم يجز لان الرهن ليس يعرف إلا أن يشترط أن يقطع في مدة قبل أن يلحقه الثاني فيجوز الرهن فان ترك حتى يخرج بعده ثمرة لا تميز فقيمها قولان أحدهما انه يفسد الرهن كما يفسد البيع والثاني أنه لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المخططة من الموهونة كما لو رهنه حنطة فاخططت بحنطة الراهن كان

انقرض قوله في قدر المهرنة من المختلطة بهامع عينه (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وقد بينته في هذا الكتاب في باب ثمر الحائط
 يباع أصله (قلت أنا) وينبغي أن يكون القرض في الزيادة قول المرتين لأن الثمرة في بدو والراهن مدع قدر الزيادة عليه فالقول قول
 الذي هو في يديه مع عينه في قياسه عندى وباتة التوفيق (قال الشافعي) وإذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها وصلاحيها وجدادها وتسبيها
 كما يكون عليه نفقة العبد وليس الراهن ولا المرتين قطعها قبل أو انهم إلا بأن رضيه به وإذا بلغت إيمانها فإني ما أراد قطعها جبراً لا شرعاً
 ذلك لأنه من صلاحها فإن أبي المضرعة على يديه أن يتطوع بأرضه في منزلة الأكرام قبل الراهن عليل لها منزل تحرز فيه لأن ذلك
 من صلاحها فإن جئت به والا أكثرى عليل منها (باب ما يفسد الرهن من الشرط وما لا يفسده وغير ذلك) قال الشافعي إن اشترط
 المرتين من منافع الرهن شيئاً فالشرط باطل ولو كانت له ألف فقال زدي ألفاً على أن أرضك بهم ما عارضنا غير فانه كان الرهن مفسوخاً
 ولولا أن له يعني عبداً بألف على أن أعطيك ما هو بالألف التي ألت على بلارهن داري رهنًا ففعل كان البيع والرهن مفسوخاً ولو أسلفه
 ألفاً على أن يرهنه بهارنا وشرط (٢١٨) المرتين لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف ولو

والعطاء والجعلان وخشاش الأرض والرخم والعقبان والبعث والغربان والجدل والفأرو ما في مثل
 حالها حلال فان قال قائل فادل على تحريمها قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً
 لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فكان شيئاً حلالين فأثبت تحليل أحدهما وهو
 صيد البحر وطعامه (١) وطعامه ما حله وكل ما فيه متاع لهم يستمتعون بأكله وحرم عليهم صيد البر أن
 يستعوا به كله في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر في
 الاحرام الا ما كان حلالاً لهم قبل الاحرام والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم
 بقتل الغراب والحذاء والعقرب والفأرة والكلب العقور وقتل الحيات دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة
 لأنه لو كان داخل في حله ما حرم الله قتله من الصيد في الاحرام لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله
 ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئاً (قال
 فكل ما سئلت عنه مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الارواح فانظر هل كانت العرب تأكله فان
 كانت تأكله ولم يكن فيه نص تحريم فأحله فانه داخل في حله الحلال والطيبات عندهم لانهم كانوا يحلون
 ما يستطيون وما لم تكن تأكله تحريمه بالجملة باستقذاره فخرمه لأنه داخل في معنى الخبائث خارج من معنى
 ما أحل لهم مما كانوا يأكلون ودخل في معنى الخبائث التي حرّموا على أنفسهم فأثبت عليهم تحريمها
 (قال الشافعي) ولست أحفظ عن أحد سألته من أهل العلم عن مذهب المبكين خلافاً وجعله هذا
 لأن التحريم قد يكون مما حرم العرب على أنفسهم مما ليس داخل في معنى الطيبات وإن كنت لا أحفظ
 هذا التفسير ولكن هذه الجملة وفي تابع من حفظت عنه من أهل العلم حجة ولو لا الاختصار لا وضعت
 بأكثر من هذا وسير في تفاريق الابواب ايضاح له ان شاء الله تعالى

كان اشترى منه على هذا
 الشرط فالبيع بالخيار
 في فسخ البيع أو إتيانه
 والرهن ويبطل الشرط
 (قال المزني) قلت أنا
 أصل قول الشافعي أن
 كل بيع فاسد بشرط
 وغيره أنه لا يجوز أن
 أجبر حتى يبتدأ بما يجوز
 (قال الشافعي) ولو اشترط
 على المرتين أن لا يباع
 الرهن عند محل الحق
 إلا بما يرضى بالراهن أو
 حتى يبلغ كذا أو بعد
 محل الحق بشهر أو نحو
 ذلك كان الرهن فاسداً
 حتى لا يكون دون بيعه
 حائل عند محل الحق ولو

رهنه فخل على أن ما أثرت أو ماشية على أن ما تحت فهو داخل في الرهن كان الرهن من النخل والماشية رهناً لم
 يدخل معه ثمر الحائط ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن بحق واجب قبل الرهن وهذا كرجل رهن من رجل دار على أن يرهنه أخرى
 غير أن البيع ان وقع على هذا الشرط فسخ الرهن وكان البائع بالخيار لأنه لم يتم له الشرط (قال المزني) قلت أنا وقال في موضع آخر هذا
 جائز في قول من أجاز أن يرهنه عبيدين فيصيب أحدهما حر فيجوز الجائز ويرد المردود (قال المزني) وفيها قول آخر يفسد كما يفسد البيع
 إذا جعت الصفقة جائزاً وغير جائز (قال المزني) قلت أنا ما قطع به وأثبتته أولى وجواباته في هذا المعنى بالذي قطع به شبهه وقد قال لو تبايعا
 على أن يرهنه هذا العبيد فرهنه إياه فإذا هو من ساعته خرفه الخيار في البيع لأنه لم يتم له الرهن (قال الشافعي) ولو دفع اليه حقا فقال قد
 رهنتك بمافي وقبضه المرتين رضى كان الحق رهناً ومافيه خارجاً من الرهن ان كان فيه شيء لجهل المرتين بمافيه وأما الخريطة فلا

(١) قوله وطعامه ما حله كذا في نسخة وفي أخرى وطعامه يأكله وانظر وحرر كتبه مع صحته

يعجز الرهن فيها إلا بان يقرل دون ما فيها ويجوز في الحق لأن اقتضاء من الحق أنه قسمة والتناذر من التبرطة أن لا قيمة لها وانما اراد ما فيها
ولشرط على المرتهن ان ضمان الرهن ودفعه فالرهن فاسد وغير مضمون (باب ضمان الرهن) قال الشافعي أخبرنا محمد بن
اسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخلق الرهن والرهن من
صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ورواه ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه من حديث ابن
أبي أنيسة (قال الشافعي) وفيه دليل أنه غير مضمون إذ قال النبي صلى الله عليه وسلم الرهن من صاحبه فمن كان منه شيء فضمنه منه لا من
غيره ثم أكد بقوله له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامة وزادته وغرمه عظمه ونقصانه ألا ترى لرأيتن خاتما بدرهم يساوي درهمي
فهلاك الخاتم فمن قال ذهب درهم المرتهن بالخاتم زعم أن غرمه على المرتهن لأن درهمه ذهب وكان الراهن بر ثمان غرمه لأنه قد أخذ غنمه
من المرتهن ولم يغرمه شيئا وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يخلق الرهن لا يستحقه
المرتهن بان يدع الراهن قضاء حقه عند محله (قال الشافعي) (٢١٩) ملك الرهن لربه والمرتهن غير متعده

بأخذه ولا مخاطر بارتهاه
لأنه لو كان إذا هلك بطل
ماله كان مخاطرا بماله
وانما جعله الله تبارك
وتعالى وثيقة له وكان
خيراله ترك الارتهان
بان يكون ماله مضمونا في
جميع مال غريمه (قال
الشافعي) وما ظهره إلا كده
وخفي سواء لا يضمن
المرتهن ولا الموضوع
على يديه من الرهن شيئا
الا فبما يضمن فيه من
الوديعة بالتعدي فان
قضاء ما في الرهن ثم سأله
الراهن فقبضه عنه وهو
يملكه فهو ضمان

(تحريم أكل كل ذي ناب من السباع) قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن
الزهري ومالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي
ناب من السباع أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيد بن سفيان الخضرى عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام (قال الشافعي) وبهذا نقول (قال الربيع) قال
الشافعي رحمه الله انما يحرم كل ذي ناب يعد وينابه
(الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره) قال الشافعي رحمه الله قال في بعض
من يوافقتنا في تحريم كل ذي ناب من السباع مال كل ذي ناب من السباع لأخبره دون ما خرج من هذه الصفة
قلت له العلم يحيط ان شاء الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قصد قصد أن يحرم من السباع
موصوفا فافتا قصد قصد تحريم بعض السباع دون بعض كما لو قلت قد أوصيت لكل شاب بكمة أو لكل شيخ بكمة
أو لكل حسن الوجه بكمة كنت قد قصدت بالوصية قصد صفة دون صفة وأخرجت من الوصية من لم تصف
أن له وصيتك قال أجل ولولا أنه خص تحريم السباع لكان أجمع وأقرب ولكنه خص بعضا دون
بعض بالتحريم (قال الشافعي) فقلت له هذه الميزة الأولى من علم تحريم كل ذي ناب فسل عن الثانية قال
هل منها شيء مخلوق له ناب وشئ مخلوق لا ناب له قلت ما علمته قال فان لم تكن تختلف فتكون الانياب لبعضها
دون بعض فكيف القول فيها قلت لا معنى في خلق الانياب في تحليل ولا تحريم لا في لأجدادها كانت في
خلق الانياب سواء شيئا أنفيه خارجا من التحريم ولا بد من اخراج بعضها من التحريم اذا كان في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم اخراجه قال أجل هذا كما وصفت ولكن ما أردت بهذا قلت أردت أن
يذهب غلطك الى أن التحريم والتحليل في خلق الانياب قال فقيم قلت في معناه دون خلقه فسل عن

(كتاب التقييل) قال حدثنا محمد بن عاصم قال سمعت المرتضى قال قال الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني
أبو المعتمر بن عمر بن نافع عن خلد (١) أو ابن خلد الزرق «السئل من المرتضى» عن أبي هريرة أنه رأى رجلا أفلس فقال هذا الذي
قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجد به عينه (قال الشافعي) وفي ذلك
بيان أنه جعل له نقض البيع الاول ان شاء اذا مات أو أفلس (قال الشافعي) ويقال لمن قبل الحديث في المفلس في الحياة دون الموت قد
حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسفقة على الحي فحكمتموها على ورثته فكيف لم تحكموا في المفلس في موته على ورثته كما حكمتم عليه
في حياته فقد جعلتم الورثة أكثر مما المورث الذي عنه ملكوا أو أكثر حال المورث أن لا يكون له الامالكيت (قال الشافعي) ولا أجعل
للغرماء منه بدفع الثمن ولا لورثة الميت وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم أحق به منهم (قال المرتضى) قلت أنا وقال في الحبس أهلك أهله
رجع الى أقرب الناس الى الحبس فقد جعل لأقرب الناس بالحبس في حياته ما لم يجعل للمحبس وهذا عندي غير جائز (قال) وان تغيرت

(١) قوله أو ابن خلد الزرق جزمه في الخلاصة وسماه عمر بن خلد وقال انه يروى عن أبي هريرة كنهه محكمه

[illegible]

أما لم يفتق كالكرسف
وما أنسبه فإذا انشق
فقل النخل يؤبر وإذا لم
يفتق فقل النخل لم
يؤبر ولو قال البائع
اخرت عين مالي قبل
الابار وأسكر المجلس
فأقول قوله مع يمينه
وعلى البائع البيعة وان
صدقه الغرماء لم أجعل
لهم من الثرشأ لانهم
أقروا بالبائع وأجعله
لغيرهم سوى من صدق
البائع ويخاصهم فيما
يتى الا ان يشهد من
الغرماء عدلان فيجوز
وان صدقه المجلس
وكذبه الغرماء فنأحاز

الثاب الذي هو غاية علم كل ذي باب قال فادكره أنت قلت كل ما كان يعد ومنه على الناس بقوة ومكابة في نفسه بانه دون ما لا يعدو قال ومنه ما لا يعدر على الناس بمكابة دون غيره منها قلت نعم قال فادكر ما يعدو قلت يعدو الاسد والنمر والذئب قال فاذا كرم لا يعدو ومكابة على الناس قلت الضبع والذئب وما أشبهه قال فلا معنى له غير ما وصفت قلت وهذا المعنى الثاني وان كانت كلها متخاوية له ناب (قال الشافعي) وقلت له سأريده في تبيينه قال ما أحتاج بعد ما وصفت الى زيادة واقبل ما يمكن ايضا من شيء امكان هذا قلت أو ضحكه لك ولغيرك ممن لم يفهم منه ما فهمت أو ففهمه فذهب الى غيره قال فاذا كره (١)

(أكل النبع) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان ومسلم عن ابن جريح عن عبد الله بن عبيد الله ابن عمير (٢) (قال الشافعي) ولجوم النبع اتباع عندنا بركة بين الصفا والمروة لا أحفظ عن أحد من أصحابنا خلافا في احلالها وفي مسئلة ابن أبي عمير جابر أو صيدهي قال نعم ومثله أن تؤكل قال نعم وسألته أسمعت من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم فهذا دليل على أن الصيد الذي نهى الله تعالى المحرم عن قتله ما كان يحل أكله من الصيد وأنهم انما يقتلون الصيد لأكوه لا عتبا بقتله مثل ذلك الدليل في حديث علي رضي الله عنه وذلك أشباه في القرآن منها قول الله عز وجل فكلوا مما ذكركم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين أنه انما يعني مما أحل الله أكله لانه لو ذبح ما حرم الله عليه وذكركم اسم الله عليه لم يحل الذبيحة ذكركم اسم الله عليه وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع دليل على ما قلنا من أن كل ذي ناب من السباع ماعداء على الناس بمكابة وادخل كل الضبع وهي سبع لكنها لا تعدو ومكابة على الناس وهو أضر على مواشيهم من جميع السباع فأحلت أن لا تعدو على الناس خاصة بمكابة وفيه دلالة على احلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينص فيه خبر وتحريم ما كانت تحرمه مما يعد ومن قبل أنها لم تزل الى

أقراراً جازداً ومن لم يجز ولم يحجز وأحلفه الغرماء الذين يدفعونه ولو وجد بعض ماله كان له بحصته اليوم
ويضرب مع الغرماء في بقيته ولو كانت داراً فبنيت أو أرضاً فغرست خيرة بين أن يعطى العماره ويكون ذلك له أو يكون له الأرض
والعمارة تباع للغرماء الآن يشاء المفسس والغرماء أن يقلعوا ويضمنوا ما قص القلع فيكون لهم (وقال في موضع آخر) ان لم يأخذ
العمارة وأبى الغرماء أن يقلعوها لم يكن له الا الثمن يحاسب به الغرماء (قال المرتضى) قلت أما الاول عندى بقوله أشبه وأولى الله يجعل
الثوب اذا صبح لبائعه يكون به شريكاً وكذلك الأرض تغرس به ثعبان يكون بها شريكاً (قال الشافعى) ولو كانا عبدين بمائة فقبض
نصف الثمن وبقي أحد العبدین وهما سواء كان له نصف الثمن ونصف الذى قبض من الهالك كالأورهن بمائة فقبض تسعين وهما

(۱) قوله قال فاذا كرهه نذا في جميع النسخ التي بيدنا لم يذكر بعد ذلك شيء مما طلب منه ذكره ولعله مذکور في غير الامم من كتب الامام رحمه الله
(۲) كذا في النسخ لم يذكر متن الحديث وكثيرا ما يقع في الامم مثل هذا كتبه معجمه

أحدهما كان الآخر هبنا بالعمرة (قال المزني) قلت أنا أصل قوله أن ليس الرهن من البيع بسبيل لأن الرهن معنى واحد بمعنى واحد ما بقي من الحق شيء (قال) ولو بقي من ثمن السلعة في التفليس درهم لم يرجع في قوله من السلعة لا بقدر الدرهم (قال الشافعي) ولو أكراد أرضا بفلس والزرع بقل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يديه إلى أن أفلس ويقطع الزرع عن أرضه الآن يتطوع الفليس والغرماء بأن يدفعوا إليه اجارة مثل الأرض إلى أن يستحصل الزرع لأن الزارع كان غير متهدد أن كان لا يستغنى عن السقي قيل للغرماء ان تطوعتم بان تنفقوا عليه حتى يستحصل الزرع فتأخذوا نفقتكم مع مالكهم بأن يرضاه صاحب الزرع وان لم تتشاوروا شئتم البيع فيعموه بحاله (قال) وان باعوه زبنا فخطه بعثله أو أورد أمه فله أن يأخذ متاعه بالكيل أو بالوزن وان خلطه باجود منه ففيها قولان أحدهما لا يسيل له البه لانه لا يصل الى ماله الا اذا ائجاب مال غيره وهو أصح وبه أقول ولا يشبه الثوب بصنع ولا السويق بلت لان هذا عين ماله فيه زيادة والذائب اذا اخلطوا انقلب حتى لا يوجد عين ماله والقول الثاني أن ينظر الى قيمة زبته والمخلوط به متميزين ثم يكون شريكا بقدر قيمة زبته أو يضرب مع الغرماء بزيته (قال المزني) (٢٢١) قلت أنا هذا أشبه بقوله لانه

جعل زبته اذا خلط بأردأ وهو لا يتميز عين ماله كما جعل الثوب يصبغ ولا يمكن فيه التميز عين ماله فلما قدر على قسم الزيت بكيل أو وزن بالانظلم قسمه ولم يقدر على قسم الثوب والصبغ أشركهم ما فيه بالقيمة فكذلك لا يمنع خلط زبته باجود منه من أن يكون عين ماله فيه وفي قسمه ظم وهما شريكان بالقيمة (قال الشافعي) فان كان خنطة وطمخها ففيها قولان أحدهما وبه أقول يأخذها

اليوم تأكل الضبع ولم تزل تدع كل الاسد والثر والذئب تحريما بالنقدز فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب ما وصفت والله أعلم وفيه دلالة على أن المحرم انما يحرم ما أحل أكله من الصيد دون ما لم يحل أكله وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلب العقور في الاحرام وهو ما دعا على الناس وهو لا يأمر بقتل ما لا يحل قتله ويضمن صاحبه بقتله شيئا فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الاحرام ما يؤكل لحمة ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله وعلى ما وصفت ولا بأس بأكل كل سبع لا يبعدو على الناس من دواب الارض مثل الثعلب وغيره قياسا على الضبع وما سوى السبع من دواب الارض كلها تؤكل من معينين ما كان سباعا لا يبعدو فلا بد أن يؤكل وما كان غير سبع فاما كانت العرب تأكله لغرض ضرورة فلا بأس بأكله لانه داخل في معنى الآية خارج من الخبائث عند العرب وما كانت تدعه على معنى تحريمه فانه خبيث اللحم فلا يؤكل بحال وكل ما أمر بأكله فذاه المحرم اذا قتله ومثل الضبيع ما خلط كل ذي ناب من السباع من دواب الارض وغيرها فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله وقد فسرته قبل هذا

(ما يحل من الطائر ويحرم) قال الشافعي رحمه الله والاصل فيما يحل ويحرم من الطائر وجهان أحدهما أن ما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم بقتله منه ما لا يؤكل لانه خارج من معنى الصيد الذي يحرم على المحرم قتله لئلا يأكله والعلم بكاد يحيط أنه انما يحرم على المحرم الصيد الذي كان حلالا له قبل الاحرام فاذا أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بعض الصيد دل على أنه محرم أن يأكله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل ما أحل الله عز وجل فالخداة والغراب مما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل للمحرم فما كان في مثل معناهما من الطائر فهو داخل في أن لا يجوز أكل كل لانه لا يجوز أكل كل

ويعطى قيمة الطين لانه زائد على ماله (قال) وكذلك الثوب يصبغه أو يقصده يأخذه والغرماء زيادته فان قصده باجرة درهم فزاد خمسة دراهم كان القصار شريكا فيه بدرهم والغرماء باربعة دراهم شركاء بها وبسبع لهم فان كانت أجرة خمسة دراهم وزاد درهما كان شريكا في الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء باربعة وجهذا أقول والقول الآخر ان القصار غريم باجرة القصار لانها أنزل العين (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وانما البياض في الثوب عن القصار كالسمن عن الطعام والعلف وكبر الودي عن السقي وهو لا يجعل الزيادة للبائع في ذلك عين ماله فكذلك زيادة القصار ليست عين ماله وقد قال في الاجير يبيع في حاوت أو برعى غنما أو بر وض دواب فلا جبر أسو الغرماء فهذه الزيادة عن هذه الصناعات التي هي آثار ليست بأعيان مال حكمها عندى في القياس واحد الا أن تخص السنة منها شيئا فليس لها القياس (قال الشافعي) ولو تبايعا بالخيار ثلاثا فافلسا أو أحدهما فامكلا واحدهما فامكلا اجازة البيع ورده دون الغرماء لانه ليس يبيع مستحدث فان أخذه دون صفته لم يكن ذلك له الآن يرضى الغرماء ولو أسلفه فضة بعينها في طعام ثم فليس كان أحق بفضته ولو أكرى دارا ثم فليس المكسرى فالكسرى لصاحبه فاذا تم سكتها بيعت للغرماء ولو أكره سنة ولم يقبض الكراء فليس المكسرى كان للمكسرى فسخ

الذكر الاول في بيع ما بين غرمائه ثم قدم آخرون رده عليهم بالمقدوس واذا اراد احدكم بيع متاعه او رهنه او بعهده او بغيره
 من غير ان ينفق منه حق رهن من ساعته ويبيح ان يقول لغرماء المفلس ان يرضوا بكون علي يديه الثمن ويمن ببنائه على متاعه فيمن
 يرضوا به قبل الزيادة الا من نفقة واجب ان يرضى من رضى عنه من بيت المال فان لم يكن ولم يعمل الا بسجل شاركه فان لم يتفقوا واجتهدوا
 ولم يعطوا وشربوا فله مل به يرجع ويباع في موضع سرقه راتبه علاج عن المبيع ولا يدفع الى من اشتري شيئا حتى يتبعض الثمن
 وما مضى من الثمن فن مال المفلس ويسد الى المبيع بالخيار ويتأني بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها ثم قد بلغت أثمانها وان
 وجد ما دام نفقة يسلفه المال حاد ثم يجعله ثمانية وثلاثين اذارفع اليه ان يشترى راد وقف ماله عنه فلا يفعل ذلك لم يجز له ان يبيع ولا يهب
 وما فعل من هذا فنيته قولان أحدهما انه موقوف فان فضل جاز فيه ما فعل والاخر ان ذلك باطل (قال المزني) قلت انما قد مضى في
 المكاتب ان كاتبه بعد الرق فادى لم يعق بحت (قال) راذا أقرب من زعمه انه لزمه قبل الرق ففهم اقر لان أحدهما انه جائز كالمرضى
 يدخل مع غرمائه ويدأقول (٢٢٢) والثاني ان اقراره لازم له في مال ان حدث له أو يفضل عن غرمائه وقد ذهب بعض

للمسلمين الى ان ديون
 المفلس الى أجل فحل
 حلولها على الميت وقد
 يجتهد أن يؤخر المؤخر
 عنه لان له ذمته
 وقد تعلق بالميت بطات
 ذمته ولا يعلق بعد الموت
 (قال المزني) قلت أنا
 هذا أصح ويد قال في
 الاملاء (قال الشافعي)
 ولو جنى عليه عبد لم يكن
 عليه أخذ المال الا ان
 يشاء (قال) وليس على
 المفلس أن يؤاجر وذو
 العسرة ينظر الى ميسرة
 ويرك له من ماله قدر
 ما لا يخفى به عنه وأقل
 ما يكفيه وأهله يومه من
 الطعام والشراب وان كان لبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه من نفقة وكسوة
 كان ذلك في شتاء أو صيف حتى يفرغ من قسم ماله بين غرمائه وان كانت ثيابه كلها عو الى مجاوزة القدر واشترى له من ثمنها أقل ما يلبس
 أقصد ما يكفيه في مثل حاله ومن تزمه مؤنته وان مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحفر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه
 أن يكفنه ثم قسم الباقي بين غرمائه ويباع عليه مسكنه وخادمه لان من ذلك بدا وان أقام شاهد اعلى رجل بحق ولم يخلف مع شاهد فليس
 للغرماء أن يحتلفوا ليس لهم الامتار ملكه عليه دونهم (باب الدين على الميت) قال الشافعي من يبيع عليه في دين بعد موته أرقى
 حياته أو تغلبه في هذا كله سواء والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولو بيعت داره بألف وقبض أمين
 القاضى الثمن فهاك من يندوا واستحققت الدار فلا عهدة على الغرماء الذي يبعث له وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فان وجد له مال يبيع ثم
 رد على المشتري ماله لانه ما خذ منه يبيع ولم يسلم له فان لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضى ولا أميته ويقال للمشتري أنت غريم المفلس
 أو الميت كغرمائه سواء (باب جواز حبس من عليه الدين) قال الشافعي واذا ثبت عليه الدين يبيع ما ظهر له ودفع ولم يحبس وان

للمسلمين الى ان ديون
 المفلس الى أجل فحل
 حلولها على الميت وقد
 يجتهد أن يؤخر المؤخر
 عنه لان له ذمته
 وقد تعلق بالميت بطات
 ذمته ولا يعلق بعد الموت
 (قال المزني) قلت أنا
 هذا أصح ويد قال في
 الاملاء (قال الشافعي)
 ولو جنى عليه عبد لم يكن
 عليه أخذ المال الا ان
 يشاء (قال) وليس على
 المفلس أن يؤاجر وذو
 العسرة ينظر الى ميسرة
 ويرك له من ماله قدر
 ما لا يخفى به عنه وأقل
 ما يكفيه وأهله يومه من
 الطعام والشراب وان كان لبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه من نفقة وكسوة

كان ذلك في شتاء أو صيف حتى يفرغ من قسم ماله بين غرمائه وان كانت ثيابه كلها عو الى مجاوزة القدر واشترى له من ثمنها أقل ما يلبس
 أقصد ما يكفيه في مثل حاله ومن تزمه مؤنته وان مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحفر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه
 أن يكفنه ثم قسم الباقي بين غرمائه ويباع عليه مسكنه وخادمه لان من ذلك بدا وان أقام شاهد اعلى رجل بحق ولم يخلف مع شاهد فليس
 للغرماء أن يحتلفوا ليس لهم الامتار ملكه عليه دونهم (باب الدين على الميت) قال الشافعي من يبيع عليه في دين بعد موته أرقى
 حياته أو تغلبه في هذا كله سواء والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولو بيعت داره بألف وقبض أمين
 القاضى الثمن فهاك من يندوا واستحققت الدار فلا عهدة على الغرماء الذي يبعث له وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فان وجد له مال يبيع ثم
 رد على المشتري ماله لانه ما خذ منه يبيع ولم يسلم له فان لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضى ولا أميته ويقال للمشتري أنت غريم المفلس
 أو الميت كغرمائه سواء (باب جواز حبس من عليه الدين) قال الشافعي واذا ثبت عليه الدين يبيع ما ظهر له ودفع ولم يحبس وان

لم يظهر حبس وبيع ما قدر عليه من ماله فان ذكر عسر قبلت منه الدينة لقول الله جل وعز وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأحلفه مع ذلك بانه وأخليفه ومنعت غرماءه من لزومه حتى تقوم بينة أو قد أقدمالا فان شهدوا أنهم رأوا في يديه مالا سألته فان قال مضاربة قبلت منه مع عينة ولا غاية لحبسه أكثر من الكشف عنه فقي استقر عند الحسا كم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا يغفل المسئلة عنه واذا أقدمالا بخاتم ما صنع فيه حتى يحدث له السلطان وقفا آخر لان الوقف الاول لم يكن له لانه غير رشيد واذا أراد الذي عليه الدين الى أجل السفر وأراد غرة منعه لبعده سفره وقرب أجله أو يأخذ منه كعيب الإبه منع منه وقيل له حقل حيث وضعته ورضيته

(باب الحجر) قال الشافعي قال الله عز وجل وابتأوا الليثا حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم (قال الشافعي) والبلوغ خمس عشرة سنة الا أن يحتلم الغلام أو تحيض الحاربة قبل ذلك وقال الله تبارك وتعالى فان كان الذي عليه الحق سقيا أرضه فاعا ولا يستطيع أن يعمل هو فليمل وليه بالعدل فأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعمل هو وأمر وليه بالاملاء عنه لانه أقامه فيما لا غنى به عنه في ماله مقامه وقيل الذي لا يستطيع (٢٣٣)

لما قال لست آكله ولا حرمه دل على أن تركه آكله لا من جهة تحريره واذا لم يكن من جهة تحريره فامتناره مسباحا فله ولم يشتمه ولو عاف خبزاً أو لحماً أو قرأ وغير ذلك كان ذلك شياً من الطباع لا حرمه لما عاف فقال لي بعض الناس أ رأيت ان قال هذا القول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتمل معنى غير المعنى الذي زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله فزعمت أنه بين لا يحتمل معنى غيره قلت نعم قال واذا قلت من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معصوما قلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من التحليل فلا يجوز أن يسئل عن تحليل ولا تحريم فيجب فيه الأحله أو حرمه وليس هكذا أحد بعده ممن يعلم ويجهل ويقف ويحجب ثم لا يقوم جوابه مقام جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما المعنى الذي قلت قد بين هذا الحديث من غيره قلت قرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنع من أكلها فقال خالد بن الوليد أ حرام هي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن أعافها لم تكن ببلد فوحى فاجتبرها خالد بن الوليد فأكلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم بنظر واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست حراما فهي حلال واذا أقر خالد أبا كهلها فلا يدعه يأكل حراما وقد بين أن تركه أياها أنه عافها لا حرمها

(أكل لحوم الخيل) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحجر أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت تحربا فرساعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه أخبرنا سفيان عن عبد الكريم بن أبي أمية قال أكلت فرساعلى عهد ابن الزبير فوجدته حلالا (قال الشافعي) كل ما لم يمه اسم الخيل من العرب والمقاريف والبراذين وأكلها حلال

عقله وهو أشبه معانيه به والله أعلم فاذا أمر الله جل وعز بدفع أموال الليثا اليهم بأمرين لم يدفع اليهم الا بهما وهو البلوغ والرشد (قال الشافعي) والرشد والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة مع اصلاح المال وانما يعرف اصلاح المال بان يختبر البتمان والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فقههم من يتدبّر فيضا لالتناس بالشراء والبيع قبل البلوغ وبعده فبقرب اختباره ومنهم من يسان

عن الاسواق فاخبره أ بعد فيختبر في نفقته فان أحسن انفاقها على نفسه وشراء ما يحتاج اليه أو يدفع اليه الشيء اليسير فاذا أحسن تدبيره وتوفيره ولم يخدع عنه دفع اليه ماله واختبار المرأ مع علم صلاحها القلة تحالطها في البيع والشراء أ بعد فختبرها النساء وذو والمحرار بمثل ما وصفت فاذا أنس منها الرشد دفع اليها المالهانزوجت أم لم تزوج كما يدفع الى الغلام نكح أ لم ينكح لان الله تبارك وتعالى سوى بينهما في دفع أموالهما اليهما بالبلوغ والرشد ولم يذكر تزوجا واحتج الشافعي في الحجر بعثمان وعلي والزبير رضي الله عنهم (قال الشافعي) واذا كان واجبا أن يحجر على من قارب البلوغ وقد عقل نظرا له وابقاء ماله فكان بعد البلوغ أشد تضييعا لماله وأكثر اتلافه فلم لا يجب الحجر عليه والمعنى الذي أمر بالحجر عليه به فيه قائم واذا حجر الامام عليه لسفهه وفساده ماله أشهد على ذلك فمن بايعه بعد الحجر فهو المتلف ماله ومتى أطلق عنه الحجر ثم عاد الى حال الحجر جبر عليه ومتى رجع بعد الحجر الى حال الاطلاق أطلق عنه فان قيل فلم أجرت اطلاقه عنه وهو اتلاف مال قيل ليس باتلاف مال ألا ترى أنه يموت فلا تورث عنه امرأته ولا تحل له فيها هبة ولا بيعه ويورث عنه عبده وبيع عليه وعيالك منه فالعبد مال بكل حال والمرأة ليست بمال ألا ترى أن العبد يؤذن له في التجارة والنكاح فيكون له الاطلاق والامسالة دون سيده والمالكه أخذ ماله كاه

دونه (باب الصلح) قال الشافعي روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا (قال الشافعي) فما جاز في البيع جاز في الصلح وما بطل فيه بطل في الصلح فان صلح رجل أحاه من مورثه فان عرف ما صلحه عليه بشئ يتجاوز في البيع جاز ولو ادعى رجل على رجل حقا فصالحه من دعواه وهو منكفر فالصلح باطل ويرجع المدعى على دعواه وبأخذ منه صاحبه ما أعطاه ولو صلح عنه رجل بقرعته بشئ جاز الصلح وليس للذي أعطى عنه أن يرجع عليه لأنه تطوع به ولو أشرع جناحا على طريق نائمة فصالحه السلطان أو رجل على ذلك لم يجز ونظر فان كان لا يضرك وان فتر قطع ولو أن رجلا ادعى اذ ارأى في يده رجل فقال لا ورثنا هاهنا أيننا فأقر لاحدهما بنصفه فصالحه من ذلك الذي أقر له به على شئ كان لآخره أن يدخل معه فيه (قال المزني) قلت أنا ينبغي في قياس قوله أن يبطل الصلح في حق أخيه لأنه صار لأخيه باقراره قبل أن يصالح عليه إلا أن يكون صلح بأمره فيجوز عليه (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة (٢٣٤) بحالها وادعى كل واحد منهما نصفها فأقر لاحدهما بالنصف وبخلاف لا تخير لم يكن

للاخر في ذلك حق وكان على خصومته ولو كان أقر لاحدهما بجميع الدار فان كان لم يقصر للآخر بان له النصف فله الكل وان كان أقر بان له النصف ولأخيه النصف كان لأخيه أن يرجع بالنصف عليه وان صلحه على دار أقر له بها بعد قبضه فاستحق العبد رجوع الى الدار فأخذها منه ولو صلحه على أن يسكنها الذي هي في يديه وقفا فهي عارية ان شاء أخرجه منها أو صلحه منها على خدمة عبده بعينه سنة

(أكل لحوم الجرا الاهلية) أخبرنا مالك عن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عام خيبر عن نكاح المتعة وعن لحوم الجرا الاهلية (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث عن الزهري أخبرنا عبد الله والحسن ابنا محمد بن علي وكان الحسن أرضاعا مع علي رضى الله عنه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالتان أحدهما تحريم كل لحوم الجرا الاهلية والاخرى إباحة لحوم جمر الوحش لأنه لا نصف من الجرا الا الاهلي والوحشي فاذا قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحريم قصد الاهلي ثم وصفه دل على أنه أخرج الوحشي من التحريم وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع فقصد بالهني قصدين دون عين فحرم ما هني عنه وحل ما خرج من تلك الصفة سواهم أنه قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إباحة كل جمر الوحش أحمر أيا بكر رضى الله عنه أن يقسم جمارا وحشيا قتله أبو قتادة بين الرفقة وحديث طلبة أنهم أكلوا معه لحم جمار وحشي (قال الشافعي) وخلق الجرا الاهلية بيان خلق الجرا الوحشية مبينة يعرفها أهل الخبرة بها فلو وحش أهلي لم يحل أكله وكان على الاصل في التحريم ولو استأهل وحشي لم يحرم أكله وكان على الاصل في التحليل ولا ينبجه المحرم وان استأهل ولو زاجار أهلي على فرس أو فرس على آتان أهلية لم يحل أكل ما نتج بينهما لم يستأنظر في ذلك الى أيهما النازي لان الولد منهما فلا يحل حتى يكون لهما معا حلالا وكل ما عرف فيه جمار أهلي من قبل أب أو أم لم يحل أكله بحال أبدا ولا كل نسله ولو زاجار وحشي على فرس أو فرس على آتان وحشي حل أكل ما ولد بينهما لانهم ما سباحا معا وهكذا لو أن غرابا أو ذكرا حنظل أو بغا ناتجهم جباري أو ذكرا جباري أو طائر يحل لهما تجسم غرابا أو وحدا أو صقرا (١) أو بيران فباضت وأفرخت لم يحل أكل فراخها من ذلك التجسم لاختلاط المحرم والحلال فيه ألا ترى أن نحر الواختلط بلين أو ودك خنزير بسمن أو عجرما

نباعه المولى فان المشتري الخيار في أن يبيع البيع وتكون الخدمة على العبد للصلح أو يرد البيع (قال الشافعي) بحلال ولومات العبد جاز من الصلح بقدر ما استخدم وبطل منه بقدر ما بقي واذا ادعى رجلان جدرا بين دارهم ما فان كان متصلا ببناء أحدهما اتصال البنيان الذي لا يحدث مثله الا من أول البنيان جعلته له دون المنقطع منه وان كان يحدث مثله بعد كمال بنيانه مثل نزع طوبه وادخال أخرى أحلفتهما بالله وجعلته بينهما وان كان غير موصول بواحد من بنائهما أو متصلا ببنائهما جميعا جعلته بينهما بعد أن أحلف كل واحد منهما ولا أنظر الى من اليه الخوارج ولا الدواخل ولا أضاف اللبن ولا معاقد القمط لأنه ليس في شئ من هذا دلالة ولو كان لاحدهما عليه جذوع ولا شئ الاخر عليه أحلفتهما وأقررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما ماصفين لان الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره وعيأ أمره ولم أجعل لواحد منهما أن يفتح فيه قوة ولا يبنى عليه بناء الا باذن صاحبه وقسمته بينهما ما شاء ان كان عرضه ذراعاً أعطيه شبرا في طول الجدار ثم قلت له ان شئت أن تزيد من عرصة دارك أو بيتك شبرا آخر ليكون لك جدار ماص فذلك

لأنه لو دمه ما دهم اسماءه اعلی أن یکرر لاحد هائله ولا یخرقه اعلی أن یعمل کل واحد منهم ما شاء علیه اذا بناءه ناله لم یأخذون ساءاً أو واحد منهم ما شاءت أرضه بین ما یفصل بین وان کان الیت السفلی فی ینزل رجل واحد لم یشر فی شیء آخر فقد اعباس نفسه فیه و بین ما یفصل بین لان سفلی السفلی تابع له وسلخ العلوی ارضه فان سقط لم یجوز صاحب السفلی علی بناءه فان تسرع صاحب العلوی بان بنی السفلی فان بنی ثم بنی العلوی کما کان فذلک له و لیس نه منع صاحب السفلی من سکناه ونقش الجدران له ومتی (۳۳۵) شاهدان یهدمها دمه و ثبت الشریکاء

فی نه را و بنی لا یجوز
أسد هم علی الإصلاح
اضرر ولا غیره ولا یمنع
المنفعة فان أصل غیره
فله عین ماله متی شاء نزع
وقال فی کتاب الدعوی
والیفات علی کتاب
اختلاف أبي حنیفة
فاذا أراد صاحب السفلی
ماداً أخذ منه قيمة
ما أنفق فی السفلی
(قال المزنی) قلت أنا
الاول اولى بقوله لان
الثانی متطوع فلیس له
أخذه من غیره الا أن
یراضیه علیه (قال
الشافعی) واذا كانت
لرجل نخلة أو شجرة
فاستعلت وانشرت
أغصامها علی دار رجل
فعليه قطع ما شرع فی
دار غیره فان حاله علی
ترکه فلیس بجائر ولو
صالحه علی دراهم بدنانیر
أو علی دنانیر بدرهم لم
یحجز الالبقبض فان
قبض بعضا و بقی بعض

یجوز لعل فی احدی من الاخر حرم أن یکرر ما کولاً ولوا سیداً أصبأ أو بیض سید
فأشکات خنثیه فلم یدر لعل أحد أو یهدمها لیلأ کله والآخر یجوز أ کله ما کان الاحتیاط النکف عن
أكله والقیاس أن یقتصر علی خلفته فأیمها کان اولى بخنثیه جعل حکمه حکمه ان کان الذی یجوز أ کله اولى
بخنثیه أ کله وان کان الذی یجوز أ کله اولى بخنثیه لم یأ کله وذلك مثل أن یزوجه دارسی أنانا
وحشیة (۱) أو أنانا نسیة ولونز اجار وحشیة فرسا أو فرسا أنانا وحشیة لم یکن یأ کله بأس لان کلها ما
یما یجوز أ کله واذا توحش واصطیدا کل بما یؤکل به الصيد وهكذا القول فی صغار اولاده و فرسخه و بیضه
لا یختلف وما قتل المحرم من صیدی أو کل لحمه فداء وكذلك یفدی ما أصاب من بیضه وما قتل من صید
لا یؤکل لحمه أو أصاب من بیضه لم یفده ولأن ذنباً زاعلی ضبع بغاءت یولد فانها تاتی یولد لا یسبها محضاً
ولا الذنب محضاً یقال له السبع فلا یجوز أ کله لما وصفت من اختلاط المحرم والحلال وأهمه الایتمیزان فیه
(ما یجوز بالشوریة) قال الشافعی قال الله عز وجل فیما حرم ولم یجوز بالذکاة وما لکم أن لاتا کوا
مما ذکراسم الله علیه وقد فقه لکم ما حرم علیکم الا ما اضطررتم الیه وقال انما حرم علیکم المیتة
والدم ولحم الخنزیر الی قوله غفور رحیم وقال فی ذکر ما حرم فی اضطر فی شجعة غیره متجانف لایم فان الله
غفور رحیم (قال الشافعی) فیحل ما حرم من میتة ودم ولحم خنزیر وکل ما حرم مما لا یغیر العقل من الخمر
للضطر والمضطر الرجل یكون بالموضع لا طعام فیه معه ولا شیء یسد فوره جوعه من لبن وما أشبهه ویبلغه
الجوع ما یخاف منه الموت أو المرض وان لم یخف الموت أو یضعفه ویضره أو یعطل أو یكون ما شیء یضعف
عن بلوغ حیث یرید أو را کبافیضه عن رکوب دابته أو ما فی هذا المعنی من الضرر البین فأی هذا ناله
فله أن یأ کل من المحرم وكذلك یشرب من المحرم غیر المسکر مثل الماء تنقع فیه المیتة وما أشبهه وأحب الی
أن یكون أ کله ان کل وشاربه ان شرب أو جمعها فاعلی ما یقطع عنه الخوف ویبلغه بعض القوة
ولا یبین أن یجوز علیه أن یشبع ویروی وان أجراه دونه لان الخمریم قد زال عنه بالضرورة واذا بلغ الشبع
والری فلیس له مجاوزته لان مجاوزته حیث نذالی الضرر أقرب منه الی النفع ومن بلغ الی الشبع فقد خرج فی
بلوغه من حد الضرورة وكذلك الری ولا بأس أن یتزود معه من المیتة ما اضطر الیه فاذا وجد الغنی عنه طرحة
ولونز ودمه میتة فلی مضطر أراد شراءه لم یجوز له نعم انما حل له منها منع الضرر البین علی بدنه لا نعمها
ولو اضطر ووجد طعاما یؤذن له به لم یکن له أ کل الطعام وکان له أ کل المیتة ولو اضطر ومعه ما یشتری به
ما یحل فان باعه بمنه فی موضعه أو بین ما یشتری الناس بمثل لم یکن له أ کل المیتة وان لم یبعه الا بما لا یتغابن
الناس بمثله کان له أ کل المیتة والاختیار أن یراعی به ویدع أ کل المیتة و لیس له یجوز أن یکابر رجلاً

(۳۹ - الام ثانی) جاز فیما قبض وانقض فیما یقبض اذا رضی بذلك المصالح القابض واذا أقر أحد الورثة فی دار فی
أیدیهم یحق لرجل ثم صالحه منه علی شیء بعینه فالصلح جائز والوارث المقر متطوع لا یرجع علی اخوته بشئ ولو ادعی رجل علی رجل یتانی
یده فاصطلمها بعد الاقرار علی أن یتكون لاحد هما سطحه والبناء علی جدرانیه بناء معلوماً جائر (قال المزنی) قلت أنا لا یجوز أقیس علی
قوله فی ابطاله أن یعطى رجلاً ما لعلی أن یشترع فی بناءه حقائقاً لا یجوز الصلح علی أن ینی علی جدرانیه بناء (قال الشافعی) ولو اشتري

(۱) قوله أو أنانا نسیة کذا فی النسخ ولعل فی الکلام سقط من النسخ والاصل أو جاز وحشیة أنانا نسیة کتبته معجبه

علاوية على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجزت ذلك إذا سمي انتهى البدان لانه ليس كالارض في احتمال ما يبنى عليها (قال المزي) هذا عندى غير منع فى كتاب أدب القاضي أن يقتضيه دار اعلی أن يكون لاحدهما السفلى وللا آخر العلو حتى يكون السفلى والعلو لواحده (قال الشافعى) ولو كانت منازل سفلى فى يدى رجل والماوى فى يدى آخر فتداعيا العرصة فهى بينهما ولو كان فيها درج الى علوها فهى لصاحب العلو كانت معقودة (٢٣٦) أو غير معقودة لانهما تتخذان وان انتفع بما تحتها ولو ادعى على رجل

زرعا فى أرض فصالحه من ذلك على دراهم بخلاف لان له أن يبيع زرعه أخضر من يفضله ولو كان الزرع بين رجلين فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يحجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجبر شريكه على أن يقطع منه شيئا

(باب الحوالة)

قال الشافعى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع (قال الشافعى) وفى هذا دلالة أن الحق يتحول على المحال عليه ويبرأ منه المحيل فلا يرجع عليه أبداً كان المحال عليه غنياً وفقيراً أفلس أو مات معدماً عراً منه أو لم يغر منه (قال الشافعى) ولو كان كما قال محمد بن

على طعامه وشربه وهو يحرم ما يغنيه عنه من شراب فيه ميتة أو ميتة وإن اضطر فلم يجد ميتة ولا شراباً فيه ميتة ومع رجل شيء كان له أن يكابره وعلى الرجل أن يعطيه وإذا كابره أعطاه منه وأما إذا أخذ شيئاً حاف مالاً المال على نفسه لم يكن له مكابره وإن اضطر وهو محرم إلى صيد أو ميتة أو كل الميتة وترك الصيد فإن كل الصيد فداءه إن كان هو الذى قتله وإن اضطر فوجد من يطعمه أو يسقيه فليس له أن يتنعم من أن يأكل أو يشرب وإذا وجد فقد ذهب عنه الضرورة فى حال واحدة أن يخاف أن أطمعه أو سقاه أن يسقيه فيقتله فله ترك طعامه وشربه بهذه الحال وإن كان مريضاً فوجد مع رجل طعاماً أو شراباً عليه يضروه يزيد فى مرضه كان له تركه وأكل الميتة وشرب الماء الذى فيه الميتة وقد قيل إن من الضرورة وجهان أن يعرض الرجل المريض يقول له أهل العلم به أو يكون هو من أهل العلم به قلنا يبرأ من كانه مثل هذا إلا أن يأكل كذا أو يشرب كذا أو يقال له أن أجعل ما يبرئك أكل كذا أو شرب كذا فكون له أكل ذلك وشربه ما لم يكن خيراً إذا بلغ ذلك منها أسكرته أو شياً يذهب العقل من المحرمات أو غيرها فإن أذهب العقل محرم ومن قال هذا قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأعراب أن يشربوا ألبن الأبل وأبوالها وقد يذهب الواء بغير ألها وأبوالها الآية أقرب ما هنالك أن يذهب عنه الأعراب لاصلاحه لا بدانتهم ولا بوالها محرماتها لا محرمات لهما لا محرمات لهما أن يشرب خيراً لانهما تعطش وتجميع ولا دوا لهما تذهب بالعقل وذهب العقل منع الفرائض وتودى إلى اتیان المحارم وكذلك ما أذهب العقل غيرها ومن خرج مسافراً فأصابته ضرورة بجوع أو عطش ولم يكن سفره فى معصية الله عز وجل حل له ما حرم عليه مما نصف إن شاء الله تعالى ومن خرج عاصياً لم يحل له شئ مما حرم الله عز وجل عليه بحال لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل ما حرم بالضرورة على شرط أن يكون المصطر غير باغ ولا عاد ولا متحالف لائم ولو خرج عاصياً ثم تاب فأصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسعه كل المحرم وشربه ولو خرج غير عاص ثم نوى المعصية ثم أصابته الضرورة ونيت المعصية خشيت أن لا يسعه المحرم لاني أنظر إلى نيتة فى حال الضرورة لاني حال تقدمتها ولا تأخرت عنها (١)

(١) فى نسخة البلقينى هامانصه وترجم فى اختلاف الحديث (أكل الضب) وفيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لست بأكله ولا محرره (قال الشافعى) رحمه الله أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس (قال الشافعى) أشك قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أو ابن عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب فحذوا فأعوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم =

الحسن إذا أفلس أو مات مفلسا رجوع على المحيل لمصير المحتال على من أحيل لان حقه ثابت كتاب على المحيل ولا يتحول من أن يكون حقه قد تحول عنى فصار الى غيرى فلم يأخذنى بما برئت منه لان أفلس غيرى أو لا يكون حقه تحول عنى فلم أبرأنى منه قبل أن يفلس المحال عليه واحتج محمد بن الحسن بان عثمان رضى الله عنه قال فى الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لاوى على ماله مسلم (قال الشافعى) وهو عندى يبطل من وجهين ولو صح ما كان له فيه شئ لانه لا يدرى قال ذلك فى الحوالة أو الكفالة

(قال المزني) هذه مسائل تحريت فيها معاني جوابات الشافعي في الحوالة (قال المزني) قلت أنا من ذلك ولو اشترى عبد ألف درهم وقبضه ثم أحال البائع بالالف على رجل له عليه دين ألف درهم فأحتمل ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبا فرده بطالت الحوالة وان رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتال به رجع به المشتري على البائع وكان المحال عليه منه بريئا (قال المزني) وفي ابطال الحوالة انظر (قال) ولو كان البائع أحال على المشتري بهذه الف رجلا له عليه ألف درهم ثم تصادق البائع والمشتري ان العبد الذي تباعاه حرا الاصل فان الحوالة لا تنتقض لانهم ما يطلان بقولهما حقا لغيرهما فان (٢٣٧) صدقتهما المحتال أو قامت بذلك

بينة انتقضت الحوالة ولو أحال رجل على رجل بألف درهم وضمنها ثم اختلفا فقال المحيل أنت وكيلي فيها وقال المحتال بل أثبت أحلتني بمالي عليك وتصادق علي الحوالة والضمان فالقول قول المحيل والمحتال مدع ولو قال المحتال أحلتني عليه لا قبضه لك ولم تخلي بمالي عليك فالقول قوله مع يمينه والمحيل مدع للبراءة مما عليه فعليه البينة ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحاله المطلوب بها على رجل له عليه ألف درهم ثم أحاله بها المحتال عليه على ثالث له عليه ألف درهم برئ الاولان وكانت للطالب على الثالث

(١) (كتاب النذور)

(باب النذور التي نذرت بها كفارة أيمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى ومن قال على نذروم يسم شيئا فلا نذروا لكفارة لان النذر معناه معنى على أن أبر وليس معناه معنى اني أعت ولا حلفت فلم أفعل واذا نوى بالنذر شيئا من طاعة الله فهو ما نوى (قال الشافعي) فانا نقول فيمن قال على نذران كلمت فلا نأو على نذران أكلم فلا نأو يرد هجرته ان عليه كفارة عين وانه ان قال على نذره أن أحجره يرد بذلك نذره هجرته نفسها لا يعني قوله إن أحجره أو لم أحجره فانه لا كفارة عليه وليكمله لانه نذر في معصية (قال الشافعي) ومن حلف ان لا يكلم فلا نأو ولا يصل فلا نافهذ الذي يقال له الخنث في العين خير لك من البر فكفر واحتمل لانك تعصى الله عز وجل في هجرته وتترك الفضل في موضع صلبته وهذا في معنى الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وهكذا كل معصية حلف عليها أمر به أن يترك المعصية ويحتمل وياقي الطاعة واذا حلف على بر أمرناه أن يأتي البر ولا يحتمل مثل قوله والله لا صوم من اليوم والله لأصلي كذا وكذا ركعة نافلة فنقول له بر يمينك وأطع ربك فان لم يفعل خنث وكفر وأصل ما نذهب اليه ان النذر ليس بيمين وأن من نذر أن يطيع الله عز وجل أطيعه ومن نذر أن يعصى الله لم يعصه ولم يكفر

= بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت مجونة أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالت هو ضب يارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقالت أحرأ هو قال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فأجذرتة فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس يوافق حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمه وقدا امتنع من أكل البقول ذوات الريح لان جبريل بكلمه ولعله عافها لا تحريمها (قال الشافعي) وقول ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لست بأكله يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه لانه عافه وقال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يحرمه (قال) بخاء يعني ابن عباس بينا وان كان معنى ابن عباس أبين منه (قال) لست أحرمة وليس حراما ولسن آكله نفسي (قال الشافعي) وأكل الضب حلال واذا أصابه الحرم فده لانه صيد يؤكل

(باب الكفالة) قال المزني قال الله جل ثناؤه قالوا انفق صواع المأكولن جاءه جل بعير وأنا به زعيم وقال عز وجل سلهم أيهم بذلك زعيم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والزعيم غارم والزعيم في اللغة هو الكفيل وروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم هل على صاحبكم من دين فقالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال على رضوان الله عليه هما على يارسول الله وأنا لهم ما ضمن فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى عليه ثم أقبل على علي

(١) هذا الكتاب وما بعده من التراجم المتعلقة بالنذر مقدمة هنا في نسخة البلقيني وموضعها في نسخة الربيع مع الايمان بعد أبواب أبواب النكاح والعق في آخر الكتاب وقد جرى ساعلي ترتيب نسخة البلقيني في الاجزاء التي تيسرت لتامنها فاذا انفسدت لم نجري على ترتيب لان نسخة الربيع غير مرتبة التراجم كتبه مصححه

رضي الله عنه فقال جزأله الله عن الاسلام خيرا ودفن ربه انك كما فككت رحان أخيك (قال المزني) قلت أنا وفي ذلك دليل ان الدين الذي كان على الميت لم يرم غير ما كان عليه من روى الشافعي في قسم الصدقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا ثلاثة ذكر منها رجلا تحمله بحملة فقلت له الصدقة (قلت أنا) فكانت الصدقة محرمة قبل الجمالة فلما تحمله لزمه الغرم بالجمالة فخرج من معناه الاول الى أن حلت له الصدقة (قال (٣٢٨) الشافعي) واداه من رجل عن رجل حقه فله مضمون له أن يأخذ أيهما شاء فان ضمن

بأمره وغرم رجع بذلك عليه وان تضرع بالضامن لم يرجع (قال المزني) قلت أنا وكذلك كل ضامن في دين وكفالة بدين وأجرة وهرو وضمان عهدة وارش جرح ودية نفس فان أدى ذلك الضامن عن المضمون عنه بأمره رجع به عليه وان آداه بغير أمره كان مقطوعا لا يرجع به فان أخذ الضامن بالحق وكان ضما به بأمر الذي هو عليه فله أخذ به بخلافه وان كان بغير أمره لم يكن له أخذه في قياس قوله ولو ضمن عن الاول بأمره ضامن ثم ضمن عن الضامن ضامن بأمره جازئ فان قبض الطالب حقه من الذي عليه أصل المال أو أحاله به برؤا جميعا ولو قبضه من الضامن الاول رجع به على الذي عليه الاصل وبرئ منه الضامن

(من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله) قال الشافعي رحمه الله وإذا حلف الرجل في كل شيء سوى انعتق والطلاق من قوله مالي هذا في سبيل الله أو داري هذه في سبيل الله أو غير ذلك مما يملك صدقة أو في سبيل الله اذا كان على معاني الأيمان فالذي يذهب اليه عطاء أنه يجوز به من ذلك كفارة عيّن ومن قال هذا القول قاله في كل ما حلف فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذموم عاتشه رضي الله عنها والقياس ومذهب عدّة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقال غيره يتصدق بجميع ما يملك الا أنه قال ويجبس قدر ما يقوته فاذا أيسر تصدق بالذي يجبس وذهب غيره الى أنه يتصدق بثلاث ماله وذهب غيره الى أنه يتصدق بركة ماله وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله اذا كانت على معاني الأيمان (قال الشافعي) ومن حلف بصدقة ماله حنث فان كان أراد عينا فكفارة عيّن وان أراد بذلك تبررا مشا أن يقول الله على أن أتصدق بما لي كله تصدق به كله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه (باب نذر التبرر وليس في التراجم وفيها من نذر أن يعنى الى بيت الله عز وجل) قال الشافعي رحمه الله ومن نذر تبررا أن يعنى الى بيت الله الحرام لزمه أن يعنى ان قدر على المشي وان لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطا لانه لم يأت بما نذر كمن نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه اذا لم يطبق شيئا سقط عنه كالأطريق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعدا ولا يطبق القعود فيصلي مضطجعا وانما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أمسكوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة الا بالصلاة (قال الشافعي) ولا يعنى أحد الى بيت الله الا حاجا أو معتمرا الا بذلة منه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر أنه اذا حلف أن يعنى الى بيت الله الحرام حنث فكفارة عيّن تجزئه من ذلك ان أراد بذلك العيّن (قال الربيع) وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلا فقال هذا قولنا بأبعد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) ومن حلف بالمشي الى بيت الله فقيها قولنا أحد هما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشي من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارة عيّن اذا حنث ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون الا بفرض يؤديه من فروض الله عز وجل عليه أو تبررا يريد الله به فأما معلا علوا الأيمان فلا يكون تبررا وانما يعمل التبرر لغير العلو وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه اذا نذر متبررا (قال الشافعي) والتبرر أن يقول الله على أن شفي الله فلانا أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديننا أو كان كذا أن أحسن له نذرا فهو التبرر فاما اذا قال ان لم أقضك حقا ففعل المشي الى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لامعاني التذمر وأصل معقول قول عطاء في معاني التذمر من هذا أنه يذهب الى أن من نذر نذرا

الاخر وان قبضه من الضامن الثاني رجع به على الضامن الاول ورجع به الاول على الذي عليه الاصل ولو كانت المسئلة بحالها فابرا الطالب الضامنين جميعا برأ ولا يبرأ الذي عليه الاصل لان الضمان عند الشافعي ليس بجزالة ولكن الحق على أصله والضامن مأخوذه (قال المزني) قلت أنا ولو كان له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره فدفعتها أحدهما رجع بنصفها على صاحبه وان أبرأ الطالب أحدهما من ألف سقط عنه نصفها الذي عليه وبرئ من ضمان نصفها الذي على صاحبه ولم يبرأ صاحبه من نصفها الذي عليه ولو أقام الرجل بينة أنه باع من هذا الرجل ومن رجل غائب عبدا

وقبضه منه بألف درهم وكل واحد منهما كفتيل ضامن لذلك على صاحبه بأمره قضى عليه وعلى الغائب بذلك وغرم الحاضر جميع الثمن ورجع بالنصف على الغائب (قال المزني) قلت أنا وهذا مما يحجمنا عليه من أنكر القضاء على غائب ولو ضمن عن رجل بأمره ألف درهم عاينه لرجل فدفعها بمحضه ثم أنكر الطالب أن يكون قبض شيئا حلف وبرئ وقضى على الذي عليه الدين بدفع الألف إلى الطالب ويدفع ألفا إلى الضامن لأنه دفعها بأمره وصارت له ديسا عليه فلا يذهب حقه (٢٢٩) ظلم الطالب له ولزأ الطالب

طلب الضامن فقليل لم يدفع إلى شيا قضى عليه بدفعها ثانية ولم يرجع على الأمر إلا بالادع التي ضمها عنه لأنه يقر أن الثانية ظلم من الطالب له فلا يرجع على غير من ظلمه ولو ضمن لرجل ما قضى به له على آخر أو ماشه به فلان عليه (قال الشافعي) لا يجوز هذا وهذه مخاطرة وقال الشافعي ولو ضمن دين ميت بعد ما بعفه ويعرف لمن هو فالضامن لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه ولا تجوز كفالة العبد المأذون له بالتجارة لأن هذا استهلاك ولو ضمن عن مكاتب أو مالا في يدي وصى أو مقارض وضمن ذلك أحد منهم عن نفسه فالضامن في ذلك كله باطل وضمان المرأة كالرجل ولا يجوز ضمان من لم يبلغ ولا جنسون ولا مبرسم يهذى ولا مغنى عليه

في معصية الله لم يكن عليه قضاؤه ولا كفارة في ذنوبه في السنة وذلك أن يقول الله على أن شفاعي أو شفي فلان أن أشعر أبي أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شيء عليه فيه وفي السائبة وإنما أبطل الله عز وجل النذر في الجيرة والسائبة لانهما معصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلا من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كلاترعه فيه ولم تمنع من حوض تشرع منه (قال الشافعي) فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فمأخذتي وأخذت سابقة الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجزيرة حلفائك ثقيف (قال الشافعي) وحبس حيث عبره النبي صلى الله عليه وسلم فبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد أتى مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قتلها وأنت تملك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا محمد أتى جائع فأطعمني وطمان فأسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثالث حاجتك ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بدله ففادى به الرجلين الذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم إنه أغار على المدينة عذوقا فخذوا وصرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد أسروها وكانوا يريحون النعم عشاء فغارت المرأة إلى ليلته إلى النعم فجعلت لا تجيء إلى بعير إلا راحتي انتهت إليها فلم ترع فاستوت عليها فاجت فلما قدمت المدينة قال الناس العصابة العصابة فقالت المرأة أتى نذرت أن الله أنجاني عليها أن أشعرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بشما جزيتها لا وفاء لنذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين (قال الشافعي) فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تخمر مثلها أو تخمرها ولا تكفر (قال) وكذلك نقول أن من نذرت برأ أن يخمر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فلنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كالإعلاء مما سواه أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان في حديث عبد الوهاب الثقفى بهذا الإسناد أن امرأة من الأنصار نذرت وهو بنت علي ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجهاها لله لتخمرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول وأخذ ناقته ولم يأمرها بأن تخمر مثلها ولا تكفر فكذلك نقول أن من نذرت برأ أن يخمر

ولا أنخرس لا يعقل وإن كان يعقل الإشارة والكباب فضمن لزمه وضعف الشافعي كقوله الوجه في موضع وأجازها في موضع آخر إلا في الحدود (باب الشركة) قال المزني الشركة من وجوه منها الغنية أزال الله عز وجل ملك المشركين عن خير فلعله رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون وكانوا فيه شركاء ففقههم رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أجزاء ثم أقرع بينهم فأخرج منها خمس الله تبارك وتعالى لأهله وأربعة أنجاسها لأهلها (قال المزني) وفي ذلك دليل على قسم الأموال والضرب عليها بالسهم ومنها الموارد ومنها الشركة في

بمنصف عرض صاحبه
ويتقاضيان فيصير جميع
العرض بينهما نصفين
ويكونان فيه شريكين
ان بائعا أو حاسبا أو عارضا
لا فضل في ذلك لاحد
منهما (قال) وشركة
المعاوضة عند الشافعي
لا تجوز بحال والشركة
الصحيحة أن يخرج كل
واحد منهما دنانير مثل
دنانير صاحبه ويخطاها
فيكونان فيها شريكين
فان اشتريا فلا يجوز أن
يبعده أحدهما دون
صاحبه فان جعل كل
واحد منهما لصاحبه
أن يتجر في ذلك كله بما
رأى من أنواع التجارات
قام في ذلك مقام صاحبه
فأباحا أو خسرأفلهما
وعليه مانصفين ومتى
فسخ أحدهما الشركة
انفسخت ولم يكن
لصاحبه أن يشترى
ولا يبيع حتى يقسما
وان مات أحدهما
انفسخت الشركة وقاسم

الهبات والصدقات في قوله ومنها التجارات وفي ذلك كله القسم اذا كان مما يقسم وطلبه الشريك ومنها التبركة في الصدقات المحرمات
في قوله وهي الاحباس ولا وجه لقسمها في رقابها لا ارتفاع الملك عنها فان تراضوا من السكنى سنة بسنة فلا بأس والذي يشبه قول الشافعي أنه
لا تجوز الشركة في العرض ولا فيما يرجع في حال المفاصلة الى القيمة لتغير القيم ولا أن يخرج أحدهما عرضا ولا آخر دنانير ولا تجوز الاجمال
واحد بالدنانير أو بالدرهم فان أراد (٣٣٠) أن يشتر كل واحد منهما الآخر في ذلك عندى أن يبيع أحدهما نصف عرضه
مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك والنذر ساقط عنه وذلك نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به بحال
سقط النذر عنه لانه لا يملك أن يعمل به فهو كالإعلاء مما سواه (قال الشافعي) واذا نذر الرجل أن يخرج
ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال حج هذا واذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطرف
باليث ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك كمال عمره هذا (قال الشافعي) واذا نذر أن يخرج
ماشيا فمضى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كما يكون
عليه حج قابل اذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه لو كان متطوعا بالحج أو نذره أو كانت عليه حجة الاسلام
وعمرته أن لا يجزى هذا الحج من حج ولا عمره فاذا كان حكمه أن يسقط ولا يجزى من حج ولا عمره
فكيف لا يسقط المشي الذي اتماه وحيثه في الحج والعمره (قال الشافعي) واذا نذر الرجل أن يخرج
أو نذر أن يعتمر ولم يخرج ولم يعتمر فان كان نذر ذلك ماشيا فلا عيش لانهم ما يجيعا حجة الاسلام وعمرته
فان مشى فأتاه مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يخرج ويعتمر ماشيا من قبل أن أول ما يعمل الرجل من
حج وعمره اذا لم يعتمر ويحج فأتاه حجة الاسلام وان لم ينو حجة الاسلام ونوى به نذرا أو حجاجا غيره
أو تطوعا فهو حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كنذر ماشيا أو غير ماش (قال الربيع)
هذا اذا كان المشي لا يضرب عن يميني فاذا كان منفرأ به فركب ولا شيء عليه على مثل ما أمر النبي صلى الله
عليه وسلم أبا اسرائيل أن يتم صومه ويتقنى عن الشمس فأمره بالذي فيه البر ولا يضربه ونهاه عن تعذيب
نفسه لانه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي يمشى اذا كان المشي تعذيبا له يضربه تركه ولا شيء عليه
(قال الشافعي) ولو أن رجلا قال ان شئ الله فلا نأفقه على أن أمشي لم يكن عليه مشى حتى يكون نوى شيئا
يكون مثله برا فان لم ينو شيئا فلا شيء عليه لانه ليس في المشي الى غير موضع البر (قال الشافعي) ولو
نذر فقال على المشي الى أفرقية والعراق أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شئ لانه ليس لله طاعة في
المشي الى شئ من البلدان وانما يكون المشي الى المواضع التي يرتجى فيها البر وذلك المسجد الحرام وأحب
الى أن نذر أن يمشى الى مسجد المدينة أن يمشى الى مسجد بيت المقدس أن يمشى لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس ولا
يبين لي أن أوجب المشي الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشي
الى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله فرض والبر باتيان هذين بافالة واذا نذر أن يمشى الى بيت
الله ولا ينفقه فلا اختيار أن يمشى الى بيت الله الحرام ولا يجب ذلك عليه الا بان ينويه لان المساجد بيوت
الله وهو اذا نذر أن يمشى الى مسجد مدبر لم يكن عليه أن يمشى اليه ولو نذر أن يمشى اليه بالوفاء ولم يجبر عليه
وليس هذا كما يؤخذ الا دمي من الأديمين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه الا بالحبابة على
نفسه بعينه واذا نذر الرجل أن يخرج مكة لم يجزه الا أن يخرج مكة وذلك أن النحر مكة بر وان نذر أن يخرج

وصى الميت شريكه فان كان الوارث بالغار شيدا فأحب أن يقيم على مثل شركته كما به بخائر ولو اشتريا
عبد أو قبضاه فأصاباه عيبا فأراد أحدهما الرد أو الآخر الامسك (قال الشافعي) ذلك جائز لان معقولا لا كل واحد منهما اشتري نصفه
بنصف الثمن ولو اشتري أحدهما بما لا يتغابن الناس بمثله كان ما اشتري له دون صاحبه ولو أجازه شريكه ما جاز لان شراءه كان على غير
ما يجوز عليه وأيمهما ادعى في يدي صاحبه من شركتهما شيئا فهو مدع وعليه البيعة وعلى صاحبه العين وأيمهما ادعى خيانة صاحبه

بغيره بالتصدق لم يجزه أن يخرجه إلا حيث نذر أن يتصدق وإنما أوجبته وليس في الخرف في غيرهما بل لأنه نذر
 أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فإذا نذر أن يتصدق على مساكين بلده فعليه أن يتصدق عليهم
 (١) وفي ترجمة الهدى المذكورة في تراجم مختصر الجال المتوسطنصوص تتعلق بالهدى المنذور
 فيها قول الشافعي رحمه الله الهدى من الإبل والبقر والغنم وسواء البخت والعرباب من الإبل والبقر
 والحواميس والضأن والمعز ومن نذر هدياً في شيء أزمه الشيء الذي سمي صغيراً كان أو كبيراً ومن لم يسم
 شيئاً أزمه هدي ليس بجزأ من صيده فيكون عدله فلا يجزيه من الإبل ولا البقر ولا المعز إلا أنى فصاعداً
 ويجزيه الذكروا أنى ويجزي من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا يحمل
 للهدى دونه إلا أن يسمى الرجل موضعاً من الأرض فيخبر فيه هدياً ويحصر رجل بعدد فيخرج حيث أحصر
 ولا هدى إلا في الحرم لا في غير ذلك وذكرنا التقليد والاشعار وقد سبق في باب الهدى آخر الجوز وهو يتعلق
 بالمنذور والتطوع (قال) وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه إلا من ضرورة وإذا اضطر إليه ركب ركوباً
 غير فادح له وله أن يحمل الرجل المعبي والمضطر على هديه وإذا كان الهدى أنثى فتجب أن تبعها فصيلها
 ساقه وإن لم يتبعه حملها عليها وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد رى فصيلها وكذلك ليس له أن يسبق
 أحداً وله أن يحمل فصيلها وإن جل عليها من غير ضرورة فأعجبها غرم قيمة ما نقصها وكذلك أن
 شرب من لبنها ما ينهك فصيلها غرم قيمة اللبن الذي شرب وإن قلدها أو أشعرها أو وجهها إلى البيت أو وجهها
 بكلام فقال هذه هدي فليس له أن يرجع فيها ولا يبدلها بخير ولا يشرب منها كانت زكية أو غير زكية
 وكذلك لو مات يكن لورثته أن يرثوها وإنما أنظر في الهدى التي يوم يوجب فإن كان وإفيا ثم أصابه بعد ذلك
 عور أو عرج أو ما لا يكون به وإفيا على الابتداء لم يضره إذا بلغ المنسك وإن كان يوم وجب ليس بواف ثم صح
 حتى يصير وافيًا قبل يخرجه من يخرجه ولم يكن له أن يحبس ولا عليه أن يبدله إلا أن يتطوع ببداله مع
 نحره أو يكون أصله واجباً فلا يجزي عنه فيه إلا الواف (قال) والهدى هديان هدى أصله تطوع فذكر
 في عطبه والطعامه ما سبق في باب الهدى (قال) وهدي واجب فذلك إذا عطف دون الحرم صنع به صاحبه
 ما شاء من بيع وهبة وامسك عليه بدله بكل حال ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله لأنه
 قد خرج من أن يكون هدياً حين عطف قبل أن يبلغ محله وذكرنا عدم التمتع والقران وغير ذلك مما ذكرنا
 في باب الهدى (قال) ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان فأخطأ كل واحد منهما ما هدى صاحبه فذبحه
 ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدي نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه ببقية
 ما بين الهدى حين ومنحورين وأجزأ عنهما وتصداق بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولو لم يدركاه حتى
 فات بصدقة ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حياً وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن
 يبدل واحد منهما ما لا يجمع عن هديه وإن لم يجذب من هديه عديلاً زاد حتى يبدله هدياً ولو أن رجلاً نحر هدياً
 ففزع المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية ولم يحمل بين المساكين وبينه حتى ينتن كان عليه أن يبدله والخبر
 يوم النحر وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا يجوز إلا أن من كان عليه
 هدي واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وإنما ذكره ذبح الليل لئلا
 يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح فوجد مساكين حاضرين
 فسواء وفي أي الحرم ذبحه ثم بلغه مساكين الحرم أجزأه وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس ويخر
 الإبل قياماً غير معقولة وإن أحب عقل إحدى قوائمه وإن نحرها بركة أو مطلقه أجزأت عنه وبخر الإبل
 ويذبح البقر والغنم وإن نحر البقر والغنم وأذبح الإبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه ومن أطاق الذبح

فعليه البينة وأيهما
 زعم أن المال قد تاف
 فهو أمين وعليه البين
 وإذا كان العبدان
 رجلين فأمر أحدهما
 صاحبه ببيعه فباعه
 من رجل بألف درهم
 فأقر الشريك الذي لم
 يبع أن البائع قد قبض
 الثمن وأنكر ذلك البائع
 وأدعاه المشتري فإن
 المشتري يبرأ من نصف
 الثمن وهو حصصة المقر
 وبأخذ البائع نصف
 الثمن من المشتري فيسلم
 له ويحلف الشريك ما قبض
 ما ادعى فإن نكل حلف
 صاحبه واستحق الدعوى
 ولو كان الشريك الذي
 باع هو الذي أقربان
 شريكه الذي لم يبع
 (١) كذا وقعت الترجمة
 في ترتيب نسخة البلقيني

من امرأته أو رجل أجزأ أن يشبع النسبكة وهكذا من حلت ذكاته إلا أن يذبح النسبكة بهدي
أو نصرا في أن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسبكة صاحبها أو يحضر الذبيح فانه
يرجى عند سقوط الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سمي الله عز وجل على النسبكة أجزأ عنه وإن قال
الله تقبل عني أو تقبل عن فلان الذي أمر بذبحه فلا بأس ثم ذكر الأكل من هدي الطوع وقد ذكرناه
في باب الهدي (قال) والهدي عديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على الإنسان ليس له
حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدي الفساد والطيب وجزاء الصيد والنذور والمنعقة فإن أكل من
الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه ثم ذكر ما يتعلق بالطوع وقد تقدم (قال) وإن لم يقدد هديه ولم
يشعره قارنا كان أو غيره أجزأه أن يشتري هديا من منى أو من مكة ثم يذبحه مكانه لانه ليس على الهدي عمل
انما العمل على الآدميين والنسب لهم وانما هذان أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل (قال الشافعي)
وإذا قال الرجل غلامي حرا الآن يبدوني في ساعتي هذه أو في يومى هذا أو أشاء أو يشاء فلان أن لا يكون حرا
أو امرأته طالق الآن أشاء أن لا تكون طالق أو يومى هذا أو يشاء فلان فشاء الذى استثنى مشيئته
لم يكن العبد حرا ولا المرأة طالقا (قال) وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذرا أو أمشي نذرا فاعليه أن
يهديه أو عليه أن يمضي الآن يكون أراد أن يهديها أو يمشيها أو يذبحها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير
الاحتياط فإذا نذر الرجل أن يأتى موضعاً من الحرم ماشيا أو راكبا فاعليه أن يأتى الحرم حاجا أو معتمرا ولو نذر
أن يأتى عرفه أو مراً أو موضعاً من الحرم ليس يحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا
نذر الرجل حجاً ولم يسم وقتاً فاعليه حج يحرم به في أشهر الحج متى شاء وإذا قال على نذري أن أشاء فلان فليس
عليه شيء ولو شاء فلان انما النذر ما أريد الله عز وجل به ليس على معاني العلو ولا مشيئة غير الناذر وإذا
نذر الرجل أن يهدي شيئا من النعم لم يجزه الآن يهديه وإذا نذر أن يهدي متاعا لم يجزه الآن يهديه
أو يصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله
حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحتمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى عنه وبلى الذى نذر الصدقة بذلك
وتعلقه على البيت وتطعيمه به أو يوكل به ثقة بلى ذلك به وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه منها الاثنى من الابل
أو ثنية وسواء في ذلك الذكور والانثى والحسي وأكثرها نذرا أو غيرها إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعدا
وإذا لم يجد بقرة أهدي سبعاً من الغنم ثنيا فصاعداً إن كن معزى أو جذا فصاعداً إن كن ضأاً وإن
كانت نيته على بدنة من الابل دون البقر فلا يجزه به أن يهدي مكانها الا بقيمتها وإذا نذر الرجل هدياً ولم يسم
للهدي ولم ينو شيئا فأحب إلى أن يهدي شاء وما أهدي من مذحضة أو ما قوته أجزأه لأن كل هذا هدي ولو
أهدى (١) ناعماً كان أحب إلى لأن كل هذا هدي الا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً
بغيره مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً فقد يقتل الصيد وهو صغير أعرج وأعمى وانما
يجزئ به مثله أو لا ترى أنه يقتل الجرادة والعصفور وهما من الصيد فيجزئ الجرادة بتمرة والعصفور بقيمة
ولعله قبضة وقد سمي الله عز وجل هذا كله هدياً وإذا قال الرجل شأني هذه هدي إلى الحرم أو
بقعة من الحرم أهدي وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزئه الا بكمة فإن سمي موضعاً من الأرض يتحرفا فيه
أجزأه وإذا نذر الرجل عدد ذبائح صامه إن شاء متفرقا وإن شاء متتابعاً (قال) وإذا نذر صيام أشهر فصام
منها بالاهلة صامه عدد ما بين الهلالين إن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر
ثلاثين يوماً وإذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها الا رمضان فإنه يصوم لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر
وأيام التشريق ولا قضاء عليه كالأوقاف بنذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فإن نذر سنة بغير

قبض من المشتري
جميع الثمن وأنكر
ذلك الذى لم يبيع وادعى
ذلك المشتري فإن المشتري
يبرأ من نصف الثمن
بإقرار البائع أن شريكه
قد قبض لانه في ذلك
أمين ويرجع البائع
على المشتري بالنصف
الباقي فيشاركه فيه
صاحبه لانه لا يصدق
على حصة من الشراكة
تسلم إليه انما يصدق
في أن لا يضمن شيئا
لصاحبه فاما أن يكون
في يديه بعض مال بينهما
فيدعى على شريكه
مقاسمة جلاها هذا
البعض خاصة فلا يجوز

(١) قوله ناعماً كذا في
الاصل بدون نقط وحرر
هذا اللفظ كتبه معجمه

عنه افضى هذه الايام كلها حتى توفي صوم سنة كاملة وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدداً أو نسياناً أو
توان قضاء اذا زعمت أنه سهل بالجمع فيحصر بعد وفلا يكون عليه قضاء كان من نذر بجائعه مثله وما زعمت أنه
إذا أحصر فإن عليه القضاء أمرته أن يقضيه ان نذره فأحصر وهكذا ان نذر أن يصوم سنة بعينه فرفض
قضاها الا الايام التي ليس له أن يصومها فان قال قائل فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا
قلت أمر به الخروج من الاحرام وهذا المحصر فأمره بالهدى (قال) وإذا كل الصائم أو شرب في رمضان
أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسياً فصومه تام ولا قضاء عليه وإذا تسحر بعد
الفجر وهو لا يعلم أو أظفر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فان كان صومه متتابعاً
فعليه أن يستأنفه وإذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلاً فليس عليه صوم صبيحة
ذلك اليوم لانه قدم في الليل ولم يقدم في النهار وأحب الى لوصامه ولو قدم الرجل نهاراً وقد أظفر الذي نذر
الصوم فعليه أن يقضيه لانه نذر والنذر لا يجزئ الا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل
القياس أن لا يكون عليه قضاء ومن قبل أنه لا يصح له أن يكون فيه صائم عن نذره وإنما قلنا بالاحتياط أن
جائزاً أن يصوم وليس هو كيوم الفطر وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان فعقلنا عليه قضاءه وهذا أصح في
القياس من الاول ولو أصبح فيه صائماً من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصوم نذره وقضائه
ويعود لصومه لمقدم فلان ولو أن فلان قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشرى لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا
عليه قضاء لانه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة فلا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي
يقدم فيه فلان أبداً فقدم فلان يوم الاثنين فان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه وصوم الاثنين كاملاً مستقبلاً
فان تركه فيما يستقبل قضاء الا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحى أو أيام التشرى فلا يصوم ولا يقضيه
وكذلك ان كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان كالأول أن رجلاً نذر أن يصوم رمضان صام رمضان
بالقريضة ولم يصمه بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأضحى أو أيام التشرى ولو كانت
المسئلة بحالها وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين منهما
ولا يشبه هذا شهر رمضان لان هذا شيء أدخله على نفسه بعدما وجب عليه صوم يوم الاثنين وصوم رمضان
شيء أوجبه الله لشيء أدخله على نفسه ولو كانت المسئلة بحالها وكان الناذر امرأة فكالرجل وتقضى
كل ما مر عليها من حيضها وإذا قالت المرأة لله على أن أصوم كما حضت أو أيام حيضتي فليس عليها صوم ولا
قضاء لانها لا تكون صائمة وهي حائض وإذا نذر الرجل صلاة أو صوماً لم ينو عدد أقل ما يلزمه من
الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم لان هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم لا الوتر (قال الربيع) وفيه قول
آخر يجزئ بركعة واحدة وذلك أنه مروي عن عمر أنه تنفل بركعة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر ركعات وان عثمان أوتر بركعة (قال الربيع) فلما
كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة ولم ينو عدد أفصلي
ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قال الشافعي)
وإذا قال الله على عتق رقبة
فأى رقبة أعتق أجراه

ويحلف لشريكه فان
نكل حلف شريكه
واستحق دعواه وإذا
كان العبد بين رجلين
فغصب رجل حصته
أحدهما ثم ان الغاصب
والشريك الآخر باعوا
العبد من رجل فالبيع
جائز في نصيب الشريك
البائع ولا يجوز بيع
الغاصب ولو أجاز الغاصب
لم يجز إلا بتجديد بيع في
معنى قول الشافعي وبالله
التوفيق

(تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب البيوع وأول هامشه كتاب الوكالة)

صحيحة	صحيحة
باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه	٤٥
باب البسع في المال الذي فيه الزكاة	٤٥
باب ميراث القوم المال	٤٧
باب ترك التعدي على الناس في الصدقة	٤٨
باب غلول الصدقة	٤٩
باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم	٤٩
باب الهدية للوالي بسبب الولاية	٥٠
باب ابتياع الصدقة	٥٠
باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه	٥١
باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم	٥١
باب الفضل في الصدقة	٥١
باب صدقة النافلة على المشرئ	٥٢
باب اختلاف زكاة المال على	٥٣
باب زكاة الفطر	٥٣
باب زكاة الفطر الثاني	٥٥
باب مكيلة زكاة الفطر	٥٧
باب مكيلة زكاة الفطر الثاني	٥٨
باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها	٥٩
باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني	٥٩
باب الرجل يختلف قوته	٥٩
باب الرجل يختلف قوته الثاني	٦٠
باب من أعسر بزكاة الفطر	٦٠
باب جماع فرض الزكاة	٦٠
كتاب قسم الصدقات	٦٠
جماع بيان أهل الصدقات	٦١
باب من طلب من أهل السهمان	٦٢
باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم	٦٣
باب جماع تفريع السهمان	٦٣
باب جماع بيان قسم السهمان	٦٤
باب اتساع السهمان حتى يفضل عن بعض أهلها	٦٥
باب اتساع السهمان عن بعض أهلها	٦٥
باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض	٦٦
باب قسم المال على ما يوجد	٦٦
باب جماع قسم المال من الوالي ورب المال	٦٦
باب فضل السهمان عن جماعة أهلها	٦٧
باب نداد الزكاة للصدقة	٦٧
باب جيران الصدقة	٦٧
باب فضل السهمان على أهل الصدقة	٦٨
باب ميسم الصدقة	٦٨
باب العلة في القسم	٦٨
باب العلة في اجتماع أهل الصدقة	٧٠
قسم الصدقات الثاني	٧٠
كيف تفريع قسم الصدقات	٧٣
رد الفضل على أهل السهمان	٧٤
ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم	٧٥
الاختلاف	٧٦
(كتاب الصيام الصغير)	٨٠
وقع هنا غلط في هامشة كتبناها وهو « كتابا صغيرا للصيام » والصواب كتابا كبير للصيام	٨٠
فليعلم	
باب الدخول في الصيام والخلاف فيه	٨١
باب صوم رمضان	٨٢
باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه	٨٢
باب الجماع في رمضان والخلاف فيه	٨٤
باب صيام التطوع	٨٨
باب أحكام من أفطر في رمضان	٨٨
وفي اختلاف الحديث الرجل يموت ولم يتج	٨٩
أو كان عليه نذر	
(كتاب الاعتكاف)	٩٠
من أصبح جنباً في شهر رمضان	٩٠
حجامة الصائم	٩٢

صحيحة	صحيحة
١٢٤ باب الغسل بعد الاحرام	٩٣ (كتاب الحج) باب فرض الحج على من وجب عليه الحج
١٢٥ باب دخول المحرم الحمام	٩٤ باب تفريع حج الصبي والمملوك
١٢٥ باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل	٩٦ الاذن للعبد
١٢٥ باب ما يلبس المحرم من الثياب	٩٦ باب كيف الاستطاعة الى الحج
١٢٦ باب ما تلبس المرأة من الثياب	٩٨ باب الخلاف في الحج عن الميت
١٢٨ باب لبس المنطقة والسيوف للمحرم	٩٩ باب الحال التي يجب فيها الحج
١٢٨ باب الطيب للاحرام	٩٩ باب الاستسلاف للحج
١٣٠ باب لبس المحرم وطيبه جاهلا	١٠٠ باب حج المرأة والعبد
١٣٢ باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة	١٠٠ الخلاف في هذا الباب
١٣٢ باب هل يسمى الحج أو العمرة عند الاهلال بالحج	١٠٣ باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم
١٣٢ باب كيفية التلبية	١٠٤ باب الاستطاعة بنفسه وغيره
١٣٣ باب رفع الصوت بالتلبية	١٠٤ باب الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل عن غيره
« باب أين يستحب لروم التلبية »	١٠٥ باب من ليس له أن يحج عن غيره
١٣٣ باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية	١٠٦ باب الاجارة على الحج
« في المساجد »	١٠٧ باب من أين نفقة من مات ولم يحج
١٣٤ باب التلبية في كل حال	١٠٨ باب الحج بغير نية
« باب ما يستحب من القول في اثر التلبية »	١١٠ باب الوصية بالحج
« باب الاستثناء في الحج »	١١١ باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج
١٣٥ باب الاحصار بالعدو	١١١ باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسلم
١٣٨ باب الاحصار بغير حبس العدو	١١٢ باب الرجل ينذر الحج أو العمرة
١٣٩ باب الاحصار بالمرض	١١٢ باب الخلاف في هذا الباب
١٤١ باب فوت الحج بالاحصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل	١١٣ باب هل تجب العمرة وجوب الحج
١٤٤ باب هدى الذي يفوته الحج	١١٥ باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة
١٤٤ باب الغسل لدخول مكة	١١٦ باب من أهل محبتين أو عمرتين
« باب القول عند رؤية البيت »	١١٧ باب الخلاف فيمن أهل محبتين أو عمرتين
١٤٤ باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة	١١٧ في المواقيت
١٤٥ باب من أين يبدأ بالطواف	١١٨ باب تفريع المواقيت
« باب ما يقال عند استلام الركن »	١٢٠ باب دخول مكة لغير ارادة حج ولا عمرة
« باب ما يفتح به الطواف وما يستلم من الاركان »	١٢٢ باب ميقات العمرة مع الحج
١٤٦ الركنان اللذان يليان الحجر	١٢٣ باب الغسل للاهلال

صفحة	صفحة
١٦١	١٤٦ باب استحباب الاستلام في الوتر
١٦٢	« الاستلام في الزحام
من فدية	١٤٧ القول في الطواف
١٦٢ فدية النعام	« باب اقلال الكلام في الطواف
١٦٣ باب بيض النعامة يصيبه المحرم	« باب الاستراحة في الطواف
«	١٤٨ الطواف راكبا
١٦٣ باب بقرة الوحش وحمارة الوحش والثيتل	« باب الركوب من العلة في الطواف
والوعل	« باب الاضطباع
١٦٤ باب الضبع	١٤٩ باب في الطواف بالراكب مريضاً أو صيباً
« باب في الغزال	والراكب على الدابة
« باب الارنب	١٥٠ باب ليس على النساء سعي
١٦٥ باب في اليربوع	« باب لا يقال شوط ولا دور
« باب الثعلب	« باب كمال الطواف
« باب الضب	١٥٠ باب ما جاء في موضع الطواف
١٦٥ باب الور	١٥١ باب في حج الصبي
« باب أم حنين	« باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه
« باب دواب الصيد التي لم تسم	« باب الخلاف في الطواف على غير طهارة
١٦٥ فدية الطائر يصيبه المحرم	١٥٢ باب كمال عمل الطواف
١٦٦ فدية الحمام	« باب الشك في الطواف
« في الجراد	١٥٣ باب الطواف في الشرب الخمر والرفاء
١٦٧ الخلاف في حمام مكة	والحدث والبناء على الطواف
١٦٨ بيض الحمام	١٥٣ باب الطواف بعد عرفة
« الطير غير الحمام	١٥٤ باب ترك الحائض الوداع
١٦٩ باب الجراد	١٥٥ باب تحريم الصيد
« باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله	« باب أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش
١٧٠ نفق ريش الطائر - الجنادب والكدم	ويحرم عليه
- قتل القمل	١٥٥ باب قتل الصيد خطأ
١٧٠ المحرم يقتل الصيد الصغير والناقص	١٥٦ باب من عاد قتل الصيد
١٧١ ما يتوالت في أيدي الناس من الصيد الخ	١٥٧ باب أين محل حدى الصيد
« مختصر الحج المتوسط	١٥٨ باب كيف يعدل الصيام
« الطهارة للأحرام	١٥٨ باب الخلاف في عدل الصيام والطعام
« اللبس للأحرام	١٦٠ باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم

صحيفة

صحيفة

١٩٢ باب ارسال المسلم والمجوسى الكلب	١٧٢ الطيب الاحرام
١٩٢ باب ارسال الصيد فيترارى عند الخ	١٧٣ التلية
١٩٤ باب ما ملكه الناس من الصيد	« الصلاة عند الاحرام
١٩٦ باب ذبائح أهل الكتاب	١٧٤ الغسل بعد الاحرام
« ذبائح نصارى العرب	« غسل المحرم جسده
« ذبح نصارى العرب	« ما للحرم أن يفعله
« المسلم يصيد بكل المجوسى	١٧٤ ما ليس للحرم أن يفعله
١٩٧ ذكاة الجراد والحيتان	١٧٥ باب الصيد للحرم
« ما يكره من الذبيحة	١٧٦ طائر الصيد - قطع شجر الحرم
« ذكاة ما فى بطن الذبيحة	« ما لا يؤكل من الصيد
« ذبائح من اشترى فى نفسه من أشل الملل وغيرهم	١٧٧ صيد البحر
١٩٧ الذكاة وما أبيع كله وما لم يبع	« دخول مكة
١٩٨ الصيد فى الصيد	١٧٨ ان خروج الى الصفا
« ارسال الرجل الجارح	« الرجل يطوف بالرجل يحمله
« باب فى الذكاة والري	١٧٩ ما يفعل المربع بعد الصفا والمروة
١٩٩ الذكاة	« ما يفعل الحاج والقارن
٢٠٠ باب موضع الذكاة فى المقدور على ذكاته الخ	« باب ما يفعل من دفع من عرفة
٢٠٣ باب فيه مسائل مما سبق	١٨٠ دخول منى
٢٠٥ باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه	١٨١ ما يكون بمنى غير الرى
٢٠٧ كتاب الاطعمة وليس فى التراجم الخ	١٨٢ طواف من لم يقض ومن أفاض
٢٠٩ باب ذبائح بنى اسرائيل	١٨٣ الهدى
٢١١ ما حرم المشركون على أنفسهم	١٨٤ ما يفسد الخ
٢١٢ ما حرم بدلالة النص	« الاحصار
٢١٣ الطعام والشراب	١٨٥ الاحصار بالمرض وغيره
٢١٤ جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم	« مختصر الخ الصغير
٢١٦ جماع ما يحل ويحرم كله وشربه الخ	١٨٦ التلية
« تفريع ما يحل ويحرم	١٨٧ (كتاب الضحايا)
٢١٧ ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب	١٨٨ باب ما تجزى عنه البدنة من العدد فى الضحايا
٢١٩ تحريم كل كل ذى ناب من السباع	« الضحايا الثانى
« الخلاف والموافقة فى أكل كل ذى ناب من	١٩١ (كتاب الصيد والذبائح)
السباع وتفسيره	١٩٢ باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير
٢٢٠ أكل الضبع	« باب تسمية الله عز وجل عند ارسال ما يصطاد به

صفحة	صفحة
٢٢٧ كتاب النذر	٢٢١ ما يحل من الطائر ويحرم
« باب النذور التي كفارتها كفارة أيمان	٢٢٢ أكل الضب
٢٢٨ من جعل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل الله	٢٢٣ أكل لحوم الخيل
« باب نذر التبرر وليس في التراجم وفيها من نذر الخ	٢٢٤ أكل لحوم الجرثا الهلية
٢٣١ نصوص تتعلق بالهدى المنذور	٢٢٥ ما يحل بالضرورة

(تمت)

(فهرست هامش الجزء الثاني من مختصر المنزل)

صفحة	صفحة
٩٨ باب من لم يدرك عرفة	٢ (كتاب الصيام) باب النية في الصوم
١٠٠ باب الصبي اذا بلغ والعبد اذا عتق والذي اذا أسلم وقد أحرموا	٢٤ باب صوم التطوع
١٠٣ باب هل له أن يحرم بحجته أو عمرتين وما يتعلق بذلك	٢٥ باب النهي عن الوصال في الصوم
١٠٤ باب الاجارة على الحج والوصية به	٢٦ باب صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء
١٠٦ باب جزاء الصيد	٢٧ باب النهي عن صيام يومى الفطر والاخصى وأيام التشريق
١٠٧ باب كيفية الجزاء	٢٨ باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة
١١٣ باب جزاء الطائر	٢٩ باب الاعتكاف
١١٥ باب ما يحل للمعمر قبله	٣٩ (كتاب الحج)
١١٦ باب الأحصار	٤٢ باب الاستطاعة بالغير
١٢٠ باب احرام العبد والمرأة	٤٤ باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي
١٢١ باب يذكر فيه الايام المعلومات والمعدودات	٤٦ باب بيان وقت الحج والعمرة
١٢٢ باب الهدى	٤٨ باب بيان أن العمرة واجبة كالج
١٢٧ (كتاب البيع) باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المبيعات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه	٤٩ باب القران وغير ذلك
١٢٩ باب خيار المتبايعين ما لم يتفرقا	٥٢ باب بيان إفرادا الحج عن العمرة وغير ذلك
١٣٥ باب الربا وما لا يجوز بيعه بعض متفاضلا ولا مؤجلا والصرف	٥٦ باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك
١٥٥ باب بيع اللحم باللحم	٥٩ باب مواقيت الحج
١٥٧ باب بيع اللحم بالحيوان	٦١ باب الاحرام والتلبية
	٦٦ باب فيما يمنع على المحرم من اللبس
	٧٣ باب ما يلزم عند الاحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٠٦	باب تصرف الرقيق	١٥٩	باب بيع الثمر
«	باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز	١٦٦	باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه
«	باب السلم	١٧٣	باب المحاقلة والمزابنة
٢٠٩	باب ما لا يجوز السلم فيه	١٧٥	باب العرايا
«	باب التسعير	١٨٠	باب البيع قبل القبض
«	باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال وما يوزن	١٨٤	باب بيع المصراة
٢١٠	باب الرهن	١٨٦	باب الرد بالعيب
٢١٥	باب اختلاف الراهن والمرتهن	١٩٨	باب بيع البراءة
٢١٦	باب انتفاع الراهن بعارثته	١٩٩	باب بيع الامة
٢١٧	باب رهن المشترك	٢٠٠	باب البيع مرابحة
«	باب رهن الارض	٢٠١	باب الرجل يبيع الشيء الى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن
٢١٨	باب ما يفسد الرهن من الشرط الخ	«	باب تفريق صفقة البيع وجعلها
٢١٩	باب ضمان الرهن	٢٠٣	باب اختلاف المتبايعين واذا قال كل واحد الخ
«	(كتاب التفليس)	«	باب البيع الفاسد
٢٢٢	باب الدين على الميت	٢٠٤	باب بيع الغرر
«	باب جواز حبس من عليه الدين	«	باب بيع جبل الحيلة والملازمة والمباينة وشراء الاعشى
٢٢٣	باب الحجر	«	باب البيع بالثمن المجهول وبيع الحبس ونحو ذلك
٢٢٤	باب الصلح	٢٠٥	باب النهي عن بيع حاضر لمباد الخ
٢٢٦	باب الحوالة	«	باب بيع وسلف
٢٢٧	باب الكعالة	٢٠٥	باب تصرف الوصي في مال موله
٢٢٩	باب الشركة		

(تمت)